

بَيْتُكَ وَطَائِفُكَ

سِتْرُ

مَنْتَقَى الْأَخْيَارِ

مِنْ أَحَادِيثِ سَيِّدِ الْأَخْيَارِ  
لِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ الدِّينِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ

تَأْلِيفُ

الْإِمَامِ الشُّوكَانِيِّ

مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الصَّنْعَانِيِّ

الْمَوْلُودِ بِصَنْعَاءَ سَنَةَ ١١٧٣ هـ وَالتَّوْفَى بِهَا سَنَةَ ١٢٥٠ هـ  
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

الجزء الثاني

مِنْ إِصْدَارَاتِ

وِزَارَةِ الشُّرُوكِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَوْقَافِ وَالْدِّعْوَةِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ

الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## \*(باب قضاء الفوائت)\*

١ عن أنس بن مالك « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك » متفق عليه . ولمسلم « إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها فإن الله عز وجل يقول أقم الصلاة لذكري » \*  
٢ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها فإن الله تعالى يقول أقم الصلاة لذكري » رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي \*  
قوله « من نسي » تمسك بدليل الخطاب من قال ان العامد لا يقضى الصلاة لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فيلزم منه ان من لم ينس لا يصلي والى ذلك ذهب داود وابن حزم وبعض أصحاب الشافعي وحكاه في البحر عن ابني الهادي والاستاذ ورواية عن القاسم والناصر : قال ابن تيمية حفيد المصنف والمنازعون لهم ليس لهم حجة قط يرد اليها عند التنازع وأكثرهم يقولون لا يجب القضاء الا بأمر جديد وليس معهم هنا أمر ونحن لا تنازع في وجوب القضاء فقط بل تنازع في قبول القضاء منه وصحة الصلاة في غير وقتها وأطال البحث في ذلك واختار ما ذكره داود ومن معه والامر كما ذكره فاني لم أقف مع البحث الشديد للموجبين للقضاء على العامد وهم من عدا من ذكرنا على دليل ينفي في سوق المناظرة ويصلح للتعويل عليه في مثل هذا الأصل العظيم الأحديث فدين الله أحق ان يقضى باعتبار ما يقتضيه اسم الجنس المضاف من العموم (١) ولكنهم لم يرفعوا اليه رأسا وأنهض ما جاؤا به في هذا المقام قولهم ان الأحاديث الواردة بوجوب القضاء على الناسي يستفاد من مفهوم خطابها وجوب القضاء على العامد لأنها من باب التنبيه بالآدنى على الأعلى فتدل بفحوى الخطاب وقياس الأولى على المطلوب وهذا مردود لان القائل بان العامد لا يقضى لم يرد انه أخف حالا من


(١) وأيضا عمومات الأدلة القاضية بالقضاء على من افطر في رمضان وغير ذلك ولا فرق بين الصلاة والصيام في الوجوب على ان الصلاة لا تسقط بحال بخلاف الصيام فهي أولى بالقضاء :



الناسي بل صرح بأن المانع من وجوب القضاء على العامد انه لا يسقط الاثم عنه فلا فائدة فيه فيكون اثباته مع عدم النص عبثا بخلاف الناسي والنائم فقد أمرها الشارع بذلك وصرح بأن القضاء كفارة لها لا كفارة لها سواء ومن جملة حججهم ان قوله في الحديث « لا كفارة لها الا ذلك » يدل على ان العامد مراد بالحديث لان النائم والناسي لاثم عليهما قالوا فلمراد بالناسي التارك سواء كان عن زهول أم لا: ومنه قوله تعالى ( نسوا الله فنسيهم ) وقوله تعالى ( نسوا الله فانساهم أنفسهم ) ولا يخفى عليك ان هذا الكلام يستلزم عدم وجوب القضاء على الناسي والنائم لعدم الاثم الذي جعلوا الكفارة منوطة به والأحاديث الصحيحة قد صرحت بوجوب ذلك عليهما وقد استضعف الحافظ في الفتح هذا الاستدلال: وقال الكفارة قد تكون عن الخطأ كما تكون عن العمد على انه قد قيل ان المراد بالكفارة هي الاثان بها تنبها على انه لا يكفي مجرد التوبة والاستغفار من دون فعل لها: وقد أنصف ابن دقيق العيد فرد جميع ما تشبثوا به والمحتاج الى امان النظر ما ذكرنا لك سابقا من عموم حديث فدين الله أحق ان يقضى لا سيما على قول من قال ان وجوب القضاء بدليل هو الخطاب الأول الدال على وجوب الاداء فليس عنده في وجوب القضاء على العامد فيها نحن بصدده تردد لانه يقول المتعمد للترك قد خطب بالصلاة ووجب عليه تأديتها فصارت ديناً عليه والدين لا يسقط الا بأدائه اذا عرفت هذا علمت ان المقام من المضايق وان قول النووي في شرح مسلم بعد حكاية قول من قال لا يجب القضاء على العامد انه خطأ من قائله وجهالة من الافراط المذموم: وكذلك قول المقبل في المنار ان باب القضاء ركب على غير أساس ليس فيه كتاب ولا سنة الى آخر كلامه من التفريط: قوله « لا كفارة لها الا ذلك » استدل بالحصر الواقع في هذه العبارة على الاكتفاء بفعل الصلاة عند ذكرها وعدم وجوب اعادتها عند حضور وقتها من اليوم الثاني وسيأتي الكلام على ذلك عند الكلام على حديث عمران بن حصين من آخر هذا الباب: والأمر بفعلها عند الذكر يدل على وجوب المبادرة بها فيكون حجة لمذهب من قال بوجوبه على الفور وهو الهادي والمؤيد بالله والناصر وأبو حنيفة وأبو يوسف والمزني والكرخي: وقال القاسم ومالك والشافعي وروي عن المؤيد بالله انه على التراخي واستدلوا في قضاء الصلاة بما في بعض روايات حديث نوم الوادي من انه لما استيقظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد فوات الصلاة بالنوم



آخر قضائها واقتادوا رواحلهم حتى خرجوا من الوادي ورد بان التأخير لما منع آخر وهو ما دل عليه الحديث بان ذلك الوادي كان به شيطان ولاهل القول الاول حجج غير مختصة بقضاء الصلاة وكذلك أهل القول الآخر : واعلم ان الصلاة المتروكة في وقتها لعذر النوم والنسيان لا يكون فعلها بعد خروج وقتها المقدر لها لهذا العذر قضاء وان لزم ذلك باصطلاح الاصول لكن الظاهر من الأدلة انها أداء لا قضاء فالواجب الوقوف عند مقتضى الأدلة حتى ينتهض دليل يدل على القضاء : والحديثان يدلان على وجوب فعل الصلاة اذا قاتت بنوم أو نسيان وهو اجماع : قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق حديث أبي هريرة وفيه ان الفوائت يجب قضاؤها على الفور وانها تقضي في أوقات النهي وغيرها وان من مات وعليه صلاة فأنها لا تقضى عنه ولا يطعم عنه لها لقوله « لا كفارة لها الا ذلك » وفيه دليل على ان شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد نسخه انتهى \*

٣ وعن أبي قتادة قال « ذكروا للنبي صلى الله عليه وسلم نومهم عن الصلاة فقال انه ليس في النوم تفريط انما التفريط في اليقظة فاذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها » رواه النسائي والترمذي وصححه  \*

الحديث أخرجه أيضا أبو داود من حديثه : قال الحافظ واسناده على شرط مسلم ورواه مسلم بنحوه في قصة نومهم في صلاة الفجر ولفظه « ليس في النوم تفريط انما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى فمن فعل ذلك فليصلها حين يتبه لها فاذا كان الغد فليصلها عند وقتها » الحديث يدل على أن النائم ليس بمكلف حال نومه وهو اجماع ولا ينافيه ايجاب الضمان عليه لما أتلفه والزامه أرض ما جناه لان ذلك من الأحكام الوضعية لا التكليفية وأحكام الوضع تلزم النائم والصبي والمجنون بالاتفاق : وظاهر الحديث انه لا تفريط في النوم سواء كان قبل دخول وقت الصلاة أو بعده قبل تضيقه : وقيل انه اذا تعمد النوم قبل تضيق الوقت واتخذ ذلك ذريعة الى ترك الصلاة لغلبة ظنه انه لا يستيقظ الا وقد خرج الوقت كان آثما والظاهر انه لا إثم عليه بالنظر الى النوم لأنه فعله في وقت يباح فعله فيه فيشملة الحديث وأما اذا نظر الى التسبب به للترك فلا اشكال في العصيان بذلك ولا شك في إثم من نام بعد تضيق الوقت لتعلق الخطاب به والنوم مانع من الامتثال والواجب ازالة المانع



وقد تقدم الكلام علي قوله في الحديث «فاذا نسي أحدكم صلاة» الخ \*  
 ٥ وعن أبي قتادة في قصة نومهم عن صلاة الفجر قال «ثم أذن بلال  
 بالصلاة ف صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى الغداة فصنع كما كان يصنع  
 كل يوم» رواه أحمد ومسلم \*

الحديث أو رده مسلم مطولا وذكر فيه قصة أبي قتادة مع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم في نومه علي راحلته وان أبا قتادة دعمه ثلاث مرات وأخرج النسائي وابن  
 ماجه طرفا منه. قوله «ثم أذن بلال» فيه استحباب الاذان للصلاة الفائتة : قوله  
 «ف صلى» الخ فيه استحباب قضاء السنة الراتبة لأن الظاهر ان هاتين الركعتين اللتين  
 قبل الغداة هما سنة الصبح : قوله «كما كان يصنع كل يوم» فيه اشارة الى أن صفة  
 قضاء الفائتة كصفة أدائها فيؤخذ منه ان فائتة الصبح يقنت فيها والى ذلك ذهب الشافعية  
 وسيأتي الكلام علي القنوت وتحقيق ما هو الحق فيه : ويؤخذ منه أيضاً أنه يجهر  
 في الصبح المقضية بعد طلوع الشمس : ولهذا قال المصنف رحمه الله وفيه دليل علي  
 الجهر في قضاء الفجر نهائياً انتهى : وقال بعض أصحاب الشافعي انه يسن فقط وحمل  
 قوله «كما كان يصنع» على الافعال فقط وفيه ضعف \*

٥ وعن عمران بن حصين قال سرينا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما كان  
 في آخر الليل عرسنا فلم نسنيقظ حتى أيقظنا حر الشمس فجعل الرجل منا يقوم دهشاً  
 الى ظهوره ثم أمر بلالاً فأذن ثم صلى الركعتين قبل الفجر ثم أقام فصلينا فقالوا يا رسول  
 الله الا نعيدها في وقتها من الغد فقال أينها كم ربكم تعالي عن الربا ويقبله منكم « رواه  
 أحمد في مسنده \*

الحديث أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما وابن أبي شيبه والطبراني  
 وأخرجه البخاري ومسلم مطولا عن أبي رجاء العطاردي عن عمران و ليس فيهما ذكر  
 الاذان والاقامة ولا قوله فقالوا يا رسول الله الا نعيدها الي آخره : وأخرجه  
 أبو داود من حديث الحسن عن عمران وفيه ذكر الاذان والاقامة دون قوله فقالوا  
 يا رسول الله الى آخر الحديث المذكور ولكنه أخرج هذه الزيادة التي في حديث  
 الباب النسائي وذكرها الحافظ في الفتح واحتج بها وبعارضها ما في صحيح مسلم من  
 حديث أبي قتادة بلفظ «فاذا كان الغد فليصلها عند وقتها» وما في سنن أبي داود من



حديث عمران بن حصين بلفظ « من أدرك منكم صلاة الغداة من غد صالحا فليقض مثلها » ويشهد لصحة تلك الرواية ما تقدم في أول الباب من حديث أنس بلفظ « لا كفارة لها الا ذلك » ويدل على صحتها اجماع المسلمين على عدم وجوب قضاء تلك الصلاة التي فعلها النائم عند استيقاظه والساهى عند ذكره اذا حضر وقتها كما صرح بذلك الخطابي والحافظ ابن حجر والمعارضة برواية مسلم السابقة غير صحيحة لاحتمال أن يريد بقوله « فليصلها عند وقتها » أي الصلاة التي تحضر لأنّه ربما توهم ان وقتها قد تحول الى ذلك الوقت الذي ذكرها فيه ولا يريد أنه يعيد الصلاة بعد خروج وقتها ذكر معنى ذلك النووي والحافظ وغيرهما: وأما رواية أبي داود فقال الحافظ إنها خطأ من راوها قال وحكي ذلك الترمذي وغيره عن البخاري: وقد ذكر الحافظ في الفتح انه رواها أبو داود من حديث عمران بن حصين ورأيناها في السنن من حديث أبي قتادة الأنصاري ولم يتفرد بها عمران حتى يقال في تضعيفها إنها من رواية الحسن عنه: وقد صرح على بن المديني وأبو حاتم وغيرهما ان الحسن لم يسمع منه ولكنها لا تنتهض لمعارضة حديث الباب بعد تأييده بما أسلفنا لا سيما بعد تصريح الحافظ بأنها خطأ: قال المصنف رحمه الله بعد سياقه لحديث الباب فيه دليل على أن الفائتة يسن لها الاذان والاقامة والجماعة وإن النداءين مشروعان في السفر وإن السنن الرواتب تقضى انتهى: قوله « عرسنا » التعريس نزول المسافر آخر الليل للنوم والاستراحة هكذا قاله الخليل: وقال ابو زيد هو النزول أي وقت كان من ليل أو نهار قوله « فأذن ثم أقام » سياقي الكلام على الأذان والاقامة في القضاء في باب من عليه فائتة آخر الأذان إن شاء الله تعالى \*

### باب الترتيب في قضاء الفوائت

١ عن جابر بن عبد الله « أن عمر جاء يوم الخندق بعدما غربت الشمس فجعل يسب كفار قريش وقال يا رسول الله ما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والله ما صليتها فتوضأ وتوضأنا فصلى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب » متفق عليه \*



قوله « عن جابر » قد اتفق الحفاظ من الرواة أن هذا الحديث من رواية جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاحجاج بن نصير فانه رواه عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير فقال فيه عن جابر عن عمر فجعله في مسند عمر: قال الحفاظ تفرد بذلك حجاج وهو ضعيف. قوله « يسب كفار قريش » لأنهم كانوا السبب في تأخيرهم الصلاة عن وقتها. قوله « ما كدت » لفظة كاد من أفعال المقاربة فإذا قلت كاد زيد يقوم فهم منه أنه قارب القيام ولم يقم كما تقرر في النحو \* والحديث يدل على وجوب قضاء الصلاة المتروكة لعذر الاشتغال بالقتال وقد وقع الخلاف في سبب ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه لهذه الصلاة ف قيل تركوها نسيانا وقيل شغلوا فلم يتمكنوا وهو الأقرب كما قال الحفاظ: وفي سنن النسائي عن أبي سعيد أن ذلك قبل أن ينزل الله في صلاة الخوف فرجالا أوركبانا وسيأتي الحديث: وقد استدل بهذا الحديث على وجوب الترتيب بين الفوائت المقضية والمؤادة فابو حنيفة ومالك والليث والزهري والنخعي وربيعة قالوا بوجوب تقديم الفائتة على خلاف بينهم: وقال الشافعي والهادي والقاسم لا يجب ولا ينتهض استدلال الموجبين بالحديث للمطلوب لأن الفعل بمجرد لا يدل على الوجوب: قال الحفاظ إلا أن يستدل بعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » فيقوى قال وقد اعتبر ذلك الشافعية في أشياء غير هذه انتهى: وقد استدل للموجبين أيضاً بأن توقيت المقضية بوقت الذكر أضيق من توقيت المؤادة فيجب تقديم ما تضيق: والخلاف في جواز التراخي إنما هو في المطلقات لا الموقنات المضيق: وقد اختلف أيضاً في الترتيب بين المقضيات أنفسها وسند كره في شرح الحديث الآتي \*

٢ وعن أبي سعيد قال « حبسنا يوم الخندق عن الصلاة حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل كفيئنا وذلك قول الله عز وجل وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله قويا عزيزاً قال فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأقام الظهر فصلاها فاحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها ثم أمره فأقام العصر فصلاها فاحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها ثم أمره فأقام المغرب فصلاها كذلك قال وذلك قبل أن ينزل الله عز وجل في صلاة الخوف فان خفتم فرجالا أو ركبانا » رواه أحمد والنسائي ولم يذكر المغرب \*



الحديث رجال إسناده رجال الصحيح وسيأتي ذكر من صححه . وفي الباب عن عبد الله بن مسعود عند الترمذي والنسائي بلفظ « أن المشركين شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق » وساقنا نحو الحديث : وأخرج نحوه مالك في الموطأ : قوله « بهوى » الهوى بفتح الهاء وكسر الواو وياء مشددة السقوط والمراد بعد دخول طائفة من الليل \* والحديث يدل على وجوب قضاء الصلاة المتروكة لعذر الاشتغال بحرب الكفار ونحوهم لكن إنما كان هذا قبل شرعية صلاة الخوف كما في آخر الحديث والواجب بعد شرعيتها على من حبس بحرب العدو أن يفعلها : وقد ذهب الجمهور إلى أن هذا منسوخ بصلاة الخوف وذهب مكحول وغيره من الشافعيين إلى جواز تأخير صلاة الخوف إذا لم يتمكن من أدائها والصحيح الأول لما في آخر هذا الحديث والحديث مصرح بأنها فائتة صلاة الظهر والعصر وحديث جابر المتقدم مصرح بأنها العصر وحديث عبد الله بن مسعود مصرح بأنها أربع صلوات فمن الناس من اعتمد الجمع فقال إن وقعة الخندق بقيت أياماً فكان في بعض الأيام الفائتة العصر فقط وفي بعضها الفائتة العصر والظهر وفي بعضها الفائتة أربع صلوات ذكره النووي وغيره : ومن الناس من اعتمد الترجيح فقال إن الصلاة التي شغل عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واحدة وهي العصر ترجيحاً لما في الصحيحين على ما في غيرها ذكره أبو بكر بن العربي قال ابن سيد الناس والجمع أرجح لأن حديث أبي سعيد رواه الطحاوي عن المزي عن الشافعي حدثنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه قال وهذا إسناد صحيح جليل انتهى : وأخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما وصححه ابن السكن وقد تقدم نحو هذا في باب الصلاة الوسطي على أن حديث الباب ونحوه متضمن للزيادة فالمصير إليه متحتم واقتصار الراوي على ذكر العصر فقط لا يقدح في قول غيره أنها العصر والظهر أو الأربع الصلوات وغايته أنه روى ما علم وترك ما لم يعلم ومن علم حجة على من لم يعلم ولا يحتاج إلى الجمع بتعدد واقعة الخندق مع هذا \* والحديث أيضاً يدل على الترتيب بين الفوائت المقضية وقد قال بوجوبه زيد بن علي والناصر وأبو حنيفة وقال الشافعي والهادي والأمام محيي أنه غير واجب وهو الظاهر لأن مجرد الفعل لا يدل على الوجوب إلا أن يستدل بعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » كما سبق ولكنه غير خالص عن شوب اعتراض



ومعارضة : وفي الحديث دليل على استحباب قضاء الفوائت في الجماعة وخالف فيه الليث ابن سعد والحديث يرد عليه \* قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل على الإقامة للفوائت وعلى أن صلاة النهار وإن قضيت ليلاً لا يجهر فيها. وعلى أن تأخيرها يوم الخندق نسخ بشرع صلاة الخوف انتهى \*

### ﴿ أبواب الأذان ﴾

الأذان لغة الاعلام نقل ذلك النووي في شرح مسلم عن أهل اللغة . وشرعا الاعلام بوقت الصلاة بالفاظ مخصوصة وهو مع قلة ألفاظه مشتمل على مسائل العقائد كما بين ذلك الحافظ في الفتح نقلا عن القرطبي . وقد اختلف في الأفضل من الأذان والامامة . يأتي ما يرشد إلى الصواب : وقد اختلف في أي وقت كان ابتداء شرعية الأذان فقيل نزل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع فرض الصلاة وقد روى ذلك ابن حبان عن ابن عباس بإسناده فيه عبد العزيز بن عمران وهو ممن لا تقوم به حجة : وعند الدارقطني من حديث أنس قال الحافظ وإسناده ضعيف وعند الطبراني عن ابن عمرو ذكر أنه في ليلة الأسراء وفي إسناده طلحة بن زيد وهو متروك . وعند ابن مردويه من حديث عائشة مثله وفيه من لا يعرف : وعند البزار وغيره عن علي رضي الله عنه وفي إسناده زياد بن المنذر أبو الجارود وهو متروك قال الحافظ والحق أنه لا يصح شيء من هذه وقد أطلت الكلام في ذلك في الفتح فليرجع إليه : وقيل كان فرض الأذان عند قدوم المسلمين المدينة لما ثبت عند البخاري ومسلم والترمذي وقال حسن صحيح والنسائي من حديث عبد الله بن عمر قال « كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلاة وليس ينادي بها أحد فتكلموا يوما في ذلك فقال بعضهم اتخذوا ناقوسا مثل ناقوس النصارى وقال بعضهم اتخذوا قرنا مثل قرن اليهود قال فقال عمر ألا تبعثون رجلا ينادي بالصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا بلال قم فناد بالصلاة » وهذا أصح ما ورد في تعيين ابتداء وقت الأذان \*





### باب وجوبه وفضيلته

١ عن أبي الدرداء قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مامن ثلاثة لا يؤذنون ولا تقام فيهم الصلاة الا استحوذ عليهم الشيطان » رواه أحمد ~~في مسنده~~ الحديث أخرجه ابو داود والنسائي وابن حبان والحاكم وقال صحيح الاسناد ولكن لفظ أبي داود « مامن ثلاثة في قرية ولا بدو لا تقام فيهم الصلاة الا استحوذ عليهم الشيطان فعليك بالجماعة فانما يأكل الذئب القاصية » الحديث استدل به على وجوب الاذان والاقامة لأن الترك الذي هو نوع من استحواذ الشيطان يجب تجنبه : وإلى وجوبها ذهب أكثر العترة وعطاء وأحمد بن حنبل ومالك والاصطخري كذا في البحر ومجاهد والاوزاعي وداود كذا في شرح الترمذي وقد حكى الماوردي عنهم تفصيلا في ذلك فحكى عن مجاهد أن الاذان والاقامة واجبان معا لا ينوب أحدهما عن الآخر فان تركهما أو أحدهما فسدت صلاته. وقال الاوزاعي بعيد ان كان وقت الصلاة باقيا والالم يعد : وقال عطاء الاقامة واجبة دون الاذان فان تركها لعذر أجزاءه ولغير عذر قضى : وفي البحر أن القائل بوجوب الاقامة دون الاذان الاوزاعي وروى عن أبي طالب أن الاذان واجب دون الاقامة . وعند الشافعي وأبي حنيفة انها سنة واختلف أصحاب الشافعي على ثلاثة أقوال الأول انها سنة : الثاني فرض كفاية : الثالث سنة في غير الجمعة وفرض كفاية فيها وروى ابن عبد البر عن مالك وأصحابه انها سنة مؤكدة واجبة على الكفاية. وقال آخرون الاذان فرض على الكفاية ومن أدلة الموجبين للاذان قوله في حديث مالك بن الحويرث الآتي « فليؤذن لكم أحكم » وفي لفظ للبخاري « فاذنا ثم أقبا » ومنها حديث أنس المتفق عليه بلفظ « امر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة » والآمر له النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما سيأتي : ومنها ما في حديث عبد الله بن زيد الآتي من قوله « أنها لرؤيا حق ان شاء الله ثم أمر بالتأذين » وما سيأتي من قوله صلى الله عليه وسلم لعثمان بن أبي العاص « اتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا » ومنها حديث أنس عند البخاري وغيره قال « إن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أغزى بنا قوما لم يكن



ينغزينا حتى يصبح وينظر فإن سمع أذاناً كف عنهم وإن لم يسمع أذاناً أغار عليهم «  
ومنها طول الملازمة من أول الهجرة إلى الموت لم يثبت أنه ترك ذلك في سفر ولا حضر  
إلا يوم المزدلفة فقد صحح كثير من الأئمة أنه لم يؤذن فيها وإنما أقام على أنه قد  
أخرج البخاري من حديث ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم صلاها في جمع بأذانين  
واقامتين وبهذا الترك على ما فيه من الخلاف احتج من قال بعدم الوجوب وخص  
بعض القائلين بالوجوب الرجال بوجوبها ولم يوجبها على النساء استدلالاً بحديث  
« ليس على النساء أذان ولا إقامة » عند البيهقي من حديث ابن عمر بأسناد صحيح  
إلا أنه قال ابن الجوزي لا يعرف مرفوعاً : وقد رواه البيهقي وابن عدي من حديث  
أسماء مرفوعاً وفي أسناده الحكم بن عبدالله الأيلي وفيه ضعف جداً : وبحديث « النساء  
على وعورات فاستروا عيهن بالسكوت وعوراتهن بالبيوت » \*

٢ وعن مالك بن الحويرث « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا حضرت  
الصلاة فليؤذن لكم أحدهم وليؤمكم أكبركم » متفق عليه \*  
قوله « أحدهم » يدل على أنه لا يعتبر السن والفضل في الأذان كما يعتبر في إمامة  
الصلاة : وقد استدل بهذا من قال بأفضلية الإمامة على الأذان لأن كون الأشرف أحق  
بها مشعر بمزيد شرف لها : وفي لفظ للبخاري « فإذا أتما خرجتما فإذا » ولا تعارض  
بينه وبين ما في حديث الباب لأن المراد بقوله أذاناً أي من أحب منكما أن يؤذن فليؤذن  
وذلك لاستوائهما في الفضل \* والحديث استدل به من قال بوجوب الأذان لما فيه من  
صيغة الأمر وقد تقدم الخلاف في ذلك \*

٣ وعن معاوية « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن المؤذنين أطول  
الناس أعناقاً يوم القيامة » رواه أحمد ومسلم وابن ماجه \*  
وفي الباب عن أبي هريرة وابن الزبير بالفاظ مختلفة : قوله « أطول الناس أعناقاً »

هو بفتح الهمزة جمع عنق واختلف الساق والخلف في معناه فقل معناه أكثر الناس  
تشوقاً إلى رحمة الله لأن المتشوف يطيل عنقه لما يتطلع إليه فعناه كثرة ما يرويه من الثواب  
وقال النضر بن شميل إذا ألجم الناس العرق يوم القيامة طالت أعناقهم لثلاث بنا لهم ذلك  
الكرب والعرق : وقيل معناه أنهم سادة ورؤساء والعرب تصف السادة بطول  
العنق : وقيل معناه أكثر اتباطاً وقال ابن الأعرابي أكثر الناس أعمالاً قال القاضي عياض وغيره



وروي بعضهم إغناقا بكسر الهمزة أي اسراعا الي الجنة وهو من سير العنق قال ابن أبي داود سمعت أبي يقول معناه ان الناس يعطشون يوم القيامة فاذا عطش الانسان أنطوت عنقه والمؤذنون لا يعطشون فاعناقهم قائمة . وفي صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة « يعرفون بطول أعناقهم يوم القيامة » زاد السراج لقولهم « لا إله الا الله » وظاهره الطول الحقيقي فلا يجوز المصير الي التفسير بغيره الالمجيء \* والحديث يدل على فضيلة الاذان وأن صاحبه يوم القيامة يمتاز عن غيره واكن اذا كان فاعله غير متخذ أجراً عليه والا كان فعله لذلك من طلب الدنيا والسعي للمعاش وليس من أعمال الآخرة: وقد استدل بهذا الحديث من قال ان الاذان أفضل من الامامة وهو نص الشافعي في الأم وقول أكثر أصحابه: وذهب بعض أصحابه الى ان الامامة أفضل وهو نص الشافعي أيضاً قاله النووي وبعضهم ذهب الي انها سواء وبعضهم الي انه ان علم من نفسه القيام بحقوق الامامة وجمع خصالها فهي أفضل والا فالاذان قاله أبو علي وأبو القاسم بن كعب والمسمودي والقاضي حسين من أصحاب الشافعي واختلف في الجمع بين الاذان والامامة فقال جماعة من أصحاب الشافعي انه يستحب ان لا يفعله وقال بعضهم يكره وقال محققوهم وأكثرهم لا بأس به بل يستحب : قال النووي وهذا أصح وفي البيهقي مرفوعاً من حديث جابر النهي عن ذلك قال الحافظ لكن سنده ضعيف \*

عن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الامام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الائمة واغفر للمؤذنين » رواه أحمد وأبو داود والترمذي \*

الحديث رواه الشافعي من طريق ابراهيم بن أبي يحيى وابن حبان وابن خزيمة كلهم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة: وأخرجه من ذكر المصنف عن الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة : وروي أيضاً عن أبي صالح عن عائشة قال أبو زرعة حديث أبي هريرة أصح من حديث عائشة: وقال محمد عكسه وذكر علي بن المديني انه لم يثبت واحد منهما : وقال أيضاً لم يسمع سهيل هذا الحديث من أبيه انما سمعه من الاعمش ولم يسمعه الاعمش من أبي صالح يقرين لانه يقول فيه نبئت عن أبي صالح وكذا قال البيهقي في المعرفة : وقال الدارقطني في الملل رواه سليمان وروح بن القاسم ومحمد ابن جعفر وغيره عن سهيل عن الاعمش قال وقال أبو بدر عن الاعمش حدثت عن أبي صالح



وقال ابن فضيل عنه عن رجل عن أبي صالح: وقال الثوري لم يسمع الأعمش هذا الحديث من أبي صالح وصحح حديث أبي هريرة وعائشة جميعاً ابن حبان وقال قد سمع أبو صالح هذين الخبرين من عائشة وأبي هريرة جميعاً: وقال ابن عبد الهادي أخرج مسلم بهذا الإسناد يعني سهيلاً عن أبيه نحوه من أربعة عشر حديثاً: وفي الباب عن ابن عمر أخرجه أبو العباس السراج وصححه الضياء في المختارة: وعن أبي أمامة عند أحمد: وعن جابر عند ابن الجوزي في العمال: ورواه البزار عن أبي هريرة وزاد فيه بذلك الإسناد « قالوا يا رسول الله لقد تركنا تنافس في الأذان بعدك فقال انه يكون بعدكم قوم سفلتهم مؤذنونهم » قال الدارقطني هذه الزيادة ليست محفوظة وأشار ابن القطان إلى ان البزار هو المنفرد بها قال الحافظ وليس كذلك فقد جزم ابن عدي بأنها من أفراد أبي حمزة وكذا قال الحلبي وابن عبد البر وأخرجه البيهقي من غير طريق البزار فبريء من عهدها: وأخرجها ابن عدي في ترجمة عيسى بن عبد الله عن يحيى بن عيسى الرملي عن الأعمش وأهم بها عيسى وقال إنما تعرف هذه الزيادة بابي حمزة: قال ابن القطان أبو حمزة ثقة ولا عيب للإسناد إلا ما ذكر من الانقطاع وبجواب عنه بأن الواسطة قد عرفت وهو الأعمش كما تقدم فلا يضر هذا الانقطاع ولا تعد علة وأما الانقطاع الثاني بين الأعمش وأبي صالح الذي تقدم فيه قوله عن رجل فيجواب عنه بأن ابن نمير قد قال عن الأعمش عن أبي صالح ولا أراني إلا قد سمعته منه: وقال إبراهيم بن حميد الرؤاسي قال الأعمش قد سمعته من أبي صالح: وقال هشيم عن الأعمش حدثنا أبو صالح عن أبي هريرة ذكر ذلك الدارقطني فبينت هذه الطرق ان الأعمش سمعه عن غير أبي صالح ثم سمعه منه. قال البيهقي والكل صحيح والحديث متصل: قوله « الامام ضامن » الضمان في اللغة الكفالة والحفظ والرعاية والمراد أنهم ضامناء علي الأسرار بالقراءة والاذكار حكى ذلك عن الشافعي في الأم: وقيل المراد ضمان الدعاء ان يعم القوم به ولا يخص نفسه: وقيل لانه يتحمل القيام والقراءة عن المسبوق. وقال الخطابي معناه انه يحفظ على القوم صلاتهم وليس من الضمان الموجب للعقوبة: قوله « والمؤذن مؤتمن » قيل المراد انه أمين على مواقيت الصلاة: وقيل أمين على حرم الناس لانه يشرف على المواضع العالية \* والحديث استدل به على فضيلة الأذان وعلى انه أفضل من الإمامة لان الأمين أرفع حالاً من الضمين وقد تقدم الخلاف في ذلك ويؤيد قول من قال



ان الامامة أفضل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين بعده أموا ولم يؤذنوا وكذا كبار العلماء بعدهم \*

٥ عن وعن عقبة بن عامر قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يعجب ربك عز وجل من راعي غنم في شظية يحيل يؤذن للصلاة ويصلي فيقول الله عز وجل انظروا الي عبدي هذا يؤذن ويقيم الصلاة يخاف مني فقد غفرت لعبدي وأدخلته الجنة » رواه أحمد وأبو داود والنسائي رحمهم الله \*

الحديث رجال اسناده ثقات وقد أخرجه ايضا سعيد بن منصور والطبراني والبيهقي وفي البخاري والموطأ والنسائي بلفظ « اذا كنت في غنمك أو باديتك فاذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدي صوت المؤذن جن ولا أنس ولا شيء الا شهد له يوم القيامة » قال أبو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج عبد الرزاق والمقدمي والنسائي في المواعظ من سننه عن سلمان رفعه « اذا كان الرجل في أرض في أي قفر فتوضأ فان لم يجد الماء تيمم ثم ينادي بالصلاة ثم يقيمها ويصلها الا أن من جنود الله صفا » ورواه عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن معمر التيمي عن أبيه وروى نحوه البيهقي والطبراني في الكبير \* والحديث يدل على شرعية الاذان للمنفرد فيكون صالحا لرد قول من قال ان شرعية الاذان تختص بالجماعة وفيه أيضا أن الاذان من أسباب المغفرة للذنوب وقد أخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ « يغفر للمؤذن مدي صوته ويشهد له كل رطب ويابس » وفي أسناده أبو يحيى الراوي له عن أبي هريرة: قال ابن القطان لا يعرف وادعى ابن حبان في الصحيح أن اسمه سمعان وقد رواه البيهقي من وجهين آخرين عن الاعمش قال تارة عن أبي صالح وتارة عن مجاهد عن أبي هريرة ومن طريق أخرى عن مجاهد عن ابن عمر. ورواه أحمد والنسائي من حديث البراء بن عازب بلفظ « المؤذن يغفر له مدصوته ويصدق منه بسمعه من رطب ويابس وله مثل أجر من صلى معه » وصححه ابن السكن ورواه أحمد والبيهقي من حديث مجاهد عن ابن عمر: وفي فضل الاذان احاديث كثيرة في الصحيحين وغيرها مصرحة بعظيم فضله وارتفاع درجته وانه من أجل الطاعات التي يتنافس فيها المتنافسون ولكن بذلك الشرط الذي عرفناك في شرح حديث معاوية \* قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق حديث الباب وفيه دليل على أن الاذان يسب للمنفرد وان كان



بحيث لا يسمعه أحد : الشظية الطريقة كالجدة انتهى \* ويقال الشظية للقطعة المرتفعة من الجبل وهي بالظاء المعجمة \*

### باب صفة الاذان

١ عن محمد بن اسحق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن زيد بن عبدربه قال « لما أجمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يضرب بالناقوس وهو له كاره لموافقته النصارى طاف بي من الليل طائف وأنا نائم رجل عليه ثوبان أخضران وفي يده ناقوس يحمله قال فقلت يا عبد الله اتبع الناقوس قال وما تصنع به قال قلت ندعو به إلى الصلاة قال افلا أدلك على خير من ذلك فقلت بلى قال تقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله حي على الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله قال ثم استأخر غير بعيد قال ثم تقول إذا قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله حي على الصلاة حي على الفلاح قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله قال فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرته بما رأيت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان هذه الرؤيا حق ان شاء الله ثم أمر بالتأذين فكان بلال مولى أبي بكر يؤذن بذلك ويدعو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الصلاة قال فجاءه فدعاه ذات غداة إلى الفجر فقبل له ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نائم فصرخ بلال بأعلى صوته الصلاة خير من النوم قال سعيد بن المسيب فدخلت هذه الكلمة في التأذين إلى صلاة الفجر : رواه أحمد وأبو داود من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن ابراهيم التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه وفيه « فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرته بما رأيت فقال انهار رؤيا حق ان شاء الله فقم مع بلال فألق عليه مارأيت فانه أندى صوتا منك قال فقم مع بلال فجعلت ألقيه عليه ويؤذن به قال فسمع ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو في بيته فخرج يجر رداءه يقول والذي بئنك بالحق لقد رأيت مثل الذي أرى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فله الحمد » وروى الترمذي هذا الطرف منه بهذه الطريق وقال



حديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح  \*

الحديث أخرجه أيضاً من الطريقة الأولى الحاكم وقال هذه أمثل الروايات في قصة عبد الله بن زيد لأن سعيد بن المسيب قد سمع من عبد الله بن زيد ورواه يونس ومعمر وشعيب وابن اسحاق عن الزهري ومتابعة هؤلاء لمحمد بن اسحاق عن الزهري ترفع احتمال التدليس الذي تحتمله عنفة ابن اسحاق: وأخرجه أيضاً من الطريقة الثانية ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والبيهقي وابن ماجه . قال محمد بن يحيى الذهلي ليس في أخبار عبد الله بن زيد أصح من حديث محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم التيمي يعني هذا لأن محمداً قد سمع من أبيه عبد الله بن زيد وقال ابن خزيمة في صحيحه هذا حديث صحيح ثابت من جهة النقل لأن محمداً من أبيه وابن اسحاق سمع من التيمي وليس هذا مما دلّسه : وقد صحح هذه الطريقة البخاري فيما حكاه الترمذي في العلل عنه : وأخرجه أيضاً أحمد وأبو داود من حديث محمد بن عمرو الواقفي عن محمد بن عبد الله عن عمه عبد الله بن زيد ومحمد بن عمرو ضعيف واختلف عليه فيه ف قيل عن محمد بن عبد الله : وقيل عبد الله بن محمد : قال ابن عبد البر إسناده حسن من حديث الأفریقی قال الحاكم وأما أخبار الكوفة في هذه القصة يعني في تلبية الاذان والاقامة فمدارها على حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى واختلف عليه فيه فمنهم من قال عن معاذ بن جبل : ومنهم من قال عن عبد الله بن زيد : ومنهم من قال غير ذلك : الحديث فيه ترييع التكبير . وقد ذهب الى ذلك الشافعي وأبو حنيفة وأحمد وجمهور العلماء كما قال النووي : ومن أهل البيت الناصر والمؤيد بالله والامام يحيى واحتجوا بهذا الحديث فان المشهور فيه الترييع وبحديث أبي محذورة الآتي . وبأن الترييع عمل أهل مكة وهي جمع المسلمين في المواسم وغيرها ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة وغيرهم . وذهب مالك وأبو يوسف ومن أهل البيت زيد بن علي والصادق والهادي والقاسم إلى تثنيته محتجين بما وقع في بعض روايات هذا الحديث من التثنية . وبحديث أبي محذورة الآتي في رواية لمسلم عنه وفيه « أن الاذان مثني فقط » وبأن التثنية عمل أهل المدينة وهم أعرف بالسنن . وبحديث أمره صلى الله عليه وآله وسلم لبلال بتشفييع الاذان وإيتار الاقامة وسيأتي : والحق أن روايات الترييع أرجح لاشتمالها على الزيادة وهي مقبولة لعدم منافاتها وضحة مخرجها\* وفي الحديث ذكر الشهادتين مثني مثني وقد اختلف الناس



في ذلك فذهب أبو حنيفة والكوفيون والهادوية والناصر الى عدم استحباب الترجيع تمسكاً بظاهر الحديث والترجيع هو العود الى الشهادتين مرتين مرتين برفع الصوت بعد قولها مرتين مرتين بخفض الصوت ذكر ذلك النووي في شرح مسلم: وفي كلام الرافعي ما يشمر بأن الترجيع اسم للمجموع من السر والجهر. وفي شرح المذهب والتحقيق والدقائق والتحرير انه اسم للاول: وذهب الشافعي ومالك وأحمد وجمهور العلماء كما قال النووي الى ان الترجيع في الاذان ثابت لحديث أبي محذورة الآتي وهو حديث صحيح مشتمل على زيادة غير منافية فيجب قبولها وهو أيضاً متأخر عن حديث عبدالله بن زيد: قال في شرح مسلم ان حديث أبي محذورة سنة ثمان من الهجرة بعد حنين وحديث عبدالله بن زيد في أول الامر وبرجحه أيضاً عمل أهل مكة والمدينة به. قال النووي وقد ذهب جماعة من المحرّثين وغيرهم الى التخيير بين فعل الترجيع وتركه. وفيه التثويب في صلاة الفجر لقول سعيد بن المسيب فأدخلت هذه الكلمة في التآذين الى صلاة الفجر يعني قول بلال الصلاة خير من النوم وزاد ابن ماجه فأقرأها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي اسناده ضعف جداً. وروى أيضاً ابن ماجه وأحمد والترمذي من حديث بلال بلفظ « لا تثويب في شيء من الصلاة الا في صلاة الفجر » وفيه أبو اسمعيل الملائي وهو ضعيف مع انقطاعه بين عبد الرحمن بن أبي ليلى وبلال. وقال ابن السكن لا يصح إسناده. ورواه الدارقطني من طريق أخرى وفيه أبو سعيد البقال وهو نحو أبي اسمعيل في الضعف: وبيان الانقطاع بين ابن أبي ليلى وبلال ان ابن أبي ليلى مولده سنة سبع عشرة ووقاة بلال سنة عشرين أو إحدى وعشرين بالشام وكان مرابطاً بها قبل ذلك من أوائل فتوحها فهو شامي وابن أبي ليلى كوفي فكيف يسمع منه مع حداثة السن وتباعد الديار. وقد روى اثبات التثويب من حديث أبي محذورة قال « علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاذان وقال اذا كنت في أذان الصبح فقلت حيّ علي الفلاح نقل الصلاة خير من النوم » أخرجه أبوداود وابن حبان مطولاً من حديثه وفيه هذه الزيادة وفي اسناده محمد بن عبد الملك ابن أبي محذورة وهو غير معروف الحال والحديث بن عبيد وفيه مقال: وذكره أبوداود من طريق أخرى عن أبي محذورة وصححه ابن خزيمة من طريق ابن جريج. ورواه النسائي من وجه آخر وصححه أيضاً ابن خزيمة ورواه بقي بن مخلد. وروى التثويب ( ٣٢ - ٢ ج )



أيضاً الطبراني والبيهقي بإسناد حسن عن ابن عمر بلفظ « كان الاذان بعد حي على الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين » قال اليعمرى وهذا إسناد صحيح. وروى ابن خزيمة والدارقطني والبيهقي عن أنس أنه قال « من السنة اذا قال المؤذن في الفجر حي على الفلاح قال الصلاة خير من النوم » قال ابن سيد الناس اليعمرى (١) وهو اسناد صحيح وفي الباب عن عائشة عند ابن حبان وعن نعيم النخعي عند البيهقي . وقد ذهب الى القول بشرعية التثويب عمر بن الخطاب وابنه وأنس والحسن البصري وابن سيرين والزهري ومالك والثوري وأحمد واسحق وأبو ثور وداود وأصحاب الشافعي وهو رأي الشافعي في القديم ومكرهه عنده في الجديد وهو مروي عن أبي حنيفة واختلفوا في محله فالشهور انه في صلاة الصبح فقط وعن النخعي وأبي يوسف انه سنة في كل الصلوات وحكي القاضي أبو الطيب عن الحسن بن صالح انه يستحب في أذان العشاء وروى عن الشعبي وغيره انه يستحب في العشاء والفجر والأحاديث لم ترد بإثباته الا في صلاة الصبح لافي غيرها قالوا يجب الاقتصار على ذلك والجزم بأن فعله في غيرها بدعة كما صرح بذلك ابن عمر وغيره وذهبت العترة والشافعي في أحد قوليهِ الى أن التثويب بدعة قال في البحر أحدثه عمر فقال ابنه هذه بدعة. وعن علي عليه السلام حين سمعه لا تزيدوا في الاذان ما ليس منه ثم قال بعد أن ذكر حديث أبي محذورة وبلال قلنا لو كان لما أنكره علي وابن عمر وطاوس سلمنا فأمر به إشعاراً في حال لا شرعاً جماعين الآثار انتهى (٢) : وأقول قد عرفت مما سلف رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم والامر به على جهة العموم من دون تخصيص بوقت دون وقت وابن عمر لم ينكر مطلق التثويب بل أنكره في صلاة الظهر ورواية الإنكار عن علي عليه السلام بعد صحتها لا تقدر في مروي غيره لان المتيقن أولى ومن علم حجة والتثويب زيادة ثابتة فالقول بها لازم والحديث ليس فيه ذكر حي على خير العمل وقد ذهبت العترة الى اثباته وانه بعد قول المؤذن حي على الفلاح قالوا يقول مرتين حي على خير العمل ونسبه المهدي

(١) هو الحافظ أبو الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمرى المتوفى سنة ٧٣٤ هـ شرح سنن الترمذي شرحاً وافياً ولم يكمله بلغ فيه دون ثلثيه في نحو عشر مجلدات ثم كمله الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن حسين المراقي المتوفى سنة ٨٠٦ هـ اهـ من الكشف :

(٢) عبارة البحر هكذا في الأصل وفيها غموض كما لا يخفى على التأمل ولم تتمكن من مراجعة البحر لعدم نسخ مدينتنا : والله أعلم



في البحر الى أحد قولي الشافعي وهو خلاف ما في كتب الشافعية فانا لم نجد في شيء منها هذه المقالة بل خلاف ما في كتب أهل البيت قال في الاتصار أن الفقهاء الأربعة لا يختلفون في ذلك يعني في أن حي على خير العمل ليس من ألفاظ الأذان وقد أنكر هذه الرواية الإمام عز الدين في شرح البحر وغيره ممن له اطلاع على كتب الشافعية (احتج القائلون بذلك) بما في كتب أهل البيت كما إلى أحمد بن عيسى والتجريد والاحكام وجامع آل محمد من اثبات ذلك مسندا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الاحكام وقد صح لنا أن حي على خير العمل كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤذن بها ولم تطرح الا في زمن عمر وهكذا قال الحسن بن يحيى روي ذلك عنه في جامع آل محمد وبما أخرج البيهقي في سننه الكبرى بأسناد صحيح عن عبد الله بن عمر أنه كان يؤذن بحي على خير العمل أحيانا. وروي فيها عن علي بن الحسين أنه قال هو الأذان الاول. وروي المحب الطبري في أحكامه عن زيد بن أرقم أنه أذن بذلك قال المحب الطبري رواه ابن حزم ورواه سعيد بن منصور في سننه عن أبي امامة ابن سهل البدرى ولم يرو ذلك من طريق غير أهل البيت مرفوعا. وقول بمضمون وقد صحح ابن حزم والبيهقي والمحب الطبري وسعيد بن منصور ثبوت ذلك عن علي بن الحسين وابن عمر وأبي امامة بن سهل موقوفا ومرفوعا ليس بصحيح اللهم الا أن يريد بقوله مرفوعا قول علي بن الحسين هو الأذان الاول ولم يثبت عن ابن عمر وأبي امامة الرفع في شيء من كتب الحديث (واجاب الجمهور) عن أدلة اثباته بأن الأحاديث الواردة بذكر الفاظ الأذان في الصحيحين وغيرها من دواوين الحديث ليس في شيء منها ما يدل على ثبوت ذلك قالوا وإذا صح ما روي من أنه الأذان الاول فهو منسوخ بأحاديث الأذان لعدم ذكره فيها. وقد اورد البيهقي حديثا في نسخ ذلك ولكنه من طريق لا يثبت النسخ بمثلها. وفي الحديث أفراد الإقامة الا التكبير في اولها وآخرها وقد قامت الصلاة وقد اختلف الناس في ذلك وسنذكر ذلك وما هو الحق في شرح حديث أنس الآتي بعدها. قوله في الحديث « ان يضرب بالناقوس » هو الذي تضرب به النصارى لاوقات صلاتهم وجمعه فواقيس والنقس ضرب الناقوس: قوله « حي على الصلاة حي على الفلاح » اسم فعل معناه أقبلوا اليها واهلموا الى الفوز والنجاة وفتحت الباء لسكونها وسكون الياء السابقة المدغمة. قوله « فانه أندى صوتا منك »



أى أحسن صوتاً منك. وفيه دليل على استحباب اتخاذ مؤذن حسن الصوت: وقد أخرج الدارمي وأبو الشيخ بإسناد متصل بأبي محذورة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بنحو عشرين رجلاً فأذنوا فأعجبه صوت أبي محذورة فعلمه الاذان: وأخرجه أيضاً ابن حبان من طريق أخرى: ورواه ابن خزيمة في صحيحه قال الزبير بن بكار كان أبو محذورة أحسن الناس صوتاً وأذاناً: ولبعض شعراء قریش في أذان أبي محذورة

أما ورب الكعبة المستورة \* وما تلا محمد من سورة

والنمات من أبي محذوره \* لافعلن فعلة مذكوره

وفي رواية للترمذي بلفظ « فقم مع بلال فإنه أندى أو أمد صوتاً منك فالتق عليه ما قبل لك » والمراد بقوله أو أمد صوتاً منك أى أرفع صوتاً منك وفيه استحباب رفع الصوت بالاذان وسيدكر المصنف لذلك باباً بعد هذا الباب \*

٢ وعن أنس قال « أمر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا الاقامة » رواه الجماعة \*

وليس فيه للنسائي والترمذي وابن ماجه الا الاقامة : قوله « أمر بلال » هو في معظم الروايات على البناء للمفعول : وقد اختلف أهل الأصول والحديث في اقتضاء هذه الصيغة للرفع والمختار عند محقق الطائفتين أنها تقتضيه لان الظاهر ان المراد بالأمر من له الأمر الشرعى الذى يلزم اتباعه وهو الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لا سيما في أمور العبادة فإنها إنما تؤخذ عن توقيف ويؤيد هذا ما وقع في رواية روح عن عطاء « فأمر بلالاً » بالنصب وفاعل أمر هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصرح من ذلك رواية النسائي وغيره عن قتيبة عن عبد الوهاب بلفظ « ان النبي صلى الله عليه وسلم « أمر بلالاً » قال الحاكم صرح برفعه امام الحديث بلا مدافعة قتيبة قال الحافظ ولم يتفرد به فقد أخرجه أبو عوانة من طريق عبدان المروزي ويحيى بن معين كلاهما عن عبد الوهاب وطريق يحيى عند الدارقطني أيضاً ولم يتفرد عبد الوهاب. وقد رواه البلاذري من طريق أبي شهاب الحنات عن أبي قلابة وقضية وقوع ذلك عقب المشاورة في أمر النداء والأمر بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير شك : وقد روى البيهقي فيه بالسند الصحيح عن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بلالاً ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة » لا ما حكى عن بعضهم من ان الأمر لبلال بذلك



كان من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ من المنقول ان بلالا لم يؤذن لاحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا لابي بكر وقيل لم يؤذن لاحد بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم الا مرة واحدة بالشام : قوله « ان يشفع الاذان » بفتح أوله وفتح الفاء أي يأتي بالفاظه شفعا وهو مفسر بقوله مثني مثني : قال الحافظ لکن لم يختلف في ان كلمة التوحيد التي في آخره مفردة فيحمل قوله مثني على ماسواها انتهى : فتكون أحاديث تشفيح الاذان وتنثيته مخصصة بالاحاديث التي ذكرت فيها كلمة التوحيد مرة واحدة كحديث عبدالله بن زيد ونحوه : قوله « الا الاقامة » ادعى ابن منده والاصيلي أن قوله الا الاقامة من كلام أيوب وليس من الحديث وفيما قالاه نظر لان عبدالرزاق رواه عن معمر عن أيوب بسنده متصل بالخبر مفسرا وكذا أبو عوانة في صحيحه والسراج في مسنده والاصل ان كل ما كان من الخبر فهو منه حتى يقوم دليل على خلافه ولا دليل. وفي رواية أيوب زيادة من حافظ فلا يقدح في صحتها عدم ذكر خالد الحذاء لها وقد ثبت تكرير لفظ قد قامت الصلاة في حديث ابن عمر مرفوعا وسيأتي. وقد استشكل عدم استثناء التكبير في الاقامة فانه يشي كما تقدم في حديث عبد الله بن زيد وأجيب بانه وتر بالنسبة الي تكبير الاذان فان التكبير في أول الاذان أربع وهذا إنما يتم في تكبير أول الاذان لا في آخره كما قال الحافظ وانت خير بان ترك استثناءه في هذا الحديث لا يقدح في ثبوته لأن روايات التكرير زيادة مقبولة \* الحديث يدل على وجوب الاذان والاقامة وعلي ان الاذان مثني وقد تقدم الكلام على ذلك . ويدل على افراد الاقامة الا الاقامة وقد اختلف الناس في ذلك فذهب الشافعي وأحمد وجمهور العلماء إلى أن الفاظ الاقامة احدي عشرة كلمة كلها مفردة الا التكبير في أولها وآخرها ولفظ قد قامت الصلاة فانها مثني مثني واستدلوا بهذا الحديث : وحديث ابن عمر الآتي : وحديث عبدالله بن زيد السابق : قال الخطابي مذهب جمهور العلماء والذي جرى به العمل في الحرمين والحجاز والشام واليمن ومصر والمغرب إلى أقصى بلاد الاسلام أن الاقامة فرادي قال أيضا مذهب كافة العلماء أنه يكرر قوله قد قامت الصلاة الا ما لكافان المشهور عنه أنه لا يكررها. وذهب الشافعي في قدم قوله إلى ذلك قال النووي ولنا قول شاذل انه يقول في التكبير الأول الله أكبر مرة وفي الأخير مرة ويقول قد قامت الصلاة مرة : قال ابن سيد الناس وقد ذهب إلى القول بان الاقامة



احدى عشرة كلمة عمر بن الخطاب وابنه وأنس والحسن البصري والزهرى والأوزاعي وأحمد واسحق وأبو ثور ويحيى بن يحيى وداود وابن المنذر : قال البيهقي وممن قال بافراد الاقامة سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وابن سيرين وعمر بن عبدالعزيز . قال البغوي هو قول أكثر العلماء . وذهبت الحنفية والمهادوية والثوري وابن المبارك وأهل الكوفة إلى أن الفاظ الاقامة مثل الاذان عندهم مع زيادة بقيت الصلاة مرتين واستدلوا بهما في رواية من حديث عبدالله بن زيد عند الترمذي وأبي داود بلفظ « كان أذان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شفعا شفعا في الاذان والاقامة » وأجيب عن ذلك بأنه منقطع كما قال الترمذي وقال الحاكم والبيهقي الروايات عن عبد الله بن زيد في هذا الباب كلها منقطعة وقد تقدم ما في سماع ابن أبي ليلى عن عبدالله بن زيد : وبحجاب عن هذا الانقطاع بان الترمذي قال بعد اخراج هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد ما لفظه وقال شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم ان عبد الله بن زيد رأى الاذان في المنام قال الترمذي وهذا أصح انتهى : وقد روى ابن أبي ليلى عن جماعة من الصحابة منهم عمرو وعلي وعثمان وسعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب والمقداد وبلال وكعب بن عجرة وزيد بن أرقم وحذيفة بن اليمان وصهيب وخلق يطول ذكرهم وقال ادركت عشرين ومائة من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلهم من الأنصار فلاحلة للحديث لانه على الرواية عن عبد الله بدون توسط الصحابة مرسل عن الصحابة وهو في حكم المسند وعلى روايته عن الصحابة عنه مسند ومحمد بن عبد الرحمن وان كان بعض أهل الحديث يضعفه فتابعة الأعمش إياه عن عمرو بن مرة ومتابعة شعبة كما ذكر ذلك الترمذي مما يصح خبره وان خلفاء في الاسناد وأرسلافهم مخالفة غير قاذحة : واستدلوا أيضاً بما رواه الحاكم والبيهقي في الخلافيات والطحاوي من رواية سويد بن غفلة ان بلالا كان يثني الاذان والاقامة وادعى الحاكم فيه الانقطاع : قال الحافظ ولكن في رواية الطحاوي سمعت بلالا ويؤيد ذلك ما رواه ابن أبي شيبة عن جبر بن علي عن شيخ يقال له الحفص عن أبيه عن جده وهو سعد القرظ قال أذن بلال حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أذن لابن بكر في حياته ولم يؤذن في زمان عمرو وسويد بن غفلة هاجر في زمن أبي بكر : وأما ما رواه أبو داود من أن بلالا ذهب إلى الشام في حياة ابن بكر فكان بها حتى مات فهو مرسل



وفي اسناده عطاء الخراساني وهو مدلس . وروي الطبراني في مسند الشاميين من طريق جنادة بن ابي امية عن بلال انه كان يجعل الاذان والاقامة مثني مثني وفي اسناده ضعف قال الحافظ وحديث ابي مخذورة في تنبيه الاقامة مشهور عند النسائي وغيره انتهى :  
وحديث ابي مخذورة حديث صحيح قاسه الحازمي في الناسخ والمنسوخ وذكر فيه الاقامة مرتين مرتين وقال هذا حديث حسن علي شرط ابي داود والترمذي والنسائي (١) وسيأتي ما أخرجه عنه الحمزة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علمه الاذان تسع عشرة

(١) اقول وقد ذكر الخلاف الحازمي في الناسخ والمنسوخ ودليل كل وأرجحية الحكم في ذلك قال ما حاصله فذهبت طائفة الى ان الاقامة مثل الاذان مثني وهو قول سفيان الثوري والى حنيفة واهل الكوفة واحتجوا في الباب بهذا الحديث (أي حديث ابي مخذورة) قال وتلني الاقامة مرتين مرتين الله أكبر الله أكبر أشهد ان لا اله الا الله أشهد ان لا اله الا الله الخ وقد حسنه كما نقله الشوكاني عنه هنا ورأوه محكما وناسخا لحديث بلال وذكره بسنده عن أنس «انهم ذكروا ان يعلموا وقت الصلاة بشيء يرفعونه فذكروا ان ينوروا ناراً أو يضربوا ناقوساً فمر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة» هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه مسلم في الصحيح من حديث وهب وأخرجه من حديث عبد الوهاب الثعفي عن خالد الحذاء : قالوا وهذا ظاهر في النسخ لان بلالا أمر بافراد الاقامة أول شرع الاذان على ما دل عليه حديث أنس وأما حديث ابي مخذورة كان عام حنين وبين الوقتين مدة مديدة : وخالفهم في ذلك أكثر اهل العلم فرأوا أن الاقامة فرادي والى هذا المذهب ذهب سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والزهري ومالك بن أنس وأهل الحجاز والشافعي واصحابه : واليه ذهب عمر بن عبد العزيز ومكحول والاوزاعي وأهل الشام : واليه ذهب الحسن البصري ومحمد بن سيرين وأحمد بن حنبل ومن تبعهم من العراقيين : واليه ذهب يحيى بن يحيى وإسحق ابن ابراهيم الحنظلي ومن تبعهما من الخراسانيين وذهبوا في ذلك الى حديث أنس وقالوا أما حديث ابي مخذورة فالجواب عنه من وجوه تذكر بعضها : منها أن شرط الناسخ أن يكون اصح سنداً واقوم قاعدة في جميع جهات الترجيحات على ما قررناه في مقدمة الكتاب : ونأزعه في ذلك الشوكاني وغيره خفي على من الحديث سناعه أن حديث ابي مخذورة لا يوازي حديث أنس في جهة واحدة في الترجيحات فضلاً عن الجهات كلها : ومنها ان جماعة من الحفاظ ذهبوا الى ان هذه اللفظة في تنبيه الاقامة غير معفوفة بدليل ما أخبرنا به وساق سنده الى ابي مخذورة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مره ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة » ونحوه من الاحاديث : ثم لو قدرنا ان هذه الزيادة معفوفة وان الحديث ثابت ولكنه منسوخ واذان بلال هو آخر الاذنين لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما عاد من حنين ورجع الى المدينة أقر بلالا على اذانه واقامته : وعن الاثره قل قبل لابي عبد الله أليس حديث ابي مخذورة بعد حديث عبد الله بن زيد لان حديث ابي مخذورة بعد فتح مكة فقال أليس قد رجع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى المدينة فقرأ بلالا على اذان عبد الله بن زيد : وعن الحلال قال أخبرني عبد الله بن عبد الحميد قال نظرت ابا عبد الله في اذان ابي مخذورة فقال نعم قد كان ابو مخذورة يؤذّن ويثبت تنبيه اذ ان ابي مخذورة ولكن اذ ان بلال هو آخر الاذان : وبهذا تعلم ان ما ذكره الشارح بعد انما هو مأخوذ من الحازمي بدون عزو والله اعلم .



كلمة والاقامة سبع عشرة» وهو حديث صحيحه الترمذي وغيره وهو متأخر عن حديث بلال الذي فيه الامر بإيتار الاقامة لانه بعد فتح مكة لان أبا محذورة من مسلمة الفتح وبلال أمر بافراد الاقامة أول ما شرع الاذان فيكون ناسخا: وقد روي أبو الشيخ «أن بلالا أذن بمني ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم مرتين مرتين وأقام مثل ذلك» اذا عرفت هذا تبين لك أن أحاديث تثنية الاقامة صالحة للاحتجاج بها لما أسلفناه وأحاديث افراد الاقامة وان كانت اصح منها لكثرة طرقها وكونها في الصحيحين لكن أحاديث التثنية مشتملة على الزيادة فالصير اليها لازم لاسيما مع تأخر تاريخ بعضها كما عرفت: وقد ذهب بعض أهل العلم الى جواز افراد الاقامة وتثنيها قال أبو عمر بن عبد البر ذهب أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وداود بن علي ومحمد بن جرير الى إجازة القول بكل ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك وحملوه على الاباحة والتخير قالوا كل ذلك جائز لانه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمع ذلك وعمل به أصحابه فمن شاء قال الله أكبر أربعين في أول الاذان ومن شاء ثني ومن شاء ثني الاقامة ومن شاء أفرد بها الاقوله قد قامت الصلاة فان ذلك مرتان على كل حال انتهى: وقد أحاب القائلون بافراد الاقامة عن حديث أبي محذورة باجوبة منها أن من شرط النسخ أن يكون أصح سندا وأقوم قاعدة وهذا ممنوع فان المعتبر في النسخ مجرد الصحة لا الأصحية ومنها أن جماعة من الأئمة ذهبوا الى ان هذه اللفظة في تثنية الاقامة غير محفوظة ورووا من طريق أبي محذورة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يشفع الاذان وبوتر الاقامة كما ذكر ذلك الحازمي في النسخ والمنسوخ وأخرجه البخاري في تاريخه والدارقطني وابن خزيمة وهذا الوجه غير نافع لان القائلين بأنها غير محفوظة غاية ما اعتذروا به عدم الحفظ وقد حفظ غيرهم من الأئمة كما تقدم ومن علم حجة على من لا يعلم. وأما رواية إيتار الاقامة عن أبي محذورة فليست كروايته التشفيع على ان الاعتماد على الرواية المشتملة على الزيادة: ومن الأجوبة ان تثنية الاقامة لو فرض أنها محفوظة وان الحديث بها ثابت لكانت منسوخة فان أذان بلال هو آخر الأمرين لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما عاد من حنين ورجع الى المدينة أقر بلالا على أذانه واقامته: قالوا وقد قيل لأحمد بن حنبل اليس حديث أبي محذورة بعد حديث عبدالله بن زيد لان حديث أبي محذورة بعد فتح مكة قال اليس قد رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم



إلى المدينة فافر بلالا على أذان عبد الله بن زيد وهذا أنهض ما أجابوا به ولكنه متوقف على نقل صحيح أن بلالا أذن بعد رجوع النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وأفرد الإقامة ومجرد قول أحمد بن حنبل لا يكفي فإن ثبت ذلك كان دليلاً لمذهب من قال بجواز الكل ويتمين المصير إليها لأن فعل كل واحد من الأمرين عقب الآخر مشعر بجواز الجميع لا بالذبح \*

٣ عن ابن عمر قال « إنما كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرتين مرتين والاقامة مرة مرة غير أنه يقول قد قامت الصلاة وكنا إذا سمعنا الإقامة توضعنا ثم خرجنا إلى الصلاة » رواه أحمد وأبو داود والنسائي وغيره \* الحديث أخرجه أيضاً الشافعي وأبو عوانة والدارقطني وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وفي إسناده أبو جعفر المؤذن قال شعبة لا يحفظ لأبي جعفر غير هذا الحديث. وقال ابن حبان اسمه محمد بن مسلم بن مهران. وقال الحاكم اسمه عمير بن يزيد بن حبيب الخطمي : قال الحافظ وهم الحاكم في ذلك. ورواه أبو عوانة والدارقطني من حديث سعيد بن المغيرة عن عيسى بن يونس عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال الحافظ وأظن سعيداً وهم فيه وإنا رواه عيسى عن شعبة كما تقدم لكن سعيد وثقه أبو حاتم ورواه ابن ماجه من حديث سعد القرظ (١) مرفوعاً « كان أذان بلال مثني مثني واقامته مفردة » وعن أبي رافع نحوه وهما ضعيفان وقد صرح اليعمرى في شرح الترمذي أن حديث ابن عمر إسناده صحيح. والحديث يدل على أن الأذان مثني والاقامة مفردة إلا الإقامة. وقد تقدم البحث عن ذلك \*

٤ عن أبي مخنف « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمه هذا الأذان الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله ثم يعود فيقول أشهد أن لا إله إلا الله مرتين أشهد أن محمداً رسول الله مرتين حي على الصلاة مرتين حي على الفلاح مرتين الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله » رواه مسلم والنسائي. وذكر التكبير في أوله أربعا : وللخمس عن أبي مخنف « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علمه الأذان تسع عشرة »

(١) هو صحابي مشهور في ولاية الحجاج على الحجاز سنة أربع وسبعين وكان مؤذناً بقباء اه من القريب يعض تصرف : وقوله بعد وهما ضعيفان أي الحديثان لا الراويان : تنبيه




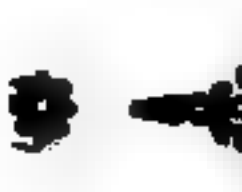
كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة « قال الترمذى حديث حسن صحيح  \*  
 الرواية الاولى أخرجها أيضا بتريع التكبير في أوله الشافعى وأبو داود وابن  
 ماجه وابن حبان وقال ابن القطان الصحيح في هذا تريع التكبير وبه يصح كون  
 الاذان تسع عشرة كلمة كما في الرواية الثانية مضموما الى تريع التكبير الترجيع . قال  
 الحافظ حاكيا عن ابن القطان وقد وقع في بعض روايات مسلم بتريع التكبير وهي  
 التي ينبغي ان يعد في الصحيح انتهى \* وقد رواه أبو نعيم في المستخرج والبيهقى  
 بتريع التكبير وقال بعده أخرج مسلم عن اسحاق وكذلك أخرج ابو عوانة في  
 مستخرجه من طريق ابن المديني عن معاذ . والرواية الثانية أخرجها أيضا الدارمي  
 والدارقطني والحاكم في مستدركه والبيهقى وتكلم عليه باوجه من التضعيف ردها ابن  
 دقيق العيد في الامام وصحح الحديث وأخرج أيضا الطبراني . قوله « تسع عشرة  
 كلمة » لان التكبير في أوله مربع والترجيع في الشهادتين بصير كل واحدة منهما  
 أربعة ألفاظ والحيلتين أربع كلمات والتكبير كلمتان وكلمة التوحيد في آخره . قوله « سبع  
 عشرة كلمة » بتريع التكبير في أول الاقامة وترك الترجيع وزيادة قد قامت الصلاة  
 مرتين وباقي ألفاظها كالاذان فتكون الاقامة ذلك المقدار \* والحديث يدل على تريع  
 التكبير والترجيع وتريع تكبير الاقامة وتثنية باقي ألفاظها وقد تقدم الكلام على  
 جميع هذه الاطراف مستوفي وقد عرفت مما سلف ان حديث أبي محذورة راجح لانه  
 متأخر ومشتمل على الزيادة لا سيما مع كون النبی صلی الله عليه وآله وسلم هو الذي  
 لقنه آياه \*  
 ه  وعن أبي محذورة قال « قلت يا رسول الله علمني سنة الاذان فعلمه وقال  
 فان كان صلاة الصبح قلت الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم الله أكبر الله  
 أكبر لا اله الا الله » رواه أحمد وأبو داود  \*

الحديث أخرجها أيضا ابن حبان والنسائي وصححه ابن خزيمة وفي اسناده محمد  
 ابن عبد الملك بن أبي محذورة والحريث بن عبيد والاول غير معروف والثاني فيه مقال  
 ولكنه قد روى من طريق أخرى وقد قدمنا الكلام على الحديث وعلى فقهه في  
 شرح حديث عبد الله بن زيد فليرجع اليه \*



## ﴿باب رفع الصوت بالأذان﴾

١  عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المؤذن يغفر له مد صوته ويشهد له كل رطب ويابس « رواه الحجة إلا الترمذي  »  
الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان وفي إسناده أبو يحيى الراوي له عن أبي هريرة قال ابن القطان لا يعرف وادعي ابن حبان في الصحيح أن اسمه سمعان ورواه البيهقي من وجهين آخرين عن الأعمش قال تارة عن أبي صالح وتارة عن مجاهد عن أبي هريرة قال الدارقطني الأشبه أنه عن مجاهد مرسل. وفي العلل لأبي حاتم سئل أبو زرعة عن حديث منصور فقال فيه عن عطاء رجل من أهل المدينة ووقفه : ورواه أبو أسامة عن الحرث بن الحكم بن أبي هيرة يحيى بن عباد عن شيخ من الأنصار فقال الصحيح حديث منصور. ورواه أحمد والنسائي من حديث البراء بن عازب بلفظ « المؤذن يغفر له مد صوته ويصدق منه يسمعه من رطب ويابس وله مثل أجر من صلى معه » وصححه ابن السكن ورواه أحمد والبيهقي من حديث مجاهد عن ابن عمر وفي الباب عن أنس عند ابن عدي وعن أبي سعيد عند الدارقطني في العلل. وعن جابر عند الخطيب في الموضح وغير ذلك \* والحديث يدل على استحباب مد الصوت في الأذان لكونه سببا للغفرة وشهادة الموجودات ولأنه أمر بالمجيء إلى الصلاة بكل ما كان ادعي لاسماع المؤمنين بذلك كان أولي ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم لأبي محذورة « ارفع فارفع صوتك » وهذا أمر برفع الصوت قيل هو تمثيل بمعنى أنه لو كان بين المكان الذي يؤذن فيه والمكان الذي يبلغه صوته ذنوب فلا تلك المسافة لغفرها الله له \*

٢  وعن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة « أن أبا سعيد الخدري قال له أني أراك تحب الغنم والبادية فإذا كنت في غنمك أو باديتك فارفع صوتك بالتداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء إلا يشهد له يوم القيامة قال أبو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » رواه أحمد والبخاري والنسائي وابن ماجه  \*




الحديث أخرجه أيضا الشافعي ومالك في الموطأ وغيرهما : قوله « تحب الغنم والبادية » أي لأجل الغنم لأن فيها ما يحتاج في اصلاحها اليه من الرعى وهو في الغالب لا يكون إلا بالبادية : قوله « في غنك أو باديتك » يحتمل أن يكون أوشكا من الراوي ويحتمل أن يكون للتويع لأن الغنم قد لا تكون في البادية ولأنه قد يكون في البادية حيث لا غنم : قوله « فارفع صوتك » فيه دليل لمن قال باستحباب الاذان للمنفرد وهو الراجح عند الشافعية : قوله « مدى صوت المؤذن » أي غاية صوته : قوله « جن ولا انس ولا شيء » ظاهره يشمل الحيوانات والجمادات فهو من العام بعد الخاص \* والحديث الاول يبين معنى الشيء المذكور هنا لأن الرطب واليابس لا يخرج عن الاتصاف باحد هما شيء من الموجودات . وفي رواية لابن خزيمة لا يسمع صوته شجر ولا مدر ولا حجر ولا جن ولا انس وبهذا يظهر ان التخصيص بالملائكة كما قال القرطبي أو بالحيوان كما قال غيره غير ظاهر وغير ممتنع عقلا ولا شرعا ان يخلق الله في الجمادات القدرة على السماع والشهادة ومثله قوله تعالى ( وان من شيء الا يسبح بحمده ) وفي صحيح مسلم « اني لاعرف حجرا كان يسلم علي » ومنه ما ثبت في البخاري وغيره من قول النار أكل بعضى بعضا . قال الزين ابن المنير والسر في هذه الشهادة مع انها تقع عند عالم الغيب والشهادة ان أحكام الآخرة جرت على نعت أحكام الخلق في الدنيا من توجه الدعوى والجواب والشهادة . وقيل المراد بهذه الشهادة اشهار المشهود له بالفضل وعلو الدرجة وكما ان الله يفضح بالشهادة قوما كذلك يكرم بالشهادة آخرين . وفي الحديث استحباب رفع الصوت بالأذان وقد تقدم تعميل ذلك وفيه ان حب الغنم والبادية لاسيما عند نزول الفتنة من عمل السلف الصالح \*

﴿ باب المؤذن يجعل أصبعيه في أذنيه ويلوي عنقه عند الحيلة ولا يستدير ﴾

١ عن أبي جحفة قال « اتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة وهو بالآبطح في قبة له حمراء من آدم قال فخرج بلال بوضوئه فمن فاضح وناثل قال فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه حلة حمراء كأنني انظر الي ياض ساقيه قال فتوضأ واذن بلال فبجملت أتبع فاه ههنا وههنا يقول يمينا وشمالا حي على الصلاة حي على الفلاح قال ثم ركزت



له غزاة فتقدم فصلي الظهر ركعتين يمر بين يديه الحمار والسكب لا يمنع « وفي رواية « تمر من ورائه المرأة والحمار ثم صلى العصر ثم لم يزل يصل حتى رجع إلى المدينة » متفق عليه : ولا يداود « رأيت بلالا خرج إلى الأبطح فاذن فلما بلغ حتى علي الصلاة حي علي الفلاح لوي عنقه يمينا وشمالا ولم يستدر » \* وفي رواية « رأيت بلالا يؤذن ويدوروا تتبع فاه ههنا وههنا واصبعاه في أذنيه قال ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قبة له حمراء أراها من آدم قال فخرج بلال بين يديه بالغزاة فركزها فصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعليه حلة حمراء كأنني أنظر إلى بريق ساقيه » رواه أحمد والترمذي وصححه  \*

الحديث أخرجه النسائي بزيادة « فجعل يقول في أذانه هكذا ينحرف يمينا وشمالا » وابن ماجه بزيادة « رأيت يدور في أذانه » لكن في اسناده الحجاج بن ارطاة : ورواه الحاكم بزيادة الفاظ وقال قد أخرجاه إلا انها لم يذكر فيه ادخال الاصبعين في الاذنين والاستدارة وهو صحيح على شرطهما : ورواه ابن خزيمة بلفظ « رأيت بلالا يؤذن يتبع فيه يميل رأسه يمينا وشمالا » ورواه من طريق أخرى بزيادة « ووضع الأصبعين في الاذنين » وكذا رواه أبو عوانة في صحيحه وأبو نعيم في مستخرجه بزيادة « رأى أبو جحيفة بلالا يؤذن ويدور واصبعاه في أذنيه » وكذا رواه البزار. وقال البيهقي الاستدارة لم ترد من طريق صحيحة لأن مدارها على سفيان الثوري وهو لم يسمعه من عون بن أبي جحيفة إنما سمعه عن رجل عنه والرجل يتوهم انه الحجاج والحجاج غير محتج به. قال ورواه عبد الرزاق في ادراجه وقد وردت الاستدارة من وجه آخر أخرجه أبو الشيخ في كتاب الاذان من طريق حماد وهشيم جميعا عن عون الطبراني من طريق ادريس الاودي عنه وفي الافراد للدارقطني عن بلال « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اذنا واقفنا ان لا نزيل أقدامنا عن مواضعها » واسناده ضعيف قوله فمن ناضح ونائل الناضح الآخذ من الماء لجسده تبركا ببقية وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم والنائل الآخذ من ماء في جسد صاحبه لفراغ الماء لقصد التبرك . وقيل ان بعضهم كان ينال مالا يفضل منه شيء وبعضهم كان ينال منه ما ينضحه على غيره . وفي رواية في الصحيح ورأيت بلالا أخرج وضوءا فرأيت الناس يتدرون ذلك الوضوء فمن أصاب منه شيئا مسح به ومن لم يصب أخذ من بلل صاحبه وبهذه الرواية يتبين المراد من تلك العبارة



والنضح الرش وقد تقدم الكلام عليه : قوله ههنا وههناظر فامكان والمراد بهما جهة اليمين والشمال كما فسره بذلك الراوي \* وللحديث فوائد وفيه احكام سياآت بسط الكلام عليها في مواضعها والمقصود منه ههنا الاستدلال على مشروعية الالتفات المؤذن يمينا وشمالا وجعل الاصبعين في الاذنين حال الاذان والالتفات المذكور ههنا مقيد بوقت الحيملتين وقد بوب له ابن خزيمة فقال باب انحراف المؤذن عند قوله حي على الصلاة حتى على الفلاح بضمه لا ييدنه كله وانما يمكن الانحراف بالقم بانحراف الرأس وقد اختلفت الروايات في الاستدارة نفى بعضه انه كان يستدير وفي بعضها ولم يستدر كما سلف ولكنها لم تروا الاستدارة الا من طريق حجاج وادريس الا ودي وهما ضعيفان وقد رويت من طريق ثالثة وفيها ضعيف وهو محمد العزمي : وقد خالف هؤلاء الثلاثة من هو مثلهم أوائل وهو قيس بن الربيع فرواه عن عون قال في حديثه ولم يستدر أخرجه أبو داود كما تقدم قال الحافظ ويمكن الجمع بان من أثبت الاستدارة عنى بها استدارة الرأس ومن نقاها عنى استدارة الجسد كله وشى ابن بطال ومن تبعه على ظاهره فاستدل به على جواز الاستدارة : قال ابن دقيق العيد فيه دليل على استدارة المؤذن للاسماع عند التلفظ بالحيملتين واختلف هل يستدير ييدنه كله أو بوجهه فقط وقدماء قارنان واختلف أيضاً هل يستدير في الحيملتين الأولى مرة وفي الثانية مرة أو يقول حي على الصلاة عن يمينه ثم حي على الصلاة عن شماله وكذا في الاخرى وقد رجح هذا الوجه بانه يكون لكل جهة نصيب من كل كلمة قال والأول أقرب إلى لفظ الحديث انتهى كلامه بالمعنى : وروى عن أحمد انه لا يدور الا إذا كان على منارة بقصد اسماع أهل الجنتين وبه قال أبو حنيفة واسحق وقال النخعي والثوري والأوزاعي والشافعي وأبو ثور وهو رواية عن أحمد انه يستحب الالتفات في الحيملتين يمينا وشمالا ولا يدور ولا يستدير سواء كان على الأرض أو على منارة وقال مالك لا يدور ولا يلتفت إلا ان يريد اسماع الناس وقول ابن سيرين يكره الالتفات . والحق استحباب الالتفات حال الاذان بدون تقييد وأما الدوران فقد عرفت اختلاف الأحاديث فيه وقد أمكن الجمع بما تقدم فلا يصار إلى الترجيح \* وفي الحديث استحباب وضع الاصبعين في الاذنين وفي ذلك فائدتان ذكرهما العلماء : الأولى أن ذلك أرفع لصوته قال الحافظ وفيه حديث ضعيف من طريق سعد القرظ عن بلال : والثانية انه علامة للمؤذن ليعرف من يراه على بعد أو



من كان به صمم انه يؤذن : قال الترمذى استحباب أهل العلم أن يدخل المؤذن أصبعه في أذنيه في الاذان قال واستحبه الأوزاعي في الاقامة أيضا ولم يرد في الأحاديث كما قال الحافظ تبيين الأصبع التي يستحب وضعها وجزم النووي بأنها المسبحة وإطلاق الأصبع مجاز عن الأئمة \*

### (باب الأذان في أول الوقت وتقديمه عليه في الفجر خاصة)

١ عن جابر بن سمرة قال « كان بلال يؤذن اذا زالت الشمس لا يخرم ثم لا يقيم حتى يخرج اليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاذا خرج أقام حين يراه » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي \*

قوله « لا يخرم » أى لا يترك شيئا من الفاظه : الحديث فيه المحافظة على الاذان عند دخول وقت الظهر بدون تقديم ولاتأخير وهكذا سائر الصلوات الا الفجر لما سيأتى : وفيه أيضا ان المقيم لا يقيم إلا إذا أراد الامام الصلاة وقد أخرج ابن عدي من حديث أبي هريرة مرفوعا « المؤذن أملك بالاذان والامام أملك بالاقامة » وضعفه ولعل تضعيفه له لان في اسناده شريكا لفاضي وقد أخرج البيهقي نحوه عن علي رضي الله عنه من قوله وقال ليس بمحفوظ ورواه أبو الشبخ من طريق أبي الجواز عن ابن عمه وفيه معارك وهو ضعيف : ويمارض حديث الباب وما في معناه ما عند البخارى ومسلم وأبي داود والترمذى والنسائي بلفظ « انه قال صلى الله عليه وآله وسلم اذا اقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى ترونى اى خرجت لانه يدل على ان المقيم شرع في الاقامة قبل خروجه ويمكن الجمع بين الحديثين بان بلالا كان يراقب خروج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيشرع في الاقامة عند اول رؤيته له قبل ان يراه غالب الناس ثم اذا رأوه قاموا ويشهد لهذا ما أخرجه عبدالرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب « ان الناس كانوا ساعة يقول المؤذن الله اكبر يقومون الصلاة فلا يأتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم مقامه حتى تعدل الصفوف » : وفي صحيح مسلم وسنن أبي داود ومستخرج ابى عوانة « انهم كانوا يعدلون الصفوف قبل خروجه صلى الله عليه وآله وسلم » وفي حديث ابى قتادة « انهم كانوا يقومون ساعة تقام الصلاة ولولم يخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتهاهم عن ذلك » لاحتمال ان يقع له



شغل يبطل فيه من الخروج فيشق عليهم الانتظار \* قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ذكر حديث الباب وفيه ان الفريضة تنفي عن تحية المسجد انتهى \*

٢ عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنعن أحدكم أذان بلال من سحوره فانه يؤذن أو قال ينادى بليل ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم \* رواه الجماعة الا الترمذي صحيح \*

قوله « أحدكم » في رواية للبخاري « أحدكم » شك من الراوى وكلاهما يفيد العموم : قوله « من سحوره » بفتح أوله اسم لما يؤكل في السحر : ويجوز الضم وهو اسم الفعل . قوله « ليرجع » بفتح الياء وكسر الجيم الخفيفة يستعمل هذا لازما ومتعديا تقول رجعت زيد ورجعت زيدا ولا يقال في المتعدي بالتثنية ومن رواه بالضم والتثنية فقد اخطأ لانه يصير من الترجيع وهو اترديد وليس مراداهنا وانما معناه يرد القائم أى المتعبد الى راحته ايقوم الى صلاة الصبح نشيطا او يتسحر ان كان له حاجة الى الصيام ويوقظ النائم ليتأهب للصلاة بالنفل والوضوء \* والحديث يدل على جواز الاذان قبل دخول الوقت في صلاة الفجر خاصة وقد ذهب الى مشروعيته الجمهور مطلقا وخالف في ذلك الثوري وابو حنيفة وعمر والهادي والقاسم والناصر وزيد بن علي قال الشافعي ومالك واحمد واصحابهم انه يكتفى به للصلاة وقال ابن المنذر وطائفة من أهل الحديث والغزالي انه لا يكتفى به وادعى بعضهم انه لم يرد في شيء من الحديث ما يدل على الاكتفاء وتعقب بحديث الباب وأجيب بأنه مسكوت عنه وعلى التزل فمحله ما إذا لم يرد نطق بخلافه وهم ناقضون حديث ابن عمر وعائشة الآتي وهو يدل على عدم الاكتفاء نعم حديث زياد بن الحرث عند أبي داود يدل على الاكتفاء فان فيه انه اذن قبل الفجر بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانه استأذنه في الإقامة فنعه الى أن طلع الفجر فأمره فأقام لكن في اسناده ضعف كما قال الحافظ : وأيضا فهي واقعة عين وكانت في سفر ومن ثم قال القرطبي انه مذهب واضح : ويدل ايضا على عدم الاكتفاء أن الأذان المذكور قد بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم الفرض به فقال « ليرجع قائمكم » الحديث فهو لهذه الأغراض المذكورة لا للاعلام بالوقت والاذان هو الاعلام بدخول وقت الصلاة باللفظ مخصوصة والاذان قبل الوقت ليس اعلاما بالوقت وتعقب بان الاعلام بالوقت أعم من أن يكون اعلاما بأنه دخل أو قارب أن يدخل ( واحتج المانسون ) من الاذان قبل دخول الوقت بحجج منها قوله صلى الله عليه وسلم لبلال



« لا تؤذن حتى يستين لك الفجر ومديده عرضا » أخرجه أبو داود، وبما أخرجه أيضا من حديث ابن عمر « ان بلالا أذن قبل طلوع الفجر فامرہ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يرجع فينادي الا ان العبد نام » قالوا فوجب تأويل حديث الباب بما قال بعض الحنفية ان النداء قبل الفجر لم يكن بالفاظ الاذان وانما كان تذكيرا كما يقع للناس اليوم (١) وأجيب عن الاحتجاج بالحديثين المذكورين بان الاول منهما لا ينهض لمعارضة ما في الصحيحين لا سيما مع اشعار الحديث بالاعتیاد : وأما الثاني فلا حجة فيه لانه قد صرح بأنه موقوف أكبر الأئمة كاحمد والبخاري والذهلي وأبي داود وأبي حاتم والدارقطني والأثرم والترمذي وحزموا بان حمادا خطأ في رفعه وان الصواب وقفه. وأما التأويل المذكور فقال الحافظ في الفتح انه مردود لان الذي يصنعه الناس اليوم محدث قطعا وقد تضافت الاحاديث على التعبير بلفظ الاذان قطعا فحمله على معناه الشرعي مقدم ولان الاذان الاول لو كان بالفاظ مخصوصة لما التبس على السامعين والحديث ليس فيه تعيين الوقت الذي كان بلال يؤذن فيه وقد اختلف من أي وقت يشرع في ذلك ف قيل انه يشرع وقت السحر ورجحه جماعة من اصحاب الشافعي : وقيل انه يشرع من النصف الاخير ورجحه النووي وتوّل ما خالفه وقيل يشرع للصبح الاخير في الشتاء وفي الصيف لنصف السبع قاله الجويني : وقيل وقته الليل جميعه ذكره صاحب العمدة وكأن مسنده اطلاق لفظ بديل . وقيل بعد آخر اختيار العشاء وقد ورد ما يشعر بتعيين الوقت الذي كان بلال يؤذن فيه وهو ما رواه النسائي والطحاوي من حديث عائشة « انه لم يكن بين اذان بلال وابن ام مكتوم الا أن يرقى هذا وينزل هذا » وكأما يؤذنان في بيت مرتفع كما أخرجه ابو داود فهذه الرواية تفيد اطلاق سائر الروايات ويؤيد هذا ما أخرجه الطحاوي ان بلالا وابن ام مكتوم كانا يقصدان وقتا واحدا فيخطئه بلال ويصيبه ابن ام مكتوم : وقد اختلف في اذان بلال بليل هل كان في رمضان فقط أم في جميع الاوقات فادعي ابن القطان الاول قال الحافظ وفيه نظر . والحكمة في اختصاص صلاة الفجر لهذا من بين الصلوات ما ورد من الترغيب في الصلاة لاول الوقت والصبح يأتي غالبا عقيب النوم فناسب أن

( ١ ) الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ينزلنا كيفية الاذان في جميع الاوقات وبيانه اما هو بيان للعمل المشروع الذي به يقبل : والقياس ممنوع في العبادات انما قامتم التشريع وانقطع الوحي بموت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكل ما خالف هديه وعمله صلى الله عليه وآله وسلم الذي كان عليه فهو مردود بنص الكتاب والسنة واجماع من سلف من الصحابة والتابعين : والله اعلم  
( ٢٠٥ - ج ٢ )



ينصب من يوقظ الناس قبل دخول وقتها ليتأهبوا ويدركوا فضيلة الوقت \*

٣ عن وعن سمرة بن جندب قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغرنكم من سحورك أذان بلال ولا يياض الأفق المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا يعني معترضا » رواه مسلم واحمد والترمذي : ولفظهما « لا يمنعكم من سحورك أذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير في الأفق » \* عن وعن عائشة وابن عمر رضي الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » متفق عليه واحمد والبخاري « فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر » : ولمسلم « ولم يكن بينهما الا ان ينزل هذا ويرقي هذا » : عن قوله « المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا » صفة هذه الإشارة مبنية في صحيح مسلم في الصوم من حديث ابن مسعود بلفظ « وليس أن يقول هكذا وهكذا وصوب يده رفعها حتى يقول هكذا وفرج بين أصبعيه » وفي رواية « ليس الذي يقول هكذا وجمع أصابعه ثم نكسها الى الارض ولكن الذي يقول هكذا وجمع أصابعه ووضع المسبحة على المسبحة ومديديه » وفي رواية « ليس الذي يقول هكذا ولكن يقول هكذا » وفسرها جرير بان المراد ان الفجر هو المترض وليس بالمستطيل والمترض هو الفجر الصادق ويقال له الثاني والمستطير بالراء وأما المستطيل باللام فهو الفجر الكاذب الذي يكون كذب السرحان : وفي البخاري من حديث ابن مسعود « وليس ان يقول الفجر أو الصبح وقال بأصابعه ورفعها الى فوق وطأها الى اسفل حتى يقول هكذا » وقال زهير بساكنيه احداها فوق الاخرى ثم أمرهما عن يمينه وشماله : قوله « حتى يؤذن ابن أم مكتوم » في رواية للبخاري « حتى ينادي » وبذلك الزيادة اعني قوله فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر اوردها في الصيام : قوله « ولمسلم ولم يكن بينهما » هذه الزيادة ذكرها مسلم في الصيام من حديث ابن عمر وذكرها البخاري في الصيام من كلام القاسم قال الحافظ في ابواب الاذان من الفتح ولا يقال انه مرسل لان القاسم تابعي فلم يدرك القصة المذكورة لانه ثبت عند النسائي من رواية حفص بن غياث وعند الطحاوي من رواية مجبي بن القطان كلاهما عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة بلفظ ولم يكن بينهما الا ان ينزل هذا ويصعد هذا : قال النووي في شرح مسلم قل العلماء معناه ان بلالا كان يؤذن قبل الفجر ويتربص بعد أذانه للدعاء ونحوه ثم يرقب الفجر فإذا قارب طلوعه نزل فاخبر ابن أم مكتوم فيتأهب ابن أم مكتوم بالطهارة وغيرها ثم يرقى



وبشرع في الاذان مع اول طلوع الفجر \*

والحديث يدل على جواز اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد وأما الزيادة فليس في الحديث تعرض لها ونقل عن بعض اصحاب الشافعي انه يكره الزيادة على اربعة لان عثمان اتخذ اربعة ولم تقل الزيادة عن أحد من الخلفاء الراشدين وجوزه بعضهم من غير كراهة قالوا اذا جازت الزيادة لعثمان على ما كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جازت الزيادة لغيره : قال ابو عمر بن عبد البر واذا جاز اتخاذ مؤذنين جاز اكثر من هذا العدد الا ان يمنع من ذلك ما يجب التسليم له اه : والمستحب ان يتعاقبوا واحدا بعد واحد كما اقتضاه الحديث ان اتسع الوقت لذلك كصلاة الفجر فان تنازعوا في البداءة اقرع بينهم \*

وفي الحديث دليل على جواز اذان الاعمي قال ابن عبد البر وذلك عند اهل العلم اذا كان معه مؤذن آخر يهديه للاوقات وقد نقل عن ابن مسعود وابن الزبير كراهة اذان الاعمي : وعن ابن عباس كراهة إقامة وللحديثين المذكورين هنا فوائد وأحكام قد سبق بعضها في شرح حديث ابن مسعود \*

### باب ما يقول عند سماع الاذان والاقامة وبعد الاذان

١ عن أبي سعيد « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن » رواه الجماعة \*

وفي الباب عن أبي رافع عند النسائي : وعن أبي هريرة عند النسائي أيضاً : وعن أم حبيبة عند الطحاوي وعن ابن عمر عند أبي داود والنسائي : وعن عائشة عند أبي داود : وعن معاذ عند أبي الشيخ : وعن معاوية عند النسائي : قوله « اذا سمعتم » ظاهره اختصاص الاجابة بمن سمع حتى لو رأى المؤذن علي المنارة مثلاً في الوقت وعلم انه يؤذن لكن لم يسمع أذانه بعد اوصم لا تشرع له المتابعة قاله النووي في شرح المذهب : قوله « فقولوا مثل ما يقول المؤذن » ادعي ابن وضاح ان قوله المؤذن مدرج وان الحديث انتهى عند قوله مثل ما يقول وتعقب بأن الادراج لا يثبت بمجرد الدعوى وقد اتفقت الروايات في الصحيحين والموطأ على اثباتها ولم يصب صاحب العمدة في حذفها قاله الحافظ : قوله « مثل ما يقول » قال الكرماني



قال مثل ما يقول ولم يقل مثل ما قال ليشعر بأنه يحية بعد كل كلمة مثل كلها : قال الحافظ والصريح في ذلك ما رواه النسائي من حديث أم حبيبة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول كما يقول المؤذن حتى يسكت : وأصرح من ذلك حديث عمر بن الخطاب الآتي بهذه هذه والحديث يدل على أنه يقول السامع مثل ما يقول المؤذن في جميع الفاظ الاذان الحيعتين وغيرها وقد ذهب الجمهور الى تخصيص الحيعتين بحديث عمر الآتي فقالوا يقول مثل ما يقول فيما عدا الحيعتين وأنا في الحيعتين فيقول لا حول ولا قوة الا بالله : وقال ابن المنذر يحتمل أن يكون ذلك من الاختلاف المباح فيقول تارة كذا وتارة كذا وحكي بعض المتأخرين عن بعض أهل الاصول ان الخاص والعام اذا أمكن الجمع بينهما وجب اعمالهما قال فلم لا يقال يستحب للسامع أن يجمع بين الحيلة والحوقة وهو وجه عند الحنابلة : والظاهر من قوله في الحديث نقولوا التعبد بالقول وعدم كفاية امرار المجاوبة على القلب : والظاهر من قوله مثل ما يقول عدم اشتراط المساواة من جميع الوجوه : قال اليعمرى لا تفاقهم على أنه لا يلزم الحجب أن يرفع صوته ولا غير ذلك : قال الحافظ وفيه بحث لان المماثلة وقعت في القول لاني صفته ولا احتياج المؤذن الى الاعلام شرع له رفع الصوت بخلاف السامع فليس مقصوده الا الذكر والسر والجهر مستويان في ذلك : وظاهر الحديث إجابة المؤذن في جميع الحالات من غير فرق بين المصلي وغيره : وقيل يؤخر المصلي الإجابة حتى يفرغ : وقيل يحيب الا في الحيعتين قال الحافظ والمشهور في المذهب كراهة الإجابة في الصلاة بل يؤخرها حتى يفرغ وكذا حال الجماع والحلاء قيل والقول بكراهة الإجابة في الصلاة يحتاج الى دليل ولا دليل ولا يخفى ان حديث ان في الصلاة لشغل دليل على الكراهة ويؤيده امتناع النبي صلى الله عليه وسلم من إجابة السلام فيها وهو أهم من الإجابة للمؤذن : وظاهر الحديث انه يقول مثل ما يقول المؤذن من غير فرق بين الترجيع وغيره : وفيه متمسك لمن قل بوجوب الإجابة لان الامر يقتضيه بحقيقته وقد حكى ذلك الطحاوي عن قوم من السلف وبه قالت الحنفية وأهل الظاهر وابن وهب : وذهب الجمهور الى عدم الوجوب . قال الحافظ واستدلوا بحديث أخرجه مسلم وغيره « أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع مؤذنا فلما كبر قال على الفطرة بلما تشهد قال خرج من النار » قالوا فلما قال صلى الله عليه وسلم غير ما قال المؤذن علمنا ان الامر بذلك .



للاستحباب ورد بأنه ليس في الرواية انه لم يقل مثل ما قال وباحتمال إنه وقع ذلك قبل الامر بالاجابة واحتمال ان الرجل الذي سمعه النبي صلى الله عليه وسلم يؤذن لم يقصد الاذان وأجيب عن هذا الاخير بأنه وقع في بعض طرق هذا الحديث إنه حضرته الصلاة وقد عرفت غير مرة ان فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض القول الخاص بنا وهذا منه : والظاهر من الحديث التبعد بالقول مثل ما يقول المؤذن وسواء كان المؤذن واحداً أو جماعة : قال القاضي عياض وفيه خلاف بين السلف فمن رأى الاختصار على الاجابة للاول احتج بأن الامر لا يقتضى التكرار ويلزمه على ذلك أن يكتفي باجابة المؤذن مرة واحدة في العمر \*

٢ عن وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال أحكم الله أكبر الله أكبر ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله قال أشهد أن لا إله إلا الله ثم قال أشهد أن محمداً رسول الله قال أشهد أن محمداً رسول الله ثم قال حي على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال حي على الفلاح قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الله أكبر الله أكبر ثم قال لا إله إلا الله قال لا إله إلا الله من قلبه دخل الجنة »  
رواه مسلم وأبو داود عن \*

الحديث أخرج البخاري نحوه من حديث معاوية وقال هكذا سمعت نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم يقول : قال الحافظ في الفتح وقد وقع لنا هذا الحديث يعني حديث معاوية وذكر اسناداً متصلاً بيمينى بن طلحة قال « دخلنا على معاوية فتنادى مناد بالصلاة فقال الله أكبر الله أكبر فقال معاوية الله أكبر الله أكبر فقال أشهد أن لا إله الا الله فقال معاوية وأنا أشهد أن لا إله إلا الله فقال أشهد أن محمداً رسول الله فقال معاوية وأنا أشهد أن محمداً رسول الله ولما قال حي على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال هكذا سمعت نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم : قوله « لا حول ولا قوة » قال النووي في شرح مسلم قال أبو الهيثم الحول الحركة أى لا حركة ولا استطاعة الا بمشيئة الله تعالى وكذا قال ثعلب وآخرون : وقيل لا حول في دفع شر ولا قوة في تحصيل خير الا بالله وقيل لا حول عن معصية الله الا بمعصيته ولا قوة على طاعته الا بموته وحكي هذا عن ابن مسعود وحكي الجوهرى لغة غريبة ضيفة انه يقال لا خيل ولا قوة إلا بالله قال والحول والحيل بمعنى . ويقال في



التعبير عن قولهم لاحول ولا قوة الا بالله الحوالة هكذا قال الأزهري والاكثرون .  
وقال الجوهري الحوالة فعل الاول وهو المشهور الحاء والواو من الحول والقاف من  
القوة واللام من اسم الله وعلي الثاني الحاء واللام من الحول والقاف من القوة والاول  
أولى لكلا يفصل بين الحروف ومثل الحوالة الحيلة في حي علي الصلاة وعلى الفلاح :  
والبسملة في بسم الله والحمدلة في الحمد لله : والهيلة في لا اله الا الله والسمحة في سبحان  
الله انتهى كلامه : قوله « دخل الجنة » قال القاضي عياض إنما كان كذلك لان ذلك توحيد  
وثناء على الله تعالى وانقياد لطاعته وتفويض اليه بقوله لاحول ولا قوة الا بالله فمن  
حصل هذا فقد حاز حقيقة الايمان وكمال الاسلام واستحق الجنة بفضل الله وإنما  
أفرد صلى الله عليه وسلم الشهادتين والحيعةتين في هذا الحديث مع أن كل نوع منها شئ  
كما هو المشروع لقصد الاختصار : قال النووي فاختصر صلى الله عليه وآله وسلم من  
كل نوع شطرا تنبيها على باقيه والحديث قد تقدم الجمع بينه وبين الحديث الذي قبله \*  
٣ وعن شهر بن حوشب عن أبي امامة أو عن بعض أصحاب النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم « ان بلالا أخذ في الاقامة فلما ان قال قد قامت الصلاة قال  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقامها الله وأدامها » وقال في سائر الاقامة بنحو حديث عمر  
في سائر الاذان رواه أبو داود \*

الحديث في اسناده رجل مجهول وشهر بن حوشب تكلم فيه غير واحد ووثقه  
يحيى بن معين واحمد بن حنبل وفيه دلالة على استحباب مجاورة المقيم لقوله وقال في  
سائر الاقامة بنحو حديث عمر : وفيه أيضا أنه يستحب لسامع الاقامة ان يقول عند  
قول المقيم قد قامت الصلاة أقامها الله وأدامها \* قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل  
على أن السنة أن يدبر الامام بعد الفراغ من الاقامة انتهى . وفي ذلك خلاف لعله يأتي  
ان شاء الله تعالى \*

٤ وعن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال حين يسمع  
النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة وأبعثه  
مقاما محمودا الذي وعدته حلت له شفاعتي يوم القيامة \* رواه الجماعة الا مسله \*  
وفي الباب عن عبد الله بن مسعود عند الطحاوي : وعن أنس عند ابن حبان  
في فوائد الاصبهانين له . وعن ابن عباس عند ابن حبان أيضا في كتاب الاذان . وعن




أبي امامة عند الضياء المقدسي ورواه الحاكم في المستدرک وفيه عفير بن معدان وقد تكلم فيه غير واحد. وعن عبد الله بن عمرو وسياتي : قوله « رب هذه الدعوة التامة » بفتح الدال والمراد بها دعوة التوحيد لقوله تعالى ( له دعوة الحق ) وقيل لدعوة التوحيد تامة لانه لا يدخلها تغيير ولا تبديل بل هي باقية الى يوم النقيامة : وقال ابن التين وصفت بالتامة لان فيها أتم القول وهو لا اله الا الله : قوله « الوسيلة » هي ما يتقرب به يقال توسلت أي تقربت وتطلق على المنزلة العلية وسياتي تفسيرها في الحديث الذي يمد هذا : قوله « والفضيلة » أي المرتبة الزائدة على سائر الخلائق ويحتمل أن تكون تفسيراً للوسيلة : قوله « مقاما محمودا » أي يحمده القائم فيه وهو يطلق على كل ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات ونصبه على الظرفية أي أبعثه يوم النقيامة فاقمه مقاما محمودا أو ضمن أبعثه معنى أقمه أو على انه مفعول به ومعنى أبعثه اعطه ويجوز أن يكون حالا أي أبعثه ذا مقام محمود والتكثير للتفخيم والتعظيم كما قال الطيبي كأنه قال مقاما أي مقام محمودا بكل لسان. وقد روي بالتعريف عند النسائي وابن حبان والطحاوي والطبراني والبيهقي وهذا يرد على ما أنكر ثبوته معرقا كالنووي : قوله « الذي وعدته » أراد بذلك قوله تعالى ( عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا ) وذلك لان عسى في كلام الله للوقوع : قال الحافظ والموصول اما بدل أو عطف يان أو خبر مبتدأ محذوف وليس صفة للنكرة وسياتي تفسير حلت له الشفاعة في الحديث الذي بعد هذا \*

عن عبد الله بن عمرو « أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي فانه من صلي علي صلاة صلى الله بها عليه عشرا ثم سلوا الله لي الوسيلة فانها منزلة في الجنة لا تنبغي الا لعبده من عباد الله وأرجو ان أكون أنا هو فمن سأل الله لي الوسيلة حلت عليه الشفاعة » رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه \*

قوله « مثل ما يقول » قد تقدم الكلام على ذلك : قوله « ثم صلوا علي » هذه زيادة ثابتة في الصحيح وقبولها متعين . قوله « ثم سلوا الله » الخ قد تقدم ذكر بعض الاقوال في تفسير الوسيلة والمتعين المصير الى ما في هذا الحديث من تفسيرها . قوله « حلت عليه الشفاعة » وفي الحديث الاول حلت له الشفاعة قال الحافظ واللام بمعنى علي ومعني حلت أي استجفت ووجبت أو نزلت عليه ولا يجوز ان تكون من الحل



لأنها لم تكن قبل ذلك محرمة : قوله « شفاعتي » استشكل بعضهم جعل ذلك ثوابا لقائل ذلك مع ما ثبت أن الشفاعة للمذنبين واجيب بأن له صلى الله عليه وسلم شفاعات أخر كادخال الجنة بغير حساب وكرفع الدرجات فيعطى كل أحد ما يناسبه ونقل عياض عن بعض شيوخه انه كان يرى اختصاص ذلك بمن قاله مخلصا مستحضرا اجلال النبي صلى الله عليه وسلم لا من قصد بذلك مجرد الثواب ونحو ذلك. قال الحافظ وهو نعم غير مرضي ولو كان لاخراج الغافل اللاهي لكان أشبه قال المهلب في الحديث الحضر علي الدعاء في أوقات الصلوات لانه حال رجاء الاجابة \*

٦  وعن أنس بن مالك قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدعاء

لا يرد بين الاذان والاقامة » رواه أحمد وأبو داود والترمذي  \*

الحديث أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان والضياء في المختارة وحسنه الترمذي ورواه سليمان التيمي عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا نودي بالاذان فتحت ابواب السماء واستجيب الدعاء » وروى يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الاذان تفتح ابواب السماء وعند الاقامة لا ترد دعوة » وقد روى من حديث سهل بن سعد الساعدي رواه مالك عن ابن ابي حازم عن سهل بن سعد قال ساعتان تفتح لهما ابواب السماء وقل داع ترده عليه دعوته عند حضور النداء للصلاة والصف في سبيل الله. قال ابن عبد البر هكذا هو موقوف على سهل بن سعد في الموطأ عند جماعة الرواة ومثله لا يقال من قبل الرأي ثم ساقه مرفوعا من طريق أبي بشر الدولابي قال حدثنا أبو عمير أحمد بن عبد العزيز بن سويد البلوي حدثنا أيوب بن سويد قال حدثنا مالك عن سهل بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر نحو الحديث المتقدم \*

الحديث يدل على قبول مطلق الدعاء بين الاذان والاقامة وهو مقيد بما لم يكن فيه اثم أو قطعة رحم كما في الأحاديث الصحيحة وقد ورد تعيين أدعية تقال حال الاذان وبمده وهو بين الاذان والاقامة: منها ما سلف في هذا الباب: ومنها ما أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه وصححه اليعمرى من حديث سهل بن أبي وقاص مرفوعا بلفظ « من قال حين يسمع المؤذن وأنا أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله رضيت بالله ربا وبمحمد رسولا وبالإسلام ديننا غفر له ذنبه » ومنها ما أخرجه أبو داود والنسائي في عمل اليوم والليلة من



حديث عمرو بن العاص « أن رجلاً قال يا رسول الله ان المؤذنين يفضلوننا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل كما يقول فإذا انتهيت فسل تعطه » ومنها ما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أم سلمة قالت « علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقول عند أذان المغرب اللهم ان هذا اقبال ليلك وإدبار نهارك وأصوات دعائك فاغفر لي » وقد عينا يدعى به صلى الله عليه وسلم لما قال « الدعاء بين الاذان والاقامة لا يبرد قالوا فما نقول رسول الله قال سلوا الله العفو والمافية في الدنيا والآخرة » قال ابن القيم هو حديث صحيح وفي المقام أدعية غير هذه \*

### باب من أذن فهو يقيم

عن زياد بن الحرث الصدائي « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أخا صداء أذن قال فاذنت وذلك حين أضاء الفجر قال فلما توضع رسول الله صلى الله عليه وسلم قام إلى الصلاة فاراد بلال أن يقيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم أخو صداء فان من أذن فهو يقيم » رواه الحمسة إلا النسائي ولفظه لا أحمد \* الحديث في إسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفرقي عن زياد بن لعيم الحضرمي عن زياد بن الحرث الصدائي قال الترمذي أما نعرفه من حديث الأفرقي وهو ضعيف عند أهل الحديث ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره وقال أحمد لا أكتب حديث الأفرقي قال ورأيت محمد بن اسماعيل بقوي أمره ويقول هو مقارب الحديث والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ان من أذن فهو يقيم اه : قال في البدر المنير ضعفه الكثرة روايته للمنكرات مع علمه وزهده ورواية المنكرات كثير ما تنترى الصالحين اقله تفقدتم للرواة لذلك قيل لم نر الصالحين في شيء أ كذب منهم في الحديث اه : وكان سفيان الثوري يعظمه . وقال ابن أبي داود أما تكلم الناس فيه لانه روى عن مسلم بن يسار ف قيل أين رأيته فقال بأفريقية فقالوا ما دخل مسلم بن يسار أفريقية قط يعنون البصري ولم يعلموا ان مسلم بن يسار آخر يقال له أبو عثمان الطنبذي وعنه روى : وفي الباب عن ابن عمر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما يقيم من أذن » أخرجه الطبراني والعقيلي في الضعفاء وأبو الشيخ في الاذان وفي إسناده سعيد بن راشد ( ١٢ - ١٣ ج ٢ )



وهو ضعيف : قال ابن أبي حاتم سألت أبي عن سعيد بن راشد هذا فقال ضعيف الحديث منكر الحديث وقال مرة متروك قال الحازمي في كتابه الناسخ والمنسوخ واتفق أهل العلم في الرجل يؤذن ويقيم غيره أن ذلك جائز واختلفوا في الأولوية فقال أكثرهم لا فرق والامر متسع ومن رأى ذلك مالك وأكثر أهل الحجاز وأبو حنيفة وأكثر أهل الكوفة وأبو ثور. وقان بعض العلماء من أذن فهو يقيم قال الشافعي وإذا أذن الرجل أحببت أن يتولى الإقامة وإلي أولوية المؤذن بالإقامة ذهب المأدوية واحتجوا بهذا الحديث واحتج القائلون بعدم الفرق بالحديث الذي سيأتي وسيأتي الكلام عليه والأخذ بحديث الصدائي أولي لأن حديث عبد الله بن زيد الآتي كان أول ما شرع الاذان في السنة الأولى وحديث الصدائي بعده بلا شك قاله الحافظ اليمري . فإذا أذن واحد فقط فهو الذي يقيم وإذا أذن جماعة دفعة واتفقوا على من يقيم منهم فهو الذي يقيم وإن تشاحوا أفرع بينهم : قال ابن سيد الناس اليمري ويستحب أن لا يقيم في المسجد الواحد إلا واحد إلا إذا لم تحصل به الكفاية اهـ \*

٢ - وعن عبد الله بن زيد « أنه أرى الاذان قال فجئت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته فقال ألقه علي بلال فلقيته فاذن فاراد أن يقيم فقلت يا رسول الله أنا رايت أريد أن أقيم قال فاقم أنت فأقام هو واذن بلال » رواه أحمد وأبو داود ~~في~~ \*  
الحديث في أسناده محمد بن عمر الواقفي الأنصاري البصري وهو ضعيف ضعفه القطان وابن عير ويحيى بن معين واختلف عليه فيه فقبل عن محمد بن عبد الله وقيل عبد الله بن محمد قال ابن عبد البر أسناده أحسن من حديث الأفرقي وقال البيهقي إن صحاح لم يتخالفوا لأن قصة الصدائي بعد : وذكره ابن شاهين في الناسخ وله طريق أخرى أخرجه أبو الشيخ عن ابن عباس قال كان أول من أذن في الإسلام بلال وأول من أقام عبد الله بن زيد : قال الحافظ وأسناده منقطع لأنه رواه الحكم عن مقسم عن ابن عباس وهذا من الأحاديث التي لم يسمعها الحكم عن مقسم وأخرجه الحاكم وفيه أن الذي أقام عمر قال والمعروف أنه عبد الله بن زيد \*

والحديث استدل به من قل بعدم أولوية المؤذن بالإقامة وقد تقدم ذكرهم في الحديث الذي قبل هذا وقد عرفت تأخر حديث الصدائي وأرجحية الأخذ به على أنه لو لم يتأخر لكان هذا الحديث خاصا بعبد الله بن زيد والأولوية باعتبار غيره من



الامة والحكمة في التخصيص تلك المزية التي لا يشاركه فيها غيره اعني الرؤيا فالحاق  
غيره به لا يجوز لوجهين الاول انه يؤدي الي ابطال قاعدة النص اعني حديث من اذن  
فهو يقيم فيكون فاسد الاعتبار. الثاني وجود الفارق وهو بمجرد مانع من اللاحاق \*

### باب الفصل بين النداء بين مجلس

١ عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثنا أصحابنا « أن رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم قال لقد اعجبني أن تكون صلاة المسلمين أو المؤمنين واحدة »  
وذكر الحديث وفيه « جاء رجل من الانصار فقال يا رسول الله اني لما رجعت لما  
رأيت من اهتمامك رأيت رجلا كأن عليه ثوبين أخضرين فقام على المسجد فأذن ثم قعد  
قعدة ثم قام فقال مثلها الا أنه يقول قد قامت الصلاة » وذكر الحديث رواه  
أبو داود \*

الحديث أخرجه أيضا الدارقطني من حديث الاعمش عن عمرو بن مرة عن ابن  
أبي ليلى عن معاذ بن جبل به : ورواه أبو الشيخ في كتاب الاذان من طريق يزيد  
ابن ابي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد : قال الحافظ وهذا  
الحديث ظاهر الانقطاع. قال المنذرى الا ان قوله في رواية أبي داود حدثنا أصحابنا  
ان أراد الصحابة فيكون مسندا والا فهو مرسل. وفي رواية ابن أبي شبة وابن خزيمة  
والطحاوي والبيهقي حدثنا أصحاب محمد فتبين الاختلاف الاول ولهذا صححها ابن حزم  
وابن دقيق العيد : وقد قدمنا في شرح حديث أنس أنه أمر بلال أن يشفع الاذان  
ويوتر الإقامة ما يجاب به عن دعوي الانقطاع واعلال الحديث بها فارجع اليه \*  
والحديث استدل به علي استحباب الفصل بين الاذان والاقامة لقوله « فاذن  
ثم قعد قعدة » وقد تقدم الكلام علي ذلك في باب جواز الركعتين قبل المغرب من  
أبواب الأوقات والكلام علي بقية فوائد الحديث قد مر في أول الاذان \*

### باب النهي عن أخذ الاجرة على الاذان

١ عن عثمان بن أبي العاص قال « آخر ما عهد الي رسول الله صلى الله عليه

وسلم ان اتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجراً» رواه الخمسة  .

الحديث صحيحه الحاكم وقال ابن المنذر ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعثمان بن أبي العاص واتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا : وأخرج ابن حبان عن يحيى البكاء قال سمعت رجلا قال لابن عمر أني لا حبك في الله فقال له ابن عمر أني لا بغضك في الله فقال سبحانه الله أحبك في الله وتبغضني في الله قال نعم انك تسأل على أذانك أجراً : وروي عن ابن مسعود « انه قال أربع لا يؤخذ عليهن أجر الأذان وقراءة القرآن والمقاسم والقضاء » ذكره ابن سيد الناس في شرح الترمذي وروي ابن أبي شيبة عن الضحاك انه كره أن يأخذ المؤذن على أذانه جملا ويقول ان أعطي بغير مسئلة فلا بأس : وروي أيضاً عن معاوية بن قرة انه قال كان يقال لا يؤذن لك الا محتسب . وقد ذهب الي تحريم الأجر شرطاً (١) على الأذان والاقامة الهادي والقاسم والناصر وأبو حنيفة وغيرهم : وقال مالك لا بأس بأخذ الأجر على ذلك : وقال الأوزاعي يجاعل عليه ولا يؤجر : وقال الشافعي في الام أحب أن يكون المؤذنون متطوعين قال وليس للامام أن يرزقهم وهو يجد من يؤذن متطوعاً ممن له أمانة الا أن يرزقهم من ماله قال ولا أحسب أحداً يبلد كثير الأهل يعوزه ان يجد مؤذنا امينا يؤذن متطوعاً فان لم يجد فلا بأس ان يرزق مؤذنا ولا يرزقه الا من خمس الخمس الفضل : وقال ابن العربي الصحيح جواز أخذ الأجرة على الأذان والصلاة والقضاء وجميع الأعمال الدينية فان الخليفة يأخذ أجرته على هذا كله وفي كل واحد منها يأخذ النائب أجرة كما يأخذ المستنيب والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة » اه فقام المؤذن على العامل وهو قياس في مصادمة النص وقتيا ابن عمر التي مرت لم يخالفها أحد من الصحابة كما صرح بذلك اليعمرى وقد عقد ابن حبان ترجمة على الرخصة في ذلك وأخرج عن أبي مخذومة أنه قال « قالني على رسول الله صلى الله عليه وسلم الأذان فاذنت ثم اعطاني حين قضيت التأذين صرة فيها شيء من فضة » وأخرجه أيضا النسائي

(١) هو حال من الأجر اي وقد ذهب الي تحريم الأجر اذا كان شرطاً فاذا لم يكن شرطاً فلا تحريم وسيأتى للشارح النص على ذلك آخر الشرح



قال اليعمرى ولا دليل فيه لوجهين الأول أن قصة أبي محذورة أول ما أسلم لأنه اعطاه حين علمه الاذان وذلك قبل اسلام عمان بن ابي العاص فحديث عمان متأخر : الثانى انها واقعة يتطرق اليها الاحتمال وأقرب الاحتمالات فيها ان يكون من باب التأليف لحدائث عهده بالاسلام كما أعطى حينئذ غيره من المؤلفين قلوبهم ووقائع الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال عليها الاستدلال لما يبقى فيها من الاجمال انتهى : وأنت خير بان هذا الحديث لا يرد على من قال ان الأجرة إنما تحرم اذا كانت مشروطة لا اذا أعطيتها بغير مسألة والجمع بين الحديثين بمثل هذا حسن \*

باب فيمن عليه فوائت أن يؤذن ويقيم للأولى ويقم لكل صلاة بعدها

١ عن أبي هريرة قال « عرسنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم نستيقظ حتى طلعت الشمس فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليأخذ كل رجل برأس راحلته فان هذا منزل حضرنا فيه الشيطان قال ففعلنا ثم دعا بالماء فتوضأ ثم صلى سجدتين ثم أقامت الصلاة فصلى الغداة » رواه أحمد ومسلم والنسائي ورواه أبو داود ولم يذكر فيه سجدة الفجر وقال فيه « فأمر بلالا فأذن وأقام وصلى » \*  
الامر بالاقامة للمقضية ثابت في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ « وأمر بلالا فأقام الصلاة » الحديث بطوله في نومهم في الوادى وفيه من حديث أبي قتادة « ان بلالا أذن » : قوله « عرسنا » قد تقدم تفسيره في باب قضاء الفوائت \*  
قوله « فان هذا منزل حضرنا فيه الشيطان » قال النووي فيه دليل على اجتناب مواضع الشيطان وهو أظهر المعنيين في النهي عن الصلاة في الحمام . قوله « ثم صلى سجدتين » يعني ركعتين وفيه دليل على استحباب قضاء النافلة الراجعة .  
قوله « فأذن وأقام » استدل به على مشروعية الاذان والاقامة في الصلاة المقضية وقد ذهب الى استحبابهما في القضاء الهادي والقاسم والناصر وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل وأبو ثور وقال مالك والاوزاعي ورواه المهدي في البحر قولاً للشافعي انه لا يستحب الاذان واحتج لهم بأنه لم ينقل في فضائه الا ربع وأجاب عن ذلك بأنه نقل في رواية ثم قلنا قلنا فتركه خوف اللبس وسيأتي

حديث قضاء الاربع بعد هذا الحديث مصرحا فيه بالاذان والاقامة وانما ترك الاذان في رواية أبي هريرة عند مسلم وغيره يوم نومهم في الوادي لما قال النووي في شرح مسلم ولفظه وأما ترك ذكر الاذان في حديث أبي هريرة وغيره فجوابه من وجهين أحدهما لا يلزم من ترك ذكره انه لم يؤذن فلعله أذن وأمله الراوى ولم يعلم به. والثاني لعله ترك الاذان في هذه المرة لبيان جواز تركه وإشارة الى انه ليس بواجب متحتم لا سيما في السفر. وقال أيضا وفي المسئلة خلاف والاصح عندنا إثبات الاذان لحديث أبي قتادة وغيره من الاحاديث الصحيحة : وفي الحديث استحباب الجماعة في الفاتحة وقد استشكل نومه صلى الله عليه وسلم في الوادي لقوله « ان عيني تمام ولا ينام قلبي » قال النووي وجوابه من وجهين أصحهما وأشهرهما انه لا منافاة بينهما لان القلب انما يدرك الحسيات المتعلقة به كالحديث والالم ونحوهما ولا يدرك طلوع الفجر وغيره مما يتعلق بالعين وانما يدرك ذلك بالعين والعين نائمة وان كان القلب يقظان والثاني انه كان له حالان. أحدهما ينام فيه القلب وصادف هذا الموضع. والثاني لا ينام وهذا هو الغالب من أحواله وهذا التأويل ضعيف والصحيح المعتمد هو الاول اهـ \*

٢ وعن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه ان المشركين شغلوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجندق عن أربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله فامر بلال فاذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء « رواه أحمد والنسائي والترمذي وقال ليس بأسناده بأس الا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله » \*

الحديث رجاله رجال الصحيح ولا علة له الاعداء سماع أبي عبيدة من أبيه وهو الذي جذم به الحافظ أعني عدم سماعه منه. وفي الباب عن أبي سعيد الخدري عند أحمد والنسائي وقد تقدم. قال اليعمرى وحديث أبي سعيد رواه الطحاوى عن المزني عن الشافعي حدثنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه وهذا اسناد صحيح جليل انتهى : وفي الباب أيضا عن جابر عند البخارى ومسلم وقد تقدم وليس فيه ذكر الاذان والاقامة والحديث استدل به على مشروعية الاذان والاقامة في القضاء وقد تقدم الخلاف في ذلك. وللحديث أحكام



وفوائد قد تقدم ذكر بعضها في باب الترتيب في قضاء الفوائت . وقد استشكل الجمع بينه وبين ما في الصحيحين من أن الصلاة التي شغل عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر فقط وقد قدمنا طرفا من الكلام على ذلك في باب الصلاة الوسطى وطرفا في باب الترتيب في قضاء الفوائت \*

## (أبواب ستر العورة)

### (باب وجوب سترها)

١ عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده « قال قلت يا رسول الله عوراتنا ما نأتي منها وما نذر قال احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك قلت فإذا كان القوم بعضهم في بعض قال ان استطعت أن لا يراها أحد فلا يربها قلت فإذا كان أحدا خاليا قال فإله تبارك وتعالى أحق أن يستحيأ منه » رواه الجماعة إلا النسائي \*

الحديث أخرجه أيضا النسائي في عشرة النساء . عن عمرو بن علي عن يحيى بن سعيد عن بهز فذكره لا كما قال المصنف وقد علقه البخاري وحسنه الترمذي وصححه الحاكم وأخرجه ابن أبي شيبة قال حدثنا يزيد بن هارون حدثنا بهز بن حكيم عن أبيه عن جده بدون قوله فإذا كان القوم إلى قوله قلت فإذا كان أحدا وزاد بعد قوله فإله أحق أن يستحيأ منه لفظ من الناس وقد عرف من السياق أنه وارد في كشف العورة بخلاف ما قال أبو عبد الله البوني أن المراد بقوله أحق أن يستحيأ منه أي فلا يبعى : ومفهوم قوله إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك يدل على أنه يجوز لها النظر إلى ذلك منه وقياسه أنه يجوز له النظر : ويدل أيضا على أنه لا يجوز النظر لغير من استني ومنه الرجل للرجل والمرأة للمرأة وكما دل مفهوم الاستثناء على ذلك فقد دل عليه منطوق قوله فإذا كان القوم بعضهم في بعض ويدل على أن التعري في الخلاء غير جائز مطلقا : وقد استدل البخاري على جوازه في الغسل بقصة موسى وأيوب . ومما يدل على عدم الجواز مطلقا حديث ابن عمر عند الترمذي بلفظ « قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم اياكم والتعري فان معكم من لا يفارقكم الا عند الغائط وحين يفضي الرجل الى أهله فاستحيوهم وأكرمهم » ويدل علي ما أشعر به الحديث مفهوما ومنطوقا من عدم جواز نظر الرجل الى عورة الرجل والمرأة الي عورة المرأة حديث أبي سعيد الخدري عند مسلم وأبي داود والترمذي بلفظ « لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا المرأة الى عورة المرأة ولا يفضي الرجل الى الرجل في الثوب الواحد ولا تقضي المرأة الى المرأة في الثوب الواحد » \*

والحديث يدل علي وجوب الستر للعورة كما ذكر المصنف لقوله « احفظ عورتك » وقوله « فلا يريها » وقد ذهب قوم الى عدم وجوب ستر العورة ونسكوا بان تعليق الامر بالاستطاعة قرينة تصرف الامر الى معناه المجازي الذي هو التدب ورد بان ستر العورة مستطاع لكل أحد فهو من الشروط التي يراد بها التهييج والالهاب كما علم في علم البيان ونسكوا ايضا بما سيأتي من كشفه صلى الله عليه وسلم لفخذه وسيأتي الجواب عليه والحق وجوب ستر العورة في جميع الأوقات الا وقت قضاء الحاجة وإفضاء الرجل الي أهله كما في حديث ابن عمر السابق وعند الفسلي علي الخلاف الذي مر في الفسلي ومن جميع الاشخاص الا في الزوجة والامة كما في حديث الباب والطيب والشاهد والحاكم علي نزاع في ذلك \*

### باب بيان العورة وحدها

أحمد بن علي رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبرز فخذك ولا تنظر الي فخذ حي ولا ميت » رواه ابو داود وابن ماجه \*

الحديث أخرجه أيضا الحاكم والبزار من حديث علي وفيه ابن جريج عن حبيب: وفي رواية أبي داود من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج قال أخبرني عن حبيب بن أبي ثابت وقد قال أبو حاتم في العلل أن الواسطة بينهما هو الحسن بن ذكوان قال ولا يثبت لحبيب رواية عن عاصم. قال الحافظ فهذه عدة أخرى وكذا قال ابن معين ان حبيبا لم يسمعه من عاصم وان بينهما رجلا ليس بثقة وبين البزار أن الواسطة



ينهما هو عمرو بن خالد الواسطي ووقع في زيادات المسند وفي الدار قطني ومسند الهيثم ابن كليب تصريح ابن جريج باخبار حبيب له وهو وهم كما قال الحافظ \* والحديث يدل على ان الفخذ عورة وقد ذهب الى ذلك العترة والشافعي وأبو حنيفة : قال النووي ذهب أكثر العلماء الى أن الفخذ عورة وعن أحمد ومالك في رواية العورة القبل والدبر فقط وبه قال أهل الظاهر وابن جرير والاصطخري قال الحافظ في ثبوت ذلك عن ابن جرير نظر فقد ذكر المسئلة في تهذيبه ورد علي من زعم ان الفخذ ليست بعورة واحتجوا بما سيأتي في الباب الذي بعد هذا والحق ان الفخذ من العورة وحديث علي هذا وان كان غير متهم على الاستقلال ففي الباب من الاحاديث ما يصلح للاحتجاج به على المطلوب كما ستعرف ذلك . وأما حديث عائشة وأنس الآتيان في الباب الذي بعد هذا فهما واردان في قضايا معينة مخصوصة يتطرق اليها من احتمال الخصوصية أو البقاء على أصل الاباحة ما لا يتطرق الى الاحاديث المذكورة في هذا الباب لانها تتضمن اعطاء حكم كلي واطهار شرع عام فكان العمل بها أولى كما قال القرطبي على أن طرف الفخذ قد يتسامح في كشفه لاسباب في مواطن الحرب ومواقف الخصام وقد تقرر في الأصول ان القول أرجح من الفعل \*

٢ - وعن محمد بن جحش قال «مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على معمر ونخذه مكشوفتان فقال يا معمر غط نخذك فان الفخذين عورة» رواه أحمد والبخاري في تاريخه \*

الحديث أخرجه البخاري أيضاً في صحيحه تعليقا والحاكم في المستدرک كلهم من طريق اسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي كثير مولى محمد بن جحش عنه فذكره . قال الحافظ في الفتح رجاله رجال الصحيح غير أبي كثير فقد روي عنه جماعة لكن لم أجد فيه تصريحاً بتعديل: وقد أخرج ابن قانع هذا الحديث من طريقه أيضاً قال وقد وقع لي حديث محمد بن جحش هذا مسلسلاً بالمحمديين من ابتدائه إلى انتهائه وقد أملت في الاربعين المتباعدة \* والحديث يدل على أن الفخذ عورة وقد تقدم ذكر الخلاف فيه وبيان ماهو الحق: ومحمد بن جحش هذا هو محمد بن عبد الله بن جحش نسب الى جده له ولأبيه صحبة وزينب بنت جحش هي عمته ومعمر المشار اليه هو معمر ابن عبد الله بن فضالة القرشي العدوي \*

٣ وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « الفخذ عورة » رواه الترمذي وأحمد ولفظه « مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل ونخذه خارجة فقال غط فخذك فان نخذ الرجل من عورته »

الحديث في إسناده أبو يحيى الققات بقاف ومثاتين وهو ضعيف مشهور بكنيته : واختلف في اسمه على ستة أقوال أو سبعة أشهرها دينار : وقد أخرج هذا الحديث البخاري في صحيحه تعليقا وهو يدل على أن الفخذ عورة وقد تقدم الكلام في ذلك .  
٤ وعن جرهد الاسلمي قال « مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى بردة وقد انكشفت فخذى فقال غط فخذك فان الفخذ عورة » رواه مالك في الموطأ وأحمد وأبو داود والترمذي وقال حسن

الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وصححه وعلقه البخاري في صحيحه وضعفه في تاريخه للاضطراب في إسناده : قال الحافظ في الفتح وقد ذكرت كثيرا من طرقه في تعليق التعليق : وجرهد هذا هو بفتح الجيم وسكون الراء وفتح الهاء : والحديث من أدلة الفائلين بان الفخذ عورة وهم الجمهور كما تقدم .

( باب من لم ير الفخذ من العورة وقال هي السواتان فقط )

١ عن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان جالسا كاشفا عن فخذيه فاستأذن أبو بكر فاذن له وهو على حاله ثم استأذن عمر فاذن له وهو على حاله ثم استأذن عثمان فارخى عليه ثيابه فلما قاموا قلت يا رسول الله استأذن أبو بكر وعمر فاذن لهما وأنت علي حالك فلما استأذن عثمان أرخيت عليك ثيابك فقال يا عائشة ألا استحيى من رجل والله ان الملائكة لتستحيى منه » رواه أحمد . وروى أحمد هذه القصة من حديث حفصة بنحو ذلك ولفظه « دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم فوضع ثوبه بين فخذيه وفيه فلما استأذن عثمان تجلل بثوبه »

الحديث أخرج نحوه البخاري تعليقا فقال في صحيحه في بعض ما يذكروا في الفخذ وقال أبو موسى غطي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركبتيه حين دخل عثمان : وأخرجه



مسلم من حديث عائشة بلفظ قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مضطجعا في بيتي كاشفا عن فخذه أو ساقه » الحديث وفيه فلما استأذن عثمان جليسا : وحديث حفصة أخرجه الطحاوي والبيهقي من طريق ابن جريج قال أخبرني أبو خالد عن عبد الله بن سعيد المدني حدثني حفصة بنت عمر قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عندي يوما وقد وضع ثوبه بين فخذه فدخل أبو بكر » الحديث « والحديث استدل به من قال ان الفخذ ليست بعورة وقد تقدم ذكرهم في الباب الأول وهو لا ينتهض لمعارضة الأحاديث المتقدمة لوجوه : الأول ما قدمنا من أنها حكاية فعل : الثاني أنها لا تقوى على معارضة تلك الأقوال الصحيحة العامة لجميع الرجال : الثالث التردد الواقع في رواية مسلم التي ذكرناها ما بين الفخذ والساق والساق ليس بعورة اجماعا : الرابع غاية ما في هذه الواقعة ان يكون ذلك خاصا ( ١ ) بالنبي صلى الله عليه وسلم لانه لم يظهر فيها دليل يدل على التأمي به في مثل ذلك فالواجب التمسك بتلك الأقوال الناصة على أن الفخذ عورة \*

٢ - وعن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم يوم خير حسر الازار عن فخذه حتى اني لانظر الى بياض فخذه » رواه أحمد والبخاري وقال حديث أنس أسند وحديث جرهد أحوط \*

قوله « حسر الازار » بمهمات مفتوحات أي كشف وضبطه بعضهم بضم أوله وكسر ثانيا على البناء للمفعول بدليل رواية مسلم فانحسر : قال الحافظ وليس ذلك بمستقيم إذ لا يلزم من وقوعه كذلك في رواية مسلم أن لا يقع عند البخاري على خلافه وزاد البخاري في هذا الحديث عن أنس بلفظ « وان ركبتي لتمس فخذي الله » وهو من جملة حجج القائلين بأن الفخذ ليست بعورة لان ظاهره ان المس كان بدون الحائل ومس العورة بدون حائل لا يجوز ورد بما في صحيح مسلم ومن تابعه من ان الازار لم تكشف بقصد منه صلى الله عليه وسلم ويمكن أن يقال ان الاستمرار على ذلك يدل على مطلوبهم لانه وان كان من غير قصد لكن لو كانت عورة لم يقر على ذلك لمكان

(١) اقول اما دعوى الخصوصية في هذا غير معقولة اذ كيف يأمر بالحياء غيره وهو في المكان الأعلى من ذلك : فيحمل ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم صرف الاثر عن ظاهره الذي هو الوجوب الى الكرامة فتدبر : والله اعلم \*

عصته صلى الله عليه وسلم وظاهر سياق أبي عوانة والجوزقي من طريق عبد الوارث عن عبد العزيز يدل على استمرار ذلك لانه بلفظ « فاجري رسول الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خير وان ركبتني لتبس نخذ نبي الله وانى لاري يياض نخذيه » وقد عرفت الجواب عن هذا الاحتجاج مما سلف \*

### باب بيان ان السرة والركبة ليستا من العورة

١ عن ابي موسى « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان قاعدا في مكان فيه ماء فكشف عن ركبته أو ركبتيه فلما دخل عثمان غطاها » رواه البخاري \*  
الحديث في البخاري في كتاب الصلاة باللفظ الذي ذكرناه في شرح حديث عائشة وقد تقدم الكلام على الحديث هنالك وهو بهذا اللفظ المذكور هنا في المناقب من صحيح البخاري: واستدل المصنف به وبما بعده لمذهب من قال إن الركبة والسرة ليستا من العورة أما الركبة فقال الشافعي أنها ليست عورة وقال الهادي والمؤيد بالله وأبو حنيفة وعطاء وهو قول الشافعي أنها عورة وأما السرة فالقائلون بأن الركبة عورة قائلون بأنها غير عورة وخالفهم في ذلك الشافعي فقال أنها عورة على عكس ما مر له في الركبة والاحتجاج بحديث الباب أن الركبة ليست بعورة لا يتم لان الكشف كان اعذر الدخول في الماء وقد تقدم في الغسل أدلة جوازه والخلاف فيه وايضا تغطيتها من عثمان مشعر بأنها عورة وان أمكن تعليل التغطية بغير ذلك فغاية الامر الاحتمال. واستدل القائلون بأن الركبة من العورة بحديث ابي ايوب عند الدارقطني والبيهقي بلفظ « عورة الرجل ما بين سرتة الى ركبتيه » وحديث ابي سعيد مرفوعا عند الحرث ابن أبي أسامة في مسنده بلفظ « عورة الرجل ما بين سرتة وركبتيه » وحديث عبد الله بن جعفر عند الحاكم بنحوه قالوا والحديد دخل في المحدود كالمرق وتغليا لجانب الحصر ورد أولا بان حديث ابي أيوب فيه عباد بن كثير وهو متروك وحديث أبي سعيد فيه شيخ الحرث ابن أبي أسامة داود بن الحبر رواه عن عباد بن كثير عن أبي عبد الله الشامي عن عطاء عنه وهو مسلسل بالضعفاء الى عطاء. وحديث عبد الله بن جعفر فيه اصرم بن حوشب وهو متروك: وبالمنع من دخول الحد في المحدود والقياس على الوضوء باطل لانه دخل



بدليل آخر ولأن غسله من مقدمة الواجب وأيضا يلزمهم القول بأن السرة عورة وهم لا يقولون بذلك والجواب الجواب: وقد استدل المهدي في البحر للقائلين بأن الركبة عورة لا السرة بقوله صلى الله عليه وسلم « اسفل من سرته الى ركبته » وبتقييل أبي هريرة سرة الحسن وروايته ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سيأتي: ويمكن الاستدلال لمن قال ان السرة والركبة ليستا من العمرة بما في سنن أبي داود والدارقطني وغيرهما من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في حديث « واذا زوج احدكم خادمه عبده أو أجيده فلا ينظر الى مادون السرة وفوق الركبة » ورواه البيهقي ايضا ولكنه أخص من الدعوى والدليل على مدعى انهما عورة والواجب البقاء على الاصل والتمسك بالبراءة حتى ينتهض ما يتعين به الانتقال فان لم يوجد فالرجوع الى مسمى العمرة لغة هو الواجب ويضم اليه الفخذان بالنصوص السالفة \*

٢ وعن عمير بن اسحق قال « كنت مع الحسن بن علي فلقينا أبو هريرة فقال ارني أقبل منك حيث رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل فقال بقميصه فقبل سرته » رواه احمد \*

الحديث في إسناده عمير بن اسحق الهاشمي مولا هم وفيه مقال: وقد أخرجه الحاكم وصححه بإسناد آخر من غير طريق عمير المذكور وقد استدل به من قال ان السرة ليست بعورة وهو لا يفيد المطلوب لان فعل أبي هريرة لاحجة فيه وفعل النبي صلى الله عليه وسلم وقع والحسن طفل وفرق بين عورة الصغير والكبير والالزم ان ذكر الرجل ليس بعورة لما روى انه صلى الله عليه وسلم قبل زينة الحسن أو الحسين أخرجه الطبراني والبيهقي من حديث أبي ليلى الانصاري قال البيهقي وإسناده ليس بالقوى وروى ايضا من حديث ابن عباس بلفظ « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرج ما بين فخذى الحسين وقبل زيبته » أخرجه الطبراني وفي إسناده قابوس ابن أبي ظبيان وقد ضعفه النسائي: قال ابن الصلاح ليس في حديث أبي ليلى تردد بين الحسن والحسين انما هو الحسن وقد وقع الاجماع على ان القبل والدبر عورة فاللازم باطل فلا يكون الحديث متمسكا لمن قال ان السرة ليست بعورة وقد حكى المهدي في البحر الاجماع على ان سرة الرجل ليست بعورة ثم قال وفي دعوى الاجماع نظر وقد عرفناك ان القائل بذلك غير محتاج الى الاستدلال عليه: قوله « فقال بقميصه » هذا من التعبير بالقول

عن الفعل وهو كثير \*

٣ عن وعن عبد الله بن عمر « قال صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المغرب فرجع من رجع وعقب من عقب فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسرعا قد حفزه النفس قد حسر عن ركبته فقال ابشروا هذا ربكم قد فتح بابا من أبواب السماء يباهي بكم يقول انظروا الى عبادي قد صلوا فريضة وهم ينتظرون أخرى »  
رواه ابن ماجه عن \*

الحديث رجاله في سنن ابن ماجه رجال الصحيح فانه قال حدثنا احمد بن سعيد الدارمي حدثنا النضر بن شميل حدثنا حماد عن ثابت عن ابي ايوب عن عبد الله بن عمرو فذكره . قوله « وعقب من عقب » يقال عقبه تعقيا اذا جاء بعقبه وقال في النهاية ان معنى قوله عقب أي أقام في مصلاه بعد ما يفرغ من الصلاة يقال صلى القوم وعقب فلان : قوله « حفزه النفس » في القاموس حفزه يحفزه دفعه من خلفه وبالرمح طعنه وعن الامر أعجله وأزعجه اه : والحديث من أدلة من قال ان الركبة ليست بعورة وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه ان انتظار الصلاة بعد فعل الصلاة من موجبات الاجر وأسباب مباهاة رب العزة للملائكة بمن فعل ذلك \*

٤ عن وعن أبي الدرداء قال « كنت جالسا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أقبل أبو بكر آخذا بطرف ثوبه حتى أبدى عن ركبته فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أما صاحبكم فقد غامر فسلم » وذكر الحديث رواه أحمد والبخاري عن \*  
قوله « غامر » الغامر في الأصل الملقى بنفسه في الغرة وغرة الشيء شدته ومزده  
الجمع غمرات. والمراد بالمغامرة هنا المخاطبة أخذًا من الغمر الذي هو الحقد والبغض :  
والحديث يدل على أن الركبة ليست عورة \* قال المصنف رحمه الله والحجة منه انه أقره علي كشف الركبة ولم ينكره عليه اه \*

عن باب ان المرأة الحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها عن

١ عن عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار » رواه الحنفية الا النسائي عن \* الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة والحاكم



وأعله الدار قطني بالوقف وقال ان وقفه أشبه وأعله الحاكم بالارسال ورواه الطبراني في الصغير والأوسط من حديث أبي قتادة بلفظ « لا يقبل الله من امرأة صلاة حتى توارى زينتها ولا من جارية بلغت الحيض حتى تختمر » قوله « لا يقبل الله صلاة حائض الا بنحو » قد تقدم الكلام على لفظ القبول وما يدل عليه. والحائض من بلغت سن الحيض لا من هي ملابسة للحيض فانها ممنوعة من الصلاة وهو مبين في رواية ابن خزيمة في صحيحه بلفظ « لا يقبل الله صلاة امرأة قد حاضت الا بنحو » وقوله « الا بنحو » هو بكسر الحاء ما يغطي به رأس المرأة قال صاحب المحكم النحر التصف وجمعه أخرة وخمر \* والحديث استدل به على وجوب ستر المرأة لرأسها حال الصلاة واستدل به من سوى بين الحرة والامة في العورة لعموم ذكر الحائض ولم يفرق بين الحرة والامة وهو قول أهل الظاهر: وفرقت المعتزلة والشافعي وأبو حنيفة والجمهور بين عورة الحرة والامة فجعلوا عورة الامة ما بين السرة والركبة كالرجل. والحجة لهم ما رواه أبو داود والدارقطني وغيرهما وقد ذكرنا لفظ الحديث في شرح حديث أبي موسى المتقدم في الباب الذي قبل هذا وبما رواه أبو داود أيضا بلفظ « اذا زوج أحدكم عبده أمته فلا ينظر الي عورتها » قالوا والمراد بالعورة المذكورة في هذا الحديث ما صرح ببيانه في الحديث الاول: وقال مالك الامة عورتها كالحرة حاشا شعرها فليس بعورة وكأنه رأي العمل في الحجاز على كشف الاماء لرؤسهن هكذا حكاه عنه ابن عبد البر في الاستذكار: قال العراقي في شرح الترمذي والمشهور عنه ان عورة الامة كالرجل وقد اختلف في مقدار عورة الحرة فقيل جميع بدنها ماعدا الوجه والكفين والى ذلك ذهب الهادي والقاسم في أحد قوليهِ والشافعي في أحد أقواله وأبو حنيفة في إحدى الروايتين عنه ومالك: وقيل والقدمين وموضع الخلخال والى ذلك ذهب القاسم في قول وأبو حنيفة في رواية عنه والثوري وأبو العباس وقيل بل جميعها الا الوجه واليه ذهب أحمد بن حنبل وداود: وقيل جميعها بدون استثناء واليه ذهب بعض أصحاب الشافعي وروى عن أحمد: وسبب اختلاف هذه الأقوال ما وقع من المفسرين من الاختلاف في تفسير قوله تعالى ( الا ما ظهر منها ) وقد استدل بهذا الحديث على أن ستر العورة شرط في صحة الصلاة لان قوله لا يقبل صالح للاستدلال به على الشرطية كما قيل. وقد اختلف في ذلك فقال الحافظ في الفتح ذهب الجمهور الى أن ستر العورة

من شروط الصلاة قال وعن بعض المالكية التفرقة بين الذكر والأنثى ومنهم من أطلق كونه سنة لا يبطل تركها الصلاة اهـ (احتج الجمهور) بقوله تعالى (خذوا زينتكم عند كل مسجد) وبما أخرجه البخاري تعليقا ووصله في تاريخه وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان عن سلمة بن الأكوع قال «قلت يا رسول الله أني رجل أنصيد أفأصلي في القميص الواحد قال نعم زره ولو بشوكة» وسيأتي الكلام على هذا الحديث في باب من صلى في قميص غير مزور: وبحديث بهز بن حكيم المتقدم في أول هذه الأبواب وبجواب عن هذه الأدلة بأن غايتها إفادة الوجوب. وأما الشرطية التي يؤثر عدمها في عدم المشروط فلا تصلح للاستدلال بها عليها لأن الشرط حكم وضعي شرعي لا يثبت بمجرد الأوامر نعم يمكن الاستدلال للشرطية بحديث الباب والحديث الآتي بعده وبحديث أبي قتادة عند الطبراني بلفظ «لا يقبل الله من امرأة صلاة حتى توارى زينتها ولا جارية بلغت الحيض حتى تختمر» لكن لا يصفوا الاستدلال بذلك عن شوب كدر لأنه أولا يقال نحن نمنع أن نقي القبول بدل على الشرطية لأنه قد نقي القبول عن صلاة الآبق ومن في جوفه الحرم ومن يأتي عرافا مع ثبوت الصحة بالاجماع. وثانيا بأن غاية ذلك أن الستر شرط لصحة صلاة المرأة وهو أخص من الدعوى والحق الرجال بالنساء لا يصح ههنا لوجود الفارق وهو ما في تكشف المرأة من الفتنة وهذا معني لا يوجد في عورة الرجل. وثالثا بحديث سهل بن سعد عند الشيخين وأبي داود والنسائي بلفظ «كان الرجال يصلون مع النبي صلى الله عليه وسلم عاقدين أزرهم على أعناقهم كهيئة الصبيان ويقال للنساء لا ترفعن رؤسكن حتى تستوى الرجال جلوسا» زاد أبو داود «من ضيق الأزر» وهذا يدل على عدم وجوب الستر فضلا عن شرطية ورابعا بحديث عمرو بن سلمة وفيه «فكنت أتهم وعلي بردة مفتوقة فكنت إذا سجدت تقلعت عني» وفي رواية «خرجت أشتى فقالت امرأة من الحي ألا تغطوا عناست قارئكم» الحديث أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي فالحق أن ستر العورة في الصلاة واجب فقط كسائر الحالات لا شرط يقتضي تركه عدم الصحة (وقد احتج القائلون) لعدم الشرطية على مطلوبهم بحجج فقهية وأهلية. منها قولهم لو كان الستر شرطا في الصلاة لاختص بها ولا فقر إلى النية ولكان العاجز المريان ينتقل إلى بدل كالعاجز عن القيام ينتقل إلى القعود والاول منقوض بالإيمان فهو شرط في الصلاة ولا يختص بها



والثاني باستقبال القبلة فانه غير مفتقر الى النية. والثالث بالعاجز عن القراءة والتسبيح فانه يصلي ساكتا \*

٢ عن وعن أم سلمة « أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم أتصلي المرأة في درع وخمار وليس عليها إزار قال اذا كان الدرع سابغا يغطي ظهور قدميها » رواه أبو داود \* ٣ وعن ابن عمر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جرتوبه خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة فقالت أم سلمة فكيف يصنع النساء بذيولهن قال يرخين شبراً قالت اذن ينكشف اقدامهن قال فيرخينه ذراعاً لا يزدن عليه » رواه النسائي والترمذي وصححه : ورواه أحمد ولفظه « أن نساء النبي صلى الله عليه وسلم سأنه عن الذيل فقال اجعلنه شبراً فقلن إن شبراً لا يستر من عورة فقال اجعلنه ذراعاً » \*

حديث أم سلمة أخرجه أيضاً الحاكم واعله عبد الحق بن مالك وغيره روه موقوفاً : قال الحافظ وهو الصواب ولكنه قد قال الحاكم إن رفعه صحيح علي شرط البخاري اه وفي اسناده عبدالرحمن بن دينار وفيه مقال قال في التقريب صدوق بخطي من السابعة . قال أبو داود روى هذا الحديث مالك بن أنس وبكر بن مضر وحفص ابن غياث واسماعيل بن جعفر وابن أبي ذئب وابن اسحق عن محمد بن زيد عن أمه عن أم سلمة لم يذكر واحد منهم النبي صلى الله عليه وسلم قصروا به عن أم سلمة اه والرفع زيادة لا ينبغي الفاؤها كما هو مصطلح أهل الأصول وبعض أهل الحديث وهو الحق وحديث ابن عمر هو للاجماعة ككلمهم بدون قول أم سلمة وجواب النبي صلى الله عليه وسلم عليها وسيأتي الكلام عليه في باب الرخصة في اللباس الجميل من كتاب اللباس \* وقد استدل بحديث أم سلمة فان في بعض الفاظه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها لا بأس اذا كان الدرع سابغا الخ كما في التلخيص على أن ستر بدن المرأة من شروط صحة الصلاة لان تقييد نفي البأس بتغطية القدمين مشعر أن البأس فيما عداه ليس بالافساد الصلاة وأنت خير بان هذا الاشعار لو سلم لم يستلزم حصر البأس في الافساد لان نقصان الاجر الموجب لنقص الصلاة وعدم كمالها مع صحتها بأس ولو سلم ذلك الاستلزام فغايتها أن يفيد الشرطية في النساء كما عرفت مما سلف \* وفي هذا الحديث دليل لمن لم يستثن القدمين من عورة المرأة لان قوله « يغطي ظهور قدميها » يدل على عدم العفو وهكذا

استدل من قال بالشرطية بما في حديث ابن عمر من قوله صلى الله عليه وسلم « يرخين شبرا » وقوله « يرخينه ذراعا » وهو كما عرفت غير صالح للاستدلال به على الشرطية المدعاة وغاية ما فيه أن يدل على وجوب ذلك. وفيه أيضا حجة لمن قال إن قدمي المرأة عورة : قوله « في درع » هو قبيص المرأة الذي يغطي بدنها ورجلها ويقال له سابغ اذا طال من فوق الى أسفل : قوله « يرخين شبرا » قال ابن رسلان الظاهر أن المراد بالشبر والذراع أن يكون هذا القدر زائداً على قبيص الرجل لانه زائد على الأرض.

(باب النهي عن تجريد المنكبين في الصلاة الا اذا وجد ما يستر العورة وحدها)

١ - عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصلين أحداً في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء » رواه البخاري ومسلم ولكن « قال علي عاتقه » ولا حمد اللفظان.

الحديث اتفق عليه الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة : قوله « لا يصلين » في لفظ « لا يصل » قال ابن الأثير كذا هو في الصحيحين باثبات الباء ووجهه أن لا نافية وهو خبر بمعنى النهي. قال الحافظ ورواه الدارقطني في غرائب مالك بلفظ « لا يصل » ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن مالك بلفظ « لا يصلين » بزيادة نون التأكيذ ورواه الاسماعيلي من طريق الثوري عن أبي الزناد بلفظ « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » : قوله « ليس على عاتقه منه شيء » العاتق ما بين المنكبين الى أصل العنق والمراد انه لا يتزر في وسطه ويشد طرفي الثوب في حقويه بل يتوشح بهما على عاتقيه فيحصل الست من أعالي البدن وان كان ليس بعورة أو لكون ذلك امكناً في ستر العورة. قال النووي قال العلماء حكمته انه اذا أزر به ولم يكن على عاتقه منه شيء لم يؤمن ان تكشف عورته بخلاف ماذا جعل بعضه على عاتقه ولانه قد يحتاج الى امساكه بيده فيشتغل بذلك وتقوته سنة وضع اليمنى على اليسرى تحت صدره ورفضها. والحديث يدل على جواز الصلاة في الثوب الواحد : قال النووي ولا خلاف في هذا الا ما حكى عن ابن مسعود ولا أعلم صحته واجمعوا أن الصلاة في توبين افضل : ويدل ايضا على المنع من الصلاة في



الثوب الواحد اذا لم يكن على عاتق المصلي منه شيء وقد حمل الجمهور هذا النهي على التنزيه وعن احمد لا تصح صلاة من قدر على ذلك تركه وعنه ايضا تصح ويأثم وغفل الكرماني عن مذهب احمد فادعى الاجماع على جواز ترك جعل طرف الثوب على العاتق وجعله صارفا للنهي عن التحريم الى الكراهة. وقد نقل ابن المنذر عن محمد بن علي عدم الجواز وكلام الترمذي يدل على ثبوت الخلاف ايضا وعقد الطحاوي له باباً في شرح المغني ونقل المتع عن ابن عمر ثم عن طاوس والتخمي ونقله غيره عن ابن وهب وابن جرير وجمع الطحاوي بين الاحاديث بان الأصل ان يصلي مشتملاً فان ضاق انزرو. ونقل الشيخ تقي الدين السبكي وجوب ذلك عن الشافعي واختاره. قال الحافظ لكن المعروف في كتب الشافعية خلافه : واستدل الخطابي على عدم الوجوب بانه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب كان أحد طرفيه على بعض نسائه وهي قائمة قال ومعلوم ان الطرف الذي هو لابس من الثوب غير متسع لان يزر به ويفضل منه ما كان لعاتقه وفيما قاله نظر لا يخفى قاله الحافظ. إذا تقرر ذلك عدم صحة الاجماع الذي جعله الكرماني صارفا للنهي فالواجب الجزم بمعناه الحقيقي وهو تحريم ترك جعل طرف الثوب الواحد حال الصلاة على العاتق والجزم بوجوبه مع المخالفة بين طرفيه بالحديث الآتي حتى ينتهض دليل يصلح للصرف ولكن هذا في الثوب اذا كان واسعا جمعا بين الاحاديث كما سيأتي التصريح بذلك في حديث جابر. وقد عمل بظاهر الحديث ابن حزم فقال وفرض على الرجل ان صلى في ثوب واسع ان يطرح منه على عاتقه أو عاتقيه فان لم يفعل بطلت صلاته فان كان ضيقاً انزربه وأجزأه سواء كان معه ثياب غيره أو لم يكن ثم ذكر ذلك عن نافع مولي ابن عمر والتخمي وطاوس \*

٢ وعن أبي هريرة قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من صلى في ثوب واحد فليخالف بطرفيه » رواه البخاري واحمد وأبو داود وزاد « على عاتقيه »

أخرج هذه الزيادة احمد وكذا الاسماعيل وأبو نعيم من طريق حسين عن شيبان. وقد حمل الجمهور هذا الأمر على الاستحباب وخالفهم في ذلك احمد. والخلاف في الأمر ههنا كالخلاف في النهي في الحديث الذي قبل هذا : وفي الباب عن عمر بن أبي سلمة عند الجماعة كلهم. وعن سلمة بن الأكوع عند أبي داود والنسائي : وعن انس

عند البزار والموصلي في مسنديهما: وعن عمرو بن ابي اسد عند البغوي في معجم الصحابة والحسن بن سفيان في مسنده . وعن ابي سعيد عند مسلم وابن ماجه . وعن كيسان عند ابن ماجه . وعن ابن عباس عند احمد باسناد صحيح : وعن عائشة عند ابي داود : وعن أم هانيء عند الشيخين : وعن عمار بن ياسر عند ابي يعلى والطبراني : وعن طلق بن علي عند ابي داود : وعن عبادة بن الصامت عند الطبراني . وعن أبي بن كعب عند عبدالله ابن احمد في زياداته علي المسند : وعن حذيفة عند احمد : وعن سهل بن سعد عند الشيخين وابي داود والنسائي . وعن عبد الله بن أبي أمية عند الطبراني : وعن عبد الله ابن أنيس عند الطبراني أيضا : وعن عبد الله بن سرجس عند الطبراني أيضا : وعن عبدالله بن عبدالله بن المغيرة عند احمد . وعن عبد الله بن عمر عند ابي داود : وعن علي ابن ابي طالب عند الطبراني وعن معاذ عند الطبراني أيضا : وعن معاوية عند الطبراني أيضا وعن أبي أمامة عند الطبراني أيضا وعن ابي بكر الصديق عند ابي يعلى الموصلي : وعن ابي عبد الرحمن حاضن عائشة عند الطبراني : وعن أم حبيبة عند أحمد . وعن أم الفضل عند احمد وعن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسم عند احمد باسناد صحيح \*

٣ وعن جابر عن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا صليت في ثوب واحد فان كان واسعا فالتحف به وان كان ضيقا فاتزربه « متفق عليه : ولفظه لاحد : وفي لفظ له آخر « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ما اتسع الثوب فلتعاطف به علي منكبك ثم صل وإذا ضاق عن ذلك فشد به حقوك ثم صل من غير رداء » \*

قوله « فالتحف به » الاتحاف بالثوب التغطي به كما أفاده في القاموس . والمراد انه لا يشد الثوب في وسطه فيصل مكشوف المكين بل يتزر به ويرفع طرفيه فيلتحف بهما فيكون بمنزلة الازار والرداء هذا إذا كان الثوب واسعا وأما إذا كان ضيقا جاز الاتزار به من دون كراهة وبهذا يجمع بين الأحاديث كما ذكره الطحاوي وغيره : واختاره ابن المنذر وابن حزم وهو الحق الذي يتعين المصير اليه فالقول بوجوب طرح الثوب علي العاتق والمخالفة من غير فرق بين الثوب الواسع والضيق ترك للعمل بهذا الحديث وتفسير مناف للشرعية والسحرة وان أمكن الاستئناس له بحديث « أن رجلا كانوا



يصلون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم طافدي أزرهم علي أعناقهم كهية الصبيان ويقال للنساء لا ترفن رؤسكن حتى تستوي الرجال جلوسا» عند الشيخين وأبي داود والنسائي من حديث سهل بن سعد قوله «فشد به حقويك» الحقوبفتح الحاء المهملة موضع شد الازار وهو الخاصرة ثم توسعوا فيه حتى سوا الازار الذي يشد علي العورة حقوا \*

(باب من صلى في قميص غير مزرر تبدونه عورته في الركوع أو غيره)

١ عن سلمة بن الأكواع قال «قلت يا رسول الله اني أكون في الصيد وأصلي وليس علي الا قميص واحد قال فزره وان لم تجد الا شوكه» رواه أحمد وأبو داود والنسائي \*

الحديث أخرجه أيضا الشافعي وابن خزيمة والطحاوي وابن حبان والحاكم وعلقه البخاري في صحيحه ووصله في تاريخه وقال في اسناده نظر. قال الحافظ وقد ينت طرقه في تعليق التعليق وله شاهد مرسل وفيه انقطاع أخرجه البيهقي وقد رواه البخاري أيضا عن اسماعيل بن أبي أويس عن أبيه عن موسى بن ابراهيم عن أبيه عن سلمة زاد في الاسناد رجلا ورواه أيضا عن مالك بن اسماعيل عن عطاء بن خالد قال حدثنا موسى بن ابراهيم قال حدثنا سلمة نصح بالتحديث بين موسى وسلمة فاحتمل أن يكون رواية أبي أويس من المزيدي متصل الاسانيد أو يكون التصريح في رواية عطاء وهما فهذا وجه النظر في اسناده الذي ذكره البخاري. وأما من صحيحه فاعتمد علي رواية الدراوردي وجعل رواية عطاء شاهدة لانصاهما. وطريق عطاء أخرجه أيضا أحمد والنسائي: وأما قول ابن القطان ان موسى هو ابن محمد بن ابراهيم التيمي المضعف عند البخاري وأبي حاتم وأبي داود وأنه نسب هنا الي جده فليس بمستقيم لانه نسب في رواية البخاري وغيره مخزوميا وهو غير التيمي فلا تردد ان وقع عند الطحاوي موسى بن محمد بن ابراهيم فان كان محفوظا فيحتمل علي بعد أن يكونا جميعاً روي الحديث وحمله عنهما الدراوردي والا فذكر محمد فيه شاذ كما قال الحافظ. قوله «في الصيد» جاء في رواية بلفظ «انا نكون في الصف» وفي اخرى بالصف وقد جمع ابن الاثير بين الروايات في شرحه للسند بما حاصله ان ذكر الصيد لان الصائد يحتاج ان يكون خفيفا ليس عليه ما يشغله عن الاسراع في طلب الصيد وذكر الصف معناه أن يصلي في جماعة في

وليس عليه الا قبض واحد فرجما بدت عورته وذكر الصف لانه مظنة للحر لا سيما في الحجاز لا يمكن معه الا كثار من اللباس . قوله « فزره » هكذا وقع هنا . وفي رواية البخاري قال يزره . وفي رواية أبي داود فزره : وفي رواية ابن حبان والنسائي زره والمراد شد القميص والجمع بين طرفيه لثلاثا تبدو عورته ولو لم يمكنه ذلك الا بان يفرز طرفه شوكة يستمسك بها \* والحديث يدل على جواز الصلاة في الثوب الواحد وفي القميص منفردا عن غيره مقيدا بعقد الزرار وقد تقدم الخلاف في ذلك \*

٢ وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يصلي الرجل حق محتزم \* رواه أحمد وأبو داود \*

هذا الحديث وقع البحث عنه في سنن أبي داود ومسنده أحمد والجامع الكبير وجميع الزوائد فلم يوجد بهذا اللفظ فينظر في نسبة المصنف له الى أحمد وأبي داود ولكنه يشهد له الاثر بشد الازار على الحقو وقد تقدم لان الاحتزام شد الوسط كما في القاموس وغيره وكذلك حديث « وان كان ضيقا فأتزر به » عند الشيخين كما تقدم لان الاتزار شد الازار على الحقو فيكون هذا النهي مقيدا بالثوب الضيق كما في غيره من الاحاديث وقد تقدم الكلام على ذلك \*

٣ وعن عروة بن عبد الله عن معاوية بن قررة عن أبيه قال « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في رهط من مزينة فبايعناه وان قبضه لمطلق قال فبايعته فادخلت يدي من قبضه فمسست الحاتم قال عروة فما رأيت معاوية ولا اباه في شتاء ولا حرا لا مطلقا ازارهما لا يزرران أبدا » رواه أحمد وأبو داود \*

الحديث أخرجه أيضا الترمذي وابن ماجه وذكر الدارقطني أن هذا الحديث تفرد به (١) وذكر ابن عبد البر أن قررة بن اياس والد معاوية المذكور ولم يرو عنه غير ابنه معاوية وفي اسناده ابو مهمل يميم ثم هاء مفتوحتين ولا م مخففة الجعفي الكوفي وقد وثقه أبو زرعة الرازي وذكره ابن حبان : قوله وعن عروة بن عبد الله هو ابن ثعلبة النخيلي وقيل ابن قشير وهو ابو مهمل المذكور الراوي عن معاوية بن قررة : قوله « وإن قبضه » بكسر الهمزة لانها بعد واو الحال : قوله « لمطلق » أي غير مشدود وكان

(١) لم يذكر اسم من تفرد به ولعله زهير عن عروة لان الحافظ ذكر في الاصابة عن البغوي في ترجمة قررة المذكور هذا الحديث ثم قال قال البغوي غريب لا اعلم رواه غير زهير عن عروة : والله سقط من النسخة : تنبه : والله اعلم



عادة العرب أن تكون جيوبهم واسعة فربما يشدونها وربما يتركونها مفتوحة مطلقاً : قوله « فمست » بكسر السين الأولى : قوله « الحاتم » يعني خاتم النبوة تبركاً به وليخبر به من لم يره : قوله « الا مطلقى » بكسر اللام وفتح القاف \* والحديث يدل على ان اطلاق الزرار من السنة. والمصنف أورد ههنا توها منه أنه معارض بحديث سلمة بن الأكوع الذي مر وليس الأمر كذلك لان حديث سلمة خاص بالصلاة وهذا الحديث ليس فيه ذكر الصلاة ويمكن ان يكون مراد المصنف بإرادته ههنا الاستدلال به على جواز اطلاق الزرار في غير الصلاة وان كانت ترجمة الباب لا تساعد على ذلك قال رحمه الله وهذا محمول على ان القميص لم يكن وحده اه \*

### ( باب استحباب الصلاة في ثوبين وجوازها في الثوب الواحد )

١- عن أبي هريرة « ان سائلاً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة في ثوب واحد فقال أولسلكم ثوبان » رواه الجماعة الا الترمذي زاد البخاري في روايته « ثم سأل رجل عمر فقال اذا وسع الله فأوسعوا جمع رجل عليه ثيابه صلى رجل في ازار ورداء في ازار وقميص في ازار وقبا في سراويل ورداء في سراويل وقميص في سراويل وقبا في ثياب وقميص. قال وأحسبه قال في ثياب ورداء » \* قوله « ان سائلاً » ذكر شمس الأئمة السرخسي الحنفي في كتابه المبسوط أن السائل ثوبان : قوله « أولسلكم ثوبان » قال الخطابي لفظه استخبار ومعناه الاخبار على ما هم عليه من قلة الثياب ووقع في ضمنه الفتوى من طريق الفحوي كأنه يقول اذا علمتم أن ستر العورة فرض والصلاة لازمة وليس لكل أحد منكم ثوبان فكيف لم تعلموا ان الصلاة في الثوب الواحد جائزة أي مع مراعاة ستر العورة : وقال الطحاوي معناه لو كانت الصلاة مكروهة في الثوب الواحد لدرهت لمن لا يجد الا ثوباً واحداً اه : قال الحافظ وهذه الملازمة في مقام المنع للفرق بين القادر وغيره والسؤال انما كان عن الجواز وعدمه لاعتناء الكراهة : قوله « ثم سأل رجل عمر » يحتمل ان يكون ابن مسعود لانه اختلف هو وابي بن كعب فقال ابي الصلاة في اثوب الواحد غير مكروهة وقال ابن مسعود انما كان ذلك وفي الثياب قلة فقام عمر على المنبر فقال القول ما قال ابي ولم يأل ابن مسعود أي لم يقصر أخرجه عبد الرزاق : قوله « جمع رجل » هذا

من قول عمر وأورده بصيغة الخبر ومراده الامر: قال ابن بطال يعني ليجمع وليصل وقال ابن المنير الصحيح أنه كلام في معنى الشرط كأنه قال إن جمع رجل عليه ثيابه فحسن ثم فصل الجمع بصور. قال ابن مالك تضمن هذا قائدين . الاولى ورود الماضي بمعنى الامر في قوله صلى والمعنى ليصل والثانية حذف حرف العطف ومثله قوله صلى الله عليه وآله وسلم « تصدق امرؤ من ديناره من درهمه من صاع تمره » . قوله « في سراويل » قال ابن سيده السراويل فارسي معرب يذكر ويؤنث ولم يعرف أبو حاتم السجستاني التذكير والاشهر عدم صرفه . قوله « وقبا » بالقصر وبالمد . قيل هو فارسي معرب وقيل عربي مشتق من قبوت الشيء اذا ضمت أصابعك سمي بذلك لانضمام اطرافه : قوله « في تبان » التبان بضم المثناة وتشديد الموحدة وهو علي هيئة السراويل الا أنه ليس له رجلان وهو يتخذ من جلد . قوله « واحسبه » الفائل أبو هريرة والضمير في احسبه راجع الى عمر ومجموع ما ذكر عمر من الملابس ستة ثلاثة للوسط وثلاثة لغيره فقدم ملابس الوسط لانها محل ستر العورة وقدم أسترها وأكثرها استعمالا لهم وضم الى كل واحد واحد اخرج من ذلك تسع صور من ضرب ثلاثة في ثلاثة ولم يقصد الحصر في ذلك بل يلحق به ما يقوم مقامه \* والحديث يدل على أن الصلاة في الثوب الواحد صحيحة ولم يخالف في ذلك الا ابن مسعود وقد تقدم ذلك وتقدم قول النووي لا أعلم صحته وتقدم الاجماع على ان الصلاة في ثوبين أفضل صرح بذلك القاضي عياض وابن عبد البر والقرطبي والنووي وفي قول ابن المنذر واستحب بعضهم الصلاة في ثوبين إشعار بالخلاف \*

٢. وعن جابر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب واحد متوشحا به » متفق عليه .

الحديث أخرجه مسلم من رواية سفیان الثوري عن أبي الزبير عن جابر ومن رواية عمرو بن الحرث عن أبي الزبير . ورواه أبو داود . من رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه قال « أمنا جابر » الحديث ولم يخرج البخاري من حديث جابر بهذا اللفظ الذي ذكره المصنف بل أخرجه نحوه من حديث عمر بن أبي سلمة الذي سيأتي . قوله « متوشحا به » قال ابن عبد البر حاكيا عن الاخفش ان التوشح هو أن يأخذ طرف الثوب الايسر من تحت يده اليسرى فيلقيه على منكبه الايمن ويلقي طرف الثوب الايمن من تحت يده اليمنى على منكبه الايسر قال وهذا التوشح الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وآله



وسلم انه صلى في ثوب واحد متوشحا به \* والحديث يدل على جواز الصلاة في الثوب الواحد اذا توشح به المصلي وقد تقدم الكلام في ذلك \*

٣ وعن عمر بن أبي سلمة قال « رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في ثوب واحد متوشحا به في بيت أم سلمة قد ألقى طرفه على عاتقيه » رواه الجماعة \* قوله « متوشحا به » في البخاري والترمذي مشتملا: وفي بعض روايات مسلم « ملتحفا به » وقد جعلها النووي بمعنى واحد فقال المشتمل والتوشح والمخالف بين طرفيه معناه واحد هنا وقد سبقه الى ذلك الزهري وفرق الاخفش بين الاشتغال هو أن يلتف الرجل بردائه أو بكسائه من رأسه الى قدمه ويرد طرف الثوب الأيمن على منكبه الأيسر قال والتوشح وذكر ما قدمنا عنه في شرح الحديث الذي قبل هذا. وفائدة التوشح والاشتغال والالتفاف المذكورة في هذه الأحاديث أن لا ينظر المصلي الى عورة نفسه اذا ركع ولثلا يسقط الثوب عند الركوع والسجود قاله ابن بطال: قوله « قد ألقى طرفه على عاتقيه » قد تقدم الكلام في ذلك \* والحديث يدل على أن الصلاة في الثوب الواحد صحيحة اذا توشح به المصلي أو وضع طرفه على عاتقه أو خالف بين طرفيه وقد تقدم الكلام في ذلك \*

### (باب كراهية اشتغال الصماء)

١ عن أبي هريرة رضى الله عنه قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يحتجب الرجل في الثوب الواحد ليس على فرجه منه شيء وأن يشتمل الصماء بالثوب الواحد ليس على أحد شقيه منه يعني شيء » متفق عليه: وفي لفظ لاهم « نهى عن لبستين أن يحتجب أحدهم في الثوب الواحد ليس على فرجه منه شيء وأن يشتمل في أزاره اذا ماصلى الا أن يخالف بطرفيه على عاتقيه » \* قوله « أن يحتجب » الاحتباء أن يقعد على أليتيه وينصب ساقيه ويلف عليه ثوبا ويقال له الحبة وكانت من شأن العرب . قوله « ليس على فرجه منه شيء » فيه دليل على أن الواجب ستر السواتين فقط (١) لانه قيد النهى بما اذا لم يكن على الفرج

(١) نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن تلك الهيئة لا يدل على جواز غيرها حتى يستدل منه على أن الواجب ستر السواتين فقط: والله اعلم

شيء ومقتضاه ان الفرج اذا كان مستورا فلا نهى . قوله « وان يشتمل الصماء » هو بالصاد المرملة والمد قال أهل اللغة هو ان يجلل جسده بالثوب لا يرفع منه جانباً ولا يبق ما يخرج منه يده : قال ابن قتيبة سميت صماء لانه يسد المنافذ كلها فيصير كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق . وقال الفقهاء هو أن يلتحف بالثوب ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيصير فرجه بادياً : قال النووي فعلى تفسير أهل اللغة يكون مكروهاً ثلاثاً تعرض له حاجة فيتمسك عليه لإخراج يده فيلحقه الضرر وعلى تفسير الفقهاء يحرم لأجل انكشاف العورة : قال الحافظ ظاهر سياق البخاري من رواية يونس في اللباس ان التفسير المذكور فيها مرفوع وهو موافق لما قال الفقهاء ولفظه سيأتي في هذا الباب وعلى تقدير أن يكون موقوفاً فهو حجة على الصحيح لانه تفسير من الراوى لا يخالف ظاهر الخبر . قوله وفي لفظ لأحمد هذه الرواية موافقة لما عند الجماعة في المعنى الا ان فيها زيادة وهو قوله اذا ماصلي وهي غير صالحة لتقييد النهي بحالة الصلاة لان كشف العورة محرم في جميع الحالات الا ما استثنى والنهي عن الاحتباء والاشمال لكونهما مظنة الانكشاف فلا يختص بتلك الحالة : قوله « لبستين » هو بكسر اللام لان المراد بالنهي الهيئة المخصوصة لا المرة الواحدة من اللبس \* والحديث يدل على تحريم هاتين اللبستين لانه المعنى الحقيقي للنهي وصرفه الى الكراهة مفتقر الى دليل \* ٢ **عن أبي سعيد** « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن اشمال الصماء والاحتباء في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء » رواه الجماعة الا الترمذي فانه رواه من حديث أبي هريرة . وللبخاري « نهى عن لبستين » واللبستان اشمال الصماء والصماء ان يجعل ثوبه على أحد طائفيه فيبدو أحد شقيه ليس عليه ثوب واللبسة الاخرى احتباءؤه بثوبه وهو جالس ليس على فرجه منه شيء \* قد تقدم الكلام على الحديث في شرح الذي قبله \*

### ( باب النهي عن السدل والتلم في الصلاة )

١ **عن أبي هريرة** « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن السدل في الصلاة وان يغطي الرجل فاه » رواه أبو داود . ولاحمد والترمذي عنه النهي عن السدل : ولابن ماجه النهي عن تغطية الفم \*



الحديث قال الترمذى لا نعرفه من حديث عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً إلا من حديث عسل بن سفيان (١) وأخرجه الحاكم في المستدرک من الطريق التى رواها أبو داود بالزيادة التى ذكرها وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه فيه تغطية الرجل فاه في الصلاة اهـ وكلامه هذا يفهم انهما اخرجاه أصل الحديث مع أنهما لم يخرجاه: وفي الباب عن أبي جحيفة عند الطبرانى في معاجمه الثلاثة واليزارى في مسنده وفي إسناده حفص ابن أبي داود وقد اختلف فيه عليه وهو ضعيف وكذلك أبو مالك النخعي وقد ضعفه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم: قال البيهقي وقد كتبناه من حديث ابراهيم ابن طهمان عن الهيثم فان كان محفوظاً فهو أحسن من رواية حفص: وفي الباب أيضاً عن ابن مسعود عند البيهقي وقد تفرد به بسر بن رافع وليس بالقوى: وعن ابن عباس عند ابن عدى في الكامل وفي إسناده عيسى بن قرطاس وليس بثقة وقال النسائي متروك الحديث وقال ابن عدي هو ممن يكتب حديثه#

وقد اختلف الأئمة في الاحتجاج بحديث الباب فمنهم من لم يحتاج به لتفرد عسل ابن سفيان وقد ضعفه أحمد قال الحلال سئل أحمد عن حديث السدل في الصلاة من حديث أبي هريرة فقال ليس هو بصحيح الاسناد وقال عسل بن سفيان غير محكم الحديث وقد ضعفه الجمهور بحبي بن معين وأبو حاتم والبخارى وآخرون وذكره ابن حبان في الثقات وقال بخطى، ويخالف على قلة روايته اهـ: وقد أخرج له الترمذى هذا الحديث فقط وأبو داود أخرج له هذا وحديثاً آخر وقد تقدم تصحيح الحاكم لحديث أبي هريرة، وعسل بن سفيان لم يتفرد به فقد شاركه في الرواية عن عطاء الحسن بن ذكوان وترك يحيى له لم يكن الا لقوله انه كان قد رآه وقد قال ابن عدى أرجوانه لا بأس به: قوله « نهى عن السدل » قال أبو عبيدة في غريبه السدل اسبال الرجل ثوبه من غير أن يضم جانبيه بين يديه فان ضمه فليس بسدل وقال صاحب النهاية هو أن يلتحف بثوبه ويدخل يديه من داخل فيركع ويسجد وهو كذلك قال وهذا مطرد في القميص وغيره من اثياب قال وقيل هو أن يضع وسط الازار على رأسه ويرسل طرفيه عن يمينه وشماله من غير أن يجعلهما على كتفيه. وقال الجوهري سدل ثوبه يسدله بالضم سدلاً أى ارخاه: وقال الخطابي السدل ارسال الثوب حتى يصيب الارض اهـ

(١) قال الحافظ في التقریب عسل بكسر اوله وسكون المهملة: وقيل بفتحين التميمي ابوقرة البصري ضعيف من السادسة: والله أعلم

فعلى هذا السدل والاسبال واحد : قال العراقي ويحتمل أن يراد بالسدل سدل الشعرو منه حديث ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سدل ناصيته » وفي حديث عائشة انها سدت قناعها وهي محرمة أي أسبلته اه : ولا مانع من حمل الحديث على جميع هذه المعاني ان كان السدل مشتركاً بينها وحمل المشترك على جميع معانيه هو المذهب القوي . وقد روي ان السدل من فعل اليهود اخرج الخلال في العلل وأبو عبيد في الغريب من رواية عبد الرحمن بن سعيد بن وهب عن أبيه عن علي عليه السلام أنه خرج فرأي قوما يصلون قد سدلو أثابهم فقال كأنهم اليهود خرجوا من قهرهم قال أبو عبيد هو موضع مدارسهم الذي يجتمعون فيه . قال صاحب الامام والقهر بضم القاف وسكون الهاء موضع مدارسهم الذي يجتمعون فيه وذكره في القاموس والنهاية في الفاء لا في القاف (والحديث يدل) على تحريم السدل في الصلاة لانه معنى النهي الحقيقي وكرهه ابن عمر ومجاهد وابراهيم النخعي والثوري والشافعي في الصلاة وغيرها . وقال احمد يكره في الصلاة : وقال جابر بن عبد الله وعطاء والحسن وابن سيرين ومكحول والزهري لا بأس به وروي ذلك عن مالك وأنت خير بأنه لا موجب للعدول عن التحريم ان صح الحديث لعدم وجدان صارف له عن ذلك قوله « وان يغطي الرجل فاه » قال ابن حبان لانه من زى المجوس قال وإنما زجر عن تغطية الفم في الصلاة على الدوام لانه عند التأؤب بمقدار ما يكظمه الحديث « اذا تآؤب احدكم فليضع يده على فيه فان الشيطان يدخل » وهذا لا يتم الا بعد تسليم عدم اعتبار قيد في الصلاة المصرح به في المعطوف عليه في جانب المعطوف وفيه خلاف وتزاع : وقد استدل به علي كراهة أن يصل الرجل ملتصقا كما فعل المصنف \*

### باب الصلاة في ثوب الحرير والغصب

١ عن ابن عمر قال « من اشترى ثوبا بعشرة دراهم وفيه درهم حرام لم يقبل الله عز وجل له صلاة مادام عليه ثم أدخل أصبعيه في أذنيه وقال صمتا ان لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم سمعته بقوله » رواه أحمد \*

الحديث أخرجه عبد بن حميد والبيهقي في الشعب وضعفه وتعام والخطيب وابن عساكر والديلمي وفي إسناده هاشم عن ابن عمر قال ابن كثير في إرشاده وهو لا يعرف : وقد استدل



به من قال ان الصلاة في التوب المنصوب أو المنصوب عنه لا تصح وهم المعترة جميعا: وقال أبو حنيفة والشافعي تصح لان العصيان ليس بنفس الطاعة لتغاير اللباس والصلاة ورد بان الحديث مصرح بنفي قبول الصلاة في التوب المنصوب عنه والمنصوب عنه بالاولى وأنت خير بأن الحديث لا ينتهز للحجية ولو سلم فمعني نفي القبول لا يستلزم نفي الصحة لانه يرد علي وجهين الاول يراد به الملازم لنفي الصحة والاجزاء نحو قوله « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به » والثاني يراد به نفي الكمال والفضيلة كما في حديث نفي قبول صلاة الآبق والمفاضلة لزوجها ومن في جوفه خمر وغيرهم ممن هو مجمع على صحة صلاتهم وقد تقدمت الاشارة الي هذا في موضعين من هذا الشرح ومن هنا تبين أن نفي القبول مشترك بين الأمرين فلا يحمل على أحدهما الا لدليل فلا يتم الاحتجاج به في موطن النزاع . وقال أبو هاشم ان استتر بمحلال لم يفسدها المنصوب فوقه اذ هو فضلة : قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه يعني الحديث دليل على أن العقود تتعين في العقود اه وفي ذلك خلاف بين الفقهاء وقد صرح المتأخرون من فقهاء الزيدية أنها تتعين في اثني عشر موضعا ومحل الكلام علي ذلك علم الفروع \*

٢ وعن عائشة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » متفق عليه : ولاحمد « من صنع أمرا على غير أمرنا فهو مردود » قوله « ليس عليه أمرنا » المراد بالأمر هنا واحد الامور وهو ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه : قوله « فهو رد » المصدر بمعنى اسم المفعول كما بينته الرواية الاخرى قال في الفتح محتج به في إبطال جميع العقود المنهية وعدم وجود ثمراتها المترتبة عليها وان النهي يقتضي الفساد لان المنهيات كلها ليست من أمر الدين فيجب ردها ويستفاد منه أن حكم الحاكم لا يغير ما في باطن الامر لقوله « ليس عليه أمرنا » والمراد به أمر الدين وفيه ان الصلح الفاسد منتقض والمأخوذ عليه مستحق الرد اه : وهذا الحديث من قواعد الدين لانه يدرج تحته من الاحكام ما لا يأتي عليه الحصر . وما أصرحه وأدله على ابطال ما فعله الفقهاء من تقسيم البدع الي أقسام (١) وتخصيص الرد

(١) نقل الامام الشافعي في الاعتصام ان المزني عبد السلام نقل الاجماع علي ان كل بدعة ضلالة ثم قسمها الي خمسة اقسام ونبه في ذلك تلميذه العلامة القرافي ومن جاء بعدها من العلماء ونظروا في تسميتها واجاب بما حاصله ان البدعة اما ان تكون حسنة او سيئة فاذا كانت سيئة فامرها ظاهر وان كانت حسنة فمن الحسن لها ان كان الشرع قليلا يبدع وان كان العقل قليلا يذهب اهل السنة والجماعة واصحاب الحديث انما هو قول المعتزلة واطال في ذلك واطاب فليكن به فانه اخس كتاب الفبي السنة والبدعة

بعضها بلا مخصص من عقل ولا نقل فعليك اذا سمعت من يقول هذه بدعة حسنة بالقيام في مقام المنع مسنداً له بهذه السكينة وما يشابهها من نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم « كل بدعة ضلالة » طالباً لدليل تخصيص تلك البدعة التي وقع النزاع في شأنها بعدم الاتفاق على انها بدعة فان جاءك به قبلته وان كاع كنت قد ألقته حجراً واسترحت من المجادلة. ومن مواطن الاستدلال بهذا الحديث كل فعل أو ترك وقع الاتفاق بينك وبين خصمك على أنه ليس من أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخالفك في اقتضائه البطلان أو الفساد متمسكاً بما تقرر في الأصول من أنه لا يقتضي ذلك الا عدم أمر يؤثر عدمه في العدم كالشرط أو وجود أمر يؤثر وجوده في العدم كالمانع فعليك بمنع هذا التخصيص الذي لا دليل عليه الا مجرد الاصطلاح مسنداً لهذا المنع بما في حديث الباب من العموم المحيط بكل فرد من أفراد الأمور التي ليست من ذلك القيل قائلًا هذا أمر ليس من أمره وكل أمر ليس من أمره رد فهذا رد وكل رد باطل فهذا باطل فالصلاة مثلاً التي ترك فيها ما كان يفعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو فعل فيها ما كان يتركه ليست من أمره فتكون باطلة بنفس هذا الدليل سواء كان ذلك الأمر المفعول أو المتروك مانعاً باصطلاح أهل الأصول أو شرطاً أو غيرهما فليكن منك هذا على ذكر . قال في الفتح وهذا الحديث معدود من أصول الاسلام وقاعدة من قواعده فان معناه من اخترع في الدين ما لا يشهد له أصل من أصوله فلا يلتفت اليه قال النووي هذا الحديث مما ينبغي حفظه واستعماله في ابطال المنكرات واشاعة الاستدلال به كذلك: وقال الطوفي هذا الحديث يصلح أن يسمى نصف أدلة الشرع لان الدليل يتركب من مقدمتين والمطلوب بالدليل اما اثبات الحكم أو نفيه \* وهذا الحديث مقدمة كبرى في اثبات كل حكم شرعي ونفيه لأن منطوقه مقدمة كلية مثل أن يقال في الوضوء بما \* نجس هذا ليس من أمر الشرع وكل ما كان كذلك فهو مردود فهذا العمل مردود فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الدليل وانما يقع النزاع في الأولى ومفهومه أن من عمل عملاً عليه أمر الشرع فهو صحيح فلو اتفق أن يوجد حديث يكون مقدمة أولى في اثبات كل حكم شرعي ونفيه لاستقل الحديثان بحجج أدلة الشرع لكن هذا الثاني لا يوجد فاذن حديث الباب نصف أدلة الشرع انتهى \*

٣ عن عقبه بن عامر قال اهدى إلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فروج حرير فلبسه ثم صلى فيه ثم انصرف فزعه نزاعاً عنيفاً شديداً كالسكاره له ثم



قال لا ينبغي هذا للمتقين « متفق عليه » \*

قوله « فروج » بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وآخره جيم هو القبا المفرج من خلف . وحكي أبوزكريا التبريزي عن أبي العلاء المعري جواز ضم أوله وتخفيف الراء قال الحافظ في الفتح والذي أهداه هو كيدر دومة كما صرح بذلك البخاري في اللباس \* والحديث استدل به من قال بتحريم الصلاة في الحرير وهو الهادي في أحد قوليهِ والناصر والمنصور بالله والشافعي . وقال الهادي في أحد قوليهِ وأبو العباس والمؤيد بالله والامام يجبي وأكثر الفقهاء أنها مكروهة فقط مستدلين بأن علة التحريم الخيلاء ولا خيلاء في الصلاة وهذا تخصيص للنص بخيال علة الخيلاء وهو مما لا ينبغي الالتفات إليه . وقد استدلو الجواز الصلاة في ثياب الحرير بعدم اعادته صلى الله عليه وآله وسلم تلك الصلاة وهو مردود لأن ترك اعادتها لكونها وقعت قبل التحريم وبدل علي ذلك حديث جابر عند مسلم بلفظ « صلى في قبا ديباج ثم نزعها وقال نهاني جبريل » وسيأتي وهذا ظاهر في أن صلاته فيه كانت قبل تحريمه \* قال المصنف وهذا يعني حديث الباب محمول علي أنه لبسه قبل تحريمه اذ لا يجوز أن يظن به أنه لبسه بعد التحريم في صلاة ولا غيرها وبدل علي اباخته في أول الأمر ما روي أنس بن مالك « أن أ كيدر دومة أهدى إلي النبي صلى الله عليه وآله وسلم جبة سندس أو ديباج قبل أن ينهي عن الحرير فلبسها فتعجب الناس منها فقال والذي نفسي بيده لمناديل سعد ابن معاذ في الجنة أحسن منها » رواه احمد انتهى : قال في البحر فان لم يوجد غيره صحت فيه وفاقا بينهم فان صلى عاريا بطلت صلاته . وقال احمد بن حنبل يصلي عاريا كالنجس : وقد اختلفوا هل تجزى الصلاة في الحرير بعد تحريمه أم لا فقال الحافظ في الفتح أنها تجزى عند الجمهور مع التحريم وعن مالك بعيد في الوقت انتهى . وسيأتي البحث عن لبس الحرير وحكمه قريبا \*

عن جابر بن عبد الله قال « لبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم قباء من ديباج أهدى إليه ثم أوشك أن نزعها وأرسل به إلي عمر بن الخطاب فقيل قد أوشكت ما نزعته يا رسول الله قال نهاني عنه جبريل عليه السلام فجاءه عمر يبكي فقال يا رسول الله كرهت أمرا وأعطيته فمالي فقال ما أعطيتك لتلبسه إنما أعطيتك تبيمه فباعه بألفي درهم » رواه احمد \*

الحديث أخرجه مسلم في صحيحه بنحو ما هنا . قوله « من ديباج » الديباج هو

نوع من الحرير قيل هو ما غلظ منه : قوله « ثم أوشك » أى أسرع كما فى القاموس وغيره \* والحديث يدل على تحريم لبس الحرير ولبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون دليلا على الحل لانه محمول على انه لبسه قبل التحريم بدليل قوله « نهاني عنه جبريل » ولهذا حصر الغرض من الاعطاء فى البيع وسببأتى تحقيق ما هو الحق فى ذلك \* قال المصنف رحمه الله فيه يعنى الحديث دليل أن امته عليه السلام اسوته فى الاحكام اه وقد تقرر فى الأصول ما هو الحق فى ذلك والأدلة العامة قاضية بمثل ما ذكره المصنف من نحو قوله تعالى ( لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة ) \* ( وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ) \* ( قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني ) \*

## كتاب اللباس

( باب تحريم لبس الحرير والذهب على الرجال دون النساء )

١ - عن عمر قال « سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تلبسوا الحرير فانه من لبسه فى الدنيا لم يلبسه فى الآخرة » \* ٢ - وعن انس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من لبس الحرير فى الدنيا فلن يلبسه فى الآخرة » متفق عليهما \* الحديثان يدلان على تحريم لبس الحرير لما فى الأول من النهي الذى يقتضى بحقيقته التحريم وتعليل ذلك بان من لبسه فى الدنيا لم يلبسه فى الآخرة والظاهر انه كناية عن عدم دخول الجنة وقد قال الله تعالى فى أهل الجنة ( ولباسهم فيها حرير ) فمن لبسه فى الدنيا لم يدخل الجنة روى ذلك التستائى عن ابن الزبير واخرج النسائى عن ابن عمر انه قال والله لا يدخل الجنة وذكر الآية واخرج النسائى والحاكم عن ابي سعيد انه قال وان دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه . ويدل على ذلك ايضا حديث ابن عمر عند الشيخين بلفظ « قل قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما يلبس الحرير فى الدنيا من لا خلاق له فى الآخرة » والخلاق كما فى كتب اللغة وشروح الحديث النصيب أى من لا نصيب له فى الآخرة وهكذا إذا فسر بمن لا حرمة له أو من لا دين له كما قيل . وهكذا حديث ابن عمر عند الستة الا الترمذى بلفظ « انه رأى عمر حلة من استبرق تباع



فأتى بها النبي صلى الله عليه وسلم وآله وسلم فقال يا رسول الله اتبع هذه فتجمل بها للعيد والوفود فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما هذه لباس من لا خلاق له ثم لبث عمر ما شاء الله أن يلبث فأرسل إليه صلى الله عليه وسلم بحجة ديباج فأتى عمر النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله قلت إنما هذه لباس من لا خلاق له ثم أرسلت إلي بهذه فقال صلى الله عليه وآله وسلم أني لم أرسلها إليك لتلبسها ولكن لتبيعها وتصبب بها حاجتك ومن أدلة التحريم حديث عقبة بن عامر السابق في الباب الذي قبل هذا الكتاب فان قوله لا يذنبى هذا للمعتقين ارشاد الى أن لا لبس الحرير ليس من زمرة المتقين : وقد علم وجوب الكون منهم ومن ذلك ما عند البخارى بلفظ « الذهب والفضة والحرير والديباج لهم في الدنيا والآخرة » ومن ذلك حديث أبي موسى وعلى وحذيفة وعمر وأبي عامر وسأني وإذا لم تفد هذه الأدلة التحريم فاني الدنيا محرم. وأما معارضتها بما سيأتي فتستعرف ما عليه . وقد أجمع المسلمون على التحريم ذكر ذلك المهدي في البحر وقد نسب فيه الخلاف في التحريم الى ابن علية وقال إنه انقصد الاجماع بعده على التحريم : وقال القاضي عياض حكى عن قوم اباحته وقال أبو داود انه لبس الحرير عشرون نفسا من الصحابة أو أكثر منهم أنس والبراء بن عازب ووقع الاجماع على ان التحريم مختص بالرجال دون النساء وخالف في ذلك ابن الزبير مستدلا بعموم الأحاديث ولعله لم يبلغه المختص الذي سيأتي . وقد امتدل من جوز لبس الحرير بأدلة منها حديث عقبة بن عامر المتقدم في الباب الذي قبل الكتاب وقد عرفت الجواب عن ذلك فيما سلف. ومنها حديث أسماء بنت أبي بكر في الحجة التي كان يلبسها رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيأتي في باب اباحة اليسير من الحرير وسنذكر الجواب عنه هنالك. ومنها حديث المسور بن مخرمة عند الشيخين أنها قدمت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أقبية فذهب هو وأبوه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لشيء منها فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعليه قباء من ديباج مزرور فقال يا مخرمة خبأنا لك هذا وجعل يريه محاسنه وقال أَرْضِي مخرمة » والجواب ان هذا فعل لا ظاهر له والأقوال صريحة في التحريم على أنه لا نزاع ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس الحرير ثم كان التحريم آخر الأمرين كما يشعر بذلك حديث جابر المتقدم : ومنها حديث عبد الله بن سعد عن أبيه وسيأتي في باب ما جاء في لبس الحرير وسنذكر الجواب عنه هنالك . ومنها ما تقدم من لبس جماعة

(م ١٠ ج ٢)

من الصحابة له وسياقي الجواب عليه في باب ما جاء في لبس الخنز . ومنها انه صلى الله عليه وسلم لبس مستقة من سندس أهداها له ملك الروم ثم بعث بها الى جعفر فلبسها ثم جاءه فقال اني لم أعطكها لتلبسها قال فما أصنع قال أرسل بها الى أخيك النجاشي أخرجه أبو داود والجواب عن الاحتجاج بلبسه صلى الله عليه وآله وسلم مثل ما تقدم في الجواب عن حديث مخزومة . وأما عن الاحتجاج بأمره صلى الله عليه وسلم لجعفر أن يبعث بها للنجاشي فالجواب عنه كالجواب الذي سياتي في شرح حديث لبسه صلى الله عليه وسلم للخنز علي ان الحديث غير صالح للاحتجاج لان في إسناده علي بن زيد بن جدعان ولا يحتج بحديثه ويمكن أن يقال ان لبسه صلى الله عليه وآله وسلم لقباء الديباج وتقسيه للأقية بين أصحابه ليس فيه ما يدل على انه متقدم على أحاديث النهي كما انه ليس فيها ما يدل على انها متأخرة عنه فيكون قرينة صارفة للنهي الى الكراهة ويكون ذلك جمعا بين الأدلة: ومن مقويات هذا ما تقدم انه لبسه عشرون صحابيا ويعد كل البعد ان يقدموا على ما هو محرم في الشريعة ويعد أيضاً ان يسكت عنهم سائر الصحابة وهم يعلمون تحريمه فقد كانوا ينكرون على بعضهم بعضا ما هو أخف من هذا (١) وقد اختلفوا في الصغار أيضاً هل يحرم لباسهم الحرير أم لا فذهب الاكثر الى التحريم قالوا لان قوله « علي ذكور أمتي » كما في الحديث الآتي معهم . ولحديث ثوبان عند أبي داود « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدم من غزاة وكان لا يقدم الا بدأ حين يقدم بيت فاطمة فوجدتها قد علقست سترها علي بابها وحلت الحسين بقلبين من فضة فتقدم فلم يدخل عليها فظنت أنه انما منعه أن يدخل مارأي فهتكت الست وفكت القلين عن الصيين فانطلقا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكيان فاخذه منهما وقال يا ثوبان اذهب بهذا الى آل فلان » الحديث: وهذا وان كان وارداً في الحلية ولكنه مشعر بان حكمهم حكم المكلفين فيها فيكون حكمهم

(١) يخالف هذا ما تقدم من قوله سابقاً بالتحريم: وايضا سياتي في باب لبس الخنز قول الشارح ان فعل بعض الصحابة ليس بحجة ولو كانوا كثيراً وانما الحجة في اجماعهم: وحجية فعل الصحابة وعدمها مسألة خلافية: والقول الفصل في ذلك ما حققه العلامة ابن القيم في اعلام الموقعين ان الصحابي اذا قال قولاً فاما ان يخالفه صحابي آخر اولا يخالفه فان خالفه مثله لم يكن قول احدهما حجة على الآخر: وان خالفه من هو اعلم منه كما اذا خالف الراشدين او بعضهم غيرهم من الصحابة فالصحيح ان الحجة في قول الجانب الذي فيه الخلفاء او بعضهم والجانب الذي فيه ابو بكر وعمر والصواب مع أبي بكر رضي الله عنه: والله اعلم \*



في لبس الحرير كذلك. ويمكن أن يجاب عن هذا بأن في آخر الحديث ما يشعر بعدم التحريم فإنه قال نحن أهل بيت لا نستغرق طيباتنا في حياتنا الدنيا أو كما قال. وقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «عليكم بالفضة فالبوا بها كيف شئتم» والصغار غير مكلفين وإنما التكليف على الكبار: وقد روى أن اسماعيل بن عبد الرحمن دخل على عمر وعليه قميص من حرير وسواران من ذهب فشق القميص وفك السوارين وقال اذهب إلى أمك. وقال محمد بن الحسن أنه يجوز لباسهم الحرير. وقال أصحاب الشافعي يجوز في يوم العيد لأنه لا تكليف عليهم وفي جواز لباسهم ذلك في باقي السنة ثلاثة أوجه أصحها جوازه والثاني تحريمه والثالث يحرم بعد سن التمييز واختلفوا في المقدار الذي يستثنى من الحرير للرجال وسيأتي الكلام عليه \*

٣ وعن أبي موسى «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أحل الذهب والحرير للأنثى من أمي وحرم علي ذكورها» رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه ~~البيهقي~~ \*

الحديث أيضا أخرجه أبو داود والحاكم وصححه والطبراني وفي إسناده سعيد بن أبي هند عن أبي موسى قال أبو حاتم إنه لم يلقه وقال الدارقطني في الملل لم يسمع سعيد ابن أبي هند من أبي موسى : وقال ابن حبان في صحيحه حديث سعيد بن أبي هند عن أبي موسى معلول لا يصح. والحديث قد صححه الترمذي كما ذكر المصنف وصححه أيضا ابن حزم كما ذكر الحافظ. وقد روى من طريق يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ذكر ذلك الدارقطني في الملل قال والصحيح عن نافع عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى : وقد اختلف فيه علي نافع فرواه أيوب وعبيد الله ابن عمر عن نافع عن سعيد مثله ورواه عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن سعيد عن رجل عن أبي موسى : وفي الباب عن علي بن أبي طالب عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان بلفظ «أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم حريرا فجعله في يمينه وأخذ ذهباً فجعله في شماله ثم قال ان هذين حرام علي ذكور أمي» زاد ابن ماجه «حل لأنثاهم» وبين النسائي الاختلاف فيه على يزيد بن حبيب. قال الحافظ وهو اختلاف لا يضر ونقل عبد الحق عن ابن المديني أنه قال حديث حسن ورجاله معروفون. وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على يزيد بن أبي حبيب ورجع النسائي رواية ابن المبارك عن الليث عن يزيد عن ابن أبي الصعبة عن رجل من همدان يقال



له أفلح عن عبد الله بن زرير عن علي عليه السلام قال الحافظ الصواب أبو أفلح :  
وقد أعلاه ابن القطان بجهالة حال رواته ما بين يزيد بن أبي حبيب وعلي فاما عبد الله  
بن زرير فقد وثقه المجلي وابن سعد وأما أبو أفلح فقال الحافظ ينظر فيه وأما ابن  
أبي الصعبة فقد ذكره ابن حبان في الثقات واسمه عبد العزيز : وفي الباب أيضا عن  
عقبة بن عامر عند البيهقي بإسناد حسن . وعن عمر عند البزار والطبراني وفيه عمرو بن  
جرير البجلي قال البزار لين الحديث . وعن عبد الله بن عمرو نحو حديث أبي موسى  
عند ابن ماجه والبزار وأبي يعلى والطبراني وفي إسناده الأفرقي وهو ضعيف . وعن  
زيد بن أرقم عند الطبراني والعقيلي وابن حبان في الضعفاء وفيه ثابت بن زيد قال  
أحمد له مناكير وعن وائلة بن الأسقع عند الدارقطني وإسناده مقارب . وعن ابن  
عباس عند الدارقطني والبزار بإسنادوا وهذه الطرق متعاضدة بكثرتها ينجر الضعف  
الذي لم تخل منه واحدة منها والحديث دليل للجماهير الفائلين بتحريم الحرير والذهب  
علي الرجال وتحليلها للنساء وقد تقدم الخلاف في ذلك \*

٤ وعن علي عليه السلام قال « أهديت إلي النبي صلى الله عليه وآله وسلم حلة  
سيرة فبعث بها إلي فلبستها فعرفت الغضب في وجهه فقال أني لم أبعث بها إليك لتلبسها  
أما بعثت بها إليك لتشقها خرا بين النساء » متفق عليه \*



قوله « أهديت له » أهداها له ملك إله وهو مشرك : قوله « حلة » الحلة على ما في  
القاموس وغيره من كتب اللغة إزار ورداء ولا تكون حلة إلا من ثوبين أو ثوب له  
بطانة وهي بضم الحاء : قوله « سيرة » بكسر السين المهملة بعدها مثناة تحتية ثم راء مهملة  
ثم ألف ممدودة قال في القاموس كعباء نوع من البرود فيه خطوط صفر أو بخالطه  
حرير والذهب الخالص اه . قال الخطابي هي برود مضممة بالقز وكذا قال الخليل  
والأصمعي وأبو داود وقال آخرون أنها شبهت خطوطها بالسيور : وقيل هي مختلفة  
الألوان قاله الأزهري : وقيل هي وشي من حرير قاله مالك وقيل هي حرير محض .  
وقال ابن سيده أنها ضرب من البرود . وقال الجوهري أنها ما كان فيه خطوط صفر  
وقيل ما يعمل من القز . وقيل ما يعمل من ثياب اليمن وقد روى تنوين الحلة وإضاقتها  
والحققون على الإضافة . قال القرطبي كذا قيد عن يوثق بعلمه فهو على هذا من باب إضافة  
الشيء إلى صفته علي أن سيويه قال لم يأت فعلاء صفة : قوله « خرا » جمع خمار :



وقوله « بين النساء » زاد في رواية « فشققته بين نسائي » وفي رواية « بين الفواطم »  
وهن ثلاث . فاطمة بنت رسول الله . وفاطمة بنت أسد أم علي . وفاطمة بنت حمزة وذكر  
عبد الغني وابن عبد البر أن الفواطم أربع والرابعة فاطمة بنت شيبه بن ربيعة كذا  
قاله عياض وابن رسلان \* والحديث يدل على المنع من لبس الثوب المشوب  
بالحرير ان كانت السيرة تطلق على المخلوط بالحرير وان لم يكن خالصا كما هو المشهور  
عند أئمة اللغة وان كانت الحرير الخالص كما قاله البعض فلا اشكال . وقد رجح  
بعضهم انه الخالص لحديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما نهى عن  
الثوب المصمت » وسيأتي وستعرف ما هو الحق في المقدار الذي يحل من المشوب: ويدل  
الحديث ايضا على حل الحرير للنساء وقد تقدم الكلام على ذلك \*

٥  وعن انس بن مالك « انه رأى على أم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم برد حلة سراء » رواه البخاري والنسائي وابودوداد  \*  
قوله أم كلثوم هي بنت خديجة بنت خويلد تزوجها عثمان بعد رقية: قوله « برد  
حلة » بالاضافة في رواية البخاري . وفي رواية ابى داود بردا سراء بالتوين: والحديث  
من ادلة جواز الحرير للنساء ان فرض اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك  
وتقريره وقد تقدم مخالفة ابن الزبير في ذلك \*

### ﴿ باب في أن افتراش الحرير كلبسه ﴾

١  عن حذيفة قال « نهاني النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تشرب في  
آنية الذهب والفضة وأن تأكل فيها وعن لبس الحرير والديباج وأن يجلس عليه »  
رواه البخاري  \*

الحديث قد تقدم الكلام عليه في باب الاواني: وقوله « وأن يجلس عليه » يدل  
على تحريم الجلوس على الحرير واليه ذهب الجمهور كذا في الفتح بأنه مذهب الجمهور به  
قال عمرو ابو عبيدة وسعد بن أبي وقاص واليه ذهب الناصر والمؤيد بالله والامام محبي: قال القاسم  
وأبو طالب والمنصور بالله وأبو حنيفة وأصحابه وروي عن ابن عباس وأنس انه يجوز  
افتراش الحرير وبه قال ابن الماجشون وبعض الشافعية: واحتج لهم في البحر بأن

انقراش موضع اهانة وبالقياص على الوسائد المحشوة بالقز قال اذا خلاص فيها وهذا دليل باطل لا ينبغي التعويل عليه في مقابلة النصوص كحديث الباب والحديث الآتي بعده وقد تقرر عند أئمة الأصول وغيرهم بطلان القياص المنسوب في مقابلة النص وأنه فاسد الاعتبار وعدم حجية أقوال الصحابة لاسيما اذا خالفت الثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم .

٢ ح وعن علي عليه السلام قال « نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجلوس على الميائير والميائير قسي كانت تصنعها النساء لبعواتهن على الرجل كالقطائف من الأرجوان » رواه مسلم والنسائي ح .

قد اتفق الشيخان على النهي عن الميائير من حديث البراء : وأخرج الجماعة كلهم إلا البخاري حديث علي عليه السلام بلفظ « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن خاتم الذهب وعن لبس القسي وعن الميثة » وفي رواية « ميائير الأرجوان » ولم يذكر الجلوس إلا في رواية مسلم ولهذا ذكره المصنف رحمه الله : قوله « على الميائير » جمع ميثة بكسر الميم وبالثاء المثلثة وهي مأخوذة من الوثارة وهي اللين والنعمة وياه ميثة وأو لكنها قلبت لكسر ما قبلها كميزان وميعاد وقد فسرها على بما ذكره مسلم في صحيحه كما رواه المصنف عنه وكذلك فسرها البخاري في صحيحه وقد اختلف في تفسير الميائير على أربعة أقوال . منها هذا التفسير المروي عن علي عليه السلام والاخذ به أولي : قوله « والميائير قسي » القسي بفتح القاف وكسر السين المهملة المشددة على الصحيح : قال أهل اللغة وغريب الحديث هي ثياب مضلعة بالحريير تعمل بالقسي بفتح القاف موضع من بلاد مصر على ساحل البحر قريب من تيس . وقيل أنها منسوبة إلى القز وهو رديء الحرير فأبدلت الزاي سينا : قوله من الأرجوان هو بضم الهمزة والجيم وهو الصوف الأحمر كذا في شرح السنن لابن رسلان . وقيل الأرجوان الحمرة وقيل الشديد الحمرة وقيل الصباغ الأحمر الثاني \* والحديث يدل على تحريم الجلوس على ما فيه حرير وقد خصص بعضهم بالمذهب فقال ان كان حرير الميثة أكثر أو كانت جميعها من الحرير فالنهي للتحريم والا فالنهي للتنزية . والاستدلال بهذا الحديث على تحريم ذلك على الأمة مبني على أن خطابه صلى الله عليه وآله وسلم لواحد خطاب لبقية الأمة والحكم عليه حكم عليهم وفي ذلك خلاص في الأصول مشهور وقد ثبت في غير هذه الرواية بلفظ نهى كما عرفت وهو دليل على عدم اختصاص ذلك بعلي عليه السلام \*



باب إباحة يسير ذلك كالعلم والرقعة

١ عن عمران رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن لبوس الحرير  
الاهكذا ورفع لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصبعيه الوسطى والسبابة  
وضمهما « متفق عليه . وفي لفظ « نهى عن لبس الحرير الا موضع أصبعين أو ثلاثة  
أو أربعة » رواه الجماعة الا البخاري وزاد فيه احمد وأبو داود « وأشار بكفه » \*  
الحديث فيه دلالة على انه يحل من الحرير مقدار أربع أصابع كالطرارز والسجاف  
من غير فرق بين المركب على الثوب والمنسوج والمعمول بالابرة والترقيع كالطربز  
ويحرم الزائد على الأربع من الحرير ومن الذهب بالأولى وهذا مذهب الجمهور  
وقد أغرب بعض المالكية فقال يجوز العلم وان زاد على الأربع وروي عن مالك  
القول بالمنع من المقدار المستثنى في الحديث ولا اظن ذلك يصح عنه وذهبت المأدوية  
الى تحريم ما زاد على الثلاث الاصابع ورواية الأربع ترد عليهم وهي زيادة صحيحة  
بالاجماع فتعين الاخذ بها \*

٢ عن أسماء « انها أخرجت جبة طيالة عليها لبنة شبر من ديباج  
كسرواني وفرجها مكفوفين (١) به فقالت هذه جبة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبسها  
كانت عند عائشة فلما قبضت عائشة قبضتها الى فتحن نفسها للمريض يستشفى بها »  
رواه احمد ومسلم ولم يذكر لفظ الشبر \* \*

قوله « جبة طيالة » هو باضافة جبة الى طيالة كما ذكره ابن رسلان في شرح  
السنن والطيالة جمع طيلسان وهو كساء غليظ والمراد ان الحية غليظة كأنها من طيلسان  
قوله « كسرواني » بفتح الكاف وسكون السين وفتح الواو نسبة (٢) الى كسرى ملك  
الفرس . قوله « وفرجها مكفوفين » الفرج في الثوب الشق الذي يكون أمام الثوب  
وخلفه في أسفلها وهما المراد بقوله فرجها والحديث \* يدل على جواز لبس ما فيه من  
الحرير هذا المقدار . وقد قيل ان ذلك محمول على انه أربع أصابع أو دونها أو فوقها  
اذا لم يكن مصمتا جمعا بين الأدلة ولكنه يأبى الحمل على الأربع فادون قوله في حديث

( ١ ) نصب فرجها مكفوفين بفعل عذوف أى ورأيت فرجها مكفوفين: ومعنى المكفوف  
انه جعل لها كفة بضم الكاف وهو ما يكف به جوانبها ويمطف عليها ويكون ذلك في الذيل  
والفرجين والكمين قاله النووي ببعض تصرف : (٢) بكسر الكاف أيضا

الباب « شبر من ديباج » وعلى غير المصمت قوله « من ديباج » فان الظاهر انها من ديباج فقط لامنه ومن غيره الا ان يصار الى المجاز للجمع كما ذكر نعم يمكن ان يكون التقدير بالشبر لطول تلك البنة لا لمرضاها فيزول الاشكال (وفي الحديث) ايضا دليل على استحباب التجميل بالثياب والاستشفاء بآثار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي الأدب المفرد للبخاري انه كان يلبسها للوفد والجمعة وقد وقع عند ابن أبي شيبة من طريق حجاج ابن ابي عمرو عن اسماء انها قالت « كان يلبسها اذا لقي العدو وجمع » واخرج الطبراني من حديث علي النهي عن المكفف بالديباج وفي اسناده محمد بن جحادة عن ابني صالح عن عبيد بن عمير وابو صالح هو مولى أم هاني وهو ضعيف وروى البزار من حديث معاذ بن جبل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا عليه جبة مزررة أو مكففة بحريز فقال له طوق من نار واسناده ضعيف : وقد اسلفنا انه استدل بعض من جوز لبس الحرير بهذا وهو استدلال غير صحيح لان لبسه صلى الله عليه وآله وسلم للجبة المكفوفة بالحرير لا يدل على جواز لبس الثوب الخالص الذي هو محل النزاع ولو فرض ان هذه الجبة جميعها حرير خالص لم يصلح هذا الفعل للاستدلال به على الجواز لما قدمنا من الجواب علي الاستدلال بحديث مخرمة \*

٣ وعن معاوية قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ركوب النمار وعن لبس الذهب الامقطعا » رواه احمد وابو داود والنسائي \* الحديث أخرجه أبو داود في الخاتم والنسائي في الزينة باسناد رجاله ثقات الاميمون القناد وهو مقبول وقد وثقه ابن حبان وقد رواه النسائي عن غير طريقه وقد اقتصر أبو داود في اللباس منه علي النهي عن ركوب النمار وكذلك ابن ماجه ورواه أبو داود من حديث المقدم بن معدى يكره ومعاوية وفيه النهي من لبس الذهب والحرير وجلود السباع وفي اسناده بقية بن الوليد وفيه مقال معروف: قوله « عن ركوب النمار » في رواية النمر فكلهما جمع ثم بفتح النون وكسر الميم ويجوز التخفيف بكسر النون وسكون الميم وهو سبع أخبت وأجراً من الأسد وهو منقط الجلد نقط سود وفيه شبه من الاسد الا أنه أصفر منه وانما نهى عن استعمال جلوده لما فيها من الزينة والحيلة ولانه زى المعجم وعموم النهي شامل للمذكي وغيره: قوله « وعن لبس الذهب الامقطعا » لا بد فيه من تقييد القطع بالقدر المنفوع عنه لا بما فوقه جمعا بين الاحاديث: قال ابن رسلان في شرح سنن أبي داود والمراد بالنهي الذهب الكثير لا المقطع قطعا بسيرة منه



تجمل حلقة أو قرطاً أو خاتماً للنساء أو في سيف الرجل وكره الكثير منه الذي هو عادة أهل السرف والخيلاء والتكبر. وقد يضبط الكثير منه بما كان نصاباً تجب فيه الزكاة واليسير بما لا تجب فيه انتهى: وقد ذكر مثل هذا الكلام الخطابي في المعالم وجعل هذا الاستثناء خاصاً بالنساء قال لأن جنس الذهب ليس بمحرم عليهن كما حرم على الرجال قلبه وكثيره.

### باب لبس الحرير للمريض

١- عن أنس «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف والزيير في لبس الحرير لحكة كانت بهما» رواه الجماعة إلا أن لفظ الترمذي «أن عبد الرحمن ابن عوف والزيير شكوا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم القمل فرخص لهما في قمص الحرير في غزاة لهما».

وهكذا في صحيح مسلم أن الترخيص لعبد الرحمن والزيير كان في السفر. وزعم المحب الطبري اقتراده به وعزاه إليهما ابن الصلاح وعبد الحق والنووي: قوله «في قمص الحرير» بضم القاف والميم جمع قميص ويروى بالافراد: قوله «لحكة» بكسر الحاء وتشديد الكاف. قال الجوهرى هي الجرب وقيل هي غيره وهكذا يجوز لبسه للقمل كما في رواية الترمذي وهي أيضاً في الصحيحين. والتقييد بالسفر بيان للحال الذي كانا عليه لا للتقييد وقد جعل السفر بعض الشافعية قيداً في الترخيص وهو ضعيف ووجهه أنه شاغل عن التفقد والمعالجة واختاره ابن الصلاح لظاهر الحديث والجمهور على خلافه. (والحديث) يدل على جواز لبس الحرير لعذر الحكة والقمل عند الجمهور وقد خالف في ذلك مالك والحديث حجة عليه ويقاس غيرها من الحاجات عليهما وإذا ثبت الجواز في حق هذين الصحابين ثبت في حق غيرها ما لم يقم دليل على اختصاصهما بذلك وهو مبني على الخلاف المشهور في الأصول فمن قال حكمه على الواحد حكم على الجماعة كان الترخيص لهما ترخيصاً لغيرهما إذا حصل له عذر مثل عذرهما ومن منع من ذلك ألحق غيرهما بالقياس بعدم الفارق.

باب ما جاء في لبس الخنز وما نسيج من حرير وغيره

١ عن عبد الله بن سعد عن أبيه سعد قال « رأيت رجلا يبخاري على بقة بيضاء عليه عمامة خنز سوداء فقال كسانها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » رواه أبو داود والبخاري في تاريخه: وقد صح لبسه عن غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم

الحديث أخرجه أيضا الترمذي ورواه البخاري في التاريخ الكبير عن عبيد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد وقال قال عبد الله نراه ابن خازم السلمي قال وابن خازم ما أدري أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم لا وهذا شيخ آخر. وقال النسائي قال بعضهم ان هذا الرجل عبد الله بن خازم أمير خراسان. قال المنذري عبد الله بن خازم هذا بالحاء المعجمة والزاى كنيته أبو صالح ذكر بعضهم ان له صحبة وأنكرها بعضهم انتهى: وعبد الله بن سعد المذكور في هذا الحديث هو عبد الله بن سعد بن عثمان الدشتكي الرازي روى عنه هذا الحديث ابنه عبد الرحمن وليس له في الكتب غيره وقد وثقه ابن حبان وقد ساق هذا الحديث أبو داود في سننه من طريق أحمد بن عبد الرحمن الرازي عن أبيه عبد الرحمن قال أخبرني أبي عبد الله بن سعد عن أبيه سعد قال رأيت رجلا. الحديث ولعل عبد الله بن خازم كما ذكر النسائي والبخاري هو الرجل المبهم في الحديث وقد صرح بهذا ابن رسلان فقال الرجل الراكب قيل هو عبد الله بن خازم وكنيته أبو صالح: قوله « عمامة خنز » قال ابن الأثير الخنز ثياب تنسج من صوف وابر بسم وهي مباحة وقد لبسها الصحابة والتابعون وقال غيره الخنز اسم دابة ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها: وقال المنذري أصله من وبر الأرنب ويسمى ذكره الخنز: وقيل ان الخنز ضرب من ثياب الأبر بسم: وفي النهاية ما معناه ان الخنز الذي كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم مخلوط من صوف وحرير. وقال عياض في المشارق ان الخنز ما خلط من الحرير والوبر وذكر انه من وبر الأرنب ثم قال فسمي ما خالط الحرير من سائر الأوبار خزا (والحديث) قد استدل به على جواز لبس الخنز وأنت خير بان غاية ما في الحديث انه أخبر بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كساه عمامة الخنز



وذلك لا يستلزم جواز اللبس. وقد ثبت من حديث علي عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي أنه قال «كساني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة سبأ فخرجت بها فرأيت الغضب في وجهه فأطربها خرا بين نسائي» هذا لفظ الحديث في التيسير فلم يلزم من قول علي عليه السلام كساني جواز اللبس وهكذا قال عمر لما بعث إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحلة سبأ يارسول الله كسوتنيها وقد قلت في حلة عطاردة ما قلت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «إني لم أكسها لتلبسها» هذا لفظ أبي داود وبهذا يتبين لك أنه لا يلزم من قوله كساني جواز اللبس علي أنه قد ثبت في تحريم الخبز ما هو أصح من هذا الحديث وهو حديث أبي طاهر الآتي وكذلك حديث معاوية **(وقد استدل)** بهذا الحديث أيضاً علي جواز لبس المشوب وهو لا يدل على ذلك إلا على أحد التفاسير للخبز وقد تقدم ذكر بعضها وقد اختلف الناس في المشوب وسيأتي بيان ما هو الحق : قوله وقد صح لبسه عن غير واحد من الصحابة لا يخفاه أنه لا حجة في فعل بعض الصحابة وإن كانوا عدداً كثيراً والحجة إنما هي في إجماعهم عند القائلين بحجية الإجماع ولو كان لبسهم الخبز يدل علي أنه حلال لكان الحرير الخالص حلالاً لما تقدم عن أبي داود أنه قال لبس الحرير عشرون صحابياً وقد أخبر الصادق المصدوق أنه سيكون من أمته أقوام يستحلون الخبز والحرير وذكر الوعيد الشديد في آخر هذا الحديث من المسخ إلى القردة والختاير كما سيأتي \*

٢ **عن** وعن ابن عباس قال «أما نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الثوب المصمت من فز قال ابن عباس أما السدي والعلم فلا نرى به بأساً» رواه أحمد وأبو داود **و** \*

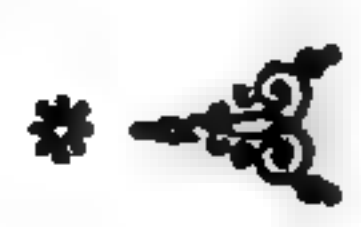
الحديث في إسناده خفيف بن عبد الرحمن وقد ضعفه غير واحد قال في التقریب هو صدوق سيء الحفظ خلط بأخرة ورمى بالارجاء وقد وثقه ابن معين وأبو زرعة وبقية رجال إسناده ثقات. وأخرجه الحاكم بإسناد صحيح والطبراني بإسناد حسن كما قال الحافظ في الفتح : قوله «المصمت» بضم الميم الأولي وفتح الثانية الخففة وهو الذي جميعه حرير لا يخالطه قطن ولا غيره قاله ابن رسلان : قوله أما السدي بفتح السين والدال بوزن الحصى ويقال سقى بمشاة من فوق بدل الدال لفتان بمعنى واحد وهو خلاف اللحمية وهو ما مدطولا في النسيج : قوله والعلم هو رسم الثوب ورقه قاله في القاموس وذلك كالطراز والسجاف.

( والحديث ) يدل على حل لبس الثوب المشوب بالحرير وقد اختلف الناس في ذلك. قال في البحر مسئلة ويحل المغلوب بالقطن وغيره ويحرم الغالب اجماعا فيهما اهـ. وكلا الاجماعين ممنوع أما الاول فقد نقل الحافظ في الفتح عن العلامة ابن دقيق العيد انه انما يجوز من المخلوط ما كان مجموع الحرير فيه أربع اصابع لو كانت منفردة بالنسبة إلى جميع الثوب . وأما الثاني فقد تقدم الخلاف عن ابن عليه في الحرير الخالص ونقله القاضي عياض عن قوم كما عرفت . وقد ذهب الامامية إلى انه لا يحرم إلا ما كان حريرا خالصا لم يخالطه ما يخرج منه عن ذلك كما روى ذلك الربيعي عنهم . وقال الهادي في الاحكام والمؤيد بالله وأبو طالب انه يحرم من المخلوط ما كان الحرير غالبا فيه أو مساويا تغليباً لجانب الحظر ولادليل على تحليل المشوب إلا حديث ابن عباس هذا وهو غير صالح للاحتجاج من وجهين . الاول الضعف في اسناده كما عرفت . الثاني انه أخبر بما بلغه من قصر النبي على المصمت وغيره أخبر بما هو أعم من ذلك كما تقدم في حلة السراء من غضبه صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى عليا لا بساها . وانقول بأن حلة السراء هي الحرير الخالص كما قال البعض ممنوع والسند ما أسلفناه عن أثمة اللغة بل أخرج ابن أبي شيبة وابن ماجه والدورقي والبيهقي حديث علي السابق في السراء بلفظ « قال علي أهدى إلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة سراء إمامها حريروا لما لحنها فأرسل بها إلى فأنيته فقلت ما صنعت بها ألبسها قال لا أني لأرضى لك ما أكره لنفسى شققها خمرا افلانة وفلانة فشققتها أربعة أخمرة » وسيأتي الحديث وهذا صريح بأن تلك السراء مخلوطة لا حرير خالص . ومن ذلك حديث أبي ربحانة عند أبي داود والنسائي وابن ماجه وفيه النهي عن عشر . منها أن يجعل الرجل في أسفل ثيابه حريرا مثل الاعاجم وان يجعل علي منكبه حريرا مثل الاعاجم وقد عرفت مما سلف الاحاديث الواردة في تحريم الحرير بدون تقييد فالظاهر منها تحريم ماهية الحرير سواء وجدت منفردة أو مختلطة بغيرها ولا يخرج عن التحريم إلا ما استثناء الشارع من مقدار الأربع الاصابع من الحرير الخالص وسواء وجد ذلك المقدار مجتمعا كما في القطعة الخالصة أو مفرقا كما في الثوب المشوب . وحديث ابن عباس لا يصلح لتخصيص تلك العمومات ولا لتقييد تلك الاطلاقات لما عرفت ولا متمسك للجمهور القائلين بحل المشوب اذا كان الحرير مغلوبا الا قول ابن عباس فيما أعلم فانظر أيهما المنصف هل

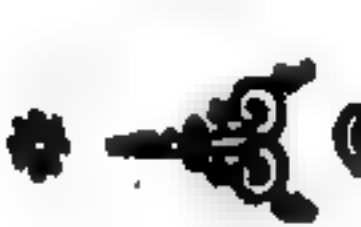


يصلح جملة جسر اتداد عنه الاحاديث الواردة في تحريم مطلق الحرير ومقيده وهل ينبغي التعويل عليه في مثل هذا الاصل العظيم مع ما في اسناده من الضعف الذي يوجب سقوط الاستدلال به على فرض تجرده عن المعارضات فرحم الله ابن دقيق العيد فلقد حفظ الله به في هذه المسئلة أمة نبية عن الاجماع على الخطأ ويمكن ان يقال ان خصيفا المذکور في إسناد الحديث قد وثقه من تقدم واعتضد الحديث بوروده من وجهين آخرين احدهما صحيح والآخر حسن كما سلف فانتفض الحديث للاحتجاج به ﴿فان قلت﴾ قد صرح الحافظ ابن حجر أن عهدة الجمهور في جواز لبس ماخالطه الحرير إذا كان غير الحرير أغلب ماوقع في تفسير الحلة السبراء قلت ليس في أحاديث الحلة السبراء مايدل على انها حلال بل جميعها قاضية بالمنع منها كما في حديث عمر وعلى وغيرها مما سلف فان فسرت بالثياب المخلوطة بالحرير كما قال جمهور اهل اللغة كانت حجة على الجمهور لا لهم وان فسرت بأنها الحرير الخالص فاي دليل فيها على جواز لبس المخلوط وهكذا ان فسرت بسائر التفاسير المتقدمة ﴿والحاصل﴾ انه لم يأت المدعون للحل بشيء تركن النفس اليه وغاية ما جادلوا به انه قول الجمهور وهذا أمرهين والحق لا يعرف بالرجال. واما دعوى الاجماع التي ذكرها صاحب البحر فما هي بأول دعاويه على أن إراجع عند من أطلق نفسه عن وثاق العصية الوية عدم حجية الاجماع ان سلم امكانه ووقوعه ونقله والعلم به وان كان الحق منع الكل . وأحسن ما يستدل به على الجواز حديث عبد الله بن سعد المتقدم في لبس عمامة الخز لما في النهاية من أن الخز الذي كان علي عهده صلى الله عليه وسلم مخلوط من صوف وحرير . وقال في المشارق ان الخز ماخلط من الحرير والوبر كما تقدم لولا أنه يمنع من صلاحيته للاحتجاج به على المطلوب ما أسلفناه في شرحه على ان النزاع في مسمى الخز بمجرده مانع مستقل \* ٣ وعن علي عليه السلام « قال أهدي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة مكفوفة بحرير اما سداها واما لحمتها فأرسل بها الى فائتته فقلت يا رسول الله ما أصنع بها ألبسها قال لا ولكن اجعلها خرا بين الفواطم » رواه ابن ماجه \* الحديث في اسناده يزيد بن أبي زياد وفيه مقال معروف وأما هيرة بن يريم الراوي له عن علي فقد وثقه ابن حبان وقد أخرجه أيضا ابن أبي شيبة والبيهقي والدورقي : قوله « بين الفواطم » قد تقدم ذكر اسمائهن في شرح حديث علي

المقدم. والحديث يدل على المنع من لبس الثوب المخلوط بالحرير وقد قدمنا الكلام على ذلك وذكرنا القدر المعفو عنه \*

٤ وعن معاوية قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تتركوا الخبز ولا النمار» رواه ابو داود  \*

الحديث رجال اسناده ثقات. وقد اخرج ايضا النسائي وابن ماجه والكلام على الخبز تفسيراً وحكماً قد تقدم. وكذلك الكلام على النمار وقد ذكرناه في حديث معاوية السابق \*

٥ وعن عبد الرحمن بن غنم قال «حدثني ابو عامر أو ابو مالك الاشجعي أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الخبز والحرير وذكروا كلاماً قال يمسح منهم آخرين قرده وختازير إلى يوم القيامة» رواه أبو داود والبخاري تعليقا: وقال فيه «يستحلون الخبز والحرير والحمر والمعازف»  \*

الحديث رجال اسناده في سنن أبي داود ثقات وقد وهم المصنف رحمه الله فقال ابو مالك الاشجعي وليس كذلك بل هو الاشعري: قوله «ليكونن من أمتي» استدل بهذا على أن استحلال المحرمات لا يوجب لفاعله الكفر والخروج عن الامة: قوله «الخبز» بالخاء المعجمة والزاي وهو الذي نص عليه الحميدي وابن الاثير وذكروه أبو موسى في باب الحاء والراء المهملتين وهو الفرج وكذلك ابن رسلان في شرح السنن ضبطه بالمهملتين قال وأصله حرح فحذف أحد الحاءين وجمعه احراح كفرخ وأفراخ. ومنهم من شدد الراء وليس بحيد يريد أنه يكثر فيهم الزنا. قال في النهاية والمشهور الاول وقد تقدم تفسير الخبز وعطف الحرير على الخبز يشعر بأنهما متغايران. قوله «آخرين» وفي رواية «آخرون». قوله «قردة» بكسر القاف وفتح الراء جمع قرد. وفي ذلك دليل على أن المسخ واقع في هذه الامة. وروي ابن أبي الدنيا في كتاب الملاحي عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ «يمسح قوم من هذه الامة في آخر الزمان قردة وختازير فقالوا يا رسول الله أليس يشهدون أن لا اله الا الله وان محمداً رسول الله قال بلى ويصومون ويصلون ويحجون قالوا فما بالهم قال اتخذوا المعازف والدقوف والفينات فباتوا على شربهم ولهوهم فاصبحوا وقد مسخوا قردة وختازير ولجئوا الرجل على الرجل في حانوته يبيع فيرجع اليه وقد مسخ قرداً أو خنزيراً. قال ابو هريرة لا تقوم الساعة





حتى يمشي الرجلان في الأمر فيمسح أحدهما قدراً أو خنزيراً ولا يمنع الذي نجا منها  
 ما رأى صاحبه أن يمضي إلى شأنه حتى يقضي شهوته : قوله « والمعازف » بين مهلة فزأى  
 معجبة وهي أصوات الملاحى قاله ابن رسلان وفي القاموس المعازف الملاحى كالعود والطبور  
 انتهى . والكلام الذي أشار إليه المصنف تبعاً لابي داود بقوله وذكر كلاماً هو ما ذكره البخاري  
 بلفظ « ولينزلن أقوام إلى جنب علم يروح عليهم بسارحة لهم يأتيهم يعني الفقير لحاجته فيقولون  
 ارجع الينا غدا فيبيتهم الله ويضع العلم عليهم » انتهى . والعلم بفتح العين المهملة واللام هو  
 الحبل ومعنى يضع العلم عليهم أي يدكده عليهم فيقع (والحديث) يدل على تحريم الأمور  
 المذكورة في الحديث للتعود عليها بالحسف والمسح وإنما لم يسند البخاري الحديث بل  
 علقه في كتاب الاثرية من صحيحه لاجل الشك الواقع من المحدث حيث قال أبو عامر وأبو  
 مالك وأبو عامر هو عبد الله بن هانيء الاثرى صحابي نزل الشام وقيل هو عبيد بن وهب  
 وأبو مالك هو الحرث وقيل كعب بن عاصم صحابي يعد في الشاميين \*

### باب نهى الرجال عن المعصفر وما جاء في الأحمر

١ عن عبد الله بن عمرو قال « رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ثوبين  
 معصفرين فقال ان هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها » رواه أحمد ومسلم والنسائي \*  
 قوله « معصفرين » المعصفر هو المصبوغ بالمعصفر كما في كتب اللغة وشروح الحديث .  
 وقد استدلل بهذا الحديث من قال بتحريم لبس الثوب المصبوغ بمعصفر وهم العترة واستدلوا  
 أيضاً على ذلك بحديث ابن عمرو وحديث علي المذكورين بعد هذا وغيرها وسيأتي  
 بعض ذلك . وذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وبه قال الشافعي  
 وأبو حنيفة ومالك إلى الاباحة كذا قال ابن رسلان في شرح السنن قال وقال جماعة من  
 العلماء بالكراهة للتنزيه وحملوا النهي على هذا لما في الصحيحين من حديث ابن عمر قال  
 « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بالصفرة » زاد في رواية أبي داود والنسائي « وقد  
 كان يصبغ بها ثيابه كلها » وقال الخطابي النهي منصرف إلى ما صبغ من الثياب وكأنه  
 نظر إلى ما في الصحيحين من ذكر مطلق الصبغ بالصفرة فقصره على صبغ اللحية دون  
 الثياب وجعل النهي متوجهاً إلى الثياب ولم يلتفت إلى تلك الزيادة المصرحة بأنه كان

يصبغ ثيابه بالصفرة ويمكن الجمع بأن الصفرة التي كان يصبغ بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير صفرة المصفر انتهى عنه . ويؤيد ذلك ما سيأتي في باب لبس الأبيض والأسود من حديث ابن عمر «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصبغ بالزعفران» وقد أجاب من لم يقل بالتحريم عن حديث ابن عمرو المذكور في الباب وحديثه الذي بعده بأنه لا يلزم من نهيه له نهى سائر الأمة وكذلك أجاب عن حديث علي الآتي بأن ظاهر قوله نهاني أن ذلك مختص به ولهذا ثبت في رواية عنه أنه قال ولا أقول نهياكم وهذا الجواب يبني على الخلاف المشهور بين أهل الأصول في حكمه صلى الله عليه وآله وسلم على الواحد من الأمة هل يكون حكما علي بقيتهم أولا والحق الأول فيكون نهيه لعلي وعبد الله نهيا لجميع الأمة ولا يعارضه صبغه بالصفرة علي تسليم أنها من المصفر لما تقرر في الأصول من أن فعله الخالي عن دليل التأسى الخاص لا يعارض قوله الخاص بأتمته فالراجح تحريم الثياب المصفرة والمصفر وإن كان يصبغ صبغا أحمر كما قال ابن القيم فلا معارضة بينه وبين ما ثبت في الصحيحين من أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس حلة حمراء كما يأتي لان النهي في هذه الأحاديث يتوجه الى نوع خاص من الحمرة وهي الحمرة الحاصلة عن صباغ المصفر وسيأتي ما حكاه الترمذي عن أهل الحديث بمعنى هذا: وقد قال البيهقي رادا لقول الشافعي أنه لم يحك أحد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم النهي عن الصفرة إلا ما قال علي نهاني ولا أقول نهياكم ان الأحاديث تدل على ان النهي علي العموم ثم ذكر أحاديث ثم قال بعد ذلك ولو بلغت هذه الأحاديث الشافعي رحمه الله لقال بها ثم ذكر بإسناده ما صح عن الشافعي أنه قال اذا صح الحديث خلاف قولي فاعملوا بالحديث \*

٢  وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال «أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ثنية فالتفت الى علي ربيعة مضرجة بالمصفر فقال ما هذه فمرفت ماكره فأبيت أهلي وهم يسجرون تورهم فقد قتمها فيه ثم أتيت من الغد فقال يا عبد الله ما فعلت الربيعة فأخبرته فقال الاكسوتها بعض أهلك» رواه أحمد وكذلك أبو داود وابن ماجه وزاد «فانه لا بأس بذلك للنساء»  \*

الحديث في إسناده عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه مقال مشهور ومن دونه ثقات: قوله «من ثنية» هي الطريقة في الجبل وفي لفظ ابن ماجه «من ثنية اذا خر»



واذا خربفتح الهمزة و لذل المعجمة المخففة وبعدها ألف ثم خاء معجمة علي وزن افاعل ثنية  
 بين مكة والمدينة. قوله « ربطة » بفتح الراء المهله وسكون المثناة تحت ثم طاء مهملة ويقال  
 رائطة: قال المنذري جاءت الرواية بهما وهي كل ملاءة منسوجة بنسج واحد وقيل كل  
 ثوب رقيق لين والجمع ربط ورياط . قوله « مضرجة » بفتح الراء المشددة أي ملطخة:  
 قوله « يسجرون » أي يوقدون : قوله « بعض أهلك » يعني زوجته أو بعض نساء  
 محارمه واقاربه (وفيه دليل) على جواز لبس المعصفر للنساء وفيه الانكار على احراق  
 الثوب المتفع به لبعض الناس دون بعض لأنه من اضاءة المال المنهي عنها ولكنه  
 يعارض هذا ما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمر: وأيضاً قال « رأى علي النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم ثوبين معصفرين فقال أمك امرتك بهذا قال قلت  
 أغسلهما يارسول الله قال بل احرقهما » وقد جمع بعضهم بين الروایتين بأنه صلى الله  
 عليه وآله وسلم أمر أولاً باحراقهما ندباً ثم لما أحرقهما قال له النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم « لو كسوتهما بعض أهلك » اعلاماله بأن هذا كان كافياً لو فعله وان الأمر للندب  
 ولا يخفي ما في هذا من التكلف الذي عنه مندوحة لان القضية لم تكن واحدة حتى  
 يجمع بين الروایتين بمثل هذا بل هما قضيتان مختلفتان وغايته انه صلى الله عليه وآله وسلم  
 في احدي القضيتين غلظ عليه وعاقبه فأمره باحراقهما ولعل هذه المرة التي أمره فيها  
 بالاحراق كانت بعد تلك المرة التي أخبره فيها بأن ذلك غير واجب وهذا وان كان بعيداً  
 من جهة أن صاحب القصة يبعد أن يقع منه اللبس للمعصفر مرة أخرى بعد أن سمع فيه  
 ماسمع المرة الاولى ولكنه دون البعد الذي في الجمع الاول لان احتمال التسيان كائن  
 وكذا احتمال عروض شبهة توجب الظن بعدم التحريم ولا سيما وقد وقعت منه  
 صلى الله عليه وآله وسلم المعاقبة على الاحراق. قال القاضي عياض أمره صلى الله عليه وآله  
 وسلم باحراقهما من باب التغليظ والعقوبة انتهى . وفيه حجة علي جواز المعاقبة بالمال:  
 والحديث يدل على المنع من لبس اثياب المصبوغة بالمعصفر وقد تقدم الكلام في ذلك \*  
 ٣ وعن علي عليه السلام قال « نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 عن التختم بالذهب وعن لباس القسي وعن القراءة في الركوع والسجود وعن لباس  
 المعصفر » رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه \*

قوله « نهاني » هذا لفظ مسلم وفي لفظ لابي داود وغيره نهى وقد تقدم جواب من أجاب عن الحديث باختصاصه صلى عليه السلام وتعقبه : قوله « القسي » قد تقدم ضبطه وتفسيره في شرح حديث علي في باب ان اقتراش الحرير كلبسه : قوله « وعن القراءة في الركوع والسجود » فيه دليل على تحريم القراءة في هذين المحلين لان وظيفتهما إنما هي التسييح والدعاء لما في صحيح مسلم وغيره عنه صلى الله عليه وآله وسلم « نهيت أن اقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً فاما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء » قوله « وعن لبس المصفر » فيه دليل على تحريم لبسه وقد تقدم البحث عن ذلك \*

٤ وعن البراء بن عازب قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مربوعاً بعيداً بين المتكئين له شعر يبلغ شحمة أذنيه رأيت في حلة حمراء لم أر شيئاً قط أحسن منه » متفق عليه \* -

الحديث أخرجه أيضاً الترمذي والنسائي وأبو داود. وفي الباب عن أبي جحيفة عند البخاري وغيره « أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج في حلة حمراء مشمراً صلى إلى العزة بالناس ركعتين » وعن عامر المزني عن أبي داود بإسناد فيه اختلاف قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب على بغلة وعليه برد أحمر وعليه السلام أمامه يعبر عنه » قال في البدر المنير وإسناده حسن وأخرج البيهقي عن جابر أنه كان له صلى الله عليه وآله وسلم ثوب أحمر يلبسه في العيدين والجمعة. وروى ابن خزيمة في صحيحه نحوه بدون ذكر الأحمر (والحديث) احتج به من قال بجواز لبس الأحمر وهم الشافعية والمالكية وغيرهم. وذهبت المعتزلة والحنفية إلى كراهة ذلك واحتجوا بحديث عبد الله ابن عمرو الذي سيأتي بعد هذا وسيأتي في شرحه ان شاء الله تعالى ما يبين به عدم اتهاضه للاحتجاج. واحتجوا أيضاً بالأحاديث الواردة في تحريم المصبوغ بالمصفر قالوا لان المصفر يسبغ صباغاً أحمر وهي أخص من الدعوى وقد عرفنا ان الحق ان ذلك النوع من الأحمر لا يحل لبسه (ومن أدلتهم) حديث رافع بن خديج عن أبي داود قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فرأى علي رواحلتنا وعلي ابلتنا أكسية فيها خيوط عن أحمر فقال ألا أرى هذه الحمرة قد علتكم فقمنا سراعا لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخذنا الأكسية فنزعناها عنها » وهذا الحديث لا تقوم به حجة لان



في إسناده وجلاجهولا \* (ومن أدلتهم) \* حديث ان امرأة من بنى أسد قالت «كنت يوما عند زينب امرأة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نصبغ ثيابها بمغرة والمغرة صباغ أحمر قالت فينا نحن كذلك اذ طلع علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما رأى المغرة رجع فلما رأت ذلك زينب علمت أنه صلى الله عليه وآله وسلم قد كره ما فعلت واخذت فغسلت ثيابها ووارت كل حمرة ثم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجع فاطلع فلما لم ير شيئا دخل» الحديث أخرجه أبو داود وفي إسناده اسماعيل بن عياش وابنه وفيهما مقال مشهور: وهذه الأدلة غاية ما فيها لو سلمت صحتها وعدم وجدان معارض لها الكراهة لا التحريم فكيف وهي غير صالحة للاحتجاج بها لما في إسنادهما من المقال الذي ذكرنا ومعارضة بتلك الأحاديث الصحيحة نعم من أقوى حججهم ما في صحيح البخاري من النهي عن المياثر الحمراء وكذلك ما في سنن أبي داود والنسائي وابن ماجه والترمذي من حديث علي قال «نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لبس القمى والميثة الحمراء» ولكنه لا يخفى عليك أن هذا الدليل أخص من الدعوى وغاية ما في ذلك تحريم الميثة الحمراء فما الدليل علي تحريم ما عداها مع ثبوت لبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم له مرات ومن أصرح أدلتهم حديث رافع بن برد اورافع بن خديج كما قال ابن قانع مرفوعا بلفظ «أن الشيطان يحب الحمرة فأياكم والحمرة وكل ثوب ذي شهرة» أخرجه الحاكم في السكفي وأبو نعيم في المعرفة وابن قانع وابن السكن وابن منده وابن عدي ويشهد له ما أخرجه الطبراني عن عمران بن حصين مرفوعا بلفظ «أياكم والحمرة فانها احب الزينة الى الشيطان وأخرج نحوه عبد الرزاق من حديث الحسن مرسل وهذا انصح كان انص أدلتهم علي المنع ولكنك قد عرفت لبسه صلى الله عليه وآله وسلم للحلة الحمراء في غير مرة ويعد منه صلى الله عليه وآله وسلم أن يلبس ما حذرنا من لبسه معللا ذلك بأن الشيطان يحب الحمرة: ولا يصح أن يقال ههنا فعلة لا يعارض القول الخاص بنا كما صرح بذلك أئمة الاصول لأن تلك العلة مشفرة بعدم اختصاص الخطاب بنا اذ تجنب ما يلبسه الشيطان هو صلى الله عليه وآله وسلم أحق الناس به ~~هو~~ فان قلت ~~كما~~ فما الراجح ان صح ذلك الحديث قلت قد تقرر في الأصول أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا فعل فعلا لم يصاحبه دليل خاص يدل علي التأمي به فيه كان مختصا له عن عموم القول الشامل له بطريق الظهور فيكون على هذا لبس الآخر مختصا به ولكن ذلك الحديث غير صالح للاحتجاج به كما صرح بذلك

الحافظ وجزم بضعفه لأنه من رواية أبي بكر البجلي. وقد بالغ الجوزقاني فقال باطل قالوا يجب البقاء على البراءة الأصلية المعتضدة بأفعاله الثابتة في الصحيح لا سيما مع ثبوت إبدسه لذلك بعد حجة الوداع ولم يلبث بعدها إلا أياما يسيرة. وقد زعم ابن القيم أن الحلة الحمراء بردان يمانيان منسوجان بخطوط حمراء مع الأسود وغلط من قال أنها كانت حمراء بحتم قال وهي معروفة بهذا الاسم ولا يخف أن الصحابي قد وصفها بأنها حمراء وهو من أهل اللسان والواجب الحمل على المعنى الحقيقي وهو الحمراء البحت والمصير إلى المجاز أعني كون بعضها أحمر دون بعض لا يحمل ذلك الوصف عليه إلا ماوجب فإن أراد أن ذلك معنى الحلة الحمراء لغة فليس في كتب اللغة ما يشهد لذلك وإن أراد أن ذلك حقيقة شرعية فيها فالحنائق الشرعية لا تثبت بمجرد الدعوى والواجب حمل مقالة ذلك الصحابي على لغة العرب لأنها لسانه ولسان قومه فإن قال إنما فسرناها بذلك التفسير للجمع بين الأدلة فمع كون كلامه إيا عن ذلك لتصريحه بتغليظ من قال أنها الحمراء البحت لا ملجئ إليه لا إمكان الجمع بدونه كما ذكرنا مع أن حمله الحلة الحمراء على ما ذكر بنا في ما احتج به في أثناء كلامه من إنكاره صلى الله عليه وسلم على القوم الذين رأوا علي رواحلهم أكسية فيها خطوط حمراء\* (وفيه دليل)\* على كراهية ما فيه الخطوط وتلك الحلة كذلك بتأويله: قوله في الحديث يباغ شحمة أذنيه هي اثنين في الأذن في أسفلها وهو معلق القرط منها وقد اختلفت الروايات الصحيحة في شعره فهنا إلى شحمة أذنيه وفي رواية كان يبلغ شعره منكبيه وفي رواية إلى أنصاف أذنيه وعاتقه. قال القاضي الجمع بين هذه الروايات أن ما يلي الأذن هو الذي يباغ شحمة أذنيه وهو الذي بين أذنه وعاتقه وما خلفه هو الذي يضرب منكبيه. وقيل كان ذلك لاختلاف الأوقات فإذا غفل عن تقصيرها بلغت المنكب وإذا قصرها كانت إلى أنصاف أذنيه وكان يقصر ويطول بحسب ذلك. وقد تقدم نحوه هذا في باب اتخاذ الشعر. وفي فتح الباري أن في لبس الثوب الأحمر سبعة مذاهب. الأول الجواز مطلقا جاء عن علي عليه السلام وطلحة وعبد الله بن جعفر والبراء وغير واحد من الصحابة وعن سعيد بن المسيب والنخعي والشمي وأبي قلابة وطائفة من التابعين. والثاني المنع مطلقا ولم ينسبه الحافظ إلى قائل معين إنما ذكر أخبارا وآثارا يعرف بها من قال بذلك. الثالث يكره لبس الثوب المشبع بالحمرة دون ما كان صبغه خفيفا جاء ذلك عن عطاء وطاوس ومجاهد. الرابع يكره لبس الأحمر



مطلقا لقصد الزينة والشهرة و يجوز في البيوت والمهنة جاء ذلك عن ابن عباس .  
الخامس يجوز لبس ما كان صبغ غزله ثم نسج ويمنع ما صبغ بعد النسيج جنح الي ذلك  
الخطابي . السادس اختصاص النهي بما يصبغ بالمصفر ولم ينسبه إلى أحد . السابع تخصيص  
المنع بالثوب الذي يصبغ كله وأما ما فيه لون آخر غير أحمر فلا حكي عن ابن القيم أنه  
قال بذلك بعض العلماء ثم قال الحافظ والتحقيق في هذا المقام ان النهي عن لبس الأحمر  
ان كان من أجل أنه لبس الكفار فالقول فيه كالقول في الميثرة الحمراء وإن كان من  
أجل أنه زي النساء فهو راجع الى الزجر عن التشبه بالنساء فيكون النهي عنه لالذاته  
وان كان من أجل الشهرة أو خرم المروءة فيمنع حيث يقع ذلك وإلا فلا فيقوي ما ذهب  
اليه مالك من التفرقة بين لبسه في المحافل وفي البيوت \*

٥ وعن عبد الله بن عمرو قال « مر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل  
عليه ثوبان أحمران فسلم فلم يرد النبي صلى الله عليه وسلم » رواه الترمذي وأبو داود :  
وقال معناه عند أهل الحديث أنه كره المصفر وقال ورأوا أن ما صبغ بالحرمة من مدر  
أو غيره فلا بأس به اذا لم يكن مصفراً \*

الحديث قال الترمذي إنه حسن غريب من هذا الوجه اهـ . وفي اسناده أبو يحيى  
القاتل وقد اختلف في اسمه ف قيل عبد الرحمن ابن دينار وقيل زازان وقيل عمران  
وقيل مسلم وقيل زياد وقيل يزيد : قال المنذرى وهو كوفي لا يحتج بحديثه . قال أبو بكر  
البرار وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ الا عن عبد الله بن عمرو ولا نعلم له  
طريقا لاهذه الطريق ولا نعلم رواه اسرائيل الا عن اسحق بن منصور . قال الحافظ  
في الفتح هو حديث ضعيف الاسناد وان وقع في نسخ الترمذي أنه حسن \* (والحديث) \*  
احتج به القائلون بكراهية لبس الأحمر وقد تقدم ذكرهم وأجاب المسيحون عنه بأنه  
لا ينهض للاستدلال به في مقابلة الاحاديث الفاضية بالاباحة لما فيه من المقال وبأنه  
واقعة عين فيحتمل أن يكون ترك الرد عليه بسبب آخر وحمله البيهقي على ما صبغ بعد  
النسيج لا ما صبغ غزلا ثم نسج فلا كراهة فيه . قال ابن التين زعم بعضهم أن لبس النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم الحلة كان لاجل الغزو وفيه نظر لانه كان عقيب حجة الوداع  
ولم يكن له اذ ذاك غزو وقد قدمنا الكلام على حجج الفريقين مستوفي . قوله « فلم  
يرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه » فيه جواز ترك الرد علي من سلم وهو مرتكب

لمنهي عنه رداله وزجرا عن مصيئته. قال ابن رسال ويستحب أن يقول المسلم عليه أنا لم أرد عليك لأنك ارتكبت مني عنه. وكذلك يستحب ترك السلام على أهل البدع والمعاصي الظاهرة تحقيرا لهم وزجرا ولذلك قال كعب بن مالك فسلمت عليه فوالله ما رد السلام علي والجمع الذي ذكره الترمذي ونسبه إلى أهل الحديث جمع حسن لاتهاض الأحاديث القاضية بالمتع من لبس ما صبح بالعصفر \*

باب ما جاء في لبس الأبيض والأسود والأخضر والمزغفر والملونات

١ عن سمرة بن جندب قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لبسوا ثياب البياض فإنها أطهر وأطيب وكفتموها فيها موتاكم » رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه \*

الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه والحاكم واختلف في وصله وإرساله قال الحافظ في الفتح وإسناده صحيح وصححه الحاكم . وفي الباب عن ابن عباس عند الشافعي وأحمد وأصحاب السنن إلا النسائي بلفظ « لبسوا من ثيابكم البياض فإنها من خير ثيابكم وكفتموها فيها موتاكم » وأخرجه ابن حبان والحاكم والبيهقي بمعناه. وفي لفظ للحاكم « خير ثيابكم البياض فالبسوها أحياءكم وكفتموها موتاكم » وصحح حديث ابن عباس ابن القطان والترمذي وابن حبان. وفي الباب أيضا عن عمران بن الحصين عند الطبراني: وعن أنس عند أبي حاتم في العلل . وعند البزار في مسنده . وعن ابن عمر عند ابن عدي في الكامل . وعن أبي الدرداء يرفعه عند ابن ماجه بلفظ « أحسن ما زرتهم الله به في قبوركم ومساجدكم البياض » (والحديث) يدل على مشروعية لبس البياض وتكفين الموتى به له. كونه أطهر من غيره وأطيب أما كونه أطيّب فظاهر وأما كونه أطهر فلأن أدنى شيء يقع عليه يظهر فينسل إذا كان من جنس النجاسة فيكون نقيا كما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في دعائه « ونقي من الخطايا كما ينقي الثوب الأبيض من الدنس » والأمر المذكور في الحديث ليس للوجوب أما في اللباس فلما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم من لبس غيره والباس جماعة من الصحابة ثيابا غير بيض وتقريره جماعة منهم على غير لبس البياض وأما في الكفن فلما ثبت عند أبي داود : قال الحافظ



باسناد حسن من حديث جابر مرفوطا « اذا توفي أحدكم فوجد شيئا فليكن في ثوب حبرة » \*

٢ عن أنس قال « كان أحب الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يلبسها الحبرة » رواه الجماعة الا ابن ماجه في صحيحه \*

قوله « الحبرة » بكسر الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة بعدها قال. الجوهري الحبرة كعنبه برديمان يكون من كتان أو قطن سميت حبرة لأنها محبرة أى مزينة والتجوير التزيين والتحسين والتخطيط ومنه حديث أبي ذر « الحمد لله الذي اطعمنا الخبز والبسنا الخير » وانما كانت الحبرة أحب الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه ليس فيها كثير زينة ولانها أكثر احتمالا للوسخ من غيرها \*

٣ عن أبي رمثة قال « رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعليه بردان أخضران » رواه الخمسة الا ابن ماجه في صحيحه \*

الحديث حسنه الترمذي وقال لا نعرفه الا من حديث عبيد الله بن اياد انتهى. وعبيد الله وأبوه ثقتان وأبو رمثة بكسر الراء وسكون الميم بعدها ثاء مثله مفتوحة واسمه رفاعه بن يثرب كذا قال صاحب التقريب وقال الترمذي اسمه حبيب بن وهب ويدل على استحباب لبس الأخضر لانه لباس أهل الجنة وهو أيضا من اتق الاوان للابصار ومن اجملها في أعين الناظرين \*

٤ عن عائشة رضى الله عنها « قالت خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود » رواه احمد ومسلم والترمذي وصححه في صحيحه \* قوله « مرط » بكسر الميم وسكون الراء المهملة كساء من صوف أو خز الجمع مروط كذا في القاموس : وقيل كساء من خزا وكتان. قوله « مرحل » بيم مضمومة وراء مهملة مفتوحة وحاء مهملة مشددة ولام كمعظم وهو برد فيه تصاوير . قال في القاموس وتفسير الجوهري اياه بازارخز فيه علم غير جيد انما ذلك تفسير الرجل بالحليم انتهى . وتلك التصاوير هي صور الرجال والرجال تطلق على المنازل وعلى الرواحل وعلى ما يوضع على الرواحل يستوى عليه الراكب والترحيل مصدر رحل البرد أي وشاء قال النووي والمراد تصاوير رجال الابل ولا بأس بهذه الصورة انتهى . وسيأتي الكلام على حكم ما فيه صورة في الباب الذي بعد هذا في الحديث يدل على أنه

لا كراهة في لبس السواد. وقد أخرج أبو داود والنسائي من حديث عائشة قالت .  
« صبغت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بردة سوداء فلبسها فلما عرق فيها وجد ريح  
الصوف فذفها قال واحسبه قال وكان يعجبه الريح الطيبة » \*

٥ حج وعن أم خالد « قالت أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بثياب فيها  
خميسة سوداء فقال من ترون نكسو هذه الخميسة فأسكت القوم فقال اثبتوني بأمر  
خالد فأتني إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلبسها بيده وقال أبلى واخلفي مرتين  
وجعل ينظر إلى علم الخميسة ويشير بيده إلى ويقول يأمر خالد هذا سنا يأمر خالد هذا سنا  
السنا بلدان الحبشة الحسن رواه البخاري ص ١٠٠ » \*

قوله « خميسة » بفتح المعجمة وكسر الميم وبالصاد المهملة كساء مربع له علمان :  
قوله « نكسو هذه » بالثون للتكلم : قوله « فأسكت القوم » بضم الهمزة على البناء  
للمجهول : قوله « أبلى وأخلفي » هذا من باب التفاضل والدعاء للابس بأن يعمر ويلبس  
ذلك الثوب حتى يبلى ويصير خلقا وفيه أنه يستحب أن يقال لمن لبس ثوبا جديدا  
كذلك وأخرج ابن ماجه عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأي  
علي عمر قيصا أبيض فقال البس جديدا وعش حميدا ومت شهيدا » وأخرج أبو داود  
وسعيد بن منصور من حديث أبي نضرة قال « كان أصحاب النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم إذا لبس أحدهم ثوبا جديدا قيل له تبلى ويخلف الله تعالى » وسنده صحيح :  
قوله « هذا سنا » بفتح السين المهملة وتشديد النون وفيه جواز التكلم باللغة العجمية  
ومعناه حسن ص ١٠١ والحديث ص ١٠٢ يدل على أنه يجوز للنساء لباس الثياب السود ولا أعلم في  
ذلك خلافا \*

٦ حج وعن ابن عمر « أنه كان يصنع ثيابه ويدهن بالزعفران فليل له لم تصنع ثيابك  
وتدهن بالزعفران فقال أنى رأيته أحب الأصباغ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
يدهن به ويصنع به ثيابه » رواه أحمد وكذلك أبو داود والنسائي بنحوه وفي لفظهما  
« ولقد كان يصنع ثيابه كلها حتى عمامته » ص ١٠٣ \*

الحديث في أسناده اختلاف كما قال المنذرى ولم يذكر أبو داود والنسائي الزعفران  
وأخرج البخاري ومسلم من حديث عبيد بن جريح عن ابن عمر أنه قال « وأما الصفرة  
فأني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع بها فاني أحب أن أصبغ بها » قال



المتذري واختلف الناس في ذلك فقال بعضهم أراد الحضاب للحية بالصفرة: وقال آخرون أراد يصفر ثيابه ويلبس ثياباً صفراً انتهى . ويؤيد القول الثاني تلك الزيادة التي أخرجها أبو داود والنسائي : قوله « حتى عمامته » بالنصب (والحديث) يدل على مشروعية صبح الثياب بالصفرة وقد تقدم الكلام على ذلك في باب نهى الرجال عن المعصر . وفيه أيضاً مشروعية الادهان بالزعفران . ومشروعية صباغ اللحية بالصفرة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية النسائي وغيره « ان اليهود والنصارى لا تصبغ نخالفهم واصبغوا » قال ابن الجوزي قد اختضب جماعة من الصحابة والتابعين بالصفرة . ورأى أحمد بن حنبل رجلاً قد خضب لحيته فقال اني لا أرى الرجل يحبى منا من السنة . وقد تقدم الكلام على الحضاب في باب تغير الشيب بالحناء والكتم \*

(باب حكم ما فيه صور قمن الثياب والبسط والستور والنهي عن التصوير)

١ - عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب الا نقضه » رواه البخاري وأبو داود وأحمد . ولفظه « لم يكن يدع في بيته ثوباً فيه تصليب الا نقضه » \*

الحديث أخرجه أيضاً النسائي : قوله « لم يكن يترك في بيته شيئاً » يشمل الملبوس والستور والبسط والآلات وغير ذلك : قوله « فيه تصاليب » أي صورة صليب من نقش ثوب أو غيره والصليب فيه صورة عيسى عليه السلام تعبد النصارى : قوله « نقضه » بفتح النون والقاف والضاد المعجمة أي كسره وأبطله وغير صورة الصليب . وفي رواية أبي داود « نقضه » بالقاف المفتوحة والضاد المعجمة والباء الموحدة أي قطع موضع التصليب منه دون غيره والنقض القطع كذا قال ابن رسلان (والحديث) يدل على عدم جواز اتخاذ الثياب والستور والبسط وغيرها التي فيها تصاوير وعلى جواز تغير المنكر باليد من غير استئذان مالك زوجة كانت أو غيرها لما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة انه كان يهوي بالقضيب الذي في يده الى كل صنم فيخرب لوجهه ويقول جاء الحق وزهق الباطل حتى مر على ثلثمائة وستين صنماً . وأخرج البخاري من حديث ابن عباس قال « لما رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصور التي في » (١٣ م - ج ٢)

البيت لم يدخل حق أمر بها فحيت ورأى صورة إبراهيم وإسماعيل بأيديهما الا زلام فقال قاتلهم الله والله ان استقسما بالازلام قط « قال النووي قال أصحابنا وغيرهم من العلماء تصوير صورة الحيوان حرام شديد التحريم وهو من الكبائر لانه متوعد عليه بالوعيد الشديد المذكور في الأحاديث وسواء صنعه لما يمتن أو لغيره فصنعه حرام بكل حال لان فيه مضاهاة لخلق الله تعالى وسواء ما كان في ثوب أو بساط أو درهم أو دينار وفلس وإناء وحائط وغيرها . وأما تصوير صورة الشجر وجبال الأرض وغير ذلك مما ليس فيه صورة حيوان فليس بحرام هذا حكم نقض التصوير . وأما اتخاذ ما فيه صورة حيوان فان كان معلقا على حائط أو ثوبا أو عمامة أو نحو ذلك مما لا يعد ممتنأ فهو حرام وان كان في بساط يداس ومخدة ووسادة ونحوها مما يمتن فليس بحرام ولكن هل يمنع دخول ملائكة الرحمة ذلك البيت وسيأتي قال ولا فرق في ذلك كله بين ماله ظل ومالا ظل له قال وهذا تلخيص مذهبنا في المسئلة وبمعناه قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وهو مذهب الثوري ومالك وأبي حنيفة وغيرهم . وقال بعض السلف إنما ينهي عما كان له ظل ولا بأس بالصورة التي ليس لها ظل وهذا مذهب باطل فان السرة الذي انكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصورة فيه لا يشك أحد أنه مذموم وليس لصورته ظل مع باقي الأحاديث المطلقة في كل صورة . وقال الزهري النهي في الصورة على العموم وكذلك استعمال ما هي فيه ودخول البيت الذي هي فيه سواء كانت رقما في ثوب أو غير رقم وسواء كانت في حائط أو ثوب أو بساط ممتن أو غير ممتن عملا بظاهر الأحاديث لاسيما حديث النخعة الذي ذكره مسلم وهذا مذهب قوي . وقال آخرون يجوز منها ما كان رقما في ثوب سواء امتن أم لا وسواء علق في حائط أم لا قال وهو مذهب القاسم بن محمد وأجمعوا على منع ما كان له ظل ووجوب تغييره : قال القاضي عياض الا ما ورد في اللعب بالبنات لصغار البنات والرخصة في ذلك لكن كره مالك شراء الرجل ذلك لابنته وادعى بعضهم ان أباحة اللعب بالبنات منسوخ بهذه الأحاديث انتهى \*

٢ عن عائشة « أنها نصبت سترًا وفيه تصاوير فدخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فزرعه قالت فقطعه وسادتين فكان يرتفق عليهما » متفق عليه . وفي لفظ أحمد « فقطعه مرفقتين فلقد رأيت منكن على أحدهما وفيها صورة » الله \*



قوله «فزع» فيه الإرشاد إلى إزالة التصاوير المنقوشة على الستور: قوله «فقطعته وسادتين» فيه أن الصورة والتمثال إذا غيرا لم يكن بهما بأس بعد ذلك وجازا فتراشهما والارتفاق عليهما: قوله «فكان يرتفق» في القاموس ارتفق انكأ علي مرفق يده أو علي الحدة: قوله «فقطعته مرفقتين» تشية مرفقة كمكينة وهي الحدة (والحديث) يدل علي جواز اقتراش الثياب التي كانت فيها تصاوير وعلي استعجاب الارتفاق لما يشعر به لفظ كان من استمراره علي ذلك وكثيرا ما يتجنبه الرؤساء تكبرا \*

٣ وعن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتاني جبريل فقال أني كنت أتيتك الليلة فلم يمنعني أن أدخل البيت الذي أنت فيه إلا أنه كان فيه تمثال رجل وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل وكان في البيت كلب فمر برأس التمثال الذي في باب البيت يقطع بصير كهية الشجرة وأمر بالستر يقطع فيجعل وسادتين متبذتين توطآن وأمر بالكلب يخرج ففعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإذا الكلب جرو وكان للحسن والحسين تحت نضدهم» رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه \*

الحديث أخرجه أيضا النسائي: قوله «الليلة» وفي رواية أبي داود البارحة. قوله «قرام ستر» بكسر القاف وتخفيف الراء والتثوين وروي بحذف التثوين والاضافة وهو الستر الرقيق من صوف ذي ألوان: قوله «فيه تماثيل» وفي رواية لمسلم «وقد سترت سهوة لي بقرام» والسهوة الخزانة الصغيرة. وفي رواية للنسائي «قال جبريل كيف أدخل وفي بيتك ستر فيه تصاوير» واختلاف الروايات يبين بعضها بعضا. قوله «مر» بضم الميم أي فقال جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مر: قوله «بصير كهية الشجرة» لأن الشجر ونحوه مما لا روح فيه لا يحرم صنعه ولا التكسب به من غير فرق بين الشجرة المثمرة وغيرها: قال ابن رسلان وهذا مذهب العلماء كافة إلا مجاهد فإنه جعل الشجرة المثمرة من المكروه لما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال حاكيا عن الله تعالى «ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقا كخُلقي» قوله «وأمر بالستر» رواية أبي داود ومر وكذلك قوله وأمر بالكلب. قوله «متبذتين» أي مطروحتين على الأرض ولفظ أبي داود متبذتين. قوله «وكان للحسن والحسين» فيه جواز تربية جرو الكلب للولد الصغير وقد يستدل به علي طهارة الكلب وقد

تقدم الكلام على ذلك وعلى جواز اتخاذ غير الاصطياد . قوله « تحت نضد » بفتح النون والضاد المعجمة فعل بمعنى مفعول أى تحت متاع البيت المتضود بعضه فوق بعض . وقيل هو السرير سمي بذلك لان النضد يوضع عليه أى يجعل بعضه فوق بعض وفي حديث مسروق شجر الجنة نضد من أصلها الى فرعها أى ليس لها سوق بارزة ولكنها منضودة بالورق والثمار من أسفلها الى أعلاها ( الحديث ) يدل على انها لا تدخل الملائكة البيوت التى فيها تماثيل أو كلب كما ورد من حديث أبى طلحة الأنصاري عند البخاري ومسلم وأبى داود والترمذى والنسائي بلفظ قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا تماثيل » زاد أبو داود والنسائي عن علي مرفوعا « ولا جنب » قيل أراد بالملائكة السياحين غير الحفظة وملائكة الموت . قال فى معالم السنن الملائكة الذين ينزلون بالبركة والرحمة وأما الحفظة فلا يفارقون الجنب وغيره . قال النووي فى شرح مسلم سبب امتناع الملائكة من بيت فيه صورة كونها معصية فاحشة وسبب امتناعهم من بيت فيه كلب كثرة أكله النجاسات ولان بعضها يسمى شيطانا كما جاء فى الحديث والملائكة ضد الشياطين وخص الخطابى ذلك بما كان يحرم اقتناؤه من الكلاب وبما لا يجوز تصويره من الصور لا كلب الصيد والماشية ولا الصورة التى فى البساط والوسادة وغيرها فان ذلك لا يمنع دخول الملائكة والاظهر انه عام فى كل كلب وفى كل صورة وانهم يمتنعون من الجميع لاطلاق الاحاديث ولان الجبر والذى كان فى بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم تحت السرير كان له فيه عذر فانه لم يعلم به ومع هذا امتنع جبريل من دخول البيت لاجل ذلك الجبر .

عن ابن عمر « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة يقال لهم أحيوا ما خلقتم » وعن ابن عباس « وجاءه رجل فقال انى صور هذه التصاویر فأقنني فيها فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول كل مصور فى النار يجعل له بكل صورة صورها نفسا تعذبه فى جهنم فان كنت لا بد فاعلا فاجعل الشجر وما لا نفس له » متفق عليهما .

الحديثان يدلان على أن التصوير من أشد المحرمات للتوعد عليه بالتعذيب فى النار وبأن كل مصور من أهل النار ولورود لعن المصورين فى أحاديث أخر وذلك لا يكون الا على محرم متبالغ فى القبح وانما كان التصوير من أشد المحرمات الموجبة لما ذكر لان فيه



مضاهاة لفعل الخالق جل جلاله ولهذا سمى الشارع فعلهم خلقا وسماهم خالقين. وظاهر قوله كل مصور. وقوله بكل صورة صورها انه لا فرق بين المطبوع في الثياب وبين ماله جرم مستقل. ويؤيد ذلك ما في حديث عائشة المتقدم من التعميم وما في حديث مسلم وغيره « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هتك درنو كالعائشة كان فيه صور الخيل ذوات الأجنحة حتى اتخذت منه وسادتين » والدرنو كضرب من الثياب أو البسط. وما أخرجه البخاري ومسلم والموطأ والنسائي من حديث عائشة قالت « قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سفر وقد سترت سهوة لى بقرام فيه تماثيل فلما رآه هتكه وتلون وجهه وقال يا عائشة أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله » وما أخرجه البخاري والترمذي والنسائي من حديث ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صور صورة عذبه الله بها يوم القيامة حتى ينفخ فيها الروح وما هو بنافخ » فهذه الأحاديث قاضية بعدم الفرق بين المطبوع من الصور والمستقل لأن اسم الصورة صادق على الكل اذ هي ككافة كتب اللغة الشكل وهو يقال لما كان منها مطبوعا على الثياب شكلا نعم حديث أبي طلحة عند مسلم وأبي داود وغيرها بلفظ « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا تماثيل » وفيه أنه قال « الا رقما في ثوب » فهذا ان صرح رفعه كان مخصوصا لما رقم في الاثواب من التماثيل : قوله « احيوا ما خلقتم » هذا من باب التعليق بالمحال والمراد أنهم يعذبون يوم القيامة ويقال لهم لا تزالون في عذاب حتى تحيوا ما خلقتم وليسوا بفاعلين وهو كناية عن دوام العذاب واستمراره وهذا الذي قدرناه في تفسير الحديث مصرح بمعناه في حديث ابن عباس المتقدم والاحاديث يفسر بعضها بعضا : قوله « فاجعل الشجر وما لا نفس له » فيه الاذن بتصوير الشجر وكل ما ليس له نفس وهو يدل على اختصاص التحريم بتصوير الحيوانات قال في البحر ولا يكره تصوير الشجر ونحوها من الجماد إجماعا \*

باب ماجاء في لبس القميص والعمامة والسراويل

١ عن أبي امامة قال « قلنا يا رسول الله ان أهل الكتاب يتسرون ولون ولا

يأتزون فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تسرولوا واتزروا وخالفوا أهل الكتاب » رواه أحمد \* ٢ وعن مالك بن عمير قال « بت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجل سراويل قبل الهجرة فوزن لي فأرجع لي » رواه أحمد وابن ماجه \* أما حديث أبي أمامة فلم أقف فيه على كلام لا أحد الا ما ذكره في مجمع الزوائد فانه قال رواه أحمد والطبراني ورجال أحمد رجال الصحيح خلا القاسم وهو ثقة وفيه كلام لا يضر انتهى . وفيه الاذن بلبس السراويل وأن مخالفة أهل الكتاب تحصل بمجرد الاتزار في بعض الاوقات لا بترك لبس السراويل في جميع الحالات فانه غير لازم وان كان ادخل في المخالفة: وأما حديث مالك بن عمير فاخرجه أيضا ابوداود والنسائي ورجال اسناده رجال الصحيح ويشهد لصحته حديث سويد بن قيس قال « جلبت أنا ومخرمة العبدى بزمان هجر فأتينا به مكة فجاءنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمشى فساومنا سراويل فبعناهم وم رجل يزن بالأجر فقال له زن وارجح » رواه الحمسة وصححه الترمذى وسيأتي في ابواب الاجارة ان شاء الله. وحديث مالك بن عمير المذكور هو عند احمد من طريق يزيد بن هرون عن شعبة عن سماك بن حرب عنه وقد صرح كثير من الأئمة بثبوت شرائه صلى الله عليه وآله وسلم للسراويل (قال في الهدى) فصل واشترى صلى الله عليه وآله وسلم سراويل والظاهر انه إنما اشتراها ليلبسها وقد روي في غير حديث انه لبس السراويل وكانوا يلبسون السراويلات باذنه انتهى . وقال في الفصل الذي بعد هذا في الهدى ولبس البرود اليمانية والبرد الاخضر ولبس الحية والقباء والقيص والسراويل انتهى . قال في المواهب اللدنية للقسطاني وأما السراويل فاختلف هل لبسها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم لا فجزم بعض العلماء بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يلبسه ويستأنس له بما جزم به النووي في ترجمة عثمان رضى الله عنه من كتاب تهذيب الاسماء واللغات انه لم يلبس السراويل في جاهلية ولا اسلام إلى يوم قتله فانهم كانوا أحرص شيء على اتباعه لكن قد ورد في حديث أبي يعلى الموصلى بسند ضعيف جدا عن أبي هريرة قال « دخلت السوق يوم ما مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجلس الى البراز فاشترى منه سراويل بأربعة دراهم وكان لاهل السوق وزان يزن فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتزن راجحا فقال الوزان ان هذه كلمة ما سمعتها من أحد قال ابو هريرة فقلت له كفي بك من الجفاء في دينك ان لا تعرف



نبيك فطرح الميزان ووثب إلى يدرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يريد أن يقبلها ف جذب يده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال له يا هذا إنما تفعل هذا إلا عاجم بملوكها ولست بملك إنما أنا رجل منكم فأخذ فوزن وأرجح وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم السراويل قال أبو هريرة فذهبت لآحمله عنه فقال صاحب الشيء أحق بشيئه أن يحمله إلا أن يكون ضعيفا يعجز عنه فيعينه أخوه المسلم قال قلت يا رسول الله وإنك لتلبس السراويل قال أجل في السفر والحضر والليل والنهار فاني أمرت بالاسترفل أجد شيئا أستر منه » وكذا أخرجه ابن حبان في الضعفاء عن أبي يعلى ورواه الطبراني في الأوسط والدارقطني في الأفراد والعقيلي في الضعفاء ومدارهم على يوسف بن زياد الواسطي وهو ضعيف عن شيخه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفریقی وهو أيضا ضعيف لكن قد صح شراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم للسراويل وأما اللبس فلم يأت من طريق صحيحة ولهذا قال أبو عبد الله الحجازي في حاشيته علي الشفاء ما لفظه وما قاله في الهدى من أنه صلى الله عليه وآله وسلم لبس السراويل سبق قلم والله أعلم . وقد أورد أبو سعيد النيسابوري ذكر الحديث في السراويل وأورد فيه حديث المحرم لكونه لم يرد فيه شيء علي شرطه \* ٣ وعن أم سلمة قالت « كان أحب الثياب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القمص » رواه أحمد وأبو داود والترمذي \*

الحديث أخرجه أيضا النسائي وقال الترمذي حسن غريب إنما نعرفه من حديث عبد المؤمن بن خالد تفرد به وهو مروزي . وروى بعضهم هذا الحديث عن أبي نميلة عن عبد المؤمن بن خالد عن عبد الله بن بريدة عن أمه عن أم سلمة قال وسمعت محمد بن اسماعيل يقول حديث عبد الله بن بريدة عن أمه عن أم سلمة أصح هذا آخر كلامه . وعبد المؤمن هذا قاضي مرو : قال المنذري ولا بأس به وأبو نميلة يحبي بن واضح أدخله البخاري في الضعفاء ووثقه يحيى بن معين (والحديث) يدل على استحباب لبس القميص وإنما كان أحب الثياب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنه أمكن في الستر من الرداء والأزارالذين يحتاجان كثيرا إلى الربط والإمساك وغير ذلك بخلاف القميص . ويحتمل أن يكون المراد من أحب الثياب إليه القميص لأنه يستر عورته ويأمر جسمه فهو شعار الجسد بخلاف ما يلبس فوقه من الدثار ولا شك أن كل ما قرب من الإنسان كان أحب إليه من غيره ولهذا شبه صلى الله عليه وآله وسلم الأنصار بالشعار

الذي يلي البدن بخلاف غيرهم فانه شبههم بالذئار وانما سمى القميص قميصا لأن الآدمي يتقمص فيه أي يدخل فيه ليستره. وفي حديث المرجوم انه يتقمص في أنهار الجنة أي يتغمس فيها \*

عن وعن اسماء بنت بريد قالت « كانت يد كم قميص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الرسغ » رواه ابوداود والترمذي \* ه وعن ابن عباس قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلبس قميصا قصيرا يدين والطول » رواه ابن ماجه \* الحديث الاول اخرجه النسائي أيضا وقال الترمذي حسن غريب وفي اسناده شهر بن حوشب وفيه مقال مشهور. والحديث الثاني رواه ابن ماجه في سننه من طريق عبيد بن محمد قال حدثنا الحسن بن صالح ورواه ايضا من طريق شعبان بن وكيع عن أبيه عن الحسن بن صالح عن مسلم عن مجاهد عن ابن عباس وعبيد بن محمد ضعيف وشعبان ابن وكيع اضعف منه ولكن شرطه الاول يشهد له حديث اسماء هذا وشرطه الثاني يشهد له حديث ابن عمر الآتي في اسبال الازار والعمامة والقميص : قوله « إلى الرسغ » بالسین المهملة هذا لفظ الترمذي ولفظ ابی داود الرصغ بالصاد المهملة الساكنة قبلها راء مكسورة وبعدها غين معجمة وهو مفصل ما بين الكف والساعد ويقال لمفصل الساق والقدم رسغ ايضا قاله ابن رسلان في شرح السنن والحديثان يدلان على ان السنة في الاكام أن لا تجاوز الرسغ قال الحافظ ابن القيم في الهدى واما الاكام الواسعة الطوال التي هي كالاخراج فلم يلبسها هو ولا أحد من اصحابه البتة وهي مخالفة لسنة وفي جوازها نظر فانها من جنس الخيلاء انتهى . وقد صار أشهر الناس بمخالفة هذه السنة في زمانها هذا العلماء فيرى أحدهم وقد جعل اقميصه كمين يصلح كل واحد منهما ان يكون حبة أوقيصا لصغير من أولاده أو يتيم وليس في ذلك شيء من الفائدة الدنيوية الا العبث وتثقيب المؤنة على النفس ومنع الانتفاع باليد في كثير من المنافع وتعريضه لسرعة التمزق وتشويه الهيئة ولا الدينية الا مخالفة السنة والاسبال والخيلاء. قال ابن رسلان والظاهر ان نساءه صلى الله عليه وآله وسلم كن كذلك يعني ان اكامهن الى الرسغ اذ لو كانت اكامهن تزيد على ذلك لنقل ولونقل لوصل اليها كما نقل في الذبول من رواية النسائي وغيره ان ام سلمة لما سمعت من جرثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه « قالت يا رسول الله فكيف يصنع النساء بذيولهن قال يرخينه شبرا قالت اذن ينكشف اقدامهن قال يرخينه ذراعا



ولا يزدن عليه « ويفرق بين الكف اذا ظهر وبين القدم ان قدم المرأة عورة بخلاف كفها انتهى (وفي الحديث) الثاني دلالة علي ان هديه صلى الله عليه وآله وسلم كان تقصير القميص لان تطويله اسباب وهو منهي عنه وسيأتي الكلام على ذلك \*

٦ وعن نافع عن ابن عمر قال « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا اعتم سدل عمامته بين كتفيه قال نافع وكان ابن عمر يسدل عمامته بين كتفيه » رواه الترمذي \* الحديث أخرجه نحوه مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث جعفر بن عمرو بن حريث عن ابيه قال « رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم علي المنبر وعليه عمامة سوداء قد أرخى طرفها بين كتفيه » (١) وأخرج ابن عدي من حديث جابر قال « كان للنبي صلى الله عليه وسلم عمامة سوداء يلبسها في العيدين ويرخيها خلفه » قال ابن عدي لا أعلم يرويه عن ابي الزبير غير العرزمي وعنه حاتم بن اسماعيل. وأخرج الطبراني عن ابي موسى « أن جبريل نزل علي النبي صلى الله عليه وسلم وعليه عمامة سوداء قد أرخى ذؤابته من ورائه » : قوله « سدل » السدل الاسبال والارسال وفسره في القاموس بالارخاء (والحديث) يدل على استحباب لبس العمامة وقد أخرج الترمذي وأبو داود والبيهقي من حديث ركانة بن عبد يزيد الهاشمي أنه قال « سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول فرق ما يبتنا وبين المشركين العائم على القلائس » قال ابن القيم في الهدى وكان يلبس القلنسوة بغير عمامة ويلبس العمامة بغير قلنسوة انتهى \* (والحديث) \*

(١) والأحاديث بمجموعها تفيد مشروعية سدل العمامة بين الكتفين وتسمى ذؤبة وعذبة كما جاء التصریح بذلك في غير حديث وما أحسن اللمة واكملها وهي من طادات العرب قديما وسنن الانبياء وقد جاء الشرع بتقريرها وقد ورد الترغيب فيها كما سيأتي للشارح بعد نقل ما رواه الطبراني في الاوسط عن ابن عمر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عم عبد الرحمن بن عوف فارسل من خلفه اربع اصابع او نحوها ثم قال هكذا فاعتم فانه اعرب واحسن » وحسنه السيوطي وهو يفيد السنية ولقد طمس على بصار اقوام ممن اضلهم الله واعمى قلوبهم وتخططوا في ظلمات الجهل فعدلوا عن العمامة التي هي تيجان العرب وشعار المسلمين الي أزياء الكفار وعادات الاعداء وشعار الاقربى وما حملهم على ذلك الا قريبه منهم واكتساب عاداتهم القبيحة ولم يكفهم ذلك بل ارغموا الناس على ذلك بالتهديد والتقتيل خذلهم الله وقطع دابرهم وشتت جمعهم وكفى المؤمنين شرهم اللهم اصلح الامة المحمدية وتبها علي دينك وانصرها علي اعدائك واحفظها من التغير والتبدل ولجلل غالب الامة بدينها الحقيقي وما كان عليه نبيها المصطفى ورسولها المرتضى اصبح الكثير يستغرب كل شيء في الدين ويستحسن ما لقي عليه اهل عصره من الالحاد والزندقة واستفحاح كل قديم واستملاح كل جديدانا لله وانا اليه راجعون اللهم الطف بعبادك يا كريم يا حلیم يا الله \*

أيضاً يدل على استحباب ارتداء العمامة بين الكتفين وقد أخرج أبو داود من حديث عبد الرحمن بن عوف قال « قال عمي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسد لها من بين يدي ومن خلفي » والراوي عن عبد الرحمن شيخ من أهل المدينة لم يذكر أبو داود إسمه وأخرج الطبراني من حديث عبد الله بن ياسر قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي ابن أبي طالب عليه السلام إلى خير فعممه بعمامة سوداء ثم أرسلها من ورائه أو قال على كتفه اليسرى » وحسنه السيوطي وأخرج ابن سعد عن مولى يقال له هرمز قال « رأيت علياً عليه عمامة سوداء قد أرخاها من بين يديه ومن خلفه » قال ابن رسلان في شرح السنن عند ذكر حديث عبد الرحمن وهي التي صارت شعار الصالحين المتمسكين بالسنة يعني إرسال العمامة على الصدر . وقال وفي الحديث النهي عن العمامة المقعطة بفتح القاف وتشديد العين المهمة قال أبو عبيد في الغريب المقعطة التي لا ذؤابة لها ولا حنك قيل المقعطة عمامة إبليس وقيل عمامة أهل الذمة . وورد النهي عن العمامة التي ليست بحنكة ولا ذؤابة لها فالحنكة من حنك الفرس إذا جعل له في حنكه الأسفل ما يقوده به هذا معني كلام ابن رسلان . والذي ذكره أبو عبيد في الغريب في حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتحلي ونهي عن الاقتطاع أن المقعطة هي التي لم يجعل منها تحت الحنك . وقال ابن الأثير في النهاية في حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الاقتطاع وأمر بالتحلي أن الاقتطاع أن لا يجعل تحت الحنك من العمامة شيئاً والتلحي جعل بعض العمامة تحت الحنك وقال الجوهري في الصحاح الاقتطاع شد العمامة على الرأس من غير إدارة تحت الحنك والتلحي تطويق العمامة تحت الحنك وهكذا في القاموس وكذا قال ابن قتيبة وقال الإمام أبو بكر الطرطوشي اقتطاع العمامة هو التعميم دون حنك وهو بدعة منكرة وقد شاعت في بلاد الإسلام . وقال ابن حبيب في كتاب الواضحة أن ترك الالتحاء من بقايا عمامات قوم لوط . وقال مالك أدركت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبعين محنكاً وإن أحدهم لو اتهم علي بيت المال لكان به آميناً : وقال القاضي عبد الوهاب في كتاب المعونة له ومن المكروه ما خالف زي العرب وأشبه زي المعجم كالتميم بغير حنك . وقال القرافي ما أتى مالك حتى أجازه أربعون محنكاً وقد روى التحنك عن جماعة من السلف . وروى النهي عن الاقتطاع عن جماعة منهم وكان طاوس والمجاهد يقولان أن الاقتطاع عمامة الشيطان فينظر فيما نقله ابن رسلان



عن أبي عبيد من أن المقعطة هي التي لا ذؤابة لها (وقد استدل) علي جواز ترك الذؤابة ابن القيم في الهدى بحديث جابر بن سليم عند مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بلفظ «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة وعليه عمامة سوداء» بدون ذكر الذؤابة قال فدل على أن الذؤابة لم يكن يرخيها دائما بين كتفيه وقد يقال إنه دخل مكة وعليه أهبة القتال والمغفر على رأسه فلبس في كل موطن ما يناسبه اهـ . وروى أبو داود من حديث عبد الرحمن بن عوف قال «عمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسدها بين يدي ومن خلفي» وروى الطبراني عن عائشة قالت «عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عبد الرحمن بن عوف وأرخي له أربع أصابع» وفي إسناده المقدم بن داود وهو ضعيف. وأخرج نحوه الطبراني في الأوسط عن ابن عمر «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عم عبد الرحمن بن عوف فارس من خلفه أربع أصابع أو نحوها ثم قال هكذا فاعتم فإنه أعرب وأحسن» قال السيوطي وإسناده حسن وأخرج الطبراني أيضا في الأوسط من حديث ثوبان «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا اعتم أرخي عمامته بين يديه ومن خلفه» وفي إسناده الحجاج بن رشد بن وهو ضعيف. وأخرج الطبراني أيضا في الكبير عن أبي أمامة قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلما يولي والباحتي بعممه ويرخي لها من جانبها إلا بمن نحو الأذن» وفي إسناده جميع بن ثوبان وهو متروك قيل ويحرم إطالة العذبة طولا فاحشا ولا مقتضي للجزم بالتحريم: قال النووي في شرح المذهب يجوز لبس العمامة بارسال طرفها وبغير إرساله ولا كراهة في واحد منهما ولم يصح في النهي عن ترك إرسالها إرسالا فاحشا كارسال الثوب يحرم للخيلاء ويكره لغيره انتهى . وقد أخرج ابن أبي شيبة أن عبد الله بن الزبير كان يعتم بعمامة سوداء قد أرخاها من خلفه نحو من ذراع . وروى سعد بن سعيد عن رشد بن قال «رأيت عبد الله بن الزبير يعتم بعمامة سوداء ويرخيها شبرا أو أقل من شبر . قال السيوطي في الخاوي في الفتاوى وأما مقدار العمامة الشريفة فلم يثبت في حديث وقد روي البيهقي في شعب الإيمان عن ابن سلام بن عبد الله بن سلام قال «سألت ابن عمر كيف كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعتم قال كان يدير العمامة على رأسه ويقورها من ورائه ويرسل لها ذؤابة بين كتفيه» وهذا يدل على أنها عادة أذرع والظاهر أنها كانت نحو العشرة أو فوقها يسيرا انتهى . ولا أدري ما هذا الظاهر

الذي زعمه فان كان الظهور من هذا الحديث الذي ساقه باعتبار ما فيه من ذكر الادارة والتقوير وإرسال الذؤابة فهذه الأوصاف تحصل في عمامة دون ثلاثة أذرع وإن كان من غيره فمأهو بعد إقراره بعدم ثبوت مقدارها في حديث \*

❦ باب الرخصة في اللباس الجميل واستحباب التواضع فيه

وكرهية الشهرة والاسبال ❦

١ ❦ عن ابن مسعود قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر فقال رجل ان الرجل يحب ان يكون ثوبه حسنا ونعله حسنا قال ان الله جميل يحب الجمال الكبر بطر الحق وغمص الناس » رواه احمد ومسلم ❦ \*

قوله « ان الله جميل » اختلفوا في معناه فقيل ان كل امره سبحانه وتعالى حسن جميل وله الاسماء الحسنى وصفات الجمال والكمال . وقيل جميل بمعنى مجمل ككريم وسميع بمعنى مكرم ومسمع : وقال ابو القاسم القشيري معناه جليل . وقال الخطابي انه بمعنى ذى النور والبهجة أي مالكهما : وقيل معناه جميل الافعال بكم والنظر اليكم يكلفكم اليسير ويعين عليه ويثيب عليه الجزيل ويشكر عليه ❦ قال النووي ❦ واعلم ان هذا الاسم ورد في هذا الحديث الصحيح ولكنه من اخبار الاحاد وقد ورد أيضا في حديث الاسماء الحسنى وفي اسناده مقال والمختار جواز اطلاقه على الله ومن العلماء من منعه قال امام الحرمين ما ورد الشرع باطلاقه في اسماء الله تعالى وصفاته اطلقناه وما منع الشرع من اطلاقه منعه وما لم يرد فيه إذن ولا منع لم نقض فيه بتحليل ولا تحريم فان الاحكام الشرعية تتلقى من موارد الشرع ولو قضينا بتحليل او تحريم لكننا مثبتين حكما بغير الشرع انتهى . وقد وقع الخلاف في تسمية الله ووصفه من اوصاف الكمال والجلال والمدح بما لم يرد به الشرع ولا منعه فاجازه طائفة ومنعه آخرون الا ان يرد به شرع مقطوع به من نص كتاب أو سنة متواترة أو إجماع على إطلاقه فان ورد خبر واحد فاختلفوا فيه فاجازه طائفة وقالوا الدعاء به والثناء من باب العمل وهو جائز بخبر الواحد ومنعه آخرون لكونه واجبا إلى اعتقاد ما يجوز أو يستحيل على الله تعالى وطريق هذا القطع قال القاضي



عياض والصواب جوازه لاشتماله علي العمل ولقول الله تعالى ( والله الاسماء الحسني فادعوه بها ) انتهى . والمسئلة مدونة في علم الكلام فلا نطيل فيها المقال : قوله « بطر الحق » هو دفعه وانكاره رفعا وتحجيرا قاله النووي . وفي القاموس بطر الحق ان يتكبر عنده فلا يقبله . قوله « وغمص الناس » هو بغين معجمة مفتوحة وصاد مهملة قبلها ميم سا كنة وقال النووي في شرح مسلم هو بالطاء المهملة في نسخ صحيح مسلم . قال القاضي عياض لم يرو هذا الحديث عن جميع شيوخنا هنا وفي البخاري الا بالطاء ذكره أبو داود في مصنفه وذكره أبو سعيد الترمذي وغيره . والغمص والغمص قال النووي بمعنى واحد وهو اختصار الناس ( والحديث ) يدل على ان الكبر مانع من دخول الجنة وان بلغ في القلة الي الغاية ولهذا ورد التحديد بمثقال ذرة وقد اختلف في تأويله فذكر الخطابي فيه وجهين أحدهما ان المراد التكبر عن الايمان فصاحبه لا يدخل الجنة أصلا اذا مات عليه والثاني انه لا يكون في قلبه كبر حال دخول الجنة كما قال الله تعالى ( ونزعنا ما في صدورهم من غل ) قال النووي وهذان التأويلان فيهما بعد فان الحديث ورد في سياق انتهى عن الكبر المعروف وهو الارتفاع عن الناس واحتقارهم ودفع الحق فلا ينبغي ان يحمل علي هذين التأويلين المخرجين له عن المطلوب بل الظاهر ما اختاره القاضي عياض وغيره من المحققين انه لا يدخلها بدون مجازاة ان جازاه : وقيل هذا جزاؤه لو جازاه وقيل لا يدخلها مع المتقين أول وهلة ويمكن ان يقال ان هذا الحديث وما يشابهه من الاحاديث التي وردت مصرحافيا بعدم دخول جماعة من العصاة الجنة او عدم خروج جماعة منهم من النار خاصة . وأحاديث دخول جميع الموحدين الجنة وخروج عصاتهم من النار عامة فلا حاجة علي هذا الي التأويل \* ( والحديث ) \* أيضا يدل علي ان محبة لبس الثوب الحسن والنعل الحسن وتحير اللباس الجميل ليس من الكبر في شيء وهذا مما لا خلاف فيه فيما أعلم والرجل المذكور في الحديث هو مالك بن مرارة الرهاوي ذكر ذلك ابن عبد البر والقاضي عياض وقد جمع الحافظ ابن بشكوال في اسمه أقوالا استوفاهما النووي في شرح مسلم \*

٢ عن سهل بن معاذ الجهني عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال « من ترك أن يلبس صالح اثياب وهو يقدر عليه تواضعا لله عز وجل دعاه الله

عز وجل علي رؤس الخلائق حتى يخيره في حلل الايمان أيتهن شاء » رواه احمد  
والترمذي \*

الحديث حسنه الترمذي وقدرناه من طريق عباس بن محمد الدوري عن عبدالله بن يزيد  
المقري عن سعيد بن أبي أيوب عن أبي مرحوم عبدالرحيم بن ميمون عن سهل بن معاذ بن  
أنس الجهني عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعبدالرحيم بن ميمون قال النسائي  
ليس به بأس وضعفه ابن معين. وسهل بن معاذ وثقه ابن حبان وضعفه ابن معين (وفيه)  
استحباب الزهد في اللبوس وترك لبس حسن الثياب ورفيعها لقصد التواضع ولا شك  
أن لبس ما فيه جمال زائد من الثياب يجذب بعض الطباع إلى الزهو والخيلاء والكبر  
وقد كان هديه صلى الله عليه وآله وسلم كما قال الحافظ ابن القيم أن يلبس ما يتسر من  
اللباس والصوف تارة والقطن أخرى والكتان تارة ولبس البرود البمانية والبرد  
الأخضر ولبس الحلية والقباء والقميص إلى أن قال فالذين يمتنعون عما أباح الله من  
الملابس والمطاعم والمناكح تزهدا وعبدا بازائهم طائفة قابلوهم فلم يلبسوا الا اشرف  
الثياب ولم يأكلوا إلا أطيب والين الطعام فلم يروا لبس الخشن ولا أكله تكبرا وتجبرا  
وكلا الطائفتين مخالف لهدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولهذا قال بعض السلف  
كانوا يكرهون الشهرتين من الثياب العالي والمنخفض: وفي السنن عن ابن عمر يرفعه «من  
لبس ثوب شهرة ألبسه الله ثوب مذلة» إلى آخر كلامه: وذكر الشيخ أبو اسحق الاصفهاني  
باسناد صحيح عن جابر بن أيوب قال دخل الصلت بن راشد علي محمد بن سيرين وعليه جبة  
صوف وأزار صوف وعمامة صوف فاشمأز عنه محمد وقال اظن أن اقواما يلبسون  
الصوف ويقولون قد لبسه عيسى بن مريم وقد حدثني من لا أتهم أن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قد لبس الكتان والصوف والقطن وسنة نبينا أحق أن تتبع. ومقصود  
ابن سيرين من هذا أن قوما يرون أن لبس الصوف دائما افضل من غيره فيتحرونه  
ويمنعون انفسهم من غيره وكذلك يتحرون زيا واحدا من الملابس ويتحرون رسوما  
واوضاعا وهيات يرون الخروج عنها منكرا وليس المنكر إلا التقيدها بالحفاظة  
عليها وترك الخروج عنها (والحاصل) أن الأعمال بالنيات فلبس المنخفض من الثياب  
تواضعا وكسرا لسورة النفس التي لا يؤمن عليها من التكبر ان لبست غالي الثياب  
من المقاصد الصالحة الموجبة للمثوبة من الله ولبس الغالي من الثياب عند الأمن



على النفس من التسامي المشوب بنوع من التكبر لقصد التوصل بذلك إلى تمام المطالب الدينية من أمر معروف أو نهى عن منكر عند من لا يلتفت إلا إلى ذوى الهيات كما هو الغالب على عوام زماننا وبعض خواصه لاشك انه من الموجبات للأجر لكنه لا بد من تقييد ذلك بما يحل لبسه شرعا \*

٣ وعن ابن عمر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة » رواه احمد و ابو داود و ابن ماجه \* الحديث أخرجه أيضا النسائي و رجال اسناده ثقات رواه ابو داود عن شيخه محمد بن عيسى بن يحيى بن الطباع قال فيه ابو حاتم مبرز ثقة عدة مصنفات عن أبي عوانة الوضاح وهو ثقة عن عثمان بن أبي زرعة الثقفي وقد أخرج له البخاري في الأنبياء عن المهاجر بن عمر و البسامي وقد أخرج له ابن حبان في الثقات عن ابن عمر وأخرجه أيضا من طريق محمد بن محمد بن عيسى عن القاضي شريك عن عثمان بذلك الاسناد : قوله « من لبس ثوب شهرة » قال ابن الأثير الشهرة ظهور الشيء والمراد ان ثوبه يشتهر بين الناس لخالفه لونه لالوان ثيابهم فيرفع الناس إليه أبصارهم ويختال عليهم بالعجب والتكبر : قوله « ألبسه الله تعالى ثوب مذلة » لفظ أبي داود ثوبا مثله والمراد بقوله ثوب مذلة يوجب ذلته يوم القيامة كما لبس في الدنيا ثوبا يتميز به على الناس ويرفع به عليهم والمراد بقوله مثله في تلك الرواية انه مثله في شهرته بين الناس : قال ابن رسلان لانه لبس الشهرة في الدنيا ليمزبه ويفتخر على غيره ويلبسه الله يوم القيامة ثوبا يشتهر بمذله واحتقاره ينهم عقوبة له والعقوبة من جنس العمل انتهى . ويدل على هذا التأويل الزيادة التي زادها أبو داود من طريق أبي عوانة بلفظ « تلهب فيه النار » \* والحديث \* يدل على تحريم لبس ثوب الشهرة وليس هذا الحديث مختصا بنفس الثياب بل قد يحصل ذلك لمن يلبس ثوبا يخاف ملبوس الناس من الفقراء ليراه الناس فيتعجبوا من لباسه ويعتقدوه قاله ابن رسلان وإذا كان اللبس لقصد الاشتهار في الناس فلا فرق بين رفيع الثياب ووضيعها والموافق للملبوس الناس والمخالف لان التحريم يدور مع الاشتهار والمعتبر القصد وان لم يطابق الواقع \*

٤ وعن ابن عمر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة » قال أبو بكر ان أحد شقي ازاري يسترخي

الا أن أتعاهد ذلك منه فقال انك لست بمن يفعل ذلك خيلاء » رواه الجماعة الا أن مسلما وابن ماجه والترمذي لم يذكروا قصة ابي بكر رضي الله عنه \*

قوله «خيلاء» فعلاء بضم الحاء المعجمة ممدود. والخيلة والبطر والكبر والزهو والتبخر والخيلاء كلها بمعنى واحد يقال خال واختال اختيالا اذا تكبر وهو رجل خال أي متكبر وصاحب خال أي صاحب كبر: قوله «لم ينظر الله اليه» النظر حقيقة في ادراك العين للمرئي وهو هنا مجاز عن الرحمة أي لا يرحمه الله لا تمتاع حقيقة النظر في حقه تعالى والعلاقة هي السببية فان من نظر إلى غيره وهو في حالة ممتنة رحمه. وقال في شرح الترمذي عبر عن المعنى الكائن عند النظر بالنظر لان من نظر إلى متواضع رحمه ومن نظر إلى متكبر مقته فالرحمة والمقت متسيبان عن النظر (والحديث) يدل على تحريم جر الثوب خيلاء والمراد بجبره هو جبره على وجه الارض وهو الموافق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «ما أسفل من الكعبين من الازار في النار» كما سيأتي وظاهر الحديث أن الاسبال محرم على الرجال والنساء لما في صيغة من في قوله «من جر» من العموم وقد فهمت أم سلمة ذلك لما سمعت الحديث فقالت «فكيف تصنع النساء بذيولهن قال يرخينه شبرا فقالت اذا تتكشف أقدامهن قال فيرخينه ذراعا لا يزدن عليه» أخرجه النسائي والترمذي ولكنه قد اجمع المسلمون على جواز الاسبال للنساء كما صرح بذلك ابن رسلان في شرح السنن وظاهر التقييد بقوله «خيلاء» يدل بمفهومه ان جر الثوب لغير الخيلاء لا يكون داخلا في هذا الوعيد قال ابن عبد البر مفهومه أن الجار لغير الخيلاء لا يلحقه الوعيد الا انه مذموم قال النووي انه مكروه وهذا نص الشافعي قال البويطي في مختصره عن الشافعي لا يجوز السدل في الصلاة ولا في غيرها للخيلاء ولغيرها خفيف لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا بى بكر انتهى: قال ابن العربي لا يجوز للرجل ان يجاوز بثوبه كعبه ويقول لأجره خيلاء لان النهى قد تناوله لفظا ولا يجوز لمن تناوله لفظا ان يخالفه اذ صار حكمه ان يقول لا أمثله لان تلك العلة ليست في فانهادعوى غير مسلمة بل اطالة ذيله دالة على تكبره انتهى رحمته الله وحاصله رحمته الله ان الاسبال يستلزم جر الثوب وجر الثوب يستلزم الخيلاء ولو لم يقصده اللابس ويدل على عدم اعتبار التقييد بالخيلاء ما أخرجه ابو داود والنسائي والترمذي وصححه من حديث جابر بن سليم من حديث طويل فيه «وارفع ازارك إلى نصف الساق فان آيت قالى الكعبين وإياك واسبال الازار فانها من الخيلة وان الله لا يحب الخيلة» وما أخرج الطبراني من



حدث أبي أمامة قال « بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا لحقنا عمرو بن زرارة الأنصاري في حلة ازار ورداء قد أسبل فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأخذ بناحية ثوبه ويتواضع لله عز وجل ويقول عبدك وابن عبدك وأمتك حتى سمعها عمرو فقال يا رسول الله إني أحش الساقين فقال يا عمرو ان الله تعالى قد أحسن كل شيء خلقه يا عمرو ان الله لا يحب المسبل » \* والحديث رجاله ثقات وظاهره ان عمرا لم يقصد الخيلاء وقد عرفت ما في حديث الباب من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا بى بكر « انك لست ممن يفعل ذلك خيلاء » وهو تصريح بأن مناط التحريم الخيلاء وان الاسبال قد يكون للخيلاء وقد يكون لغيره فلا بد من حمل قوله « فانها من الخيلة » في حديث جابر بن سليم علي انه خرج مخرج الغالب فيكون الوعيد المذكور في حديث الباب متوجها الى من فعل ذلك إختيالا والقول بأن كل اسبال من الخيلة أخذنا بظاهر حديث جابر ترده الضرورة فان كل أحد يعلم أن من الناس من يسبل ازاره مع عدم خطوط الخيلاء بياله ويرده ما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا بى بكر لما عرفت وبهذا يحصل الجمع بين الاحاديث وعدم اهدار قيد الخيلاء المصرح به في الصحيحين وقد جمع بعض المتأخرين رسالة طويلة جزم فيها بتحريم الاسبال مطلقا وأعظم ما تمسك به حديث جابر . وأما حديث أبي أمامة فغاية ما فيه التصريح بان الله لا يحب المسبل وحديث الباب مقيد بالخيلاء وحمل المطلق علي المقيد واجب وأما كون الظاهر من عمرو انه لم يقصد الخيلاء فما يمثل هذا الظاهر تعارض الاحاديث الصحيحة وسيأتي ذكر المقدار الذي يعد إسبالا وذكر عموم الاسبال لجميع اللباس . ومن الاحاديث الدالة على ان الاسبال من أشد الذنوب ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر اليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم قلت من هم يا رسول الله فقد خابوا وخسروا فاعادها ثلاثا قلت من هم خابوا وخسروا قال المسبل والمثان والمنفق سلخته بالحلف الكاذب أو الفاجر » وما أخرجه أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة قال « بينما رجل يصلي مسبلا ازاره فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فتوضأ فذهب فتوضأ ثم جاء قال اذهب فتوضأ فقال له رجل يا رسول الله مالك أمرته أن يتوضأ ثم سكت عنه قال انه صلى وهو مسبل ازاره وان الله لا يقبل صلاة رجل

مسبل « وفي إسناده أبو جعفر رجل من أهل المدينة لا يعرف اسمه . وما أخرجه أبو داود من جملة حديث طويل وفيه « قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نعم الرجل خزيم الأسدي لولا طول جمته واسبال إزاره » \*

٥ وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « الاسبال في الازار والقميص والعمامة من جر شيئا خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة » رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه \* \*

الحديث في إسناده عبد العزيز بن أبي رواد وقد تكلم فيه غير واحد قال ابن ماجه قال أبو بكر بن أبي شيبة ما أعرفه انتهى . وهو مولي المهلب بن أبي صفرة وقد أخرج له البخاري وقال النووي في شرح مسلم بعد ان ذكر هذا الحديث ان إسناده حسن (والحديث) يدل على عدم اختصاص الاسبال بالثوب والازار بل يكون في القميص والعمامة كما في الحديث . قال ابن رسلان والطليسان والرداء والشملة . قال ابن بطلال واسبال العمامة المراد به ارسال العذبة زائدا على ما جرت به العادة انتهى . وأما المقدار الذي جرت به العادة فقد تقدم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعله هو وأصحابه وتطويل أحكام القميص تطويلا زائدا على المعتاد من الاسبال وقد نقل القاضي عياض عن العلماء كراهة كل ما زاد على المعتاد في اللباس في الطول والسعة \*

٦ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا ينظر الله الي من جر إزاره بطرا » متفق عليه : ولاحمد والبخاري « ما أسفل من الكعنين من الازار في النار » \*

قوله « بطرا » قد تقدم ان البطر معناه معني الخيلاء وفي القاموس البطر النشاط والاشروقة احتمال النعمة والدهش والخيرة والطغيان وكراهة الشيء من غير أن يستحق الكراهة انتهى : قوله « ما أسفل من الكعنين » الخ قال في الفتح ما موصلة وبعض صلته المحذوف وهو كان وأسفل خبره وهو منصوب ويجوز الرفع أي ما هو أسفل وهو أفعل تفضيل ويحتمل أن يكون فعلا ماضيا ويجوز أن تكون ما نكرة موصوفة بأسفل : قال الخطابي يريد أن الموضع الذي يناله الازار من أسفل الكعنين في النار فكفي بالثوب عن بدن لابسه ومعناه أن الذي دون الكعنين من القدم يعذب عقوبة . وحاصله أنه من تسمية الشيء باسم ما جاوره أو حل فيه وتكون من يمانية ويحتمل أن تكون سببية




ويكون المراد الشخص نفسه فيكون هذا من باب تسمية الشيء بما يؤل إليه أمره في الآخرة كقوله ( اني أراني أعصر خمرا ) يعني عبا فسماه بما يؤل إليه غالبا : وقيل معناه فهو محرم عليه لان الحرام يوجب النار في الآخرة. وقد أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «ازرة المسلم الى نصف الساق ولا حرج أو لا جناح فيما بينه وبين الكعبين وما كان أسفل من الكعبين فهو في النار» وأخرجه أيضا النسائي وابن ماجه (وحدیث) الباب يدل على أن الاسباب المحرم انما يكون اذا جاوز الكعبين وقد تقدم الكلام على اعتبار الحياء وعدمه \*


### باب نهى المرأة أن تلبس ما يحكى بدنّها أو تشبه بالرجال (وحدیث)



١ (وحدیث) عن أسامة بن زيد قال «كساني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبضة كثيفة كانت مما أهدى له دحية الكلبي فكسوتها امرأتي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مالك لا تلبس القبطية فقلت يا رسول الله كسوتها امرأتي فقال مرها أن تجعل تحتها غلالة فاني أخاف أن تصف حجم عظامها» رواه أحمد (وحدیث) \*

الحديث أخرجه أيضا ابن أبي شيبة والبخاري وابن سعد والرويانى والبارودي والطبراني والبيهقي والضياء في المختارة وقد أخرج نحوه أبو داود عن دحية بن خليفة قال «آتي رسول الله بقباطي فاعطاني منها قبطية فقال اصدها صدعتين فاقطع أحدهما قبضا واعط الآخر امرتك تختمر به فلما أدبر قال ومرأيتك تجعل تحتها ثوبا لا يصفها» وفي إسناده ابن لهيعة ولا يحتج بحديثه وقد تابع ابن لهيعة علي روايته هذه أبو العباس يحيى بن أيوب المصري وفيه مقال وقد احتج به مسلم واستشهد به البخاري . قوله «قبطية» قال في القاموس بضم القاف على غير قياس وقد تكسر وفي الضياء بكسرها : وقال القاضي عياض بالضم وهي نسبة الى القبط بكسر القاف وهم أهل مصر . قوله «غلالة» الغلالة بكسر الغين المعجمة شعار يلبس تحت الثوب كما في القاموس وغيره (وحدیث) يدل على أنه يجب على المرأة أن تستر بدنّها بثوب لا يصفه وهذا شرط ساتر العورة وانما أمر بالثوب تحتها لان القباطى ثياب رفاق لا تستر البشرة عن رؤية الناظر بل تصفها \*

٢ - وعن أم سلمة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل على أم سلمة وهي تختمر فقال لية ليتين » رواه أحمد وأبو داود  \*

الحديث رواه عن أم سلمة وهب مولى أبي أحمد قال المنذرى وهذا يشبه المجهول وفي الخلاصة أنه وثقه ابن حبان: قوله « وهي تختمر » الوار للحال والتقدير دخل عليها حال كونها تصلح خمارها يقال اختمرت المرأة وتخرمت إذا لبست الخمار كما يقال اعتم وتعم إذا لبس العمامة: قوله « فقال لية » بفتح اللام وتشديد الياء والنصب على المصدر والناصب فعل مقدر والتقدير الويه لية: قوله « ليتين » أمرها أن تلوي خمارها على رأسها وتديره مرة واحدة لا مرتين لثلاث يشبه اختمارها تدوير عمامة الرجال إذا اعتموا فيكون ذلك من التشبه المحرم وسيأتي أنه محرم على العموم من دون تخصيص \*

٣ - وعن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صنفان من أهل النار لم أرهما بعد نساء كاسيات عاريات مائلات مميلات على رؤوسهن أمثال أسنمة البخت المائلة لا يرين الجنة ولا يجدن ريحها. ورجال معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس » رواه أحمد ومسلم  \*

قوله « صنفان من أهل النار » فيه ذم هذين الصنفين: قال النووي هذا الحديث من معجزات النبوة فقد وقع هذان الصنفان وهما موجودان: قوله « كاسيات عاريات » قيل كاسيات من نعمة الله عاريات من شكرها. وقيل معناه تستر بعض بدنهن وتكشف بعضه اظهارا لجمالها ونحوه وقيل تلبس ثوبا رقيقا يصف لون بدنهن: قوله « مائلات » أي عن طاعة الله وما يلزمهن حفظه مميلات أي يعلمن غيرهن فعلهن المذموم. وقيل مائلات بمشيهن متبخرات مميلات لا كتافهن: وقيل المائلات بمشطن مشطة البغايا المميلات بمشطن غيرهن تلك المشطة: قوله « على رؤوسهن أمثال أسنمة البخت » أي بكر من شعورهن ويعظمنها بلف عمامة أو عصابة أو نحوها. والبخت بضم الباء الموحدة وسكون الحاء المعجمة والتاء المثناة الابل الخراسانية  والحديث  ساقه المصنف للاستدلال به على كراهة لبس المرأة ما يحكي بدنهن وهو أحد التفاسير كما تقدم والاختبار بان من فعل ذلك من أهل النار وأنه لا يجد ريح الجنة مع أن ريحها يوجد من مسيرة خمسمائة عام وعيد شديد يدل على تحريم ما شتمل عليه الحديث من صفات هذين الصنفين \*



عن أبي هريرة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعن الرجل يلبس لبس المرأة والمرأة تلبس لبس الرجل» رواه أحمد وأبو داود \*  
الحديث أخرجه أيضا النسائي ولم يتكلم عليه أبو داود ولا المتذري ورجال اسناده رجال الصحيح وأخرج أبو داود عن عائشة أنها قالت «لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الرجل من النساء» وأخرج البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث بن عباس قال «لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء» وأخرج أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه رأى امرأة متقلدة قوسا وهي تمشي مشية الرجل فقال من هذه فقال هذه أم سعيد بنت أبي جهل فقال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليس منا من تشبه بالرجال من النساء» قوله «لبس المرأة ولبس الرجل» رواية أبي داود لبسة في الموضعين (والحديث) يدل على تحريم تشبه النساء بالرجال والرجال بالنساء لأن اللعن لا يكون إلا على فعل محرم واليه ذهب الجمهور. وقال الشافعي في الأم أنه لا يحرم زى النساء على الرجل وإنما يكره فكذا عكسه انتهى. وهذه الأحاديث ترد عليه ولهذا قال النووي في الروضة والصواب أن تشبه النساء بالرجال وعكسه حرام للحديث الصحيح انتهى. وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المترجلات «أخرجوهن من بيوتكم» وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة قال «أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمخنت قد خضب يديه ورجليه بالحناء فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بال هذا فقالوا يتشبه بالنساء فأمر به فنفي إلى التقيع قبل يارسول الله إلا نقتله قال أنى هيت أن اقتل المصلين» وروي البيهقي أن أبا بكر أخرج عنتا وأخرج عمر واحدا \*

### باب التيامن في اللبس وما يقول من استجد ثوبا

١ عن أبي هريرة قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا لبس قميصا بدأ بيمينه» وعن أبي سعيد قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا استجد ثوبا ساء باسمه عمامة أو قميصا أورداء ثم يقول اللهم لك الحمد أنت كسوتنيه أسألك خيره وخير ما صنع له وأعوذ بك من شره وشر ما صنع له» رواها الترمذي \*

الحديث الأول أخرجه أيضا النسائي وذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه :  
ويشهد له حديث « اذا توضأت وأذابتست فابدؤا بيمينكم » أخرجه ابن حبان والبيهقي  
والطبراني قال ابن دقيق العيد هو حقيق بأن يصح ويشهد له أيضا حديث عائشة المتفق  
عليه بلفظ « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعجبه التيامن في تعله وترجله  
وطهوره وفي شأنه كله » وهو يدل على مشروعية الابتداء في لبس القميص باليمين  
وكذلك لبس غيره لعموم الأحاديث الدالة على مشروعية تقديم الميامن ﴿والحديث﴾  
الثاني أخرجه أيضا النسائي وأبو داود وحسنه الترمذي \* قوله « سماء باسمه » قال  
ابن رسلان في شرح السنن البداءة باسم الثوب قبل حمد الله تعالى أبلغ في تذكّر  
النعمة وإظهارها فان فيه ذكر الثوب مرتين مرة ذكره ظاهرا ومرة ذكره مضمرا :  
قوله « أسألك خيره » هكذا لفظ الترمذي. ولفظ أبي داود « أسألك من خيره » بزيادة  
من. ولفظ الترمذي أعم واجمع لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعائشة « عليك  
بالجوامع الكوامل اللهم إني أسألك الخير كله » ولفظ أبي داود أنسب لما فيه من المطابقة  
لقوله في آخر الحديث « وأعوذ بك من شره » قوله « وخير ما صنع له » هو استعماله في طاعة الله  
تعالى وعبادته ليكون عوناً له عليها : قوله « وشر ما صنع له » هو استعماله في معصية الله ومخالفة  
أمره ﴿والحديث﴾ يدل على استحباب حمد الله تعالى عند لبس الثوب الجديد . وقد  
أخرج الحاكم في المستدرک عن عائشة رضي الله عنها قالت « قال رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم ما اشترى عبد ثوبا بدیناراً أو بنصف دينار فحمد الله الا لم يبلغ ركبتيه  
حتى يغفر الله له » وقال حديث لا أعلم في اسناده أحداً ذكر بحرج والله أعلم \*

### ﴿ أبواب اجتناب النجاسات ومواضع الصلوات ﴾

#### ﴿ باب اجتناب النجاسة في الصلاة والعفو عما لا يعلم بها ﴾

١ عن جابر بن سمرة قال « سمعت رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصلي في الثوب الذي آتى فيه أهلي قال نعم الا أن ترى فيه شيئاً فتغسله » رواه  
أحمد وابن ماجه \* ٢ وعن معاوية قال « قلت لأُم حبيبة هل كان يصلي النبي صلى الله



عليه وآله وسلم في الثوب الذي يجامع فيه قالت نعم اذا لم يكن فيه أذى » رواه  
الحسن إلا الترمذي رحمه الله \*

حديث جابر بن سرة رجال إسناده عند ابن ماجه ثقات وحديث معاوية رجال  
إسناده كلهم ثقات (والحديثان) يدلان على تجنب المصلي للثوب المتنجس وهل طهارة  
ثوب المصلي شرط لصحة الصلاة أم لا فذهب الأكثر الى أنها شرط وروى عن  
ابن مسعود وابن عباس وسعيد بن جبير وهو مروي عن مالك أنها ليست بواجبة ونقل  
صاحب النهاية عن مالك قولين: أحدهما إزالة النجاسة سنة وليست بفرض: وثانيهما أنها  
فرض مع الذكر ساقطة مع النسيان . وقديم قولي الشافعي ان إزالة لنجاسة غير شرط  
(احتج الجمهور) بحجج . منها قول الله تعالى ( وثيابك فطهر ) قال في البحر والمراد  
للصلاة للاجماع علي أن لا وجوب في غيرها ولا يخفأك أن غاية ما يستفاد من الآية  
الوجوب عند من جعل الأمر حقيقة فيه والوجوب لا يستلزم الشرطية لان كون الشيء  
شرطا حكم شرعي وضعي لا يثبت الا بتصريح الشارع بأنه شرط أو بتعليق الفعل به  
باداة الشرط أو بنفي الفعل بدونه نفي متوجها الى الصحة لا الى الكمال أو بنفي الثمرة  
ولا يثبت بمجرد الأمر به : وقد أجاب صاحب ضوء النهار عن الاستدلال بالآية بأنها  
مطلقة وقد حملها القائلون بالشرطية على التدب في الجملة فأين دليل الوجوب في المقيد  
وهو الصلاة . وفيه انهم لم يحملوها على التدب بل صرحوا بأنها مقتضية للوجوب في  
الجملة لكنه قام الاجماع على عدم الوجوب في غير الصلاة فكان صارفا عن اقتضاء  
الوجوب فيما عدا المقيد . ومنها حديث خلع النعل الذي سيأتي وغاية ما فيه الأمر  
بمسح النعل وقد عرفت أنه لا يفيد الشرطية على أنه بني على ما كان قد صلى قبل الخلع  
ولو كانت طهارة الثياب ونحوها شرطا لوجب عليه الاستتاف لان الشرط يؤثر عدمه  
في عدم المشروط كما تقرر في الأصول فهو عليهم لا لهم . ومنها الحديثان المذكوران  
في الباب ومحاجب عنهما بأن الثاني فعل وهو لا يدل على الوجوب فضلا عن الشرطية  
والأول ليس فيه ما يدل على الوجوب سلمنا ان قوله فتغسله خبر في معنى الأمر  
فهو غير صالح للاستدلال به على المطلوب . ومنها حديث عائشة قالت « كنت مع  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » وفيه « فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وآله  
ومسلم أخذ الكساء فلبسه ثم خرج فصلى فيه الغداة ثم جلس فقال رجل يا رسول الله

هذه لمعة من دم في الكساء فقبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليها مع ما يليها وأرسلها الي مصرورة في يد الغلام فقال اغسلي هذه واجفيتها ثم ارسلني بها الى فدعوت بقصمقي ففعلتها ثم أجفيتها ثم أخرجتها فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو عليه « أخرجني أبو داود ويحجب عنه أولا بأنه غريب كما قال المنذري. وثانيا بأن غاية ما فيه الأمر وهو لا يدل على الشرطية. وثالثا بأنه عليهم لا لهم لانه لم ينقل إلينا انه أعاد الصلاة التي صلاحها في ذلك الثوب . ومنها حديث عمار بلفظ « إنما تفسل ثوبك من البول والغائط والقيء والدم والمني » رواه أبو يعلى والبخاري في مسنديهما وابن عدي في الكامل والدارقطني والبيهقي في سننهما والعقيلي في الضعفاء وأبو نعيم في المعرفة والطبراني في الكبير وال الأوسط ويحجب عنه أولا بأن هؤلاء كلهم ضعفوه وضعفه غيرهم من أهل الحديث لان في اسناده ثابت بن حماد وهو متروك ومتهم بالوضع وعلي ابن زيد بن جدعان وهو ضعيف حتى قال البيهقي في سننه حديث باطل لا أصل له. وثانيا بأنه لا يدل على المطلوب وليس فيه إلا أنه يغسل الثوب من هذه الأشياء لا من غيرها. ومنها حديث غسل المني وفركه في الصحيحين وغيرها كما تقدم وهو لا يدل على الوجوب فكيف يدل على الشرطية . ومنها حديث « حثيه ثم اقرصيه » عند البخاري ومسلم وغيرها من حديث أسماء. وفي لفظ « فلتقرصه ثم لتضعه بماء » من حديث عائشة وفي لفظ « حكيه بضم » من حديث أم قيس بنت محسن ويحجب عن ذلك أولا بأن الدليل أخص من الدعوي وثانيا بأن غاية ما فيه الدلالة على الوجوب . ومنها أحاديث الأمر بغسل النجاسة كحديث تعذيب من لم يستزله من البول وحديث الأمر بغسل المذي وغيرها وقد تقدمت في أول هذا الكتاب ويحجب عنها بأنها أوامر وهي لا تدل على الشرطية التي هي محل النزاع كما تقدم ثم يمكن الاستدلال بالأوامر المذكورة في هذا الباب على الشرطية ان قلنا إن الأمر بالشئ نهى عن ضده وأن النهي يدل على الفساد وفي كلا المسئلتين خلاف مشهور في الأصول لولا أن ههنا مانعا من الاستدلال بها على الشرطية وهو عدم اعادته صلى الله عليه وآله وسلم للصلاة التي خلع فيها نعليه لأن بناءه على ما فعله من الصلاة قبل الخلع مشعر بأن الطهارة غير شرط وكذلك عدم نقل اعادته للصلاة التي صلاحها في الكساء الذي فيه لمعة من دم كما تقدم. ومن ادلتهم على الشرطية حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ « تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم »



أخرجه الدارقطني والعقيلي في الضعفاء وابن عدى في الكامل. وهذا الحديث لو صح لكان صالحا للاستدلال به على الشرطية المدعاة لكنه غير صحيح بل باطل لأن في اسناده روح بن غطيف وقال ابن عدى وغيره انه تفرد به وهو ضعيف قال الذهلي أخاف أن يكون هذا موضوعا. وقال البخاري حديث باطل. وقال ابن حبان موضوع. وقال البزار أجمع أهل العلم على نكرة هذا الحديث. قال الحافظ وقد أخرجه ابن عدى في الكامل من طريق أخرى عن الزهري لكن فيها أبو عصمة وقد اتهم بالكذب انتهى. اذا تقرر لك ما سقناه من الأدلة وما فيها فاعلم انها لا تقصر عن افادة وجوب تطهير الثياب فمن صلى وعلى ثوبه نجاسة كان تاركا لواجب وأما أن صلاته باطلة كما هو شأن فقدان شرط الصحة فلا لما عرفت. ومن فوائد حديثي الباب انه لا يجب العمل بمقتضى المظنة لأن الثوب الذي يجامع فيه مظنة لوقوع النجاسة فيه فارشد الشارع صلى الله عليه وآله وسلم إلى أن الواجب العمل بالثبوت دون المظنة. ومن فوائدهما كما قال ابن رسلان في شرح السنن طهارة رطوبة فرج المرأة لأنه لم يذكر هنا انه كان يغسل ثوبه من الجماع قبل أن يصلي ولو غسله لنقل: ومن المعلوم أن الذكر يخرج وعليه رطوبة من فرج المرأة انتهى \*

٣ وعن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « انه صلى فخلع نعليه فخلع الناس نعالهم فلما انصرف قال لهم لم خلعتم قالوا رأيناك خلعت فخلعنا فقال إن جبريل أتاني فأخبرني أن بهما خبثا فاذا جاء أحدكم المسجد فليقلب نعليه ولينظر فيها فان رأى خبثا فليمسحه بالأرض ثم ليصل فيها » رواه أحمد وأبو داود \*

الحديث أخرجه أيضا الحاكم وابن خزيمة وابن حبان واختلف في وصله وإرساله ورجح أبو حاتم في الملل الموصول ورواه الحاكم من حديث أنس وابن مسعود ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس وعبد الله ابن الشخير واسنادها ضعيفان ورواه البزار من حديث أبي هريرة واسناده ضعيف معلول أيضا قاله الحافظ في التلخيص : قوله « فأخبرني » فيه جواز تكليم المصلي واعلامه بما يتعلق بمصالح الصلاة وانه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة : قوله « خبثا » في رواية أبي داود « قدرا » وهو ما تكرهه الطبيعة من نجاسة ومخاط ومني وغير ذلك \* (والحديث) قد عرفت مما سلف انه استدل به القائلون بان ازالة النجاسة من شروط صحة الصلاة وهو كما عرفناك عليهم لاهم لان استمراره على الصلاة التي صلاحها قبل خلع النعل وعدم استثنائه لها يدل على عدم

كون الطهارة شرعا : وأجاب الجمهور عن هذا بأن المراد بالقذر هو الشيء المستقذر كالمخاط والبساق ونحوهما ولا يلزم من القذر ان يكون نجسا وبأنه يمكن ان يكون دما يسيرا معفو عنه واخبار جبريل له بذلك لثلاث تلوث ثيابه بشيء مستقذر. ويرد هذا الجواب بما قاله في البارع في تفسير قوله (أوجاء أحدكم من الغائط) انه كني بالغائط عن القذر وقول الأزهري النجس القذر الخارج من بدن الانسان فجعله لمستقذر غير نجس أو نجس معفو عنه تحكّم وإخبار جبريل في حال الصلاة بالقذر الظاهر انه لما فيها من النجاسة التي يجب تجنبها في الصلاة لاخافة التلوث لانه لو كان لذلك لاخبره قبل الدخول في الصلاة لان القعود حال لبسها مظنة للتلوث بما فيها على أن هذا الجواب لا يمكن مثله في رواية الحث المذكورة في الباب للاتفاق بين أئمة اللغة وغيرهم ان الاختين هما البول والغائط \* قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق الحديث ما لفظه وفيه أن ذلك النعال يحزىء وان الأصل ان أمته أسوته في الأحكام وان الصلاة في التعلين لا تنكره وان العمل اليسير معفو عنه انتهى : وقد تقدم الكلام على ان ذلك النعال مطهر لها في أبواب تطهير النجاسة وأما أمته أسوته فهو الحق وفيه خلاف في الأصل مشهور وأما عدم كراهة الصلاة في التعلين فسيأتي وأما العفو عن العمل اليسير فسيأتي أيضاً . ومن فوائد الحديث جواز المشي الى المسجد بالنعل \*

﴿ باب حمل المحدث والمستجمر في الصلاة و ثياب الصغار وما شك في نجاسته ﴾

١ عن أبي قتادة « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي وهو حامل أمامة بنت زينب فاذا ركع وضعها وإذا قام حملها » متفق عليه \* قوله « وهو حامل أمامة » قال الحافظ المشهور في الروايات التتوين ونصب أمامة وروى بالاضافة وزاد عبدالرزاق عن مالك باسناد حديث الباب « على عاتقه » وكذا المسلم وغيره من طريق أخرى ولاحمد من طريق ابن جريج « على رقبته » وأمامة بضم الهمزة وتخفيف الميمين كانت صغيرة على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتزوجها على بعد موت فاطمة بوصية منها. قوله « فاذا ركع وضعها » هكذا في صحيح مسلم والنسائي واحمد وابن حبان كلهم عن عامر بن عبد الله شيخ مالك. ورواية البخاري عن مالك « فاذا سجد » ولا يبي داود



من طريق المقبري عن عمرو بن سليم «حتى اذا اراد ان يركع أخذها فوضعها ثم ركع وسجد حتى اذا فرغ من سجوده وقام أخذها فردها في مكانها» وهذا صريح في ان فعل الحمل والوضع كان منه لامنها وهو يرد تأويل الخطابي حيث قال يشبه ان تكون الصبية قد الفتة فاذا سجد تعلقت باطرافه والتزمته فينفض من سجوده فتبقى محمولة كذلك الا ان يركع فيرسلها ويرد ايضا قول ابن دقيق العيد ان لفظ حمل لا يساوي لفظ وضع في اقتضاء فعل الفاعل لانا نقول فلان حمل كذا ولو كان غيره حمله بخلاف وضع فعلي هذا فالفعل الصادر منه هو الوضع لا الرفع فيقل العمل انتهى لان قوله حتى اذا فرغ من سجوده وقام أخذها فردها في مكانها صريح في أن الرفع صادر منه صلى الله عليه وآله وسلم وقد رجع ابن دقيق العيد الى هذا فقال وقد كنت أحسب هذا يعني الفرق بين حمل ووضع وأن الصادر منه الوضع لا الرفع حسناً إلي أن رأيت في بعض طرقه الصحيحة فاذا قام أعادها انتهى . وهذه الرواية في صحيح مسلم ولاحمد « فاذا قام حملها فوضعها على رقبته » **والحديث** يدل على ان مثل هذا الفعل معفو عنه من غير فرق بين الفريضة والنافلة والمفرد والمؤتم والامام لما في صحيح مسلم من زيادة « وهو يؤم الناس في المسجد » وإذا جاز ذلك في حال الامامة في صلاة الفريضة جاز في غيرها بالاولي . قال القرطبي وقد اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث والذي أحوجهم الي ذلك أنه عمل كثير فروى ابن القاسم عن مالك انه كان في النافلة واستبعده المازري وعياض وابن القاسم قال المازري امامته بالناس في النافلة ليست بمعمودة . وأصرح من هذا ما أخرجه أبو داود بلفظ « بينما نحن نتظر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الظهر أو العصر وقد دعاه بلال إلى الصلاة اذ خرج علينا وأمامة على طائفة فقام في مصلاه فقمنا خلفه فكبر فكبرنا وهي في مكانها » وروى أشهب وعبد الله ابن نافع عن مالك ان ذلك للضرورة حيث لم يجد من يكفيه أمرها وقال بعض اصحابه لانه لو تركها لبكت وشغلته أكثر من شغلته بحملها . وفرق بعض أصحابه بين الفريضة والنافلة . وقال الباجي ان وجد من يكفيه أمرها جاز في النافلة دون الفريضة وان لم يجد جاز فيها . قال القرطبي وروى عبد الله بن يوسف التميمي عن مالك ان الحديث منسوخ . قال الحافظ روي ذلك عنه الاسماعيلي لكنه غير صريح : وقال ابن عبد البر لعل الحديث منسوخ بتحريم العمل والاشتغال في الصلاة وتعقب بان النسخ لا يثبت بالاحتمال

وبأن القضية كانت بعد قوله صلى الله عليه وآله وسلم « ان في الصلاة لشغلا » لان ذلك كان قبل الهجرة وهذه القصة كانت بعد الهجرة بمدة مديدة قطعاً قاله الحافظ . وقال القاضي عياض ان ذلك كان من خصائصه ورد بأن الاصل عدم الاختصاص قال النووي بعد أن ذكر هذه التأويلات وكل ذلك دعاوي باطلة مردودة لادليل عليها لان الآدمي طاهر وما في جوفه معفو عنه وثياب الاطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة حتى تتبين النجاسة والاعمال في الصلاة لا تبطلها اذا قلت أو تفرقت ودلائل الشرع متظاهرة على ذلك وإنما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لبيان الجواز اتمهي . قال الحافظ وحمل أكثر أهل العلم هذا الحديث على أنه عمل غير متوال لوجود الطمأنينة في أركان الصلاة . ومن فوائد الحديث جواز ادخال الصبيان المساجد وسيأتي الكلام على ذلك وان مس الصغيرة لا ينتقض به الوضوء وان الظاهر طهارة ثياب من لا يحترز من النجاسة كالأطفال . وقال ابن دقيق العيد يحتمل أن يكون ذلك وقع حال التنظيف لأن حكايات الأحوال لا عموم لها \*

٢ عن أبي هريرة قال « كنا نصلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم العشاء فاذا سجد وثب الحسن والحسين على ظهره فاذا رفع رأسه أخذهما من خلفه أخذاً رقيقاً وبضعهما على الأرض فاذا عاد عاداً حتى قضي صلاته ثم أقعد أحدهما على فخذه قال فقامت اليه فقلت يا رسول الله أردتهما فبرقت برقة فقال لهما الحقا بأمكما فكث ضؤهما حتى دخلا » رواه أحمد في مسنده \*

الحديث أخرجه أيضاً ابن عساكر وفي اسناد أحمد كامل بن العلاء وفيه مقال معروف وهو يدل على أن مثل هذا الفعل الذي وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم غير مفسد للصلاة وفيه التصريح بأن ذلك كان في الفريضة وقد تقدم الكلام في شرح الحديث الذي قبل هذا . وفيه جواز ادخال الصبيان المساجد وقد أخرج الطبراني من حديث معاذ بن جبل قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جنبوا مساجدكم صبيانكم وخصوماتكم وحدودكم وشراءكم وبيعكم وجمروها يوم جمعكم واجعلوها على ابوابها مظهركم » ولكن الراوى له عن معاذ مكحول وهو لم يسمع منه . وأخرج ابن ماجه من حديث واثله بن الاسقع « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم وشراءكم وبيعكم وخصوماتكم ورفع أصواتكم وإقامة حدودكم



وسل سيوفكم واتخذوا علي أبوابها المطاهر وجروها في الجمع « وفي اسناده الحرث ابن شهاب وهو ضعيف. وقد عارض هذين الحديثين الضعيفين حديث أمانة المتقدم وهو متفق عليه. وحديث الباب وحديث أنس « ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اني لا أسمع بكاء الصبي وأنا في الصلاة فأخفف مخافة أن تفتن أمه « وهو متفق عليه فيجمع بين الاحاديث بحمل الامر بالتجنب علي الندب كما قال العراقي في شرح الترمذي او بأنها تنزه المساجد عن لا يؤمن حدثه فيها \*

٣ وعن عائشة قالت « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل وأنا الى جنبه وأنا حائض وعلي مرط وعليه بعضه « رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه . \*

الحديث أخرجه أيضا النسائي واتفق علي نحوه الشيخان من حديث ميمونة : قوله « مرط » بكسر الميم وهو كساء من صوف أو خزا وكتان. وقيل لا يسمى مرطا الا الأخضر. وفي الصحيح « في مرط من شعر اسود » والمرط يكون ازارا ويكون رداء قاله ابن رسلان (وفيه دليل) على أن وقوف المرأة بمجنب المصلي لا يبطل صلاته وهو مذهب الجمهور وقال أبو حنيفة انها تبطل والحديث يرد عليه . وفيه أن ثياب الحائض طاهرة إلا موضعا يري فيه اثر الدم أو النجاسة. وفيه جواز الصلاة بحضرة الحائض وجواز الصلاة في ثوب بعضه على المصلي وبعضه عليها \*

٤ وعن عائشة قالت « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي في شعرنا « رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه . ولفظه « لا يصلي في لحف نسائه » \*

الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه كلهم من طريق محمد بن سيرين عن عبدالله بن شقيق عن عائشة قال ابو داود في سننه قال حماد يعني ابن زيد سمعت سعيد بن أبي صدقة قال سألت محمدا يعني ابن سيرين عنه فلم يحدثني وقال سمعته منذ زمان ولا أدري ممن سمعته من ثبت ام لا فاسألوا عنه: قال ابن عبد البر في هذا المعنى قول من حفظ عنه حجة علي من سأله في حال نسيانه أو في حال تغير فكره من أمر طرأ له من غضب أو غيره ففى مثل هذا العالم لا يسئل وقوله فاسألوا عنه غيري لا يقدر في الرواية المتقدمة فانه محمول علي انه أمر بسؤال غيره لتقوية الحججة: قوله « في شعرنا »

بضم الشين والعين المهمة جمع شعار علي وزن كتب وكتاب وهو الثوب الذي يلي الجسد وخصتها بالذكر لأنها أقرب إلى أن تتألف النجاسة من الدثار وهو الثوب الذي يكون فوق الشعار قال ابن الأثير المراد بالشعار هنا الأزار الذي كانوا يتغطون به عند النوم. وفي رواية أبي داود « في شعرنا أو لحفنا » شك من الراوي واللحاف اسم لما يلتحف به ﴿والحديث﴾ يدل على مشروعية تجنب ثياب النساء التي هي مظنة لوقوع النجاسة فيها وكذلك سائر الثياب التي تكون كذلك. وفيه أيضاً الاحتياط والاخذ باليقين جائز غير مستنكر في الشرع وإن ترك المشكوك فيه إلى المتيقن المعلوم جائز وليس من نوع الوسواس كما قال بعضهم. وقد تقدم في الباب الأول أنه كان يصلي في الثوب الذي يجامع فيه أهله ما لم يرفيه أذى وأنه قال لمن سأله هل يصلي في الثوب الذي يأتي فيه أهله نعم إلا أن يرى فيه شيئاً فيغسله وذكرنا هناك أنه من باب الاخذ بالمتة لعدم وجوب العمل بالمظنة وهكذا حديث صلاته في الكساء الذي لنسائه وقد تقدم. وحديث عائشة المذكور قبل هذا وكل ذلك يدل على عدم وجوب تجنب ثياب النساء وأما هو مندوب فقط عملاً بالاحتياط كما يدل عليه حديث الباب وبهذا يجمع بين الأحاديث \*

### باب من صلى على مركوب نجس أو قد أصابته نجاسة

١ - عن ابن عمر قال « رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على حمار وهو متوجه إلى خيبر » رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود \* ٢ وعن أنس « أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على حمار وهو راكب إلى خيبر والقبلة خلفه » رواه النسائي \*

أما حديث ابن عمر فرواه عمرو بن يحيى المازني عن أبي الجباب سعيد بن يسار عن عبد الله بن عمر بلفظ الكتاب. قال النسائي عمرو بن يحيى لا يتابع علي قوله على حمار وربما قال علي راحلته. وقال الدارقطني وغيره غلط عمرو بن يحيى بذكر الحمار والمعروف علي راحلته وعلي البعير وقد أخرجه مسلم في الصحيح من طريق عمرو بن يحيى بلفظ « على حمار » قال النووي وفي الحكم بتعليط عمرو بن يحيى نظر لأنه ثقة نقل شيئاً محتملاً فلعله كان الحمار مرة والبعير مرات ولكنه يقال أنه شاذ فإنه مخالف رواية الجمهور في البعير والراحلة والشاذ مردود وهو المخالف للجماعة والله أعلم انتهى.



وأما حديث أنس فإسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا محمد بن منصور قال حدثنا إسماعيل بن عمر قال حدثنا داود بن قيس عن محمد بن عجلان عن يحيى بن سعيد عن أنس فذكره وهو لاء كلهم ثقات . قال النسائي الصواب موقوف انتهى : وقد خرجه مسلم والامام مالك في الموطأ من فعل أنس . ولفظ مسلم حدثنا أنس بن سيرين قال تلقينا أنس بن مالك حين قدم الشام فلقيناه بعين التمر فرأيت به يصلي على حمار . قال القاضي عياض قيل انه وهم وصوابه قدم من الشام كما جاء في صحيح البخاري لانهم خرجوا من البصرة للقائه حين قدم من الشام . قال النووي ورواية مسلم صحيحة ومعناه تلقيناه في رجوعه حين قدم الشام وإنما حذف في رجوعه للعلم به : واستدل المصنف بالحديثين على جواز الصلاة على المركوب النجس والمركوب الذي أصابته نجاسة وهو لا يتم الأعلى القول بان الحمار نجس عين نعم يصح الاستدلال به على جواز الصلاة على ما فيه نجاسة لأن الحمار لا ينفك عن التلوث بها (والحديثان) يدلان على جواز التطوع على الراحة . قال النووي وهو جائز باجماع المسلمين ولا يجوز عند الجمهور الا في السفر من غير فرق بين قصيره وطويله وقيدته مالك بسفر القصر . وقال ابو يوسف وابو سعيد الاصطخري من اصحاب الشافعي انه يجوز التنفل على الدابة في البلد وسيعقد المصنف لذلك بابا في آخر أبواب القبلة \*

### باب الصلاة على الفراء والبسط وغيرهما من المفارش

١ عن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على بساط » رواه احمد وابن ماجه \*

الحديث في إسناده زمعة بن صالح الحيدى ضعفه احمد وابن معين وابو حاتم والنسائي وقد أخرج له مسلم فرد حديث مقرونا بآخر وهذا الحديث قد أخرج ابن أبي شيبة في المصنف قال حدثنا وكيع عن زمعة عن عمرو بن دينار وسلمة قال احدهما عن عكرمة عن ابن عباس فذكره . وفي الباب عن أنس بن مالك عند البخاري ومسلم والنسائي والترمذي وصححه وابن ماجه بلفظ « كان يقول لاخ لي صغير يا أبا عمير ما فعل النغير قال ونضح بساط لنا فصلى عليه » : قوله « بساط » بكسر الباء جمعه بسط بضمها وتسكين السين وضمها وهو ما يبسط أى يفرش وأما البساط بفتح الباء فهي الأرض الواسعة قال عدیل ابن الفرخ العجلي \*

ودون يد الحجاج من أن قلني \* بساط لا يدي الناعجات عريض  
 (والحديث) يدل علي جواز الصلاة علي البسط وقد حكاه الترمذي عن أكثر  
 أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم وهو قول الاوزاعي والشافعي وأحمد واسحاق وجمهور  
 الفقهاء وقد ذكره ذلك جماعة من التابعين ممن بعدهم فروى ابن أبي شيبة في المصنف  
 عن سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين انهما قالا الصلاة على الطنفسة وهي البساط  
 الذي تحته نخل محدثة . وعن جابر بن زيد انه كان يكره الصلاة على كل شيء من  
 الحيوان ويستحب الصلاة علي كل شيء من نبات الارض . وعن عروة بن الزبير انه  
 كان يكره ان يسجد علي شيء دون الأرض . والى الكراهة ذهب الهادي ومالك .  
 ومنعت الامامية صحة السجود علي ما لم يكن أصله من الارض وكره مالك أيضاً الصلاة  
 علي ما كان من نبات الأرض فدخلته صناعة أخرى كالكتان والقطن . قال ابن العربي  
 وإنما كرهه من جهة الزخرفة : واستدل الهادي علي كراهة ما ليس من الارض بحديث  
 « جعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً » بناء على أن لفظ الأرض لا يشمل ذلك . قال  
 في ضوء النهار وهو وهم لان المراد بالأرض في حديث التراب بدليل وطهوراً والالزم  
 مذهب أبي حنيفة في جواز التيمم بما أنبتت الأرض انتهى . وأقول بل المراد بالأرض  
 في الحديث ما هو أعم من التراب بدليل ما ثبت في الصحيح بلفظ « وتربتها طهوراً »  
 والالزم صحة إضافة الشيء الى نفسه وهي باطلة بالاتفاق ولكن الاولى ان يقال في  
 الجواب عن الاستدلال بالحديث ان التنصيص على كون الأرض مسجداً لا ينفي كون غيرها  
 مسجداً بعد تسليم عدم صدق مسمى الأرض علي البسط علي ان السجود علي البسط  
 ونحوها سجود علي الأرض كما يقال للراكب علي السرج الموضوع علي ظهر الفرس راكب  
 علي الفرس وقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى علي البسط وهو لا يفعل المكروه :  
 ﴿قائمة﴾ حديث انس الذي ذكر بلفظ البسط اخرجه الائمة الستة بلفظ الحصير قال  
 العراقي في شرح الترمذي فرق المصنف يعني الترمذي بين حديث أنس في الصلاة علي  
 البسط وبين حديث أنس في الصلاة علي الحصير وتقدم لكل منهما بابا وقد روى  
 ابن أبي شيبة في سننه ما يدل على أن المراد بالبساط الحصير بلفظ « فيصلح احبانا  
 علي بساط لنا وهو حصير تنضجه بالماء » قال العراقي فتبين ان مراد أنس  
 بالبساط الحصير ولا شك أنه صادق علي الحصير لكونه يبسط علي الأرض اي يفرش انتهى \*



وهذه الرواية ان صلحت لتقييد حديث أنس لم تصلح لتقييد حديث ابن عباس \*  
 ٢ عن المغيرة بن شعبة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الحصر والفروة المدبوغة » رواه احمد وأبو داود وغيره \*

الحديث في اسناده ابو عون محمد بن عبيد الله بن سعيد الثقفي عن أبيه عن المغيرة وابو عون ثقة احتج به الشيخان وأما أبوه فلم يرو عنه غير ابنه أبي عون : قال ابو حاتم فيه مجهول وذكره ابن حبان في الثقات في اتباع التابعين وقال يروي المقاطيع قال العراقي وهذا يدل على الانقطاع بينه وبين المغيرة انتهى : ولكن صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على الحصر ثابتة من حديث أنس عند الجماعة . ومن حديث أبي سعيد وسياتي ومن حديث أم سلمة عند الطبراني في الكبير . ومن حديث ابن عمر عند أبي حاتم في العلل قوله « والفروة المدبوغة » الفروة هي التي تلبس وجمعها فراء كبهمة وبهام وفي ذلك رد علي من كره الصلاة على غير الأرض وما خلق منها وقد تقدم الكلام على ذلك ويبدل الحديث وسائر الأحاديث التي ذكرناها على انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على الحصر . وأخرج أبو يعلى الموصلي عن عائشة بسند قال العراقي رجاله ثقات « انها سألت أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الحصر قالت لم يكن يصلي عليه » وكيفية الجمع بين حديثها هذا وسائر الأحاديث أنها إنما نكت علمها ومن علم صلاته على الحصر مقدم علي النافي وأيضاً فان حديثها وان كان رجاله ثقات فان فيه شذوذاً ونكارة كما قال العراقي . وقد ذهب الي استحباب الصلاة علي الحصر أكثر أهل العلم كما قال الترمذي قال الا أن قوما من أهل العلم اختاروا الصلاة علي الأرض استحباباً انتهى . وقد روى عن زيد بن ثابت وأبي ذر وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمر وسعيد ابن المسيب ومكحول وغيرهم من التابعين استحباب الصلاة على الحصر وصرح ابن المسيب بأنها سنة . ومن اختار مباشرة المصلي للأرض من غير وقاية عبد الله بن مسعود فروى الطبراني عنه انه كان لا يصلي ولا يسجد الا علي الأرض وعن ابراهيم النخعي انه كان يصلي علي الحصر ويسجد علي الأرض \*

٣ عن أبي سعيد « انه دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فرأيتني يصلي على حصر يسجد عليه » رواه مسلم وغيره \*

حديث أبي سعيد أخرجه مسلم عن عمرو الناقد واسحاق بن ابراهيم كلاهما عن عيسى بن (م ١٧-٢٤)

يونس . ورواه أيضا مسلم وابن ماجه عن أبي كريب زاد مسلم وعن أبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن أبي معاوية عن الأعمش زاد مسلم « ورأيت بصلي في ثوب واحد متوشحا به » وهذه الزيادة أفردوها ابن ماجه فرواها عن أبي كريب عن عمر بن شبيب عن الأعمش والكلام على فقه الحديث قد تقدم \*

٤ وعن ميمونة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الحجرة » رواه الجماعة الا الترمذي لكنه له من رواية ابن عباس رضي الله عنه \* لفظ حديث ابن عباس في سنن الترمذي « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الحجرة » وقال حسن صحيح وفي الباب عن أم حبيبة عند الطبراني . وعن أم سلمة عند الطبراني أيضا . وعن عائشة عند مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي . وعن ابن عمر عند الطبراني في الكبير والوسط واحد والبخاري . وعن أم كلثوم بنت أبي سلمة بن عبد الأسد عند ابن أبي شيبة : قال الترمذي ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد أورد لها الطبراني في المعجم الكبير أحاديث من روايتها عن أم سلمة وفي بعض طرقها عن أم كلثوم بنت عبد الله بن زمة أن جدتها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم دفعت إليها مخضبا من صفر . وعن أنس عند الطبراني في الصغير والوسط والبخاري بأسناد رجاله ثقات . وعن جابر عند البخاري . وعن أبي بكرة عند الطبراني بأسناد رجاله ثقات . وعن أبي هريرة عند مسلم والنسائي . وعن أم أيمن عند الطبراني بأسناد جيد . وعن أم سليم عند أحمد والطبراني وإسناده جيد . قوله « على الحجرة » قال أبو عبيدهي بضم الحاء سجادة من سعف النخل على قدر ما يسجد عليه المصلي فان عظم بحيث يكفي لجسده كله في صلاة أو اضطجاع فهو حصير وليس بخمرة . وقال الجوهري الحجرة بالحضمة بالضم سجادة صغيرة تعمل من سعف النخل وترمل بالخيوط . وقال الخطابي الحجرة السجادة وكذا قال صاحب المصنف قال وهي على قدر ما يضع عليه الوجه والانتف . وقال صاحب النهاية هي مقدار ما يضع عليه الرجل وجهه في سجوده من حصير أو نسيجة خوص ونحوه من الثياب ولا يكون خمرة الا في هذا المقدار وقد تقدم تفسير الحجرة باختصار مما هنا في باب الرخصة في اجتياز الجنب من المسجد من أبواب الغسل : ومادة خمر تدل على التغطية والستر ومنه سميت الحجرة لأنها تخر العقل أي تغطيه وتستره والحديث يدل على أنه لا بأس بالصلاة على السجادة سواء كانت من الخرق أو الخوص أو غير ذلك وسواء كانت صغيرة كالحجرة على القول بأنها لا تسمى خمرة



الا اذا كانت صغيرة أو كانت كبيرة كالحصير والبساط لما تقدم من صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على الحصير والبساط والفرو: وقد اخرج احمد في مسنده من حديث أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تفلح « يا أفلح ترب وجهك » أي في سجوده قال العراقي والجواب عنه انه لم يأمره أن يصلي على التراب وإنما اراد به تمكين الجبهة من الأرض وكأنه رآه يصلي ولا يمكن جبهته من الأرض فأمره بذلك لأنه رآه يصلي على شيء يستره من الأرض فأمره بنزعه انتهى: وقد ذهب إلا أنه لا بأس بالصلاة على الحجر الجمهور قال الترمذي وبه يقول بعض أهل العلم وقد نسب العراقي إلى الجمهور من غير فرق بين ثياب القطن والكتان والجلود وغيرها من الطاهرات وقد تقدم ذكر من اختار مباشرة الأرض \*  
 هـ وعن أبي الدرداء قال « ما أبالي لو صليت على خمس طنافس » رواه البخاري في تاريخه \*

الحديث رواه ابن أبي شيبة عنه بلفظ « ست طنافس بعضها فوق بعض » وروي ابن أبي شيبة عن ابن عباس انه صلى على طنفسة: وعن أبي وائل انه صلى على طنفسة وعن الحسن قال لا بأس بالصلاة على الطنفسة: وعنه انه كان يصلي على طنفسة قدماء وركبناه عليها وبداه ووجهه على الأرض. وعن ابراهيم والحسن أيضا انها صليا على بساط فيه تصاوير: وعن عطاء انه صلى على بساط أبيض: وعن سعيد بن جبير انه صلى على بساط أبيض وعن مرة المحدث انه صلى على لبو كذا عن قيس بن عباد (وإلى جواز الصلاة) على الطنافس ذهب جمهور العلماء والفقهاء كما تقدم في الصلاة على البساط وخالف في ذلك من خالف في الصلاة على البساط لان الطنافس البساط التي تحتها خيل كما تقدم: قوله « طنافس » جمع طنفسة وفي ضبطها لغات كسر الطاء والقاء معا وضيمها وفتحها معا وكسر الطاء مع فتح القاء \*

### باب الصلاة في النعلين والخفين

١ عن أبي مسلمة سعيد بن يزيد قال « سألت أنسا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في نعليه قال نعم » متفق عليه \* ٢ وعن شداد بن أوس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم » رواه أبوداود \*

الحديث الأول أخرجه البخاري عن آدم عن شعبة وعن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عن بشر بن المغفل وعن الربيع الزهراني عن عباد بن العوام وأخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن يزيد بن زريع وغسان بن مضر عن أبي مسلمة سعيد بن يزيد: والحديث الثاني أخرجه ابن حبان أيضاً في صحيحه ولا مطعن في إسناده وفي الباب أحاديث أربعة أخر عن أنس الأول عند الطبراني والبيهقي قال البيهقي لا بأس بإسناده الثاني عند البزار بنحو حديث شداد بن أوس: والثالث عند ابن مردويه بلفظ «صلوا في نعالكم» وفي إسناده عباد بن جويرة كذبه أحمد والبخاري والرابع عند ابن مردويه وفي إسناده عيسى بن عبد الله العقلائي وهو ضعيف يسرق الحديث. وفي الباب عن عبد الله بن مسعود عند ابن ماجه وله حديث آخر عند الطبراني في إسناده علي بن عاصم تكلم فيه وله حديث ثالث عند البزار والطبراني والبيهقي وفي إسناده أبو حمزة الأعمش وهو غير محتج به: وعن عبد الله بن أبي حنيفة عند أحمد والبزار والطبراني. وعن عبد الله بن عمرو عند أبي داود وابن ماجه: وعن عمرو بن حريث عند الترمذي في الشمائل والنسائي: وعن أوس الثقفي عند ابن ماجه وعن أبي هريرة عند أبي داود وله حديث آخر عند أحمد والبيهقي وله حديث ثالث عند البزار والطبراني وفيه عباد بن كثير وهو لين الحديث: وقيل متروك وقيل لا يحتج بحديثه وله حديث رابع رواه ابن مردويه وفيه صالح مولى التوماء وهو ضعيف. وعن عطاء الشيباني عند ابن منده في معرفة الصحابة والطبراني وابن قانع وعن البراء عند أبي الشيخ وفي إسناده سوار بن مصعب وهو ضعيف وعن عبد الله بن الشخير عند مسلم وله حديث آخر عند الطبراني: وعن ابن عباس عند البزار والطبراني وابن عدي وفي إسناده النضر بن عمرو وهو ضعيف جداً وله حديث آخر عند الطبراني: وعن عبد الله بن عمر عند الطبراني: وعن علي بن أبي طالب عند ابن عدي في الكامل من رواية الحسين بن ضمرة عن أبيه عن جده وهو ضعيف جداً وله حديث آخر عند أبي يعلى وابن عدي وقال وهذا ليس له أصل وهو مما وضعه محمد بن الحجاج اللخمي وعن فيروز الديلمي عند الطبراني وإسناده جيد: وعن مجمل بن جارية عند أحمد وفي إسناده يزيد بن عياض وهو ضعيف وعن الهرماس بن زياد عند ابن حبان في الثقات والطبراني في معجمه الكبير والأوسط. وعن أبي بكره عند البزار وأبي يعلى وابن عدي وفي إسناده بحر بن مرار اختلط وتغير وقد وثقه ابن معين. وعن أبي ذر عند أبي



الشيخ والبيهقي. وعن أبي سعيد عند أبي داود. وعن عائشة عند الطبراني بإسناد صحيح وعن أعرابي من الصحابة لم يسم عند ابن أبي شيبة في مصنفه وأحمد في مسنده <sup>(١)</sup> والحديثان يدلان على مشروعية الصلاة في النعال وقد اختلف نظر الصحابة والتابعين في ذلك هل هو مستحب أو مباح أو مكروه فروى عن عمر بإسناد ضعيف أنه كان يكره خلع النعال ويشدد على الناس في ذلك وكذا عن ابن مسعود. وكان أبو عمر والشيباني يضرب الناس إذا خلعوا نعالهم. وروي عن إبراهيم أنه كان يكره خلع النعال وهذا يشعر بأنه مستحب عند هؤلاء. قال العراقي في شرح الترمذي ومن كان يفعل ذلك يعني لبس النعل في الصلاة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وعويمر بن ساعدة وألس بن مالك وسلمة بن الأكوع وأوس الثقفي: ومن التابعين سعيد بن المسيب والقاسم وعروة بن الزبير وسالم بن عبد الله وعطاء بن يسار وعطاء بن أبي رباح ومجاهد وطاوس وشريح القاضي وأبو مجاز وأبو عمر والشيباني والأشود بن يزيد وإبراهيم التيمي وإبراهيم التيمي وعلي بن الحسين وابنه أبو جعفر ومن كان لا يصل فيهما عبد الله بن عمر وأبو موسى الأشعري: ومن ذهب إلى الاستحباب المأدوية وإن أنكر ذلك عوامهم قال الإمام المهدي في البحر مسألة ويستحب في النعل الطاهر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «صلوا في نعالكم» الخبر: وقال ابن دقيق العيد في شرح الحديث الأول من حديثي الباب أنه لا ينبغي أن يؤخذ منه الاستحباب لأن ذلك لا مدخل له في الصلاة ثم أطال البحث وأطاب إلا أن الحديث الثاني من حديثي الباب أقل أحواله الدلالة على الاستحباب وكذلك سائر الأحاديث التي ذكرنا. وقد أخرج أبو داود من حديث أبي سعيد الخدري أنه قال قال صلى الله عليه وآله وسلم «إذا جاء أحدكم إلى المسجد فلينظر فإن رأى في نعليه قدرا أو أذى فليمسحه وليصل فيهما» ويمكن الاستدلال لعدم الاستحباب بما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «إذا صلى أحدكم فخلع نعليه فلا يؤذيهما أحداً ليجعلهما بين وجليه أو ليصل فيهما» وهو كما قال العراقي صحيح الإسناد. وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال «رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصل حافيا ومتعلا» أخرجه أبو داود وابن ماجه. وروى ابن أبي شيبة بإسناده إلى أبي عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه قال «صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في نعليه فصلى الناس في نعالهم فخلع

عليه فخلعوا فلما صلى قال من شاء ان يصلي في نعليه فليصل ومن شاء أن يخلع فليخلع» قال العراقي وهذا مرسل صحيح الاسناد . ويجمع بين أحاديث الباب بجعل حديث أبي هريرة وما بعده صار قالوا امر المذكورة المعللة بالخالفه لاهل الكتاب من الوجوب الي التدب لان التخيير والتفويض الى المشيئة بعد تلك الاوامر لا ينافي الاستحباب كما في حديث «ين كل أذانين صلاة لمن شاء» وهذا أعدل المذاهب وأقواها عندي \*

### ﴿ باب المواضع المنهي عنها والمأذون فيها للصلاة ﴾

١ عن جابر « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال جعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً فأبمارجل أدركته الصلاة فليصل حيث أدركته » متفق عليه . وقال ابن المنذر ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « جعلت لي كل الارض طيبة مسجداً وطهوراً » رواه الخطابي باسناده حسنه \*

الحديث قد تقدم الكلام علي طريقه وفقهه في التيمم فلا نعيده وهو ثابت بزيادة طيبة من رواية أنس عند ابن السراج في مسنده قال العراقي باسناد صحيح وأخرجه أيضا أحمد والضياء في المختارة وأشار إلى حديث أنس أيضا الترمذي . قال العراقي في شرح الترمذي ما لفظه وحديث جابر أخرجه البخاري ومسلم والنسائي من رواية يزيد الفقير عن جابر بن عبد الله قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطيت خمسا » فذكرها وفيه « وجعلت لي الأرض طيبة طهوراً ومسجداً » الحديث انتهى : فعلي هذا يكون زيادة طيبة مخرجة في الصحيحين ولكنه ذكر البخاري الحديث من طريق يزيد الفقير عن جابر في التيمم والصلاة وليس فيه هذه الزيادة وأما مسلم فصرح بها في صحيحه في الصلاة وهي تدل على أن المراد بالأرض المذكورة في الحديث ليس هي الأرض جميعها كما تدل على ذلك زيادة لفظ « كلها » في حديث حذيفة عند مسلم وكما في حديث أبي ذر وحديث أبي سعيد الآتين بل المراد الأرض الطاهرة المباحة لأن المتنجسة ليست بطيبة لغة والمغصوبة ليست بطيبة شرطا نعم من قال إن التأكيدينفي المجاز قال المراد بالأرض المؤكدة بلفظ كل جميعها وجعل هذه الزيادة معارضة لأصل الحديث لأنها وقعت منافية له والزيادة إنما تقبل مع عدم منافاة الأصل فيصار حينئذ الى



التعارض وقد حكي بعضهم في التأكيـد بكل خلافا هل يرفع المجاز أو يضعفه والظاهر عدم الرفع لما في الصحيح من حديث عائشة « كان يصوم شعبان كله » « كان يصوم نصفه الا قليلا » والقول بأنه يرفع المجاز يستلزم عدم صحة وقوع الاستثناء بعد التوكيد كما صرح بذلك القائلون به . وللدقـام بحث ليس هذا موضعه . ومما يدل على عدم الرفع الاحاديث الواردة في المنع من الصلاة في المقبرة والحمام وغيرها وسيأتي ذكرها \*

٢ وعن أبي ذر قال « سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي مسجد وضع أول قال المسجد الحرام قلت ثم أي قال المسجد الأقصى قلت كم بينهما قال أربعون سنة قلت ثم أي قال حينما أدركت الصلاة فصل فكلها مسجد » متفق عليه \*

قوله « قال أربعون » يعني في الحدوث لا في المسافة : قوله « حينما أدركت » لفظ مسلم « وأينما أدركت الصلاة فصلها فانه مسجد » وفي لفظه « ثم حينما أدركت » وفي لفظه أيضا « فحينما أدركت الصلاة فصل » قال النووي وفيه جواز الصلاة في جميع المواضع إلا ما استثناه الشرع من الصلاة في المقابر وغيرها من المواضع التي فيها النجاسة كالزبلة والمجزرة وكذا ما نهى عنه لمعني آخر فمن ذلك أعطان الأبل ومنه قارعة الطريق والحمام وغيرها وسيأتي الكلام على ذلك مستوفي : قوله « فكلها » هو تأكيد لما فهم من قوله حينما أدركت وهو الأرض أو أمكنتها \*

٣ وعن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « الأرض كلها مسجد الا المقبرة والحمام » رواه الخمسة إلا النسائي \*

الحديث أخرجه الشافعي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم قال الترمذي وهذا حديث فيه اضطراب رواه سفيان الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسلا . ورواه حماد بن سلمة عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد ورواه محمد بن اسحق عن عمرو بن يحيى عن أبيه قال وكان عامة روايته عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يذكر فيه عن أبي سعيد وكان رواية الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه أثبت وأصح انتهى . وقال الدارقطني في العلل المرسل المحفوظ ورجح البيهقي المرسل . وقال النووي هو ضعيف . وقال صاحب الامام حاصل

ما عطل به الارسال واذا كان الواصل له ثقة فهو مقبول. قال الحافظ وأخفش ابن دحية فقال في كتاب التتوير له هذا لا يصح من طريق من الطرق كذا قال فلم يصب انتهى. (والحديث) صححه الحاكم في المستدرک وابن حزم الظاهري وأشار ابن دقيق العيد في الامام الي صحته . وفي الباب عن علي عند ابي داود: وعن ابن عمر عند الترمذي وابن ماجه وسيا تي . وعن عمر عند ابن ماجه . وعن ابي مرثد الغنوي عند مسلم وابي داود والترمذي والنسائي وسيا تي . وعن جابر وعبد الله بن عمرو بن العاص وعمران ابن الحصين ومقل بن يسار وأنس بن مالك جميعهم عند ابن عدي في الكامل وفي اسناد حديثهم عباد بن كثير ضعيف جدا ضعفه احمد وابن معين. قال ابن حزم أحاديث النهي عن الصلاة الي القبور والصلاة في المقبرة أحاديث متواترة لا يسع احدا تركها قال المراقى ان اراد بالتواتر ما يذكره الأصوليون من انه رواه عن كل واحد من رواة جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب في الطرفين والواسطة فليس كذلك فانها اخبار آحاد وان اراد بذلك وصفها بالشهرة فهو قريب واهل الحديث غالباً انما يريدون بالتواتر المشهور انتهى . وفيه ان المعتبر في التواتر هو ان يروي الحديث التواتر جمع عن جمع يستحيل تواطؤ كل جمع علي الكذب لا انه يرويه جمع كذلك عن كل واحد من رواة مالم يعتبره أهل الاصول اللهم الا أن يريد بكل واحد من رواة كل رتبة من رتب رواة: قوله «الا المقبرة» مثله الباء مفتوحة الميم وقد تسكر الميم وهي الحل الذي يدفن فيه الموتى (والحديث) يدل علي المنع من الصلاة في المقبرة والحمام وقد اختلف الناس في ذلك أما المقبرة فذهب أحمد الي تحريم الصلاة في المقبرة ولم يفرق بين النبوشة وغيرها ولا بين أن يفرش عليها شيئاً يقيه من النجاسة أم لا ولا بين أن يكون في القبور أو في مكان منفرد عنها كالبيت والي ذلك ذهب الظاهرية ولم يفرقوا بين مقابر المسلمين والكفار. قال ابن حزم وبه يقول طوائف من السلف فحكى عن خمسة من الصحابة النهي عن ذلك وهم عمر وعلي وأبو هريرة وأنس وابن عباس وقال ما نعلم لهم مخالفا من الصحابة وحكاه عن جماعة من التابعين ابراهيم النخعي ونافع بن جبير بن مطعم وطاوس وعمر بن دينار وخيشمة وغيرهم. وقوله لا نعلم لهم مخالفا في الصحابة اخبار عن علمه والا نقد حكى الخطابي في معالم السنن عن عبد الله بن عمر انه رخص في الصلاة في المقبرة وحكى أيضا عن الحسن انه صلى في المقبرة. وقد ذهب الي تحريم الصلاة علي القبر من أهل البيت المنصور بالله



والهادوية وصرحوا بعدم صحتها ان وقعت فيها . وذهب الشافعي الى الفرق بين المقبرة المتبوشة وغيرها فقال اذا كانت مختلطة بلحم الموتى وصديدهم وما يخرج منهم لم تجز الصلاة فيها للنجاسة فان صلى رجل في مكان طاهر منها أجزأته . والي مثل ذلك ذهب أبو طالب وأبو العباس والامام محبي من اهل البيت وقال الرافعي أما المقبرة فالصلاة مكروهة فيها بكل حال . وذهب الثوري والاوزاعي وابو حنيفة الي كراهة الصلاة في المقبرة ولم يفرقوا كما فرق الشافعي ومن معه بين المتبوشة وغيرها . وذهب مالك الى جواز الصلاة في المقبرة وعدم الكراهة والاحاديث ترد عليه (وقد احتج له) بعض اصحابه بما يقضى منه العجب فاستدل له بأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر المسكينة السوداء واحاديث النهي المتواترة كما قال ذلك الامام لا تقصر عن الدلالة على التحريم الذي هو المعنى الحقيقي له وقد تقرر في الاصول ان النهي يدل على فساد المئتمى عنه فيكون الحق التحريم والبطلان لان الفساد الذي يقتضيه النهي هو المرادف للبطلان من غير فرق بين الصلاة على القبر وبين المقابر وكل ماصدق عليه لفظ المقبرة . وأما الحمام فذهب أحمد الى عدم صحة الصلاة فيه ومن صلى فيه أعادأبداً : وقال ابو ثور لا يصلي في حمام ولا مقبرة علي ظاهر الحديث والي ذلك ذهب الظاهرية وروى عن ابن عباس انه قال لا يصلين الي حش ولا في حمام ولا في مقبرة قال ابن حزم وما نعلم لابن عباس في هذا مخالفا من الصحابة وروينا مثل ذلك عن نافع بن جبير بن مطعم وابراهيم النخعي وخزيمة والعلاء بن زياد عن أبيه قال ابن حزم ولا تحل الصلاة في حمام سواء في ذلك مبدأ بابه الى جميع حدوده ولا على سطحه وسقف مستوفده وأعلى حيطانه خربا كان أو قائما فان سقط من ثنائه شيء يسقط عنه اسم حمام جازت الصلاة في أرضه حينئذ انتهى . وذهب الجمهور الى صحة الصلاة في الحمام مع الطهارة وتكون مكروهة وممسكوا بعمومات نحو حديث « أينما أدركت الصلاة فصل » وحملوا النهي علي حمام متنجس والحق ما قاله الأولون لأن أحاديث المقبرة والحمام مخصصة لذلك . العموم وحكمة المنع من الصلاة في المقبرة قيل هو ما تحت المصلي من النجاسة وقيل لحرمة الموتى وحكمة المنع من الصلاة في الحمام انه يكثر فيه النجاسات وقيل انه مأوى الشيطان \*

عن أبي مرثد الغنوي قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها » رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه \*

الحديث يدل على منع الصلاة إلى القبور وقد تقدم الكلام في ذلك وعلي منع الجلوس عليها وظاهر النهي التحريم. وقد اخرج مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ «لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير من أن يجلس على قبر أخيه» وروى عن مالك أنه لا يكره القعود عليها ونحو ذلك وإنما النهي عن القعود لقضاء الحاجة. وفي الموطأ عن علي أنه كان يتوسد القبور ويضطجع عليها. وفي البخاري أن يزيد بن ثابت أخا يزيد بن ثابت كان يجلس على القبور وقال إنما كره ذلك لمن أحدث عليها وفيه عن ابن عمر أنه كان يجلس على القبور وقد صحت الأحاديث القاضية بالمنع ولا حاجة في قول أحد لاسيما إذا كان معارضا للثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم. وقد أخرج أبو داود والترمذي وصححه وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث جابر بلفظ «نهى أن يجصص القبر ويبني عليه وإن يكتب عليه وإن يوطأ» وهو في صحيح مسلم بدون الكتابة. وقال الحاكم الكتابة على شرط مسلم والجلوس لا يكون غالبا إلا مع الوطء \*


٥ وعن ابن عمر قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا» رواه الجماعة إلا ابن ماجه \* \* \*

قوله «من صلاتكم» قال القرطبي من للتبويض والمراد التوافل بدليل ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعا «إذا قضي أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيبا من صلاته» وقد حكى القاضي عياض عن بعضهم أن معناه اجعلوا بعض فرائضكم في بيوتكم ليقتدى بكم من لا يخرج إلى المسجد من نسوة وغيرهن : قال الحافظ وهذا وإن كان محتملا لكن الأول هو الراجح وقد بالغ الشيخ محي الدين فقال لا يجوز حمله على الفريضة : قوله «ولا تتخذوها قبورا» لأن القبور ليست بمحل للعبادة وقد استنبط البخاري من هذا الحديث كراهية الصلاة في المقابر ونازعه الاسماعيلي فقال الحديث دال على كراهة الصلاة في القبر لافي المقابر وتعقب بأن الحديث قد ورد بلفظ المقابر كما رواه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ «لا تجعلوا بيوتكم مقابر» وقال ابن التين تأوله البخاري على كراهة الصلاة في المقابر وتأوله جماعة على أنه إنما فيه التدب إلى الصلاة في البيوت إذ الموتى لا يصلون في بيوتهم وهي القبور قال فأما جواز الصلاة في المقابر أو المنع منه فليس في الحديث ما يؤخذ منه ذلك. قال الحافظ إن أراد لا يؤخذ بطريق المتطوق فسلم وإن أراد نفى ذلك مطلقا فلا. وقيل يحتمل أن المراد لا تجعلوا



اليوت وطن النوم فقط لاتصلون فيها فان النوم أخو الموت والميت لا يصلي. وقيل محتمل أن يكون المراد ان من لم يصل في بيته جعل نفسه كاليت وبيته كالقبر: ويؤيده ما رواه مسلم «مثل البيت الذي يذكر الله فيه والبيت الذي لا يذكر الله فيه كمثل الحي والميت» قال الخطابي وأما من تأوله علي النهي عن دفن الموتي في البيوت فليس بشيء فقد دفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته الذي كان يسكنه أيام حياته وتمقبه الكرماني بأن قال لعل ذلك من خصائصه. وقد روى أن الانبياء يدفنون حيث يموتون كما روى ذلك ابن ماجه بإسناد فيه حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف وله طريق أخرى مرسلة: قال الحافظ فاذا حمل دفته في بيته على الاختصاص لم يبعد نهى غيره عن ذلك بل هو متجه لان استمرار الدفن في البيوت ربما صيرها مقابر فتصير الصلاة فيها مكروهة. ولفظ أبي هريرة عند مسلم أصرح من حديث الباب وهو قوله «لا تجعلوا بيوتكم مقابر» فان ظاهره يقتضي النهي عن الدفن في البيوت مطلقا انتهى. وكأن البخاري أشار بترجمة الباب بقوله باب كراهة الصلاة في المقابر الى حديث أبي سعيد المتقدم لما لم يكن على شرطه \* ٦ وعن جندب بن عبد الله البجلي قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل ان يموت بخمس وهو يقول ان من كان قبلكم كانوا يتخذون قبورا بانيانهم وصالحينهم مساجدا فلا تتخذوا القبور مساجد اني انما كمن ذلك» رواه مسلم \* الحديث أخرجه النسائي أيضا. وفي الباب عن عائشة عند الشيخين والنسائي: وعن أبي هريرة عند الشيخين وأبي داود والنسائي. وعن ابن عباس عند أبي داود والترمذي وحسنه وله حديث آخر عند الشيخين والنسائي. وعن اسامة بن زيد عند أحمد والطبراني بإسناد جيد. وعن زيد بن ثابت عند الطبراني بإسناد جيد أيضا. وعن ابن مسعود عند الطبراني بإسناد جيد أيضا. وعن أبي عبيدة بن الجراح عند البزار. وعن علي عند البزار أيضا. وعن أبي سعيد عند البزار أيضا. وفي إسناده عمر بن صهبان وهو ضعيف. وعن جابر عند ابن عدي. (والحديث) يدل على تحريم اتخاذ قبور الانبياء والصلحاء مساجد قال العلماء انما نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن اتخاذ قبره وقبر غيره مسجدا خوفا من المبالغة في تعظيمه والافتتان به وربما أدى ذلك الى الكفر كما جرى لكثير من الأمم الخالية ولما احتاجت الصحابة رضى الله عنهم والتابعون الى الزيادة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين كثر المسلمون وامتدت الزيادة الى أن دخلت بيوت أمهات

المؤمنين فيه. وفيها حجرة طائفة مدفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبيه  
 أبي بكر وعمر بنوا علي القبر حيطانا مرتفعة مستديرة حوله ثلاثا يظهر في المسجد فيصلى  
 اليه العوام ويؤدي الي المحذور ثم بنوا جدارين من ركني القبر الشماليين حرفوها حتى  
 التقيا حتى لا يتمكن أحد من استقبال القبر. وقد روي ان النهي عن اتخاذ القبور مساجد  
 كان في مرض موته قبل اليوم الذي مات فيه بخمسة أيام وقد حمل بعضهم الوعيد على  
 من كان في ذلك الزمان لقرب العهد بعبادة الأوثان وهو تقييد بلا دليل لان التعظيم  
 والافتتان لا يختصان بزمان دون زمان. وقد يؤخذ من قوله « كانوا يتخذون قبور  
 أنبيائهم مساجد » في حديث الباب وكذلك قوله في حديث ابن عباس عند أبي داود  
 والترمذي بلفظ « والمتخذين عليها المساجد » ان محل الذم على ذلك أن تتخذ المساجد  
 على القبور بعد الدفن لا لو بني المسجد أولا وجعل القبر في جانبه ليدفن فيه واقف المسجد  
 أو غيره فليس بداخل في ذلك. قال العراقي والظاهر أنه لا فرق وإنه اذا بني المسجد  
 لقصد أن يدفن في بعضه أحد فهو داخل في اللعنة بل يحرم الدفن في المسجد وأن  
 شرط أن يدفن فيه لم يصح الشرط لمخالفته لمقتضى وقفه مسجد والله أعلم انتهى. واستنبط  
 البيضاوي من علة التعظيم جواز اتخاذ القبور في جوار الصلحاء لقصد التبرك دون التعظيم  
 ورد بأن قصد التبرك تعظيم \*

٧ وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « صلوا في  
 مرايض الغنم ولا تصلوا في اعطان الابل » رواه احمد والترمذي وصححه  \*  
 الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وفي الباب عن جابر بن سمرة عند مسلم. وعن  
 البراء عند أبي داود. وعن سيرة بن معبد عند ابن ماجه. وعن عبد الله بن مغفل  
 عند ابن ماجه أيضا والنسائي. وعن ابن عمر عند ابن ماجه أيضا. وعن أنس عند الشيخين  
 وعن أسيد بن حضير عند الطبراني. وعن سليك النطفاني عند الطبراني أيضا وفي اسناده  
 جابر الجعفي ضعفه الجمهور ووثقه شعبة وسفيان : وعن طلحة بن عبد الله عند أبي يعلى  
 في مسنده. وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عند احمد وفي اسناده ابن لهيعة وله حديث آخر  
 عند الطبراني. وعن عقبة ابن طامر عند الطبراني ورجال اسناده ثقات. وعن يعيش الجهني  
 المعروف بذي الغرة عند احمد والطبراني ورجال اسناده ثقات: قوله « في مرايض الغنم » جمع  
 مريض بفتح الميم وكسر الباء الموحدة وآخره ضاد معجمة قال الجوهرى المرايض للغنم



كالماعن للابل واحدها مريض مثال مجلس قال وربوض الغنم والبقر والفرس مثل  
 بروك الابل وجثوم الطير : قوله « في اعطان الابل » هي جمع عطن بفتح العين والطاء  
 المهملتين وفي بعض الطرق ماعن وهي جمع معطن بفتح الميم وكسر الطاء قال في النهاية العطن  
 مبارك الابل حول الماء (والحديث) يدل على جواز الصلاة في مرايض الغنم وعلي تحريمها  
 في ماعن الابل واليه ذهب أحمد بن حنبل فقال لا تصح بحال وقال من صلى في عطن ابل  
 أطأ أبدأ وسئل مالك عن لا يجد إلا عطن ابل قال لا يصلي فيه قيل فان بسط عليه  
 ثوبا قال لا. وقال ابن حزم لا تحل في عطن ابل وذهب الجمهور الى حمل النهي على الكراهة  
 مع عدم النجاسة وعلى التحريم مع وجودها وهذا انما يتم على القول بان علة النهي هي النجاسة  
 وذلك متوقف على نجاسة أبوال الابل وازبالها وقد عرفت ما قدمنا فيه ولو سلمنا النجاسة  
 فيه لم يصح جعلها علة لان العلة لو كانت النجاسة لما افرق الحال بين اعطانها وبين  
 مرايض الغنم اذ لا قائل بالفرق بين ارواث كل من الجنسين وابوالها كما قال العراقي وأيضا  
 قد قيل إن حكمة النهي ما فيها من النفور فربما نفرت وهو في الصلاة فتؤدي الى قطعها  
 أو أذى يحصل له منها أو تشوش الحاطر الملهي عن الخشوع في الصلاة وبهذا علل  
 النهي أصحاب الشافعي وأصحاب مالك وعلي هذا فيفرق بين كون الابل في ماعن  
 وبين غيبتها عنها اذ يؤمن نفورها حينئذ ويرشد الى صحة هذا حديث ابن مغفل عند  
 أحمد باسناد صحيح بلفظ « لاتصلوا في اعطان الابل فانها خلقت من الجن الأترون الى  
 عيونها وهيئتها اذا نفرت » وقد يحتمل ان علة النهي أن يجاء بها الى ماعن بعد شروعه  
 في الصلاة فيقطعها أو يستمر فيها مع شغل خاطره . وقيل لان الراعي يول بينها وقيل  
 الحكمة في النهي كونها خلقت من الشياطين . ويدل على هذا أيضا حديث ابن مغفل  
 السابق . وكذا عند النسائي من حديثه . وعند أبي داود من حديث البراء . وعند ابن  
 ماجه باسناد صحيح من حديث أبي هريرة اذا عرفت هذا الاختلاف في العلة تبين  
 لك ان الحق الوقوف على مقتضى النهي وهو التحريم كما ذهب اليه أحمد والظاهرية  
 وأما الأمر بالصلاة في مرايض الغنم فأمر اباحة ليس للوجوب قال العراقي اتفاقا  
 وانما نبه صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك لتلايظن ان حكمها حكم الابل أو انه أخرج على  
 جواب السائل حين سأل عن الامرين فأجاب في الابل بالتمنع وفي الغنم بالاذن . وأما  
 الترغيب المذكور في الأحاديث بلفظ « قاتها بركة » فهو انما ذكر لقصد تبعيدها عن حكم

الابل كما وصف أصحاب الابل بالغلظ والقسوة ووصف أصحاب الغنم بالسكينة \*  
 ﴿قاعدة﴾ ذكر ابن حزم ان حديث النهي عن الصلاة في اعطان الابل متواتر يوجب العلم \*

٨ وعن زيد بن جيرة عن داود بن حصين عن نافع عن ابن عمر « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يصلي في سبعة مواطن في المزبلة والمجزرة والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام وفي اعطان الابل وفوق ظهر بيت الله » رواه عبد بن حميد في مسنده وابن ماجه والترمذي وقال اسنده ليس بذلك القوي وقد تكلم في زيد بن جيرة من قبل حفظه: وقد روى الليث بن سعد هذا الحديث عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثله قال وحديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشبه وأصح من حديث الليث بن سعد. والعمري ضعفه بعض اهل الحديث من قبل حفظه ~~في~~ \*

الحديث في اسناد الترمذي زيد بن جيرة وهو ضعيف كما قال الترمذي قال البخاري وابن معين زيد بن جيرة متروك وقال ابو حاتم لا يكتب حديثه وقال النسائي ليس بثقة وقال ابن عدي عامة ما يرويه لا يتابع عليه. وقال الحافظ في التلخيص انه ضعيف جدا. وفي اسناد ابن ماجه عبد الله بن صالح وعبد الله بن عمر العمري وهما ضعيفان قال ابن ابي حاتم في الملل هما جميعا يعني الحديثين واهيان وصحح الحديث ابن السكن وامام الحرمين وقد تقدم الكلام في المقبرة والحمام واعطان الابل وما فيها من الاحاديث الصحيحة: قوله « المزبلة » فيها لغتان فتح الموحدة وضمها حكاهما الجوهري وهي المكان الذي يلقى فيه الزبل: قوله « والمجزرة » بفتح الزاي المكان الذي ينحرف فيه الابل وتذبح فيه البقر والغنم. قوله « وقارعة الطريق » قيل المراد به أعلى الطريق وقيل صدره وقيل ما برز منه ( والحديث ) يدل على تحريم الصلاة في هذه المواطن وقد اختلف في العلة في النهي أما في المقبرة والحمام واعطان الابل فقد تقدم الكلام في ذلك. وأما في المزبلة والمجزرة فليكونها محلا للنجاسة فتحرم الصلاة فيهما من غير حائل اتفاقا ومع الحائل فيه خلاف. وقيل ان العلة في المجزرة كونها مأوى الشياطين ذكر ذلك عن جماعة اطلعوا على ذلك وأما في قارعة الطريق فلما فيها من شغل الخاطر المؤدي الي ذهاب الحشوع الذي هو سر الصلاة. وقيل لانها مظنة النجاسة وقيل لان الصلاة فيها شغل لحق المار ولهذا قال أبو



طالب أنها لا تصح الصلاة فيها ولو كانت واسعة قال لاقتضاء النهي الفساد. وقال المؤيد بالله والمتصور بالله لا تكره في الواسعة إذ لا ضرر لأن العلة عندها الاضرار بالمسار. وأما في ظهر الكعبة فلأنه إذا لم يكن بين يديه سترة ثابتة تستره لم تصح صلاته لأنه متصل على البيت لا إلى البيت : وذهب الشافعي إلى الصحة بشرط أن يستقبل من بنائهم أقدر ثلثي ذراع وعند أبي حنيفة لا يشترط ذلك وكذا قال ابن سريج قال لأنه كمستقبل العرب لو هدم البيت والياذ بالله \*

﴿فائدة﴾ قال القاضي أبو بكر بن العربي والمواضع التي لا يصلي فيها ثلاثة عشر فذكر السبعة المذكورة في حديث الباب وزاد الصلاة في جدار مرحاض عليه نجاسة والكنيسة والبيعة وإلى التماثيل وفي دار العذاب وزاد العراقي الصلاة في الدار المنصوبة والصلاة إلى النائم والمتحدث والصلاة في بطن الوادي والصلاة في الأرض المنصوبة والصلاة في مسجد الضرار والصلاة إلى التور نصارت تسعة عشر موضعاً ودليل المنع من الصلاة في هذه المواطن أما السبعة الأولة فلما تقدم

وأما الصلاة إلى جدار مرحاض فلحديث ابن عباس في سبعة من الصحابة بلفظ نهى عن الصلاة في المسجد تجاهه خشأخرجه ابن عدي قال العراقي ولم يصح اسناده وروى ابن أبي شيبة في المصنف عن عبد الله بن عمرو أنه قال لا يصلي إلى الحش وعن علي قال لا يصلي تجاه حش وعن إبراهيم كانوا يكرهون ثلاثة أشياء فذكر منها الحش وفي كراهة استقباله خلاف بين الفقهاء . وأما الكنيسة والبيعة فروى ابن أبي شيبة في المصنف عن ابن عباس أنه كره الصلاة في الكنيسة إذا كان فيها تصاوير وقد رويت الكراهة عن الحسن ولم ير الشعبي وعطاء بن أبي رباح بالصلاة في الكنيسة والبيعة بأساً ولم ير ابن سيرين بالصلاة في الكنيسة بأساً وصلى أبو موسى الأشعري وعمر بن عبد العزيز في كنيسة . ولعل وجه الكراهة ما تقدم من اتخاذهم لقبور أنبيائهم وصلحاتهم مساجد لأنها تصير جميع البيع والمساجد مظنة لذلك : وأما الصلاة إلى التماثيل فلحديث عائشة الصحيح أنه قال لها صلى الله عليه وآله وسلم «أزيلي عنى قرامك هذا فإنه لا تزال تصاويره تعرض لي في صلاتي» وكان لها ستر فيه تماثيل : وأما الصلاة في دار العذاب فلما عند أبي داود من حديث علي قال «نهاني حبي أن أصلي في أرض بابل لأنها ملعونة» وفي اسناده ضعف وأما إلى النائم والمتحدث فهو في حديث ابن عباس عند أبي داود

وابن ماجه وفي اسناده من لم يسم. وأما في بطن الوادي فورد في بعض طرق حديث الباب بدل المقبرة : قال الحافظ وهي زيادة باطلة لاتعرف. وأما الصلاة في الأرض المنصوبة فلما فيها من استعمال مال الغير بغير اذنه . وأما الصلاة في مسجد الضرار فقال ابن حزم انه لايجزئ أحدا الصلاة فيه لقصة مسجد الضرار وقوله «لاتقم فيه أبدا» فصح انه ليس موضع صلاة. وأما الصلاة إلى التور فكرها محمد بن سيرين وقال يبت نار رواء ابن أبي شيبه في المصنف وزاد ابن حزم فقال لايجوز الصلاة في مسجد يستهزأ فيه بالله أو برسوله أو بشي من الدين أو في مكان يكفر بشي من ذلك فيه وزادت الهادوية كراهة الصلاة إلى المحدث والفاسق والسراج وزاد الامام يحيى الجنب والحائض فيكون الجميع خمسة وعشرين موضعا واستدل علي كراهة الصلاة إلى المحدث بحديث ذكره الامام يحيى في الاتصار بلفظ «لا صلاة إلى محدث لا صلاة إلى جنب لا صلاة إلى حائض» وقيل في الاستدلال على كراهة الصلاة اليه القياس على الحائض وقد ثبت أنها تقطع الصلاة وأما الفاسق قاهانة له كالنجاسة. وأما السراج فللفرار من التشبه ببدة النار والاولى عدم التخصيص بالسراج ولا بالتور بل اطلاق الكراهة على استقبال النار فيكون استقبال التور والسراج وغيرهما من انواع النار قسما واحدا. وأما الجنب والحائض فللحديث الذي في الاتصار ولما في الحائض من قطعها للصلاة \*

واعلم أن القائلين بصحة الصلاة في هذه المواطن أو في أكثرها تمسكوا في المواطن التي صحت أحاديثها بأحاديث «أينما أدركتك الصلاة فصل» ونحوها وجعلوها قرينة قاضية بصحة تأويل الأحاديث القاضية بعدم الصحة وقد عرفناك أن أحاديث النهي عن المقبرة والحمام ونحوها خاصة فتبني العامة عليها وتمسكوا في المواطن التي لم تصح أحاديثها بالقدح فيها لعدم التعبد بما لم يصح وكفاية البراءة الأصلية حتى يقوم دليل صحيح ينقل عنها لا سيما بعد ورود عمومات قاضية بأن كل موطن من مواطن الأرض مسجد تصح الصلاة فيه وهذا متمسك صحيح لا بد منه : قوله أشبه وأصح من حديث الليث بن سعد قيل ان قوله من حديث الليث صفة لحديث ابن عمر بانه من حديث الليث الذي هو أصح من حديث ابن جيرة \*



## باب صلاة التطوع في الكعبة

- ١ عن ابن عمر قال «دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيت هو وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة فأغلقوا عليهم الباب فلما فتحو كنت أول من وج فلقيت بلالا فسأله هل صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم بين العمودين اليمينين» متفق عليه \*
- ٢ عن ابن عمر أنه قال لبلال «هل صلى النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة قال نعم بركنين بين السارين عن يسارك إذا دخلت ثم خرج فصلى في وجه الكعبة ركعتين» رواه أحمد والبخاري \*

قوله «دخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت» قال الحافظ كان ذلك في عام الفتح كما وقع مينا من رواية يونس بن يزيد عن نافع عند البخاري في كتاب الجهاد: قوله هو وأسامة وبلال وعثمان زاد مسلم من طريق أخري ولم يدخلها معهم أحد. ووقع عند النسائي من طريق ابن عون عن نافع ومعه الفضل بن عباس وأسامة وبلال وعثمان فزاد الفضل. ولاحد من حديث ابن عباس حدثني أخي الفضل وكان معه حين دخلها: قوله «فأغلقوا عليهم الباب» زاد مسلم «فكك فيها مليا» وفي رواية له «فاجأفوا عليهم الباب طويلا» وفي رواية لأبي عوانة «من داخل» وزاد يونس «فكك نهرا طويلا» وفي رواية فليح زمانا. قوله «فلما فتحو في رواية ثم خرج فابتدر الناس الدخول فسبقتهم» وفي رواية «وكنت شابا قويا فبادرت الناس فبدرتهم» وأفاد الأزرقي في كتاب مكة أن خالد بن الوليد كان علي الباب يذب الناس عنه: قوله «بين العمودين اليمينين» وفي رواية «بين العمودين المقدمين» قوله «فصلى في وجه الكعبة ركعتين» وفي رواية للبخاري في الصلاة أن ابن عمر قال فذهب عني أن أسأله كم صلى وروى عنه أنه قال نسبت أن أسأله كم صلى. وقد جمع الحافظ بين الروایتين في الفتح (والحديثان) يدلان علي مشروعية الصلاة في الكعبة لصلاته صلى الله عليه وآله وسلم فيها وقد ادعى ابن بطال أن الحكمة في تغليق الباب لئلا يظن الناس أن ذلك سنة فيلتزمونه قال الحافظ وهو مع ضعفه منتقض بأنه لو أراد إخفاء ذلك ما ظلم عليه بلال ومن كان معه وإثبات الحكم بذلك يكفي فيه نقل الواحد انتهى. فالظاهر أن التغليق ليس لما ذكره بل لخافة أن يزدهموا عليه لتوفر دواعيهم علي مراعاة أفعاله ليأخذوها عنه أو ليكون ذلك أسكن لقلبه وأجمع لحشوه. وإنما أدخل معه عثمان لئلا يظن أنه عزل من ولاية البيت وبلالا وأسامة لملازمتها خدمته. وقيل فائدة ذلك

(١٩٢ — ج ٢)

للتمكن من الصلاة في جميع جهاتها لان الصلاة الى جهة الباب وهو مفتوح لا تصح وقد عارض أحاديث صلاته صلى الله عليه وآله وسلم في الكعبة حديث ابن عباس عند البخارى وغيره «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر في البيت ولم يصل فيه» قال الحافظ ولا معارضة في ذلك بالنسبة الى التفسير لان ابن عباس أثبت ولم يتعرض له بلال وأما الصلاة فاثبات بلال أرجح لان بلالا كان معه يومئذ ولم يكن معه ابن عباس وإنما استند في نفيه تارة الى أسامة وتارة الى أخيه الفضل مع انه لم يثبت ان الفضل كان معهم الا في رواية شاذة وقد روى احمد من طريق ابن عباس عن اخيه الفضل نفي الصلاة فيها فيحتمل ان يكون تلقاه عن أسامة فانه كان معه وقد روي عنه نفي الصلاة في الكعبة أيضا مسلم من طريق ابن عباس ووقع اثبات صلاته فيها عن أسامة من رواية ابن عمر عنه فتعارضت الروايات في ذلك فتترجح رواية بلال من جهة انه مثبت وغيره ناف ومن جهة انه لم يختلف عنه في الاثبات واختلف على من نفي وقال النووي وغيره يجمع بين اثبات بلال ونفي أسامة بأنهم لما دخلوا الكعبة اشتغلوا بالدعاء فرأى أسامة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدعو فاشتغل بالدعاء في ناحية والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في ناحية ثم صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فراه بلال لقربه منه ولم يره أسامة لبعده واشتغاله ولان باغلاق الباب تكون الظلمة مع احتمال أنه حجب عنه ببعض الاعمدة ففها عملا بظنه . وقال المحب الطبري يحتمل ان يكون أسامة غاب عنه بعد دخوله لحاجة فلم يشهد صلاته ويشهد له ما رواه ابو داود الطيالسي في مسنده عن أسامة «قال دخلت علي رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة فرأى صوراً فدعا بدلو من ماء فأتيته به فضرب به الصور» قال الحافظ هذا اسناده جيد قال القرطبي فلهله استصحب النفي لسرعة عوده انتهى. وقد روي عمر بن شبة في كتاب مكة عن علي بن بزيمة قال «دخل النبي صلى الله عليه وسلم الكعبة ودخل معه بلال وجلس أسامة علي الباب فلهله خرج وجد أسامة قد احتجب فآخذ حبوته فلهله» الحديث فلهله احتجب فاستراح فتعس فلم يشاهد صلاته فلما سئل عنها نفاه مستصحباً للنفي لقصر زمن احتجائه وفي كل نفي رؤيته لا ما في نفس الأمر. ومنهم من جمع بين الحديثين بعد الترجيح وذلك من وجوه. الأول أن الصلاة المثبتة هي اللغوية والمنفية الشرعية . والثاني يحتمل أن يكون دخول البيت وقع مرتين قاله المهلب شارح البخارى. وقال ابن حبان الألبه عندي في الجمع أن يجعل الخبران في وقتين



فيقال لما دخل الكعبة في الفتح صلى فيها علي مارواه ابن عمر عن بلال ويجعل نفى ابن عباس الصلاة في الكعبة في حجته التي حج فيها لأن ابن عباس نقاها واسنده إلى أسامة وابن عمر اثبتا وأسند اثباته إلى بلال وإلى أسامة أيضا فإذا حمل الخبر علي ما وصفنا بطل التعارض. قال الحافظ وهذا جمع حسن لكن تعقبه النووي بأنه لا خلاف أنه صلى الله عليه وآله وسلم دخل في يوم الفتح لافي حجة الوداع وبشده لما روى الأزرق في كتاب مكة عن غير واحد من أهل العلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما دخل الكعبة مرة واحدة عام الفتح وأما يوم حج فلم يدخلها وإذا كان الأمر كذلك فلا يمتنع أن يكون دخلها عام الفتح مرتين ويكون المراد بالوحدة وحدة السفر لا الدخول \*

### باب الصلاة في السفينة

١ - عن ابن عمر قال « سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف أصلي في السفينة قال صل فيها قائما إلا أن تخاف الغرق » رواه الدارقطني والحاكم أبو عبد الله في المستدرك علي شرط الصحيحين \*

الحديث رواه الحاكم من طريق جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران عن ابن عمر وقال علي شرط مسلم قال وهو شاذ بمرّة (الحديث) يدل علي وجوب الصلاة من قيام في السفينة ولا يجوز القعود إلا لعذر مخافة غرق أو غيره لأن مخافة الغرق تنفي عنه الاستطاعة وقد قال الله تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) وثبت من حديث ابن عباس «إذا أمرتم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» وهي أيضا عذر أشد من المرض: وقد أخرج الدارقطني من حديث علي «أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال يصلي المريض قائما إن استطاع فإن لم يستطع صلى قاعدا فإن لم يستطع أن يسجد أو مائلا وجعل سجوده أخفض من ركوعه فإن لم يستطع أن يصلي قاعدا صلى علي جنبه الأيمن مستقبل القبلة فإن لم يستطع أن يصلي علي جنبه الأيمن صلى مستلقيا رجلاه مما يلي القبلة » وفي أسنده حسين بن زيد ضعفه ابن المديني والحسن بن الحسين العرنى وهو متروك . وقال النووي هذا حديث ضعيف وأخرج البزار والبيهقي في المعرفة من حديث جابر مرفوعا بلفظ «صل علي الأرض إن استطعت والا فأومأ إيماء واجعل سجودك أخفض من ركوعك» قال أبو حاتم الصواب أنه موقوف ورفعه خطأ \*

## باب صلاة الفرض على الراحلة لعذر

١ عن يعلى بن مرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى إلى مضيق هو وأصحابه وهو على راحلته والسماء من فوقهم والبلية من أسفل منهم فحضرت الصلاة فامر المؤذن فأذن وأقام ثم تقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على راحلته فصلى ٣٣ يوماً إيماءً يجعل السجود أخفض من الركوع » رواه أحمد والترمذي \*  
الحديث أخرجه أيضاً النسائي والدارقطني وقال الترمذي حديث غريب تفرد به عمرو بن الرياح وثبت ذلك عن أنس من فعله وصححه عبدالحق وحسنه النووي وضمفه البيهقي وهو يدل على ما ذهب إليه البعض من صحة صلاة الفريضة على الراحلة كما تصح في السفينة بالاجماع ويعارض هذا حديث عامر بن ربيعة الآتي وستعرف الكلام على ذلك هناك. وقد صحح الشافعي الصلاة المفروضة على الراحلة بالشروط التي ستأتي وحكي النووي في شرح مسلم والحافظ في الفتح الاجماع على عدم جواز ترك الاستقبال في الفريضة. قال الحافظ لكن رخص في شدة الخوف وحكي النووي أيضاً الاجماع على عدم صلاة الفريضة على الدابة قال فلو أمكنه استقبال القبلة والقيام والركوع والسجود على دابة واقفة عليها هودج أو نحوه جازت الفريضة على الصحيح من مذهبنا فإن كانت سائرة لم تصح على الصحيح المنصوص للشافعي. وقيل تصح كالسفينة فإنها تصح فيها الفريضة بالاجماع ولو كان في ركب وخاف لو نزل للفريضة انقطع عنهم ولحقه الضرر قال أصحابنا يصلي الفريضة على الدابة بحسب الامكان ويلزمه اعادتها لأنه عذر نادر انتهى \* (والحديث) يدل على جواز صلاة الفريضة على الراحلة ولا دليل يدل على اعتبار تلك الشروط الاعمومات يصلح هذا الحديث لتخصيصها وليس في الحديث إلا ذكر عذر المطر ونداوة الأرض فالظاهر صحة الفريضة على الراحلة في السفر لمن حصل له مثل هذا العذر وان لم يكن في هودج إلا أن يمنع من ذلك اجماع ولا اجماع فقد روي الترمذي في جامعه عن أحمد وإسحاق أنها بقولان بجواز الفريضة على الراحلة إذا لم يجد موضعاً يؤدي فيه الفريضة نازلاً: ورواه العراقي في شرح



الترمذى عن الشافعي: قوله « والسما من فوقهم » المراد بالسما هنا المطر قال الشاعر  
إذا نزل السماء بأرض قوم \* رعيناه وإن كانوا غضابا

قال الجوهري يقال ما زلنا نطأ في السماء حتى أتيناكم: قوله « والبلة » بكسر الباء الموحدة  
وتشديد اللام قال الجوهري البلة بالكسر النداة: قال المصنف رحمه الله وإنما ثبتت  
الرخصة إذا كان الضرر بذلك ينشأ فأما اليسير فلا روى أبو سعيد الخدري قال « رأيت  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجد في الماء والطين حتى رأيت أثر الطين في جبهته »  
متفق عليه انتهى. وسيأتي حديث أبي سعيد هذا بطوله في باب الاجتهاد في العشر الأواخر  
من كتاب الاعتكاف. واستدلال المصنف على تقييده لجواز صلاة الفريضة على الراحلة  
بالضرر البين بحديث أبي سعيد غير متجه لأن سجوده على الماء والطين كان في الحضر  
وكان معتكفا على أنه لا نزاع أن السجود على الأرض مع المطر عزيمة فلا يكون صالحا  
لتقييد هذه الرخصة \*

٢ وعن عامر بن ربيعة قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وهو على راحلته يسبح يومي برأسه قبل أية جهة توجه ولم يكن يصنع ذلك في الصلاة  
المكتوبة » متفق عليه \*

وفي الباب عن جابر عند البخاري وأبي داود والترمذي وصححه. وعن أنس  
عند الشيخين وأبي داود والنسائي. وعن ابن عمر عند أبي داود والنسائي وأخرجه  
البخاري من فعل ابن عمر. وأخرجه مسلم عنه مرفوعا بنحو ما عند أبي داود والنسائي  
وعن أبي سعيد عند أحمد: وعن سعيد ابن أبي وقاص عند البزار وفي أسناده ضرار بن  
صرد وهو ضعيف. وعن شقران عند أحمد وفي أسناده مسلم بن خالد وثقه الشافعي وابن  
حبان وضعفه غير واحد ورواه أيضا الطبراني في الكبير والأوسط: وعن الهرماس عند  
أحمد أيضا وفي أسناده عبد الله بن واقد الحاراني مختلف فيه. ورواه الطبراني أيضا. وعن  
أبي موسى عند أحمد أيضا وفي أسناده يونس بن الحرث وثقه ابن معين في رواية عنه وابن  
حبان وابن عدي وضعفه أحمد وغير واحد ورواه الطبراني في الأوسط والحديث كبدل  
على جواز التطوع على الراحلة للمسافر قبل جهة مقصده وهو إجماع كما قال النووي  
والعراقي والحاظ وغيرهم وإنما الخلاف في جواز ذلك في الحضر فجوزه أبو يوسف  
وأبو سعيد الاصطخري من أصحاب الشافعي وأهل الظاهر: قال ابن حزم وقدريناعن

وكيع عن سفيان عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي قال كانوا يصلون على رحلهم ودوابهم حينما توجهت قال وهذه حكاية عن الصحابة والتابعين رضى الله عنهم عموما في الحضر والسفر. قال النووي وهو محكي عن انس بن مالك انتهى. قال العراقي استدل من ذهب الي ذلك بعموم الأحاديث التي لم يصرح فيها بذكر السفر وهو ماش على قاعدتهم في انه لا يحمل المطلق على المقيد بل يعمل بكل منهما فاما من يحمل المطلق على المقيد وهم جمهور العلماء فحمل الروايات المطلقة على المقيدة بالسفر انتهى. وظاهر الأحاديث المقيدة بالسفر عدم الفرق بين السفر الطويل والقصير واليه ذهب الشافعي وجمهور العلماء وذهب مالك الا انه لا يجوز الا في سفر تقصر فيه الصلاة وهو محكي عن الشافعي ولكنها حكاية غريبة وذهب اليه الامام يحيى ويدل لما قالوه ما في رواية رزين من حديث جابر بزيادة في سفر القصر فان صحت هذه الزيادة وجب حمل ما أطلقته الأحاديث عليها. وظاهر الأحاديث ان الجواز يختص بالراكب واليه ذهب أهل الظاهر وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل وقال الأوزاعي والشافعي انه يجوز للراجل قال المهدي في البحر وهو قياس المذهب واستدلوا بالقياس على الراكب. وظاهر الأحاديث اختصاص ذلك بالنافلة كما صرح في حديث الباب وغيره بانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يفعل ذلك في المكتوبة وقد تقدم الخلاف في ذلك في الحديث الذي قبل هذا ونفي فعل ذلك في المكتوبة وان كان ثابتا في الصحيحين وغيرها لكن غاية ما فيه انه أخبرنا الثاني بـ علم وعدم علمه لا يستلزم عدم قالوا يجب علينا العمل بخبر من أخبرنا بشرع لم يعلمه غيره لان من علم حجة على من لا يعلم وكثيرا ما يرجع أهل الحديث ما في الصحيحين على ما في غيرها في مثل هذه الضورة وهو غلط أوقع في مثله الجلود فليكن منك هذا على ذكر : قوله « يسبح » أي يتنفل والسبحة بضم السين واسكان الباء النافلة قاله النووي واطلاق التسبيح على النافلة مجاز والعلاقة الجزئية والكلية أو لزوم لان الصلاة المختصة يلزمها التنزيه \*

باب اتخاذ متعبدات الكفار ومواضع القبور اذا نبشت مساجد


١ عن عثمان بن أبي العاص « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم امره أن يجعل مساجد الطائف حيث كان طواغيتهم » رواه ابو داود وابن ماجه قال البخاري . وقال







عمرانا لا ندخل كنائسهم من أجل التماثيل التي فيها الصور. قال وكان ابن عباس يصلي في البيعة الايعة فيها التماثيل ❦

الحديث رجال اسناده ثقات ومحمد بن عبد الله بن عياض الطائفي المذكور في اسناد هذا الحديث ذكره ابن حبان في الثقات وكذلك ابو هام ثقة واسمه محمد بن محمد الدلال البصري وعثمان ابن ابي العاص المذكور هو الثقفى أمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك حين استعمله علي الطائف . قوله طواغيتهم جمع طاغوت وهو بيت الصنم الذي كانوا يتعبدون فيه لله تعالى ويتقربون اليه بالاصنام علي زعمهم. ❦ (والحديث) يدل علي جواز جعل الكنائس والبيع وأمكنة الأصنام مساجد وكذلك فعل كثير من الصحابة حين فتحوا البلاد جعلوا متعبداتهم متعبدات للمسلمين وغيروا محاريبها: قوله وقال عمر هكذا ذكره البخاري تعليقا ووصله عبد الرزاق من طريق أسلم مولى عمر قال « لما قدم عمر الشام صنع له رجل من النصارى طعاما وكان من عظامهم وقال أحب أن تحييني وتكرمني فقال له عمرانا لا ندخل كنائسكم من أجل الصور التي فيها » يعني التماثيل : قوله من أجل التماثيل هو جمع تمثال بمثابة ثمثلة بينهما ميم . قال الحافظ ويينه وبين الصورة عموم وخصوص مطلق فالصورة أعم : قوله التي فيها الصور الضمير يعود علي الكنيسة والصور بالجربدل من التماثيل أو بيان لها أو بالنصب علي الاختصاص أو بالرفع أي ان التماثيل مصورة والضمير علي هذا للتماثيل. وفي رواية الأصيلي بزيادة الواو العاطفة : قوله وكان ابن عباس هكذا ذكره البخاري تعليقا ووصله البغوي في الجعديات وزاد فيه فان كان فيها تماثيل خرج فصل في المطر ❦ (والأثر ان يدلان) ❦ علي جواز دخول البيع والصلاة فيها الا إذا كان فيها تماثيل وقد تقدم الكلام في ذلك والبيعة صومعة الراهب قاله في المحكم وقيل كنيسة النصارى: قال الحافظ والثاني هو المعتمد وهي بكسر الباء قال ويدخل في حكم البيعة الكنيسة وبيت المدراس والصومعة وبيت الصنم وبيت النار ونحو ذلك. قال ابن رسلان وفي الحديث انه كان يصلي في البيعة وهي كنيسة أهل الكتاب ❦

٢ ❦ وعن قيس بن طلق بن علي عن أبيه « قال خرجنا وفدا الي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبايعناه وصلينا معه وأخبرناه ان بأرضنا بيعة لنا واستوهبناه من فضل ظهوره فدعا بماء فتوضأ وتمضمض ثم صبه في إداوة وأمرنا فقال اخرجوا

فاذا أتيتهم أرضكم فاكسروا بيعتكم وانضحوا مكانها بهذا الماء واتخذوها مسجداً »  
رواه النسائي  \*

الحديث أخرج نحوه الطبراني في الكبير والأوسط وقيس بن طلق ممن لا يحتج بحديثه قال يحيى بن معين لقد أكثر الناس في قيس بن طلق وأنه لا يحتج بحديثه وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم إن أباه وأبازرعة قالا قيس بن طلق ليس ممن تقوم به حجة ووهناه ولم يثبتاه وضعفه أحمد ويحيى بن معين في إحدى الروايتين عنه وفي رواية عثمان ابن سعيد عنه أنه وثقه ووثقه المعجلي قال في الميزان ما كيا عن ابن القطان أنه قال يقتضي أن يكون خبره حسناً لا صحيحاً وأما من دون قيس بن طلق فهم ثقات فإن النسائي قال أخبرنا هناد بن السري عن ملازم قال حدثني عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق وملازم هو ابن عمر ووثقه ابن معين والنسائي. وعبد الله بن بدر ثقة وأما هناد فهو الإمام الكبير المشهور. والظهور والادواة قد تقدم ضبطهما  والحديث  يدل على جواز اتخاذ البيع مساجد وغيرها من الكنائس ونحوها ملحق بها بالقياس كما تقدم \*

٣  وعن أنس « إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحب أن يصلي حيث أدركته الصلاة و يصلي في مرايض الغنم وأنه أمر ببناء المسجد فأرسل إلي ملاً من بني النجار فقال يا بني النجار ثامنوني بحائطكم هذا قالوا لا والله ما نطلب ثمنه إلا إلى الله فقال أنس وكان فيه ما أقول لكم قبور المشركين وفيه خرب وفيه نخل فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقبور المشركين فنبشت ثم بالحرب فسويت ثم بالنخل فقطع فصفوا النخل قبل المسجد وجعلوا عضادتيه الحجارة وجعلوا ينقلون الصخر وهم يرتجزون والنبي صلى الله عليه وآله وسلم معهم وهو يقول اللهم لا خير إلا خير الآخرة \* فافقر للأمنار والمهاجرة \* » مختصر من حديث متفق عليه  \*

قوله « ثامنوني » أي اذكروا لي ثمنه لا ذكر لكم الثمن الذي اختاره قال ذلك على سبيل المساومة فكأنه قال ساوموني في الثمن : قوله « لا نطلب ثمنه إلا إلى الله » تقديره لا نطلب الثمن لكن الأمر فيه إلى الله أو إلى بمعنى من وكذا عند الاسماعيل « لا نطلب ثمنه إلا من الله » وزاد ابن ماجه « أبداً » وظاهر الحديث أنهم لم يأخذوا منه ثمناً وخالف ذلك أهل السير قاله الحافظ . قوله « فـ كان فيه » أي في الحائط الذي بني في مكانه المسجد . قوله « وفيه خرب » قال ابن الجوزي المعروف فيه فتح الحياء وكسر الراء بعدها موحدة



جمع خربة ككلم وكلمة . وحكى الخطابي كسر أوله وفتح ثانيه جمع خربة كغيب وغيبة  
وللكشيميني بفتح الحاء المهملة وسكون الراء بعدها مثثة . وقد بين أبو داود أن رواية  
عبد الوارث بالمعجمة والموحدة ورواية حماد بن سلمة عن أبي التياح بالمهملة والمثلثة  
قال الحافظ فعلي هذا فرواية الكشيميني وهم لأن البخاري إنما أخرجه من رواية  
عبد الوارث . قوله « فاغفر للأنصار » وفي رواية في البخاري للمستمل والمحمي « فاغفر  
الأنصار » بحذف اللام قال الحافظ ويوجه له بأن ضمن اغفر معنى استر . وقد رواه أبو داود  
عن مسدد بلفظ « فانصر الأنصار » ﴿ وفي الحديث ﴾ ﴿ جواز التصرف في المقبرة المملوكة  
بالهبة والبيع وجواز نبش القبور الدارسة إذا لم تكن محترمة وجواز الصلاة في مقابر  
المشركين بعد نبشها وإخراج ما فيها وجواز بناء المساجد في أماكنها وجواز قطع النخل  
المثمرة للحاجة قال الحافظ وفيه نظر لاحتمال أن يكون ذلك مما لا يشر إما بأن يكون  
ذكورا وإما أن يكون مما طرأ عليه ما قطع ثمرته وفيه أن احتمال كونها مما لا يشر خلاف  
الظاهر فلا يناقش بمثله والاولى المناقشة باحتمال أن تكون غير مثمرة حال القطع أن  
اراد المستدل بالثمرة ما كانت الثمرة موجودة فيها حال القطع ﴿ وللحديث ﴾ فوائد  
ليس هذا محل بسطها (وصفة بنيان المسجد) ما ثبت عند البخاري وغيره من حديث ابن  
عمرانه قال « أن المسجد كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مبنيًا باللبن  
وسقفه الجريد وعمده خشب النخل فلم يزد فيه أبو بكر شيئا وزاد فيه عمر وبناء علي بنيانه في  
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم باللبن والجريد وأعاد عمده خشبا ثم غيره عثمان فزاد فيه  
زيادة كثيرة وبني جداره بالحجارة المنقوشة والقصة وجعل عمده من حجارة منقوشة  
وسقفه بالساج \*

### ﴿ باب فضل من بني لله مسجدا ﴾

١ ﴿ عن عثمان بن عفان قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من بني  
لله مسجدا بني الله له مثله في الجنة » متفق عليه ﴾ \*

وفي الباب عن أبي بكرة عند الطبراني في الأوسط وابن عدي في الكامل وفي اسناد  
الطبراني وهب بن حفص وهو ضعيف وفي اسناد ابن عدي الحكم بن عتيق بن عطاء وهو  
(م ٢٠ - ج ٢)

منكر الحديث . وعن عمر عند ابن ماجه . وعن علي عند ابن ماجه أيضاً وفيه ابن لهيعة  
وعن عبد الله بن عمرو عند احمد وفي اسناده الحجاج بن ارطاة . وعن أنس عند الترمذي  
وفي اسناده زياد النميري وهو ضعيف وله طرق أخرى عن أنس منها عند الطبراني ومنها  
عند ابن عدي وفيهما مقال . وعن ابن عباس عند أحمد والبخاري في مسنديهما وفي اسناده  
جابر الجعفي وهو ضعيف . وعن عائشة عند البخاري والطبراني في الأوسط وفيه كثير  
ابن عبد الرحمن ضعفه العقيلي وله طريق أخرى عند الطبراني في الأوسط وفيها المثنى  
ابن الصباح ضعفه الجمهور ورواه أبو عبيد في غريبه باسناد جيد وعن أم حبيبة عند ابن  
عدي في الكامل وفيه أبو ظلال ضعيف جداً . وعن أبي ذر عند ابن حبان في صحيحه  
والبخاري والطبراني والبيهقي وزاد «قدر مفحص قطاة» قال العراقي واسناده صحيح . وعن  
عمرو بن عبسة عند النسائي . وعن واثلة ابن الأسقع عند أحمد والطبراني وابن عدي .  
وعن أبي هريرة عند البخاري وابن عدي والطبراني وفي اسناده سليمان بن داود اليمامي  
وليس بشيء . ورواه الطبراني من طريق أخرى فيها المثنى بن الصباح . وعن جابر عند  
ابن ماجه واسناده جيد . وعن معاذ عند الحافظ الديلمي في جزء المساجد له . وعن  
عبد الله بن أبي أوفى عنده أيضاً . وعن ابن عمر عند البخاري والطبراني وفي اسناده الحكم  
ابن ظهير وهو متروك بزيادة «ولو كمفحص قطاة» . وعن أبي موسى عند الديلمي في جزئه  
المذكور . وعن أبي أمامة عند الطبراني وفيه علي بن زيد وهو ضعيف . وعن أبي قرصافة  
واسمه حيدرة عند الطبراني وفي اسناده جهالة : وعن نبيط بن شريط عند الطبراني .  
وعن عمر بن مالك عند الديلمي في الجزء المذكور . وعن أسماء بنت يزيد عند  
أحمد والطبراني وابن عدي قال يحيى بن معين هذا ليس بشيء وذكروا بالقاسم بن منده  
في كتابه المستخرج من كتب الناس للفائدة انه رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم رافع  
ابن خديج وعبد الله بن عمر وعمران بن حصين وفضالة بن عبيد وقدامة بن عبد الله  
العامري ومعاوية بن حيدة والمغيرة بن شعبة والمقداد بن معديكرب وأبوسعيد الخدري .  
قوله «من بني لله مسجداً» يدل على ان الاجر المذكور يحصل ببناء المسجد لا بجعل الأرض  
مسجداً من غير بناء وانه لا يكفي في ذلك تحويطه من غير حصول مسمى البناء والتكثير في مسجد  
للشيوخ فيدخل فيه الكبير والصغير وعن أنس عند الترمذي مرفوعاً بزيادة لفظ «كبيراً أو  
صغيراً» وبديل لذلك رواية «كمفحص قطاة» وهي مرفوعة ثابتة عند ابن أبي شيبة عن عثمان



وابن حبان والبراز عن أبي ذر وأبي مسلم الكجى من حديث ابن عباس والطبرانى في الأوسط من حديث أنس وابن عمرو عن أبي نعيم في الحلية عن أبي بكر وابن خزيمة عن جابر وحمل ذلك العلماء على المبالغة لان المكان الذي تفحصه القطاة لتضع فيه يعضها وترقد عليه لا يكفي مقداره للصلاة وقيل هي على ظاهرها والمعنى انه يزيد في مسجد قدرا يحتاج اليه تكون تلك الزيادة هذا القدر أو يشترك جماعة في بناء مسجد فيقع حصة كل واحد منهم ذلك القدر وفي رواية للبخارى قال بكير حسبت انه قال يعنى شيخه عاصم بن عمر بن قتادة «يتنقى به وجه الله» قال الحافظ وهذه الجملة لم يحزم بها بكير في الحديث ولم ارها الا من طريقه هكذا وكأنها ليست في الحديث بلفظها فان كل من روى الحديث من جميع الطرق اليه لفظهم «من بني لله مسجداً» فكأن بكيرا نسبها فذكرها بالمعنى مترددا في اللفظ الذي ظنه انتهى ولكنه يؤدي معنى هذه الزيادة. قوله «من بني لله» فان البانى للرياء والسمعة والمباهاة لبس بانيا لله وأخرج الطبرانى من حديث عائشة بزيادة لا يريد به رياء ولا سمعة : قوله «بني لله له مثله» وقد اختلف في معنى المماثلة فقال ابن العربي مثله في القدر والمساحة ويرده زيادة يتنا أوسع منه عند أحمد والطبرانى من حديث ابن عمر: وروى أحمد أيضاً من طريق واثلة بن الأسقع بلفظ «أفضل منه» وقيل مثله في الجودة والحصانة وطول البقاء ويرده ان بناء الجنة لا يجرب بخلاف بناء المسجد فلا مماثلة. وقال صاحب المفهم هذه المثلية ليست على ظاهرها وإنما يعنى انه يبني له بثوابه يتنا أشرف وأعظم وأرفع. وقال النووي محتمل ان يكون مثله معناه بني الله له مثله في مسمى البيت وأما صفته في السعة وغيرها فمعلوم فضلها فانها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ويحتمل ان يكون معناه ان فضله على بيوت الجنة كفضل المسجد على بيوت الدنيا انتهى. قال الحافظ لفظ المثل له استعمالان أحدهما الافراد مطلقا كقوله تعالى (فقالوا أتو من لبشرين مثلنا) والآخر المطابقة كقوله تعالى (أمم أمثالكم) فعلى الأول لا يمتنع ان يكون الجزاء أبنية متعددة فيحصل جواب من استشكل تقييده بقوله مثله مع ان الحسنة بعشر أمثالها لاحتمال ان يكون المراد بني الله له عشرة أبنية مثله. وأما من أجاب باحتمال أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك قبل نزول قوله تعالى (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها) فقيه بعد: وكذا من أجاب بان التقييد بالواحد لا ينفي الزيادة قال ومن الأجوبة المرضية ان المثلية هنا بحسب الكمية والزيادة حاصلة بحسب الكيفية فكم من يت خير من

عشرة بل من مائة وهذا الذي ارتضاه هو الاحتمال الاول الذي ذكره النووي . وقيل ان المثلية هي ان جزاء هذه الحسنة من جنس البناء لامن غيره مع قطع النظر عن غير ذلك مع ان التفاوت حاصل قطعا بالنسبة الى ضيق الدنيا وسعة الجنة : قال في المفهم هذا البيت والله أعلم مثل بيت خديجة الذي قال فيه انه من قصب يريد انه من قصب الزمرد والياقوت انتهى \*

٢ وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من بني لله مسجدا ولو كفحص قطاة لبيضا بني الله له يتا في الجنة » رواه أحمد \* الكلام على الحديث تخريجا وتفسيرا قد قدمناه في شرح الذي قبله \*

### باب الاقتصاد في بناء المساجد

١ عن ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أمرت بتشيد المساجد » قال ابن عباس لتزخرفها كما زخرفت اليهود والنصارى . أخرجه أبو داود \* الحديث صحيحه ابن حبان ورجاله رجال الصحيح لان أبا داود رواه عن سفيان بن عينة عن سفيان الثوري عن أبي فزارة وهو راشد بن كيسان الكوفي وقد أخرج له مسلم عن يزيد بن الاصم هو العامري التميمي أخرج له مسلم أيضا عن ابن عباس وقد أخرج البخاري في صحيحه قول ابن عباس المذكور تعليقا وإعما لم يذكر البخاري المرفوع للاختلاف على يزيد بن الاصم في وصله وإرساله قاله الحافظ : قوله « ما أمرت » بضم الهمزة وكسر الميم مبنى للمفعول : قوله « بتشيد المساجد » قال البغوي في شرح السنة التشيد رفع البناء وتطويله ومنه قوله تعالى ( بروج مشيدة ) وهي التي طول بناؤها يقال شدت الشيء أشيده مثل بعته أبيعته إذا بنيته بالشيد وهو الحصن وشيدته تشيدا علولته ورفعته . وقيل المراد بالبروج المشيدة المخصصة قال ابن رسلان والمشهور في الحديث ان المراد بتشيد المساجد هنا رفع البناء وتطويله كما قال البغوي وفيه رد على من حمل قوله تعالى ( في بيوت أذن الله أن ترفع ) على رفع بنائها وهو الحقيقة بل المراد ان تعظم فلا يذكرفها الخني من الأقوال وتطيبها من الأدناس والانجاس ولا ترفع فيها الاصوات انتهى : قوله « قال ابن عباس » هكذا رواه ابن حبان موقوفا وقوله حديث ابن عباس أيضا مرفوعا وظن



الطبي في شرح المشكاة انهما حديث واحد فشرحه علي أن اللام في لزخرفها مكسورة قال وهي لام التعليل للمنفى قبله والمعني ما أمرت بالتشييد ليجعل ذريعة إلي الزخرفة قال والنون فيه لجرد التأكيّد وفيه نوع تأنيب وتوبيخ ثم قال ويجوز فتح اللام علي انها جواب القسم. قال الحافظ وهذا يعني فتح اللام هو المعتمد والأول لم تثبت به الرواية أصلاً فلا يفتقر به. وكلام ابن عباس فيه مفصول من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الكتب المشهورة وغيرها انتهى. والزخرفة الزينة قال محي السنة أنهم زخرفوا المساجد عندما بدلوا دينهم وحرفوا كتبهم وأنهم يصبرون إلي مثل حالهم وسيصير أمركم إلي المراءاة بالمساجد والمباهاة بتشيدها وتزييدها قال أبو الدرداء اذا حلّم مصاحفكم وزوقم مساجدكم فالدمار عليكم. قال ابن رسلان وهذا الحديث فيه معجزة ظاهرة لاخباره صلى الله عليه وآله وسلم عما سيقع بعده فان تزويق المساجد والمباهاة بزخرفها كثر من الملوك والأمراء في هذا الزمان بالقاهرة والشام ويديت المقدس بأخذهم أموال الناس ظلماً وعمارهم بها المدارس علي شكل بديع نسأل الله السلامة والعافية انتهى (والحديث) يدل علي أن تشييد المساجد بدعة وقد روي عن أبي حنيفة الترخيص في ذلك. وروي عن أبي طالب انه لا كراهة في تزيين المحراب. وقال المنصور بالله انه يجوز في جميع المسجد. وقال البدر بن المنير لما شيّد الناس بيوتهم وزخرفوها فاسب ان يصنع ذلك بالمساجد صونا لها عن الاستهانة وتعقب بأن المنع ان كان للحث علي اتباع السلف في ترك الرفاهية فهو كما قال وان كان لحشية شغل بال المصلي بالزخرفة فلا لبقاء العلة. ومن جملة ماعول عليه المجوزون للتزيين بأن السلف لم يحصل منهم الانكار علي من فعل ذلك وبأنه بدعة مستحسنة وبانه مرغّب إلي المسجد وهذه حجج لا يعول عليها من له حظ من التوفيق لاسيما مع مقابلتها للأحاديث الدالة علي أن التزيين ليس من أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانه نوع من المباهة المحرمة وانه من علامات الساعة كما روي عن علي عليه السلام. وانه من صنع اليهود والنصارى وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يحب مخالفتهم ويرشد اليها عموماً وخصوصاً. ودعوي ترك انكار السلف ممنوعة لأن التزيين بدعة أحدثها أهل الدول الجائرة من غير مؤاذنة لأهل العلم والفضل وأحدثوا من البدع ما لا يأتي عليه الحصر ولا ينكره أحد وسكت العلماء عنهم تقية لارضا بل قام في وجه باطلهم جماعة من علماء الاخرة وصرخوا بين أظهرهم بنعي ذلك عليهم

ودعوي انه بدعة مستحسنة باطلة وقد عرفت ان وجه بطلانها في شرح حديث « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » في باب الصلاة في ثوب الحرير والغصب ودعوي انه مرغّب إلى المسجد فاسدة لأن كونه داعياً إلى المسجد ومرغباً إليه لا يكون إلا لمن كان غرضه وغاية قصده النظر إلى تلك النقوش والزخرفة فاما من كان غرضه قصد المساجد لعبادة الله التي لا تكون عبادة على الحقيقة إلا مع خشوع والا كانت كجسم بلا روح فليست إلا شاغلة عن ذلك كما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في الانبجانية التي بحث بها إلى أبي جهنم. وكما تقدم من هتك الستور التي فيها نقوش. وكما سيأتي في باب تنزيه قبلة المصلي عما يلهي وتقويم البدع المعوجة التي يحدنها الملوك توقع أهل العلم في المسالك الضيقة فيتكلفون لذلك من الحجج الواهية ما لا ينفع إلا على بهيمة \*

٣ وعن أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقوم الساعة حتى يتباهي الناس في المساجد » رواه الحمسة إلا الترمذي . وقال البخاري قال أبو سعيد كان سقف المسجد من جريدة النخل وأمر عمر ببناء المسجد وقال اكن الناس من المطر وإياك أن تحمر أو تصفر فتفتن الناس \*

الحديث صحيحه ابن خزيمة وأورده البخاري عن أنس تعليقاً بلفظ « يتباهون بها ثم لا يعمرونها إلا قليلاً » ووصله أبو يعلى الموصلي في مسنده. وروى الحديث أبو نعيم في كتاب المساجد من الوجه الذي عند ابن خزيمة بلفظ « يتباهون بكثرة المساجد » قوله « حتى يتباهي الناس في المساجد » أي يتفاخرون في بناء المساجد والمباهاة بها كما في رواية البخاري أن يتفاخروا بها بالنقش والكثرة. وروى في شرح السنة بسنده عن أبي فلابة قال غدونا مع أنس بن مالك إلى الزاوية فحضرت صلاة الصبح فررنا بمسجد فقال أنس أي مسجد هذا قالوا مسجد أحدث الآن فقال أنس « إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال سيأتي على الناس زمان يتباهون في المساجد ثم لا يعمرونها إلا قليلاً » . قوله « وقال اكن الناس » قال الحافظ وقع في روايتنا اكن الناس بضم الهمزة وكسر الكاف وتشديد النون المضمومة بلفظ المضارع من اكن الرباعي يقال اكننت الشيء اكننا أي صنته وسترته وحكي أبو زيد كمننته من الثلاثي بمعنى اكننته وفرق الكسائي بينهما فقال كمننته أي سترته واكننته في نفسي أي أسررته. ووقع في رواية الأصيلي اكن بفتح الهمزة والنون فعل أمر من الاكنا أيضاً ويرجيحه قوله قبله وأمر عمر وقوله بعده وإياك وتوجه الأولي بأنه خاطب القوم بما أراد ثم التفت إلى الصانع فقال له



وإياك. أو يحمل قوله وإياك على التجريد كأنه خاطب نفسه بذلك قال عياض وفي رواية غير الاصيلي كن الناس بحذف الهمزة وكسر الكاف وهو صحيح أيضاً وجوز ابن مالك ضم الكاف على أنه من كن فهو مكنون انتهى. قال الحافظ وهو متجه لكن الرواية لا تساعد. قوله «فتفتن الناس» بفتح المثناة من فتن وضبطه الأصيلي بالضم من افتن وذكر أن الأصمعي أنكره وإن أبا عبيدة أجازاه فقال فتن وأفتن بمعنى: قال ابن بطال كأن عمر فهم من ذلك رد الشارع الحميدة إلى أبي جهن من أجل الأعلام التي فيها وقال إنها ألهتي عن صلاتي. قال الحافظ ويحتمل أن يكون عند عمر من ذلك علم خاص بهذه المسئلة فقد روى ابن ماجه من طريق عمرو بن ميمون عن عمر مرفوعاً «ما ساء عمل قوم قط الا زخرفوا مساجدهم» ورجاله ثقات الا شيخ جبارة بن المغلس ففيه مقال \*

### باب كنس المساجد وتطيبها وصيانتها من الروائح الكريهة

١ عن أنس قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرضت على أجور أمتي حتى القذاة يخرجها الرجل من المسجد وعرضت علي ذنوب أمتي فلم أزد بها أعظم من سورة من القرآن أو آية أو تيهارجل ثم نسيها» رواه أبو داود \*  
لحديث أخرجه أيضاً الترمذي وقال هذا حديث غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه قال وذا كرت به محمد بن اسمعيل يعني البخاري فلم يعرفه واستغربه قال محمد ولا أعرف للمطلب بن عبد الله يعني الراوي له عن أنس سمعاً من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا قوله حدثني من شهد خطبة النبي صلى الله عليه وسلم. وأنكر علي ابن المديني ان يكون المطلب سمع من أنس وفي اسناده عبد المجيد بن عبد العزيز ابن ابي رواد الازدي وثقه يحيى بن معين وتكلم فيه غير واحد. قال الحافظ في بلوغ المرام وصححه ابن خزيمة قوله «القذاة» بتخفيف الذال المعجمة والقصر الواحدة من التبن والتراب وغير ذلك. قال أهل اللغة القذى في العين والشراب مما يسقط فيه ثم استعمل في كل شيء يقع في البيت وغيره اذا كان يسيراً. قال ابن رسلان في شرح السنن فيه ترغيب في تنظيف المساجد مما يحصل فيها من القمامات القليلة انها تكتب في أجورهم وتعرض على نبيهم واذا كتب هذا القليل وعرض فيكتب الكبير ويعرض من باب الاولى

ففيه تنبيه بالآدني علي الأعلی وبالظاهر عن التجسس والحسنات علي قدر الأعمال: قال وسمعت من بعض المشايخ انه ينبغي لمن أخرج قذاة من المسجد أو أذى من طريق المسلمين ان يقول عند أخذها لا إله إلا الله ليجمع بين أدني شعب الايمان وأعلاها وهي كلمة التوحيد وبين الأفعال والأقوال وان اجتمع القلب مع اللسان كان ذلك أكمل انتهى . إلا انه لا يخفى ان الأحكام الشرعية تحتاج الى دليل وقوله ينبغي حكم شرعي: قوله « فلم أرذنباً أعظم » قال شارح المصاييح أي من سائر الذنوب الصغائر لان نسيان القرآن من الحفظ ليس بذنب كبير ان لم يكن من استخفافه وقلة تعظيمه للقرآن وإنما قال صلى الله عليه وآله وسلم هذا التشديد العظيم تحريضاً منه على مراعاة حفظ القرآن انتهى . والتقيد بالصغائر يحتاج إلى دليل . وقيل المراد بقوله نسيها ترك العمل بها . ومنه قوله تعالى ( نسوا الله فأنسوا ) وهو مجاز لا بصار إليه إلا لموجب \*

٢ وعن عائشة قالت « أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ببناء المساجد في الدور وأن تتظف وتطيب » رواه الحمسة إلا النسائي \* ٣ وعن سمرة بن جندب قال « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نتخذ المساجد في ديارنا وأمرنا أن نتظفها » رواه أحمد والترمذي وصححه ورواه أبو داود ولفظه « كان يأمرنا بالمساجد أن نضعها في ديارنا ونصلح صنعها ونظهرها » \*

الحديث الأول أخرجه الترمذي مسنداً ومرسلًا: وقال المرسل أصح ولكنه رواه غير مسنداً بإسناد رجاله ثقات فرواه أبو داود عن حسين بن علي بن الأسود العجلي قال أبو حاتم صدوق عن زائدة بن قدامة أو ابن بسط وهما ثقتان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً والحديث الثاني رواه أحمد بإسناد صحيح . وكذا رواه غيره بإسناد جيدة : قوله « في الدور » قال البغوي في شرح السنة يريد المحال التي فيها الدور ومنه قوله تعالى ( سأريك دار الفاسقين ) لانهم كانوا يسمون المحلة التي اجتمعت فيها قبيلة داراً ومنه الحديث « ما بقيت دار إلا بني فيها مسجد » قال سفيان بناء المساجد في الدور يعني القبائل أي من العرب يتصل بعضها ببعض وهم بنو اب واحد يبنى لكل قبيلة مسجد هذا ظاهر معنى تفسير سفيان الدور . قال أهل اللغة الأصل في إطلاق الدور على المواضع وقد تطلق على القبائل مجازاً . قال بعض الحديثين والبساتين في معنى الدور وعلى هذا فيستحب بناء المسجد من حجر أولبن أو مدر أو خشب وغير ذلك في كل محلة يحلها المقيمون



بها وكل بسايتين مجتمعة . وقال في شرح المشكاة الدور المذكورة في الحديث جمع دار وهو اسم جامع للبناء والعرصة والمحلة والمراد المحلات فانهم كانوا يسمون المحلة التي اجتمعت فيها قبيلة دارا أو محمول على اتخاذ بيت للصلاة . كالمسجد يصلي فيه أهل البيت قاله ابن عبد الملك . والأول هو الممول عليه انتهى . وقال شارح المصابيح يحتمل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أذن أن يبني الرجل في داره مسجداً يصلي فيه أهل بيته اهـ . فعلى تفسير الدار بالمحلة المساجد المذكورة في الحديث جمع مسجد بكسر الجيم وعلى تفسيرها بدار الرجل المساجد جمع مسجد بفتح الجيم وقد نقل عن سيبويه ما يؤدى هذا المعنى : قوله « وان تظف » بالطاء المشالة لا بالضاد فانه تصحيف ومعناه تطهر كما في رواية ابن ماجه والمراد تنظيفها من الوسخ والدنس . قوله « وتطيب » قال ابن رسلان بطيب الرجال وهو ما خفي لونه وظهر ريحه فان اللون ربما شغل بصر المصلي والأولى في تطيب المسجد مواضع المصلين ومواضع سجودهم أولى ويجوز أن يحمل التطيب على التجبير في المسجد والظاهر أن الأمر ببناء المسجد للتدب لحديث « جعلت لنا الأرض مسجداً » وحديث « أينما أدركت الصلاة فصل » \*

عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أكل الثوم والبصل والكراث فلا يقربن مسجداً فان الملائكة تأذى مما يتأذى منه بنو آدم » متفق عليه \* قال النووي بعد أن ذكر حديث مسلم بلفظ « فلا يقربن المساجد » هذا تصريح بنهي من أكل الثوم ونحوه عن دخول كل مسجد وهذا مذهب العلماء كافة إلا ما حكاه القاضى عياض عن بعض العلماء أن النهى خاص بمسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقوله في رواية « مسجداً » وحجة الجمهور فلا يقربن المساجد . قال ابن دقيق العيد ويكون مسجداً للجنس أو لضرب المثال فانه معلل أما بتأذى الآدميين أو بتأذى الملائكة الحاضرين وذلك قد يوجد في المساجد كلها ثم إن النهى إنما هو عن حضور المسجد لا عن أكل الثوم والبصل ونحوها فهذه البقول حلال بإجماع من يعتد به . وحكى القاضى عياض عن أهل الظاهر تحريمها لأنها تمنع عن حضور الجماعة وهي عندم فرض عين (وحجة الجمهور) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في أحاديث الباب « كل فاني أناجي من لا تا جي » . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أيها الناس ليس لي تحريم ما أحل الله ولكنها شجرة أكره ريحها » أخرجه مسلم وغيره . قال العلماء ويلحق بالثوم والبصل

والكرات كل ماله رائحة كريهة من المأكولات وغيرها . قال القاضي عياض ويلحق به من أكل فجلاً وكان يتجشأ . قال قال ابن المرباط ويلحق به من به بخرف فيه أوبه جرح له رائحة قال القاضي وقاس العلماء على هذا جامع الصلاة غير المسجد كصلى العبد والجنائز ونحوها من مجامع العبادات وكذا مجامع العلم والذكر والولائم ونحوها ولا يلحق بها الأسواق ونحوها انتهى . وفيه ان العلة ان كانت هي التأذى فلا وجه لخراج الأسواق وان كانت مركبة من التأذى وكونه حاصلًا للمشتغلين بطاعة صح ذلك ولكن العلة المذكورة في الحديث هي تأذى الملائكة فينبغي الاقتصار على الحاق المواطن التي تحضرها الملائكة . وقد ورد في حديث عند مسلم بلفظ « لا يؤذينا بريح الثوم » وهي تقتضى التعليل بتأذى بني آدم . قال ابن دقيق العيد والظاهر ان كل واحد منهما علة مستقلة انتهى . وعلى هذا الأسواق كغيرها من مجامع العبادات ﴿ وقد استدل ﴾ بالحديث على عدم وجوب الجماعة قال ابن دقيق العيد وتقريره ان يقال كل هذه الأمور جائزة بما ذكرنا ومن لوازمه ترك صلاة الجماعة في حق آكلها ولازم الجائز جائز فترك الجماعة في حق آكلها جائز وذلك ينافي الوجوب . وأهل الظاهر القائلون بتحريم أكل ماله رائحة كريهة يقولون ان صلاة الجماعة واجبة على الأعيان ولا تتم الا بترك أكل الثوم لهذا الحديث قوما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فترك أكل ذلك واجب . قوله « فان الملائكة تتأذى » يال النووي وهو بتشديد الذال ووقع في أكثر الاصول بالتخفيف وهي لغة يقال أذى تأذى مثل عمى يعمى . قال قال العلماء وفي هذا الحديث دليل على منع من أكل الثوم من دخول المسجد وان كان خالياً لانه محل الملائكة ولعموم الأحاديث \*

باب ما يقول اذا دخل المسجد واذا خرج منه

١ عن أبي حميد وأبي أسيد قالا « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل أحدكم المسجد فليقل اللهم افتح لنا أبواب رحمتك وإذا خرج فليقل اللهم اني أسألك من فضلك » رواه أحمد والنسائي وكذا مسلم وأبو داود . وقال عن أبي حميد أو أبي أسيد بالشك

وأخرجه أيضا ابن ماجه عن أبي حميد وحده وهو عبد الرحمن بن سعد الساعدي



وأبو أسيد بضم الهمزة مصغرا هو مالك بن ربيعة الساعدي الانصاري. قوله «فليقل» في رواية أبي داود «فليسلم علي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم ليقل» وروى ابن السني عن أنس «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل المسجد قال بسم الله اللهم صل على محمد وإذا خرج قال بسم الله اللهم صل على محمد» قال النووي وروينا الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند دخول المسجد والخروج منه من رواية ابن عمر أيضا وسيأتي حديث فاطمة عليها السلام . قوله «افتح لنا» رواية أبي داود «افتح لي» ويجمع بينهما بأن المنفرد يقول اللهم افتح لي وإذا دخل ومعه غيره يقول اللهم افتح لنا كذا قال ابن رسلان: قوله «اللهم اني أسألك من فضلك» في رواية الطبراني في الأوسط عن ابن عمر «وإذا خرج قال اللهم افتح لنا أبواب فضلك» وفي إسناده سالم بن عبد الله على قال ابن رسلان وسؤال الفضل عند الخروج موافق لقوله تعالى ( فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله ) يعني الرزق الحلال . وقيل وابتغوا من فضل الله هو طلب العلم والوجهان متقاربان فإن العلم هو من رزق الله تعالى لأن الرزق لا يختص بقوت الأبدان بل يدخل فيه قوت الأرواح والأسماع وغيرها وقيل فضل الله عبادة مريض وزيارة أخ صالح \*  
 ٢ وعن فاطمة الزهراء رضى الله عنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل المسجد قال بسم الله والسلام علي رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك وإذا خرج قال بسم الله والسلام علي رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب فضلك» رواه أحمد وابن ماجه \*  
 الحديث إسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا

اسماعيل بن ابراهيم وأبو معاوية عن ليث عن عبد الله بن الحسن عن أمه عن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكره وفيه انقطاع لأن فاطمة بنت الحسين وهي أم عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي لم تدرك فاطمة الزهراء رضى الله عنها وليث المذكور في الاسنادان كان ابن أبي سليم نفيه مقال معروف وهذا الحديث فيه زيادة التسمية والسلام علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والدعاء بالمغفرة في الدخول والخروج وزيادة التسليم ثابتة عند أبي داود في الحديث الأول وابن مردويه وزيادة التسمية ثابتة عند ابن السني من حديث أنس كما تقدم وعن ابن مردويه وقد تقدمت زيادة الصلاة فينبغي لداخل المسجد والخارج منه أن يجمع بين التسمية والصلاة

والسلام على رسول الله والدعاء بالمغفرة والدعاء بالفتح لأبواب الرحمة داخلا ولا بواب للفضل خارجا ويزيد في الخروج سؤال الفضل وينبغي أيضا أن يضم إلى ما أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «انه كان اذا دخل المسجد قال أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم قال فاذا قال ذلك قال الشيطان حفظ مني سائر اليوم» وما أخرج الحاكم في المستدرك وقال صحيح على شرط الشيخين عن ابن عباس في قوله تعالى (فاذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم) قال هو المسجد اذا دخلته فقل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين \*

باب جامع فيما تصان عنه المساجد وما أبيح فيها

١ عن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سمع رجلا ينشد في المسجد ضالة فليقل لأدائها الله اليك فان المساجد لم تبين لهذا » \* ٢ وعن بريدة « أن رجلا نشد في المسجد فقال من دعا إلي الجمل الأحمر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا وجدت انما بنيت المساجد لما بنيت له » رواها أحمد ومسلم وابن ماجه \* قوله « ينشد » بفتح الياء وضم الشين يقال نشدت الضالة بمعنى طلبتها وأنشدتها عرفتها. والضالة تطلق على الذكروا لا تشي والجمع ضوال كدابة ودواب وهي مختصة بالحيوان ويقال لغير الحيوان ضائع ولقيط. قال ابن رسلان قوله « لا أدائها الله اليك » فيه دليل على جواز الدعاء على الناشد في المسجد بعدم الوجدان معاقبة له في ماله معاملة له بنقيض قصده. قال ابن رسلان ويلحق بذلك من رفع صوته فيه بما يقتضي مصلحة ترجع إلى الرافع صوته قال وفيه النهي عن رفع الصوت بنشد الضالة وما في معناه من البيع والشراء والاجارة والعقود : قال مالك وجماعة من العلماء يكره رفع الصوت في المسجد بالعلم وغيره واجاز أبو حنيفة ومحمد بن مسلمة من أصحاب مالك رفع الصوت فيه بالعلم والخصومة وغير ذلك مما يحتاج اليه الناس لأنه مجمعهم ولا بد لهم منه : قوله « وانما بنيت المساجد لما بنيت له » قال النووي معناه ذكر الله والصلاة والعلم والمذاكرة في الخير ونحوها : قال القاضي عياض فيه دليل على منع الصنائع في المسجد قال وقال بعض شيوخنا انما يمنع من الصنائع الخاصة فاما العامة للمسلمين في دينهم فلا بأس بها وكره بعض



المالكية تعليم الصبيان في المساجد وقال انه من باب البيع وهذا اذا كان باجرة فان كان بغير اجرة كان مكروها لعدم تحرزهم من الوسخ الذي يصاب عنه المسجد وقد تقدم اختلاف الأحاديث في دخولهم المساجد في باب حمل المحدث \*

٣ وعن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من دخل مسجدنا هذا ليتعلم خيراً أو ليعلمه كان كالمجاهد في سبيل الله ومن دخل لغير ذلك كان كالناظر إلى ما ليس له » رواه أحمد وابن ماجه وقال « هو بمنزلة الرجل ينظر إلى متاع غيره » \* الحديث اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا حاتم بن اسماعيل عن حميد بن صخر عن المقبري عن أبي هريرة فذكره وحاتم بن اسماعيل قد وثقه ابن سعد وهو صدوق كان بهم وبقية الاسناد ثقات وحميد بن صخر هو حميد الطويل الامام الكبير: قوله « مسجدنا هذا » فيه تصريح بأن الاجر المترتب على الدخول إنما يحصل لمن كان في مسجده صلى الله عليه وآله وسلم ولا يصح الحاق غيره به من المساجد التي هي دونه في الفضيلة لانه قياس مع الفارق . قوله « ليتعلم خيراً أو ليعلمه » فيه أن الثواب المذكور إنما يتسبب عن هذه الطاعة الخاصة لا عن كل طاعة . وفيه ايضاً التنويه بشرف تعلم العلم وتعليمه لانه هو الخير الذي لا يقادر قدره وهذا ان جعل تكثير الخير للتعظيم ويمكن ادراج كل تعلم وتعليم لخير أى خير كان تحت ذلك فيدخل كل ما فيه قرينة تعلمها الداخل أو يعلمها غيره . وفيه أيضاً التسوية بين العالم والمتعلم والارشاد الى أن التعلم والتعليم في المسجد أفضل من سائر الأماكن مكنة: قوله « ومن دخل لغير ذلك » الخ ظاهره ان كل ما ليس فيه تعليم ولا تعلم من أنواع الخير لا يجوز فعله في المسجد ولا بد من تقييده بما عدا الصلاة والذكر والاعتكاف ونحوها مما ورد فعله في المسجد والارشاد الى فعله فيه \* (والحديث) يدل على أن المسجد لم يوضع لكل طاعة بل الطاعات مخصوصة لتقييد الخير في الحديث بالتعليم والتعلم \*

٤ وعن حكيم بن حزام قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقام الحدود في المساجد ولا يستقاد فيها » رواه أحمد وأبو داود والدارقطني \* الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وابن السكن والبيهقي قال الحافظ في التلخيص ولا بأس باسناده وقال في بلوغ المرام ان اسناده ضعيف . وفي الباب عن ابن عباس عند الترمذي وابن ماجه وفيه اسمعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف من قبل حفظه وعن جبير بن مطعم عند البزار

وفيه الواقدي. وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه ابن لهيعة (والحديث) يدل على تحريم إقامة الحدود في المساجد وتحريم الاستفادة فيها لأن النهي كما تقرر في الأصول حقيقة في التحريم ولا صارف له ههنا عن معناه الحقيقي \*

٥ **عن** أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا رأيتم من يبيع أو يتنازع في المسجد فقولوا لا أربح الله تجارتك وإذا رأيتم من ينشد فيه ضالة فقولوا لا رد الله عليك » رواه الترمذي \* ٦ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشراء والبيع في المسجد وأن تنشد فيه الاشارة وأن تنشد فيه الضالة وعن الحلق يوم الجمعة قبل الصلاة » رواه الترمذي وليس للنسائي فيه انشاد الضالة **عن** \*

الحديث الأول أخرجه النسائي في اليوم والليلة وحسنه الترمذي والحديث الثاني حسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة : قال الحافظ في الفتح واسناده صحيح إلى عمرو بن شعيب فمن يصحح نسخته يصححه قال وفي المني أحاديث لكن في أسانيد ها مقال انتهى. وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فيه مقال مشهور. قال الترمذي قال محمد بن اسمعيل رأيت أحمد واسحق وذكر غيرها محتجون بحديث عمرو بن شعيب قال وقد سمع شعيب بن محمد من عبد الله بن عمرو قال أبو عيسى ومن تكلم في حديث عمرو بن شعيب إنما ضعفه لأنه يحدث من صحيفة جده كانتهم رأوا أنه لم يسمع هذه الأحاديث من جده. قال علي بن عبد الله المديني قال يحيى بن سعيد حديث عمرو بن شعيب عندنا واه **وفي الباب** عن بريدة عند مسلم وابن ماجه والنسائي. وعن جابر عند النسائي. وعن أنس عند الطبراني قال العراقي ورجاله ثقات. وعن أبي هريرة من طريق أخرى غير التي في الباب عند مسلم. وعن سعد ابن أبي وقاص عند البزار وفي أسناده الحجاج بن أرطاة. وعن ابن مسعود عند البزار أيضا والطبراني. وعن ثوبان عند الطبراني أيضا وثوبان هذا ليس بثوبان مولي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يورده ابن حبان في الصحابة ولا ابن عبد البر وأورده ابن منده. وعن معاذ بن جبل عند الطبراني أيضا. وعن ابن عمر عند ابن ماجه. وعن واثلة بن الأسقع عند ابن ماجه أيضا. وعن عصمة عند الطبراني وعن أبي سعيد عند ابن أبي حاتم في العلل **(الحديثان)** يدلان على تحريم البيع والشراء وانشاد الضالة وانشاد الاشارة والتحلق يوم الجمعة قبل الصلاة وقد تقدم الكلام في



إنشاد الضالة \* أما البيع والشراء فذهب جمهور العلماء الى أن النهي محمول على الكراهة قال العراقي وقد أجمع العلماء على أن ما عقد من البيع في المسجد لا يجوز نقضه وهكذا قال الماوردي . وأنت خير بان حمل النهي على الكراهة يحتاج الى قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي الذي هو التحريم عند القائلين بان النهي حقيقة في التحريم وهو الحق واجماعهم على عدم جواز النقض وصحة العقد لامنافية بينهما وبين التحريم فلا يصح جعله قرينة لحمل النهي على الكراهة . وذهب بعض أصحاب الشافعي الى أنه لا يكره البيع والشراء في المسجد والاحاديث ترد عليه . وفرق أصحاب أبي حنيفة بين أن يغلب ذلك ويكثف يكره أو يقل فلا كراهة وهو فرق لا دليل عليه \* . وأما إنشاد الاشعار في المسجد فحديث الباب وما في معناه يدل على عدم جوازه وبعارضه ما سيأتي من قصة عمر وحسان وتصريح حسان بانه كان ينشد الشعر بالمسجد وفيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك حديث جابر بن سمرة الآتي وقد جمع بين الاحاديث بوجهين . الأول حمل النهي على التنزيه والرخصة علي بيان الجواز . والثاني حمل احاديث الرخصة على الشعر الحسن المأذون فيه كهجاء حسان للمشركين ومدحه صلى الله عليه وآله وسلم وغير ذلك ويحمل النهي على التفاخر والهجاء ونحو ذلك ذكر هذين الوجهين العراقي في شرح الترمذي وقد بوب النسائي على قصة حسان مع عمر بن الخطاب فقال باب الرخصة في انشاد الشعر الحسن . وقال الشافعي الشعر كلام فحسنة حسن وقبيحة قبيح . وقد ورد هذا مرفوعا في غير حديث فروي أبو يعلى عن عائشة قالت « سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشعر فقال هو كلام فحسنة حسن وقبيحة قبيح » قال العراقي واسناده حسن ورواه أيضا البيهقي في سننه من طريق أبي يعلى ثم قال وصله جماعة والصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل . وروي الطبراني في الأوسط من رواية إسماعيل بن عياش عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم عن عبد الرحمن بن رافع وجبان بن جبلة وبكر بن سواده عن عبد الله بن عمر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشعر بمنزلة الكلام فحسنة كحسن الكلام وقبيحة كقبح الكلام » وقد جمع الحافظ بين الاحاديث بحمل النهي على تناسد اشعار الجاهلية والمبطلين وحمل المأذون فيه على ما سلم من ذلك ولكن حديث جابر بن سمرة الآتي فيه التصريح بانهم كانوا يتذاكرون الشعر وأشياء من أمر الجاهلية قال وقيل المنهى عنه ما اذا كان التناشد غالبا على المسجد حتى يتشاغل به من فيه . وأبعد أبو عبد الله البوني

فأعمل احاديث النهي وادعي النسخ في حديث الاذن ولم يوافق على ذلك حكاة ابن التين عنه انتهى . وقد تقرر ان الجمع بين الاحاديث ما أمكن هو الواجب وقد أمكن هنا بلا تعسف كما عرفت . قال ابن العربي لا بأس بانشاد الشعر في المسجد اذا كان في مدح الدين واقامة الشرع وان كان فيه الخمر ممدوحة بصفاتها الحبيثة من طيب رائحة وحسن لون الى غير ذلك مما يذكركم من يعرفها وقد مدح فيه كعب بن زهير رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال \* بانت سعاد قلبي اليوم متبول \* الى قوله في صفة ريقها \* كأنه منهل بالراح معلول \* قال العراقي وهذه القصيدة قد رويناها من طرق لا يصح منها شيء وذكرها ابن اسحق بسند منقطع وعلي تقدير ثبوت هذه القصيدة عن كعب وانشادها بين يدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد أو غيره فليس فيها مدح الخمر وانما فيها مدح ريقها وتشبيهه بالراح قال ولا بأس بانشاد الشعر في المسجد اذا لم يرفع به صوته بحيث يشوش بذلك على مصل أوقاريء أو ينتظر للصلاة فان ادي الى ذلك كره ولوقيل بتحريمه لم يكن بعيدا . وقد قدمنا ما يدل على النهي عن رفع الصوت في المساجد مطلقا في باب حمل المحدث . وأما التحلق يوم الجمعة في المسجد قبل الصلاة فحمل النهي عنه الجمهور على الكراهة وذلك لانه ربما قطع الصفوف مع كونهم مأمورين بالتبكير يوم الجمعة والترأص في الصفوف الا ول فالأول . وقال الطحاوي التحلق المنهي عنه قبل الصلاة اذا عم المسجد وغلبه فهو مكروه وغير ذلك لا بأس به . والتقييد بقبل الصلاة يدل على جوازه بعدها لالم والذكر . والتقييد بيوم الجمعة يدل على جوازه في غيرها كما في الحديث المتفق عليه من حديث أبي واقد الليثي قال « بينما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد فاقبل ثلاثة نفر فاقبل اثنان الى رسول الله وذهب واحد فاما احدهما فرأى فرجة في الحلقة فجاس فيها وأما الآخر فجلس خلفهم » الحديث . وأما التحلق في المسجد في أمور الدنيا فغير جائز . وفي حديث ابن مسعود « سيكون في آخر الزمان قوم يجلسون في المساجد حلقا حلقا أما نبيهم الدنيا فلا تجالسوهم فانه ليس لله فيهم حاجة » ذكره العراقي في شرح الترمذي قال واسناده ضعيف فيه بزئج ابو الخليل وهو ضعيف جدا : قوله « وعن الحلق » بفتح المهملة ويجوز كسرهما واللام مفتوحة علي كل حال جمع حلقة باسكان اللام علي غير قياس وحكي فتحها أيضا كذا في الفتح \*



٧ وعن سهل بن سعد « ان رجلا قال يا رسول الله أرأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا أبقته » الحديث « فلاعنا في المسجد وانا شاهد » متفق عليه \*  
الحديث سيأتي بطوله في كتاب اللعان ويأتي شرحه ان شاء الله هناك. وساقه المصنف هنا للاستدلال به على جواز اللعان في المسجد . وقد جمعت الهادوية ابقاعه في غير المسجد مندوبا ولاوجه له والتعليل بأنه ربما كان مفضيا الى الحد اذا أقر أحد الزوجين بكذبه باطل لان تسبب الحد عنه نادر لا يستلزم وقوع الحد فيه \*

٨ وعن جابر بن سمرة قال « شهدت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من مائة مرة في المسجد وأصحابه يتذاكرون الشعر وأشياء من أمر الجاهلية فرجما تبسم معهم » رواه أحمد \*

الحديث أخرجه أيضا الترمذي بلفظ « جالست النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من مائة مرة فكان أصحابه يتناشدون الشعر ويتذاكرون أشياء من أمر الجاهلية وهو ساكت فرجما تبسم معهم » وقال هذا حديث صحيح \* والحديث \* يدل على جواز انشاد الشعر في المسجد وقد تقدم الكلام في ذلك \*

٩ وعن سعيد بن المسيب قال « مر عمر في المسجد وحسان فيه ينشد فلحظ اليه فقال كنت أنشد فيه وفيه من هو خير منك ثم التفت الى أبي هريرة فقال أنشدك الله اسمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول أجب عني اللهم أيده بروح القدس قال نعم » متفق عليه \*

قوله « قال مر عمر » رواية سعيد لهذه القصة مرسلة عندهم لانه لم يدرك زمن المرور لكن يحمل على ان سعيدا سمع ذلك من أبي هريرة بعد أو من حسان أو وقع لحسان استشهاد أبي هريرة مرة أخرى فحضر ذلك سعيد : قوله « وفيه من هو خير منك » يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم : قوله « أنشدك الله » بفتح الهمزة وضم الشين المعجمة أي سألتك الله والنشد بفتح النون وسكون المعجمة التذكير : قوله « أيده بروح القدس » أي قوه . وروح القدس المراد به هنا جبريل بدليل حديث البراء عند البخاري بلفظ « وجبريل معك » والمراد بالاجابة الرد على الكفار الذين هجوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وفي الترمذي عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصب لحسان منبرا في المسجد فيقوم عليه يهجو الكفار » وأخرجه الحاكم في

المستدرک وقال هذا حديث صحيح الاسناد والحديث يدل على جواز انشاد الشعر في المسجد وقد تقدم الجمع بين حديث الباب وبين ما يعارضه \*

١٠ عن وعن عباد بن تميم عن عمه « انه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مستلقياً في المسجد واضعاً إحدى رجله على الأخرى » متفق عليه والحديث \* قوله « واضعاً إحدى رجله على الأخرى » قال الخطابي فيه ان النهي الوارد عن ذلك منسوخ أو يحمل النهي حيث يخشى أن تبدو عورته والجواز حيث يؤمن من ذلك : قال الحافظ الثاني أولي من ادعاء النسخ لانه لا يثبت بالاحتمال . ومن جزم به البيهقي والبغوي وغيرها من المحدثين وجزم ابن بطلال ومن تبعه بانه منسوخ ويمكن أن يقال ان النهي عن وضع إحدى الرجلين على الأخرى الثابت في مسلم وسنن أبي داود عام وفعله صلى الله عليه وآله وسلم لذلك مقصور عليه فلا يؤخذ من ذلك الجواز لغيره صرح بذلك المازري قال لكن لما صح ان عمرو وعثمان كانا يفعلان ذلك دل على انه ليس خاصاً به صلى الله عليه وآله وسلم بل هو جائز مطلقاً : فاذا تقرر هذا صار بين الحديثين تعارض فيجمع بينهما ثم ذكر نحو ما ذكره الخطابي . قال الحافظ وفي قوله فلا يؤخذ منه الجواز نظر لان الخصائص لا تثبت بالاحتمال والظاهر ان فعله كان لبيان الجواز والظاهر على ما تقتضيه القواعد الأصولية ما قاله المازري من قصر الجواز عليه صلى الله عليه وآله وسلم الا ان قوله لكن لما صح ان عمرو وعثمان الخ لا يدل على الجواز مطلقاً كما قال لاحتمال انها فعلا ذلك لعدم بلوغ النهي اليهما والحديث يدل على جواز الاستلقاء في المسجد على تلك الهيئة وعلى غيرها لعدم الفارق \*

١١ عن وعن عبد الله بن عمر انه كان ينام وهو شاب عزب لأهل له في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « رواه البخاري والنسائي وأبو داود وأحمد . ولفظه « كنا في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تمام في المسجد ونقبل فيه ونحن شباب » قال البخاري وقال أبو قلابة عن أنس « قدم رهط من عكل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكانوا في الصفة وقال قال عبد الرحمن بن أبي بكر كان أصحاب الصفة الفقراء » والحديث \* قوله « عزب » قال الحافظ المشهور فيه فتح العين المهملة وكسر الزاي . وفي رواية للبخاري اعزب وهي لغة قليلة مع ان القزاز انكرها . والمراد به الذي لازوجة له : وقوله « لأهل له » تفسير لقوله عزب ويحتمل ان يكون من العام بعد الخاص فيدخل فيه



الأقارب ونحوهم . وقوله في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتعلق بقوله بنام ورواية أحمد ادل على الجواز للتصريح فيها بأن ذلك كان في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وقد أخرج البخاري حديث «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جاء وعلى مضطجع في المسجد قد سقط رداؤه عن شقه وأصابه تراب فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسحه ويقول قم أباترأب » وقد ذهب الجمهور إلى جواز النوم في المسجد . وروى عن ابن عباس كراهته إلا لمن يريد الصلاة . وعن ابن مسعود مطلقا . وعن مالك التفصيل بين من له مسكن فيكره وبين من لا مسكن له فيباح . قوله وقال أبو قلابة عن أنس هذا طرف من قصة العرينيين وقد ذكرها البخاري في الطهارة من صحيحه ووصل هذا اللفظ المذكور هنا في المحاربين من طريق وهيب عن أبوب عن أبي قلابة . قوله قال عبد الرحمن هو أيضا طرف من حديث طويل ذكره البخاري في علامات النبوة . والصفة موضع مظلل في المسجد النبوي كانت تأوي إليه المساكين . وعكس بضم العين المهملة واسكان الكاف قبيلة من تيم وقد تقدم ضبطه وتفسيره في باب الرخصة في بول ما يؤكل لحمه \*

١٢ وعن عائشة قالت «أصيب سعد بن معاذ يوم الخندق رماء رجل من قريش يقال له حبان بن العرق في الأكل كحل فضر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيمة في المسجد ليعوده من قريب » متفق عليه .  
قوله «حبان بن العرق» يعني مهملة مفتوحة ثم راء مكسورة ثم قاف بعدها هاء التانيث . قوله في الأكل كحل هو عرق في اليد وغمام الحديث في البخاري « قالت فلم يرعهم وفي المسجد خيمة من بني غفارا لا الدم يسيل عليهم فقالوا يا أهل الخيمة ما هذا الذي يأتينا من قبلكم فاذا سعد يذو جرحه دما فمات فيها » يعني الخيمة أوفى تلك المرضة (والحديث) يدل على جواز ترك المريض في المسجد وإن كان في ذلك مظنة لخروج شيء منه يتنحس به المسجد \*

١٣ وعن عبد الرحمن ابن أبي بكر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل منكم أحد أطعم اليوم مسكينا فقال أبو بكر دخلت المسجد فاذا أنا بسائل يسأل فوجدت كسرة خبز بين يدي عبد الرحمن فأخذتها فدفعتها إليه » رواه أبو داود .  
قال أبو بكر البزار هذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الرحمن بن أبي بكر إلا بهذا

الاسنادوذكر انه روى مراسلا: قال المنذرى وقد أخرجه مسلم في صحيحه والنسائي في سننه من حديث أبي حازم سلمان الأشجعي بنحوه أتم منه ﴿والحديث﴾ يدل على جواز التصديق في المسجد وعلي جواز المسئلة عند الحاجة وقد بوب أبو داود في سننه لهذا الحديث فقال باب المسئلة في المساجد \*

١٤ وعن عبد الله بن الحرث قال «كنا نأكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد الحبز والاحم» رواه ابن ماجه \* \*

الحديث إسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب وحرمة بن يحيى قالا حدثنا عبد الله بن وهب قال أخبرني عمرو بن الحرث قال حدثني سليمان بن زياد الحضرمي انه سمع عبد الله بن الحرث فذكره وهو لاء كلهم من رجال الصحيح الا يعقوب بن حميد وقد رواه معه حرمة بن يحيى ﴿والحديث﴾ يدل على المطلوب منه وهو جواز الاكل في المسجد وفيه أحاديث كثيرة منها سكنى أهل الصفة في المسجد الثابت في البخارى وغيره فان كون لامسكن لهم سواء يستلزم أكلهم للطعام فيه. ومنها حديث ربط الرجل الأسير بسارية من سواري المسجد المتفق عليه وفي بعض طرقه انه استمر مربوطا ثلاثة أيام. ومنها ضرب الخيام في المسجد لسعد بن معاذ كما تقدم او للسوداء التي كانت تقم المسجد كما في الصحيحين. ومنها انزال وفد ثقيف المسجد وغيرهم والا حاديث الدالة على جواز أكل الطعام في المسجد متسكائرة ﴿وقال المصنف﴾ رحمه الله وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسر ثمانية بن أثال فربط بسارية في المسجد قبل اسلامه وثبت عنه انه نثر مالا جاء من البحرين في المسجد وقسمه فيه انتهى . قلت ربط ثمانية ثابت في الصحيحين بلفظ «بعث النبي صلى الله عليه وسلم خيلا قبل نجد فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن أثال فربطوه بسارية من سواري المسجد فاغتسل ثم دخل فقال أشهد أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله» ونثر المال في المسجد وقسمته ثابت في البخارى وغيره بلفظ «آتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمال من البحرين فقال انثروه في المسجد وكان أكثر مال آتي به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» ثم ساق القصة بطولها ﴿والحديثان﴾ يدلان على جواز ربط الأسير المشرك في المسجد والمسلم بالأسير وعلي جواز قسمة الأموال في المساجد ونثرها فيها \*



### باب تنزيه قبلة المسجد عما يلهمي المصلي

١ عن أنس قال « كان قرام لعائشة قد سترت به جانب يتها فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أميطي عني قرامك هذا فانه لا تزال تصاويره تعرض لي في صلاتي » رواه أحمد والبخاري \*

قوله « قرام » بكسر القاف وتخفيف الراء ستر رقيق من صوف ذو ألوان كما تقدم: قوله « أميطي » أي أزيلني وزنا ومعنى: قوله « لا تزال تصاويره » في رواية للبخاري « لا تزال تصاوير » بحذف الضمير قال الحافظ كذا في روايتنا وللباقيين بإثبات الضمير قال والماء علي روايتنا في فانه ضمير الشأن وعلي الأخرى يحتمل أن يعود على الثوب : قوله « تعرض » بفتح أوله وكسر الراء أي تلوح وللإساعلي تعرض بفتح العين وتشديد الراء وأصله تعرض (والحديث) يدل على كراهة الصلاة في الامكنة التي فيها تصاوير وقد تقدم كراهة زخرفة المساجد والتصاوير نوع من ذلك وقد تقدم أيضا الكلام على الثياب التي فيها تصاوير (ودل الحديث) أيضا على ان الصلاة لا تفسد بذلك لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقطعها ولم يعدها \*

٢ عن عثمان بن طلحة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعا بعد دخوله الكعبة فقال اني كنت رأيت قرني الكعبش حين دخلت البيت فنسيت أن آمرک أن تخمرها فخمرها فانه لا ينبغي أن يكون في قبلة البيت شيء يلهمي المصلي » رواه أحمد وأبو داود \*

الحديث أخرجه أبو داود من طريق منصور الحنظلي قال حدثني خالي عن أمي قالت سمعت الأسلمية تقول قلت لعثمان ما قال لك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين دعاك قال « اني نسيت أن آمرک ان تخمر القرنين فانه ليس ينبغي أن يكون في البيت شيء يشغل المصلي ». وخال صفوان المذكور في الاسناد قال ابن السراج هو مسافع بن شيبة وأم منصور المذكورة هي صفية بنت شيبة القرشية البدرية وقد جاءت مسماة في بعض طرق هذا الحديث واختلف في صحبتها وقد جاءت أحاديث ظاهرة في صحبتها. وعثمان بن طلحة المذكور هو القرشي البدري الحنظلي بفتح الحاء المهملة وبعدها جيم مفتوحة وباء

موحدة منسوب الى حجابة بيت الله الحرام شرفه الله تعالى وهم جماعة من بني عبدالدار واليهم حجابة الكعبة . وقد اختلف في هذا الحديث فروى عن منصور عن خاله مسافع عن صفية بنت شيبة عن امرأة من بنى سليم عن عثمان وروى عنه عن خاله عن امرأة من بنى سليم ولم يذكر أمه . والأسلمية المذكورة لم أقف على اسمها (والحديث) يدل على كراهة زين المحارب وغيرها مما يستقبله المصلي بنقش أو تصوير أو غيرها مما يلبي وعلى أن تخيير التصاوير مزيل لكراهة الصلاة في المكان الذي هي فيه لارتفاع العلة وهي اشتغال قلب المصلي بالنظر اليها وقد أسلفنا الكلام في التصاوير وفي كراهية زخرفة المساجد قوله « قرني الكعبش » أي كبش ابراهيم الذي فدى به اسماعيل \*

باب لا يخرج من المسجد بعد الاذان حتى يصلي الا لعذر

١ - عن أبي هريرة قال « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كنتم في المسجد فتودى بالصلاة فلا يخرج أحدكم حتى يصلي » رواه أحمد \* ٢ وعن أبي الشعثاء قال « خرج رجل من المسجد بعد ما أذن فيه فقال أبو هريرة أما هذا فقد عصي أبا القاسم صلى الله عليه وآله وسلم » رواه الجماعة إلا البخاري \* الحديث الأول روي من طريق ابن أبي الشعثاء واسمه أشعث عن أبيه عن أبي هريرة ورواه عن أبي هريرة أبو صالح ومحمد بن زاذان وسعيد بن المسيب قاله ابن سيد الناس في شرح الترمذي بعد أن روي الحديث بإسناده ولم يتكلم فيه : وأما الحديث الثاني فروى عن بعضهم أنه موقوف قال ابن عبد البر هو مسند عندهم لا يختلفون فيه انتهى . وفي إسناده ابراهيم بن المهاجر وقد وثق وضعف وأخرج له الجماعة إلا البخاري . وفي الرواية من يسمى ابراهيم بن مهاجر ثلاثة . هذا أحدهم وهو البجلي الكوفي . والثاني المدني مولى سعد بن أبي وقاص . والثالث الأزدي الكوفي . وفي الباب عن عثمان بلفظ قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أدرك الآذان وهو في المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجعة فهو منافق » رواه ابن سنجر والزيدوني في أحكامه وابن سيد الناس في شرح الترمذي وأشار إليه الترمذي في جامعه (والحديثان) يدلان على تحريم الخروج من المسجد بعد سماع الآذان لغير الوضوء وقضاء الحاجة وما تدعو الضرورة اليه



حتى يصلي فيه تلك الصلاة لأن ذلك المسجد قد تعين لتلك الصلاة قال الترمذي بعد أن ذكر الحديث وعلى هذا العمل عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعدهم أن لا يخرج أحد من المسجد إلا من عذر أن يكون على غير وضوء أو أمر لا بد منه ويروي عن إبراهيم النخعي أنه قال يخرج ما لم يأخذ المؤذن في الإقامة وهذا عندنا لمن له عذر في الخروج منه انتهى. قال ابن رسلان في شرح السنن إن الخروج مكروه عند عامة أهل العلم إذا كان لغير عذر من طهارة أو نحوها والا جاز بلا كراهة. قال القرطبي هذا محمول على أنه حديث مرفوع إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بدليل نسبته إليه وكأنه سمع ما يقتضي تحريم الخروج من المسجد بعد الأذان فاطلق لفظ المعصية عليه \*

## ابواب استقبال القبلة

### باب وجوبه للصلاة

١ - عن أبي هريرة في حديث يأتي ذكره قال « قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر » \* هذا الحديث الذي أشار إليه المصنف هو حديث المسيء وسيأتي في باب السجدة الثانية ولزوم الطمأنينة ويأتي إن شاء الله شرحه هناك وهذا اللفظ الذي ذكره المصنف هو لفظ مسلم وهو يدل على وجوب الاستقبال وهو إجماع المسلمين إلا في حالة العجز أو في الخوف عند التحام القتال أو في صلاة التطوع كما سيأتي. وقد دل على الوجوب القرآن والسنة المتواترة . وفي الصحيح من حديث انس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها وصلوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا وذبحوا ذبيحتنا فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله عز وجل » وقالت الهادوية إن استقبال القبلة من شروط صحة الصلاة وقد عرفناك فيما سبق أن الأمر بمجرد هذا لا يصلح للاستدلال بها على الشرطية إلا على القول بأن الأمر بالشيء نهى عن ضده ولكن هنا ما يمنع من الشرطية وهو خبر السرية الذي أخرجه الترمذي وأحمد والطبراني من حديث عامر بن ربيعة بلفظ « كنا مع

النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ليلة مظلمة فلم يدر أين القبلة وصلى كل رجل منا على حiale  
 فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فنزل فاینما تولوا فثم وجه الله  
 فان الاستقبال لو كان شرطاً لوجب الاعادة في الوقت وبعده لان الشرط يؤثر عدمه  
 في عدم مع أن الهادوية يوافقون في عدم وجوب الاعادة بعد الوقت وهو يناقض  
 قولهم ان الاستقبال شرط وهذا الحديث وان كان فيه مقال عند المحديثين ولكن له  
 شواهد تقويه. منها حديث جابر عند البيهقي بلفظ «صلينا ليلة في غيم وخفيت علينا القبلة  
 فلما انصرفنا نظرنا فاذا نحن قد صلينا الى غير القبلة فذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقال قد أحسنتم ولم يأمرنا ان نعید» وله طريق أخرى عنه بنحو هذه وفيها انه  
 قال صلى الله عليه وآله وسلم «قد اجزأت صلاتكم» ولكنه تفرد به محمد بن سالم ومحمد بن عبيد  
 الله العرزمي عن عطاء وهما ضعيفان. وكذا قال الدارقطني قال البيهقي وكذلك روى عن  
 عبد الملك العرزمي عن عطاء ثم رواه من طريق أخرى بنحو ما هنا وقال لا نعلم لهذا  
 الحديث اسناداً صحيحاً قوياً والصحيح ان الآية انما زلت في التطوع خاصة كما في صحيح  
 مسلم وسيأتي ذلك في باب تطوع المسافر. ومنها حديث معاذ عند الطبراني في الاوسط بلفظ  
 «صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم غيم في سفر الى غير القبلة فلما قضى  
 الصلاة وسلم تجلت الشمس فقلنا يا رسول الله صلينا الى غير القبلة فقال قد رفعت  
 صلاتكم بحقها الى الله عز وجل» وفي اسناده ابو عجلة واسمه شمر بن عطاء وقد ذكره  
 ابن حبان في الثقات. وهذه الأحاديث يقوى بعضها بعضها فتصلح للاحتجاج بها وفي  
 حديث معاذ التصريح بأن ذلك كان بعد الفراغ من الصلاة قبل انقضاء الوقت وهو أصرح  
 في الدلالة على عدم الشرطية وفيها أيضاً رد لمذهب من فرق في وجوب الاعادة بين  
 بقاء الوقت وعدمه \*

٢ وعن ابن عمر قال «بينما الناس بقباني صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال إن  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل القبلة  
 فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة» متفق عليه \* ٣ وعن  
 أنس «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي نحو بيت المقدس فزات قد نرى  
 تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام فمر رجل



من بني سلمة وهم ركوع في صلاة الفجر وقد صلوا ركعة فتادي ألا ان القبلة قد حولت  
فقالوا كما هم نحو القبلة « رواه أحمد ومسلم وأبو داود » \*

وفي الباب عن البراء عند الجماعة إلا أبا داود . وعن ابن عباس عند أحمد والبخاري  
والطبراني قال العراقي وإسناده صحيح . وعن عمار بن أوس عند أبي يعلى في مسنده  
والطبراني في الكبير . وعن عمرو بن عوف المزني عند البخاري والطبراني أيضا . وعن  
سعد بن أبي وقاص عند البيهقي وإسناده صحيح . وعن سهل بن سعد عند الطبراني  
والدارقطني . وعن عثمان بن حنيف عند الطبراني أيضا . وعن عمار بن ربيعة عند  
الطبراني أيضا . وعن أبي سعيد بن المعلى عند البخاري والطبراني أيضا . وعن توبة بنت أسلم  
عند الطبراني أيضا . قوله « في صلاة الصبح » هكذا في صحيح مسلم من حديث انس  
بلفظ « وهم ركوع في صلاة الفجر » وكذا عند الطبراني من حديث سهل بن سعد بلفظ  
« فوجدتم يصلون صلاة الغداة » وفي الترمذي من حديث البراء بلفظ « فصلى رجل معه  
العصر » وساق الحديث وهو مصرح بذلك في رواية البخاري من حديث البراء وليس  
عند مسلم تعيين الصلاة من حديث البراء . وفي حديث عمار بن أوس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
صلى الله عليه وآله وسلم إلى الكعبة إحدى صلاتي العشي وهكذا في حديث عمار  
ابن ربيعة وحديث توبة وفي حديث أبي سعيد بن المعلى أنها الظهر : والجمع بين هذه  
الروايات أن من قال إحدى صلاتي العشي شك هل هي الظهر أو العصر وليس من  
شك حجة علي من جزم فظننا فيمن جزم فوجدنا بعضهم قال الظهر وبعضهم قال العصر  
ووجدنا رواية العصر أصح لثقة رجالها وأخرج البخاري لها في صحيحه . وأما حديث  
كونها الظهر ففي أسنادها مروان بن عثمان وهو مختلف فيه . وأما رواية « ان أهل قبا  
كانوا في صلاة الصبح » فيمكن أنه أبطأ الخبر عنهم إلى صلاة الصبح . قال ابن سعد في  
الطبقات حاكيا عن بعضهم ان ذلك كان بمسجد المدينة فقال ويقال صلى رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم ركعتين من الظهر في مسجده بالمسلمين ثم أمر أن يوجه إلى المسجد  
الحرام فاستدار إليه وكان معه المسلمون ويكون المعنى برواية البخاري أنها العصر أي ان  
أول صلاة صلاها إلى الكعبة كاملة صلاة العصر . قوله « اذ جاءهم آت » قيل هو عباد  
ابن بشر وقيل عباد بن نهيك وقيل غيرها . قوله « فاستقبلوها » بفتح الموحدة لا كثر  
أي فتحولوا إلى جهة الكعبة وفاعل استقبلوها المخاطبون بذلك وهم أهل قبا ويحتمل  
(م ٢٣-٢٤ ج ٢)

أن يكون فاعل استقبالها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه. وفي رواية في البخاري بكسر الموحدة بصيغة الأمر ويؤيد الكسر ما عند البخاري في التفسير بلفظ « ألا فاستقبلوها » قوله « وكانت وجوههم » هو تفسير من الراوي للتحويل المذكور والضمير في وجوههم فيه الاحتمالان وقد وقع بيان كيفية التحويل في خبر توبة قالت فتحول النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء : قال الحافظ وتصويره ان الامام تحول من مكانه في مقدم المسجد الى مؤخر المسجد لان من استقبل الكعبة استدبر بيت المقدس وهو لو دار في مكانه لم يكن خلفه مكان يسع الصفوف ولما تحول الامام تحولت الرجال حتى صاروا خلفه وتحول النساء حتى صرن خلف الرجال وهذا يستدعي عملا كثيرا في الصلاة فيحتمل ان ذلك وقع قبل تحريم العمل الكثير كما كان قبل تحريم الكلام ويحتمل أن يكون اغتفر العمل المذكور من أجل المصلحة المذكورة او وقعت الخطوات غير متوالية عند التحول بل وقعت مفرقة ﴿ وللحديث الاول فوائد ﴾ منها ان حكم الناسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه لان أهل قبا لم يؤمروا بالاعادة . ومنها جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أمر القبلة لان الانصار تحولوا الى جهة الكعبة بالاجتهاد ونظره الحافظ قال يحتمل ان يكون عندهم بذلك نص سابق . ومنها جواز تعليم من ليس في الصلاة من هو فيها . ومنها جواز نسخ الثابت بطريق العلم والقطع بخبر الواحد وتقريره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر على أهل قبا علمهم بخبر الواحد وأجيب عن ذلك بأن الخبر المذكور احتف بالقرائن والمقدمات التي أفادت القطع لكونه في زمن قلب وجهه في السماء ليحول الى جهة الكعبة وقد عرفت منه الانصار ذلك بما لازمهم له فكانوا يتوقعون ذلك في كل وقت فلما لجأهم الخبر عن ذلك أقامهم العلم لما كانوا يتوقعون حدوثه. وأجاب العراقي باجوبة أخرى. منها ان النسخ بخبر الواحد كان جائزا على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانما امتنع بعده قال الحافظ ويحتاج الى دليل . ومنها أنه تلا عليهم الآية التي فيها ذكر النسخ بالقرآن وهم أعلم الناس باطالته وإيجازه وأعرفهم بوجوه إيجازه . ومنها ان العمل بخبر الواحد مقطوع به ثم قال الصحيح ان النسخ للمقطوع بالمظنون كمنسخ نص الكتاب أو السنة المتواترة بخبر الواحد جائز عقلا وواقع سمعا في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وزمانه ولكن أجمعت الأمة على منعه بعد الرسول فلا يخالف فيه وانما الخلاف في تجوزيه في عهد الرسول صلى الله



عليه وآله وسلم انتهى ﴿ ومن فوائده الحديث ﴾ ما ذكره المصنف قال وهو حجة في قبول أخبار الآحاد انتهى وذلك لانه أجمع عليه الذين بلغ اليهم ولم ينكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم بل روى الطبراني في آخر حديث تويلة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فيهم « أولئك رجال آمنوا بالغيب »

### باب حجة من رأى فرض البعيد أصابة الجهة لا العين

١ عن أبي هريرة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما بين المشرق والمغرب قبلة » رواه ابن ماجه والترمذي وصححه . وقوله عليه السلام في حديث أبي أيوب « ولكن شرقوا أو غربوا » بعض ذلك

الحديث الأول أخرجه الترمذي وابن ماجه من طريق أبي معشر وقد تابعه أبو معشر عليه علي بن ظبيان قاضي حلب كما رواه ابن عدي في الكامل قال ولا أعلم يرويه عن محمد بن عمرو غير علي بن ظبيان وأبي معشر وهو بأبي معشر أشهر منه بعلي بن ظبيان قال ولعل علي بن ظبيان سرقه منه وذكر قول ابن معين فيه أنه ليس بشيء وقول النسائي متروك الحديث وقد تابعه عليه أيضاً أبو جعفر الرازي رواه البيهقي في الخلافيات . وأبو جعفر وثقه ابن معين وابن المديني وأبو حاتم وقال احمد والنسائي ليس بقوي وقال العلامي مضعف الحفظ . وأبو معشر المذكور ضعيف ( والحديث ) رواه أيضاً الحاكم والدارقطني وقد أخرج الحديث الترمذي من طريق غير طريق أبي معشر وقال حديث حسن صحيح وقد خالفه البيهقي فقال بعد إخراج من هذه الطريق هذا إسناد ضعيف فنظرنا في الاسناد فوجدنا عثمان بن محمد بن المغيرة بن الأحنس بن شريق قد تفرد به عن المقبري وقد اختلف فيه فقال علي بن المديني انه روي أحاديث مناكير ووثقه ابن معين وابن حبان فكان الصواب ما قاله الترمذي . وأما الحديث الثاني أعني حديث أبي أيوب فهو متفق عليه وقد تقدم شرحه في أبواب التخلي . وفي الباب عن ابن عمر عند البيهقي . وفي الباب أيضاً من قول عمر عند الموطأ وابن أبي شيبة والبيهقي . ومن قول علي عند ابن أبي شيبة . ومن قول عثمان عند ابن عبيد البر في التمهيد . ومن قول ابن عباس أشار إلي ذلك الترمذي ﴿ والحديث ﴾ يدل على ان الفرض على من بعد عن الكعبة الجهة

لا العين واليه ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد وهو ظاهر ما نقله المزني عن الشافعي وقد قال الشافعي أيضا ان شطر البيت وتلقاء وجهته واحد في كلام العرب واستدل لذلك أيضا بحديث أخرجه البيهقي عن ابن عباس « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال البيت قبله لاهل المسجد والمسجد قبله لاهل الحرم والحرم قبله لاهل الأرض مشارقها ومغاربها من أمتي » قال البيهقي تفرد به عمر بن حفص المكي وهو ضعيف قال وروى باسناد آخر ضعيف لا يحتاج بمثله . وإلى هذا المذهب ذهب الاكثر وذهب الشافعي في أظهر القولين عنه الى ان فرض من بعد العين وأنه يلزمه ذلك بالظن لحديث اسامة ابن زيد انه صلى الله عليه وآله وسلم « لما دخل البيت دعا في نواحيه ولم يصل فيه حتى خرج فلما خرج ركع ركعتين في قبل القبلة وقال هذه القبلة » ورواه البخاري من حديث ابن عباس مختصرا وقد عرفت ما قدمنا في باب صلاة التطوع في الكعبة من ترجيح انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في الكعبة . وقد اختلف في معنى حديث الباب الأول فقال العراقي ليس عاما في سائر البلاد وإنما هو بالنسبة إلى المدينة المشرفة وما وافق قبلتها وهكذا قال البيهقي في الخلافات وهكذا قال أحمد بن خالويه الوهي قال وسائر البلدان من السعة في القبلة مثل ذلك بين الجنوب والشمال ونحو ذلك قال ابن عبد البر وهذا صحيح لا مدفع له ولا خلاف بين أهل العلم فيه : وقال الأثرم سألت أحمد بن حنبل عن معنى الحديث فقال هذا في كل البلدان إلا مكة عند البيت فإنه ان زال عنه شيئا وان قل فقد ترك القبلة ثم قال هذا المشرق وأشار بيده وهذا المغرب وأشار بيده وما بينهما قبله قلت له فصلاة من صلى بينهما جائزة قال نعم وينبغي أن يتحري الوسط : قال ابن عبد البر تفسير قول أحمد هذا في كل البلدان يريد أن البلدان كلها أهلها في قبلتهم مثل ما كان كانت قبلتهم بالمدينة الجنوب التي يقع لهم فيها الكعبة فيستقبلون جهتها ويتسعون يمينا وشمالا فيها ما بين المشرق والمغرب يجعلون المغرب عن أيمنهم والمشرق عن يسارهم وكذلك لاهل اليمن من السعة في قبلتهم مثل ما لاهل المدينة ما بين المشرق والمغرب اذا توجهوا أيضا قبل القبلة إلا أنهم يجعلون المشرق عن أيمنهم والمغرب عن يسارهم وكذلك أهل العراق وخراسان لهم من السعة في استقبال القبلة ما بين الجنوب والشمال مثل ما كان لاهل المدينة من السعة فيما بين المشرق والمغرب وكذلك ضد العراق على ضد ذلك أيضا وإنما تضيق القبلة كل تضيق على أهل المسجد الحرام



وهي لاهل مكة أوسع قليلا ثم هي لاهل الحرم أوسع قليلا ثم لاهل الآفاق من السعة على حسب ما ذكرنا هـ : قال الترمذي قال ابن عمر اذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فما بينهما قبلة اذا استقبلت القبلة : وقال ابن المبارك ما بين المشرق والمغرب قبلة هذا لاهل المشرق واختار ابن المبارك التياسر لاهل مرو هـ : وقد يستشكل قول ابن المبارك من حيث ان من كان بالمشرق انما يكون قبلته المغرب فان مكة ينسبها وبين المغرب والجواب عنه انه أراد بالمشرق البلاد التي يطلق عليها اسم المشرق كالعراق مثلا فان قبلتهم أيضا بين المشرق والمغرب قبلة لاهل العراق قال وقد ورد مقيدا بذلك في بعض طرق حديث أبي هريرة « ما بين المشرق والمغرب قبلة لاهل العراق » رواه البيهقي في الخلافات وروى ابن أبي شيبه عن ابن عمر انه قال اذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فما بينهما قبلة لاهل المشرق . ويدل على ذلك أيضا تبويب البخاري على حديث أبي أيوب بلفظ باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق ليس في المشرق ولا المغرب قبلة . قال ابن بطال في تفسير هذه الترجمة يعني وقبلة مشرق الأرض كلها الا ما قابل مشرق مكة من البلاد التي تكون تحت الخط المار عليها من المشرق الى المغرب فتحكم مشرق الأرض كلها كحكم مشرق أهل المدينة والشام في الأمر بالانحراف عند الغائط لانهم اذا شرقوا أو غربوا لم يستقبلوا القبلة ولم يستدبروها قال وأما ما قابل مشرق مكة من البلاد التي تكون تحت الخط المار عليها من شرقها الى مغربها فلا يجوز لهم استعمال هذا الحديث ولا يصح لهم ان يشرقوا ولا ان يغربوا لانهم اذا شرقوا استدبروا القبلة واذا غربوا استقبلوها وكذلك من كان موازيا بالمغرب مكة اذ العلة فيه مشتركة مع المشرق فاكتفي بذكر المشرق عن المغرب لان المشرق أكثر الأرض المعمورة وبلاد الاسلام في جهة مغرب الشمس قليل قال وتقدير الترجمة بأن قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق ليس في التشريق ولا في التغريب يعني أنهم عند الانحراف للتشريق والتغريب ليسوا بمواجهين للقبلة ولا مستدبرين لها والعرب تطلق المشرق والمغرب بمعنى التغريب والتشريق وأنشد ثعلب في المجالس \* أبعد مغربهم نجدا وساحتها \*

قال ثعلب معناه أبعد تغريبهم انتهى . وقد اطلنا الكلام في تفسير معنى الحديث لانه

كثيرا ما يسأل عنه الناس ويستشكلونه لاسيما مع زيادة لفظ لاهل المشرق \*

### باب ترك القبلة لعذر الخوف

١ - عن نافع عن ابن عمر « انه كان اذا سئل عن صلاة الخوف وصفها ثم قال فان كان خوف هو أشد من ذلك صلوا رجالا قياما على أقدامهم وركبا نامستقبلي القبلة وغير مستقبليها قال نافع ولا أرى ابن عمر ذكر ذلك الا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم » رواه البخاري \*

الحديث ذكره البخاري في تفسير سورة البقرة وأخرجه مالك في الموطأ وقال في آخره قال نافع لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك الا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . ورواه ابن خزيمة وأخرجه مسلم وصرح بأن الزيادة من قول ابن عمر ورواه البيهقي من حديث موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر . وقال النووي في شرح المذهب هو بيان حكم من احكام صلاة الخوف لا تفسير للآية . وقد أخرجه البخاري في صلاة الخوف بلفظ وزاد ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « واذا كانوا اكثر من ذلك فليصلوا قياما وركبانا » \* والحديث يدل على ان صلاة الخوف لاسيما اذا كثرت العدو تجوز حسب الامكان فينتقل عن القيام الى الركوب وعن الركوع والسجود الى الايماء ويجوز ترك ما لا يقدر عليه من الاركان : وبهذا قال الجمهور لكن قالت المالكية لا يصنعون ذلك الا اذا خشي فوات الوقت وسيأتي للمصنف في باب الصلاة في شدة الخوف نحو ما هنا وبآتي شرحه هناك ان شاء الله \*

### باب تطوع المسافر على ركوبه حيث توجه به

١ - عن ابن عمر قال « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسبح على راحلته قبل أي جهة توجه ويوتر عليها غير انه لا يصلي عليها المكتوبة » متفق عليه : وفي رواية « كان يصلي على راحلته وهو مقبل من مكة الى المدينة حيثما توجهت به وفيه نزلت فأبنا تولوا فثم وجه الله » رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه \*

الحديث قد تقدم شرحه والكلام على فقهه في باب صلاة الفرض على الراحلة لان المصنف رحمه الله ذكره هناك بنحو ما هنا من حديث عامر بن ربيعة : ولفظ الرواية



الآخرة في الترمذي «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الى بيته أو راحته وكان يصلي على راحته حيثما توجهت به» ولم يذكر نزول الآية. قوله «حيثما توجهت به» قيدت الشافعية الحديث بالمذهب فقالت اذا توجهت به نحو مقصده وأما اذا توجهت به الى غير مقصده فان كان الى جهة القبلة لم يضره وان كان الى غيرها بطلت صلاته وقد تقدم في أول أبواب الاستقبال ما يدل على ان الآية نزلت في صلاة الفريضة ولكن الصحيح ما هنا كما تقدم \*

٢ عن جابر قال «رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وهو على راحته التوافل في كل جهة ولكن ينخفض السجود من الركوع ويوميء ايماء» رواه أحمد وفي لفظ «بعثني النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حاجة فجئت وهو يصلي على راحته نحو المشرق والسجود اخفض من الركوع» رواه أبو داود والترمذي وصححه عن جابر الحديث أخرجه البخاري عن جابر ولكن بلفظ «كان يصلي التطوع وهو راكب» وفي لفظ «كان يصلي على راحته نحو المشرق فاذا اراد ان يصلي المكتوبة نزل فاستقبل القبلة» وأخرجه أيضا مسلم بنحو ذلك. وفي الباب عن جماعة من الصحابة وقد قدمنا في باب صلاة الفرض على الراحة انه يجوز التطوع عليها للمسافر بالاجماع وقد منا الخلاف في جواز ذلك في الحضر وفي جواز صلاة الفريضة والحديث يدل على ان سجود من صلى على الراحة يكون اخفض من ركوعه ولا يلزمه وضع الجبهة على السرج ولا بذل غاية الوسع في الانحناء بل ينخفض سجوده بمقدار يفرق به السجود عن الركوع \*

٣ عن أنس بن مالك قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اراد ان يصلي على راحته تطوعا استقبل القبلة فكبر للصلاة ثم خلى عن راحته فصلى حيثما توجهت به» رواه أحمد وأبو داود عن جابر \*

الحديث أخرجه أيضا الشيخان بنحو ما هنا. وأخرجه أيضا النسائي من رواية يحيى بن سعيد عن أنس وقال حديث يحيى بن سعيد عن أنس الصواب موقوف وأما أبو داود فأخرجه من رواية الجارود بن أبي سبرة عن أنس والحديث يدل على جواز التنفل على الراحة وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى انه لا بد من الاستقبال حال تكبيرة الاحرام ثم لا يضر الخروج بعد ذلك عن سمت القبلة كما اسلفنا \*



## ﴿ أبواب صفة الصلاة ﴾

## ﴿ باب اقراض افتتاحها بالتكبير ﴾

١ - عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم » رواه الحمسة الا للنسائي وقال الترمذي هذا أصح شيء في هذا الباب وأحسن **﴿ ﴾**

الحديث أخرجه أيضا الشافعي والبخاري والحاكم وصححه وابن السكن من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن الحنفية عن علي قال البزار لا أعلمه عن علي الا من هذا الوجه . وقال أبو نعيم تفرد به ابن عقيل وقال العقيلي في اسناده لين . وقال هو أصح من حديث جابر الا في وعكس ذلك ابن العربي فقال حديث جابر أصح شيء في هذا الباب والعقيلي أقدم منه بمعرفة الفن : وقال ابن حبان هذا حديث لا يصح لان له طريقين . احدهما عن علي وفيه ابن عقيل وهو ضعيف . والثانية عن أبي نضرة عن أبي سعيد تفرد به أبو سفيان عنه **﴿ وفي الباب ﴾** عن جابر عند احمد والبزار والترمذي والطبراني وفي اسناده أبو يحيى القنات وهو ضعيف . وقال ابن عدي أحاديثه عندي حسان . وعن أبي سعيد عند الترمذي وابن ماجه وفي اسناده أبو سفيان طريف بن شهاب وهو ضعيف ورواه الحاكم عن سعيد بن مسروق الثوري عن أبي سعيد وهو معلول قاله الحافظ **﴿ وفي الباب ﴾** أيضا عن عبد الله بن زيد عند الطبراني وفي اسناده الواقدي : وعن ابن عباس عند الطبراني أيضا وفي اسناده نافع بن هرمز وهو متروك . وعن أنس عند ابن عدي وفي اسناده أيضا نافع بن هرمز . وعن عبد الله ابن مسعود عند أبي نعيم قال الحافظ واسناده صحيح وهو وقوف . وعن عائشة عند مسلم وغيره بلفظ « كان يفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين » الحديث وآخره « وكان يختم الصلاة بالتسليم » وروى الحديث الدارقطني من حديث أبي اسحق والبيهقي من حديث شعبة وهذه الطرق يقوى بعضها بعضها فيصلح الحديث للاحتجاج به : قوله « مفتاح » بكسر الميم والمراد انه أول شيء يفتح به من أعمال الصلاة لانه شرط من شروطها : قوله « الطهور » بضم الطاء وقد تقدم ضبطه في أول الكتاب . وفي رواية « الوضوء مفتاح الصلاة » قوله « وتحريمها التكبير » فيه دليل على



ان افتتاح الصلاة لا يكون الا بالتكبير دون غيره من الأذكار وإليه ذهب الجمهور. وقال أبو حنيفة تتم الصلاة بكل لفظ قصد به التعظيم والحديث يرد عليه لان الإضافة في قوله تحريمها تقتضي الحصر فكأنه قال جميع تحريمها التكبير أى انحصرت صحة تحريمها في التكبير لا تحريم لها غيره كقولهم مال فلان الابل وعلم فلان النحر وفي الباب (١) أحاديث كثيرة تدل على تعيين لفظ التكبير من قوله صلى الله عليه وآله وسلم وفعله : وعلى هذا فالحديث يدل على وجوب التكبير وقد اختلف في حكمه : فقال الحافظ انه ركن عند الجمهور وشرط عند الحنفية ووجه عند الشافعي وسنة عند الزهري. قال ابن المنذر ولم يقل به أحد غيره وروى عن سعيد بن المسيب والأوزاعي ومالك ولم يثبت عن أحد منهم منهم تهريبها وإنما قالوا فيمن أدرك الإمام راكعاً يجزيه تكبيرة الركوع. قال الحافظ نعم نقله الكرخي من الحنفية عن ابن علية وأبي بكر الأصم ومخالفتهما للجمهور كثيرة.. وذهب الى الوجوب جماعة من الساف قال في البحر انه فرض الا عن نفاة الأذكار والزهري ويدل على وجوبه ما في حديث المسيء عند مسلم وغيره من حديث أبي هريرة بلفظ « فاذا قمت الى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر » وعند الجماعة من حديثه بلفظ « اذا قمت الى الصلاة فكبر » وقد تقرر ان حديث المسيء هو المرجع في معرفة واجبات الصلاة وان كل ما هو مذكور فيه واجب وما خرج عنه وقامت عليه أدلة تدل على وجوبه ففيه خلاف سنذكره ان شاء الله في شرحه في الموضع الذي سيذكره فيه المصنف. ويدل للشرطية حديث رفاعه في قصة المسيء صلواته عند أبي داود « بلفظ لا تتم صلاة أحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه ثم يكبر » ورواه الطبراني بلفظ « ثم يقول الله أكبر » والاستدلال بهذا على الشرطية صحيح ان كان نفي التمام يستلزم نفي الصحة وهو الظاهر لانا متعبدون بصلاة لا نقصان فيها فالنا قصة غير صحيحة ومن ادعى صحتها فعليه البيان وقد جعل صاحب ضوء النهار نفي التمام هنا هو نفي الكمال بعينه واستدل على ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث المسيء . « فان انتقصت من ذلك شيئاً فقد انتقصت من صلاتك » وأنت خير بان هذا من محل النزاع أيضاً لانا نقول الانتقاص يستلزم عدم الصحة لذلك الدليل الذي اسلفناه ولا نسلم ان ترك مندوبات الصلاة ومسئونات انتقاص منها لانها امور خارجية عن ماهية الصلاة فلا يرد الا لزام بها وكونها تزيد في الثواب

لا يستلزم انها منها كما ان الثياب الحسنة تزيد في جمال الذات وليست منها نعم وقع في بعض روايات الحديث بلفظ انه لما قال صلى الله عليه وآله وسلم فانك لم تصل كبر على الناس انه من اخف صلاته لم يصل حتى قال صلى الله عليه وآله وسلم فان انتقصت من ذلك شيئاً فقد انتقصت من صلاتك فكان أهون عليهم. فكون هذه المقالة كانت أهون عليهم يدل على ان نقي التمام المذكور بمعنى نقي الكمال اذ لو كان بمعنى نقي الصحة لم يكن فرق بين المقاتلين ولما كانت هذه أهون عليهم ولا يخفاك ان الحجة في الذي جاءنا عن الشارع من قوله وفعله وتقريره لا في فهم بعض الصحابة سلمنا ان فهمهم حجة لكونهم اعرف بمقاصد الشارع فتحسن نقول بموجب ما فهموه ونسلم ان بين الحالتين تفاوتاً ولكن ذلك التفاوت من جهة ان من أتى ببعض واجبات الصلاة فقد فعل خيراً من قيام وذكر وتلاوة وأما يؤمر بالاعادة لدفع عقوبة ما ترك وترك الواجب سبب للعقاب فاذا كان يعاقب بسبب ترك البعض لزمه ان يفعله ان أمكن فعله وحده والا فعله مع غيره والصلاة لا يمكن فعل المتروك منها الا بفعل جميعها. وقد أحاب بمعنى هذا الجواب الحافظ ابن تيمية حفيد المصنف وهو حسن ثم انا نقول غاية ما يتنهض له دعوي من قال ان نقي التمام بمعنى نقي الكمال هو عدم الشرطية لا عدم الوجوب لان المجيء بالصلاة تامة كاملة واجب \* وما أحسن ما قاله ابن تيمية في المقام ونفظه ومن قال من الفقهاء ان هذا لنفي الكمال قيل ان أردت الكمال المستحب فهذا باطل لوجهين أحدهما ان هذا لا يوجد قط في لفظ الشارع انه ينفي عملاً فعله العبد على الوجه الذي وجب عليه ثم ينفيه لترك المستحبات بل الشارع لا ينفي عملاً الا اذا لم يفعله العبد كما وجب عليه. والثاني لو نفي لترك مستحب لكان عامة الناس لاصلاة لهم ولا صيام فان الكمال المستحب متفاوت اذ كل من لم يكملها كتكميل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقال لا صلاة له اه: قوله «وتحليلها التسليم» سيأتي ان شاء الله الكلام عليه في باب كون السلام فرضاً \*

٢ عن مالك بن الحويرث «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلوا كما رأيتموني أصلي» رواه احمد والبخاري وقد صح عنه انه كان يفتح بالتكبير بعضهم الحديث يدل على وجوب جميع ما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة من الأقوال والأفعال ويؤكد الوجوب كونها بياناً لمجمل قوله (أقيموا الصلاة) وهو امر



قرأ في بغير الوجوب وبيان الجمل الواجب واجب كما تقرر في الأصول الا انه ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم اقتصر في تعليم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما كان يفعله ويدوم عليه فعلنا بذلك انه لا وجوب لما خرج عنه من الاقوال والافعال لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز كما تقرر في الأصول بالاجماع ووقع الخلاف اذا جاءت صيغة أمر بشيء لم يذكر في حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمنهم من قال يكون قرينة تصرف الصيغة الى الندب ومنهم من قال تبقى الصيغة على الظاهر الذي تدل عليه ويؤخذ بالزائد فالزائد وسيأتي ترجيح ما هو الحق عند الكلام على الحديث ان شاء الله تعالى \*

باب ان تكبير الامام بعد تسوية الصفوف والفراغ من الاقامة

١ عن النعمان بن بشير قال «كان صلى الله عليه وآله وسلم يسوي صفوفنا

اذا قمنا الى الصلاة فاذا استوينا كبر» رواه أبو داود \*

الحديث أخرجه أبو داود بهذا اللفظ وبلفظ آخر من طريق سماك بن حرب عن النعمان قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسوينا في الصفوف كما يقوم القدح حتى اذا ظن ان قد اخذنا عنه ذلك وفقها أقبل ذات يوم بوجهه اذا رجل متبذ بصدره فقال لتسبون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم» قال المنذرى والحديث المذكور في الباب طرف من هذا الحديث وهذا الحديث أخرجه مسلم والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه . وأخرج البخاري ومسلم من حديث سالم بن أبي الجعد عن النعمان بن بشير الفصل الأخير منه (وفي الباب) عن جابر بن سمرة عن مسلم وعن البراء عن مسلم أيضا . وعن انس عن البخاري ومسلم : وله حديث آخر عن البخاري وعن جابر عن عبد الرزاق . وعن أبي هريرة عن مسلم . وعن عائشة عن احمد وابن ماجه : وعن ابن عمر عن احمد وأبي داود وروى عن عمر «انه كان يوكل رجلا باقامة الصفوف فلا يكبر حتى يخبر ان الصفوف قد استوت» أخرجه عنه الترمذي قال وروى عن علي وعثمان انهما كان يتعاهدان ذلك ويقولان استووا وكان علي يقول تقدم يا فلان تأخر يا فلان اه قال ابن سيد الناس عن سويد بن غفلة قال كان بلال يضرب اقدامنا في الصلاة ويسوي منا كنا قال والآثار في هذا الباب كثيرة عن ذكرنا وعن غيرهم قال القاضي عياض ولا يختلف فيه انه من سنن الجماعات وفي البخاري «بزيادة فان تسوية الصف من اقامة الصلاة»

وقد ذهب ابن حزم الظاهري الى فرضية ذلك محتجاً بهذه الزيادة قال واذا كان من إقامة الصلاة فهو فرض لان اقامة الصلاة فرض وما كان من الفرض فهو فرض وأجاب عن هذا اليعمرى فقال ان الحديث ثبت بلفظ الاقامة وبلفظ التمام ولا يتم له الاستدلال الا برد لفظ التمام الى لفظ الاقامة وليس ذلك باولي من العكس قال وأما قوله واقامة الصلاة فرض فاقامة الصلاة تطلق ويراد بها فعل الصلاة وتطلق ويراد بها الاقامة بالصلاة التي تلي التأذين وليس ارادة الأول كما زعم باولي من ارادة الثاني اذ الأمر بتسوية الصفوف تعقب الاقامة وهو من فعل الامام او من يوكله الامام وهو مقيم الصلاة غالباً قال فما ذهب اليه الجمهور من الاستحباب اولى ويحمل لفظ الاقامة على الاقامة التي تلي التأذين أو يقدر له محذوف تقديره من تمام اقامة الصلاة وتنظم به اعمال الألفاظ الواردة في ذلك كلها لان تمام الشيء زائد على وجود حقيقته فلفظ من تمام الصلاة يدل على عدم الوجوب : وقد ورد من حديث أبي هريرة في صحيح مسلم مرفوعاً بلفظ «فان اقامة الصلاة من حسن الصلاة» \*

٣ - وعن أبي موسى قال «علمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قمتم إلى الصلاة فليؤمكم أحدكم واذا قرأ الامام فأنصتوا» رواه احمد \*

الفصل الأول من الحديث ثابت عند مسلم والنسائي وغيرهما من طرق : والفصل الثاني ثابت عند أبي داود وابن ماجه والنسائي وغيرهم وقال مسلم هو صحيح كما سيأتي وسيأتي الكلام على الحديث في باب ماجاء في قراءة المأموم وانصاته. وفي ابواب الاقامة وقد ساقه المصنف هنا لانه جعل اقامة الصلاة مقدمة على الأمر بالامامة وهذا لما يتم اذا جعلت الاقامة بمعنى تسوية الصلاة لا اذا كان المراد بها الاقامة التي تلي التأذين كما تقدم \*

باب رفع اليدين وبيان صفته ومواضعه

١ - عن أبي هريرة قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مداً» رواه الخمسة الا ابن ماجه \*

الحديث لا مطعن في اسناده لانه رواه أبو داود عن مسدد والنسائي عن عمرو ابن علي كلاهما عن يحيى القطان عن ابن أبي ذئب وهو لاء من أكابر الأئمة عن سعيد



ابن سيمان وهو معدود في الثقات وقد ضعفه الأزدى وعن أبي هريرة وقد أخرجه الدارمي عن ابن أبي ذئب عن محمد بن عمرو بن عطاء عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة. وأخرجه الترمذي أيضاً بهذا اللفظ المذكور في الكتاب ولفظ «كان إذا كبر للصلاة نشر أصابعه» وقد تفرد بإخراج هذا اللفظ إلا خر من طريق يحيى بن اليمان عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سيمان عن أبي هريرة وقال قد روي هذا الحديث غير واحد عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سيمان عن أبي هريرة «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا دخل في الصلاة رفع يديه مداً» وهذا أصح من رواية يحيى بن اليمان وأخطأ يحيى بن اليمان في هذا الحديث ثم قال وحدثنا عبد الله بن عبد الرحمن أخبرنا عبد الله بن عبد المجيد الحنفي حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد بن سيمان قال «سمعت أبا هريرة يقول كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مداً» قال قال عبد الله وهذا أصح من حديث يحيى بن اليمان وحديث يحيى بن اليمان خطأ انتهى كلام الترمذي: وقال ابن أبي حاتم قال أبي وهم يحيى إنما أراد أن كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مداً كذا رواه الثقات من أصحاب ابن أبي ذئب: قوله «مداً» يجوز أن يكون منتصباً على المصدرية بفعل مقدر وهو يدها مداً ويجوز أن يكون منتصباً على الحالية أي رفع يديه في حال كونه مادالهما إلى رأسه ويجوز أن يكون مصدراً منتصباً بقوله رفع لان الرفع بمعنى المدا وأصل المدا في اللغة الجر قاله الراغب: والارتفاع قال الجوهري ومد النهار ارتفاعه وله معان أخر ذكرها صاحب القاموس وغيره . وقد فسر ابن عبد البر المد المذكور في الحديث بمد اليدين فوق الأذنين مع الرأس انتهى . والمراد به ما يقابل النشر المذكور في الرواية الأخرى لأن النشر تفريق الأصابع ﴿والحديث﴾ يدل على مشروعية رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام وقد قال النووي في شرح مسلم إنها جمعت الأمة على ذلك عند تكبيرة الاحرام وإنما اختلفوا فيما عدا ذلك وحكي النووي أيضاً عن داود إيجابه عند تكبيرة الاحرام قال وبهذا قال الامام أبو الحسن أحمد بن سيار والنيسابوري من أصحابنا أصحاب الوجوه وقد اعتذر له عن حكاية الاجماع أولاً وحكاية الخلاف في الوجوب ثانياً بأن الاستحباب لا ينافي الوجوب أو بأنه أراد اجماع من قبل المذكورين أو بأنه لم يثبت ذلك عندهم ولم يتفرد النووي بحكاية الاجماع فقد روى الاجماع على الرفع عند تكبيرة الاحرام ابن حزم وابن المنذر وابن السبكي وكذا حكى الحافظ في الفتح عن ابن عبد البر

أنه قال جمع العلماء على جواز رفع اليدين عند افتتاح الصلاة. قال الحافظ ومن قال بالوجوب أيضاً الأوزاعي والحميدي شيخ البخاري وابن خزيمة من أصحابنا نقله عنه الحاكم في ترجمة محمد بن علي الملوي وحكاه القاضي حسين عن الامام أحمد وقال ابن عبد البر كل من نقل عنه الإيجاب لا تبطل الصلاة بتركه إلا في رواية عن الأوزاعي والحميدي قال الحافظ ونقل بعض الحنفية عن أبي حنيفة انه يأثم تاركه ونقل القفال عن أحمد بن سيار انه يجب ولا تصح صلاة من لم يرفع ولا دليل يدل على الوجوب ولا على بطلان الصلاة بالترك نعم من ذهب من أهل الأصول الى ان المداومة على الفعل تفيد الوجوب قال به هنا. ونقل المذر والعمدري عن الزيدية انه لا يجوز رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام ولا عند غيرها انتهى: وهو غلط على الزيدية فان امامهم زيد بن علي رحمه الله ذكر في كتابه المشهور بالمجموع حديث الرفع وقال باستحبابه وكذا أكابر أئمتهم المتقدمين والمتأخرين صرحوا باستحبابه ولم يقل بتركه منهم الا الهادي يحيى بن الحسين وروى مثل قوله عن جده القاسم بن ابراهيم وروى عنه أيضاً القول باستحبابه وروى صاحب التبصرة من المالكية عن مالك انه لا يستحب وحكاه الباجي عن كثير من متقدميهم والمشهور عن مالك القول باستحباب الرفع عند تكبيرة الاحرام وإنما حكى عنه انه لا يستحب عند الركوع والاعتدال منه قال ابن عبد الحكم لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع فيهما الا ابن القاسم **(احتج القائلون)** بالاستحباب بالأحاديث الكثيرة عن العدد الكثير من الصحابة حتى قال الشافعي روي الرفع جمع من الصحابة لعله لم يرو حديث قط بعد أكثر منهم. وقال البخاري في جزء رفع اليدين روي الرفع تسعة عشر نفساً من الصحابة وسرد البيهقي في السنن وفي الخلافيات أسماء من روي الرفع نحو اثنى ثلاثين صحابياً وقال سمعت الحاكم يقول اتفق على رواية هذه السنة العشرة المشهورة لهم بالجنة فمن بعدهم من أكابر الصحابة قال البيهقي وهو كما قال: قال الحاكم والبيهقي أيضاً ولا يعلم سنة اتفق على روايتها العشرة فمن بعدهم من أكابر الصحابة على تفرقهم في الأقطار الشاسعة غير هذه السنة. وروي ابن عساكر في تاريخه من طريق أبي سلمة لا عرج قال أدركت الناس كلهم يرفع يديه عند كل خفض ورفع قال البخاري في الجزء المذكور قال الحسن وحيد بن هلال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفعون أيديهم ولم يستثن أحدا منهم. قال البخاري ولم يثبت عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه



وسلم انه لم يرفع يديه وجمع العراقي عدد من روى رفع اليدين في ابتداء الصلاة فبلغوا خمسين صحابيا منهم العشرة المشهود لهم بالجنة : قال الحافظ في الفتح وذكر شيخنا الحافظ أبو الفضل انه تتبع من رواه من الصحابة رضى الله عنهم فبلغوا خمسين رجلا واحتج من قال بعدم الاستحباب بحديث جابر بن سمرة عند مسلم وأبي داود قال « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مالي أراكم رافعي ايديكم كأنها اذنان خيل شمس اسكنوا في الصلاة » وأجيب عن ذلك بأنه ورد على سبب خاص فان مسلما رواه أيضا من حديث جابر ابن سمرة قال « كنا اذا صلينا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قلنا السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله وأشار بيديه الى الجانبين فقال لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم علام توهون بايديكم كأنها اذنان خيل شمس انما يكفي أحدكم أن يضع يديه على فخذه ثم يسلم على أخيه من عن يمينه ومن عن شماله » وردهذا الجواب بأنه قصر للعام على السبب وهو مذهب مرجوح كما تقرر في الاصول وهذا الرد متجه لولا أن الرفع قد ثبت من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ثبوتنا متواترا كما تقدم وأقل أحوال هذه السنة المتواترة أن تصلح لجمعها قرينة لقصر ذلك العام على السبب أو لتخصيص ذلك العموم على تسليم عدم القصر وربما نازع في هذا بعضهم فقال قد تقرر عند بعض أهل الاصول انه إذا جهل تاريخ العام والخاص اطرحا وهو لا يدري ان الصحابة قد أجمعت على هذه السنة بعدموته صلى الله عليه وآله وسلم وهم لا يجمعون الا على أمر فارقوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على انه قد ثبت من حديث ابن عمر عند البيهقي انه قال بعد ان ذكر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع يديه عند تكبيرة الاحرام وعند الركوع وعند الاعتدال فما زالت تلك صلاته حتى لقي الله تعالى : وايضا المتقرر في الاصول بان العام والخاص اذا حمل تاريخهما وجب البناء وقد جعله بعض أئمة الاصول مجمعا عليه كما في شرح الغاية وغيره : وربما احتج بعضهم بما رواه الحاكم في المدخل من حديث انس بلفظ « من رفع يديه في الصلاة فلا صلاة له » وربما رواه ابن الجوزي عن أبي هريرة بنحو حديث انس وهو لا يشعر ان الحاكم قال بعد اخراج حديث انس انه موضوع . وقد قال في البدر المنير ان في اسناده محمد بن عكاشة الكرمانى قال الدارقطني يضع الحديث وابن الجوزي جعل حديث أبي هريرة المذكور من جملة الموضوعات ( وقد اختلفت الاحاديث ) في محل الرفع عند تكبيرة الاحرام هل يكون قبلها أو بعدها أو مقارنتها ففى بعضها قبلها كحديث ابن عمر الآتي

بلفظ « رفع يديه حتى يكونا بحذو منكبيه ثم يكبر » وفي بعضها بعد ما كما في حديث مالك ابن الحويرث عنده مسلم بلفظ « كبر ثم رفع يديه » وفي بعضها ما يدل على المقارنة كحديث ابن عمر الآتي في هذا الباب بلفظ « كان اذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه » وفي ذلك خلاف بين العلماء والمرجح عند الشافعية المقارنة . قال الحافظ . ولم أر من قال بتقديم التكبير على الرفع ويرجح المقارنة حديث وائل بن حجر الآتي عند أبي داود بلفظ « رفع يديه مع التكبير » وقضية المسألة انه ينتهي بانتهائه وهو المرجح ايضا عند المالكية : وقال فريق من العلماء الحكمة في اقترانهما انه يراه الأصم وبسمعه الأعمى وقد ذكرت في ذلك مناسبات أخر سيأتي ذكرها . ونقل ابن عبد البر عن ابن عمر انه قال رفع اليدين من زينة الصلاة : وعن عقبة ابن عامر انه قال لكل رفع عشر حسنات لكل اصبع سنة انتهى : وهذا حكم الرفع لانه مما لا مجال للاجتهاد فيه هذا الكلام في رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام وسيأتي الكلام على الرفع عند الركوع والاعتدال وعند القيام من التشهد الأوسط \*

٢- وعن وائل بن حجر انه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه مع التكبيرة رواه احمد وابوداود \*

الحديث أخرجه البيهقي ايضا من طريق عبد الرحمن بن عامر اليحصي عن وائل : ورواه احمد وابوداود من طريق عبد الحيار بن وائل قال حدثني اهل بيتي عن أبي قال المنذرى وعبد الحيار بن وائل لم يسمع من أبيه وأهل بيته مجهولون وقد تقدم الكلام على فقه الحديث \*

٣- وعن ابن عمر قال « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة رفع يديه حتى يكونا بحذو منكبيه ثم يكبر فاذا اراد ان يركع رفعهما مثل ذلك ولم يذرف رأسه من الركوع رفعهما كذلك ايضا وقال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد » متفق عليه . « وللبخاري ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود » ولمسلم « ولا يفعل حين يرفع رأسه من السجود » . وله أيضا « ولا يرفعهما بين السجدين » \*

الحديث أخرجه البيهقي بزيادة « فما زالت تلك صلاته حتى لقي الله تعالى » قال ابن المديني هذا الحديث عندي حجة على الخلق كل من سمعه فعليه ان يعمل به لانه ليس في اسناده شيء : وقد صنف البخاري في هذه المسئلة جزءاً مفرداً وحكى فيه عن الحسن وحيد ابن هلال ان الصحابة كانوا يفعلون ذلك يعني الرفع في الثلاثة المواقف ولم يستثن الحسن أحداً



قال ابن عبد البر كل من روي عنه ترك الرفع في الركوع والرفع منه روي عنه فعله الا ابن مسعود . وقال محمد بن نهر المروزي أجمع علماء الامصار علي مشروعية ذلك الا بأهل الكوفة . وقال ابن عبد الحكم لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع فيهما الا ابن القاسم والذي تأخذ به الرفع على حديث ابن عمر وهو الذي رواه ابن وهب وغيره عن مالك ولم يحك الترمذي عن مالك غيره . ونقل الخطابي وتبعه القرطبي في المفهم أنه آخر قول مالك . والى الرفع في الثلاثة المواطن ذهب الشافعي وأحمد وجمهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم وروى عن مالك والشافعي قول أنه يستحب رفعهما في موضع رابع وهو إذا قام من التشهد الاوسط . قال النووي وهذا القول هو الصواب فقد صح في حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «أنه كان يفعله» رواه البخاري : وصح أيضا من حديث أبي حميد الساعدي رواه أبو داود والترمذي بأسانيد صحيحة وسيأتي ذلك . وقال أبو حنيفة وأصحابه وجماعة من أهل الكوفة لا يستحب في غير تكمية الاحرم قال النووي وهو أشهر الروايات عن مالك **(واحتجوا)** على ذلك بحديث البراء بن عازب عند أبي داود والدارقطني بلفظ « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه الى قريب من أذنيه ثم لم يعد » وهو من رواية يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه . وقد اتفق الحفاظ ان قوله ثم لم يعد مدرج في الخبر من قول يزيد بن أبي زياد . وقد رواه بدون ذلك شعبة والثوري وخالد الطحان وزهير وغيرهم من الحفاظ . وقال الحميدي انما روي هذه الزيادة يزيد ويزيد بن يزيد . وقال أحمد بن حنبل لا يصح وكذا ضعفه البخاري وأحمد ويحيى والدارمي والحميدي وغير واحد . قال يحيى بن محمد بن يحيى سمعت أحمد بن حنبل يقول هذا الحديث حديث رواه . وكان يزيد يحدث به برهة من دهره لا يقول فيه ثم لا يعود فلما لقنوه يعني أهل الكوفة تلقن وكان يذكرها وهكذا قال علي بن عاصم . وقال البيهقي اختلف فيه على عبد الرحمن بن أبي ليلى . وقال البزار قوله في الحديث « ثم لم يعد » لا يصح . وقال ابن حزم ان صح قوله لا يعود دل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك لبيان الجواز فلا تعارض بينه وبين حديث ابن عمر وغيره **(واحتجوا)** أيضا بما روى عن عبد الله بن مسعود من طريق عاصم بن كليب عن عبد الرحمن ابن الأسود

عن علقمة عنه عند أحمد وأبي داود والترمذي أنه قال « لا صلين لكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى فلم يرفع يديه الا مرة واحدة » ورواه ابن عدي والدارقطني والبيهقي من حديث محمد بن جابر عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عنه بلفظ « صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم الا عند الاستفتاح » وهذا الحديث حسنه الترمذي وصححه ابن حزم ولكنه عارض هذا التحسين والتصحيح قول ابن المبارك لم يثبت عندي. وقول ابن أبي حاتم هذا حديث خطأ وتضعيف أحمد وشيخه يحيى بن آدم له وتصريح أبي داود بانه ليس بصحيح. وقول الدارقطني انه لم يثبت وقول ابن جبان هذا أحسن خبر روي أهل الكوفة في نفي رفع اليدين في الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه وهو في الحقيقة أضعف شيء يعول عليه لان له عللا تبطله : قال الحافظ وهو لاء الائمة انما طعنوا كلهم في طريق عاصم بن كليب أما طريق محمد بن جابر فذكرها ابن الجوزي في الموضوعات وقال عن أحمد محمد بن جابر لا شيء ولا يحدث عنه الا من هو شر منه (واحتجوا) أيضا بما روي عن ابن عمر عند البيهقي في الخلافات بلفظ « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه اذا افتتح الصلاة ثم لا يعود » قال الحافظ وهو مقلوب موضوع (واستجوا) أيضا بما روي عن ابن عباس أنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع ثم صار الى افتتاح الصلاة وترك ما سوى ذلك » حكاه ابن الجوزي وقال لا أصل له ولا أعرف من رواه. والصحيح عن ابن عباس خلافه ورووا نحو ذلك عن ابن الزبير قال ابن الجوزي لا أصل له ولا أعرف من رواه والصحيح عن ابن الزبير خلافه. قال ابن الجوزي وما أبعد من محتج بهذه الأحاديث لتعارضها الأحاديث الثابتة انتهى. ولا يخفى على المنصف ان هذه الحجج التي اوردوها منها ما هو متفق على ضعفه وهو ما عدا حديث ابن مسعود منها كما بينا ومنها ما هو مختلف فيه وهو حديث ابن مسعود لما قدمنا من تحسين الترمذي وتصحيح ابن حزم له ولكن أين يقع هذا التحسين والتصحيح من قدح اولئك الائمة الا كما بر فيه غاية الامر ونهايته ان يكون ذلك الاختلاف موجبا لسقوط الاستدلال به ثم لو سلمنا صحة حديث ابن مسعود ولم نعتبر بقدح اولئك الائمة فيه فليس بينه وبين الاحاديث المثبتة للرفع في الركوع والاعتدال منه تعارض



لأنها متضمنة للزيادة التي لا منافاة بينها وبين المزيد وهي مقبولة بالاجماع لا سيما وقد نقلها جماعة من الصحابة واتفق علي إخراجها الجماعة فمن جملة من رواها ابن عمر كما في حديث الباب: وعمر كما أخرجه البيهقي وابن أبي حاتم وعلي وسياتي. ورواه ابن حجر عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه ومالك بن الحويرث عند البخاري ومسلم وسياتي. وأنس بن مالك عند ابن ماجه. وأبو هريرة عند ابن ماجه أيضا وأبي داود. وأبو أسيد وسهل بن سعد وعبد بن مسلمة عند ابن ماجه. وأبو موسى الأشعري عند الدارقطني وجابر عند ابن ماجه. وعبد الله بن عدي عند ابن ماجه أيضا، وابن عباس عند ابن ماجه أيضا وله طريق أخرى عند أبي داود فهو لأربع عشرة من الصحابة ومعهم أبو حميد الساعدي في عشرة من الصحابة كما سياتي فيكون الجميع خمسة وعشرين أو اثنين وعشرين إن كان أبو أسيد وسهل بن سعد وعبد بن مسلمة من المشرة المشار اليهم في رواية أبي حميد كما في بعض الروايات فهل رأيت أعجب من معارضة رواية مثل هؤلاء الجماعة بمثل حديث ابن مسعود السابق مع طعن أكثر الأئمة المعتبرين فيه ومع وجود مانع عن القول بالمعارضة وهو تضمن رواية الجمهور للزيادة كما تقدم: قوله في حديث الباب «حتى يكونا بحذو منكبيه» وهكذا في رواية علي وأبي حميد وسياتي ذكرهما والي هذا ذهب الشافعي والجمهور وفي حديث مالك بن الحويرث الآتي حتى يحاذي بهما أذنيه وعند أبي داود من رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر أنه جمع بينهما فقال حتى يحاذي بظهر كفيه المنكبين وباطراف أنامله الأذنين. ويؤيده رواية أخرى عن وائل عند أبي داود بلفظ «حتى كاتا حيا ل منكبيه وحاذي بأهامييه أذنيه» وأخرج الحاكم في المستدرک والدارقطني من طريق عاصم الاحول عن أنس قال «رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كبر فخاذي بأهامييه أذنيه» ومن طريق حميد عن أنس «كان إذا افتتح الصلاة كبر ثم رفع يديه حتى يحاذي بأهامييه أذنيه» وأخرج أبو داود عن ابن عمر «انه كان يرفع يديه حذو منكبيه في الافتتاح وفي غيره دون ذلك» وأخرج أبو داود أيضا عن البراء «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا افتتح الصلاة رفع يديه الى قريب من أذنيه» وفي حديث وائل عند أبي داود أنه رأى الصحابة يرفعون أيديهم الى صدورهم. والأحاديث الصحيحة وردت بأنه صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه الى حذو منكبيه وغيرها لا يخلو عن مقال الأحاديث مالك بن الحويرث: قوله «ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه

من السجود» في الرواية الأخرى «ولا يرفعهما بين السجدين» وسيأتي في حديث علي بلفظ «ولا يرفع يديه في شيء من صلاته» وقد عارض هذه الروايات ما أخرجه أبو داود عن ميمون المكي «انه رأى عبد الله بن الزبير يشرب بكفيه حين يقوم وحين يركع وحين يسجد وحين ينهض للقيام قال فانطلقت الي ابن عباس فقلت اني رأيت ابن الزبير صلى صلاة لم أر أحدا يصليها فوصفت له هذه الاشارة فقال ان أحبيت ان تنظر الي صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاقتد بصلاة عبد الله بن الزبير» وفي اسناده ابن لهيعة وفيه مقال مشهور وأخرج أبو داود والنسائي عن النضر بن كثير السعدي قال «صلى الي جنبي عبد الله بن طاوس في مسجد الحيف فكان اذا سجد السجدة الأولى ورفع رأسه منها رفع يديه تلقاء وجهه فانكرت ذلك فقلت لو هيب بن خالد فقال له وهيب تصنع شيئا لم أر أحدا يصنعه فقال ابن طاوس رأيت أبي يصنعه وقال أبي رأيت ابن عباس يصنعه ولا أعلم الا أنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصنعه» وفي اسناده النضر بن كثير وهو ضعيف الحديث. قال الحافظ أبو أحمد النيسابوري هذا حديث منكر من حديث ابن طاوس وأخرج الدارقطني في العلل من حديث أبي هريرة «انه كان يرفع يديه في كل خفض ورفع ويقول أنا أشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم». وهذه الأحاديث لا تنتهض للاحتجاج بها علي الرفع في غير تلك المواطن فالواجب البقاء علي النفي الثابت في الصحيحين حتي يقوم دليل صحيح يقتضي تخصيصه كما قام في الرفع عند القيام من التشهد الأوسط وقد تقدم الكلام عليه. وقد ذهب الي استحبابه في السجود أبو بكر بن المنذر وأبو علي الطبري من أصحاب الشافعي وبعض أهل الحديث \*

عن نافع ان ابن عمر «كان اذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه واذا ركع رفع يديه واذا قال سمع الله لمن حمده رفع يديه واذا قام من الركعتين رفع يديه» ورفع ذلك ابن عمر الي النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه البخاري والنسائي وأبو داود \* قوله «ورفع ذلك ابن عمر» قال أبو داود رواه الثقيفي يعني عبد الوهاب عن عبيد الله يعني ابن عمر بن حفص فلم يرفعه وهو الصحيح. وكذا رواه الليث بن سعد وابن جريج ومالك يعني موقوفا. وحكي الدارقطني في العلل الاختلاف في رفعه ووقفه. قال الحافظ وقفه معتمر وعبد الوهاب عن عبيد الله عن نافع كما قال يعني الدارقطني لكن رفعه عن سالم عن ابن عمر أخرجه البخاري في جزء رفع اليدين وفيه زيادة وقد نوبع نافع



على ذلك عن ابن عمر قال « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه » وله شواهد كما تقدم وسيأتي (والحديث) يدل على مشروعية الرفع في الأربعة للمواطن وقد تقدم الكلام على ذلك \*

٥ وعن علي ابن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « انه كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حذو منكبيه ويصنع مثل ذلك إذا قضى قراءته وإذا أراد أن يركع ويصنعه إذا رفع رأسه من الركوع ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وهو قاعد وإذا قام من السجدين رفع يديه كذلك وكبر » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه \*

الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه وصححه أيضا أحمد بن حنبل فيما حكاه الحلال . قوله « وإذا قام من السجدين » وقع في هذا الحديث وفي حديث ابن عمر في طريق ذكر السجدين مكان الركعتين والمراد بالسجدين الركعتان بلا شك كما جاء في رواية الباقرين كذا قال العلماء من الحديثين والفقهاء إلا الخطابي فإنه ظن أن المراد بالسجدة المعروفتان ثم استشكل الحديث الذي وقع فيه ذكر السجدين وهو حديث ابن عمر وهذا الحديث مثله وقال لا أعلم أحدا من الفقهاء قال به . قال ابن رسلان ولعله لم يقف على طرق الحديث ولو وقف عليها لعله على الركعتين كما حملة الأئمة (والحديث) يدل على استحباب الرفع في هذه الأربعة المواطن وقد عرفت الكلام على ذلك قال المصنف رحمه الله تعالى وقد صح التكثير في المواضع الأربعة في حديث أبي حميد الساعدي وسنذكره إن شاء الله انتهى \*

٦ وعن أبي قلابة « انه رأى مالك بن الحويرث إذا صلى كبر ورفع يديه وإذا أراد أن يركع رفع يديه وإذا رفع رأسه رفع يديه وحدث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صنع هكذا » متفق عليه . وفي رواية « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا كبر رفع يديه حتى يحاذي بهما أذنيه وإذا ركع رفع يديه حتى يحاذي بهما أذنيه وإذا رفع رأسه من الركوع فقال سمع الله لمن حمده فعل مثل ذلك » رواه أحمد ومسلم . وفي لفظ لها « حتى يحاذي بهما فروع أذنيه » \*

قوله « إذا صلى كبر » في رواية مسلم « ثم كبر » وقد تقدم الكلام على اختلاف الأحاديث في الرفع هل يكون قبل التكبير أو بعده أو مقارنا له . والحديث قد تقدم

البحث عن جميع أطرافه . وقد اختلف في الحكمة في رفع اليدين فقال الشافعي هو إعظام لله تعالى واتباع لرسوله . وقيل استكانة واستسلام واتباع وكان الأسير إذا غلب مد يديه علامة لاستسلامه . وقيل هو إشارة إلى استعظام ما دخل فيه . وقيل إشارة إلى طرح أمور الدنيا والقبال بكلية على صلاته ومناجاته ربه كما تضمن ذلك قوله الله أكبر فيطابق فعله قوله وقيل إشارة إلى تمام القيام . وقيل إلى رفع الحجاب بينه وبين المعبود . وقيل ليستقبل بجميع بدنه : وقيل ليراه الأصم وبسمعه الأعمى : وقيل إشارة إلى دخوله في الصلاة وهذا يختص بالرفع لتكبيره الاحرام : وقيل لأن الرفع نفى صفة الكبرياء عن غير الله والتكبير لإثبات ذلك له عز وجل والنفي سابق على الإثبات كما في كلمة الشهادة وقيل غير ذلك . قال النووي وفي أكثرها نظر . واعلم أن هذه السنة تشترك فيها الرجال والنساء ولم يرد ما يدل على الفرق بينهما فيها وكذا لم يرد ما يدل على الفرق بين الرجل والمرأة في مقدار الرفع . وروى عن الحنفية أن الرجل يرفع إلى الأذنين والمرأة إلى المنكبين لأنه أسترها ولا دليل على ذلك كما عرفت \*

٧ وعن أبي حميد الساعدي « أنه قال وهو في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحدهم أبو قتادة أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا ما كنت أقدم مناه صعبة ولا أكثر ناله أتينا قال بلى قالوا فاعرض فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائما ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يكبر فإذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم قال الله أكبر وركع ثم اعتدل فلم يصوب رأسه ولم يقنع ووضع يديه على ركبتيه ثم قال سمع الله لمن حمده ورفع يديه واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه معتدلا ثم هوى إلى الأرض ساجدا ثم قال الله أكبر ثم ثني رجليه وقعد عليها واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه ثم نهض ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك حتى إذا قام من السجدين كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه كما صنع حين افتتح الصلاة ثم صنع كذلك حتى إذا كانت الركعة التي تنقضي فيها صلاته آخر رجليه اليسرى وقعد على شقه متوركا ثم سلم قالوا صدقت هكذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الترمذي ورواه البخاري مختصرا \*

الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وأعله الطحاوي بان محمد بن عمرو بن عطاء لم يدرك أبا قتادة قال يزيد ذلك يانا ان عطاء بن خالد رواه عن محمد بن عمرو بلفظ



حدثني رجل انه وجد عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم جلوسا . وقال ابن حبان سمع هذا الحديث محمد بن عمرو عن أبي حميد وسمعه من عباس بن سهل بن سعد عن أبيه والطريقان محفوظان . قال الحافظ السياق يأتى على ذلك كل الإباء والتحقيق عندي ان محمد بن عمرو الذي رواه عطاء بن خالد عنه هو محمد بن عمر بن علقمة بن وقاص الليثي وهو لم يلق أبا قتادة ولا قارب ذلك إنما يروي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وغيره من كبار التابعين . وأما محمد بن عمرو الذي رواه عبد الحميد بن جعفر عنه فهو محمد بن عمرو بن عطاء تابعي كبير جزم البخاري بأنه سمع من أبي حميد وغيره وأخرج الحديث من طريقه انتهى . وقد اختلف في موت أبي قتادة . فقليل مات في سنة اربع وخمسين وعلى هذا فلما محمد له يمكن لان محمد مات بعد سنة عشرين ومائة وله نيف وثمانون سنة . وقيل مات أبو قتادة في خلافة علي رضي الله عنه ولا يمكن علي هذا أن محمد أدركه لان عليا قتل في سنة أربعين . وقد أجيب عن هذا انه إذا صح موته في خلافة علي فلعلم من ذكره مقدار عمر محمد أو وقت وفاته وهم : قوله « انا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » فيه مدح الانسان نفسه لمن يأخذ عنه ليكون كلامه أوقع وأثبت عند السامع كما أنه يجوز مدح الانسان نفسه وافتخاره في الجهاد ليقوع الرهبة في قلوب الكفار : قوله « فاعرض » بوصل الهزة وكسر الراء من قولهم عرضت الكتاب عرضا قرأته عن ظهر قلب ويحتمل ان يكون من قولهم عرضت الشيء عرضا من باب ضرب أى أظهرته : قوله « فلم يصوب » بضم الياء المتناة من تحت وفتح الصاد وتشديد الواو وبعده باء موحدة أى يبالغ في خفضه وتكيسه . قوله « ولم يقطع » بضم الياء واسكان القاف وكسر النون أى لا يرفعه حتى يكون أعلى من ظهره : قوله « حتى يرجع كل عظم » وفي رواية ابن ماجه « حتى يفر كل عظم في موضعه » وفي رواية البخاري « حتى يعود كل فقار » : قوله « ثم هوى » الهوى السقوط من علو الي أسفل : قوله « ثم نثني رجله وقعد عليها » وهذه تسمى قعدة الاستراحة وسيأتى الكلام فيها : قوله « حتى يرجع كل عظم في موضعه » فيه فضيلة الطمأنينة في هذه الجلسة : قوله « متوركا » التورك في الصلاة القعود على الورك اليسري والوركان فوق الفخذين كالكميين فوق العضدين **(والحديث)** قد اشتمل على جملة كثيرة من صفة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقدم الكلام على بعض ما فيه في هذا الباب وسيأتى الكلام على بقية فوائده في المواضع التي يذكرها المصنف فيها أن شاء الله تعالى . وقد رويت حكاية أبي حميد لصلاته

صلى الله عليه وسلم بالقول كما في حديث الباب وبالفعل كما في غيره . قال الحافظ ويمكن الجمع بين الروایتين بان يكون وصفها مرة بالفعل ومرة بالقول \*

### باب ما جاء في وضع اليمين على الشمال

١ عن وائل بن حجر « أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة وكبر ثم التحف بثوبه ثم وضع اليمين على اليسرى فلما أراد أن يركع أخرج يديه ثم رفعهما وكبر فركع فلما قال سمع الله لمن حمده رفع يديه فلما سجد سجدين كفيه» رواه احمد ومسلم . وفي رواية لأحمد وأبي داود «ثم وضع يده اليمينى على كفه اليسرى والرسغ والساعد» \*

الحديث أخرجه النسائي وابن حبان وابن خزيمة . وفي الباب عن هلب عند أحمد والترمذى وابن ماجه والدارقطنى وفي اسناده قبيصة بن هلب لم يرو عنه غير سالك وثقه العجلي . وقال ابن المديني والنسائي مجهول وحديث هلب حسنه الترمذى . وعن غطيف ابن الحرث عند احمد . وعن ابن عباس عند الدارقطنى والبيهقى وابن حبان والطبرانى وقد تفرد به حرمله . وعن ابن عمر عند العقيلي وضعفه . وعن حذيفة عند الدارقطنى وعن أبي الدرداء عند الدارقطنى مرفوعا وابن أبي شيبه موقوفا . وعن جابر عند احمد والدارقطنى . وعن ابن الزبير عند أبي داود . وعن عائشة عند البيهقى وقال صحيح . وعن شداد بن شمر حبيب عند البزار وفيه عباس بن يونس . وعن يعلى بن مرة عند الطبرانى وفيه عمر بن عبد الله بن يعلى وهو ضعيف . وعن عتبة بن أبي عائشة عند الهيثمي موقوفا بإسناد حسن . وعن معاذ عند الطبرانى وفيه الحبيب بن جحدر . وعن أبي هريرة عند الدارقطنى والبيهقى . وعن الحسن مرسلا عند أبي داود . وعن طاوس مرسلا عنده أيضا . وعن سهل بن سعد وابن مسعود وعلى وسيأتى في هذا الباب : قوله «والرسغ» بضم الراء وسكون المهملة بعدها معجمة هو المفصل بين الساعد والكف : قوله «والساعد» بالجر عطف على الرسغ والرسغ مجرور لعطفه على قوله كفه اليسرى . والمراد أنه وضع يده اليمينى على كفه يده اليسرى ورسغها وساعدها . ولفظ الطبرانى «وضع يده اليمينى على ظهر اليسرى في الصلاة قريبا من الرسغ» قال أصحاب الشافعى يقبض بكفه اليمينى كوع اليسرى



وبعض رسفها وساعدها ﴿والحديث﴾ يدل على مشروعية وضع الكف على الكف وإليه ذهب الجمهور وروى ابن المنذر عن ابن الزبير والحسن البصري والنخعي أنه يرسلهما ولا يضع اليمنى على اليسرى ونقله النووي عن الليث بن سعد. ونقله المهدي في البحر عن القاسمية والناصرية والباقر. ونقله ابن القاسم عن مالك وخالفه ابن الحكم فقل عن مالك الوضع والرواية الأولى عنه هي رواية جمهور أصحابه وهي المشهورة عندهم. ونقل ابن سيد الناس عن الأوزاعي التخيير بين الوضع والارسال ﴿واحتج الجمهور﴾ على مشروعية الوضع بأحاديث الباب التي ذكرها المصنف وذكرناها وهي عشرون عن ثمانية عشر صحابيا وثانيين. وحكى الحافظ عن ابن عبد البر أنه قال لم يأت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه خلاف ﴿واحتج القائلون﴾ بالارسال بحديث جابر بن سمرة المتقدم بلفظ «مالي أراكم رافعي أيديكم» وقد عرفنا أن حديث جابر وارد على سبب خاص ﴿فإن قلت﴾ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب قلنا إن صدق على الوضع مسمى الرفع فلا أقل من صلاحية أحاديث الباب لتخصيص ذلك العموم وإن لم يصدق عليه مسمى الرفع لم يصح الاحتجاج على مشروعيته بحديث جابر المذكور ﴿واحتجوا﴾ أيضا بأنه مناف للخشوع وهو مأمور به في الصلاة وهذه المناقاة ممنوعة. قال الحافظ قال العلماء الحكمة في هذه الهيئة أنها صفة السائل الذليل وهو أمتع من العبث وأقرب إلى الخشوع. ومن اللطائف قول بعضهم القلب موضع النية والعادة أن من احترز على حفظ شيء جعل يديه عليه انتهى. قال المهدي في البحر ولا معنى لقول أصحابنا ينافي الخشوع والسكون ﴿واحتجوا﴾ أيضا بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم المسمى صلاته الصلاة ولم يذكر وضع اليمنى على الشمال كذا حكاه ابن سيد الناس عنهم وهو عجيب فإن النزاع في استحباب الوضع لا وجوبه وترك ذكره في حديث المسمى إنما يكون حجة على القائل بالوجوب وقد علم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقتصر على ذكر الفرائض في حديث المسمى. وأعجب من هذا الدليل قول المهدي في البحر بحجبا عن أدلة الجمهور بلفظ قلنا ما فعله فلعله لعذر لا احتمال له وأما الخبر فإن صح فقوى ويحتمل الاختصاص بالأنبياء انتهى. وقد اختلف في محل وضع اليدين وسيأتي الكلام عليه.

٢ وعن أبي حازم عن سهل بن سعد قال «كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة». قال أبو حازم ولا أعلمه إلا ينمي.

ذلك الي النبي صلى الله عليه وآله وسلم « رواه احمد والبخارى » \*  
 قوله « كان الناس يؤمرون » قال الحافظ هذا حكمه الرفع لانه محمول علي ان  
 الامر لهم بذلك هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قال البيهقي لا خلاف في ذلك  
 بين أهل النقل : قال النووي في شرح مسلم وهذا حديث صحيح مرفوع : قوله « علي  
 ذراعه اليسرى » ابره هنا موضعه من الذراع وقد بينته رواية أحمد وأبي داود في  
 الحديث الذي قبل هذا . قوله « ولا أعلمه الا ينسى » هو بفتح أوله وسكون النون  
 وكسر الميم . قال أهل اللغة نسي الحديث رفعه وأسندته . وفي رواية يرفع مكان ينسى  
 والمراد بقوله ينسبه يرفعه في اصطلاح أهل الحديث قاله الحافظ . وقد أعل بعضهم  
 الحديث بانه ظن من أبي حازم ورد بان أباحازم لو لم يقل لأعلمه الي آخره لكان في حكم  
 المرفوع لان قول الصحابي كنا تؤمر بكذا يصرف بظاهره الي من له الامر وهو النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم . واجيب عن هذا بانه لو كان مرفوعاً لما احتاج أبو حازم الي قوله لا أعلمه  
 الي آخره ورد بانه قال ذلك للانتقال الي التصريح فالاول لا يقال له مرفوع وانما يقال  
 له حكم الرفع : والثاني يقال له مرفوع ﴿ والحديث ﴾ يصلح للاستدلال به على وجوب وضع  
 اليد علي اليد للتصريح من سهل بن سعد بان الناس كانوا يؤمرون ولا يصلح لصرفه عن  
 الوجوب مافي حديث علي الآتي بلفظ « أن من السنة في الصلاة » وكذا مافي حديث ابن  
 عباس بلفظ « ثلاث من سنن المرسلين تعجيل الفطرو تأخير السجود ووضع اليمين علي  
 الشمال » لما تقرر من أن السنة في لسان أهل الشرع أعم منها في لسان أهل الأصول علي  
 أن الحديثين ضعيفان . ويؤيد الوجوب ما روى أن علياً فسر قوله تعالى ( فصل لربك  
 وانحر ) بوضع اليمين علي الشمال رواه الدارقطني والبيهقي والحاكم وقال انه أحسن ما روى  
 في تأويل الآية . وعند البيهقي من حديث ابن عباس مثل تفسير علي وروى البيهقي  
 أيضا أن جبريل فسر الآية لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وفي اسناده  
 اسرائيل بن حاتم وقد اتهمه ابن حبان به ومنع هذا فطول ملازمته صلى الله عليه وآله وسلم  
 لهذه السنة معلوم لكل ناقل وهو بمجرد كافي في اثبات الوجوب عند بعض أهل  
 الأصول فالقول بالوجوب هو المتعين ان لم يمنع منه اجماع علي انا لا ندين بحجية الاجماع  
 بل نمنع امكانه ونجزم بتعذر وقوعه الا ان من جعل حديث المسمى قرينة صارفة لجميع



الأوامر الواردة بأمور خارجة عنه لم يجعل هذه الأدلة صالحة للاستدلال بها على الوجوب وسيأتي الكلام على ذلك \*

٣ حج وعن ابن مسعود « أنه كان يصلي فوضع يده اليسرى على اليمنى فرآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوضع يده اليمنى على اليسرى » رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه حج \*

الحديث قال ابن سيد الناس رجاله رجال الصحيح: وقال الحافظ في الفتح اسناده حسن: وفي الباب عن جابر عند أحمد والدارقطني قال « مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برجل وهو يصلي وقد وضع يده اليسرى على اليمنى فانزعها ووضع اليمنى على اليسرى حج والحديث حج يدل على أن المشروع وضع اليمنى على اليسرى دون العكس ولا خلاف فيه بين القائلين بمشروعية الوضع \*

٤ حج وعن علي رضي الله عنه قال « ان من السنة في الصلاة وضع الأ<sup>ل</sup> كف على الأ<sup>ل</sup> كف تحت السرة » رواه أحمد وأبو داود حج \*

الحديث ثابت في بعض نسخ أبي داود وهي نسخة ابن الأعرابي ولم يوجد في غيرها وفي اسناده عبد الرحمن ابن اسحق الكوفي . قال أبو داود سمعت أحمد بن حنبل يضعفه وقال البخاري فيه نظر . وقال النووي هو ضعيف بالاتفاق وأخرج أبو داود أيضا عن أبي جابر الضبي عن أبيه قال « رأيت عليا يمسك شماله يمينه على الرسغ فوق السرة » وفي اسناده أبو طالوت عبد السلام بن أبي حازم قال أبو داود يكتب حديثه: وأخرج أبو داود عن أبي هريرة بلفظ « أخذ الأ<sup>ل</sup> كف على الأ<sup>ل</sup> كف تحت السرة » وفي اسناده عبد الرحمن بن اسحق المتقدم . وأخرج أبو داود أيضا عن طاوس أنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يضع يده اليمنى على يده اليسرى ثم يشد بهما على صدره وهو في الصلاة » وهو مرسل وهذه الروايات المذكورة عن أبي داود كلها ليست إلا في نسخة ابن الأعرابي كما تقدم حج والحديث حج استدل به من قال ان الوضع يكون تحت السرة وهو أبو حنيفة وسفيان الثوري واسحق بن راهويه وأبو اسحق المروزي من أصحاب الشافعي . وذهبت الشافعية قال النووي وبه قال الجمهور الى ان الوضع يكون تحت صدره فوق سرتة . وعن أحمد روايتان كالذهيين ورواية ثالثة أنه يخبر بينهما ولا ترجيح وبالتخير قال الاوزاعي وابن المنذر . قال ابن المنذر في بعض تصانيفه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك شيء فهو مخير: وعن

مالك روايتان احدهما يضعهما تحت صدره والثانية يرسلهما ولا يضع احدهما على الأخرى « واحتجت الشافعية » لما ذهب اليه بما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وصححه من حديث وائل بن حجر « قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره » وهذا الحديث لا يدل على ما ذهبوا اليه لأنهم قالوا ان الوضع يكون تحت الصدر كما تقدم والحديث مصرح بان الوضع على الصدر وكذلك حديث طاوس المتقدم ولا شيء في الباب أصح من حديث وائل المذكور وهو المناسب لما أسلفنا من تفسير على وابن عباس لقوله تعالى ﴿ فصل لربك وانحر ﴾ بان النحر وضع اليمين على الشمال في محل النحر والصدر \*

﴿ باب نظر المصلي الى موضع سجوده والنهي عن رفع البصر في الصلاة ﴾

١ عن ابن سيرين « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقلب بصره في السماء فزات هذه الآية والذين هم في صلاتهم خاشعون فطأ رأسه » رواه أحمد في كتاب النسخ والمنسوخ وسعيد بن منصور في سننه بنحوه وزاد فيه « وكانوا يستحبون للرجل ان لا يجاوز بصره مصلاه » وهو حديث مرسل \* ٢ وعن أبي هريرة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليتهن أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في الصلاة أو لتخطفن أبصارهم » رواه أحمد ومسلم والنسائي \* ٣ وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم فاشتد قوله في ذلك حتى قال ليتهن أو لتخطفن أبصارهم » رواه الجماعة الا مسلما والترمذي \* ٤ وعن عبد الله بن الزبير قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جلس في التشهد وضع يده اليمنى على فخذه اليسرى ويده اليسرى على فخذه اليسرى وأشار بالسبابة ولم يجاوز بصره إشارته » رواه أحمد والنسائي وأبو داود \* ٥

حديث ابن سيرين مرسل كما قال المصنف لانه تابعي لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم ورجاله ثقات: وأخرجه البيهقي موصولا وقال المرسل هو المحفوظ. وأخرجه الحاكم في المستدرک عن أبي هريرة بلفظ « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى رفع بصره الى السماء فنزلت قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون فطأ رأسه » وقال انه



علي شرط الشيخين . وحديث ابن الزبير أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه وأصله في مسلم دون قوله « ولم يجاوز بصره اشارته » قوله « كان يقلب بصره » الخ لعل ذلك كان عند ارادته صلى الله عليه وسلم تحويل القبلة كما وصفه الله تعالى في كتابه بقوله (قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها) : قوله « ان لا يجاوز بصره مصلاه » فيه دليل على استحباب النظر الى المصلي وترك مجاوزة البصر له : قوله « لينهين أقوام » بتشديد النون وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يواجه أحد بمكروه بل ان رأي أو سمع ما يكره عم كما قال . ما بال أقوام يشترطون شروطا لينهين أقوام عن كذا قوله « يرفعون أبصارهم » قال ابن المنير نظر المأموم الى الامام من مقاصد الائتمام فاذا تمكن من مراقبته بغير التفات أو رفع بصر الى السماء كان ذلك من اصلاح صلاته . وقال ابن بطال فيه حجة لما لك في أن نظر المصلي يكون الى جهة القبلة . وقال الشافعي والكوفيون يستحب له ان ينظر الى موضع سجوده لانه أقرب الى الخشوع . ويدل عليه ما رواه ابن ماجه باسناد حسن عن أم سلمة بنت أبي أمية زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت « كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام المصلي يصلي لم يعد بصر أحدهم موضع قدميه فتوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان الناس إذا قام أحدهم يصلي لم يعد موضع جبينه فتوفي أبو بكر فكان عمر فكان الناس إذا قام أحدهم يصلي لم يعد بصر أحدهم موضع القبلة فكان عثمان وكانت الفتنة فالتفت الناس يمينا وشمالا » لكن في إسناده موسى بن عبد الله بن أبي أمية لم يخرج له من اهل الكتب الستة غير ابن ماجه : قوله « أولتخطفن » بضم الفوقية وفتح الفاء على البناء للمفعول يعني لا يخلو الحال من أحد الا مريين اما الانتهاء عنه واما العمى وهو وعيد عظيم وتهديد شديد وإطلاقه يقضى بأنه لا فرق بين أن يكون عند الدعاء أو عند غيره إذا كان ذلك في الصلاة كما وقع به التقييد : والعلة في ذلك انه إذا رفع بصره الى السماء خرج عن سمت القبلة واعرض عنها وعن هيئة الصلاة . والظاهر ان رفع البصر الى السماء حال الصلاة حرام لان العقوبة بالعمى لا تكون إلا عن محرم والمشهور عند الشافعية انه مكروه وبالنسبة الى ابن حزم فقال تبطل الصلاة به : وقيل المعنى في ذلك انه يخشى على الأبصار من الانوار التي تنزل بها الملائكة على المصلي كما في حديث اسيد بن حضير في فضائل القرآن وأشار الى ذلك الداودي ونحوه في جامع حماد بن سلمة عن أبي مجلز احد التابعين . قوله « فاشتد

قوله في ذلك « اما بتكرير هذا القول او غيره مما يفيد المبالغة في الزجر : قوله « لينهن » في رواية ابي داود لينتهين وهو جواب قسم محذوف : وفيه روايتان للبخاري فالأول كثرون بفتح أوله وضم الهاء وحذف الياء المثناة وتشديد النون على البناء للفاعل والثانية بضم الياء وسكون النون وفتح الفوقية والهاء والياء التحتية وتشديد النون للتأكيد على البناء للمفعول . قوله « وضع يده اليمنى على نحره اليسرى » الحسياني الكلام على هذه الهيئة : قوله « ولم يجاوز بصره إشارته » فيه أنه يستحب للمصلي حال التشهد ان لا يرفع بصره الى ما يجاوز به الاصبع التي يشير بها \*

### ﴿ باب ذكر الاستفتاح بين التكبير والقراءة ﴾

١ - عن أبي هريرة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كبر في الصلاة سكت هنية قبل القراءة فقلت يا رسول الله بأبي أنت وأمي ارايت سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول قال اقول اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني من خطاياي بالثلج والماء والبرد » رواه الجماعة الا الترمذي \*

قوله « هنية » في رواية « هنية » قال النووي واصله هنية فلما صغرت صارت هنية فاجتمعت ياء وواو وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم ادغمت وقد قلب هاء كما في رواية الكتاب : قال النووي ايضا والهمز خطأ : وقال القرطبي ان أكثر الرواة قالوه بالهمز : قوله « بأبي أنت وأمي » هو متعلق بمحذوف اما اسم او فعل والتقدير انت مفدى او افديك . قوله « ارايت » الظاهر انه بفتح التاء بمعنى اخبرني . قوله « ما تقول » فيه اشعار بانه قد فهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول قولاً . قال ابن دقيق العيد ولعله استدل على اصل القول بحركة الفم كما استدل غيره على القراءة باضطراب اللحية : قوله « باعد » قال الحافظ المراد بالمباعدة نحو ما حصل منها معنى الخطايا والمعصية عما سيأتي منها انتهى . وفي هذا اللفظ مجازان . الأول استعمال المباعدة التي هي في الأصل للاجسام في مباعدة الماني . الثاني استعمال المباعدة في الازالة بالكناية مع ان اصلها لا يقتضي الزوال وموضع التشبيه ان التقاء المشرق والمغرب مستحيل وكأنه



اراد ان لا يقع له منها اقتراب بالكلية وكرر لفظين لان العطف على الضمير المجزوء ريباد فيه الحافض: قوله «تقنى» بتشديد القاف وهو مجاز عن زوال الذنوب ومحوها بالكلية . قال الحافظ ولما كان الدنس في الثوب الابيض اظهر من غيره من الألوان وقع التشبيه به والدنس الوسخ الذي يدنس الثوب : قوله « بالتلج والماء والبرد جمع بين الثلاثة تأكيذا ومباغة كما قال الخطابي لان الثلج والبرد نوعان من الماء. قال ابن دقيق العيد عبر بذلك عن غاية الخوف ان الثوب الذي يتكرر عليه ثلاثة اشياء منقية تكون في غاية التقاء قال ويحتمل أن يكون المراد ان كل واحد من هذه الاشياء مجاز عن صفة يقع بها الخوف (والحديث) يدل على مشروعية الدعاء بين التكبير والقراءة: وخالف في ذلك مالك في المشهور عنه والاحاديث ترد عليه : وفيه جواز الدعاء في الصلاة بما ليس من القرآن خلافا للحنفية والمهادوية. وفيه ان دعاء الاستفتاح يكون بعد تكبيرة الاحرام وخالف في ذلك الهادي والقاسم وابو العباس وابو طالب من اهل البيت وسبأني بيان ماهو الحق في ذلك \*

٢ عن علي بن ابي طالب قال « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة قال وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا مسلما وما انا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين اللهم انت الملك لا اله الا انت انت ربي وانا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا لا يغفر الذنوب الا انت واهدني لاحسن الاخلاق لا يهدي لاحسنها الا انت واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها الا انت ليك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس اليك انا بك واليك تباركت وتعاليت استغفرك واتوب اليك واذا ركع قال اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك اسلمت خشع لك سمعي وبصري وعي وعظمي وعصبي واذا رفع راسه قال اللهم ربنا بك الحمد ملء السموات وملء الارض وملء ما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد واذا سجد قال اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك اسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره فتبارك الله احسن الخالقين ثم يكون من آخر ما يقول بين التشهد والتسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما اسرفت وما انت اعلم به مني انت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا انت » رواه احمد ومسلم والترمذي وصححه صحيحه \*

الحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي مطولا وابن ماجه مختصرا وقد وقع في بعض نسخ هذا الكتاب مكان قوله رواه احمد ومسلم الخ رواه الجماعة الا البخاري وهو الصواب. وأخرجه أيضا ابن حبان وزاد اذا قام الى الصلاة المكتوبة وكذلك رواه الشافعي وقيدته أيضا بالمكتوبة وكذا غيرها وأما مسلم فقيدته بصلاة الليل وزاد لفظ من جوف الليل : قوله « كان اذا قام الى الصلاة » زاد أبو داود « كبر » ثم قال وهذا تصريح بان هذا التوجه بعد التكيرة لا كما ذهب اليه من ذكرنا في شرح الحديث السابق من انه قبل التكيرة محتجين على ذلك بقوله تعالى ( وكبره تكبيرا ) بعد قوله ( الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ) إلى آخره وهو عندهم التوجه الصغير وقوله « وجهت وجهي » التوجه الكبير وهذا انما يتم بعد تسليم ان المراد بقوله ( وكبره تكبيرا ) الاحرام وبعد تسليم ان الواو تقتضي الترتيب وبعد تسليم ان قوله تعالى ( الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ) إلى آخره من التوجهات الواردة . وهذه الأمور جميعا ممنوعة ودون تصحيحها مفاوز وعقاب والاحسن الاحتجاج لهم باطلاق بعض الأحاديث الواردة كحديث جابر بلفظ « كان إذا استفتح الصلاة » وحديث الباب بلفظ « كان إذا قام إلى الصلاة » ولا يخفى عليك انه قد ورد التقييد في حديث أبي هريرة المتقدم وفي حديث الباب ايضا في رواية أبي داود كما ذكرنا . وفي حديث أبي سعيد « كان إذا قام إلى الصلاة كبر » وسيأتي . وقد ورد التقييد في غير حديث وحمل المطلق على المقيّد واجب على ما هو الحق في الأصول ( ومن غرائبهم ) قولهم انه لا يشرع التوجه بغير ما ورد في هذا الحديث من الا لفاظ القرآنية الا قوله تعالى ( الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ) الخ وقد وردت الأحاديث الصحيحة بتوجهات متعددة : قوله « وجهت وجهي » قيل معناه قصدت بعبادتي . وقيل اقبلت بوجهي وجمع السموات وافراد الأرض مع كونها سبعا لشرفها . وقال القاضي أبو الطيب لانا لا ننتفع من الأرض الا بالطبقة الاولى بخلاف السماء فان الشمس والقمر والكواكب موزعة عليها : وقيل لان الأرض السبع لها سكن اخرج البيهقي عن أبي الضحى عن ابن عباس انه قال قوله ( ومن الأرض مثلهن ) قال سبع ارضين في كل ارض نبى كنبيكم وآدم كادمكم ونوح كنوحكم وابراهيم كابراهيمكم وعيسى كعيسىكم . قال وإسناده صحيح عن ابن عباس غير اني لا اعلم لابي الضحى متابعا : قوله « خيفا » الخيف المائل الى الدين بالحق وهو الاسلام قاله الاكثر وبطلق علي المائل والمستقيم وهو عند العرب



اسم لمن كان على ملة ابراهيم وانتصابه على الحال : قوله « ونسكي » النسك العبادة لله وهو من ذكر العام بعد الخاص. قوله « وحياتي ومماتي » أي حياتي وموتي. والجمهور على افتتاح الياه الآخرة في حياتي وقرىء بأسكانها : قوله « وأنا من المسلمين » في رواية لمسلم « وأنا أول المسلمين » قال الشافعي لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان أول مسلمي هذه الأمة . وفي رواية أخرى لمسلم كما هنا : قال في الانتصار أن غير النبي إنما يقول وأنا من المسلمين وهو وهم منشؤه توهم أن معني وأنا أول المسلمين أي أول شخص انصف بذلك بعد أن كان الناس بمزول عنه وليس كذلك بل معناه بيان المسارعة في الامتثال لما أمر به ونظيره ( قل ان كان للرحمن ولد فانا أول العابدين ) وقال موسى ( وأنا أول المؤمنين ) وظاهر الاطلاق أنه لا فرق في قوله وأنا من المسلمين وقوله وما أنا من المشركين بين الرجل والمرأة وهو صحيح على إرادة الشخص : وفي المستدرک للحاكم من رواية عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لفاطمة « قومي فاشهدي اضحيتك وقولي ان صلاتي ونسكي الي قوله وأنا من المسلمين » فدل على ما ذكرناه. قوله « ظلمت نفسي » اعتراف بما يوجب نقص حظ النفس من ملازمة المعاصي نادبا واراد بالنفس هنا الذات المشتملة على الروح : قوله « لاحسن الاخلاق » أي لاكملها وأفضلها. قوله « سيئها » أي قبيحها. قوله « ليك » هو من أل ب بالمكان اذا أقام به وثني هذا المصدر مضافا الي الكاف وأصل ليك لين فحذف النون للاضافة. وقال النوري قال العلماء ومعناه انا مقيم على طاعتك اقامة بعد اقامة. قوله « وسعديك » قال الازهري وغيره بمعناه مساعدة لامرك بعد مساعدة ومتابعة لدينك بعد متابعة. قوله « والخير كله في يديك » زاد الشافعي عن مسلم بن خالد عن موسى بن عقبة والمهدي من هديت. قال الخطابي وغيره فيه الارشاد الي الادب في التناء على الله ومدحه بان يضاف اليه محاسن الأمور دون مساوئها على جهة الادب. قوله « والشر ليس اليك » قال الخليل بن احمد والنضر بن شميل واسحق بن راهويه ويحيى بن معين وأبو بكر بن خزيمة والازهري وغيرهم معناه لا يتقرب به اليك روي ذلك النووي عنهم وهذا القول الاول والقول الثاني حكاه الشيخ أبو حامد عن المزني أن معناه لا يضاف اليك على انفراد لا يقال يا خالق القردة والخنازير ويارب الشر ونحو هذا وان كان خالق كل شيء ورب كل شيء. وحينئذ يدخل الشر في العموم. والثالث معناه والشر لا يصعد اليك وإنما يصعد الكلم الطيب

والعمل الصالح. والرابع معناه والشر ليس شرا بالنسبة إليك فإليك خلقته بحكمة باللغة وأما هو شر بالنسبة إلى المخلوقين : والخامس حكاه الخطابي أنه كقولك فلان إلى بني فلان إذا كان عداده فيهم حكى هذه الأقوال النووي في شرح مسلم وقال إنه مما يجب تأويله لأن مذهب أهل الحق أن كل المحدثات فعل الله تعالى وخلفه سواء خيرها وشرها هو في المقام كلام طويل ليس هذا موضعه. قوله «أنا بك وإليك» أي التجائي وانتمائي إليك وتوفيقى بك قاله النووي: قوله «تباركت» قال ابن الأنباري تبارك العباد بتوحيدهم وقيل ثبت الخير عندك وقال النووي استحققت الثناء: قوله «خشع لك» أي خضع وأقبل عليك من قولهم خشعت الأرض إذا سكنت واطمأنت: قوله «وعني» قال ابن رسلان المراد به هنا الدماغ وأصله الودك الذي في العظم وخالص كل شيء عظم: قوله «وعصبي» المصطب طنب المفاصل وهو الطنف من العظم زاد الشافعي في مسنده من رواية أبي هريرة وشعري وبشري والجمهور على تضعيف هذه الزيادة وزاد النسائي من رواية جابر «ودمي ولحمي» وزاد ابن حبان في صحيحه وما استقلت به قدمي لله رب العالمين: قوله «ملء السموات» هو وما بعده بكسر الميم ونصب الهمزة ورفعها والنصب أشهر قاله النووي ورجعه ابن خاويه وأطنب في الاستدلال وحوز الرنع على أنه مرجوح وحكى عن الزجاج أنه يتعين الرنع ولا يجوز غيره وبالغ في إنكار النصب والذي يمتضيه القواعد النحوية هو ما قاله ابن خاويه. قال النووي قل العلماء معناه حمدوا لو كان أجساما ملأ السموات والأرض وما بينهما لعظمه وهكذا قل القاضي عياض وصرح أنه من قبيل الاستعارة: قوله «وملء ما شئت من شيء» بعد ذلك كالكرسى والمرش وغيرهما مما لم يلمه إلا الله والمراد الاعتناء في تكثير الحمد: قوله «وصوره» زاد مسلم وأبو داود قاحسن صورته وهو الموافق لقوله تعالى (قاحسن صوركم) قوله «وشق سمعه وبصره» رواية أبي داود فشق قل القاضي عياض قال الإمام يحتج به من يقول الأذان من الوجه وقدم الكلام على ذلك. قوله «تبارك» هكذا رواية ابن حبان وهو في مسلم بدون الفاء وفي سنن أبي داود بالواو. قوله «أحسن الخالقين» أي المصورين والمفكرين. والخلق في اللغة الفعل الذي يوجد فاعله مقدر له لا عن سهو وغفلة والعبد قد يوجد منه ذلك: قال الكعبى لكن لا يطاق الخالق على العبد إلا مقيدا كآرب. قوله «ما قدمت وما أخرت» المراد بقوله ما أخرت أنها هو بالنسبة إلى ما وقع من ذنوبه المتأخرة لأن الاستغفار قبل الذنب محال كذا قال أبو الوليد النيسابوري. قال الأسنوي ولقائل



أن يقول المحال إنما هو طلب مغفرته قبل وقوعه وإنما الطلب قبل الوقوع أن يغفر إذا وقع فلا استحالة فيه: قوله «وما أسررت وما أعلنت» أي جميع الذنوب لأنها ماسر أو علن قوله «وما أسرفت» المراد الكبائر لأن الأسراف الإفراط في الشيء ومجاوزة الحد فيه: قوله «وما أنت أعلم به مني» أي من ذنوبي وأسراني في أمورى وغير ذلك. قوله «أنت المقدم وأنت المؤخر» قال البيهقي قدم من شاء بالتوفيق إلى مقامات السابقين وآخر من شاء عن مراتبهم. وقيل قدم من أحب من أوليائه على غيرهم من عبيده وآخر من أبغده عن غيره فلا مقدم لما آخر ولا مؤخر لما قدم. قوله «لا إله إلا أنت» أي ليس لنا معبود تتذلل له وتتضرع إليه في غفران ذنوبنا إلا أنت (الحديث) يدل على مشروعية الاستفتاح بما في هذا الحديث. قال النووي إلا أن يكون أماما لقوم لا يرون التطويل. وفيه استحباب الذكر في الركوع والسجود والاعتدال والدعاء قبل السلام وفيه الدعاء في الصلاة بغير القرآن والرد على المانعين من ذلك وهم الحنفية والهادوية \*

٣ - وعن عائشة قالت «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا استفتح الصلاة قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك» رواه أبو داود والدارقطني مثله من رواية أنس. وللخمس مثله من حديث أبي سعيد. وأخرج مسلم في صحيحه أن عمر كان يجهر بهؤلاء الكلمات يقول «سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك». وروى سعيد بن منصور في سننه عن أبي بكر الصديق أنه كان «يستفتح بذلك» وكذلك رواه الدارقطني عن عثمان بن عفان وابن المنذر عن عبد الله بن مسعود. وقال الأسود «كان عمر إذا افتتح الصلاة قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك يستمعنا ذلك ويعلمنا» رواه الدارقطني \*

أما حديث عائشة فأخرجه الترمذي وابن ماجه والدارقطني والحاكم قال الترمذي هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه وحارثة يعني ابن أبي الرجال المذكور في اسناد هذا الحديث قد تكلم فيه من قبل حفظه انتهى. وقال أبو داود بعد أخراجه ليس بالمشهور عن عبد السلام بن حرب لم يروه عن عبد السلام الاطلاق بن غنام. وقال الدارقطني ليس هذا الحديث بالقوي وقال الحافظ محمد بن عبد الواحد ما علمت فيهم: يعني رجال إسناد أبي داود مجروحاً انتهى. وطلق بن غنام أخرج عنه البخاري في الصحيح: وعبد السلام بن حرب

اخرج له الشيخان ووثقه أبو حاتم وقد صحح الحاكم هذا الحديث وأورد له شاهدا وقال الحافظ رجال إسناده ثقات لكن فيه انقطاع. قال وفي الباب عن ابن مسعود وعثمان وأبي سعيد وأنس والحكم بن عمرو وأبي أمامة وعمرو بن العاص وجابر. وأما حارثة بن أبي الرجال الذي أخرج الحديث الترمذي من طريقه فضعفه أحمد ويحيى والرازيان وابن عدي وابن حبان. وأما حديث أبي سعيد فسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده. وأما أن عمر كان يجهر بهذه الكلمات فرواه مسلم عن عبدة بن أبي لبابة عنه وهو موقوف علي عمر وعبدة لا يعرف له سماع من عمر وإنما سمع من عبد الله بن عمر ويقال رأى عمر رؤية وقد روى هذا الكلام عن عمر مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الدارقطني المحفوظ عن عمر موقوف. قال الحاكم وقد صح ذلك عن عمر وهو في صحيح ابن خزيمة عنه. قال الحافظ وفي إسناده انقطاع وهكذا رواه الترمذي عن عمر موقوفا ورواه أيضا عن ابن مسعود : قوله « سبحانك » التسييح تنزيه الله تعالى وأصله كما قال ابن سيد الناس المر السريع في عبادة الله وأصله مصدر مثل غفران : قوله « وبحمدك » قال الخطابي أخبرني ابن جلاب قال سألت الزجاج عن قوله سبحانك اللهم وبحمدك فقال معناه سبحانك وبحمدك سبحتك : قوله « تبارك اسمك » البركة ثبوت الخير الإلهي في الشيء وفيه إشارة إلى اختصاص أسمائه تعالى بالبركات قوله « وتعالى جدك » الجدا العظمة وتعالى تفاعل من الملو أي علت عظمتك على عظمة كل أحد غيرك. قال ابن الأثير معنى تعالى جدك علا جلالك وعظمتك ﴿ والحديثان ﴾ وما ذكره المصنف من الآثار تدل على مشروعية الاستفتاح بهذه الكلمات قال المصنف رحمه الله واختيار هؤلاء يعني الصحابة الذين ذكروهم بهذا الاستفتاح وجهر به عمر أحيانا بمحض من الصحابة ليتعلمه الناس مع أن السنة اخفاؤه يدل على أنه الأفضل وأنه الذي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يداوم عليه غالباً وإن استفتح بما رواه علي أو أبو هريرة فحسن لصحة الرواية انتهى \*



﴿ ولا يخفى ﴾ أن ما صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أولى بالاثار والاختيار. وأصح ما روى في الاستفتاح حديث أبي هريرة المتقدم حديث علي. وأما حديث عائشة فقد عرفت ما فيه من المقال وكذلك حديث أبي سعيد ستعرف المقال الذي فيه. قال الامام أحمد أما أنا فاذهب إلى ما روي عن عمر ولو أن رجلاً استفتح ببعض ما روي كان حسناً. وقال ابن خزيمة لا أعلم في الافتتاح بسبحانك اللهم خبراً ثابتاً وأحسن أسانيد حديث أبي



سعيد ثم قال لا نعلم أحدا ولا سمعنا به استعمل هذا الحديث على وجهه \*

### ( باب التعوذ بالقراءة )

قال الله تعالى ( فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم )

١  وعن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه « كان اذا قام إلى الصلاة استفتح ثم يقول أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه » رواه أحمد والترمذي . وقال ابن المنذر جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يقول قبل القراءة « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » وقال الأسود « رأيت عمر حين يفتح الصلاة يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ثم يتعوذ » رواه الدارقطني  \*

حديث أبي سعيد أخرجه أيضا أبو داود والنسائي ولفظ الترمذي « كان اذا قام إلى الصلاة كبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ثم يقول الله أكبر الله أكبر ثم يقول أعوذ بالله » إلى آخر ما ذكره المصنف . ولفظ أبي داود كلفظ الترمذي الا انه قال « ثم يقول لا إله الا الله ثلاثا ثم يقول الله أكبر كبيرا ثلاثا أعوذ بالله » إلى آخره . قال أبو داود وهذا الحديث يقولون هو عن علي بن علي يعني الرقاعي عن الحسن الوهم من جعفر . وقال الترمذي حديث أبي سعيد أشهر حديث في هذا الباب وقد اخذ قوم من اهل العلم بهذا الحديث . وأما كثراهل العلم فقالوا انما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يقول « سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك » هكذا روي عن عمر بن الخطاب وعبد الله ابن مسعود والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم من التابعين وغيرهم . وقد تكلم في اسناد حديث أبي سعيد كان يحيى بن سعيد يتكلم في علي بن علي وقال احمد لا يصح هذا الحديث انتهى كلام الترمذي . وعلى بن علي هو ابن نجاد بن رفاعه الرقاعي البصري روى عنه وكيع ووثقه وأبو نعيم وزيد ابن الحباب وشيبان بن فروخ . وقال الفضل بن دكين وعفان كان علي بن علي الرقاعي يشبه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم . وقال احمد ابن حنبل هو صالح . وقال محمد بن عبد الله بن عمار زعموا أنه كان يصلي كل يوم ستمائة

ركعة وكان يشبه عيناه بعيني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان رجلا طابدا ما أري أن يكون له عشرون حديثا قيل له اكان ثقة قال نعم . وقال ابن معين ثقة . وقال ابو حاتم ليس به بأس لا يحتج بحديثه . وقال يعقوب بن اسحق قدم علينا شعبة فقال اذهبوا بنا الى سيدنا وابن سيدنا علي بن علي الرقاعي : قوله « من همزه ونفخه ونقته » قد ذكر ابن ماجه تفسير هذه الثلاثة عن عمرو بن مرة الجملی بفتح الجيم والميم فقال نقته الشعر ونفخه الكبر وهمزه الموة بسكون الواو بدون همز والمراد بها هنا الجنون وكذا فسر هذا أبو داود في سننه : وإنما كان الشعر من نقته الشيطان لانه يدعو الشعراء المداحين الهجائين المعظمين المحقرين الى ذلك . وقيل المراد شياطين الانس وهم الشعراء الذين يخلقون كلاما لا حقيقة له والنفت في اللغة قذف الريق وهو أقل من التفل : والنفخ في اللغة أيضا نفخ الريح في الشيء . وإنما فسر بالكبر لان المتكبر يتعاضم لا سببا إذا مدح . والهمز في اللغة أيضا العصر يقال همزت الشيء في كفى أى عصرته . وهمز الا انسان اغتيا به (والحديث) بدل على مشروعية الافتتاح بما ذكر في الحديث وفيه وفي سائر الأحاديث رد لما ذهب اليه مالك من عدم استحباب الافتتاح بشيء . وفي تقييده بعد التكبير كما تقدم رد لما ذهب اليه من قال ان الافتتاح قبل التكبير وفيه أيضا مشروعية التعوذ من الشيطان من همزه ونفخه ونقته والى ذلك ذهب أحمد وأبو حنيفة والثوري وابن راهويه وغيرهم . وقد ذهب الهادي والقاسم من أهل البيت الى أن محله قبل التوجه ومذهبهما ان التوجه قبل التكبير كما تقدم وقد عرفت التصريح بانه بعد التكبير وهذا الحديث وان كان فيه المقال المتقدم فقد ورد من طرق متعددة يقوى بعضها بعضها . منها ما أخرجه ابن ماجه من حديث عبد الله بن سعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ « اللهم اني أعوذ بك من الشيطان الرجيم وهمزه ونفخه ونقته » وأخرجه أيضا البيهقي . ومنها ما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث جبير ابن مطعم « انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة فقال الله أكبر كبيرا الله أكبر كبيرا الحمد لله كثيرا الحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا ثلاثا أعوذ بالله من الشيطان من نفخه ونقته وهمزه » ومنها ما أخرجه أحمد عن أبي أمامة بنحو حديث جبير : ومنها عن سمرة عند الترمذي ومنها عن عمر موقوفا عند الدارقطني كما ذكره المصنف وهو أيضا عند الترمذي هذا مع ما يؤيد ثبوت هذه السنة من عموم القرآن



والحديث مصرح أن التعوذ المذكور يكون بعد الافتتاح بالدعاء المذكور في الحديث \*  
 (فائدة) \* قال الحافظ في التلخيص كلام الرافعي يقتضي أنه لم يرد الجمع بين وجهتي  
 وجهي وبين سبحانك اللهم وليس كذلك فقد جاء في حديث ابن عمر رواه الطبراني  
 في الكبير وفيه عبد الله بن عامر الأسلمي وهو ضعيف وفيه عن جابر أخرجه البيهقي  
 بسند جيد ولكنه من رواية ابن المنكدر عنه وقد اختلف عليه فيه. وفيه عن علي رواه  
 اسحق بن راهويه في مسنده واعله أبو حاتم انتهى \* (فائدة أخرى) \* الأحاديث  
 الواردة في التعوذ ليس فيها إلا أنه فعل ذلك في الركعة الأولى وقد ذهب الحسن وعطاء  
 وإبراهيم إلى استحبابه في كل ركعة واستدلوا بعموم قوله تعالى ( فإذا قرأت القرآن  
 فاستعذ بالله ) ولا شك أن الآية تدل على مشروعية الاستعاذة قبل قراءة القرآن وهي  
 أعم من أن يكون القارئ خارج الصلاة أو داخلها : وأحاديث النهي عن الكلام في  
 الصلاة يدل على المنع منه حال الصلاة من غير فرق بين الاستعاذة وغيرها مما لم يرد  
 به دليل يخصه ولا وقع الاذن بمنسه فالأحوط الاقتصار على ما وردت به السنة وهو الاستعاذة  
 قبل قراءة الركعة الأولى فقط وسيأتي ما يدل على ذلك في باب افتتاح الثانية بالقراءة \*

### باب ما جاء في بسم الله الرحمن الرحيم

١ عن أنس بن مالك قال « صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي  
 بكر وعمر وعثمان فلم اسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم » رواه أحمد ومسلم  
 وفي لفظ « صليت خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلف أبي بكر وعمر وعثمان  
 فكانوا لا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم » رواه أحمد والنسائي بإسناد علي شرط  
 الصحيح . ولاحمد ومسلم « صليت خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر  
 وعثمان وكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم  
 في أول قراءة ولا في آخرها » : ولعبد الله بن أحمد في مسند أبيه عن شعبة عن قتادة عن  
 أنس قال « صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلف أبي بكر وعمر وعثمان  
 فلم يكونوا يستفتحون القراءة بيسم الله الرحمن الرحيم » قال شعبة فقلت لقتادة أنت  
 سمعته من أنس قال نعم نحن سألناه عنه . والنسائي عن منصور بن زاذان عن أنس

قال « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يسمنا قراءة بسم الله الرحمن الرحيم وصلى بنا أبو بكر وعمر فلم نسمعها منهما » ❦

الحديث قد استوفى المصنف رحمه الله أكثر الفاظه : ورواية « فكانوا لا يجهرون » أخرجها أيضاً ابن حبان والدارقطني والطحاوي والطبراني : وفي لفظ لابن خزيمة « كانوا يسرون » وقوله « كانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين » هذا متفق عليه وإنما انفرد مسلم بزيادة « لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم » وقد اعل هذا اللفظ بالاضطراب لأن جماعة من أصحاب شعبة روه عنه بهذا وجماعة روه عنه بلفظ « فلم اسمع احدا منهم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم » واجاب الحافظ عن ذلك بأنه قد رواه جماعة من أصحاب قتادة عنه باللفظين . وأخرجه البخاري في جزء القراءة والنسائي وابن ماجه عن ايوب وهؤلاء والترمذي من طريق أبي عوانة والبخاري فيه وأبو داود من طريق هشام الدستوائي والبخاري فيه وابن حبان من طريق حماد بن سلمة والبخاري فيه والسراج من طريق همام كلهم عن قتادة باللفظ الأول . وأخرجه مسلم من طريق الأوزاعي عن قتادة بلفظ « لم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم » ورواه أبو يعلى والسراج وعبد الله بن أحمد عن أبي داود الطيالسي عن شعبة بلفظ « فلم يكونوا يفتتحون القراءة » إلى آخر ما ذكره المصنف ❦

❦ وفي الباب ❦ عن عائشة عند مسلم وعن أبي هريرة عند ابن ماجه وفي إسناده بشر ابن رافع وقد ضعفه غير واحد وله حديث آخر عند أبي داود والنسائي وابن ماجه وله حديث ثالث سيأتي ذكره . وعن عبد الله بن مفضل وسيأتي أيضاً . وقد استدل بالحديث من قال انه لا يجهر بسم الله الرحمن الرحيم وهم ما حكاه ابن سيد الناس في شرح الترمذي علماء الكوفة ومن شاربهم قال ومن رأى الاسرار بها عمرو علي وعمار . وقد اختلف عن بعضهم فروى عنه الجهر بها ومن لم يختلف عنه انه كان يسر بها عبد الله بن مسعود وبه قال أبو جعفر محمد بن علي بن حسين والحسن وابن سيرين وروي ذلك عن ابن عباس وابن الزبير وروي عنهما الجهر بها وروي عن علي أنه كان لا يجهر بها وعن سفيان واليه ذهب الحكم وحماد والأوزاعي وأبو حنيفة وأحمد وأبو عبيد وحكى عن النخعي وروي عن عمر قال أبو عمر من وجوه ليست بالقائمة انه قال يخفي الامام



أربعا التعوذ وبسم الله الرحمن الرحيم وآمين وربنا لك الحمد . وروى علقمة والآنسود  
عن عبد الله بن مسعود قال ثلاث يخفين الامام الاستعاذة وبسم الله الرحمن الرحيم  
وآمين وروي نحو ذلك عن ابراهيم والثوري وعن الانسود صليت خلف عمر سبعين  
صلاة فلم يجهر فيها بيسم الله الرحمن الرحيم . وروى ابن أبي شيبة عن ابراهيم انه قال  
الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم بدعة: وروى الترمذي والحازمي الاسرار عن أكثر أهل  
العلم: وأما الجهر بها عند الجهر بالقراءة فروى عن جماعة من السلف قال ابن سيد الناس  
روى ذلك عن عمر وابن عمر وابن الزبير وابن عباس وعلى بن أبي طالب وعمار بن  
ياسر وعن عمر فيها ثلاث روايات انه لا يقرؤها وان يقرؤها سرا وان يجهر بها: وكذلك  
اختلف عن أبي هريرة في جهره بها واسراره: وروى الشافعي باسناده عن أنس بن  
مالك قال « صلى معاوية بالناس بالمدينة صلاة جهر فيها بالقراءة فلم يقرأ بسم الله الرحمن  
الرحيم ولم يكبر في الخفض والرفع فلما فرغ ناداه المهاجرون والآنصار يا معاوية  
نقصت الصلاة أين بسم الله الرحمن الرحيم وأين التكبير اذا خفضت ورفعت فكان اذا  
صلى بهم بعد ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وكبر » وأخرجه الحاكم في المستدرک وقال  
صحيح على شرط مسلم: وذكره الخطيب عن أبي بكر الصديق وعثمان وأبي بن كعب وأبي  
قتادة وأبي سعيد وأنس وعبد الله ابن أبي أوفى وشداد بن أوس وعبد الله بن جعفر  
والحسين بن علي ومعاوية . قال الخطيب وأما التابعون ومن بعدهم ممن قال بالجهر بها  
فهم أكثر من أن يذكر وأوسع من أن يحصر وامنهم سعيد بن المسيب وطاوس وعطاء  
ومجاهد وابو وائل وسعيد بن جبير وابن سيرين وعكرمة وعلي بن الحسين وابنه محمد بن علي  
وسالم بن عبد الله بن عمر ومحمد بن المنكدر وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ومحمد  
ابن كعب ونافع مولي ابن عمرو وأبو الشعثاء وعمر بن عبد العزيز ومكحول وحبيب بن  
أبي ثابت والزهرى وأبو قلابة وعلي بن عبد الله بن عباس وابنه والآنسود بن قيس  
وعبد الله بن معقل بن مقرن . ومن بعد التابعين عبيد الله العمري والحسن بن زيد  
وزيد بن علي بن حسين ومحمد بن عمر بن علي وابن أبي ذئب والليث بن سعد واسحق  
ابن راهويه: وزاد البيهقي في التابعين عبد الله بن صفوان ومحمد بن الحنفية وسليمان التيمي .  
ومن تابعهم المعتمر بن سليمان وزاد أبو عمر عن اصبح بن الفرغ قال كان ابن وهب

يقول بالجهر ثم رجع الى الاسرار وحكاه غيره عن ابن المبارك وأبي ثور. وذكر البيهقي في الخلافات انه اجتمع آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم حكاه عن أبي جعفر الهاشمي ومثله في الجامع السكافي وغيره من كتب العترة . وقد ذهب جماعة من أهل البيت الى الجهر بها في الصلاة السرية والجهرية . وذكر الخطيب عن عكرمة أنه كان لا يصلي خلف من لا يجهر بالبسملة . وعن أبي جعفر الهاشمي مثله واليه ذهب الشافعي وأصحابه ونقل عن مالك قراءتها في النوافل في فاتحة الكتاب وسائر سور القرآن: وقال طاوس تذكر فاتحة الكتاب ولا تذكر في السورة بعدها: وحكى عن جماعة انها لا تذكر سرّاً ولا جهرّاً وأهل هذه المقالة منهم القائلون انها ليست من القرآن . وحكى القاضي أبو الطيب الطبري عن ابن أبي ليلى والحكم أن الجهر والاسرار بها سواء فهذه المذاهب في الجهر بها والاسرار واثبات قراءتها ونفيها . ﴿وقد اختلفوا﴾ هل هي آية من الفاتحة فقط أو من كل سورة أو ليست بآية فذهب ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وطاوس وعطاء ومكحول وابن المبارك وطائفة الى أنها آية من الفاتحة ومن كل سورة غير براءة وحكى عن أحمد واسحق وأبي عبيد وجماعة أهل الكوفة ومكة وأكثر العراقيين وحكاه الخطابي عن أبي هريرة وسعيد ابن جبير ورواه البيهقي في الخلافات بإسناده عن علي بن أبي طالب والزهرى وسفيان الثوري وحكاه في السنن الكبرى عن ابن عباس ومحمد بن كعب أنها آية من الفاتحة فقط وحكى عن الاوزاعي ومالك وأبي حنيفة وداود وهو رواية عن أحمد أنها ليست آية في الفاتحة ولا في أوائل السور . وقال أبو بكر الرازي وغيره من الحنفية هي آية بين كل سورتين غير الأتقال وبراءة وليست من السور بل هي قرآن مستقل كسورة قصيرة وحكى هذا عن داود وأصحابه وهو رواية عن أحمد \*

﴿واعلم﴾ ان الأمة أجمعت أنه لا يكفر من أتباعها ولا من نقاها لاختلاف العلماء فيها بخلاف ما لو تنقّى حرفاً مجعاً عليه أو أثبت ما لم يقل به أحد فانه يكفر بالاجماع . ولا خلاف أنها آية في اتمام سورة التمل ولا خلاف في اثباتها خطأ في أوائل السور في المصحف الا في أول سورة التوبة . وأما التلاوة فلا خلاف بين القراء السبعة في أول فاتحة الكتاب وفي أول كل سورة اذا ابتدأ بها القاريء ما خلا سورة التوبة . وأما في أوائل السور مع الوصل بسورة قبلها فثبتها ابن كثير وقالون وعاصم والكسائي من



القراء في أول كل سورة إلا أول سورة التوبة وحذفها منهم أبو عمرو وحمة وورش وابن عامر ﴿وقد احتج القائلون﴾ بالاسرار بها بحديث الباب وحديث ابن مغفل الآتي وغيرهما ذكرنا ﴿واحتج القائلون﴾ بالجهر بها في الصلاة الجهرية بأحاديث. منها حديث أنس وحديث أم سلمة الآتيان وسيأتي الكلام عليهما. ومنها حديث ابن عباس عند الترمذي والدارقطني بلفظ «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفتح الصلاة بيسم الله الرحمن الرحيم» قال الترمذي هذا حديث ليس إسناده بذلك وفي إسناده اسمعيل بن حماد قال البزار اسمعيل لم يكن بالقوي: وقال العقيلي غير محفوظ وقد وثق اسمعيل يحيى بن معين. وقال أبو حاتم يكتب حديثه وفي إسناده أبو خالد الوالي اسمه هرمز وقيل هرم قال الحافظ مجهول. وقال أبو زرعة لا أعرف من هو. وقال أبو حاتم صالح الحديث. وقد ضعف أبو داود هذا الحديث روي ذلك عنه الحافظ في التلخيص. وللحديث طريق أخرى عن ابن عباس رواها الحاكم بلفظ «كان يجهر في الصلاة بيسم الله الرحمن الرحيم» وصحح الحاكم هذا الطريق وخطأه الحافظ في ذلك لان في إسنادهها عبد الله بن عمرو بن حسان وقد نسب ابن المديني الى الوضع للحديث. وقد رواه اسحق بن راهويه في مسنده عن يحيى بن آدم عن شريك ولم يذكر ابن عباس في إسناده بل أرسله وهو الصواب من هذا الوجه قاله الحافظ. وقال أبو عمر الصحيح في هذا الحديث انه روى عن ابن عباس من فعله لا مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ومنها ما أخرجه الدارقطني عن ابن عباس «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يجهر في السورتين بيسم الله الرحمن الرحيم» وفي إسناده عمر بن حفص المكي وهو ضعيف. وأخرجه أيضا عنه من طريق أخرى وفيها أحمد بن رشيد بن خثيم عن عمه سعيد بن خثيم وهما ضعيفان. ومنها ما أخرجه النسائي من حديث أبي هريرة بلفظ. «قال نعيم الجمر صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بام القرآن» وفيه «ويقول اذا سلم والذي نفسي بيده اني لاشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» وقد صحح هذا الحديث ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال على شرط البخاري ومسلم وقال البيهقي صحيح الاسناد وله شواهد وقال أبو بكر الخطيب فيه ثابت صحيح لا يتوجه عليه تعليل. ومنها عن أبي هريرة أيضا عند الدارقطني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كان اذا قرأ وهو يؤم الناس افتتح بيسم الله الرحمن الرحيم» قال الدارقطني رجال إسناده كلهم

ثقات انتهى: وفي اسناده عبدالله بن عبدالله الاصبحي روي عن ابن معين توثيقه وتضعيفه وقال ابن المديني كان عند اصحابنا ضعيفا وقد تكلم فيه غير واحد . ومنها عن أبي هريرة أيضا عند الدارقطني قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قرأتم الحمد فقرأوا بسم الله الرحمن الرحيم انها أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم احدي آياتها » قال اليعمرى وجميع رواياته ثقات الا ان نوح ابن أبي بلال الراوى له عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة تردد فيه فرفعه تارة ووقفه أخرى . وقال الحافظ هذا الاسناد رجاله ثقات وصحح غير واحد من الأئمة وقفه على رفعه واعله ابن القطان بتردد نوح . المذكور وتكلم فيه ابن الجوزي من أجل عبد الحميد بن جعفر فان فيه مقالا ولكن متابعة نوح له مما تقويه . ومنها عن علي بن أبي طالب وعمار بن ياسر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم « كان يجهر في المكتوبات ببسم الله الرحمن الرحيم » أخرجه الدارقطني وفي اسناده جابر الجعفي وابراهيم بن الحارث بن ظهير وغيرهما من لا يمول عليه . ومنها عن علي أيضا بلفظ « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في صلاته » أخرجه الدارقطني وقال هذا إسناد علوى لا بأس به وله طريق أخرى عنده عنه بلفظ « انه سئل عن السبع المثاني فقال الحمد لله رب العالمين قيل انما هي ست فقال بسم الله الرحمن الرحيم » وإسناده كلهم ثقات: وقال الحافظ في الحديث الأول الذي قال انه لا بأس بإسناده انه بين ضعيف ومجهول . ومنها عن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا قام إلى الصلاة فأراد أن يقرأ قال بسم الله الرحمن الرحيم » رواه ابن عبد البر قال ولا يثبت فيه إلا أنه موقوف . ومنها عن جابر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف تقرأ إذا قلت في الصلاة قلت اقرأ الحمد لله رب العالمين قال قل بسم الله الرحمن الرحيم » رواه الشيخ أبو الحسن وفي إسناده الجهم بن عثمان قال أبو حاتم مجهول . ومنها عن سمرة قال « كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم سكتان سكتة إذا قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وسكتة إذا فرغ من القراءة فانكر ذلك عمران بن الحصين فكتبوا إلى أبي بن كعب فكتب ان صدق سمرة » أخرجه الدارقطني واسناده جيد غير ان الحديث أخرجه الترمذي وأبو داود وغيرهما بلفظ « سكتة حين يفتتح وسكتة اذا فرغ من السورة » ومنها عن أنس قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة ببسم الله الرحمن الرحيم » أخرجه الدارقطني أيضا وله طريق أخرى عن أنس عند الدارقطني والحاكم بمعناه . ومنها عن أنس أيضا بلفظ « سمعت




رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم « أخرجه الحاكم قال ورواته كلهم ثقات. ومنها عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم » ذكره ابن سيد الناس في شرح الترمذي وفي اسناه الحكم بن عبد الله بن سعد وقد تكلم فيه غير واحد . ومنها عن بريدة بن الحصيب بنحو حديث عائشة وفيه جابر الجعفي وليس بشيء وله طريق أخرى فيها سلمة بن صالح وهو ذاهب الحديث : ومنها عن الحكم بن عمر وغيره من طرق لا يعول عليها . ومنها عن ابن عمر قال « صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فكانوا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم » أخرجه الدارقطني قال الحافظ وفيه أبو طاهر أحمد بن عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي العلوي وقد كذبه أبو حاتم وغيره ومن دونه أيضا ضعيف ومجهول ورواه الخطيب عن ابن عمر من وجه آخر وفيه مسلم بن حبان وهو مجهول قال والصواب ان ذلك عن ابن عمر غير مرفوع ﴿ فهذه الأحاديث ﴾ فيها القوي والضعيف كما عرفت وقد عارضتها الأحاديث الدالة على ترك البسملة التي قدمناها وقد حملت روايات حديث أنس السابقة على ترك الجهر لا ترك البسملة مطلقا لما في تلك الرواية التي قدمناها في حديثه بلفظ « فكانوا لا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم » وكذلك حملت رواية حديث عبد الله بن مغفل الآتية وغيرهما حملا لما أطلقته أحاديث نقي قراءة البسملة على تلك الرواية المقيدة بنفي الجهر فقط وإذا كان محصل أحاديث نقي البسملة هو نقي الجهر بها فمتى وجدت رواية فيها إنبات الجهر قدمت علي نفيه . قال الحافظ لا بمجرد تقديم رواية المثبت على النافي لان انسابه جدا ان يصحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم مدة عشر سنين ويصحب أبا بكر وعمر وعثمان خمسا وعشرين سنة فلا يسمع منهم الجهر بها في صلاة واحدة بل لكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كأنه لبعد عهده به لم يذكر منه الجزم بالافتتاح بالحمد لله جهر أفل يستحضر الجهر بالبسملة فيتعين الأخذ بحديث من أثبت الجهر انتهى . ويؤيد ما قاله الحافظ من عدم استحضار أنس لذلك ما أخرجه الدارقطني عن أبي سلمة قال « سألت أنس بن مالك أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو بيسم الله الرحمن الرحيم فقال إنك سألتني عن شيء ما أحفظه وما سألتني عنه أحد قبلك فقلت أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في النعلين قال نعم » قال

الدارقطني هذا اسناد صحيح وعروض النسيان في مثل هذا غير مستنكر فقد حكى الحازمي عن نفسه انه حضر جامعا وحضره جماعة من أهل التمييز المواظين في ذلك الجامع فسألهم عن حال امامهم في الجهر والاخفات قال وكان صيتا بطلاً صوته الجامع فاختلفوا في ذلك فقال بعضهم بجهر وقال بعضهم يخفت ولكنه لا يخفي عليك ان هذه الأحاديث التي استدلت بها القائلون بالجهر منها ما لا يدل على المطلوب وهو ما كان فيه ذكرانها آية من الفاتحة أو ذكر القراءة لها أو ذكر الأمر بقراءتها من دون تقييد بالجهر بها في الصلاة لانه لا ملازمة بين ذلك وبين المطلوب وهو الجهر بها في الصلاة. وكذلك ما كان مقيدا بالجهر بها دون ذكر الصلاة لانه لا نزاع في الجهر بها خارج الصلاة (فان قلت) أما ذكر انها آية أو ذكر الأمر بقراءتها في الصلاة بدون تقييد بالجهر فعدم الاستلزام مسلم وأما ذكر قراءته صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة لها فالظاهر أنه يستلزم الجهر لان الطريق إلى نقله إلهي السماع وما يسمع جهر وهو المطلوب. قلت يمكن أن تكون الطريق إلى ذلك إخباره صلى الله عليه وآله وسلم انه قرأها في الصلاة فلا ملازمة. والذي يدل على المطلوب منها هو ما صرح فيه بالجهر بها في الصلاة وهي أحاديث لا ينتهض الاحتجاج بها كما عرفت ولهذا قال الدارقطني أنه لم يصح في الجهر بها حديث ولو سلمنا ان ذكر القراءة في الصلاة يستلزم الجهر بها لم يثبت بذلك مطلوب القائلين بالجهر لان أنهم في الأحاديث الواردة بذلك حديث أبي هريرة المتقدم وقد تعقب باحتمال أن يكون أبو هريرة أشبههم صلاة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في معظم الصلاة لافي جميع اجزائها على أنه قد رواه جماعة غير نعيم عن أبي هريرة بدون ذكر البسملة كما قال الحافظ في الفتح. وقد جمع القرطبي بما حاصله ان المشركين كانوا يحضرون المسجد فإذا قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا انه يذكر رحمن الرحمة يعنون مسيلة فأمر أن يخافت بسم الله الرحمن الرحيم ونزلت ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها قال الحكيم الترمذي فبقى ذلك إلى يومنا هذا على ذكر الرسم وإن زالت العلة وقد روى هذا الحديث الطبراني في الكبير والوسط. وعن سعيد بن جبير قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم وكان المشركون يهزؤون بمكاه وتصديده ويزولون محمد يذكر الله الرحمة وكان مسيلة الكذاب يسمي رحمن فأزل الله ولا تجهر لأنك فتسمع المشركين فيهزؤوا بك ولا تخافت عن أصحابك فلا تسمعهم » رواه ابن جبير



عن ابن عباس ذكره النيسابوري في التيسير وهذا جمع حسن ان صح ان هذا كان السبب في ترك الجهر . وقد قال في مجمع الزوائد ان رجاله موثقون \* وقد ذكر ابن القيم في الهدى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم تارة ويخفيها أكثر مما جهر بها ولا ريب انه لم يكن يجهر بها دائماً في كل يوم وليلة خمس مرات أبداً حضراً وسفراً ويخفي ذلك علي خلفائه الراشدين وعلي جمهور أصحابه وأهل بلده في الأعراس الفاضلة هذا من أمحل المحال حتى يحتاج الى التثبت فيه بالفاظ مجملة وأحاديث واهية فصحيح تلك الأحاديث غير صريح وصريحها غير صحيح انتهى \*

وحجج بقية الأقوال التي فيها التفصيل في الجهر والاسرار وجواز الأمرين مأخوذة من هذه الأدلة فلا تطول بذكرها . وأما أدلة المثبتين لقرآنية البسملة والثابتين لقرآنيتهما فيأتي ذكر طرف منها في الباب الذي بعد هذا . وهذه المسئلة طويلة الذيل وقد أفردتها جماعة من أكابر العلماء بتصانيف مستقلة (١) ومن آخر ما وقع رسالة جمعتهما في أيام الطلب مشتملة علي نظم ونثر أجبت بها علي سؤال ورد وأجاب عنه جماعة من علماء العصر فلنقتصر في هذا الشرح علي هذا المقدار وان كان بالنسبة الى ما في المسئلة من التطويل زراً يسيراً ولكنه لا يقصر عن افادة المنصف ما هو الصواب في المسئلة وأكثر ما في المقام الاختلاف في مستحب أو مسنون فليس شيء من الجهر وتركه يقدر في الصلاة بطلان بالاجماع فلا يهولك تعظيم جماعة من العلماء لشأن هذه المسئلة والخلاف فيها ولقد بالغ بعضهم حتى عدها من مسائل الاعتقاد \*



٢ عن ابن عبد الله بن مغفل قال «سمعتني أبي وأنا أقول بسم الله الرحمن الرحيم فقال يا بني إياك والحدث قال ولم أر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً كان أبغض اليه حدثاً في الاسلام منه فاني صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر ومع عمر ومع عثمان فلم أسمع أحداً منهم يقولها فلا تقلها اذا أنت قرأت قل الحمد لله رب العالمين » رواه الحمسة الأباود  \*



(١) وقد اطلعت علي رسالة لحافظ المغرب الامام ابي عمر ابن عبد البرهماها الانصاف فيما بين العلماء من الاختلاف في بسم الله الرحمن الرحيم فوجدتها مفيدة نافعة فباشرت بطبعها والحمد لله رب العالمين :


الحديث حسنه الترمذى وقد تفرد به الجريري وقد قيل انه اختلط بأخرة وقد توبع عليه الجريري كما سيأتي وهو أيضا من أفراد ابن عبد الله بن مغفل وعليه مداره وذكروا ان اسمه يزيد وهو مجهول لا يعرف روي عنه إلا أبو نعمة وقد رواه معمر عن الجريري ورواه اسمعيل بن مسعود عن خالد بن عبد الله الواسطي عن عثمان بن غياث عن أبي نعمة عن ابن عبد الله بن مغفل ولم يذكر الجريري : واسمعيل هو الجحدري قال أبو حاتم صدوق وروى عنه النسائي فعثمان بن غياث متابع للجريري وقد وثق عثمان أحمد ويحيى وروى له البخاري ومسلم . وقال ابن خزيمة هذا الحديث غير صحيح . وقال الخطيب وغيره ضعيف قال النووي ولا يرد على هؤلاء الحفاظ قول الترمذى انه حسن انتهى . وسبب تضعيف هذا الحديث ما ذكرناه من جهالة ابن عبد الله بن مغفل والمجهول لا تقوم به حجة . قال أبو الفتح اليعمرى والحديث عندي ليس معللا بغير الجهالة في ابن عبد الله بن مغفل وهي جهالة حالية لا عينية للعلم بوجوده فقد كان لعبد الله بن المغفل سبعة أولاد سمي هذا منهم يزيد وما رمي بأكثر من أنه لم يرو عنه إلا بأبنة فحكمه حكم المستور قال وليس في رواية هذا الخبر من يتهم بكذب فهو جار على رسم الحسن عنده : وأما تعليقه بجهالة المذكور فما أراه يخرج عن رسم الحسن عند الترمذى ولا غيره . وأما قول من قال غير صحيح فكل حسن كذلك ﴿ والحديث ﴾ استدل به القائلون بترك قراءة البسملة في الصلاة والقائلون بترك الجهر بها وقد تقدم الكلام على ذلك \*  
﴿ قال المصنف ﴾ رحمه الله ومعنى قوله لا نقلها وقوله لا يقرؤها أو لا يذكرونها ولا يستفتحون بها أى جهرها بدليل قوله في رواية تقدمت ولا يجهرون بها وذلك يدل على قراءتهم لها سرا انتهى . وقد قدمنا الكلام على ذلك في شرح الحديث الذى قبل هذا ٣ وعن قتادة قال « سئل انس كيف كان قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال كانت مداً ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم بمد بسم الله ويمد بالرحمن ويمد بالرحيم » رواه البخارى \*  
الحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذى والنسائي وابن ماجه بدون ذكر البسملة وهو يدل على مشروعية قراءة البسملة وعلى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يمد قراءته فى البسملة وغيرها ﴿ وقد استدل به القائلون ﴾ باستحباب الجهر بقراءة البسملة في الصلاة لان كون قراءته كانت على الصفة التى وصفها انس تستلزم سماع




أنس لها منه صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة فظاهره أنه أخبر عن مطلق قراءته صلى الله عليه وآله وسلم ولفظ كان مشعر بالاستمرار كما تقرر في الأصول فيستفاد منه عموم الأزمان وكونه من لفظ الراوى لا يقدر في ذلك لأن الفرض أنه عدل عارف \*

٤  وروى ابن جريج عن عبد الله بن أبي مليكة عن أم سلمة «أنها سئلت عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كان يقطع قراءته آية آية بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين . الرحمن الرحيم . مالك يوم الدين» رواه أحمد وأبو داود 

الحديث أخرجه أيضا الترمذي في القراءة ولم يذكر التسمية وقال غريب وليس اسناده بمتصل وقد أعل الطحاوي الخبر بالانقطاع فقال لم يسمعه ابن أبي مليكة من أم سلمة واستدل على ذلك برواية الليث عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن مملك عن أم سلمة. قال الحافظ وهذا الذي أعل به ليس بمتصل . فقد رواه الترمذي من طريق ابن أبي مليكة عن أم سلمة بلا واسطة وصححه ورجحه على الاسناد الذي فيه يعلى بن مملك انتهى . وقد عرفت أن الترمذي قال أنه غريب وليس بمتصل في باب القراءة ورواه في باب فضائل القرآن وصححه هناك بعد أن رواه عن أبي مليكة عن يعلى بن مملك فلهذا التصحيح لأجل الاتصال كما يدل عليه قوله في باب القراءة وليس اسناده بمتصل . وأخرجه الدارقطني عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين اياك نعبد واياك نستعين اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقطعها آية آية وعدّها عدد الأعراب وعد بسم الله الرحمن الرحيم آية ولم يعد عليهم» قال اليعمرى رواه موثقون وكذا رواه من هذا الوجه ابن خزيمة والحاكم وفي اسناده عمر بن هرون البلخي قال الحافظ هو ضعيف انتهى . ولكنه قد وثق فقول اليعمرى رواه موثقون صحيح  والحديث  يدل على أن البسمة آية وقد استدل به من قال باستحباب الجهر بالبسمة في الصلاة لما ذكرناه في شرح الحديث الذي قبله وقد تقدم بسط الكلام على ذلك في أول الباب \*

 باب في البسمة هل هي من الفاتحة وأوائل السور أم لا 

١  عن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى صلاة

لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج يقولها ثلاثا ف قيل لابي هريرة انا نكون وراء الامام فقال اقرأ بها في نفسك فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول قال الله عز وجل قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدى ما سأل فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدني عبدي فاذا قال الرحمن الرحيم قال الله أثني على عبدي فاذا قال مالك يوم الدين قال مجدني عبدي وقال مرة فوض اليّ عبدي واذا قال اياك نعبد واياك نستعين قال هذا بيني وبين عبدي ولعبدى ما سأل فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المنضوب عليهم ولا الضالين قال هذا لعبدى ولعبدى ما سأل» رواه الجماعة الا البخارى وابن ماجه ❦

قوله «خداج» بكسر الخاء المعجمة قال الخليل والاصمعي وأبو حاتم السجستاني والهروى وآخرون الخداج النقصان يقال خدجت الناقة اذا الفت ولدها قبل أو ان التاج وان كان تام الخلق وأخدجت اذا ولدته ناقصا وان كان لها الولادة. وقال جماعة من أهل اللغة خدجت وأخدجت اذا ولدت لغير تمام قالوا فقلوه خداج أى ذات خداج: قوله «اقرأ بها في نفسك» السائل لابي هريرة هو أبو السائب أي اقرأها سرا بحيث تسمع نفسك: قوله «قسمت الصلاة» قال النووي قال العلماء المراد بالصلاة الفاتحة سميت بذلك لأنها لا تصح الا بها والمراد قسمتها من جهة المعنى لان نصفها الأول تحميد لله وتمجيد وثناء عليه وتفويض اليه والنصف الثانى سؤال وطلب وتضرع وافتقار: قوله «حمدنى وأثنى علىّ ومجدنى» الحمد الثناء بمجمل الفعل والتمجيد الثناء بصفات الجلال والثناء مشتمل على الأمرين ولهذا جاء جوابه للرحمن الرحيم لاشتغال اللفظين على الصفات الذاتية والفعلية حكى ذلك النووي عن العلماء: قوله «فوض اليّ عبدي» وجه مطابقة هذا لقوله مالك يوم الدين ان الله تعالى هو المنفرد بالملك ذلك اليوم وبجزاء العباد وحسابهم. والدين الحساب وقيل الجزاء ولا دعوي لاحد ذلك اليوم حقيقة ولا مجازا وأما في الدنيا فلبعض العباد ملك مجازى ويدعى بعضهم دعوي باطلة وكل هذا ينقطع في ذلك اليوم: قوله «فاذا قال اياك نعبد» الخ قال القرطبي انما قال الله تعالى هذا لان في ذلك تذلل العبد لله وطلبه الاستعانة منه وذلك يتضمن تعظيم الله وقدرته على ما طلب منه: قوله «فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم» الى آخر السورة انما كان هذا للعبد لانه سؤال يعود نفعه الي العبد وفيه دليل على أن اهدنا وما بعد الى آخر السورة ثلاث آيات لا آياتان وفي المسئلة خلاف مبني على أن البسملة من الفاتحة أم لا وقد تقدم بسطه ❦ والحديث ❦



يدل على أنها ليست من الفاتحة لان الفاتحة سبع آيات بالاجماع فتلاث في أولها تاء أولها الحمد لله . وثلاث دعاء أولها اهدنا الصراط المستقيم والرابعة متوسطة وهي اياك نعبد و اياك نستعين ولم تذكر البسملة في الحديث ولو كانت منها لذكرت . قال النووي وهو من أوضح ما احتجوا به قال وأجاب أصحابنا وغيرهم ممن يقول ان البسملة آية من الفاتحة باجوبة أحدها ان التصنيف عائد الى جملة الصلاة لا الى الفاتحة هذا حقيقة اللفظ . والثاني أن التصنيف عائد الى ما يختص بالفاتحة من الآيات الكاملة . والثالث معناه فاذا انتهى البعد في قراءته الى الحمد لله رب العالمين فينبذ تكون القسمة انتهى . ولا يخفى ان هذه الاجوبة منها ما هو غير نافع ومنها ما هو متعسف (والحديث) أيضا يدل على وجوب قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة واليه ذهب الجمهور وسيأتى البحث عن ذلك في الباب الذى بعده ان شاء الله . وأما الاستدلال بهذا الحديث على ترك الجهر في الصلاة بالبسملة فليس بصحيح قال اليعمرى لان جماعة ممن يرى الجهر بها لا يعتقدونها قرآنا بل هي من السنن عندهم كالتعوذ والتأمين وجماعة ممن يرى الامرار يعتقدونها قرآنا ولهذا قال النووي ان مسألة الجهر ليست مرتبة على اثبات مسألة البسملة وكذلك احتجاج من احتج باحاديث عدم قراءتها على أنها ليست بآية لما عرفت \*

٢ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال « ان سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له وهي تبارك الذي بيده الملك » رواه احمد وأبو داود والترمذى \*

الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان وصححه وحسنه الترمذى وأعله البخارى في التاريخ الكبير بان عباسا الجشمى لا يعرف سماعه من أبي هريرة ولكن ذكره ابن حبان في الثقات وله شاهد من حديث ثابت عن أنس رواه الطبراني في الكبير باسناد صحيح (والحديث) استدل به من قال ان البسملة ليست من القرآن وقد تقدم ذكر أهل هذه المقالة في الباب الأول وانما استدلووا به لان سورة تبارك ثلاثون آية بالاجماع بدون التسمية ولهذا قال المصنف ولا يختلف العادون أنها ثلاثون آية بدون التسمية انتهى . وأجيب عن ذلك بأن المراد عدد ما هو خاصة السورة لان البسملة كالشئ المشترك فيه وكذا الجواب عما روي عن أبي هريرة ان سورة الكوثر ثلاث آيات \*

٣ وعن أنس قال « بينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم بين أظهرنا في المسجد اذ اغفى اغفاء ثم رفع رأسه متبسما فقلنا له ما أضحكك يا رسول الله فقال نزلت

علي آتفا سورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم انا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر  
ان شئت هو الا بتر ثم قال أتدرون ما الكوثر قال وذكر الحديث رواه احمد ومسلم  
والنسائي \*

تمام الحديث «قلنا الله ورسوله اعلم قال انه نهر وعدنيه ربي عز وجل عليه خير كثير وهو  
حوض يرد عليه أمتي يوم القيامة آيته عدد نجوم السماء فيختلج العبد منهم فاقول رب  
انه من أمتي فيقول ما تدري ما أحدث بعدك » هذا الحديث من جملة أدلة من أثبت البسمة  
وقد تقدم ذكرهم . ومن أدلتهم على اثباتها ما ثبت في المصاحف منها بغير تمييز كما ميزوا  
أسماء السور وعدد الآي بالحمزة أو غيرها مما يخالف صورة المکتوب قرآنا ﴿ وأجاب  
عن ذلك القائلون ﴿ بأنها ليست من القرآن أنها ثبتت للفصل بين السور وتخلص القائلون  
بإثباتها عن هذا الجواب بوجوه . الاول ان هذا تحرير ولا يجوز ارتكابه لمجرد الفصل .  
الثاني لو كان للفصل لكتبت بين براءة والانتقال ولما كتبت في أول الفاتحة . الثالث ان  
الفصل كان ممكنا بتراجم السور كما حصل بين براءة والانتقال . ومن جملة حجج المثبتين ما تقدم  
من الأحاديث المصرحة بأنها آية من الفاتحة وأجاب من لم يشتها بان القرآن لا يثبت  
الا بالتواتر ولا تواتر لا سماع ورودا لا دلة الدالة على أنها ليست بقرآن كحديثي أبي هريرة  
المتقدم ذكرهما في هذا الباب وحديث اتيان جبريل الي النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وقوله «اقرأ باسم ربك الذي خلق» رواه البخاري ومسلم وسائر الأحاديث المتقدمة  
في الباب الأول . وبإجماع أهل العدد على ترك عددها آية من غير الفاتحة وتخلص المثبتون  
عن قولهم لا يثبت القرآن الا بالتواتر بوجهين . الأول أن اثباتها في المصحف في معنى  
التواتر وقد صرح عضد الدين أن الرسم دليل علمي . الثاني ان التواتر إنما يشترط فيها  
يثبت قرآنا على سبيل القطع فاما ما ثبت قرآنا على سبيل الحكم فلا والبسمة قرآن  
على سبيل الحكم ﴿ ومن جملة ﴿ ما أجيب به ان عدم تواترها ممنوع لان بعض القراء السبعة  
اثبتوها والقراءات السبع متواترة فيلزم تواترها والاختلاف لا يستلزم عدم التواتر  
فكثيرا ما يقع لبعض الباحثين ولا يقع لمن لم يبحث كل البحث ومحل البحث الأصول  
فمن رام الاستيفاء فليراجع مطولاته \*

عن ﴿ وعن ابن عباس قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعرف

فصل السورة حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم » رواه أبو داود ﴿ \*



الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وصححه علي شرطهما . وقد رواه أبو داود في المراسيل عن سعيد بن جبير وقال المرسل أصح . وقال الذهبي في تلخيص المستدرک بعد أن ذكر الحديث عن ابن عباس أما هذا فثابت . وقال الهيثمي رواه البزار باسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح (و) والحديث (ك) استدل به القائلون بأن البسملة من القرآن وقد تقدم ذكرهم وهو ينبي على تسليم أن مجرد تنزيل البسملة يستلزم قرأانيتها \*

### باب وجوب قراءة الفاتحة

١ عن عبادة بن الصامت « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » رواه الجماعة . وفي لفظ « لا يجزى صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » رواه الدارقطني وقال إسناده صحيح \*

الحديث زاد فيه مسلم وأبو داود وابن حبان لفظ « فصاعدا » لكن قال ابن حبان تفرد بها معمر عن الزهري وأعلها البخاري في جزء القراءة ورواية الدارقطني صحيحها ابن القطان ولها شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعا بهذا اللفظ أخرجه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما . ولاحمد بلفظ « لا تقبل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن » وفي الباب عن أنس عند مسلم والترمذي . وعن أبي قتادة عند أبي داود والنسائي . وعن عبد الله بن عمر عند ابن ماجه . وعن أبي سعيد عند أحمد وأبي داود وابن ماجه . وعن أبي الدرداء عند النسائي وابن ماجه . وعن جابر عند ابن ماجه . وعن علي عند البيهقي . وعن عائشة وأبي هريرة وسيا تيان إن شاء الله تعالى : وعن عبادة وسيا تيان في الباب الذي بعده (و) والحديث (ك) يدل على تعيين فاتحة الكتاب في الصلاة وأنه لا يجزى غيرها وإليه ذهب مالك والشافعي وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وهو مذهب العترة لأن النفي المذكور في الحديث يتوجه إلى الذات إن أمكن اتفائها وإلا توجه إلى ما هو أقرب إلى الذات وهو الصحة لا إلى الكمال لأن الصحة أقرب المجازين والكمال أبعدهما والحمل على أقرب المجازين واجب . وتوجه النفي هنا إلى الذات يمكن كما قال الحافظ في الفتح لأن المراد بالصلاة معناها الشرعي لا اللغوي لما تقرر من أن ألفاظ الشارع محمولة على عرفه لكونه بحث لتعريف الشرعيات لا لتعريف الموضوعات اللغوية وإذا كان

المنفى الصلاة الشرعية استقام نفى الذات لان المركب كما ينتفى بانتفاء جميع اجزائه ينتفى بانتفاء بعضها فلا يحتاج إلى اضرار الصحة ولا الاجزاء ولا الكمال كما روى عن جماعة لانه انما يحتاج اليه عند الضرورة وهي عدم امكان انتفاء الذات ولو سلم أن المراد هنا الصلاة اللغوية فلا يمكن توجه النفي الى ذاتها لانها قد وجدت في الخارج كما قاله البعض لكان المتعين توجيه النفي الى الصحة أو الاجزاء لا إلى الكمال أما أولاً فلماذا ذكرنا من أن ذلك أقرب المجازين وأما ثانياً فلرواية الدارقطني المذكورة في الحديث قائمها مصرحة بالاجزاء فيتعين تقديره . إذا تقرر هذا فالحديث صالح للاحتجاج به على أن الفاتحة من شروط الصلاة لامن واجباتها فقط لان عدمها قد استلزم عدم الصلاة وهذا شأن الشرط . وذهبت الحنفية وطائفة قليلة إلى أنها لا تجب بل الواجب آية من القرآن هكذا قال النووي والصواب ما قال الحافظ ان الحنفية يقولون بوجوب قراءة الفاتحة لكن بنوا على قاعدتهم انها مع الوجوب ليست شرطاً في صحة الصلاة لان وجوبها إنما ثبت بالسنة والذي لا تتم الصلاة الا به فرض والفرض عندهم لا يثبت بما يزيد على القرآن وقد قال تعالى ( فاقروا ما تيسر منه ) فالفرض قراءة ما تيسر وتعين الفاتحة إنما يثبت بالحديث فيكون واجباً يأنم من يتركه ونجزيء الصلاة بدونه وهذا تعويل على رأي فاسد حاصله رد كثير من السنة المطهرة بلا برهان ولا حجة نيرة فكم موطن من المواطن يقول فيه الشارع لا يجزيء كذا لا يقبل كذا لا يصح كذا ويقول المتمسكون بهذا الرأي يجزيء ويقبل ويصح ومثل هذا حذر السلف من أهل الرأي (ومن جملة ما أشادوا به هذه القاعدة ان الآية مصرحة بما تيسر وهو تخيير فلو تعينت الفاتحة لكان التعيين نسخاً للتخيير والقطعي لا ينسخ بالظني فيجب توجيه النفي الى الكمال وهذه الكلية ممنوعة والسند ما تقدم من تحول أهل قبا الى الكعبة بخبر واحد ولم ينكر عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل مدحهم كما تقدم ذلك في باب الاستقبال ولو سلمت لكان محل النزاع خارجاً عنها لان المنسوخ انما هو استمرار التخيير وهو ظني وأيضاً الآية نزلت في قيام الليل فليست بما نحن فيه . وأما قولهم ان الحمل على توجه النفي الى الصحة اثبات للغة بالترجيح وان الصحة عرف متجدد لأهل الشرع فلا يحمل خطاب الشارع عليه وان تصحيح الكلام يمكن بتقدير الكمال فيكفي لأن الواجب التقدير بحسب الحاجة فيرده تصريح الشارع بلفظ الاجزاء وكونه من اثبات اللغة بالترجيح ممنوع بل هو من الحاق الفرد المجهول بالأعم



الأغلب المعلوم. ومن جملة ما استظهروا به على توجه النفي إلى الكمال أن الفاتحة لو كانت فرضاً لوجب تعلمها واللازم باطل فاللزوم مثلهما في حديث المسمى صلواته بلفظ «فإن كان معك قرآن والافأخذ الله وكبره وهلمه» عند النسائي وأبي داود والترمذي وهذا ملزم فإن أحاديث فرضيتها تستلزم وجوب تعلمها لأن ما لا يتم الواجب إلا به واجب كما تقرر في الأصول. وما في حديث المسمى لا يدل على بطلان اللازم لأن ذلك فرضه حين لا قرآن معه على أنه يمكن تقييده بعدم الاستطاعة لتعلم القرآن كما في حديث ابن أبي أوفى عند أبي داود والنسائي وأحمد وابن الجارود وابن حبان والحاكم والدارقطني «أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني لأستطيع أن آخذ من القرآن شيئاً فعلمني ما يحجزني في صلاتي فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله» ولا شك أن غير المستطيع لا يكلف لأن الاستطاعة شرط في التكليف فالعدول ههنا إلى البديل عند تعذر البديل غير قادح في فرضيته أو شرطيته (ومن أداتهم) ما في حديث المسمى بلفظ «ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن» والجواب عنه أنه قد ورد في حديث المسمى أيضاً عند أحمد وإبي داود وابن حبان بلفظ «ثم اقرأ بام القرآن» فقوله ما تيسر مجمل مبين أو مطلق مقيد أو مبهم مفسر بذلك لأن الفاتحة كانت هي المتيسرة لحفظ المسلمين لها وقد قيل أن المراد بما تيسر فيما زاد على الفاتحة جمعاً بين الأدلة لأن حديث الفاتحة زيادة وقعت غير معارضة وهذا حسن. وقيل أن ذلك منسوخ بحديث تعيين الفاتحة وقد تعقب القول بالاجمال والاطلاق والنسخ والظاهر الإيهام والتفسير وهذا الكلام إنما يحتاج إليه على القول بأن حديث المسمى يصرف ما ورد في غيره من الأدلة المقتضية للفرضية. وأما على القول بأنه يؤخذ بالزائد فالزائد فلا اشكال في تحتم المصير إلى القول بالفرضية بل القول بالشرطية لما عرفت. ومن أدلتهم أيضاً حديث أبي سعيد بلفظ «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب أو غيرها» قال ابن سيد الناس لا يدري بهذا اللفظ من أين جاء وقد صح عن أبي سعيد عند أبي داود أنه قال «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر» واسناده صحيح ورواته ثقات ومن أدلتهم أيضاً حديث أبي هريرة عند أبي داود بلفظ «لا صلاة إلا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب» ويحاجب بأنه من رواية جعفر بن ميمون وليس بثقة كما قال النسائي. وقال حمد ليس بقوى في الحديث وقال ابن عدي يكتب حديثه في الضعفاء وأيضاً قد روى أبو داود هذا

الحديث من طريقه عن أبي هريرة بلفظ « أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أنادي أنه لا صلاة الا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد » كما سيأتي وليست الرواية الاولى بأولي من هذه وأيضا أين تقع هذه الرواية على فرض صحتها بحسب الأحاديث المصرحة بفرضية فاتحة الكتاب وعدم اجزاء الصلاة بدونها (ومن أدلتهم) أيضاً ما روى ابن ماجه عن ابن عباس انه لما مرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد ذكر حديث صلاة أبي بكر بالناس ومجيء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليهم وفيه « فكان أبو بكر يأتهم بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم والناس يأتون بأبي بكر قال ابن عباس وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القراءة من حيث كان بلغ أبو بكر » وبحجاب عنه بانه روى باسناد فيه قيس بن الربيع قال البزار لا نعلم روى هذا الكلام الا من هذا الوجه بهذا الاسناد وقيس قال ابن سيد الناس هو ممن اعتراه من ضعف الرواية وسوء الحفظ بولاية القضاء ما اعترى ابن أبي ليلى وشريكا وقد وثقه قوم وضعفه آخرون علي انه لا مانع من قراءته صلى الله عليه وآله وسلم للفاتحة بكاملها في غير هذه الركعة التي ادرك أبا بكر فيها لأن النزاع إنما هو في وجوب الفاتحة في جملة الصلاة لا في وجوبها في كل ركعة فسيأتي هذا خلاصة ما في هذه المسئلة من المعارضات (وقد استدل) بهذا الحديث على وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة بناء على أن الركعة تسمى صلاة وفيه نظر لأن قراءتها في ركعة واحدة تقتضي حصول مسمى القراءة في تلك الصلاة والاصل عدم وجوب الزيادة على المرة الواحدة واطلاق اسم السك على البعض مجاز لا يصار اليه إلا لموجب فليس في الحديث إلا أن الواجب في الصلاة التي هي اسم لجميع الركعات قراءة الفاتحة مرة واحدة فان دل دليل خارجي على وجوبها في كل ركعة وجب المصير اليه وقد نسب القول بوجوب الفاتحة في كل ركعة النووي في شرح مسلم والحافظ في الفتح إلي الجمهور . ورواه ابن سيد الناس في شرح الترمذي عن علي وجابر وعن ابن عون والأوزاعي وأبي ثور قال واليه ذهب احمد وداود وبه قال مالك الا في الناسي واليه ذهب الامام شرف الدين من اهل البيت . قال المهدي في البحر أن الظاهر مع من ذهب إلي ايجابها في كل ركعة واستدلوا أيضا على ذلك بما وقع عند الجماعة واللفظ للبخاري من قوله صلى الله عليه وسلم للمسيء « ثم افعل ذلك في صلاتك كلها » بعد أن أمره بالقراءة وفي رواية لا أحمد وابن حبان والبيهقي في قصة المسيء صلاته انه قال في آخره « ثم افعل ذلك في كل ركعة » وقد نسب صاحب ضوء النهار هذه الرواية الى



البخارى من حديث أبي قتادة وهو وهم والذي في البخارى عن أبي قتادة «ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب» وهذا الدليل اذا ضمته الى ما سلفناك من حمل قوله في حديث المسيء ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن على الفاتحة لما تقدم انتهى ذلك للاستدلال به على وجوب الفاتحة في كل ركعة وكان قرينة لحمل قوله في حديث المسيء «ثم كذلك في كل صلاتك فاعمل» على المجاز وهو الركعة وكذلك حمل «لا صلاة الا بفاتحة الكتاب» عليه . ويؤيد وجوب الفاتحة في كل ركعة حديث أبي سعيد عن ابن ماجه بلفظ «لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بالحمد وسورة في فريضة أو غيرها. قال الحافظ واسناده ضعيف . وحديث أبي سعيد أيضاً بلفظ «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة» رواه اسمعيل بن سعيد الشاذلي قال ابن عبد الهادي في التفتيح رواه اسمعيل هذا هو صاحب الامام احمد من حديث عبادة وأبي سعيد بهذا اللفظ وظاهر هذه الأدلة وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة من غير فرق بين الامام والمأموم وبين إسرار الامام وجهه وسيأتي الكلام على ذلك (ومن جملة المؤيدات) لوجوب الفاتحة في كل ركعة ما أخرجه مالك في الموطأ والترمذي وصححه عن جابر أنه قال «من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل الا وراء الامام» وذهب الحسن البصري والهادي والمؤيد بالله وداود واسحق الى ان الواجب في الصلاة قراءة الفاتحة وقرآن معاً مرة واحدة في أى ركعة أو مفرقة: وقال زيد بن علي والناصر ان الواجب القراءة في الأولين وكذا قال أبو حنيفة لكن من غير تخصيص للفاتحة كما سلف عنه. وأما الآخران فلا تعين القراءة فيهما عندهم بل ان شاء قرأ وان شاء سبح زاد أبو حنيفة وان شاء سكت (واحتج القائلون) بوجوب الفاتحة مرة واحدة بالاحاديث المذكورة في الباب فان المعنى الحقيقي للصلاة هو جميعها لا بعضها . وقد عرفت الجواب عن ذلك واحتج من قال بوجوبها في الأولين فقط بما روي عن علي عليه السلام انه قرأ في الأولين وسبح في الآخرين وقد اختلف القائلون بتعيين الفاتحة في كل ركعة هل تصح صلاة من نسيها فذهبت الشافعية واحمد بن حنبل الى عدم الصحة وروى ابن القاسم عن مالك انه ان نسيها في ركعة من صلى ركعتين فسدت صلاته وان نسيها في ركعة من صلى ثلاثية أو رباعية فروى عنه انه يعيدها ولا تجزئه وروى عنه انه يسجد سجدة السهو وروى عنه انه يعيد تلك الركعة ويسجد للسهو بعد السلام . ومقتضى الشرطية التي نهناك (م ٣٠ - ج ٢)

علي صلاحية الأحاديث للدلالة عليها ان الناسي يعيد الصلاة كمن صلى بغير وضوء ناسي واختلف هل تجب القراءة بزيادة علي الفاتحة أولا وسيأتي تحقيقه \*

٢- وعن عائشة قالت « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج » رواه أحمد وابن ماجه . وقد سبق مثله من حديث أبي هريرة رضي الله عنه \*

الحديث أخرجه ابن ماجه من طريق محمد بن اسحق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عائشة . ومحمد بن اسحق فيه مقال مشهور ولكنه يشهد لصحته حديث أبي هريرة المتقدم الذي أشار اليه المصنف عند الجماعة الا البخاري بلفظ « من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج » وتقدم هنالك أيضا ضبط الخداج وتفسيره ويشهد له أيضا ما أخرجه البيهقي عن علي عليه السلام مرفوعا بلفظ « كل صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج » (والحديث) احتج به الجمهور القائلون بوجوب قراءة الفاتحة وأجاب القائلون بعدم الوجوب عنه بان الخداج معناه النقص وهو لا يستلزم البطلان ورد بان الأصل أن الصلاة الناقصة لا تسمى صلاة حقيقة وقد تقدم الكلام على بقية الأدلة في المسئلة \*

٣- وعن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يخرج فينادي لا صلاة الا بقراءة فاتحة الكتاب فإزاد » رواه أحمد وابوداود رضي الله عنه \*

الحديث أخرجه ابو داود من طريق جعفر بن ميمون . وقد تقدم أن النسائي قال ليس بثقة واحمد قال ليس بقوي وابن عدي قال يكتب حديثه في الضعفاء . ولكنه يشهد لصحته ما عند مسلم وأبي داود وابن حبان من حديث عبادة ابن الصامت بلفظ « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعدا » وان كان قد اعلمها البخاري في جزء القراءة كما تقدم . ويشهد له أيضا حديث أبي سعيد عند أبي داود بلفظ « أمرنا ان نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر » قال ابن سيد الناس واسناده صحيح ورجاله ثقات . وقال الحافظ اسناده صحيح ويشهد له أيضا حديث أبي سعيد عند ابن ماجه بلفظ « لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بالحمد وسورة » وقد تقدم تضيف الحافظ له « وهذه الأحاديث » لا تقصر عن الدلالة علي وجوب قرآن مع الفاتحة ولا خلاف في استحباب قراءة السورة مع الفاتحة في صلاة الصبح والجمعة والأولين من كل الصلوات . قال النووي ان ذلك سنة عند جميع



العلماء وحكى القاضى عياض عن بعض أصحاب مالك وجوب السورة . قال النووي وهو شاذ مردود . وأما السورة فى الركعة الثالثة والرابعة فكره ذلك مالك واستحبه الشافى فى قوله الجديد دون القديم . وقد ذهب الى ايجاب قرآن مع الفاتحة عمر وابنه عبد الله وعثمان بن أبى العاص والمهادى والقاسم والمؤيد بالله كذا فى البحر . وقدره الهادى بثلاث آيات قال القاسم والمؤيد بالله أو آية طويلة والظاهر ما ذهبوا اليه من ايجاب شئ من القرآن وأما التقدير بثلاث آيات فلا دليل عليه الا توهم أنه لا يسمى مادون ذلك قرآنا لعدم اعجازه كما قال المهدي فى البحر وهو فاسد لصدق القرآن على القليل والكثير لانه جنس وأبضا المراد ما يسمى قرآنا لا ما يسمى معجزا ولا تلازم بينهما وكذلك التقدير بالآية الطويلة \* نعم لو كان حديث أبى سعيد المصرح فيه بذكر السورة صحيحا لكان مفسر المصنف فى الأحاديث من قوله « فإزاد » وقوله « فصاعدا » وقوله « وما تبسر » ولكن دالا على وجوب الفاتحة وسورة فى كل ركعة ولكنه ضعيف كما عرفت . وقد عورضت هذه الأحاديث بما فى البخارى ومسلم وغيرهما عن أبى هريرة أنه قال فى كل صلاة يقرأنا سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسمعناكم وما أخفى عنا أخفينا عنكم وإن لم يزد على أم القرآن اجزأت وإن زدت فهو خير ولكن الظاهر من السياق أن قوله وإن لم يزد إلخ ليس مرفوعا ولا بما له حكم الرفع فلا حجة فيه . وقد أخرج أبو عوانة هذا الحديث كرواية الشيخين إلا أنه زاد فى آخره وسمعه يقول « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » قال الحافظ فى الفتح وظاهر سياقه أن ضمير سمعته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكون مرفوعا بخلاف رواية الجماعة ثم قال نعم : قوله « ما سمعنا وما أخفى عنا » يشعر بأن جميع ما ذكره متلقى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكون للجميع حكم الرفع اهـ . وهذا الاشعار فى غاية الخفاء باعتبار جميع الحديث فإن صح جمع بينه وبين الأحاديث المصرحة بزيادة ما تبسر من القرآن يحملها على الاستحباب . وقد قيل ان المراد بقوله فصاعدا دفع توهم حصر الحكم على الفاتحة كذا قال الحافظ وهو معنى ما قال البخارى فى جزء القراءة ان قوله فصاعدا نظير قوله « تقطع اليد فى ربع دينار فصاعدا » قال الحافظ فى الفتح وادعى ابن حبان والقرطبي وغيرهما الاجماع على عدم وجوب قدر زائد على الفاتحة وفيه نظر لثبوته عن بعض الصحابة وغيرهم اهـ \*

باب ما جاء في قراءة المأموم وانصاته اذا سمع امامه

١ عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إنما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا واذا قرأ فأنصتوا » رواه الحنفية إلا الترمذي . وقال مسلم هو صحيح \*

زيادة قوله « واذا قرأ فأنصتوا » قال أبو داود ليست بمحفوظة والوهم عندنا من أبي خالد . قال المنذرى وفيما قاله نظر فان ابا خالد هذا هو سليمان بن حبان الاحمر وهو من الثقات الذين احتج البخارى ومسلم بحديثهم في صحيحيهما ومع هذا فلم ينفرد بهذه الزيادة بل قد تابعه عليها أبو سعيد محمد بن سعد الا نصارى الأشعري المدنى زيل بغداد . وقد سمع من ابن عجلان وهو ثقة وثقه يحيى بن معين ومحمد بن عبد الله الخرمي وأبو عبد الرحمن النسائي وقد أخرج هذه الزيادة النسائي في سننه من حديث أبي خالد الاحمر ومن حديث محمد بن سعد وقد أخرج مسلم في الصحيح هذه الزيادة في حديث أبي موسى الأشعري من حديث جرير بن عبد الحميد عن سليمان التيمي عن قتادة وقال الدارقطني هذه اللفظة لم يتابع سليمان التيمي فيها عن قتادة وخالفه الحفاظ فلم يذكروها قال واجماعهم على مخالفته يدل على وهمه قال المنذرى ولم يؤثر عند مسلم تفرد سليمان بذلك لثقة وحفظه وصحح هذه الزيادة يعني مسلما قال أبو إسحق صاحب مسلم . قال أبو بكر ابن أخت أبي النصر في هذا الحديث لمسلم أي طعن فيه فقال مسلم يزيد احفظ من سليمان فقال أبو بكر فحديث أبي هريرة هو صحيح يعني « فاذا قرأ فأنصتوا » فقال هو عندي صحيح فقال لم تضعه هنا فقال ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا إنما وضعت هنا ما أجمعوا عليه فقد صحح مسلم هذه الزيادة من حديث أبي موسى الأشعري ومن حديث أبي هريرة . قوله « إنما جعل الامام ليؤتم به » معناه ان الائتمام يقتضي متابعة المأموم لامامه فلا يجوز له المقارنة والمساابقة والمخالفة الا ما دل الدليل الشرعي عليه كصلاة القائم خلف القاعد ونحوها . وقد ورد النهي عن الاختلاف بخصوصه بقوله « لا تختلفوا » قوله « فكبروا » جزم ابن بطال وابن دقيق العيدان الفاء للتعقيب ومقتضاه الامر بان أفعال المأموم تقع عقب فعل الامام فلو سبقه بتكبيره الاحرام له لم تعتد صلاته وتعقب القول بالتعقيب بأن فاءه هي العاطفة وأما التي هنا فهي للربط



فقط لأنها وقعت جواباً للشرط فعلي هذا لا يقتضي تأخر أفعال المأموم عن الامام الاعلى القول بتقديم الشرط على الجزاء . وقد قال قوم ان الجزاء يكون مع الشرط فينبغي على هذا المقارنة : قوله « وإذا قرأ فأنصتوا » احتج بذلك القائلون ان المؤتم لا يقرأ خلف الامام في الصلاة الجهرية وهم زيد بن علي والمهادي والقاسم وأحمد بن عيسى وعبدالله بن الحسن الغنبري واسحق بن راهويه وأحمد ومالك والحنفية لكن الحنفية قالوا لا يقرأ خلف الامام لآتي سرية ولا جهرية واستدلوا على ذلك بحديث عبدالله بن شداد الآتي وهو ضعيف لا يصلح للاحتجاج به كما ستعرف ذلك واستدل القائلون <sup>(١)</sup> ان المؤتم لا يقرأ خلف الامام في الجهرية بقوله تعالى (فاستمعوا له وأنصتوا) وبحديث أبي هريرة الآتي ذهب الشافعي وأصحابه إلى جوب قراءة الفاتحة على المؤتم من غير فرق بين الجهرية والسرية سواء سمع المؤتم قراءة الامام أم لا واليه ذهب الناصر من أهل البيت واستدلوا على ذلك بحديث عبادة بن الصامت الآتي وأجابوا عن أدلة أهل القول الأول بأنها عمومات وحديث عبادة خاص وبناء العام على الخاص واجب كما تقرر في الأصول وهذا لا يحصى عنه . ويؤيده الاحاديث المتقدمة القاضية بوجوب فاتحة الكتاب في كل ركعة من غير فرق بين الامام والمأموم لان البراءة عن عهدها إنما تحصل بناقل صحيح لا يمثل هذه العمومات التي اقترنت بما يجب تقديمه عليها وقد أجاب المهدي في البحر عن حديث عبادة بانه معارض بحديث «مالي انازع القرآن» وهي من معارضة العام بالخاص وهو لا يعارضه اما على قول من قال من أهل الأصول انه يبني العام على الخاص مطلقاً وهو الحق فظاهر واما على قول من قال إن العام المتأخر عن الخاص ناسخ له وإنما يخص المقارن والمتأخر بمدة لا تتسع للعمل فكذلك أيضاً لان عبادة روى العام والخاص في حديثه الآتي فهو من التخصيص بالمقارن فلا تعارض في المقام على جميع الاقوال <sup>(٢)</sup> ومن جملة <sup>(٣)</sup> ما استدل به القائلون بوجوب السكوت خلف الامام في الجهرية ما تقدم من قول جابر «من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل الا وراء الامام» وهو مع كونه غير مرفوع مفهوم لا يعارض بمثله منطوق حديث عبادة <sup>(٤)</sup> وقد اختلفت <sup>(٥)</sup> الشافعية في قراءة الفاتحة هل تكون عند سككات الامام أو عند قراءته وظاهر الأحاديث الآتية انها تقرأ عند قراءة الامام وفعلها حال سكوت الامام ان أمكن احوط لانه يجوز عند أهل القول الاول فيكون فاعل ذلك آخذاً بالاجماع وأما اعتياد

قراءتها حال قراءة الامام للفاتحة فقط أو حال قراءته للسورة فقط فليس عليه دليل بل الكل جائز وسنة نعم حال قراءة الامام للفاتحة مناسب من جهة عدم الاحتياج الى تأخير الاستعاذة عن محلها الذي هو بعد التوجه أو تكريرها عند ارادة قراءة الفاتحة ان فعلها في محلها أولا وآخر الفاتحة الى حال قراءة الامام للسورة ومن جهة الاكتفاء بالتأمين مرة واحدة عند فراغه وفراغ الامام من قراءة الفاتحة ان وقع الاتفاق في التمام بخلاف من أخر قراءة الفاتحة الى حال قراءة الامام للسورة وقد بالغ بعض الشافعية فصرح بانه اذا اتفقت قراءة الامام والمأموم في آية خاصة من أي الفاتحة بطلت صلاته روى ذلك صاحب البيان من الشافعية عن بعض أهل الوجوه منهم وهو من الفساد يمكن بغني عن رده \*

٢ عن أبي هريرة « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال هل قرأ معي أحد منكم آتفا فقال رجل نعم يا رسول الله قال فاني أقول مالي أنازع القرآن قال فانهي الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما يجهر فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الصلوات بالقراءة حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » رواه أبو داود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح \*

الحديث أخرجه أيضاً مالك في الموطأ والشافعي وأحمد وابن ماجه وابن حبان وقوله « فانهي الناس عن القراءة » مدرج في الخبر كما بينه الخطيب واتفق عليه البخاري في التاريخ وأبو داود ويعقوب بن سفيان والذهلي والخطابي وغيرهم قال التتوي وهذا مما لا خلاف فيه بينهم : قوله « مالي أنازع » بضم الهمزة للمتكلم وفتح الزاي مضارع ومفعوله الأول مضر فيه والقرآن مفعوله الثاني قاله شارح المصابيح واقتصر عليه ابن رسلان في شرح السنن . والمنازعة المجاذبة قال صاحب النهاية أنازع أي اجاذب كأنهم جهروا بالقراءة خلفه فشغلوه فالتبست عليه القراءة وأصل النزاع الجذب ومنه نزاع الميت بروحه والحديث استدل به القائلون بانه لا يقرأ المؤتم خلف الامام في الجهرية وهو خارج عن محل النزاع لان الكلام في قراءة المؤتم خلف الامام صرا والمنازعة انما تكون مع جهر المؤتم لا مع اسراره وأيضا لو سلم دخول ذلك في المنازعة لكان هذا الاستفهام الذي للانكار عاما لجميع القرآن أو مطلقا في جميعه وحديث



عبادة خاصا ومقيدا وقد تقدم البحث عن ذلك \*

٣ وعن عباد قال «صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصبح فتقلت عليه القراءة فلما انصرف قال اني اراكم تقرؤن وراء امامكم قال قلنا يا رسول الله اي والله قال لا تفعلوا الا بام القرآن فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» رواه أبو داود والترمذي. وفي لفظ فلا تقرأوا بشيء من القرآن اذا جهرت به الا بام القرآن» رواه أبو داود والنسائي والدارقطني وقال كلهم ثقات \* وعن عباد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقرأ أحد منكم شيئا من القرآن اذا جهرت بالقراءة الا بام القرآن» رواه الدارقطني وقال رجاله كلهم ثقات \* الحديث أخرجه أيضا أحمد والبخاري في جزء القراءة وصححه وابن حبان والحاكم والبيهقي من طريق ابن اسحق قال حدثني مكحول عن محمود بن ربيعة عن عباد وتابعه زيد ابن واقد وغيره عن مكحول. ومن شواهد ما رواه أحمد من طريق خالد الحذاء عن أبي قلابة عن محمد بن أبي عائشة عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلمكم تقرؤن والامام يقرأ قالوا اننا نفعل قال لا الا بان يقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب» قال الحافظ اسناده حسن. ورواه ابن حبان من طريق أيوب عن أبي قلابة عن أنس وزعم أن الطريقة بين محفوظان وخالفه البيهقي فقال ان طريق أبي قلابة عن أنس ليست بمحفوظة ومحمد بن اسحق قد صرح بالتحديث فذهبت مظنة تدليسه وتابعه من تقدم: قوله «فتقات عليه القراءة» أي شق عليه التلفظ والجهر بالقراءة ويحتمل أن يراد به انها التبت عليه القراءة بدليل ما عند أبي داود من حديث عباد في رواية له بلفظ «فالتبت عليه القراءة». قوله «لا تفعلوا» هذا النهي محمول على الصلاة الجهرية كما في الرواية الاخرى التي ذكرها المصنف بلفظ «إذا جهرت به» ولفظ «إذا جهرت بالقراءة» وفي رواية لمالك والنسائي وأبي داود والترمذي وحسنها عن أبي هريرة بلفظ «فاتته الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما جهر فيه حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» كما تقدم في الحديث الذي قبل هذا. وفي لفظ للدارقطني «إذا أسررت بقرأتها فقرأوا وإذا جهرت بقراءتها فإني أمي أحد» قوله «فانه لا صلاة» قد تقدم الكلام علي ما يقدر في هذا النفي (والحديث) استدله من قال بوجوب قراءة الفاتحة خلف الامام وهو الحق وقد تقدم بيان ذلك وظاهر الحديث الاذن بقراءة الفاتحة جهرا لانه استثنى من النهي عن الجهر خلفه ولكنه أخرج ابن حبان من حديث أنس قال «قال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتقروُن في صلاتكم خلف الامام والامام يقرأ فلا تفعلوا وليقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه» وأخرجه أيضاً الطبراني في الاوسط والبيهقي وأخرجه عبد الرزاق عن ابى قلابه مرسلًا وظاهر التقييد بقوله من القرآن يدل على انه لا بأس بالاستفتاح حال قراءة الامام بما ليس بقرآن والتعود والدعاء. وقد ذهب ابن حزم إلى أن المؤتم لا يأتي بالتوجه وراء الامام قال لان فيه شيئا من القرآن وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقرأ خلف الامام إلا أم القرآن وهو فاسد لانه ان أراد بقوله لان فيه شيئا من القرآن كل توجه فقد عرفت مما سلف أن اكثرها مما لا قرآن فيه وان أراد خصوص توجه على رضى الله عنه الذى فيه وجهت وجهى إلى آخره فليس محل النزاع هذا التوجه الخاص ولكنه ينبغي لمن صلى خلف امام يتوجه قبل التكبيرة كلها دوية أو دخل في الصلاة حال قراءة الامام أن يأتي بأخصر التوجهات ليتفرغ لسماع قراءة الامام . ويمكن أن يقال لا يتوجه بشيء من التوجهات من صلى خلف امام لا يتوجه بعد التكبيرة لأن عمومات القرآن والسنة قد دلت على وجوب الانصات والاستماع والمتوجه حال قراءة الامام للقرآن غير منصت ولا مستمع وان لم يكن تاليا للقرآن إلا عند من يجوز تخصيص مثل هذا العموم بمثل ذلك المفهوم أعني مفهوم قوله من القرآن هذا هو التحقيق في المقام ﴿قائمة﴾ قد عرفت مما سلف وجوب الفاتحة على كل امام ومأموم في كل ركعة وعرفناك أن تلك الادلة صالحة للاحتجاج بها على أن قراءة الفاتحة من شروط صحة الصلاة فمن زعم انها تصح صلاة من الصلوات او ركعة من الركعات بدون فاتحة الكتاب فهو محتاج الى اقامة برهان يخصص تلك الادلة . ومن ههنا يتبين لك ضعف ما ذهب اليه الجمهور ان من أدرك الامام راكعا دخل معه واعتد بتلك الركعة وان لم يدرك شيئا من القراءة واستدلوا على ذلك بحديث أبي هريرة «من أدرك الركوع من الركعة الاخيرة في صلاته يوم الجمعة فليضف اليها ركعة اخرى» رواه الدارقطني من طريق ياسين بن معاذ وهو متروك. وأخرجه الدارقطني بلفظ «اذا أدرك أحدكم الركعتين يوم الجمعة فقد أدرك واذا أدرك ركعة فليركع اليها اخرى» ولكنه رواه من طريق سليمان بن داود الحراني ومن طريق صالح بن ابي الاخير وسليمان متروك وصالح ضعيف على أن التقييد بالجمعة في كلا الروايتين مشعر بان غير الجمعة بخلافها وكذا التقييد بالركعة في الرواية الاخرى يدل على خلاف المدعي



لأن الركعة حقيقة لجميعها وإطلاقها على الركوع وما بعده مجاز لا يصار إليه إلا اقربنة كما وقع عند مسلم من حديث البراء بلفظ «فوجدت قيامه فركعته فاعتداله فسجدته» فان وقوع الركعة في مقابلة القيام والاعتدال والسجود قرينة تدل على أن المراد بها الركوع. وقد ورد حديث «من أدرك ركعة من صلاة الجمعة» بألفاظ لا تخلو طرقها عن حتمال حتى قال ابن أبي حاتم في العلل عن أييه لأصل لهذا الحديث أنما المتن «من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدركها» وكذا قال الدارقطني والعقيلي. وأخرجه ابن خزيمة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم الإمام صلبه» وليس في ذلك دليل مطلوبهم لما عرفت من أن مسمى الركعة جميع أذكارها وأركانها حقيقة شرعية وعرفية وهما، تقدمتان على اللغوية كما تقرر في الأصول فلا يصح جعل حديث ابن خزيمة وما قبله قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي (فان قلت) فاي فائدة على هذا في التقييد بقوله «قبل أن يقيم صلبه» قلت دفع توهم أن من دخل مع الإمام ثم قرأ الفاتحة وركع الإمام قبل فراغه منها غير مدرك. إذا تقرر لك هذا علمت أن الواجب الحمل على الإدراك الكامل للركعة الحقيقية لعدم وجود ما يحصل به البراءة من عهدة أدلة وجوب القيام القطعية وأدلة وجوب الفاتحة: وقد ذهب إلى هذا بعض أهل الظاهر وابن خزيمة وأبو بكر الصبي روي ذلك ابن سيد الناس في شرح الترمذي وذكر فيه ما كما عمن روى عن ابن خزيمة أنه احتج لذلك بما روى عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «من أدرك الإمام في الركوع فليركع معه وليعد الركعة» وقد رواه البخاري في القراءة خلف الإمام من حديث أبي هريرة أنه قال «ان أدركت القوم ركوعاً لم تعتد بتلك الركعة» قال الحافظ وهذا هو المعروف عن أبي هريرة موقوفاً وأما المرفوع فلا أصل له وقال الرافعي تبعاً للإمام أن أبا عاصم العبادي حكى عن ابن خزيمة أنه احتج به وقد حكى هذا المذهب البخاري في القراءة خلف الإمام عن كل من ذهب إلى وجوب القراءة خلف الإمام وحكاه في الفتح عن جماعة من الشافعية وقواه الشيخ تقي الدين السبكي وغيره من محدثي الشافعية ورجحه المقبلي. قال وقد بحثت هذه المسئلة وأحطتها في جميع بحثي فقها وحديثاً فلم أحصل منها على غير ما ذكرت يعني من عدم الاعتداد بادراك الركوع فقط. قال العراقي في شرح الترمذي بعد أن حكى عن شيخه السبكي أنه كان يختار أنه لا يعتد بالركعة من لا يدرك الفاتحة مالفظه وهو الذي يختارها فقال لعجب

(٣١٢ - ٣ ج)

ممن بدعي الاجماع والمخالف مثل هؤلاء . وأما احتجاج الجمهور بحديث أبي بكرة حيث صلى  
 خلف الصف مخافة أن تقوته الركعة فقال صلى الله عليه وآله وسلم « زادك الله حرصاً ولا تعد »  
 ولم يؤمر بإعادة الركعة فليس فيها ما يدل على ما ذهبوا إليه لأنه كما لم يأمره بإعادة لم ينقل  
 إلينا أنه اعتد بها . والدعاء له بالحرص لا يستلزم الاعتداد بها لأن الكون مع الإمام مأمو  
 به سواء كان الشيء الذي يدركه المؤمن معتدا به أم لا كما في حديثه « إذا جئتم إلى الصلاة  
 ونحن ساجدون فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً » أخرجه أبو داود وغيره على أن النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم قد نهى أبا بكرة عن العود إلى مثل ذلك . والاحتجاج بشيء قد نهى عنه لا يصح  
 وقد أجاب ابن حزم في المحلى عن حديث أبي بكرة فقال إنه لا حاجة لهم فيه لأنه ليس فيه  
 اجتزاء بتلك الركعة ثم استدل على ما ذهب إليه من أنه لا بد في الاعتداد بالركعة من إدراك  
 القيام والقراءة بحديث « ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا » ثم جزم بأنه لا فرق بين  
 فوت الركعة والركن والذكر المفروض لأن الكل فرض لا تتم الصلاة إلا به قال  
 فهو مأمور بقضاء ما سبقه الإمام وإتمامه فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك بغير نص  
 آخر ولا سبيل إلى وجوده قال وقد أقدم بعضهم على دعوى الاجماع على ذلك وهو  
 كاذب في ذلك لأنه قد روي عن أبي هريرة أنه لا يعتد بالركعة حتى يقرأ أم القرآن  
 وروي القضاء أيضاً عن زيد بن وهب ثم قال فإن قيل إنه يكبر قائماً ثم يركع فقد صار  
 مدركاً للوقوف قلنا وهذه معصية أخرى وما أمر الله تعالى قط ولا رسوله أن يدخل  
 في الصلاة من غير الحال التي يحجد الإمام عليها وأيضاً لا يجزى قضاء شيء يسبق به من  
 الصلاة إلا بعد سلام الإمام لا قبل ذلك . وقال أيضاً في الجواب عن استدلالهم بحديث  
 « من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة » أنه حجة عليهم لأنه مع ذلك لا يسقط  
 عنه قضاء ما لم يدرك من الصلاة انتهى (والحاصل) أن أنهض ما احتج به الجمهور في المقام حديث  
 أبي هريرة باللفظ الذي ذكره ابن خزيمة لقوله فيه « قبل أن يقيم صلبه » كما تقدم . وقد  
 عرفت أن ذكر الركعة فيه مناف لمطلوبهم وابن خزيمة الذي عولوا عليه في هذه الرواية  
 من القائلين بالمذهب الثاني كما عرفت ومن البعيد أن يكون هذا الحديث عنده صحيحاً  
 ويذهب إلى خلافه ومن الأدلة على ما ذهبنا إليه في هذه المسئلة حديث أبي قتادة وأبي  
 هريرة المتفق عليهما بلفظ « ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا » قال الحافظ في الفتح  
 قد استدل بهما على أن من أدرك الإمام را كما لم يحتسب له تلك الركعة للأمر بإتمام



مافاته لانه فاته القيام والقراءة فيه ثم قال وحجة الجمهور حديث أبي بكر وقد عرفت الجواب عن احتجاجهم به وقد ألف السيد العلامة محمد بن اسماعيل الأثير رسالة في هذه المسئلة ورجح مذهب الجمهور وقد كتبت إبحاثاً في الجواب عليها \*

٥ **روى** عبد الله بن شداد « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له إمام فقراءة الامام له قراءة » رواه الدارقطني . وقد روى مسنداً من طرق كلها ضاف والصحيح انه مرسل **روى** \*

الحديث قال الدارقطني لم يسنده عن موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة والحسن ابن عماره وهما ضعيفان قال وروى هذا الحديث سفيان الثوري وشعبة واسرائيل وشريك وأبو خالد الدالاني وأبو الأحوص وسفيان بن عيينة وحريث بن عبد الحميد وغيرهم عن موسى ابن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد مرسل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو الصواب انتهى . قال الحافظ وهو مشهور من حديث جابر وله طرق عن جماعة من الصحابة كلها معلولة . وقال في الفتح انه ضعيف عند جميع الحفاظ وقد استوعب طرقه وعلمه الدارقطني . وقد احتج به القائلون بان الامام يتحمل القراءة عن المؤتم في الجهرية الفاتحة وغيرها والجواب أنه عام لان القراءة مصدر مضاف وهو من صيغ العموم وحديث عبادة المتقدم خاص فلا معارضة وقد تقدم الكلام على ذلك \*

٦ **روى** عن عمران بن حصين « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر فجعل رجل يقرأ خلفه سبح اسم ربك الأعلى فلما انصرف قال أيكم قرأ أو أيكم القارئ فقال الرجل أنا فقال لقد ظننت ان بعضكم خالفنيها » متفق عليه **روى** \*

قوله « خالفنيها » أي نازعنيها . ومعنى هذا الكلام الانكار عليه في جهره أو رفع صوته بحيث اسمع غيره لاعتن أصل القراءة بل فيه أنهم كانوا يقرؤون بالسورة في الصلاة للسرية وفيه اثبات قراءة السورة في الظهر للامام والمأموم . قال النووي وهكذا الحكم عندنا ولنا وجه شاذ ضعيف أنه لا يقرأ المأموم السورة في السرية كما لا يقرأها في الجهرية وهذا غلط لانه في الجهرية يؤمر بالانصات وهنا لا يسمع فلا معنى لسكوته من غير استماع ولو كان بعيداً عن الامام لا يسمع قراءته فالصحيح انه يقرأ السورة لما ذكرناه انتهى .

وظاهر الأحاديث المنع من قراءة ما عدا الفاتحة من القرآن من غير فرق بين ان يسمع المؤتم الامام أولاً يسمعه لان قوله صلى الله عليه وآله وسلم « فلا تقرأوا بشيء من القرآن اذ

جهرت « يدل على النهي عن القراءة عند مجرد وقوع الجهر من الامام وليس فيه ولا في غيره ما يشعر باعتبار السماع »

### ﴿ باب التأمين والجهر به مع القراءة ﴾

١ ﴿ عن أبي هريرة « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أمن الامام فامنوا فان من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » وقال ابن شهاب « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول آمين » رواه الجماعة الا أن الترمذي لم يذكر قول ابن شهاب . وفي رواية « إذا قال الامام غير المنضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فان الملائكة تقول آمين وان الامام يقول آمين فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه أحمد والنسائي ﴿ ﴾

وفي الباب عن علي عند ابن ماجه وعن بلال عند أبي داود . وعن أبي موسى عند أبي عوانة . وعن عائشة عند أحمد والطبراني وابن ماجه . وعن ابن عباس عند ابن ماجه أيضا وفي اسناده طلحة بن عمرو وقد تكلم فيه غير واحد من أهل العلم . وعن سلمان عند الطبراني في الكبير وفيه سعيد بن بشير . وعن ابن أم الحصين عند الطبراني في الكبير وفيه اسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف . وعن أبي هريرة حديث آخر سيأتي وحديث ثالث عند النسائي . وعن وائل ثلاثة أحاديث سيأتي ذكرها في المتن والشرح وذكر الحافظ محمد ابن ابراهيم الوزير رحمه الله ان في الباب أيضا عن أم سلمة وسمرقانة . وعن ابن شهاب مرسل كما في حديث الباب وفي الباب أيضا عن علي حديث آخر عند أحمد بن عيسى في الامالي وعنه موقوف عليه من طريق أبي خالد الواسطي في مجموع زبدين علي وعنه أيضا موقوف عليه آخر من فعله عند ابن أبي حاتم وقال هذا عندى خطأ . وعن ابن الزبير من فعله عند الشافعي فهذه سبعة عشر حديثا وثلاثة آثار : قوله « اذا أمن الامام » فيه مشروعية التأمين للامام وقد تعقب بان القضية شرطية فلا تدل على المشروعية ورد بان اذا شعر بتحقيق الوقوع كما صرح بذلك أئمة المعاني . وقد ذهب مالك الى ان الامام لا يؤمن في الجهرية وفي رواية عنه مطلقا . وكذا روي عن أبي حنيفة والكوفيين وأحاديث الباب ترده . وسيأتي منها ما هو أصح من حديث أبي هريرة في مشروعيته للامام وظاهر



الرواية الأولى من الحديث ان المؤمن يوقع التأمين عند تأمين الامام وظاهر الرواية الثانية منه انه يوقعه عند قول الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين. وجمع الجمهور بين الروایتين بان المراد بقوله « اذا آمن » أي أراد التأمين ليقع تأمين الامام والمأموم معا. قال الحافظ ويخالفه رواية معمر عن ابن شهاب بلفظ « اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين فان الملائكة تقول آمين والامام يقول آمين » قال أخرجهما النسائي وابن السراج وهي الرواية الثانية من حديث الباب. وقيل المراد بقوله « اذا قال ولا الضالين فقولوا آمين » أي اذا لم يقل الامام آمين. وقيل الأول لمن قرب من الامام والثاني لمن تباعد عنه لان جهر الامام بالتأمين اخفض من جهره بالقراءة. وقيل يؤخذ من الروایتين تخيير المأموم في قولها مع الامام أو بعده قاله الطبري. قال الخطابي وهذه الوجوه كلها محتملة ولا يستبدون الوجه الذي ذكره يعني الجمهور: قوله « فأمّنوا » استدل به على مشروعية تأخير تأمين المأموم عن تأمين الامام لانه رتبة عليه بالفاء لکن قد تقدم في الجمع بين الروایتين ان المراد المقارنة وبذلك قال الجمهور: قوله « تأمين الملائكة » قال النووي واختلف في هؤلاء الملائكة فقيل هم الحفظة وقيل غيرهم لقوله صلى الله عليه واله وسلم « من وافق قوله قول أهل السماء » وأجاب الأولون بأنه إذا قاله الحاضرون من الحفظة قاله من فوقهم حتى ينتهي إلى أهل السماء. والمراد بالموافقة الموافقة في وقت التأمين فيؤمن مع تأمينهم قاله النووي. قال ابن المنير الحكمة في إثبات الموافقة في القول والزمان أن يكون المأموم علي يقظة للاتبان بالوظيفة في محلها. وقال القاضي عياض معناه وافقهم في الصفة والخشوع والاخلاص. قال الحافظ والمراد بتأمين الملائكة استغفارهم للمؤمنين: قوله « آمين » هو بالمد والتخفيف في جميع الروايات وعن جميع القراء. وحكي أبو نصر عن حمزة والكسائي الامالة وفيه ثلاث لغات أخر شاذة القصر حكاها ثعلب وأنشده شاهداً وأنكره ابن درستويه وطعن في الشاهد بأنه لضرورة الشعر. وحكي عياض ومن تبعه عن ثعلب انه إنما أجاز في الشعر خاصة. والثانية التشديد مع المد. والثالثة التشديد مع القصر وخطأهما جماعة من أئمة اللغة. وآمين من أسماء الأفعال ويفتح في الوصل لأنها مثل كيف ومعناه اللهم استجب عند الجمهور. وقيل غير ذلك مما يرجع جميعه إلى هذا المعنى. وقيل انه اسم لله حكاها صاحب القاموس عن الواحدى (والحديث) يدل على مشروعية التأمين قال الحافظ وهذا الامر عند الجمهور للتدب. وحكي ابن بريزة عن بعض أهل العلم

وجوبه على المأموم عملاً بظاهر الأمر. وأوجبته الظاهرية على كل من يصلي. والظاهر من الحديث الوجوب على المأموم فقط لكن لا مطلقاً بل مقيداً بأن يؤمن الامام وأما الامام والمنفرد فتدوب فقط. وحكى المهدي في البحر عن العترة جميعاً أن التأمين بدعة وقد عرفت ثبوته عن علي عليه السلام من فعله وروايته عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتب أهل البيت وغيرهم على أنه قد حكى السيد العلامة الامام محمد بن ابراهيم الوزير عن الامام المهدي محمد بن المطهر وهو أحد أئمتهم المشاهير أنه قال في كتابه الرياض النضدية ان رواية التأمين جم غفير قال وهو مذهب زيد بن علي وأحمد بن عيسى انتهى. وقد استدل صاحب البحر على أن التأمين بدعة بحديث معاوية بن الحكم السلمي ان هذه صلاتنا لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ولا يشك ان أحاديث التأمين خاصة وهذا عام وان كانت أحاديثه الواردة عن جمع من الصحابة لا يقوى بعضها على تخصيص حديث واحد من الصحابة مع أنها مندرجة تحت العمومات القاضية بمشروعية مطلق الدعاء في الصلاة لأن التأمين دعاء فليس في الصلاة تشهد وقد أثبتته العترة فما هو جوابهم في إثباته فهو الجواب في ثبات ذلك على أن المراد بكلام الناس في الحديث هو تكليمهم لأنه اسم مصدر كالم لا تكلم. ويدل على ان ذلك السبب المذكور في الحديث. وأما القدح في مشروعية التأمين بأنه من طريق وائل بن حجر فهو ثابت من طريق غيره في كتب أهل البيت وغيرها فانه مروي من جهة ذلك العدد الكثير. وأما ما رواه في الجامع الكافي عن القاسم ابن ابراهيم ان آمين ليست من لغة العرب فهذه كتب اللغة بأجمعها على ظهر البسيطة.

٢ وعن أبي هريرة قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا تلا غير المفضوب عليهم ولا الضالين قال آمين حتى يسمع من يليه من الصف الأول» رواه أبو داود وابن ماجه وقال «حتى يسمعها أهل الصف الأول فيرتج بها المسجد»

الحديث أخرجه أيضا الدارقطني وقال استأذنه حسن والحاكم وقال صحيح على شرطهما. والبيهقي وقال حسن صحيح. وأشار إليه الترمذي وهو يدل على مشروعية التأمين للامام ومشروعية الجهر به وقد تقدم الخلاف في ذلك. واستدلوا على مشروعية الجهر به بحديث عائشة مرفوعاً عند أحمد وابن ماجه والطبراني بلفظ «ما حسدتكم اليهود على شيء ما حسدتكم على السلام والتأمين» وحديث ابن عباس عند ابن ماجه



بلفظ. قال قال « رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما حسدتكم اليهود على شيء ما حسدتكم على قول آمين فأكثرُوا من قول آمين » اهـ \*

٣ عن وعن وائل بن حجر قال « سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ غير المنضوب عليهم ولا الضالين فقال آمين بمد بها صوته » رواه أحمد وأبو داود والترمذي صحيح \*

الحديث أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان وزاد أبو داود « ورفع بها صوته » قال الحافظ وسنده صحيح وصححه الدارقطني وأعله ابن القطان بحجر بن عنبس وقال انه لا يعرف وخطأه الحافظ وقال إنه ثقة معروف قيل له صحبة ووثقه يحيى بن معين وغيره وروى الحديث ابن ماجه وأحمد والدارقطني من طريق أخرى بلفظ « وخفض بها صوته » وقد أعلت باضطراب شعبة في اسنادها ومتنها ورواها سفيان ولم يضرب في الاسناد ولا المتن. قال ابن القطان أختلف شعبة وسفيان فقال شعبة خفض وقال الثوري رفع. وقال شعبة حجر أبو عنبس وقال الثوري حجر بن عنبس وصوب البخاري وأبو زرعة قول الثوري وقد جزم ابن حبان في الثقات ان كنيته كاسم أبيه فيكون ما قاله صوابا. وقال البخاري ان كنيته أبو السكن ولا مانع من ان يكون له كنيتان وقد ورد الحديث من طرق ينتفي بها اعلاله بالاضطراب من شعبة ولم يبق الا التعارض بين شعبة وسفيان وقد رجحت رواية سفيان بمتابعة اثنين له بخلاف شعبة فلذلك جزم النقاد بان روايته اصح كما روي ذلك عن البخاري وأبي زرعة. وقد حسن الحديث الترمذي قال ابن سيد الناس ينبغي ان يكون صحيحا وهو يدل على مشروعية التأمين للامام والجمهور ومد الصوت به قال الترمذي وبه يقول غير واحد من أهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين ومن بعدهم يرون ان الرجل يرفع صوته بالتأمين ولا يخفيها وبه يقول الشافعي وأحمد وأسحق اهـ \*

### باب حكم من لم يحسن فرض القراءة

١ عن عن رفاعه بن رافع « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علم رجلا الصلاة فقال ان كان معك قرآن فاقرأ أو لا فاحمد الله وكبره وهله ثم اركع » رواه أبو داود والترمذي \*

٢ وعن عبد الله بن أبي أوفى قال « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني لا أستطيع أن آخذ شيئا من القرآن فعلمني ما يجزئني قال قل سبحان الله والحمد لله ولا إله الا الله والله





قوله «الأولين» بتحتائيتين ثنية الأولى وكذا الآخرين: قوله «وسورتين» أي في كل ركعة سورة ويدل على ذلك ما ثبت من حديث أبي قتادة في رواية البخاري بلفظ «كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعتين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة سورة» وفيه دليل على إثبات القراءة في الصلاة السرية. وقد أخرج أبو داود والنسائي عن ابن عباس أنه سئل «أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الظهر والعصر فقال لا لا فقل له فله كان يقرأ في نفسه فقال خمساً هذه أشد من الأولى فكان عبداً مأموراً بلغ ما أرسل به» الحديث وهو كما قال الخطابي وهم من ابن عباس وقد أثبت القراءة في السرية أبو قتادة وخباب بن الأثرث وغيرهما والأثبت مقدم علي النفي. وقد تردد ابن عباس في ذلك فروي عنه أبو داود أنه قال لا أدري «أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الظهر والعصر أم لا». وفي هذه الرواية دليل على أنه اعتمد في الأولى على عدم الدراية لا على قرائن دلت على ذلك: قوله «وبسمنا الآية أحياناً» فيه دلالة على جواز الجهر في السرية وهو يرد على من جعل الأسرار شرطاً لصحة الصلاة السرية وعلي من أوجب في الجهر سجود السهو: وقوله «أحياناً» يدل على أنه تكرر ذلك منه: قوله «ويطول في الركعة الأولى» استدل به على استحباب تطويل الأولى على الثانية سواء كان التطويل بالقراءة بترتيبها مع استواء المقروء في الأولين. وقد قيل إن المستحب التسوية بين الأولين فاستدلوا بحديث سعد عند البخاري ومسلم وغيرهما وسيأتي. وكذلك استدلوا بحديث أبي سعيد الآتي عند مسلم وأحمد «أنه كان صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر في الأولين في كل ركعة قدر ثلاثين آية» وفي رواية لابن ماجه «أن الذين حزروا ذلك كانوا ثلاثين من الصحابة» وجعل صاحب هذا القول تطويل الأولى المذكور في الحديث بسبب دعاء الاستفتاح والتعوذ. وقد جمع البيهقي بين الأحاديث بأن الإمام يطول في الأولى أن كان متظراً لاحد والا سوى بين الأولين. وجمع ابن حبان بأن تطويل الأولى إنما كان لأجل الترتيل في قراءتها مع استواء المقروء في الأولين. قوله «وهكذا في الصبح» الخ فيه دليل على عدم اختصاص القراءة بالفاتحة وسورة في الأولين وبالفاتحة فقط في الآخرين والتطويل في الأولى بصلاة الظهر بل ذلك هو السنة في جميع الصلوات: قوله «فظننا أنه يريد» الخ فيه أن الحكمة في التطويل المذكور هي انتظار الداخل وكذا روي هذه الزيادة ابن خزيمة وابن حبان. وقال القرطبي لا حجة فيه لأن الحكمة لا تمل

بها لحفائها وعدم انضباطها ﴿ والحديث ﴾ يدل على مشروعية القراءة بفاتحة الكتاب في كل ركعة وقد تقدم الكلام عليه وعلى قراءة سورة مع الفاتحة في كل واحدة من الاولين وعلى جواز الجهر ببعض الآيات في السرية \*

٢ عن جابر بن سمرة قال « قال عمر لسعد لقد شكوك في كل شيء حتى الصلاة قال أما أنا فامد في الاولين واحذف في الآخرين ولا آلو ما اقتديت به من صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صدقت ذلك الظن بك أو ظني بك » متفق عليه عن \*

قوله « شكوك » يعني أهل الكوفة وفي رواية للبخاري شكأ أهل الكوفة سعداً . قوله « في كل شيء » قال الزبير بن بكار في كتاب النسب رفع أهل الكوفة عليه أشياء كشفها عمر فوجدها باطلة ولكن عزله واستعمل عليهم عمار بن ياسر . قال خليفة استعمل عمارا على الصلاة وابن مسعود علي بيت المال وعثمان بن حنيف على مساحة الارض . قوله « فامد » في رواية في الصحيحين فاركد في الاولين وهما متقاربان . قال القزاز أي أقيم طويلاً أطول فيما القراءة ويحتمل التطويل لما هو أعم كالإذكار والقراءة والركوع والسجود والمعهود في التفرقة بين الركعات إنما هو في القراءة : قوله « واحذف » بفتح الهزة وسكون الحاء المهملة قال الحافظ وكذا هو في جميع طرق هذا الحديث التي وقفت عليها لكن في رواية البخاري واحذف بضم الهزة وكسر الحاء المعجمة والمراد بالحذف حذف التطويل وتقصيرهما عن الاولين لا حذف أصل القراءة والاخلال بها فكأنه قال احذف المد وفيه دليل على أن الاولين من الرباعية متساويتان في الطول وكذا الاوليان من الثلاثية وقد تقدم الكلام على ذلك . وفيه دليل أيضاً على تساوي الآخرين . قوله « ولا آلو » بعد الهزة من آلو وضم اللام بعدها أي لا أقصر في ذلك . قوله « ذلك الظن بك » فيه جواز مدح الرجل الجليل في وجهه إذا لم يخف عليه فتنة باعجاب ونحوه والنهي عن ذلك إنما هو لمن خيف عليه وقد جاءت أحاديث كثيرة ثابتة في الصحيح بالامرين والمدني الاولين يدل على قراءة زيادة على فاتحة الكتاب ولذا أورد المصنف الحديث دليلاً لقراءة السورة بعد الفاتحة \*

٣ عن أبي سعيد الخدري « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الاولين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الآخرين قدر قراءة



خمس عشرة آية أو قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الاولين في كل ركعة قدر قراءة خمس عشر آية وفي الاخرين قدر نصف ذلك « رواه أحمد ومسلم »  
 الحديث يدل على استحباب التطويل في الاولين من الظهر والاخرين منه لان الوقوف في كل واحدة من الاخرين منه مقدار خمس عشرة آية يدل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بزيادة على الفاتحة لأنها ليست الا سبع آيات . وقوله « في الاخرين قدر خمس عشرة آية » أي في كل ركعة كما يشعر بذلك السياق . ويدل أيضا على استحباب التخفيف في صلاة العصر وجعلها على النصف من صلاة الظهر . وقد روى مسلم وأبو داود والنسائي عن أبي سعيد من طريق أخرى هذا الحديث بدون قوله في كل ركعة ولفظه « فزرننا قيامه في الركعتين الاولين من الظهر » فينبغي حمل المطلق في هذه الرواية على المقيد بقوله في كل ركعة . والحكمة في اطالة الظهر أنها في وقت غفلة بالنوم في القائلة فطولت ليدركها التأخر والعصر ليست كذلك بل تفعل في تعب أهل الاعمال تخفف وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يطول في الظهر تطويلا زائدا على هذا المقدار كما في حديث « ان صلاة الظهر كانت تقام ويذهب الذهاب الى البقيع فيقضى حاجته ثم يأتي أهله فيتوضأ ويدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الركعة الأولى مما يطيلها » \*

باب قراءة سورتين في كل ركعة وقراءة بعض سورة

وتكيس السور في ترتيبها وجواز تكريرها

١ عن أنس « قال كان رجل من الانصار يؤمهم في مسجد قبا فكان كلما افتتح سورة يقرأ بها لهم في الصلاة مما يقرأ به افتتح بقل هو الله أحد حتى يفرغ منها ثم يقرأ سورة أخرى معها فكان يصنع ذلك في كل ركعة فلما اتاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبروه الخبر فقال وما يملك علي لزوم هذه السورة في كل ركعة قال اني أحبها قال حبك ايها ادخلك الجنة » رواه الترمذي وأخرجه البخاري تعليقا \*  
 الحديث قال الترمذي حسن صحيح غريب وأخرجه البزار والبيهقي والطبراني : قوله « كان رجل » هو كلثوم بن الهدم ذكره ابن منده في كتاب التوحيد . وقيل قتادة بن

النعمان وقيل مكتوم بن هدم وقيل كرز بن هدم: قوله «افتتح بقل هو الله أحد» تمسك به من قال لا بشرط قراءة الفاتحة وأجيب بأن الراوي لم يذكّر الفاتحة للعلم بأنه لا بد منها فيكون معناه افتتح سورة بعد الفاتحة أو أن ذلك قبل ورود الدليل على اشتراط الفاتحة: قوله «فكان يصنع ذلك في كل ركعة» لفظ البخاري «فكله أصحابه وقالوا انك تفتتح بهذه السورة لا ترى أنها تجزئك حتى تقرأ بأخري فاما ان تقرأ بها واما ان تدعها وتقرأ لإخري فقال ما أنا بتاركها ان احببت ان أؤمكم بذلك فعلت وان كرهتم ذلك تركتكم وكانوا يرون انه من أفضلهم وكرهوا أن يؤمهم غيره فلما أتاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبروه الخبر فقال يا فلان ما يمنعك ان تفعل ما يأمرك به أصحابك وما يحملك» الخ: قوله «ما يحملك» اجاب به عن الحامل على الفعل بأنه المحبة وحدها: قوله «ادخلك الجنة» التبشير له بالجنة يدل على الرضا بفعله وعبر بالفعل الماضي وان كان الدخول مستقبلا تنبيهها على تحقق الوقوع كما نص عليه أئمة المعاني قال ناصر الدين بن المنير في هذا الحديث ان المقاصد تغير أحكام الفعل لان الرجل لو قال ان الحامل له علي إعادةها انه لا يحفظ غيرها لا يمكن ان يأمره بحفظ غيرها لكنه اعتل بحجها فظهرت صحة قضده فصوبه . قال وفيه دليل على جواز تخصيص بعض القرآن بميل النفس اليه والاستكثار منه ولا يعد ذلك هجرا نال غيره (والحديث) يدل على جواز قراءة سورتين في كل ركعة مع فاتحة الكتاب على ذلك التأويل من غير فرق بين الأولين والآخرين لان قوله في كل ركعة يشمل الآخرين \*

٢- وعن حذيفة قال «صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت يركع عند المائة ثم مضى فقلت يصلي بها في ركعة فمضى فقلت يركع بها فمضى ثم افتتح النساء فقرأها ثم افتتح آل عمران فقرأها مترسلا إذا مر بآية فيها تسبيح سبح وإذا مر بسؤال سأل وإذا مر بتعوذ تعوذ ثم ركع فجعل يقول سبحان ربي العظيم وكان ركوعه نحواً من قيامه ثم قال سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد ثم قام قياماً طويلاً قريبا ماركع ثم سجد فقال سبحان ربي الاعلى فكان سجوده قريبا من قيامه» رواه احمد ومسلم والنسائي \*  
قوله «فقلت يصلي بها في ركعة» قال النووي معناه ظننت أنه يسلم بها في قسمها على ركعتين وأراد بالركعة الصلاة بكاملها وهي ركعتان ولا بد من هذا التأويل لينتظم الكلام بعده: قوله «فمضى» معناه قرأ معظمها بحيث غلب على ظني أنه لا يركع الركعة الاولى إلا في آخر البقرة فحينئذ قلت يركع الركعة الاولى بها فجاوز وافتتح النساء : قوله «ثم افتتح



آل عمران » قال القاضي عياض فيه دليل لمن يقول ان ترتيب السور اجتهاد من المسلمين حين كتبوا المصحف وانه لم يكن ذلك من ترتيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل وكله إلى أمته بعده قال وهذا قول مالك والجمهور واختاره القاضي أبو بكر الباقلاني. قال ابن الباقلاني هو أصح القولين مع احتمالها قال والذي نقوله ان ترتيب السور ليس بواجب في الكتابة ولا في الصلاة ولا في الدرس ولا في التلقين والتعليم وانه لم يكن من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك نص ولا يحرم مخالفته ولذلك اختلف ترتيب المصاحف قبل مصحف عثمان قال وأما من قال من أهل العلم ان ذلك بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم كما استقر في مصحف عثمان وإنما اختلفت المصاحف قبل ان يبلغهم التوقيف فيتأول قراءته صلى الله عليه وسلم النساء ثم آل عمران هنا على أنه كان قبل التوقيف والترتيب قال ولا خلاف إنه يجوز لله صلى الله عليه وسلم ان يقرأ في الركعة الثانية سورة قبل التي قرأها في الاولى وإنما يكره ذلك في ركعة ولمن يتلو في غير الصلاة قال وقد أباح بعضهم وتأول نهى السلف عن قراءة القرآن منكوساً علي من يقرأ من آخر السورة إلى أولها ولا خلاف ان ترتيب آيات كل سورة بتوقيف من الله علي ما ينبي عليه الآن في المصحف وهكذا نقلته الامة عن نبيها صلى الله عليه وآله وسلم قوله « فقرأها مترسلاً إذا مر بآية » الخ فيه استحباب الترسل والتسبيح عند المرور بآية فيها تسبيح والسؤال عند قراءة آية فيها سؤال والتعوذ عند تلاوة آية فيها تعوذ. والظاهر استحباب هذه الامور لكل قاري من غير فرق بين المصلي وغيره وبين الامام والمنفرد والمأموم وإلى ذلك ذهب الشافعية بقوله « ثم ركع فحمل يقول سبحان ربي العظيم » فيه استحباب تكريره هذا الذكر في الركوع وكذلك سبحان ربي الاعلى في السجود وإلى ذلك ذهب الشافعي وأصحابه والاوزاعي وأبو حنيفة والكوفيون وأحمد والجمهور. وقال مالك لا يتعين ذلك للاستحباب وسيأتي الكلام على ذلك في باب الذكر في الركوع والسجود : قوله « ثم قال سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد ثم قام قياماً طويلاً » فيه رد لما ذهب اليه أصحاب الشافعي من ان تطويل الاعتدال عن الركوع لا يجوز وتبطل به الصلاة وسيأتي الكلام على ذلك (والحديث) أيضاً يدل على استحباب تطويل صلاة الليل وجواز الاتهام في النافلة \*

٣ وعن رجل من جهينة « انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الصبح إذا زلزلت الأرض في الركعتين كليهما قال فلا أدري أنسي رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم أم قرأ ذلك عمداً » رواه أبو داود رحمه الله \*  
الحديث سكت عنه أبو داود والمندري وقد قدما أن جماعة من أئمة الحديث صرحوا  
بصلاحية ما سكت عنه أبو داود للاحتجاج وليس في إسناده مطعن بل رجاله رجال  
الصحيح وجهالة الصحابي لا تضر عند الجمهور وهو الحق . قوله « يقرأ في الصبح إذا  
زُلت » فيه استحباب قراءة سورة بعد الفاتحة وجواز قراءة قصار المفصل في الصبح :  
قوله « فلا أدري أنسى » فيه دليل لمذهب الجمهور القائلين بجواز النسيان عليه صلى الله عليه  
وآله وسلم وقد صرح بذلك حديث « إنما أنا بشر أنسى كما تنسون » ولكن فيما ليس طريقه  
البلاغ قالوا ولا يقر عليه بل لا بد أن يتذكره واختلفوا هل من شرط ذلك الفور أم يصح  
على التراخي قبل وفاته صلى الله عليه وآله وسلم : قوله « أم قرأ ذلك عمداً تردد  
الصحابي في أن إعادة النبي صلى الله عليه وآله وسلم للسورة هل كان نسياناً لكون المعتاد  
من قراءته أن يقرأ في الركعة الثانية غير ما قرأ به في الأولى فلا يكون مشروعاً لأمته  
أو فعله عمداً لبيان الجواز فتكون الإعادة متروكة بين المشروعية وعدمها وإذا دار  
الامر بين أن يكون مشروعاً أو غير مشروع فحمل فعله صلى الله عليه وآله وسلم على  
المشروعية أولى لأن الأصل في أفعاله التشريع والنسيان على خلاف الأصل . ونظيره  
ما ذكره الأصوليون فيما إذا تردد فعله صلى الله عليه وآله وسلم بين أن يكون جليلاً أو  
ليان الشرع والاكثر على التأسي به \*

٤ رحمه الله وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في ركعتي  
الفجر في الأولى منها قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا الآية التي في البقرة وفي  
الآخرة آمنا بالله واشهد بأنا مسلمون » وفي رواية « كان يقرأ في ركعتي الفجر قولوا  
آمنا بالله وما أنزل إلينا والتي في آل عمران تعالوا إلى كلمة سواء يتتنا وينسك »  
رواهما أحمد ومسلم رحمهما الله \*

الروايات فيما كان يقرؤه صلى الله عليه وآله وسلم في الركعتين قبل الفجر مختلفة .  
فمنها ما ذكره المصنف . ومنها ما في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي هريرة « أن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في ركعتي الفجر قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد »  
وقد ثبت في الصحيحين من حديث عائشة أنها قالت « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
يخفف الركعتين اللتين قبل صلاة الصبح حتى أني لأقول هل قرأ فيهما بأم القرآن » وفي



رواية « اقول لم يقرأ فيهما بفاتحة الكتاب » (والحديث) يدل على استحباب قراءة الآيتين المذكورتين فيهما بعد قراءة فاتحة الكتاب لما ثبت في رواية لمسلم « انه كان يقرأ فيهما بعد فاتحة الكتاب بقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد » فتحمل الأحاديث التي لم يذكر فيها القراءة بفاتحة الكتاب كحديث الباب على هذه الرواية ويكون المصلي مخيراً إن شاء قرأ مع فاتحة الكتاب في كل ركعة ما في حديث ابن عباس وإن شاء أقرأ بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون في ركعة وقل هو الله أحد في ركعة وإلى ذلك ذهب الجمهور . وقال مالك وجمهور أصحاب الشافعي انه لا يقرأ غير الفاتحة . وقال بعض السلف لا يقرأ شيئاً وكلاهما خلاف هذه الأحاديث الصحيحة وسيأتي الكلام على ذلك في باب تأكيده ركعتي الفجر . وقد استدلل المصنف رحمه الله بالحديث علي جواز قراءة بعض سورة في الركعة كما فعل في ترجمة الباب \*

### باب جامع القراءة في الصلوات

١ عن جابر بن سمرة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الفجر بق والقرآن المجيد ونحوها وكان صلاته بعد إلى تخفيف » وفي رواية . « كان يقرأ في الظهر بالليل اذا يغشي وفي العصر نحو ذلك وفي الصبح أطول من ذلك » رواهما أحمد ومسلم . وفي رواية « كان اذا دحضت الشمس صلى الظهر وقرأ بنحو من والليل اذا يغشي والعصر كذلك والصلوات كلها كذلك الا الصبح فانه كان يطيلها » رواه أبو داود \*

قوله « كان يقرأ في الفجر بق » قد تقرر في الأصول ان كان تفيد الاستمرار وعموم الازمان فينبغي ان يحمل قوله كان يقرأ في الفجر بق على الغالب من حاله صلى الله عليه وسلم أو تحمل على انها مجرد وقوع الفعل لانها قد تستعمل لذلك كما قال ابن دقيق العيد لانه قد ثبت انه قرأ في الفجر إذا الشمس كورت عند الترمذي والنسائي من حديث عمرو بن حريث . وثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى بمكة الصبح فاستفتح سورة المؤمنين عند مسلم من حديث عبد الله ابن السائب . وانه قرأ بالطور ذكره البخاري تعليقاً من حديث أم سلمة . وانه كان يقرأ في ركعتي الفجر أو إحداهما ما بين الستين إلى المائة أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي

برزة . وانه قرأ الروم اخرجہ النسائي عن رجل من الصحابة : وانه قرأ المعوذتين اخرجہ النسائي ايضا من حديث عقبة بن عامر . وانه قرأ انا فتحناك فتحا مبينا اخرجہ عبدالرزاق عن أبي بردة . وانه قرأ الواقعة اخرجہ عبدالرزاق ايضا عن جابر بن سمرة . وانه قرأ يونس وهود اخرجہ ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي هريرة . وانه قرأ اذا زلزلت الارض كما تقدم عند أبي داود وانه قرأ ألم تنزيل السجدة وهل آتي علي الانسان اخرجہ الشيخان من حديث ابن مسعود : قوله « وكان يقرأ في الظهر بالليل والعصر نحو ذلك » ينبغي ان يحمل هذا علي ما تقدم لانه قد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الظهر والعصر بالسماوات البروج والسماء والطارق وشبههما اخرجہ أبو داود والترمذي وصححه من حديث جابر ابن سمرة . وانه كان يقرأ في الظهر بسبح اسم ربك الاعلى اخرجہ مسلم عن جابر بن سمرة أيضا . وانه قرأ من سورة لقمان والذاريات في صلاة الظهر اخرجہ النسائي عن البراء . وانه قرأ في الأولى من الظهر بسبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية هل اتاك حديث الغاشية اخرجہ النسائي ايضا عن أنس وثبت انه كان يقرأ في الأولين من صلاة الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين يطول في الأولى ويقصر في الثانية عند البخاري وقد تقدم ولم يعين السورتين . وتقدم انه كان يقرأ في الركعتين الأولى من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة وتقدم أيضا انه كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأولى في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الآخريين قدر خمس عشرة آية أو قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الأولى في كل ركعة قدر خمس عشرة آية وفي الآخريين قدر نصف ذلك . وثبت عن أبي سعيد عند مسلم وغيره « أنه قال كنا نحزرقيا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر فحزرنّا قيامه في الركعتين الأولى من الظهر قدر قراءة آلم تنزيل السجدة وحزرنّا قيامه في الركعتين الآخريين قدر النصف من ذلك وحزرنّا قيامه في الركعتين الأولى من العصر علي قدر قيامه في الآخريتين من الظهر وفي الآخريين من العصر علي النصف من ذلك : قوله « وفي الصبح أطول من ذلك » . قال العلماء لأنها تفعل في وقت الغفلة بالنوم في آخر الليل فيكون في التطويل انتظار للمتأخر . قال النووي حاكياً عن العلماء ان السنة أن تقرأ في الصبح والظهر بطوال المفصل ويكون الصبح أطول وفي العشاء والعصر بأوساط المفصل وفي المغرب بقصاره قال قالوا والحكمة في إطالة الصبح والظهر انهما في وقت غفلة بالنوم آخر الليل وفي القائلة فطولتا ليدركهما المتأخر بغفلة ونحوها والعصر ليست كذلك



بل تفعل في وقت تعب أهل الأعمال فخفت عن ذلك والمغرب ضيقة الوقت فاحتج إلى زيادة تخفيفها لذلك والحاجة الناس إلى عشاء صائمهم وضيغهم والعشاء في وقت غلبة النوم والنعاس ولكن وقتها واسع فأشبهت العصر انتهى . وكون السنة في صلاة المغرب القراءة بقصار المفصل غير مسلم فقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ فيها بسورة الأعراف والطور والمرسلات كما يأتي في أحاديث هذا الباب . وثبت أنه صلى الله عليه وسلم قرأ فيها بالأعراف في الركعتين جميعاً أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي أيوب . وقرأ بالدخان أخرجه النسائي وأخرج البخاري عن مروان بن الحكم قال « قال لي زيد ابن ثابت مالك تقرأ في المغرب بقصار المفصل وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بطولي الطولين » والطوليان هما الأعراف والأنعام . وثبت أنه قرأ صلى الله عليه وسلم فيه بالذين كفروا وصدوا عن سبيل الله أخرجه ابن حبان من حديث ابن عمر وسأني بقية الكلام في آخر الباب \*

٢ - وعن جبير بن مطعم قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب بالطور » رواه الجماعة إلا الترمذي \*

قوله « بالطور » أي بسورة الطور . قال ابن الجوزي يحتمل أن يكون الباء بمعنى من كقوله تعالى ( يشرب بها عباد الله ) وهو خلاف الظاهر وقد ورد في الأحاديث ما يشعر بأنه قرأ السورة كلها فعند البخاري في التفسير بلفظ سمعته « يقرأ في المغرب بالطور فلما بلغ هذه الآية أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون الآيات إلى قوله المصيطرون كاد قلبي يطير » وقد ادعى الطحاوي أنه لا دلالة في شيء من الأحاديث على تطويل القراءة لاحتمال أن يكون المراد أنه قرأ بعض السورة ثم استدل لذلك بما رواه من طريق هشيم عن الزهري في حديث جبير بلفظ « سمعته يقرأ أن عذاب ربك لواقع » قال فأخبر أن الذي سمع من هذه السورة هو هذه الآية خاصة وليس في السياق ما يقتضي قوله خاصة . وحديث البخاري المتقدم يبطل هذه الدعوى وقد ثبت في رواية أنه سمعه يقرأ والطور وكتاب مسطور . ومثله لابن سعد وزاد في أخرى « فاستمعت قراءته حتى خرجت من المسجد » وأيضاً لو كان اقتصر على قراءة تلك الآية كما زعم لما كان لانكار زيد بن ثابت على مروان كما في الحديث المتقدم معني لأن الآية أقصر من قصار المفصل وقد روى أن زيداً قال له « أنك تخف القراءة في الركعتين من المغرب » (٢٣٣ ج ٢)

فوالله لقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فيها بسورة الأعراف في الركعتين جميعاً» أخرج هذه الرواية ابن خزيمة وقد أدعي أبو داود ونسخ التطويل ويكفي في إبطال هذه الدعوى حديث أم الفضل الآتي . وقد ذهب إلى كراهة القراءة في المغرب بالسور الطوال مالك وقال الشافعي لا أكره ذلك بل استحبه . قال الحافظ والمشهور عند الشافعية أنه لا كراهة ولا استحباب انتهى \*

٣ حج وعن ابن عباس « أن أم الفضل بنت الحرث سمعته وهو يقرأ والمرسلات عرفاً فقال يا بني لقد ذكرتني بقراءتك هذه السورة أنها لا آخر ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ بها في المغرب » رواه الجماعة إلا ابن ماجه رحمهم الله \* قوله « أن أم الفضل » هي والدة ابن عباس الراوي عنها وبذلك صرح الترمذي فقال عن أمه أم الفضل واسمها لبابة بنت الحرث الهلالية ويقال إنها أول امرأة أسلمت بعد خديجة : قوله « سمعته » أي سمعت ابن عباس وفيه التفات لأن ظاهر السياق أن يقول سمعني : قوله « لقد ذكرتني » أي شيئاً نسبته : قوله « أنها لا آخر ما سمعت » الخ في رواية ثم ما صلى لنا بعدها حتى قبضه الله . وقد ثبت من حديث عائشة أن آخر صلاة صلاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأصحابه في مرض موته الظهر . وطريق الجمع أن عائشة حكمت آخر صلاة صلاها في المسجد القرينة قولها بأصحابه والتي حكمتها أم الفضل كانت في بيته كما روى ذلك النسائي ولكنه يشكك على ذلك ما أخرجه الترمذي عن أم الفضل بلفظ « خرج الينار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو عاصب رأسه في مرضه فصلى المغرب » ويمكن حمل قولها خرج الينا أنه خرج من مكانه الذي كان فيه راقدًا إلى من في البيت . وهذا الحديث يرد على من قال التطويل في صلاة المغرب منسوخ كما تقدم \*

٤ حج وعن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في المغرب بسورة الأعراف فرقها في الركعتين » رواه النسائي رحمهم الله \*

الحديث إسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا عمرو بن عثمان قال حدثنا بقية وأبو حيوة عن ابن أبي حمزة قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة فذكره وبقية وإن كان فيه ضعف فقد تابعه أبو حيوة وهو ثقة . وقد أخرج نحوه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي أيوب بلفظ « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في المغرب بالأعراف في الركعتين جميعاً » وأخرج نحوه ابن خزيمة من حديث زيد بن ثابت كما تقدم . ويشهد



لصحته ما أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي من حديث زيد بن ثابت «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في المغرب بطولي الطولين» زاد أبو داود «قلت وما طولي الطولين قال الاعراف» قال الحافظ في الفتح إنه حصل الاتفاق على تفسير الطولي بالاعراف، وقد استدل الخطابي وغيره بالحديث على امتداد وقت المغرب إلى غروب الشفق وكذلك استدل به المصنف رحمه الله كما تقدم في باب وقت صلاة المغرب من أبواب الأوقات وتقدم الكلام على ذلك هناك \*

٥ وعن ابن عمر قال «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد» رواه ابن ماجه \* وفي حديث جابر «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا معاذ افتان أنت أو قال افاثن أنت فلو لا صليت بسبح اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها والليل إذا يغشى» متفق عليه \*  
أما الحديث الأول فقال الحافظ في الفتح ظاهر إسناده الصحة إلا أنه معلول قال الدارقطني خطأ بعض رواته فيه وأخرج نحوه ابن حبان والبيهقي عن جابر بن سمرة وفي إسناده سميد بن سهاك وهو متروك. قال الحافظ أيضا والمحفوظ أنه قرأهما في الركعتين بعد المغرب \* وأما الحديث الثاني فقال في الفتح ان قصة معاذ كانت في العشاء وقد صرح بذلك البخاري في روايته لحديث جابر وسيأتي الخلاف في تعيين الصلاة وتعيين السورة التي قرأها معاذ في باب انفراد المؤتم لعذر. ولفظ الحديث في البخاري أنه قال جابر «أقبل رجل بناضحين وقد جنح الليل فوافق معاذ يصلي فترك ناضحيه وأقبل إلى معاذ فقرأ بسورة البقرة والنساء فانطلق الرجل وبلغه أن معاذ قال منه فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فشكا إليه معاذ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم «إني آخر ما ذكره المصنف: قوله «فلو لا صليت» أي فهل صليت قوله «أفتان أنت أو قال افاثن» قال ابن سيد الناس الأولى أن يكون للشك من الراوي لا من باب الرواية بالمعنى كما زعم بعضهم لما نزلت به صيغة فعال من المبالغة التي خلت عنها صيغة فاعل (والحديث) يدل على مشروعية القراءة في العشاء بأوساط المفصل كما حكاه النووي عن العلماء ويدل أيضا على مشروعية التخفيف للإمام لما بينه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض روايات حديث معاذ عند البخاري وغيره بلفظ «فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير» وفي لفظ له «فان خلفه الضعيف والكبير وذا الحاجة» قال أبو عمر التخفيف لكل إمام أمر مجمع عليه مندوب عند العلماء إليه إلا أن ذلك إنما

هو اقل الكمال وأما الحذف والنقصان فلا لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد نهى عن نقر الغراب ورأى رجلا يصلى ولم يتم ركوعه وسجوده فقال له «ارجع فصل فانك لم تصل» وقال «لا ينظر الله عز وجل الى من لا يقيم صلبه في ركوعه وسجوده» وقال انس «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخف الناس صلاة في تمام» قال ابن دقيق العيد وما أحسن ما قال ان التخفيف من الامور الاضافية فقد يكون الشيء خفيفا بالنسبة الى عادة قوم طويلين بالنسبة الى عادة آخرين انتهى. ولعله يأتي ان شاء الله تعالى للمقام مزيد تحقيق في باب ما يؤمر به الامام من التخفيف من أبواب صلاة الجماعة، وسيدكر المصنف طرفا من حديث معاذ في باب انفراد المأموم لعذر. وفي باب هل يقتدي المفترض بالمتفل أم لا وسندكر ان شاء الله في شرحه هناك بعضا من فوائده التي لم يذكرها ههنا \*

٧ عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة أنه قال «مارأيت رجلا أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من فلان لامام كان بالمدينة قال سليمان فصليت خلفه فكان يطيل الأولين من الظهر ويخفف الآخرين ويخفف العصر ويقرأ في الأولين من المغرب بقصار المفصل ويقرأ في الأولين من العشاء من وسط المفصل ويقرأ في الغداة بطوال المفصل» رواه أحمد والنسائي \*

الحديث قال الحافظ في الفتح صححه ابن خزيمة وغيره وقال في بلوغ المرام ان اسناده صحيح (والحديث) استدل به علي مشروعية ما تضمنه من القراءة في الصلوات لما عرفت من اشعار لفظ كان بالمداومة. قيل في الاستدلال به على ذلك نظر لان قوله أشبه صلاة يحتمل أن يكون في معظم الصلاة لا في جميع أجزائها وقد تقدم نظير هذا ويمكن أن يقال في جوابه ان الخبر ظاهر في المشابهة في جميع الاجزاء فيحمل على عمومته حتى يثبت ما يخصه وقد تقدم الكلام في صلاة الصبح والظهر والعصر وأما المغرب فقد عرفت ما تقدم من الاحاديث الدالة على انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يستمر على قراءة قصار المفصل فيها بل قرأ فيها بطولي الطولين و بطوال المفصل وكانت قراءته في آخر صلاة صلاها بالمرسلات في صلاة المغرب كما تقدم. قال الحافظ في الفتح وطريق الجمع بين هذه الاحاديث انه صلى الله عليه وآله وسلم كان أحيانا يطيل القراءة في المغرب إما لبيان الجواز وإما لعلمه بعدم المشقة على المأمومين ولكنه يقدح في هذا الجمع ما في البخاري وغيره من انكار زيد بن ثابت على مروان مواظبته على قصار المفصل في المغرب ولو كانت قراءته صلى الله عليه وآله وسلم السور الطويلة في المغرب لبيان الجواز لما كان مافعله مروان من المواظبة على قصار المفصل الا



محض السنة ولم يحسن من هذا الصحابي الجليل انكار ما سنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يفعل غيره الا لبيان الجواز ولو كان الامر كذلك لما سكت مروان عن الاحتجاج بمواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك في مقام الانكار عليه. وأيضاً بيان الجواز يكفى فيه مرة واحدة. وقد عرفت انه قرأ بالسور الطويلة مرات متعددة وذلك يوجب تأويل لفظ كان الذي استدل به على الدوام بمثل ما قدمنا. فالحق أن القراءة في المغرب بطوال المفصل وقصاره وسائر السور سنة والاختصار على نوع من ذلك ان انضم اليه اعتقاد انه السنة دون غيره مخالف لهدية صلى الله عليه وآله وسلم. قوله «بقصار المفصل» قد اختلف في تفسير المفصل على عشرة أقوال ذكرها صاحب القاموس وغيره وقد ذكرناها في باب وقت صلاة المغرب من أبواب الأوقات : قوله «ويقرأ في الأولين من العشاء من وسط المفصل» قد تقدم في حديث معاذ «أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بالقراءة بسبح اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها والليل اذا يغشى» وهذه السور من أوساط المفصل وزاد مسلم «انه أمره بقراءة اقرأ باسم ربك الذي خلق» وزاد عبد الرزاق الضحى وفي رواية للحميدي بزيادة «والسماوات البروج والسماء والطارق» وقد عرفت ان قصة معاذ كانت في صلاة العشاء وثبت أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة العشاء بالشمس وضحاها ونحوها من السور أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وحسنه من حديث بريدة وأنه قرأ فيها بالتين والزيتون أخرجه البخاري ومسلم والترمذي من حديث البراء. وانه قرأ بأذالسماء انشقت أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة \*

### باب الحجة في الصلاة بقراءة ابن مسعود وأبي

وغيرهما ممن أتى على قراءته

١ عن عبد الله بن عمر قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا القرآن من أربعة من ابن أم عبد فبدأ به ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وسالم مولى أبي حذيفة» رواه أحمد والبخاري والترمذي وصححه \* ٢ وعن أبي هريرة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد» رواه أحمد \*

حديث أبي هريرة أخرجه أيضاً أبو يعلى والبخاري وفيه جرير بن أيوب البجلي وهو متروك  
لكنه أخرجه بهذا اللفظ البخاري والطبراني في الكبير والأوسط من حديث عمار بن ياسر قال في  
مجمع الزوائد ورجال البزار ثقات: قوله «ابن أم عبد» هو عبد الله بن مسعود وقد روي أنه لم  
يحفظ القرآن جميعاً في عصره صلى الله عليه وآله وسلم الا هؤلاء الأربعة. والمصنف رحمه الله  
عقد هذا الباب للرد على من يقول أنها لا تجزئ في الصلاة الا قراءة السبعة القراء المشهورين  
قالوا لان ما نقل أحاديث ليس بقرآن ولم تتوار الا السبع دون غيرها فلا قرآن الا ما اشتملت  
عليه وقد رد هذا الاشرط امام القراءات الجزري فقال في النشر زعم بعض المتأخرين أن  
القرآن لا يثبت الا بالتواتر ولا يخفى ما فيه لانا اذا اشتطنا التواتر في كل حرف من حروف  
الخلاف اتفنى كثير من أحرف الخلاف الثابتة عن هؤلاء السبعة وغيرهم وقال ولقد  
كنت أجنح الي هذا القول ثم ظهر فسادُه وموافقة أئمة السلف والخلف علي خلافه  
وقال القراءة المنسوبة الي كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة الي المجمع عليه والشاذ  
غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءتهم تركن النفس الي  
ما نقل عنهم فوق ما نقل عن غيرهم اه فانظر كيف جعل اشتراط التواتر قولاً لبعض  
المتأخرين وجعل قول أئمة السلف والخلف علي خلافه . وقال أيضاً في النشر كل قراءة  
وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصح اسنادها  
فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل انكارها بل هي من الاحرف السبعة  
التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن  
العشرة أم غيرهم من الأئمة عن المقبولين ومتبي اختل ركن من هذه الاركان الثلاثة أطلق  
عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أو عن هو أكبر منهم هذا  
هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف صرح بذلك المدني والمكي والمهدوي  
وأبو شامة وهو مذهب السلف الذي لا يعرف من أحدهم خلافه قال أبو شامة في المرشد  
الوجيز لا ينبغي أن يفتر بكل قراءة تعزى الي أحد هؤلاء السبعة ويطلق عليها لفظ الصحة  
وانما نزلت هكذا الا اذا دخلت في تلك الضابطة وحينئذ لا يفرد مصنف عن غيره  
ولا يختص ذلك بنقلها عنهم بل ان نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها عن الصحة  
فان الاعتماد علي استجماع تلك الاوصاف لا علي من تنسب اليه الي آخر كلام الجزري  
الذي حكاه عنه صاحب الاتقان . وقال أبو شامة شاع علي السنة جماعة من المفرئين



المتأخرين وغيرهم من المقلدين ان السبع كلها متواترة أي كل حرف مما يروى عنهم قالوا والقطع بأنها منزلة من عند الله واجب ونحن نقول بهذا القول ولكن فيما أجمعت على نقله عنهم الطرق واتفقت عليه الفرق من غير تكبر فلا أقل من اشتراط ذلك اذ لم يتفق التواتر في بعضها اه : اذا تقرر لك إجماع أئمة السلف والخلف على عدم تواتر كل حرف من حروف القراءات السبع وعلى أنه لا فرق بينها وبين غيرها اذا وافق وجهها عربيا وصح اسناده ووافق الرسم ولو احتمالا بما نقلناه عن أئمة القراء تبيين لك صحة القراءة في الصلاة بكل قراءة متصفة بتلك الصفة سواء كانت من قراءة الصحابة المذكورين في الحديث أو من قراءة غيرهم وقد خالف هؤلاء الأئمة النووي المالكي في شرح الطيبة فقال عند شرح قول الجزري فيها

فكل ما وافق وجه نحوي \* وكان للرسم احتمالا يحوي  
وصح اسنادا هو القرآن \* فهذه الثلاثة الاركان  
وكل ما خالف وجهها أثبت \* شذوذه لو أنه في السبعة

ما لفظه ظاهره ان القرآن يكتفى في ثبوته مع الشرطين المتقدمين بصحة السند فقط ولا يحتاج الى التواتر وهذا قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم من الأصوليين والمفسرين اه وأنت تعلم ان نقل مثل الامام الجزري وغيره من أئمة القراءة لا يعارضه نقل النووي لما يخالفه لا نا ان رجعنا الى الترجيح بالكثرة أو الخبرة بالفن أو غيرهما من المرجحات قطعنا بان نقل اولئك الأئمة أرجح وقد وافقهم عليه كثير من أكابر الأئمة حتى ان الشيخ زكريا بن محمد الانصاري لم يحكم في غاية الوصول الى شرح لب الاصول الخلاف لما حكاه الجزري وغيره عن أحد سوي ابن الحاجب \*

٣ رحمته وعن أنس قال قال « رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بى ان الله أمرني ان أقرأ عليك لم يكن الذين كفروا » وفي رواية « ان أقرأ عليك القرآن قال وساني لك قال نعم فبكي » متفق عليه رحمته \*

قوله « امرني ان أقرأ عليك » فيه استحباب قراءة القرآن على الخذاق فيه وأهل العلم به والفضل وإن كان القاري أفضل من المقروء عليه وفيه منقبة شريفة لا بى بقراءته صلى الله عليه وآله وسلم عليه ولم يشاركه فيها احدا لاسيما مع ذكر الله تعالى لاسمه ونصه عليه في هذه المنزلة الرفيعة: قوله « لم يكن الذين كفروا » وجه تخصيص هذه السورة أنها وجيزة جامعة

لقواعد كثيرة من أصول الدين وفروعه ومهماتہ والاخلاص وتطهير القلوب وكان الوقت يقتضى الاختصار: قوله «وسماني لك» فيه جواز الاستثبات في الاحتمالات وسببه هنا انه جوز ان يكون الله تعالى أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقراً على رجل من أمته ولم ينص عليه: قوله «فبكي» فيه جواز البكالسرور والفرح بما يبشر الانسان ويعطاه من معالي الأمور. واختلفوا في وجه الحكمة في قراءته على أبي فليل سببها ان يسن لامته بذلك القراءة على أهل الاتقان والفضل ويتعلموا آداب القراءة ولا يأتف أحد من ذلك. وقيل التنبيه على جلالة أبي وأهليته لاخذ القرآن عنه ولذلك كان بعده صلى الله عليه وسلم رأساً وإماماً ما في اقراء القرآن وهو أجل ناشره أو من أجلهم \*

### باب ما جاء في السكتين قبل القراءة وبعدها

١ عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «انه كان يسكت سكتين اذا استفتح الصلاة واذا فرغ من القراءة كلها» وفي رواية «سكتة اذا كبر وسكتة اذا فرغ من قراءة غير المغضوب عليهم ولا الضالين» روى ذلك أبو داود وكذلك أحمد والترمذي وابن ماجه بمعناه \*

الحديث حسنه الترمذي وقد تقدم الكلام في سماع الحسن من سمرة لغير حديث العقيقة وقد صحح الترمذي حديث الحسن عن سمرة في مواضع من سننه. منها حديث «نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة» وحديث «جار الدار أخق بدار الجار» وحديث «لا تلاعنوا بلعنة الله ولا بغضب الله ولا بالنار» وحديث «الصلاة الوسطى صلاة العصر» فكان هذا الحديث على مقتضى تصرفه جديراً بالتصحيح. وقد قال الدارقطني رواة الحديث كلهم ثقات وفي الباب عن أبي هريرة عند أبي داود والنسائي بلفظ «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت له سكتة اذا افتتح الصلاة» قوله «اذا استفتح الصلاة» الفرض من هذه السكتة ليفرغ المؤمنون من النية وتكبير الاحرام لانه لو قرأ الامام عقب التكبير لفات من كان مشغلاً بالتكبير والنية بعض سماع القراءة. وقال الخطابي انما كان يسكت في الموضعين ليقراً من خلفه فلا ينازعونه القراءة اذا قرأ. قال اليعمرى كلام الخطابي هذا في السكتة التي بعد قراءة الفاتحة وأما السكتة الاولى فقد وقع بيانها



في حديث أبي هريرة السابق في باب الافتتاح «انه كان يسكت بين التكبير والقراءة يقول اللهم باعديني وبين خطايي» الحديث . قوله «واذا فرغ من القراءة كلها» قيل وهي اخف من السكتين اللتين قبلها وذلك بمقدار ما تفصل القراءة عن التكبير فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصل فيه : قوله «وسكنة اذا فرغ من قراءة غير المفضوب عليهم ولا الضالين» قال النووي عن أصحاب الشافعي يسكت قدر قراءة المأمومين الفاتحة قال ويختار الذكر والدعاء والقراءة سرّاً لان الصلاة ليس فيها سكوت في حق الامام . وقد ذهب الى استحباب هذه السكتات الثلاث الأوزاعي والشافعي واحمد واسحق . وقال اصحاب الرأي ومالك السكنة مكروهة وهذه الثلاث السكتات قد دل عليها حديث سمرة باعتبار الروایتين المذكورتين . وفي رواية في سنن أبي داود بلفظ «اذا دخل في صلاته واذا فرغ من القراءة ثم قال بعدوا اذا قال غير المفضوب عليهم ولا الضالين» واستحب اصحاب الشافعي سكتة رابعة بين ولا الضالين وبين آمين قالوا ليعلم المأموم أن لفظة آمين ليست من القرآن \*

### باب التكبير للركوع والسجود والرفع

١ عن ابن مسعود قال « رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكبر في كل رقع وخفض وقيام وقعود» رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه \*  
الحديث أخرج نحوه البخاري ومسلم من حديث عمران بن حصين وأخرج نحوه أيضا من حديث أبي هريرة وأخرج نحوه البخاري من حديثه : وفي الباب عن أنس عند النسائي . وعن ابن عمر عند أحمد والنسائي . وعن أبي مالك الاشعري عند ابن أبي شيبة . وعن أبي موسى غير الحديث الذي سيذكره المصنف عند ابن ماجه . وعن وائل بن حجر عند أبي داود واحمد والنسائي وابن ماجه وفي الباب عن غيره ولا وسيأتي في هذا الكتاب بعض من ذلك (والحديث) يدل على مشروعية التكبير في كل خفض ورفع وقيام وقعود الا في الرفع من الركوع فانه يقول سمع الله ان حمده . قال النووي وهذا مجمع عليه اليوم ومن الاعصار المتقدمة وقد كان فيه خلاف في زمن أبي هريرة وكان بعضهم لا يرى التكبير الا للاحرام انتهى . وقد حكى مشروعية التكبير في كل خفض ورفع الترمذي عن الخلفاء الاربعة

وغيرهم ومن بعدهم من التابعين قال وعليه عامة الفقهاء والعلماء . وحكاه ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عمر وجابر وقيس بن عباد والشافعي وأبي حنيفة والثوري والاوزاعي ومالك وسعيد بن عبدالعزيز وعامة أهل العلم . وقال البغوي في شرح السنة اتفقت الامة على هذه التكريرات . قال ابن سيد الناس وقال آخرون لا يشرع التكبير الاحرام فقط يحكى ذلك عن عمر بن الخطاب وقتادة وسعيد بن جبيرة وعمر ابن عبد العزيز والحسن البصري ونقله ابن المنذر عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمر ونقله ابن بطل عن جماعة ايضا منهم معاوية بن أبي سفيان وابن سيرين قال ابو عمر قال قوم من أهل العلم ان التكبير ليس بسنة الا في الجماعة وأما من صلى وحده فلا بأس عليه ان لا يكبر . وقال احمد أحب الى ان يكبر اذا صلى وحده في الفرض وأما في التطوع فلا . وروى عن ابن عمر انه كان لا يكبر اذا صلى وحده ~~(واستدل)~~ من قال بعدم مشروعية التكبير كذلك بما أخرجه أحمد وأبو داود عن ابن ابري عن أبيه انه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان لا يتم التكبير . وفي لفظ لاحد اذا خفض ورفع . وفي رواية فكان لا يكبر اذا خفض يعني بين السجدين وفي اسناده الحسن بن عمران قال أبو زرعة شيخ ووثقه ابن حبان . وحكى عن أبي داود الطيالسي انه قال هذا عندى باطل وهذا لا يقوى على معارضة احاديث الباب لكثرتها وصحتها وكونها مثبتة ومشملة على الزيادة والا حاديث الواردة في هذا الباب أقل أحوالها الدلالة على سنية التكبير في كل خفض ورفع . وقد روي أحمد عن عمر ان بن حصين ان أول من ترك التكبير عثمان حين كبر وضعف صوته وهذا يحتمل انه ترك الجهر . وروى الطبري عن أبي هريرة ان أول من ترك التكبير معاوية وروى أبو عبيد ان أول من تركه زياد . وهذه الروايات غير متابقة لان زياد تركه بترك معاوية وكان معاوية تركه بترك عثمان وقد حمل ذلك جماعة من أهل العلم على الاخفاء وحكى الطحاوي أن بني أمية كانوا يتركون التكبير في الحفص دون الرفع وما هذه باول سنة تركوها . وقد اختلف القائلون بمشروعية التكبير فذهب جمهورهم الى أنه مندوب فيما عدا تكبيرة الاحرام وقال أحمد في رواية عنه وبعض أهل الظاهر انه يجب كله ~~(واحتج الجمهور)~~ على الندية بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلمه المسمى بصلاته ولو كان واجبا لعلمه وأيضاً حديث ابن ابري يدل على عدم الوجوب لان تركه صلى الله عليه وآله وسلم له في بعض الحالات لبيان الجواز والاشعار بعدم الوجوب وسيأتي دليل القائلين بالوجوب . وأما الجواب بأنه



صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلمه المسمى فمنع بل قد أخرج أبو داود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للمسيء بلفظ «ثم يقول الله أكبر ثم يركع حتى يطمئن مفاصله ثم يقول سمع الله لمن حمده حتى يستوى قائماً ثم يقول الله أكبر ثم يسجد حتى يطمئن مفاصله ثم يقول الله أكبر ويرفع رأسه حتى يستوى قاعداً ثم يقول الله أكبر ثم يسجد حتى يطمئن مفاصله ثم يرفع رأسه فيكبر فإذا فعل ذلك فقد تمت صلاته» \*

٢ عن وعن عكرمة قال قلت لابن عباس صليت الظهر بالبطحاء خلف شيخ أحق فكبر ثنتين وعشرين تكبيرة يكبر إذا سجد وإذا رفع رأسه فقال ابن عباس تلك صلاة أبي القاسم صلى الله عليه وآله وسلم «رواه أحمد والبخاري» \*  
قوله «الظهر» لم يكن ذلك في البخاري وإنما زاده الاسماعيلي وبذلك يصح عدد التكبير لأن في كل ركعة خمس تكبيرات فتقع في الرابعة عشرون تكبيرة مع تكبيرة الافتتاح والقيام مع التشهد الأول. ولا أحمد والطبراني عن عكرمة أنه قال «صلى بنا أبو هريرة. قوله «تلك صلاة أبي القاسم» في لفظ للبخاري «أو ليس تلك صلاة أبي القاسم لأملك» وفي لفظه «تلكك أمك سنة أبي القاسم صلى الله عليه وآله وسلم» (والحديث) يدل على مشروعية تكبير الانتقال وقد تقدم الخلاف فيه \*

٣ عن وعن أبي موسى قال «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطبنا فبين لنا سنتنا وعلما صلاتنا فقال إذا صليتم فاقموا صفوفكم ثم ليؤمكم أحدكم فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا وإذا قال غير المنضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين يحبك الله وإذا كبر وركع فكبروا واركعوا فان الامام يركع قبلكم ويرفع قبلكم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتلك بتلك وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد يسمع الله لكم فان الله تعالى قال علي لسان نبيه سمع الله لمن حمده وإذا كبر وسجد فكبروا واسجدوا فان الامام يسجد قبلكم ويرفع قبلكم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتلك بتلك وإذا كان عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم التحيات الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله» رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود: وفي رواية بعضهم «وأشهد أن محمدا» \*

قوله «فأقيموا صفوفكم» قال النووي هو مأثور به بإجماع الامة قال وهو أمر ندب والاقامة

تسويتها والاعتدال فيها وتسميها الاول فالاول والتراص فيها : قوله « ثم ليؤمكم أحدكم فيه الامر بالجماعة في المكتوبات وقد اختلفوا هل هو أمر ندب أو إيجاب وسيأتي بسط الكلام علي ذلك ان شاء الله تعالى : قوله « فاذا كبر فكبروا » فيه ان المأموم لا يكبر قبل الامام ولا معه بل بعده لان الفاء للتعقيب وقد قدمنا المناقشة في هذا : قوله « واذا قرأ فأنصتوا » قد تقدم الكلام علي هذه الزيادة في باب ما جاء في قراءة المأموم وإنصاته . قوله « فاذا قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين » استدل به علي مشروعية ان يكون تأمين الامام والمأموم متفقا وقد تقدم الكلام علي ذلك مستوفي : قوله « يحيمكم الله » أي يستجب لكم وهذا حث عظيم علي التأمين فينا كدالاهتمام به : قوله « فاذا كبر وركع الي قوله فلك بتلك » معناه اجعلوا تكبيركم للركوع وركوعكم بعد تكبيره وركوعه وكذلك رفعكم من الركوع بعد رفعه . ومعني تلك بتلك أي اللحظة التي سبقكم الامام بها في تقدمه الي الركوع تتجبر لكم بتأخيركم في الركوع بعد رفعه لحظة فتلك اللحظة بتلك اللحظة وصار قدر ركوعكم كقدر ركوعه وكذلك في السجود : قوله « واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا » الخ فيه دلالة علي استحباب الجهر من الامام بالتسميع ليسمعوه فيقولون وفيه أيضا دليل لمذهب من يقول لا يزيد المأموم علي قوله ربنا لك الحمد ولا يقول معه سمع الله لمن حمده . وفيه خلاف وسيأتي بسطه في باب ما يقول في رفعه . ومعني سمع الله لمن حمده أجاب دعاء من حمده ومعني قوله بسمع الله لكم يستجب لكم : قوله « ربنا لك الحمد » هكذا هو بلا واو وقد جاءت الاحاديث الصحيحة باثبات الواو وبحذفها والكل جائز ولا ترجيح لاحدهما علي الآخر كذا قال النووي والظاهر ان اثبات الواو أرجح لانها زيادة مقبولة : قوله « واذا كان عند القعدة » الي آخر الحديث الكلام علي بقية الفاظه يأتي ان شاء الله تعالى في أبواب التشهد . وقد استدل بقوله « فليكن من أول قول أحدكم » علي انه يقول ذلك في أول جلوسه ولا يقول بسم الله : قال النووي وليس هذا الاستدلال بواضح لانه قال فليكن من أول ولم يقل فليكن أول **والحديث** يدل علي مشروعية تكبير النقل وقد استدل به القائلون بوجوبه كما تقدم وهو أخص من الدعوى لانه أمر للمؤتم فقط وقد دفعه الجمهور بما تقدم من عدم ذكر تكبير الانتقال في حديث المسيء وقد عرفت ما فيه بحديث ابن ابيز المتقدم \*



باب جهر الامام بالتكبير لسمع من خلفه وتبليغ

الغير له عند الحاجة

١ عن سعيد بن الحرث قال صلى لنا أبو سعيد فجهر بالتكبير حين رفع رأسه من السجود وحين سجد وحين رفع وحين قام من الركعتين وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « رواه البخاري وهو لا حمد بلفظ أبسط من هذا » الحديث يدل على مشروعية الجهر بالتكبير للانتقال وقد كان مروان وسائر بني أمية يسرون به ولهذا اختلف الناس لما صلى أبو سعيد هذه الصلاة فقام علي المنبر فقال إني والله ما أبالي اختلفت صلاتكم أم لم تختلف إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هكذا يصلي وقد عرفت مما سلف ان أول من ترك تكبير النفل أي الجهر به عثمان ثم معاوية ثم زياد ثم سائر بني أمية \*

٢ وعن جابر قال « اشتكى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلينا وراءه وهو قاعد وأبو بكر يسمع الناس تكبيره » رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه، ومسلم والنسائي قال « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر وأبو بكر خلفه فاذا كبر كبر أبو بكر يسمعنا » \*

الحديث يأتي وشرحه ان شاء الله تعالى في باب الامام يتقل مأموما وقد ذكره المصنف هنا للاستدلال به علي جواز رفع الصوت بالتكبير لسمعه الناس ويتبعوه وانه يجوز للمقتدي اتباع صوت المكبر وهذا مذهب الجمهور وقد نقل انه إجماع قال النووي وما اراه يصح الاجماع فيه فقد نقل القاضي عياض عن مذهبهم ان منهم من ابطال صلاة المقتدي ومنهم من لم يبطلها ومنهم من قال ان أذن له الامام في الاسماع صح الاقتداء به والا فلا ومنهم من ابطال صلاة المسمع ومنهم من صححها ومنهم من شرط اذن الامام ومنهم من قال ان تكلف صوتا بطلت صلاته وصلاة من ارتبط بصلاته وكل هذا ضيف والصحيح جواز كل ذلك وصحة صلاة المسمع والسامع ولا يعتبر اذن الامام \*

## باب هيات الركوع

١ عن أبي مسعود عقبة بن عمرو « انه ركع فجاني يديه ووضع يديه على ركبتيه وفرج بين أصابعه من وراء ركبتيه وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي » رواه أحمد وأبو داود والنسائي \* ٢ وفي حديث رفاعه ابن رافع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « وإذا ركعت فضع راحتك على ركبتيك » رواه أبو داود \*

الحديث الأول طرف من حديث أبي مسعود. والثاني طرف من حديث رفاعه ابن رافع في وصف تعليمه صلى الله عليه وآله وسلم للمسيء صلاته وكلاهما لا مطمئن فيه فإن جميع رجال إسنادهما ثقات. قوله « فجاني يديه » أي باعدها عن جنبيه وهو من الجفاء وهو البعد عن الشيء. قوله « وفرج بين أصابعه » أي فرق بينها جاعلا لها وراء ركبتيه : قوله « فضع راحتك » تثنية راحة وهي الكف جمعها راح غير تاء. قوله « على ركبتيك » فيه رد على أهل التطبيق وسيأتي البحث في ذلك قريبا \* والحديثان \* يدلان على مشروعية ما اشتملا عليه من هيات الركوع ولا خلاف في شيء منها بين أهل العلم الا لتقائلين بمشروعية التطبيق \*

٣ وعن مصعب بن سعد قال « صليت إلي جنب أبي فطبقت بين كفي ثم وضعتهما بين فخذي فتعاني عن ذلك وقال كنا نفعل هذا فأمرنا أن نضع أيدينا على الركب » رواه الجماعة \*

وفي الباب عن عمر عند النسائي والترمذي وصححه . وعن أنس أشار إليه الترمذي أيضاً . وعن أبي حميد الساعدي وأبي أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة إلى تمام عشرة من الصحابة عند الخمسة وقد تقدم . وعن طائفة عند ابن ماجه . قوله « مصعب بن سعد » يعني ابن أبي وقاص . قوله « فطبقت » التطبيق الا لصاق بين باطني الكفين حال الركوع وجعلهما بين الفخذين. قوله « كنا نفعل هذا فأمرنا » لفظ البخاري والترمذي وغيرها « كنا نفعله فتبيناه عنه وأمرنا » الخ فيه دليل على نسخ التطبيق لان هذه الصيغة حكمها الرفع قال الترمذي التطبيق منسوخ عند أهل العلم وقال لا اختلاف بينهم في ذلك إلا ما روي عن ابن



مسعود وبعض اصحابه أنهم كانوا يطبقون انتهى . وقد روي النووي عن علقمة والأُسود  
 أنهما يقولان بمشروعية التطبيق . وأخرج مسلم عن علقمة والأُسود أنهما دخلا على  
 عبد الله فذكر الحديث قال فوضعنا أيدينا على ركبنا فضرب أيدينا ثم طبق بين يديه  
 ثم جعلهما بين فخذه فلما صلى قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وروي  
 ابن خزيمة عن ابن مسعود أنه قال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما أراد أن يركع طبق يديه  
 بين ركبتيه فركع فبلغ ذلك سمعا فقال صدق أخي كنا نفعل ذلك ثم أمرنا بهذا . يعني  
 الإمساك بالركب . وقد اعتذر عن ابن مسعود وصاحبيه بأن الناسخ لم يبلغهم . وقد روي  
 ابن المنذر عن ابن عمر أنه قال إنما فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرة يعني التطبيق  
 قال الحافظ وإسناده قوي . واستدل ابن خزيمة بقوله نهينا علي أن التطبيق غير جائز قال  
 الحافظ وفيه نظر لاحتمال حمل النهي على الكراهة فقد روي ابن أبي شيبة من طريق  
 عاصم بن ضمرة عن علي قال «إذا ركعت فان شئت قلت هكذا» يعني وضعت يديك على  
 ركبتيك «وان شئت طبقت» وإسناده حسن وهو ظاهر في أنه كان يري التخييرا ولم يبلغه  
 الناسخ والظاهر ما قاله ابن خزيمة لأن المعنى الحقيقي للنهي على ما هو الحق التحريم وقول  
 الصحابي لا يصلح قرينة لصرفه إلى المجاز \*

### باب الذكر في الركوع والسجود

١ عن حذيفة قال «صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان يقول في ركوعه  
 سبحان ربي العظيم وفي سجوده سبحان ربي الأعلى وما مرت به آية رحمة الا وقف عندها  
 يسأل ولا آية عذاب الا تعوذ منها» رواه الحمسة وصححه الترمذي \*  
 الحديث أخرجه أيضا مسلم : قوله «يسأل» أي الرحمة . قوله «تعوذ» أي من العذاب  
 وشر العقاب : قال ابن رسلان ولا بآية تسبيح الا سبح وكبر ولا بآية دعاء واستغفار الادعا  
 واستغفروا ان . ربحرجو سأل يفعل ذلك بلسانه او بقلبه (والحديث) يدل على مشروعية  
 هذا التسبيح في الركوع والسجود وقد ذهب الشافعي ومالك وابو حنيفة وجمهور العلماء  
 من أئمة العترة وغيرهم الا انه سنة وليس بواجب . وقال اسحق بن راهويه التسبيح  
 واجب فان تركه عمدا بطلت صلاته وان نسيه لم تبطل . وقال الظاهري واجب مطلقا

وأشار الخطابي في معالم السنن الى اختياره . وقال احمد التسييح في الركوع والسجود وقول سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد والذكر بين السجدين وجميع التكبيرات واجب فان ترك منه شيئاً عمدا بطلت صلاته وان نسيه لم تبطل ويسجد للسجود هذا هو الصحيح عنه وعنه رواية انه سنة كقول الجمهور وقد روي القول بوجوب تسبيح الركوع والسجود عن ابن خزيمة **(و احتج الموحيون )** بحديث عقبة بن عامر الآتي بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » ويقول الله تعالى (وسبحوه) ولا وجوب في غير الصلاة فتعين ان يكون فيها وبالقياس على القراءة **(و احتج الجمهور )** بحديث المسىء صلاته فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علمه واجبات الصلاة ولم يعلمه هذه الاذكار مع انه علمه تكبيرة الاحرام والقراءة فلو كانت هذه الاذكار واجبة لعلمه اباها لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز فيكون تركه لتعليمه دالا على ان الاوامر الواردة بما زاد على ما علمه للاستحباب لا للوجوب **(و الحديث )** يدل على ان التسبيح في الركوع والسجود يكون بهذا اللفظ فيكون مفسرا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث عقبة « اجعلوها في ركوعكم اجعلوها في سجودكم » والي ذلك ذهب الجمهور من اهل البيت وبه قال جميع من عداهم . وقال الهادي والقاسم والصادق انه سبحانه الله العظيم وبحمده في الركوع وسبحان الله الأعلى وبحمده في السجود . واستدلوا بظاهر قوله ( فسبح باسم ربك العظيم ) و (سبح اسم ربك الاعلى) وقد امر صلى الله عليه وسلم بعمل الاولى في الركوع والثانية في السجود كما سيأتي في حديث عقبة ولكنه لا يتم الاعلى فرض انه ليس لله جل جلاله الا اسم واحد وقد تقرر ان له تسعة وتسعين اسما بالاحاديث الصحيحة وان له اسما متعددة بصريح القرآن ولله الاسماء الحسني فامثال ما في الآيتين يحصل بالجيء بأي اسم منها مثل سبحان ربي وسبحان الله وسبحان الاحد وغير ذلك لكنه قد ورد من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل على بيان المراد من ذلك كحديث الباب وغيره وكذلك ورد من قوله ما يدل على ذلك كحديث ابن مسعود الآتي فتعين ان لفظ الرب هو المراد . وبهذا يندفع ما ازم به صاحب البحر من تلاوة لفظ الآيتين في الركوع والسجود وأما زيادة وبحمده فهي عند أبي داود من حديث عقبة الآتي وعند الدارقطني من حديث ابن مسعود الآتي ايضا . وعنده ايضا من حديث حذيفة . وعند أحمد والطبراني من حديث أبي مالك الأشعري وعند الحاكم من حديث أبي جحيفة



ولكنه قال أبو داود بعد إخراجها من حديث عقبة أنه يخاف أن لا تكون محفوظة. وفي حديث ابن مسعود السري بن اسماعيل وهو ضعيف. وفي حديث حذيفة محمد ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف. وفي حديث أبي مالك شهر بن حوشب وقدره وأحمد والطبراني أيضا من طريق ابن السعدي عن أبيه بدونها. وحديث أبي جحيفة قال الحافظ اسناده ضعيف وقد أنكر هذه الزيادة ابن الصلاح وغيره ولكن هذه الطرق تتعاضد فيرد بها هذا الإنكار. وسئل أحمد عنها فقال أما أنا فلا أقول وبمحمد انتهى \*

٢ - وعن عقبة بن عامر قال « لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم قال لئلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت سبح اسم ربك الأعلى قال اجعلوها في سجودكم » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه \*  
الحديث أخرجه أيضا الحاكم في مستدركه وابن حبان في صحيحه: قوله « اجعلوها » قد تبين بالحديث الأول وبما سيأتي كيفية هذا الجمل والحكمة في تخصيص الركوع بالعظيم والسجود بالأعلى أن السجود لما كان فيه غاية التواضع لما فيه من وضع الجبهة التي هي أشرف الأعضاء على مواطيء الأقدام كان أفضل من الركوع فحسن تخصيصه بما فيه صيغة أفعل التفضيل وهو الأعلى بخلاف العظيم جملا للأعلى بل مع الأعلى والمطلق مع المطلق (و) والحديث (و) يصلح متمسكا للقائلين بوجوب تسبيح الركوع والسجود وقد تقدم الجواب عنهم \*

٣ - وعن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في ركوعه وسجوده سبح قدوس رب الملائكة والروح » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي \*

قوله « سبح قدوس » بضم أولها وبفتحهما والضم أكثر وافصح. قال ثعلب كل اسم على فاعل فهو مفتوح الأول إلا السبوح والقدوس فإن الضم فيهما أكثر. قال الجوهري سبوح من صفات الله. وقال ابن فارس والزيدي وغيرهما سبوح هو الله عز وجل والمراد المسيح والمقدس فكأنه يقول مسبح مقدس. ومعنى سبوح المبرأ من النقائص والشريك وكل مالا يليق بالالهية. وقدوس المطهر من كل مالا يليق بالخالق وهما خبران مبتدؤهما محذوف تقديره ركوعي وسجودي لمن هو سبوح قدوس. وقال المهروري قيل القدوس المبارك قال القاضي عياض وقيل فيه سبوحا قدوسا على تقدير (٢٣٥ ج ٢)

أصبح سبوحاً أو أذكر أو أعظم أو أعبد : قوله « رب الملائكة والروح » هو من عطف الخاص على العام لان الروح من الملائكة وهو ملك عظيم يكون إذا وقف كجميع الملائكة. وقيل يحتمل أن يكون جبريل وقيل خلق لأمر الملائكة كنسبة الملائكة إلينا \*  
 ٤ وعن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي يتأول القرآن » رواه الجماعة إلا الترمذي \*

قوله « يكثر أن يقول » في رواية « ماصلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة بعد أن زلت عليه إذا جاء نصر الله والفتح الا يقول فيها سبحانك » الحديث وفي بعض طرقه عند مسلم ما يشعر بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يواظب على ذلك داخل الصلاة وخارجها : قوله « سبحانك » هو منصوب على المصدرية والتسييح التزيه كما تقدم. قوله « وبحمدك » هو متعلق بمحذوف دل عليه التسييح أى وبحمدك سبحتك ومعناه بتوفيقك لي وهدايتك وفضلك على سبحتك لا بحولي وقوتي . قال القرطبي ويظهر وجه آخر وهو ابقاء معنى الحمد على أصله وتكون الباء باء السببية ويكون معناه بسبب أنك موصوف بصفات الكمال والجلال سبحك المسبحون وعظمتك المعظمون . وقد روي بمحذف الواو من قوله وبحمدك وبإثباتها . قوله « اللهم اغفر لي » يؤخذ منه إباحة الدعاء في الركوع وفيه رد على من كرهه فيه كما لك \* واحتج من قال \* بالكراهة بحديث مسلم وأبي داود والنسائي بلفظ « أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء » الحديث وسيأتي ولكنه لا يعارض ماورد من الأحاديث الدالة على إثبات الدعاء في الركوع لان تعظيم الرب فيه لا ينافي الدعاء كما ان الدعاء في السجود لا ينافي التعظيم . قال ابن دقيق العيد ويمكن أن يحمل حديث الباب على الجواز وذلك على الأولوية ويحتمل أنه أمر في السجود بتكثير الدعاء والذي وقع في الركوع من قوله اللهم اغفر لي ليس كثيراً . قوله « يتأول القرآن » يعني قوله تعالى ( فسبح بحمد ربك واستغفره ) أي يعمل بما أمر به فيه فكان يقول هذا الكلام البديع في الجزالة المستوفي ما أمر به في الآية وكان يأتي به في الركوع والسجود لان حالة الصلاة أفضل من غيرها فكان يختارها لإداء هذا الواجب الذي أمر به فيكون أكمل \*

٥ وعن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود « أن النبي صلى الله



عليه وآله وسلم قال اذا ركع احدكم فقال في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه وذلك ادناه واذا سجد فقال في سجوده سبحان ربي الاعلى ثلاث مرات فقد تم سجوده وذلك أدناه » رواه الترمذى وابوداود وابن ماجه وهو مرسل عون لم يلق ابن مسعود \*

الحديث قال ابو داود مرسل كما قال المصنف قال لان عوناً لم يدرك عبد الله وذكره البخاري في تاريخه الكبير وقال مرسل. وقال الترمذى ليس إسناده بمتصل انتهى . وعون هذا ثقة سمع جماعة من الصحابة واخرج له مسلم. وفي الحديث مع الارسال اسحق بن يزيد الهذلي راويه عن عون لم يخرج له في الصحيح . قال ابن سيد الناس لانهم وثق ولا عرف الا برواية ابن أبي ذئب عنه خاصة فلم ترتفع عنه الجهالة العينية ولا الحالية: قوله « وذلك أدناه » في الموضعين أي أدنى الكمال وفيه اشعار بأنه لا يكون المصلي متسناً بدون الثلاث. وقد قال الماوردي ان الكمال احدي عشرة أو تسع وأوسطه خمس ولو سبح مرة حصل التسبيح . وروى الترمذى عن ابن المبارك واسحق بن راهويه انه يستحب خمس تسبيحات للامام وبه قال الثوري ولا دلائل على تقييد الكمال بعدد معلوم بل ينبغى الاستكثار من التسبيح على مقدار تطويل الصلاة من غير تقييد بعدد. وأما ايجاب سجود السهو فيما زاد على التسع واستحباب أن يكون عدد التسبيح وراً لا شفعاً فيما زاد على الثلاث فما لا دليل عليه \*

٦ وعن سعيد بن جبير عن أنس « قال ماصليت وراء أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من هذا الفتى يعني عمر بن عبدالعزيز قال فخرنا في ركوعه عشر تسبيحات وفي سجوده عشر تسبيحات » رواه أحمد وأبو داود والنسائي \*

الحديث رجال إسناده كلهم ثقات الا عبد الله بن ابراهيم بن عمر بن كيسان أبو يزيد الصنعاني قال أبو حاتم صالح الحديث . وقال النسائي ليس به بأس وليس له عند أبي داود والنسائي الا هذا الحديث: قوله « فخرنا » أي قدرنا. قوله « عشر تسبيحات » قيل فيه حجة لمن قال ان كمال التسبيح عشر تسبيحات والاصح ان المنفرد يزيد في التسبيح ما أراد وكلما زاد كان أولى والا حاديث الصحيحة في تطويله صلى الله عليه وآله وسلم ناطقة بهذا وكذلك الامام اذا كان المؤمن لا يتأذون بالتطويل \* (فائدة) من الاذكار المشروعة في الركوع والسجود ما تقدم في حديث علي عليه السلام في باب الاستفتاح. ومنها ما أخرجه

أبو داود والترمذي والنسائي من حديث عوف بن مالك الأشجعي أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في ركوعه «سبحان ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة ثم قال في سجوده مثل ذلك». ومنها ما أخرجه مسلم وأبو داود عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في سجوده «اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله أوله وآخره وعلايته وسره» ومنها ما أخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه من حديث عائشة «إنها سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول في سجوده في صلاة الليل أعوذ برضاك من سخطك وأعوذ بعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك» وقد ورد الآن بمطلق التعظيم في الركوع وبمطلق الدعاء في السجود كما سيأتى في الباب الذى بعد هذا \*

### باب النهى عن القراءة في الركوع والسجود

١ عن ابن عباس قال كشف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الستارة والناس صفوف خلف أبي بكر فقال يا أيها الناس إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له الاواني نهيت ان اقرأ القرآن را كما أو ساجدا أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن ان يستجاب لكم» رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود \*

قوله «كشف الستارة» بكسر السين المهملة وهي السترة الذي يكون على باب البيت والدار. قوله «من مبشرات النبوة» أى من أول ما يبدون منها مأخوذ من تبشير الصبح وهو أول ما يبدون منه وهو كقول عائشة أول ما بدى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الوحي الحديث وفيه ان الرؤيا من المبشرات سواء رآها المسلم أو رآها غيره. قوله «الاواني نهيت» النهى له صلى الله عليه وآله وسلم نهى لأمته كما يشتر بذلك قوله في الحديث «أما الركوع» الى آخره ويشعر به أيضا ما في صحيح مسلم وغيره ان عليا قال «نهانى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان اقرأ القرآن را كما أو ساجدا» ويدل عليه أيضا أدلة التامى العامة وفيه خلاف فى الأصول وهذا النهى يدل على تحريم قراءة القرآن في الركوع والسجود وفى بطلان الصلاة بالقراءة حال الركوع والسجود خلاف: قوله «أما الركوع فعظموا فيه الرب»



أى سبحوه ونزهوه ومجدوه وقد ين صلى الله عليه وآله وسلم اللفظ الذى يقع به هذا التعظيم بالأحاديث المتقدمة فى الباب الذى قبل هذا . قوله « وأما السجود فاجتهدوا فى الدعاء » فيه الحث على الدعاء فى السجود وقد ثبت فى الصحيح عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجدا كثيرا الدعاء » قوله « فقم » قال الثورى هو بفتح القاف وفتح الميم وكسرهما لغتان ، شهورتان فمن فتح فهو عنده مصدر لا يثنى ولا يجمع ومن كسر فهو وصف يثنى ويجمع قال وفيه لغة ثالثة قين بزيادة الياء وفتح القاف وكسر الميم ومعناه حقيق وجدير . ويستحب الجمع بين الدعاء والتسبيح المتقدم ليكون المصلى عاملا بجميع ماورد والامر بتعظيم الرب فى الركوع والاجتهاد فى الدعاء فى السجود محمول على ائندب عند الجمهور وقد تقدم ذكر من قال بوجوب تسبيح الركوع والسجود \*

### باب مايقول في رفعه من الركوع وبعد اتصابه

١ عن أبي هريرة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركعة ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد ثم يكبر حين يهوى ساجدا ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يكبر حين يهوى ساجدا ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يفعل ذلك فى الصلاة كلها ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس » متفق عليه . وفي رواية لهم « ربنا لك الحمد » قوله « اذا قام الى الصلاة يكبر حين يقوم » فيه ان التكبير يكون مقارنا لحال القيام وانه لا يجزى من قعود . وقد اختلف فى وجوب تكبيرة الاحرام وقد قدمنا الكلام على ذلك : قوله « ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد » فيه متمسك لمن قال انه يجمع بين التسبيح والتحميد كل مصل من غير فرق بين الامام والمؤتم والمتفرد وهو الشافعى ومالك وعطاء وأبو داود وأبو بردة ومحمد بن سيرين واسحق وداود قالوا ان المصلى اذا رفع رأسه من الركوع يقول فى حال ارتفاعه سمع الله لمن حمده فاذا استوى قائما يقول ربنا ولك الحمد . وقال الامام يحيى والثورى والاذى وزاعى وروى عن مالك انه يجمع بينهما الامام والمتفرد ويحمد المؤتم . وقال أبو يوسف ومحمد يجمع بينهما الامام والمتفرد أيضا

ولكن يسمعل المؤتم . وقال الهادي والقاسم وأبو حنيفة انه يقول الامام والمنفرد سمع الله لمن حمده فقط والمأموم ربنا لك الحمد فقط وحكاها ابن المنذر عن ابن مسعود وأبي هريرة والشعبي ومالك وأحمد قال وبه أقول انتهى . وهو مروي عن الناصر ﴿ واحتج القائلون ﴾ بأنه يجمع بينهما كل مصل بمحدث الباب ولكنه أخص من الدعوي لانه حكاية لصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم إماما كما هو المتبادر والغالب إلا أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » يدل على عدم اختصاص ذلك بالامام ﴿ واحتجوا ايضا ﴾ بما نقله الطحاوي وابن عبد البر من الاجماع على أن المنفرد يجمع بينهما وجعله الطحاوي حجة لكون الامام يجمع بينهما فيلحق بهما المؤتم لان الأصل استواء الثلاثة في المشروع في الصلاة الا ما صرح الشرع باستثنائه ﴿ واحتجوا ﴾ أيضا بما أخرجه الدارقطني عن بريدة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « يا بريدة اذا رفعت رأسك من الركوع فقل سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد » وظاهره عدم الفرق بين كونه منفردا أو إماما أو مأموما ولكن سنده ضعيف . وبما أخرجه أيضا عن أبي هريرة قال « كنا اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال سمع الله لمن حمده قال من ورائه سمع الله لمن حمده » ﴿ واحتج القائلون ﴾ بأنه يجمع بينهما الامام والمنفرد ببعض هذه الأدلة ﴿ واحتج القائلون ﴾ بان الامام والمنفرد يقولان سمع الله لمن حمده فقط والمأموم ربنا لك الحمد فقط بمحدث أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به » وفيه « واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد » أخرجه الشيخان وأخرجنا نحوه من حديث عائشة وقد تقدم نحو ذلك في باب التكبير للركوع والسجود من حديث أبي موسى وسياقي نحوه من حديث أنس . ويجاب بأن أمر المؤتم بالحمد عند تسميع الامام لا ينافي فعله كما أنه لا ينافي قوله صلى الله عليه وآله وسلم « اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين » قراءة المؤتم للفاتحة وكذلك أمر المؤتم بالتحميد لا ينافي مشروعيته للامام كما لا ينافي أمر المؤتم بالتأمين تأمين الامام وقد استفيد التحميد للامام والتسميع للمؤتم من أدلة أخرى هي المذكورة سابقا والواو في قوله « ربنا ولك الحمد » ثابتة في أكثر الروايات وقد قدمنا أنها زيادة فيكون الأخذ بها أرجح لا كما قال النووي انه لا ترجيح لاحدى الروايتين على الاخرى وهي عاطفة على مقدر بعد قوله ربنا وهو استعجب كما قال ابن دقيق العيد أو حمدناك كما قال النووي أو الواو



زائدة كما قال أبو عمرو بن العلاء أول الحال كما قال غيره . وروى عن أحمد بن حنبل أنه إذا قال ربنا قال ولك الحمد وإذا قال اللهم ربنا قال لك الحمد . قال ابن القيم لم يأت في حديث صحيح الجمع بين لفظ اللهم وبين الواو . وأقول قد ثبت الجمع بينهما في صحيح البخاري في باب صلاة للقاعد من حديث أنس بلفظ « وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا ولك الحمد » وقد تطابقت على هذا اللفظ النسخ الصحيحة من صحيح البخاري : قوله « ثم يكبر حين يهوى » فيه ان التكبير ذكر الهوى فيتدي به من حين يشرع في الهوى بعد الاعتدال إلى حين يتمكن ساجدا : قوله وفي رواية لهم يعني البخاري ومسلما وأحمد لان المتفق عليه في اصطلاحه هو ما أخرجه هؤلاء الثلاثة كما تقدم في أول الكتاب لاما أخرجه الشيخان فقط كما هو اصطلاح غيره (والحديث) يدل على مشروعية التكبير النقل وقد قدمنا الكلام عليه مستوفى \*

٢ وعن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد » متفق عليه \*  
الحديث قد سبق شرحه في باب التكبير للركوع والسجود . وفي الحديث الذي في أول الباب وقد احتج به القائلون بأن الامام والمنفرد يقولان سمع الله لمن حمده فقط والمؤمن يقول ربنا ولك الحمد فقط . وقد عرفت الجواب عن ذلك \*

٣ وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد أهل الثناء والمجد لا مانع مما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجبد منك الجد » رواه مسلم والنسائي \*

الحديث قد تقدم طرف من شرحه في حديث علي المتقدم في باب ذكر الاستفتاح بين التكبير والقراءة : قوله « أهل الثناء والمجد » هو في صحيح مسلم بزيادة « أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد » قبل قوله لا مانع إلخ . وأهل منصوب على النداء أو الاختصاص وهذا هو المشهور وجوز بعضهم رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف والثناء الوصف الجميل والمجد العظمة والشرف وقد وقع في بعض نسخ مسلم الحمد مكان الجد : قوله « لا مانع مما أعطيت » هذه جملة مستأنفة متضمنة للتفويض والاذعان والاعتراف : قوله « ذا الجد » بفتح الجيم على المشهور وروى ابن عبد البر عن البعض بالكسر قال ابن جرير وهو خلاف ما عرفه أهل النقل ولا يعلم من قاله غيره ومعناه بالفتح الحظ

والغنى والعظمة أى لا ينفعه ذلك وإنما ينفعه العمل الصالح وبالكسر الاجتهاد أى لا ينفعه اجتهاده  
وأما تنفعه الرحمة ﴿والحديث﴾ يدل على مشروعية تطويل الاعتدال من الركوع والذكر  
فيه بهذا . وقد وردت في تطويله أحاديث كثيرة وسبأني الكلام على ذلك \*

### ﴿باب في ان الانتصاب بعد الركوع فرض﴾

١ ﴿عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينظر الله  
إلى صلاة رجل لا يقيم صلبه بين ركوعه وسجوده﴾ رواه أحمد \* ٢ ﴿وعن علي بن شيبان  
« أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلاة لمن لم يقم صلبه في الركوع  
والسجود » رواه أحمد وابن ماجه \* ٣ ﴿وعن أبي مسعود الانصاري « قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجزي صلاة لا يقيم فيها الرجل صلبه في الركوع  
والسجود » رواه الحمسة وصححه الترمذى ﴾ \*

الحديث الأول تفرد به أحمد من رواية عبد الله بن زيد الحنفى قال في مجمع الزوائد ولم  
أجد من ترجمه وقد ذكر ابن حجر في المتفعة انه وهم الهيثمى في تسميته عبد الله بن زيد وانه  
عبد الله بن بدر وهو معروف موثق ولكنه قال ان عبد الله بن بدر لا يروى عن  
أبي هريرة الا بواسطة \* والحديث الثاني أخرجه أيضا ابن ماجه من طريق أبي بكر  
ابن أبي شيبه عن ملازم بن عمرو وقد وثقه أحمد ويحيى والنسائي . وقال أبو داود  
ليس به بأس عن عبد الله بن بدر وقد وثقه ابن معين والعجلي وأبو زرعة عن  
عبد الرحمن بن علي بن شيبان وقد وثقه ابن حبان \* والحديث الثالث اسنده  
صحيح وصححه الترمذى كما قال المصنف ﴿وفي الباب﴾ عن أنس عند الشيخين  
وعن أبي هريرة من حديث المسيء صلاته وسبأني . وعن رقاعة الزرقى عند  
أبي داود والترمذى والنسائي من حديث المسيء صلاته أيضا : وعن حذيفة عند  
أحمد والبخاري وسبأني . وعن أبي قتادة عند أحمد وعن أبي سعيد عنده أيضا وسبأنيان .  
وعن عبد الرحمن بن شبل عن أبي داود والنسائي وابن ماجه ﴿والأحاديث﴾ المذكورة  
في الباب تدل على وجوب الطمأنينة في الاعتدال من الركوع والاعتدال بين السجدين  
والإلى ذلك ذهب المعتز والشافعي وأحمد وإسحق وداود وأكثر العلماء قالوا ولا تصح



صلاة من لم يقم صلبه فيهما وهو الظاهر من أحاديث الباب لما قرناه غير مرة من ان النفي ان لم يمكن توجهه الى الذات توجه الى الصحة لانها أقرب اليها . وقال أبو حنيفة وهو مروي عن مالك ان الطمأنينة في الموضعين غير واجبة بل لو انحط من الركوع الى السجود أو رفع رأسه عن الأرض أدني رفع أجزأه ولو كحد السيف ﴿ واحتج أبو حنيفة ﴿ بقوله تعالى (اركعوا واسجدوا) وقد عرفناك في باب قراءة الفاتحة ان الفرض عنده لا يثبت بما يزيد على القرآن وإنما بطلانه هناك وسيأتي لهذا مزيد بيان في باب الجلسة بين السجدين ان شاء الله \*

### باب هيات السجود وكيف الهوى اليه ﴿

١ ﴿ عن وائل بن حجر قال «رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه» رواه الحنفية إلا أحمد ﴿ الحديث قال الترمذي هذا حديث حسن غريب لا نعرف أحدا رواه غير شريك وذكر أنهما مارواه عن عاصم مرسل ولم يذكر وائل بن حجر قال يعمرى من شأن الترمذي التصحيح بمثل هذا الاسناد فقد صحح حديث عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل «لا نظرن الى صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما جلس للتشهد» الحديث وإنما الذي قصر بهذا عن التصحيح عنده الغرابة التي أشار اليها وهي تفرد يزيد بن هرون عن شريك وهو لا يحطه عن درجة الصحيح لجلالة يزيد وحفظه وأما تفرد شريك به عن عاصم وبه صار حسانا فأن شريكا لا يصح حديثه منفردا هذا معني كلامه . وكذا علل الحديث النسائي بتفرد يزيد بن هرون عن شريك وقال الدارقطني تفرد به يزيد عن شريك ولم يحدث به عن عاصم بن كليب غير شريك وشريك ليس بالقوي فيما يتفرد به . وقال البيهقي هذا حديث يعد في افراد شريك القاضي وإنما تابعه همام مرسل هكذا ذكر البخاري وغيره من الحفاظ المتقدمين وأخرج الحديث ابو داود من طريق محمد بن جحادة عن عبد الحيار بن وائل عن أبيه قال المنذري عبد الحيار بن وائل لم يسمع من أبيه وكذا قال ابن معين وأخرجه ايضا من طريق همام عن شقيق عن عاصم بن كليب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو مرسل . وكذا قال الترمذي وغيره كما تقدم لان كليب بن شهاب والد عاصم لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم (وفي الباب) عن

أنس «أنه صلى الله عليه وآله وسلم انحط بالتكبير فسبقت ركبته يديه» أخرجه الحاكم والبيهقي والدارقطني وقال تفرد به العلاء بن اسماعيل وهو مجهول وقال الحاكم هو على شرطهما ولا أعلم له علة وقال ابن أبي حاتم عن أبيه أنه منكر الحديث يدل على مشروعية وضع الركبتين قبل اليدين ورفعهما عند النهوض قبل رفع الركبتين والي ذلك ذهب الجمهور وحكاه القاضي أبو الطيب عن عامة الفقهاء وحكاها ابن المنذر عن عمر بن الخطاب والنخعي ومسلم بن يسار وسفيان الثوري وأحمد وإسحق وأصحاب الرأي قال وبه أقول. وذهبت العترة والأوزاعي ومالك وابن حزم إلى استحباب وضع اليدين قبل الركبتين وهي رواية عن أحمد وروى الحازمي عن الأوزاعي أنه قال أدركت الناس يضعون أيديهم قبل ركبتهم قال ابن أبي داود وهو قول أصحاب الحديث (واحتجوا) بحديث أبي هريرة الآتي وهو أقوى لأن له شاهداً من حديث ابن عمر أخرجه ابن خزيمة وصححه وذكره البخاري تعليقا موقوفاً كذا قال الحافظ في بلوغ المرام. وقد أخرجه الدارقطني والحاكم في المستدرک مرفوعاً بلفظ «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا سجد يضع يديه قبل ركبته» وقال علي شرط مسلم (وأجاب الأولون) عن ذلك باجوبة. منها أن حديث أبي هريرة وابن عمر منسوخان بما أخرج ابن خزيمة في صحيحه من حديث مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال «كنا نضع اليدين قبل الركبتين فامرنا أن نضع الركبتين قبل اليدين» ولكنه قال الحازمي في إسناده مقال ولو كان محفوظاً لدل على النسخ غير أن المحفوظ عن مصعب عن أبيه حديث نسخ التطبيق. وقال الحافظ في الفتح إنه من أفراد إبراهيم بن اسماعيل بن سلمة بن كهيل عن أبيه وهما ضعيفان وقد عكس ابن حزم فجعل حديث أبي هريرة في وضع اليدين قبل الركبتين ناسخاً لما خالفه. ومنها ما جزم به ابن القيم في الهدى أن حديث أبي هريرة الآتي انقلب منه على بعض الرواة قال ولعله وليضع ركبته قبل يديه قال وقد رواه كذلك أبو بكر بن أبي شيبة فقال حدثنا محمد بن فضيل عن عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «إذا سجد أحدكم فليبدأ بركبته قبل يديه ولا يبرك بركبته الفحل» ورواه الأثرم في سننه أيضاً عن أبي بكر كذلك وقد روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يصدق ذلك ويوافق حديث وائل بن حجر. قال ابن أبي داود حدثنا يوسف بن عدي حدثنا ابن فضيل عن عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا سجد بدأ بركبته قبل يديه» اهـ ولكنه قد



ضعف عبد الله بن سعيد يحيى القطان وغيره قال أبو أحمد الحاكم انه ذاهب الحديث : وقال أحمد بن حنبل هو منكر الحديث متروك الحديث . وقال يحيى بن معين ليس بشيء لا يكتب حديثه وقال أبو زرعة هو ضعيف لا يوثق منه على شيء . وقال أبو حاتم ليس بقوى . وقال ابن عدي عامة ما يرويه الضعف عليه بين (و) مما أجاب به ابن القيم (ك) عن حديث أبي هريرة ان أوله يخالف آخره قال فانه اذا وضع يديه قبل ركبته فقد برك كما يبرك البعير فان البعير لما يضع يديه أولا قال ولما علم أصحاب هذا القول ذلك قالوا ركبتا البعير في يديه لا في رجليه فهو إذا برك وضع ركبته أولا فهذا هو المنتهي عنه قال وهو فاسد لوجوه . حاصلها ان البعير اذا برك يضع يديه ورجلاه قائمتان وهذا هو المنتهي عنه وإن القول بان ركبتى البعير في يديه لا يعرفه أهل اللغة وانه لو كان الامر كما قالوا لقال صلى الله عليه وآله وسلم فليبرك كما يبرك البعير لان اول ما يمس الارض من البعير يدها : ومن الاجوبة التي أجاب بها الاولون عن حديث أبي هريرة الآتى ان حديث وائل أرجح منه كما قال الخطابي وغيره . ويجاب عنه بان المقال الذي سيأتى على حديث أبي هريرة لا يزيد على المقال الذى تقدم في حديث وائل على أنه قد رجحه الحافظ كما عرفت وكذلك الحافظ ابن سيد الناس قال أحاديث وضع اليدين قبل الركبتين أرجح وقال ينبغي ان يكون حديث أبي هريرة داخلا في الحسن على رسم الترمذي لسلامة رواته من الجرح . ومنها الاضطراب في حديث أبي هريرة فان منهم من يقول وليضع يديه قبل ركبته . ومنهم من يقول بالعكس كما تقدم . ومنهم من يقول وليضع يديه على ركبته كما رواه البيهقي . ومنها ان حديث وائل موافق لما نقل عن الصحابة كعمر بن الخطاب وابنه وعبد الله بن مسعود . ومنها ان حديث وائل شواهد من حديث أنس وابن عمر . ويجاب عنه بان حديث أبي هريرة شواهد كذلك . ومنها انه مذهب الجمهور (ومن المرجحات) حديث أبي هريرة أنه قول وحديث وائل حكاية فعل والقول أرجح مع أنه قد تقرر في الاصول ان فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض قوله الخاص بالامة ومحل النزاع من هذا القبيل . وايضا حديث أبي هريرة مشتمل على التهيى المقتضى للحظر وهو مرجح مستقل وهذا خلاصة ما تكلم به الناس في هذه المسألة وقد أشرنا الى تزييف البعض منه والمقام من معارك الانظار ومضائق الافكار ولهذا قال النووي لا يظهر له ترجيح أحد المذهبين . وأما الحافظ ابن القيم فقد رجح حديث وائل بن حجر واطال الكلام في ذلك وذكر عشرة مرجحات قد أشرنا ههنا الى بعضها . وقد حاول المحقق المقبل الجمع بين الأحاديث بما

حاصله ان من قدم يديه أو قدم ركبتيه وافرط في ذلك بماعدة سائر اطرافه وقع في الهيئة المنكرة ومن قارب بين اطرافه لم يقع فيها سواء قدم اليدين أو الركبتين وهو مع كونه جمعا لم يسبقه اليه أحد تعطيل لمعاني الاحاديث واخراج لها عن ظاهرها ومصير الي ما لم يدل عليه دليل . ومثل هذا ماروى البعض عن مالك من جواز الأمرين ولكن المشهور عنه ما تقدم \*

٢ عن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سجد أحدكم فلا يركب كما يركب البعير وليضع يديه ثم ركبتيه » رواه واحد وأبو داود والنسائي وقال الخطابي حديث وائل بن حجر أثبت من هذا عن \*

الحديث أخرجه الترمذى وقال غريب لا نعرفه من حديث أبي الزناد الا من هذا الوجه اه . وقال البخارى ان محمد بن عبد الله بن حسن بن على بن ابي طالب لا يتابع عليه وقال لا أدري سمع من ابي الزناد أولا . وقال الدارقطني تفرد به الدراوردي عن محمد بن عبد الله المذكور . قال المنذرى وفيما قال الدارقطني نظر فقد روى نحوه عبد الله بن نافع عن محمد بن عبد الله وأخرجه أبو داود والترمذى والنسائي من حديثه وقال ابوبكر بن ابي داود السجستاني هذه سنة تفرد بها أهل المدينة ولهم فيها اسناد ان هذا أحدهما والآخر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد قدمنا انه أخرج حديث ابن عمر هذا الدارقطني والحاكم وابن خزيمة وصححه وقد اعلاه الدارقطني بتفرد الدراوردي أيضاً عن عبيد الله بن عمر وقال في موضع آخر تفرد به أصبغ بن الفرّج عن الدراوردي اه . ولا ضير في تفرد الدراوردي فانه قد أخرج له مسلم في صحيحه واحتج به وأخرج له البخارى مقرونا بعبد العزيز بن أبي حازم وكذلك تفرد أصبغ فانه قد حدث عنه البخارى في صحيحه محتجا به عن والحديث عن استدل به القائلون بوضع اليدين قبل الركبتين وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفي: قوله « وليضع يديه ثم ركبتيه » هو في سنن أبي داود وغيرها بلفظ « قبل ركبتيه » ولعل ما ذكره المصنف لفظ أحمد \*

٣ عن عبد الله بن بحينة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجد ينجح في سجوده حتى يرى وضح ابطيه » متفق عليه عن \*

قوله « ينجح » بضم الياء المثناة من تحت وفتح الجيم وكسر النون المشددة وروى فرج . وروى خوى وكلها بمعنى واحد . والمراد انه نحي كل يد عن الجنب الذي يليها .



قوله « حتى يرى » قال التتوي هو بالتون وروى بالياء المتأمة من تحت المضمومة وكلاهما صحيح : قوله « وضع إبطيه » هو البياض وفي رواية « حتى يبدو بياض إبطيه » وفي أخرى « حتى أني لأري بياض إبطيه » قال الحافظ قال القرطبي والحكمة في استحباب هذه الهيئة أن يخف اعتماده على وجهه ولا يتأثر اتقه ولا جبهته ولا يتأذى بإلقاء الأرض قال وقال غيره هو أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة والأف من الأرض مع مغابرة الهيئة الكسلان . وقال ابن المنير ما معناه أن يتميز كل عضو بنفسه . وأخرج الطبراني وغيره بأسناد صحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا تقترش اقتراش السبع واعتمد على راحتك وأبد ضبعك فإذا فعلت ذلك سجد كل عضو منك » وأخرج مسلم من حديث عائشة « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقترش الرجل ذراعيه اقتراش السبع » وأخرج أيضاً من حديث البراء مرفوعاً « إذا سجدت فضع كفيك وأرفع مرفقيك » وظاهر هذه الأحاديث مع حديث أنس الآتي وجوب التفريق المذكور لولا ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة بلفظ « شكى أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم له مشقة السجود عليهم إذا انقروا فقال استعينوا بالركب » وترجم له باب الرخصة في ذلك أي في ترك التفريق وفسره ابن عجلان أحد رواة بوضع المرفقين على الركبتين إذا طال السجود . وقد أخرجه الترمذي ولم يقع في روايته إذا انقروا فترجم له باب ما جاء في الاعتماد إذا قام من السجود فجعل محل الاستعانة بالركب حين يرتفع من السجود طالباً للقيام واللفظ يحتمل ما قال والزيادة التي أخرجه أبو داود تعين المراد ولكنه قال الترمذي أنه لم يعرف الحديث إلا من هذا الوجه وذكر أنه روي من غير هذا الوجه مرسلاً وكأنه أصح . وقال البخاري إرساله أصح من وصله وهذا الاعلال غير قادح لأنه قدره أئمة فرواه الليث عن ابن عجلان عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً والرفع من هؤلاء زيادة وتقدم غير ضائر \*

عن أبي هريرة مرفوعاً والرفع من هؤلاء زيادة وتقدم غير ضائر \*

عن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « اعتدلوا في السجود ولا يبسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب » رواه الجماعة \*

قوله « ولا يبسط » في رواية ولا يبسط بزيادة التاء المتأمة من فوق وفي رواية « ولا يقترش » ومعناها واحد كما قال ابن المنير وابن رسلان أي لا يجعل ذراعيه على الأرض كالقراش والبساط . قال القرطبي ولا شك في كراهة هذه الهيئة ولا في استحباب تقبضها :

قوله « انبساط الكلب » في رواية « اقتراش الكلب » وقد عرفت ان معناها واحد والانبساط مصدر فعل محذوف تقديره ولا يبسط فينبسط انبساط الكلب ومثله قوله تعالى ( والله أنبتكم من الارض نباتا ) وقوله تعالى ( وأنبتنا نباتا حسنا ) أى أنبتكم فنبتم نباتا وأنبتنا فنبتت نباتا. والمراد بالاعتدال المأمور به في الحديث هو التوسط بين الاقتراش والقبض. وظاهر الحديث الوجوب وقد تقدم في شرح الحديث الأول ما يدل على صرفه عنه إلى الاستحباب \*

٥ وعن أبي حميد في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « إذا سجد فرج بين فخذه غير حامل بطنه على شيء من نخذه » رواه أبو داود \*  
حديث أبي حميد قد تقدم ذكر من أخرجه في باب رفع اليدين وهذا طرف منه .  
قوله « فرج بين فخذه » أى فرق بين فخذه وركبتيه وقدميه قال أصحاب الشافعي يكون التفريق بين القدمين بقدر شبر. قوله « غير حامل بطنه » بفتح الراء من غير والمراد أنه لم يجعل شيئا من نخذه حاملا لبطنه بل يرفع بطنه عن نخذه حتى لو شاءت بهيمة أن تمر بين يديه لم تـ (والحديث) يدل على مشروعية التفريع بين الفخذين في السجود ورفع البطن عنهما ولا خلاف في ذلك \*

٦ وعن أبي حميد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم « كان اذا سجد أمكن انفه وجهته من الارض ونحى يديه عن جنبه ووضع كفيه حذو منكبيه » رواه أبو داود والترمذي وصححه \*  
وهذا ايضا طرف من حديث أبي حميد المتقدم وأخرجه بهذا اللفظ ايضا ابن

خزيمة في صحيحه . قوله « أمكن » يقال أمكنته من الشيء ومكنته منه فتمكن واستمكن أي قوى عليه. وفيه دليل على مشروعية السجود على الالف والجهة وسياي الكلام عليه . قوله « ونحى يديه » فيه مشروعية التخوية في السجود كما في الركوع . قوله « ووضع كفيه » هذه الرواية مينة للرواية الأخرى الواردة بلفظ « ووضع يديه » قوله « حذو منكبيه » فيه مشروعية وضع اليدين في السجود حذو المنكبين \*

### باب أعضاء السجود

١ عن العباس بن عبد المطلب « انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سجد العبد سجد معه سبعة آراب وجهه وكفاه وركبناه وقدماه » رواه الجماعة الا البخاري \*  
العباد سجد معه سبعة آراب وجهه وكفاه وركبناه وقدماه » رواه الجماعة الا البخاري \*



قوله « آراب » بالمد جمع إرب بكسر أوله واسكان ثانيه وهو العضو (الحديث) يدل على ان أعضاء السجود سبعة وأنه ينبغي للساجد ان يسجد عليها كلها وقد اختلف العلماء في وجوب السجود على هذه السبعة الا أعضاء فذهبت العترة والشافعي في أحد قوليهِ الى وجوب السجود على جميعها للأمر التي ستأتي من غير فصل بينها . وقال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليهِ وأكثر الفقهاء الواجب السجود على الجهة فقط لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «ومكن جبهتك» ووافقه المؤيد بالله في عدم وجوب السجود على القدمين والحق ما قاله الأولون \*

٢ وعن ابن عباس قال « امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يسجد على سبعة أعضاء ولا يكف شعرا ولا ثوبا لوجهه واليدين والركبتين والرجلين » أخرجه وفي لفظ « قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم امرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجهة وأشار بيده على أنفه واليدين والركبتين والقدمين » متفق عليه . وفي رواية « امرت أن أسجد على سبع ولا اكفت الشعر ولا الثياب الجهة والأنف واليدين والركبتين والقدمين » رواه مسلم والنسائي \*

قوله « أمر » قال الحافظ هو بضم الهمزة في جميع الروايات على البناء لما لم يسم فاعله وهو الله جل جلاله . قال البيضاوي وعرف ذلك بالعرف وذلك يقتضي الوجوب ونظره الحافظ قال لانه ليس فيه صيغة افعل وهو ساقط لان لفظ أمر أدل على المطلوب من صيغة افعل كما تقرر في الأصول ولكن الذي يتوجه على القول باقتضائه الوجوب على الأمة انه لا يتم الا على القول بان خطابه صلى الله عليه وآله وسلم خطاب لأمته وفيه خلاف معروف ولا شك أن عموم أدلة الناسي تقتضي ذلك وقد أخرجه البخاري في صحيحه من رواية شعبة عن عمرو ابن دينار عن طاوس عن ابن عباس بلفظ « أمرنا » وهو دال على العموم . قوله « سبعة أعظم » سمي كل واحد عظاما وان اشتمل على عظام باعتبار الجملة ويجوز أن يكون من باب تسمية الجملة باسم بعضها كذا قال ابن دقيق العيد : قوله « ولا يكف شعرا ولا ثوبا » جملة معترضة بين المجل والمبين . والمراد بالشعر شعر الرأس . وظاهره ان ترك الكف واجب حال الصلاة لا خارجها ورد القاضى عياض بأنه خلاف ما عليه الجمهور فانهم كرهوا ذلك المصلى سواء فعله في الصلاة أو قبل أن يدخلها . قال الحافظ واتفقوا على انه لا يفسد الصلاة لكن

حكى ابن المنذر عن الحسن وجوب الاعادة ﴿ قيل ﴾ والحكمة في ذلك انه اذا رفع ثوبه وشعره عن مباشرة الأرض اشبه المتكبرين: قوله «الجهة» احتج به من قال بوجوب السجود على الجهة دون الأتف واليه ذهب الجمهور. وقال أبو حنيفة انه يجزىء السجود على الأتف وحده وقد نقل ابن المنذر اجماع الصحابة على أنه لا يجزىء السجود على الأتف وحده وذهب الأوزاعي وأحمد وإسحق وابن حبيب من المالكية وغيرهم الى انه يجب ان يحجمهما وهو قول للشافعي ﴿ واستدل ﴾ أبو حنيفة بالرواية الثانية من حديث ابن عباس المذكور في الباب لانه ذكر الجهة وأشار الى الأتف فدل على انه المراد ورده ابن دقيق العيد فقال ان الإشارة لا تعارض التصريح بالجهة لانه قد لاتعين المشار اليه بخلاف العبارة فانها معينة وفيه ان الإشارة الحسية أقوى من الدلالة اللفظية وعدم التعين المدعي ممنوع وقد صرح النحاة ان التعين فيها يقع بالعين والقلب وفي المرف باللام بالقلب فقط ولهذا جعلوها اعرف منه بل قال ابن السراج انها اعرف المعارف . واستدل القائلون بوجوب الجمع بينهما بالرواية الثالثة من حديث ابن عباس المذكور لانه جعلهما كعضو واحد ولو كان كل واحد منهما عضوا مستقلا للزم ان تكون الاعضاء ثمانية وتعقب بانه يلزم منه أن يكتفى بالسجود على الأتف وحده والجهة وحدها فيكون دليلا لا بي حنيفة لان كل واحد منهما بعض المصنوع وهو يكفي كما في غيره من الاعضاء وأنت خير بان المشى على الحقيقة هو المتحتم والمناقشة بالمجاز بدون موجب للمضير اليه غير ضائرة. ولا شك ان الجهة والأتف حقيقة في المجموع ولا خلاف ان السجود على مجموع الجهة والأتف مستحب . وقد أخرج أحمد من حديث وائل قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على الأرض واضعا جبهته وأنفه في سجوده » واخرج الدارقطني من طريق عكرمة عن ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لا يصيب أنفه من الأرض ما يصيب الحيين » قال الدارقطني الصواب عن عكرمة مرسل وروى اسمعيل ابن عبد الله المعروف بسمويه في فوائده عن عكرمة عن ابن عباس قال « اذا سجد أحدكم فليضع أنفه على الأرض فانكم قد أمرتم بذلك » . قوله « واليدين » المراد بهما الكفان بقرينة ما تقدم من النهي عن افتراش السبع والكعب . قوله « والرجلين » وفي الرواية الثانية والثالثة والركبتين والتقدمين وهي معينة للمراد من الرجلين في الرواية الأولى ﴿ والحديث ﴾ يدل على وجوب السجود على السبعة الاعضاء جميعا وقد تقدم الخلاف



في ذلك وظاهره انه لا يجب كشف شيء من هذه الأجزاء لان مسمى السجود يحصل بوضعها دون كشفها. قال ابن دقيق العيد ولم يختلف في ان كشف الركبتين غير واجب لما يحذر فيه من كشف العورة وأما عدم وجوب كشف القدمين فلدليل لطيف وهو ان الشارع وقت المسح على الخف بمدة يقع فيها الصلاة بالخف فلو وجب كشف القدمين لوجب نزع الخف المقتضى لنقض الطهارة فتبطل الصلاة اهـ ويمكن ان يخص ذلك بلباس الخف لاجل الرخصة . وأما كشف اليدين والجهة فسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعد هذا. وقد ذهب الهادي والقاسم والشافعي الى أنه لا يجب الكشف عن شيء من السبعة الأجزاء. وذهب الناصر والمرتضي وأبو طالب والشافعي في أحد قوله الى انه يجب في الجهة دون غيرها. وقال المؤيد بالله وأبو حنيفة انه يجزئ السجود على كور العمامة وفي قول للشافعي انه يجب كشف اليدين كالجهة وقال المؤيد بالله وأبو حنيفة وأهل القول الاول انه لا يجب كمصابة الحرة وسيأتي الدليل على ذلك \*

### باب المصلي يسجد على ما يحمله ولا يباشر مصلاه بأعضائه

١ عن أنس قال « كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شدة الحر فاذا لم يستطع أحدنا أن يمكن جبهته من الأرض بسط ثوبه فسجد عليه » رواه الجماعة \* قوله « ثوبه » قال في الفتح الثوب في الأصل يطلق على غير الخيط (والحديث) يدل على جواز السجود على الثياب لا لقاء حر الأرض وفيه إشارة الى أن مباشرة الأرض عند السجود هي الأصل لتعليق بسط ثوب بعدم الاستطاعة. وقد استدل بالحديث على جواز السجود على الثوب المتصل بالمصلي . قال النووي وبه قال أبو حنيفة والجمهور وحمله الشافعي على ان الثوب المتصل : قال ابن دقيق العيد يحتاج من استدل به على الجواز الى أمرين . أحدهما ان لفظ ثوبه دال على المتصل به إما من حيث اللفظ وهو تعقيب السجود بالبسط وإما من خارج اللفظ وهو قلة الثياب عندهم وعلى تقدير أن يكون كذلك وهو الامر الثاني يحتاج الى ثبوت كونه متاولا لحل النزاع وهو أن يكون مما يتحرك بحركة المصلي وليس في الحديث ما يدل عليه وقد عورض هذا الحديث بحديث خباب بن الارت عند الحاكم في الأربعين والبيهقي بلفظ « شكونا الى » ( ٣٧ م - ج ٢ )

رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا» وأخرجه مسلم بدون لفظ حر وبدون لفظ جباهنا وأكفنا ويجمع بين الحديثين بأن الشكاية كانت لاجل تأخير الصلاة حتى يبرد الحر لا لاجل السجود على الحائل اذ لو كان كذلك لاذن لهم بالحائل المنفصل كما تقدم انه كان صلى الله عليه وسلم يصلي على الحرة ذكر معنى ذلك الحافظ في التلخيص. وأما ما أخرجه أبو داود في المراسيل عن صالح بن خيوان السبائي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يسجد الى جنبه وقد اعتم على جبهته فحسر عن جبهته. وأخرج ابن أبي شيبة عن عياض بن عبد الله قال «رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً يسجد على كور العمامة فأومأ يده ارفع عمامتك» فلا تعارضهما إلا حديث الواردة بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يسجد على كور عمامته لأنها كما قال البيهقي لم يثبت منها شيء. يعني مرفوعاً. وقد رويت من طرق عن جماعة من الصحابة. منها عن ابن عباس عند أبي نعيم في الحلية وفي اسناده ضعف كما قال الحافظ. ومنها عن ابن أبي أوفى عند الطبراني وفيه قائد أبو الورقاء وهو ضعيف. ومنها عن جابر عند ابن عدى وفيه عمرو بن شمر وجابر الجعفي وهما متروكان. ومنها عن أنس عند ابن أبي حاتم في العلل وفيه حسان بن سيارة وهو ضعيف. ورواه عبد الرزاق مرسلًا. وعن أبي هريرة قال أبو حاتم هو حديث باطل ويمكن الجمع ان كان لهذه الأحاديث أصل في الاعتبار بأن يحمل حديث صالح بن خيوان وعياض بن عبد الله على عدم العذر من حر أو برد وأحاديث سجوده صلى الله عليه وآله وسلم على كور العمامة على العذر. وكذلك يحمل حديث الحسن الآتي على العذر المذكور. ومن القائلين بجواز السجود على كور العمامة عبد الرحمن بن يزيد وسعيد بن المسيب والحسن وبكر المزني ومكحول والزهرى روي ذلك عنهم ابن أبي شيبة. ومن المانعين عن ذلك على ابن أبي طالب وابن عمر وعادة بن الصامت وإبراهيم وابن سيرين ويمون بن مهران وعمر ابن عبد العزيز وجمدة بن هيرة روي ذلك عنهم أيضاً أبو بكر ابن أبي شيبة \*

٢ - وعن ابن عباس قال «لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم مطير وهو يتقي الطين إذا سجد بكساء عليه يجعله دون يديه إلى الأرض إذا سجد» رواه أحمد \*

الحديث أخرجه نحوه ابن أبي شيبة عنه بلفظ «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب واحد يتقى بفضوله حر الأرض وبردها» وأخرجه بهذا اللفظ أحمد وأبو يعلى



والطبراني في الأوسط والكبير . قال في مجمع الزوائد ورجال أحمد رجال الصحيح  
 (والحديث) بدل علي جواز الالتقاء بطرف الثوب الذي علي المصلي ولكن لا عذر  
 إما عذر المطرك كما في حديث الباب أو الحر والبرد كما في رواية ابن أبي شيبة. وهذا الحديث  
 مصرح بأن الكساء الذي سجد عليه كان متصلاً به. وبه استدل القائلون بجواز ترك  
 كشف اليدين في الصلاة وقد تقدم ذكرهم في الباب الأول ولكنه مقيد بالعدر  
 كما عرفت إلا أن القول بوجوب الكشف يحتاج إلي دليل إلا أن يقال إن الأمر  
 بالسجود علي الأعضاء المذكورة يقتضي أن لا يكون بينها وبين الأرض حائل وقد  
 قدمنا أن مسمي السجود يحصل بوضعها دون كشفها \*

٣ وعن عبد الله بن عبد الرحمن قال « جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 فصلى بنا في مسجد بني الأشهل فرأيتُه واضعاً يديه في ثوبه إذا سجد » رواه أحمد  
 وابن ماجه وقال « على ثوبه » \*

الحديث أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد العزيز بن محمد  
 الدراوردي عن اسماعيل بن أبي حبيبة عنه . وهذا الحديث قد اختلف في إسناده فقال  
 ابن أبي أوفى عن اسماعيل بن إبراهيم بن أبي حبيبة عن عبد الله بن عبد الرحمن بن  
 ثابت بن الصامت عن أبيه عن جده وهذا أولى بالصواب قاله المنزني . وقد استدل به  
 أيضا القائلون بجواز ترك كشف اليدين حال السجود وهو أدل علي مطلوبهم من حديث  
 ابن عباس لإطلاقه وتقييد حديث ابن عباس بالعدر وقد تقدم تمام الكلام عليه \*

قال المصنف وقال البخاري قال الحسن كان القوم يسجدون علي العمامة والقلنسوة ويداه  
 في كمه . وروى سعيد في سننه عن إبراهيم قال كانوا يصلون في المسائق والبرانس  
 والطبالسة ولا يخرجون أيديهم انتهى . وكلام الحسن الذي علقه البخاري قد وصله  
 البيهقي وقال هذا أصح ما في السجود موقوفاً علي الصحابة . وصله أيضاً عبد الرزاق  
 وابن أبي شيبة . والقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم المهملة وفتح الواو  
 وقد تبدل ياء مثناة من تحت وقد تبدل الفا وتفتح السين وبعدها هاء تأنيث وهي غشاء  
 مبطن يستر به الرأس قاله القزاز في شرح الفصيح . وقال ابن هشام التي يقال لها العمامة  
 الشاشية . وفي المحكم هي من ملابس الروس معروفة . وقال أبو هلال العسكري هي التي  
 تغطي بها العمامة وتستر من الشمس والمطر كأنها عنده رأس البرنس . وقول الحسن

ويداه في كفه أي يد كل واحد منهم قال الحافظ وكأنه أراد بتغيير الأسلوب بيان أن كل واحد منهم ما كان يجمع بين السجود على العمامة والقلنسوة معا لكن في كل حالة كان يسجد ويداه في كفه . والمسائق جمع مستقة وهي فروطويل السكين كذا في القاموس . والبرانس جمع برنس بالضم قال في القاموس هو قلنسوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه دراعة كان أوجبة . والطيايسة جمع طيلسان \*

### باب الجلسة بين السجدين وما يقول فيها

١ عن أنس قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قال سمع الله لمن حمده قام حتى يقول قد أوهم ثم يسجد ويقعد بين السجدين حتى يقول قد أوهم » رواه مسلم . وفي رواية متفق عليها « أن أنسا قال اني لا آلو أن أصلي بهم كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بنا فكان إذا رفع رأسه من الركوع انتصب قائما حتى يقول الناس قد نسي وإذا رفع رأسه من السجدة مكث حتى يقول الناس قد نسي » \*

الرواية الأولى أخرجها أيضا أبو داود وغيره . قوله « قد أوهم » بفتح الهمزة والهاء فعل ماض مبنى للفاعل . قال القرطبي ومعناه ترك . قال ثعلب يقال أوهمت الشيء إذا تركته كله أوهم ووهمت في الحساب وغيره إذا غلطت أهم ووهمت إلى الشيء إذا ذهب وهمك إليه وأنت تريد غيره . وقال في النهاية أوهم في صلاته أي أسقط منها شيئا يقال أوهمت الشيء إذا تركته وأوهمت في الكلام والكتاب إذا أسقطت منه شيئا . وهم يعني بكسر الهمزة يوهم وهما بالتحريك إذا غلط . قال ابن رسلان ويحتمل أن يكون معناه نسي انه في صلاة وكذا قال الكرمانى وزاد أوظن انه في وقت القنوت حيث كان معتدلا والتشهد حيث كان جالسا ويؤيد التفسير بالنسيان التصريح به في الرواية الأخرى . قوله « اني لا آلو » هو بهمزة ممدودة بعد حرف النفي ولام مضمومة بعدها واو خفيفة أي لا أقصر : قوله « قد نسي » أي نسي وجوب الهوى الى السجود قاله الكرمانى ويحتمل أن يكون المراد أنه نسي انه في صلاة أوظن انه وقت القنوت حيث كان معتدلا والتشهد حيث كان جالسا قاله الحافظ . ووقع عند الاسماعيلي







من طريق غندر عن شعبة قلنا قد نسي طول القيام أى لاجل طول قيامه (والحديث) يدل على مشروعية تطويل الاعتدال من الركوع والجلوس بين السجدين وقد ذهب بعض الشافعية إلى بطلان الصلاة بتطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين محتجاً بأن طولهما ينفي الموالاة وما أدري ما يكون جوابه عن حديث الباب . وعن حديث حذيفة الآتي بعده . وعن حديث البراء المتفق عليه « أنه كان ركوعه صلى الله عليه وآله وسلم وسجوده وإذا رفع من الركوع وبين السجدين قريباً من السواء » ولفظ مسلم « وجدت قيامه فركعته فاعتداله » الحديث . وفي لفظ للبخاري « كان ركوع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسجوده وبين السجدين وإذا رفع رأسه من الركوع ما خلا القيام والقعود قريباً من السواء » قال ابن دقيق العيد هذا الحديث يدل على أن الاعتدال ركن طویل وحديث أنس أصرح في الدلالة على ذلك بل هو نص فيه فلا ينبغي العدول عنه لدليل ضعيف وهو قولهم لم يسن فيه تكرير التسيحات كالركوع والسجود . ووجه ضعفه أنه قياس في مقابلة النص فهو فاسد انتهى . على أنه قد ثبتت مشروعية أذكاء في الاعتدال أكثر من التسييح المشرود في الركوع والسجود كما تقدم وسيأتي . وأما القول بأن طولهما ينفي الموالاة فباطل لأن معنى الموالاة أن لا يتخلل فصل طویل بين الأركان مما ليس فيها وما ورد به الشرع لا يصح نفى كونه منها وقد ترك الناس هذه السنة الثابتة بالأحاديث الصحيحة محدثهم وفقههم ومجتهدهم ومقلدهم فليت شعري ما الذي عولوا عليه في ذلك والله المستعان \*


٢ وعن حذيفة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بين السجدين رب اغفر لي رب اغفر لي » رواه النسائي وابن ماجه \*  
الحديث أخرجه أيضاً الترمذي وأبو داود عن حذيفة مطولاً ولفظه « أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل وكان يقول الله أكبر ثلاثاً ذوالملكوت والجبروت والكبرياء والعظمة ثم استفتح فقرأ البقرة ثم ركع فكان ركوعه نحوه من قيامه وكان يقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم سبحان ربّي العظيم ثم رفع رأسه من الركوع فكان قيامه نحوه من سجوده » وفي روايه الاساري « نحوه من ركوعه وكان يقول لربّي الحمد ثم يسجد فكان سجوده نحوه من قيامه فكان يقول في سجوده سبحان ربّي الاعلى ثم يرفع رأسه من السجود وكان يقعد فيما بين السجدين نحوه من سجوده وكان يقول رب اغفر لي رب

اغفر لي فصلی أربع ركعات فقرأ فيهن البقرة وآل عمران والنساء والمائدة أو الأناعام شك  
شعبة وفي إسناده رجل من بني عبس. قيل هو صلة بن زفر العبسي الكوفي وقد احتج به  
البخاري ومسلم. والحديث أصله في مسلم وهو يدل على مشروعية طلب المغفرة في  
الاعتدال بين السجدين وعن استحباب تطويل صلاة النافلة والقراءة فيها بالسور  
الطويلة وتطويل أركانها جميعا. وفيه رد علي من ذهب الى كراهة تطويل الاعتدال من  
الركوع والجلسة بين السجدين. قال النووي والجواب عن هذا الحديث صعب. وقد  
تقدم بقية الكلام علي ذلك \*

٣  وعن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بين  
السجدين اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني » رواه الترمذي وأبو داود  
الا أنه قال فيه وعافني مكان واجبرني  \*

الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه والحاكم وصححه والبيهقي وجمع ابن ماجه  
بين لفظ ارحمني واجبرني وزاد ارفعني ولم يقل اهدني ولا عافني. وجمع بينهما الحاكم  
كلها الا أنه لم يقل وعافني. وفي إسناده كامل أبو العلاء التميمي السعدي الكوفي وثقه  
يحيى بن معين وتكلم فيه غيره  والحديث  يدل على مشروعية الدعاء بهذه  
الكلمات في القعدة بين السجدين. قال المتولي ويستحب للمنفرد أن يزيد هنا اللهم  
هب لي قلبا تقيا من الشرك بر يا لا كافرا ولا شقيا. قال الأذري لحديث ورد فيه \*

 باب السجدة الثانية ولزوم الطمأنينة في الركوع والسجود والرفع عنهما 

١  عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل المسجد  
فدخل رجل فصلی ثم جاء فسلم علي النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك  
لم تصل فرجع فصلی كما صلى ثم جاء فسلم علي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ارجع  
فصل فانك لم تصل فرجع فصلی كما صلى ثم جاء فسلم علي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال  
ارجع فصل فانك لم تصل ثلاثا فقال والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره فعلمني فقال  
إذا قمت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن  
راكما ثم ارفع حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن



جالسا ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم افعل ذلك في الصلاة كلها » متفق عليه لكن ليس لمسلم فيه ذكر السجدة الثانية . وفي رواية لمسلم « اذا قمت الى الصلاة فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر » الحديث \*  
الحديث فيه زيادات وله طرق وسننير الى بعضها عند الكلام على مفرداته .  
وفي الباب عن رفاعه بن رافع عند الترمذي وأبي داود والنسائي . وعن عمار بن ياسر أشار اليه الترمذي : قوله « فدخل رجل هو خلاد بن رافع كذا بينه ابن أبي شيبة قوله « فصلى » زاد النسائي ركعتين وفيه اشعار بأنه صلى تقيلا . قال الحافظ والاقرب انها تحية المسجد : قوله « ثم جاء فسلم » زاد البخاري فرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي مسلم وكذا البخاري في الاستئذان من رواية ابن عمر فقال « وعليك السلام » وهذه الزيادة ترد ما قاله ابن المنير من أن الموعظة في وقت الحاجة أهم من رد السلام واستدل بالحديث قال ولعله لم يرد عليه تأديبا له على جهله ولعله لم يستحضر هذه الزيادة : قوله « فانك لم تصل » قال عياض فيه ان أفعال الجاهل في العبادة على غير علم لا تجزى وهذا مبني على أن المراد بالنفي نفى الاجزاء وهو الظاهر ومن حمله على نفى الكمال سمك بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره بالاعادة بعد التعليم فدل على اجزائها والا لزم تأخير البيان كذا قال بعض المالكية وتعقب بأنه قد أمره في المرة الأخيرة بالاعادة فسأله التعليم فعلمه فكان أنه قال له أعد صلاتك علي غير هذه الكيفية . وقد احتج لتوجه النفي الى الكمال بما وقع في بعض روايات الحديث عند أبي داود والترمذي من حديث رفاعه « بلفظ فان انتقصت منه شيئا انتقصت من صلاتك » وكان أهون عليهم من الاول انه من انتقص من ذلك شيئا انتقص من صلاته ولم تذهب كلها قالوا والنقص لا يستلزم الفساد والا لزم في ترك المندوبات لانها تنقص بها الصلاة وقد قدمنا الجواب عن هذا الاحتجاج في شرح أول حديث من أبواب صفة الصلاة : قوله « ثلاثا » في رواية البخاري فقال في الثالثة أو في التي بعدها وفي أخرى له فقال في الثانية أو في الثالثة ورواية الكتاب أرجح لعدم الثالثة فيها ولكونه صلى الله عليه وآله وسلم كان من عادته استعمال الثلاث في تعليمه : قوله « اذا قمت الى الصلاة فكبر » وفي رواية للبخاري « اذا قمت الى الصلاة فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر » وهي في مسلم أيضا كما قال المصنف . وفي رواية للبخاري أيضا والترمذي وأبي داود « فتوضأ كما أمرك الله ثم تشهد وأقم » والمراد بقوله ثم تشهد الامر بالشهادتين عقيب

الوضوء لا تشهد في الصلاة كذا قال ابن رسلان وهو الظاهر من السياق لانه جمعه مرتبة على الوضوء ورتب عليه الاقامة والتكبير والقراءة كما في رواية أبي داود . والمراد بقوله وأقم الأمر بالاقامة . وفي رواية النسائي وأبي داود ثم بكبر ويحمد الله ويثني عليه الا أنه قال النسائي بمجده مكان يثني عليه ثم ساق أبو داود في هذه الرواية الأمر بتكبير الا تتقال في جميع الأركان والتسميع وهي تدل على وجوبه وقد تقدم البحث عن ذلك . وظاهر قوله «فكبر» في رواية حديث الباب وجوب تكبيرة الافتتاح وقد تقدم الكلام على ذلك في أوائل أبواب صفة الصلاة: قوله «ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن» وفي رواية لابي داود والنسائي من حديث رفاعه «فان كان معك قرآن فاقرأ والافا حمد الله تعالى وكبره وهله» وفي رواية لابي داود من حديث رفاعه «ثم اقرأ بأم القرآن وبما شاء الله» ولاحمد وابن حبان «ثم اقرأ بأم القرآن ثم اقرأ بما شئت» وقد تمسك بحديث الباب من لم يوجب قراءة الفاتحة في الصلاة واجيب عنه بهذه الروايات المصروفة بأم القرآن وقد تقدم البحث عن ذلك في باب وجوب قراءة الفاتحة: قوله «ثم اركع حتى تطمئن» في رواية لاحمد وأبي داود «فاذا ركعت فاجل راحتيك على ركبتيك وامدد ظهرك ومكن ركوعك» : قوله «ثم ارفع حتى تعتدل قائما» في رواية لابن ماجه «تطمئن» وهي على شرط مسلم وأخرجها اسحق بن راهويه في مسنده وأبو نعيم في مستخرجهم والسراج عن يوسف بن موسى أحد شيوخ البخاري. قال الحافظ ثبت ذكر الطمأنينة في الاعتدال على شرط الشيخين ومثله في حديث رفاعه عند أحمد وابن حبان. وفي لفظ لاجد «فأقم صلبك حتى ترجع العظام الي مفاصلها» وهذه الروايات ترد مذهب من لم يوجب الطمأنينة وقد تقدم الكلام في ذلك : قوله «ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً» فيه دليل على وجوب السجود وهو اجماع ووجوب الطمأنينة فيه خلافاً لابي حنيفة : قوله «ثم ارفع حتى تطمئن جالساً» فيه دلالة على وجوب الرفع والطمأنينة فيه ولا خلاف في ذلك . وقال أبو حنيفة يكفي أدنى رفع وقال مالك يكون أقرب الى الجلوس : قوله «ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً» فيه أيضاً وجوب السجود والطمأنينة فيه ولا خلاف في ذلك ~~وقد استدل~~ بهذا الحديث على عدم وجوب قعدة الاستراحة وسيأتي الكلام على ذلك في الباب الذي بعد هذا والكنه قد ثبت في رواية للبخاري من رواية ابن عمر في باب الاستئذان بعد ذكر السجود الثاني بلفظ «ثم ارفع حتى تطمئن جالساً» وهي



تصلح للتمسك بها على الوجوب ولكنه لم يقل به أحد على أنه قد أشار البخاري إلى أن ذلك وهم لأنه عقبها بقوله قال أبو أسامة في الأخير حتى يستوي قائماً . ويمكن أن يحمل أن كان محفوظاً على الجلوس للتشهد انتهى . فشكك البخاري هذه الرواية التي ذكرها ابن نمير بمخالفة أبي أسامة وبقوله أن كان محفوظاً . قال في البدر المنير ما معناه وقد أثبت هذه الزيادة اسحق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة كما قال ابن نمير . وكذلك البيهقي من طريقه وزاد أبو داود في حديث رقاعة « فإذا جلست في وسط الصلاة يعني التشهد الأوسط فاطمئن وافرش نخذك ثم تشهد » (في الحديث يدل على وجوب الطمأنينة في جميع الأركان كما تقدم وقد جزم كثير من العلماء بأن واجبات الصلاة هي المذكورة في طرق هذا الحديث واستدلوا به على عدم وجوب من لم يذكر فيه . قال ابن دقيق العيد تقرر من الفقهاء الاستدلال بهذا الحديث على وجوب ما ذكر فيه وعدم وجوب ما لم يذكر فيه فاما وجوب ما ذكر فيه فلتعلق الأمر به واما عدم وجوب غيره فليس ذلك بمجرد كون الأصل عدم الوجوب بل الأمر زائد على ذلك وهو أن الموضع موضع تعليم وبيان للجاهل وتعريف لواحيات الصلاة وذلك يقتضي انحصار الواحيات فيما ذكر ويقوى مرتبة الحصر أنه صلى الله عليه وسلم ذكر ما تعلقت به الإساءة من هذا المصلي وما لم يتعلق به أساءته من واجبات الصلاة . وهذا يدل على أنه لم يقصر المقصود على ما وقعت به الإساءة فقط . فإذا تقرر هذا فكل موضع اختلفت العلماء في وجوبه وكان مذكوراً في هذا الحديث قلنا أن متمسك به في وجوبه وكل موضع اختلفوا في عدم وجوبه ولم يكن مذكوراً في هذا الحديث قلنا أن متمسك به في عدم وجوبه لكونه غير مذكور على ما تقدم من كونه موضع تعليم ثم قال إلا أن على طالب التحقيق ثلاث وظائف . أحدها أن يجمع طرق الحديث ويحصي الأمور المذكورة فيه ويأخذ بالزائد فالزائد فإن الأخذ بالزائد واجب . وثانيها إذا أقام دليلاً على أحد الأمرين إما الوجوب أو عدم الوجوب فالواجب العمل به ما لم يعارضه ما هو أقوى وهذا عند النفي يجب التحرز فيه أكثر فليُنظر عند التعارض أقوى الدليلين يعمل به قال وعندنا أنه إذا استدل على عدم وجوب شيء بعدم ذكره في الحديث وجاءت صيغة الأمر به في حديث آخر فالمقدم صيغة الأمر وإن كان يمكن أن يقال الحديث دليل على عدم الوجوب ويحمل صيغة الأمر على التنبه ثم ضعفه بأنه إنما يتم إذا

كان عدم الذكر في الرواية يدل على عدم الذكر في نفس الأمر وليس كذلك فإن عدم الذكر إنما يدل على عدم الوجوب وهو غير عدم الذكر في نفس الأمر فيقدم ما دل على الوجوب لانه اثبات لزيادة يتعين العمل بها انتهى (١) والوظائف التي أرشد إليها قد امتثلنا رسمه فيها. فجمعنا من طرق هذا الحديث في هذا الشرح عند الكلام على مفرداته ما تدعو الحاجة إليه وتظهر للاختلاف في ألفاظه مزيد فائدة وعملا بالزائد فالزائد من ألفاظه فوجدنا الخارج عما شتمل عليه حديث الباب. الشهادتين بعد الوضوء. وتكبير الا تقال. والتسميع. والاقامة. وقراءة الفاتحة ووضع اليدين على الركبتين حال الركوع. ومد الظهر وتمكين السجود. وجلسة الاستراحة وفرش الفخذ. والتشهد الأوسط. والأمر بالتحميد والتكبير والتهيل والتمجيد عند عدم استطاعة القراءة وقد تقدم الكلام على جميعها الا التشهد الأوسط وجلسة الاستراحة وفرش الفخذ فسيأتي الكلام على ذلك. والخارج عن جميع ألفاظه من الواجبات المتفق عليها كما قال الحافظ والنووي النية. والقعود الأخير. ومن اختلف فيها التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه. والسلام في آخر الصلاة وقد قدمنا الكلام على النية في الوضوء وسيأتي الكلام على الثلاثة الأخيرة وأما قولها أنها تقدم صيغة الأمر إذا جاءت في حديث آخر واختياره لذلك من دون تفصيل فنحن لا نوافقه بل نقول إذا جاءت صيغة أمر قاضية بوجوب زائد على ما في هذا الحديث فإن كانت متقدمة على تاريخه كان صارفا لها الى التنبه لان اقتصاره صلى الله عليه وسلم في التعليم على غيرها وتركها لها من أعظم المشعرات بعدم وجوب ما تضمنته لما تقرر من أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وان كانت متأخرة عنه فهو غير صالح لصرفها لان الواجبات الشرعية ما زالت تتجدد وقتا فوقتا والا لزم قصر واجبات الشريعة على الخمس المذكورة في حديث ضمام بن ثعلبة وغيره أعني الصلاة والصوم والحج والزكاة والشهادتين لأن النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر عليها في مقام التعليم والسؤال عن جميع

(١) وقد اختصر الشارح كلام العلامة ابن دقيق العيد ولم يذكر الوظيفة الثالثة وقد ذكر الوظائف الثلاثة العلامة ابن دقيق في كتابه احكام الاحكام شرح عمدة الاحكام مستوفاة ونقل كلام الشوكاني هذا هناك في تعليق عليه ونص كلامه في الوظيفة الثالثة : وثاتها ان يستمر على طريقة واحدة ولا يستعمل في طريقة ما يتركه في آخر فيتشعب نظره وان يستعمل القوانين المعتبرة في ذلك استعمالا واحدا فانه يقع هذا الاختلاف في النظر في كلام كثير من المتناظرين انتهى : والله اعلم



الواجبات واللازم باطل فاللزوم مثله وإن كانت صيغة الأمر الواردة بوجوب زيادة علي هذا الحديث غير معلومة التقدم عليه ولا التأخر ولا المقارنة فهذا محل الاشكال ومقام الاحتمال والأصل عدم الوجوب والبراءة منه حتى يقوم دليل بوجوب الانتقال عن الأصل والبراءة ولا شك أن الدليل المفيد للزيادة علي حديث المصلي إذا التبس تاريخه محتمل لتقدمه عليه وتأخره فلا يتنهض للاستدلال به على الوجوب وهذا التفصيل لا بد منه وترك مراعاته خارج عن الاعتدال إلى حد الافراط أو التفريط لأن قصر الواجبات على حديث المصلي فقط واهدار الأدلة الواردة بعده تخيلاً لصلاحه لصرف كل دليل يرد بعده دالاً على الوجوب سد لباب التشريع ورد لما تجدد من واجبات الصلاة ومنع للشارع من إيجاب شيء منها وهو باطل لما عرفت من تجدد الواجبات في الأوقات . والقول بوجوب كل ما ورد الأمر به من غير تفصيل يؤدي إلى إيجاب كل أقوال الصلاة وأفعالها التي ثبتت عنه صلى الله عليه وآله وسلم من غير فرق بين أن يكون ثبوتها قبل حديث المصلي أو بعده لأنها بيان للأمر القرآني أعني قوله تعالى ( أقيموا الصلاة ) ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » وهو باطل لاستلزامه تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو لا يجوز عليه صلى الله عليه وآله وسلم . وهكذا الكلام في كل دليل يقتضي بوجوب أمر خارج عن حديث المصلي ليس بصيغة الأمر كالتوعد على الترك أو الذم لمن لم يفعل . وهكذا يفصل في كل دليل يقتضي عدم وجوب شيء مما اشتمل عليه حديث المصلي أو تحريمه إن فرضنا وجوده ( وقد استدلل ) بالحديث على عدم وجوب الإقامة ودعاء الافتتاح ورفع اليدين في الأحرام وغيره ووضع اليمنى على اليسرى وتكبيرات الانتقال وتسبيحات الركوع والسجود وهيات الجلوس ووضع اليد على الفخذ والقعود ونحو ذلك . قال الحافظ وهو في معرض المنع لثبوت بعض ما ذكر في بعض الطرق اهـ . وقد قدمنا البعض من ذلك . وللحديث فوائد كثيرة قال أبو بكر ابن العربي فيه أربعون مسألة ثم سردها \*

٢ وعن حذيفة « انه رأى رجلاً لا يتم ركوعه ولا سجوده فلما قضى صلاته دعاه فقال له حذيفة ما صليت ولو مت مت علي غير الفطرة التي فطر الله عليها محمداً صلى الله عليه وآله وسلم » رواه احمد والبخاري \*  
قوله « رأى حذيفة رجلاً » روى عبدالرزاق وابن خزيمة وابن حبان من طريق

الثوري عن الأعمش أن هذا الرجل كان عند أبواب كندة . قال الحافظ ولم أقف على اسمه : قوله « ماضيت » هو نظير قوله صلى الله عليه وسلم للمسيء « فانك لم تصل » وزاد أحمد بعد قوله يقال له حذيفة « منذ كم صليت قال منذ أربعين سنة » والنسائي مثل ذلك . وحذيفة مات سنة ست وثلاثين من الهجرة فعلى هذا يكون ابتداء صلاة المذكور قبل الهجرة بأربع سنين أو أكثر . قال الحافظ ولعل الصلاة لم تكن فرضت بعد فعله . أراد المبالغة أو لعله كان ممن يصلي قبل إسلامه ثم أسلم فخصت المدة المذكورة من الأمرين . وهذه العلة لم يذكر البخاري هذه الزيادة : قوله « غير الفطرة » قال الخطابي الفطرة الملة والدين قال ويحتمل أن يكون المراد بها السنة كما في حديث « خمس من الفطرة » وقد قدمنا تفسيرها في شرح حديث خصال الفطرة . ( والحديث ) يدل على وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود وعلى أن الإخلال بها يبطل الصلاة وعلى تكفير تارك الصلاة لأن ظاهره أن حذيفة نفي الإسلام عنه وهو على حقيقة عند قوم وعلى المبالغة عند قوم آخرين . وقد تقدم الكلام على ذلك في أوائل كتاب الصلاة . وقال الحافظ إن حذيفة أراد توبيخ الرجل ليرتدع في المستقبل . ويرجعه وروده من وجه آخر عند البخاري بلفظ « سنة محمد صلى الله عليه وآله وسلم » وهذه الزيادة تدل على أن حديث حذيفة المذكور مرفوع لأن قول الصحابي من السنة يفيد ذلك وقد مال إليه قوم وخالفه آخرون والأول هو الراجح \*

٣ وعن أبي قتادة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أشرب الناس سرقة الذي يسرق من صلاته فقالوا يا رسول الله وكيف يسرق من صلاته قال لا يتم ركوعها ولا سجودها أو قال ولا يقيم صلبه في الركوع والسجود » رواه أحمد . ولاحمد من حديث أبي سعيد مثله إلا أنه قال « يسرق صلاته » \*

الحديث أخرجه أيضا الطبراني في الكبير والأوسط قال في مجمع الزوائد ورجاله رجال الصحيح . وفيه أن ترك إقامة الصلب في الركوع والسجود جعله الشارع من أشرب أنواع السرقة وجعل الفاعل لذلك أشرب من تلبس بهذه الوظيفة الخسيسة التي لا أوضع ولا أخبث منها تفتيرا عن ذلك وتبليها على تحريمه . وقد صرح صلى الله عليه وآله وسلم بأن صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود غير مجزئة كما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه النسائي وابن ماجه من حديث ابن مسعود بلفظ « لا تجزئ » صلاة الرجل



حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود» ونحوه عن علي بن شيبان عند أحمد وابن ماجه وقد تقدم في باب أن الاتصاف بعد الركوع فرض والاحاديث في هذا الباب كثيرة وكلها رد على من لم يوجب الطمأنينة في الركوع والسجود والاعتدال منهما \*

### باب كيف النهوض الى الثانية وما جاء في جلسة الاستراحة

- ١ عن وائل بن حجر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما سجد وقعت ركبته الى الارض قبل أن يقع كفاه فلما سجد وضع جبهته بين كفيه وجاني عن إبطيه واذا نهض نهض على ركبتيه واعتمد على نخذه » رواه أبو داود \*  
الحديث أخرجه أبو داود من طريق عبد الجبار بن وائل بن حجر عن أبيه وقد أخرج له مسلم ووثقه ابن معين وقال لم يسمع من أبيه شيئا وقال أيضا مات وهو حمل قال الذهبي وهذا القول مردود بما صح عنه انه قال كنت غلاما لأعقل صلاة أبي وأخرجه من طريق حاصم بن كليب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكليب والدعاصم لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فحديثه مرسل قال ذلك الترمذي والمنذري وغيرهما وقد تقدم تفصيل ذلك في باب هيات السجود . قوله « وقعت ركبته الى الارض قبل أن يقع كفاه » وقد تقدم الكلام على هذه الهيئة وما فيها من الاختلاف في باب هيات السجود : قوله « فلما سجد وضع جبهته بين كفيه وجاني عن إبطيه » لم يذكر هذا أبو داود في الباب الذي ذكر فيه طرق حديث وائل وإنما ذكره في باب افتتاح الصلاة . والمجاورة المباشرة وهو من الجفاء وهو البعد عن الشيء : قوله « واذا نهض نهض على ركبتيه » فيه مشروعية النهوض على الركبتين والاعتماد على الفخذين لا على الأرض : قوله « على نخذه » الذي في سنن أبي داود على نخذه بلفظ الافراد وقيد ابن رسلان في شرح السنن بالافراد أيضا وقال هكذا الرواية ثم قال وفي رواية أظنها لغير المصنف يعني أبا داود على نخذه بالثنية وهو اللائق بالمعني . ورواه أيضا أبو داود في باب افتتاح الصلاة بالافراد قال ابن رسلان ولعل المراد الثنية كما في ركبتيه \*
- ٢ عن مالك بن الحويرث « انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فإذا كان في وز من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعدا » رواه الجماعة إلا مسله وابن ماجه \*

الحديث فيه مشروعية جلسة الاستراحة وهي بعد الفراغ من السجدة الثانية وقبل النهوض الى الركعة الثانية والرابعة وقد ذهب الى ذلك الشافعي في المشهور عنه وطائفة من أهل الحديث وعن أحمد روايتان. وذكر الخلال ان أحمد رجع الى القول بها ولم يستحبها الاكثر واحتج لهم الطحاوي بحديث أبي أحمد الساعدي المشتمل على وصف صلاته صلى الله عليه وآله وسلم ولم يذكر فيه هذه الجلسة بل ثبت في بعض ألفاظه «انه قام ولم يتورك» كما أخرجه أبو داود قال فيحتمل ان مفعله في حديث مالك بن الحويرث لعله كانت به فقدم من أجلها لأن ذلك من سنة الصلاة ثم قوى ذلك بانها لو كانت مقصودة لشرع لها ذكر مخصوص ومتعب بان الأصل عدم العلة وبان مالك بن الحويرث هو راوى حديث «صلوا كما رأيتموني أصلي» فحكاياته لصفات صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم داخلة تحت هذا الامر. وحديث أبي حميد يستدل به على عدم وجوبها وانه تركها لبيان الجواز لا على عدم مشروعيتهما على أنها لم تتفق الروايات عن أبي حميد في نفي هذه الجلسة بل أخرج أبو داود والترمذي وأحمد عنه من وجه آخر باثباتها. وأما الذي ذكره الخصوص فانها جلسة خفيفة جدا استغنى فيها بالتكبير المشروع للقيام (واحتج بعضهم) على نفي كونها سنة بانها لو كانت كذلك لذكرها كل من وصف صلاته وهو متعب بان السنن المتفق عليها لم يستوعبها كل واحد ممن وصف صلاته إنما أخذ مجموعها عن مجموعهم (واحتجوا أيضا) على عدم مشروعيتهما بما وقع في حديث وائل بن حجر عند البزار بلفظ «كان اذا رفع رأسه من السجدين استوي قائما» وهذا الاحتجاج يرد على من قال بالوجوب لا من قال بالاستحباب لما عرفت على ان حديث وائل قد ذكره النووي في الخلاصة في فصل الضعيف (واحتجوا) أيضا بما أخرجه الطبراني من حديث معاذ انه كان يقوم كأنه السهم وهذا لا ينفي الاستحباب المدعي على أن في إسناده منها بالكذب وقد عرفت مما قدمنا في شرح حديث المسىء ان جلسة الاستراحة مذكرة فيه عند البخاري وغيره لا كما زعمه النووي من انها لم تذكر فيه وذكرها فيه يصلح للاستدلال به على وجوبها لولا ما ذكرنا فيما تقدم من إشارة البخاري الى أن ذكر هذه الجلسة وهم وما ذكرنا أيضا من أنه لم يقل بوجوبها احد وقد صرح بمثل ذلك الحافظ في الفتح (ومن جملة) ما احتج به القائلون بنفي استحبابها حديث وائل بن حجر عند أبي داود المتقدم قبل حديث الباب. وما روى ابن المنذر عن النعمان ابن أبي عياش



قال ادركت غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان اذا رفع رأسه من السجدة في اول ركعة وفي الثالثة قام كما هو ولم يجلس وذلك لا ينافي القول بانها سنة لان الترك لها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الحالات انما ينافي وجوبها فقط وكذلك ترك بعض الصحابة لها لا يقدح في سنيتها لان ترك ما ليس بواجب جائز \*

### باب افتتاح الثانية بالقراءة من غير تعوذ ولا سكتة

١ عن أبي هريرة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا نهض في الركعة الثانية افتتح القراءة بالحمد لله رب العالمين ولم يسكت » رواه مسلم \* الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه من حديث عبد الواحد وغيره عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة أخرجه أيضا أبو داود وليس عنده إلا السكتة في الركعة الاولى وذكر دماء الاستفتاح فيها وكذلك هو عند ابن ماجه بلفظ أبي داود وعند النسائي من هذا الوجه عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له سكتة اذا افتتح الصلاة » ( والحديث ) يدل على عدم مشروعية السكتة قبل القراءة في الركعة الثانية وكذلك عدم مشروعية التعوذ فيها وحكم ما بعدها من الركعات حكمها فتكون السكتة قبل القراءة مختصة بالركعة الاولى وكذلك التعوذ قبلها وقد تقدم الكلام في السكتتين في باب ما جاء في السكتتين وفي التعوذ في باب المتقدم وقد رجح صاحب الهدى الاقتصار على التعوذ في الأولى لهذا الحديث واستدل لذلك بأدلة فليراجع \*

### باب الامر بالتشهد الأول وسقوطه بالسهو

١ عن ابن مسعود قال « أن محمدا صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قدم في كل ركعتين فقولوا التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه فليدع به ربه عز وجل » رواه أحمد والنسائي \*

الحديث رواه أحمد من طرق بألفاظ فيها بعض اختلاف وفي بعضها طول وجميها رجالها ثقات وانما عزاه المصنف رحمه الله الى أحمد والنسائي باعتبار الزيادة التي في أوله وهي « اذا قعدتم في كل ركعتين » فانها لم تكن عند غيرها بهذا اللفظ وهو عند الترمذي بلفظ قال « علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قعدنا في الركعتين » وفي رواية أخرى للنسائي بلفظ « فقولوا في كل جلسة » وأما سائر ألفاظ الحديث الى قوله « ثم ليتخير » فقد اتفق على اخراجه الجماعة كلهم وسيد كره المصنف. وأما زيادة قوله « ثم ليتخير » الى آخر الحديث فاخرجها البخاري بلفظ « ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه اليه فيدعوه » وفي لفظ له « ثم يتخير من الثناء ماشاء » وأخرجها أيضا مسلم بلفظ « ثم يتخير من المسئلة ماشاء » وفي رواية للنسائي عن أبي هريرة « ثم يدعول نفسه بما بدا له » قال الحافظ اسنادها صحيح. وفي رواية أبي داود « ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه » وقوله « فقولوا التحيات » فيه دليل لمن قال بوجوب التشهد الأوسط وهو أحمد في المشهور عنه والليث واسحق وهو قول للشافعي واليه ذهب داود وأبو ثور ورواه النووي عن جمهور الحديثين. وما يدل على ذلك اطلاق الاحاديث الواردة بالتشهد وعدم تقيدها بالآخر ( واحتج الطبري ) لوجوبه بأن الصلاة وجبت أولا ركعتين وكان التشهد فيها واجبا فلما زيدت لم تكن الزيادة مزيلة لذلك الواجب وتعقب بأن الزيادة لم تعين في الآخرين بل يحتمل أن يكونها الفرض الأول والمزيد هما الركعتان الأولىان بتشهدهما. ويؤيده استمرار السلام بعد التشهد الأخير كما كان كذا قال الحافظ. ولا يخفي ما في هذا التعقب من التعسف وغاية ما استدل به القائلون بعدم الوجوب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ترك التشهد الأوسط ولم يرجع اليه ولا أنكر على أصحابه متابعتهم في الترك وجبره بسجود السهو فلو كان واجبا لرجع اليه وأنكر على أصحابه متابعتهم ولم يكتف في تحييره بسجود السهو ويجاب عن ذلك بأن الرجوع على تسليم وجوبه للواجب المتروك إنما يلزم إذا ذكره المصلي وهو في الصلاة ولم ينقل اليه أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكره قبل الفراغ اللهم إلا أن يقال إنه قد روي أن الصحابة سبحوه فمضى حتى فرغ كما يأتي وذلك يستلزم أنه علم به. وترك انكاره على المؤمنين به متابعتهم انما يكون حجة بعد تسليم انه يجب على المؤمنين ترك متابعة الامام اذا ترك واجبا من واجبات الصلاة وهو ممنوع والسند الاحاديث الدالة على وجوب المتابعة وتحييره بالسجود انما يكون دليلا على عدم الوجوب اذا سلمنا ان



سجود السهو انما يجبر به المسنون دون الواجب وهو غير مسلم (والحاصل) أن حكمه حكم التشهد الآخر وسياأتي والتفرقة بينهما ليس عليها دليل يرتفع به النزاع علي أنه يدل علي مزيد خصوصية للتشهد الأول وسط ذكره في حديث المسني كما تقدم في شرحه وسياأتي: قوله «التحيات لله» الي آخر ألفاظ التشهد سياأتي شرحها في باب ذكر تشهد ابن مسعود: قوله «ثم لينخير أحدكم من الدعاء اعجبه اليه» فيه الاذن بكل دعاء أراد المصلي أن يدعو به في هذا الموضع وعدم لزوم الاقتصار على ما ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم \*

٢ وعن رفاعه بن رافع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «إذا قمت في صلاتك فكبر ثم اقرأ ما تيسر عليك من القرآن فإذا جلست في وسط الصلاة فاطمئن وافترش نخذك اليسرى ثم تشهد» رواه أبو داود \*

هذا طرف من حديث رفاعه في تعليم المسني وقد أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه ولكنه انفرد أبو داود بهذه الزيادة أعني قوله «فإذا جلست في وسط الصلاة» الخ وفي اسنادها محمد بن اسحق ولكنه صرح بالتحديث: قوله «في وسط الصلاة» بفتح السين قال في النهاية قال فيها كان متفرق الاجزاء غير متصل كالناس والدواب يسكون للسين وما كان متصل الاجزاء كالدار والرأس فهو بالفتح والمراد هنا أنه مودل للتشهد الأول في الرابعة ويلحق به الأول في الثلاثية: قوله «فاطمئن» يؤخذ منه أن المصلي لا يشرع في التشهد حتى يطمئن يعني يستقر كل مفصل في مكانه ويسكن من الحركة: قوله «وافترش نخذك اليسرى» أي أنقها على الارض وابسطها كالفرش للجلوس عليها والافتراش في وسط الصلاة موافق لمذهب الشافعي وأحمد لكن أحمد يقول يفتش في التشهد الثاني كالأول. والشافعي يتورك في الثاني ومالك يتورك فيهما كذا ذكره ابن رسلان في شرح السنن. وفيه دليل لمن قال ان السنة الافتراش في الجلوس للتشهد الأوسط وهم الجمهور قال ابن القيم ولم يرو عنه في هذه الجلسة غير هذه الصفة يعني الفرش والنصب وقال مالك يتورك فيه لحديث ابن مسعود «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يجلس في وسط الصلاة وفي آخرها متوركا» قال ابن القيم لم يذكر عنه صلى الله عليه وآله وسلم التورك الا في التشهد الاخير (والحديث) فيه دليل لمن قال بوجوب التشهد الأوسط وقد تقدم الاختلاف فيه \*

٣ وعن عبد الله ابن بجينة «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قام في صلاة

الظهر وعليه جلوس فلما أتم صلاته سجد سجدتين يكبر في كل سجدة وهو جالس قبل أن يسلم وسجدها الناس معه مكان ما نسي من الجلوس » رواه الجماعة رحمهم الله \*

قوله « عن عبد الله ابن بحنة » بحنة اسم ام عبد الله أو اسم أم أبيه قال الحافظ فعلى هذا ينبغي أن يكتب ابن بحنة بالالف : قوله « قام في صلاة الظهر » زاد الضحاك بن عثمان عن الاعرج « فسبحوا به فضى حتى فرغ من صلاته » أخرجه ابن خزيمة . وعند النسائي والحاكم نحو هذه الزيادة : قوله « وعليه جلوس » فيه اشعار بالوجوب حيث قال وعليه جلوس : قوله « يكبر في كل سجود » فيه مشروعية تكبير النقل في سجود السهو : قوله « وهو جالس » جملة حالية متعلقة بقوله سجد أي أنشأ السجود جالسا رحمهم الله (والحديث) استدل به من قال بأن التشهد الاوسط غير واجب وتقدم وجه دلالة على ذلك والجواب عنه \*

﴿ باب صفة الجلوس في التشهد وبين السجدين وما جاء في التورك والاقعاء ﴾

١ رحمهم الله عن وائل بن حجر « أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فسجد ثم قعد فافترش رجله اليسرى » رواه أحمد وأبو داود والنسائي . وفي لفظ لسعيد بن منصور قال « صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قعد وتشهد فرش قدمه اليسرى على الأرض وجلس عليها » \* ٢ وعن رقاعة بن رافع « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للأعرابي إذا سجدت فكن لسجودك فإذا جلست فاجلس على رجلك اليسرى » رواه أحمد رحمهم الله \*

حديث وائل أخرجه أيضا ابن ماجه والترمذي وقال حسن صحيح وحديث رقاعة أخرجه أيضا أبو داود باللفظ الذي سبق في الباب الاول ولا مطعن في إسناده . وأخرجه أيضا ابن أبي شيبة وابن حبان وقد احتج بالحديثين القائلون باستحباب فرش اليسرى ونصب اليمنى في التشهد الاخير وهم زيد بن علي والهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبو حنيفة وأصحابه والثوري . وقال مالك والشافعي وأصحابه أنه يتورك المصلي في التشهد الاخير . وقال أحمد بن حنبل ان التورك يختص بالصلاة التي فيها تشهدان رحمهم الله (واستدل) الاولون أيضا بما أخرجه الترمذي وقال حسن صحيح من حديث أبي حميد « أن رسول



الله صلى الله عليه وآله وسلم جلس يعني للتشهد فافترش رجله اليسرى وأقبل بصدور  
اليمنى على قبلته الحديث : وبحديث عائشة الآتي . ووجه الاستدلال بهذين الحديثين  
وبحديثي الباب أن رواتهما ذكرهما هذه الصفة لجلوس التشهد ولم يقيدوه بالاول واقتصارهم  
عليها من دون تعرض لذكر غيرها مشعر بأنها هي الهيئة المشروعة في التشهدين جميعا  
ولو كانت مختصة بالاول لذكروا هيئة التشهد الاخير ولم يهملوه لاسيما وهم بصدور  
بيان صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتعليمه لمن لا يحسن الصلاة فعلم بذلك  
ان هذه الهيئة شاملة لهما . ويمكن ان يقال ان هذه الجلسة التي ذكر هبتها أبو حميد في  
هذا الحديث هي جلسة التشهد الاول بدليل حديثه الآتي فانه وصف هيئة الجلوس  
الاول بهذه الصفة ثم ذكر بعدها هيئة الجلوس الآخر فذكر فيها التورك واقتصاره  
على بعض الحديث في هذه الرواية ليس بخلاف لما ثبت عنه في الرواية الاخرى لاسيما  
وهي ثابتة في صحيح البخاري ولا يعد ذلك الاقتصار إلهما لبيان هيئة التشهد الاخير  
في مقام التصدي لصفة جميع الصلوات لانه ربما اقتصر من ذلك على ما تدعو الحاجة  
إليه ويقال في حديث رفاعة المذكور هنا انه مبين بروايته المقدمة في الباب الاول .  
وأما حديث وائل وحديث عائشة فقد أجاب عنهما القائلون بمشروعية التورك في التشهد  
الاخير بانهما محمولان على التشهد الاوسط جمعا بين الأدلة لانهما مطلقان عن التقيد  
بأحد الجلوسين : وحديث أبي حميد مقيد وحمل المطلق على المقيد واجب ولا يخفك  
انه يعد هذا الجمع ما قدمنا من أن مقام التصدي لبيان صفة صلاته صلى الله عليه وآله  
وسلم بأبي الاقتصار على ذكر هيئة أحد التشهدين وإغفال الآخر مع كون صفة  
مخالفة لصفة المذكور لاسيما حديث عائشة فانها قد تعرضت فيه لبيان الذكر الم شروع  
في كل ركعتين وعقب ذلك بذكر هيئة الجلوس فمن البعيد ان يخص بهذه الهيئة أحدهما  
ويهمل الآخر ولكنه يلوح من هذا ان مشروعية التورك في الأخير أكدم من مشروعية  
النصب والفرش وأما أنه ينفي مشروعية النصب والفرش فلا وإن كان حق حمل المطلق  
على المقيد هو ذلك لكنه منع من المصير إليه ما عرفناك . والتفصيل الذي ذهب إليه أحمد  
يرده قول أبي حميد في حديثه الآتي فاذا جلس في الركعة الأخيرة . وفي رواية لابي داود حتى  
إذا كانت السجدة التي فيها التسليم . وقد اعتذر ابن القيم عن ذلك بما لا طائل نحته وقد ذكر  
مسلم في صحيحه من حديث ابن الزبير صفة ثالثة لجلوس التشهد الاخير وهي أنه صلى الله

عليه وآله وسلم كان يجعل قدمه اليسرى بين نخذه وساقه ويفرش قدمه اليمنى واختار هذه الصفة أبو القاسم الحرقفي في مصنفه ولعله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل هذا تارة. وقد وقع الخلاف في الجلوس للتشهد الأخير هل هو واجب أم لا فقال بالوجوب عمر بن الخطاب وأبو مسعود وأبو حنيفة والشافعي. ومن أهل البيت الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله. وقال علي بن أبي طالب والثوري والزهري ومالك أنه غير واجب **(واستدل الأولون)** بملازمة صلى الله عليه وآله وسلم له والآخرون بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلمه للمسيء وبمجرد الملازمة لا تفيد الوجوب وهذا هو الظاهر لاسيما مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث المسيء بعد أن علمه فإذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك ولايتوهم أن ما دل علي وجوب التسليم دل علي وجوب جلوس التشهد لأنه لا ملازمة بينهما \*

٣ **عن أبي حميد** أنه قال وهو في نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم «كنت أحفظكم لصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأيت أنه إذا كبر جعل يديه حذاء منكبيه وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه ثم هصر ظهره فإذا رفع رأسه استوى حتى يعود كل فقام مكانه فإذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضهما واستقبل باطراف أصابع رجله القبلة فإذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى فإذا جلس في الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الآخرى وقعد على مقدمته» رواه البخاري وقد سبق لغيره بلفظ أبسط من هذا **عن** \*

الحديث تقدم في باب رفع اليدين وههنا ألفاظ لم تذكر هنالك وبعضها يحتاج إلى الشرح فمن ذلك قوله «ثم هصر ظهره» هو بالهاء والصاد المهملة المفتوحين أي ثناه في استواء من غير تقويس ذكره الخطابي : قوله «حتى يعود كل فقار» الفقار بفتح الفاء والقاف جمع فقارة وهي عظام الظهر وهي العظام التي يقال لها خرز الظهر قاله القزاز. وقال ابن سيده هي من الكاهل إلى العجب وحكى ثعلب عن ابن الأعرابي أن عدتها سبع عشرة وفي أمالي الزجاج أصولها سبع غير التوابع. وعن الأصمعي هي خمس وعشرون سبع في العنق وخمس في الصلب وبقيتها في طرف الاضلاع كذا في الفتح : قوله «واستقبل باطراف أصابع رجله القبلة» فيه حجة لمن قال أن السنة أن ينصب قدميه في السجود وأن تكون أصابع رجله متوجهة إلى القبلة وإنما يحصل توجيهها بالتحامل عليها والاعتماد على بطونها **(والحديث)** قد اشتمل على جمل واسعة من صفة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقدم الكلام على كل



فرد منها في بابه. وقد ساقه المصنف هنا للاستدلال به على مشروعية التورك وقد تقدم الكلام عليه في اول الباب \*

٤ عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين وكان اذا ركع لم يرفع رأسه ولم يصوبه وكان بين ذلك وكان اذا رفع رأسه من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائما واذا رفع رأسه من السجود لم يسجد حتى يستوي جالسا وكان يقول في كل ركعتين التحية وكان يفرش وجهه اليسرى وينصب وجهه اليمنى وكان ينهي عن عقب الشيطان وكان ينهي أن يفرش الرجل ذراعيه اقتراش السبع وكان يختم الصلاة بالتسليم » رواه أحمد ومسلم وأبو داود وغيرهم الحديث له علة وهي انه رواه أبو الجوزاء عن عائشة قال ابن عبد البر لم يسمع منها وحديثه عنهما مرسل : قوله « يفتح الصلاة بالتكبير » هو الله أكبر وفيه رد على من قال انه يجزى كل ما فيه تعظيم نحو الله أجل الله أعظم وهو أبو حنيفة : قوله « والقراءة بالحمد لله » قال النووي هو برفع الدال على الحكاية وبه تمسك من قال بمشروعية ترك الجهر بالبسملة في الصلاة وأجيب عنه بان المراد بذلك اسم السورة ونوقش هذا الجواب بانه لو كان المراد اسم السورة لقالت عائشة بالحمد لانه وحده هو الاسم ورد ذلك بما ثبت عند أبي داود من حديث أبي هريرة مرفوعا « الحمد لله رب العالمين أم القرآن والسبع المثاني وبما عند البخاري بلفظ « الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني » ويمكن الجواب عن ذلك الاستدلال بانها ذكرت أول آية من الآيات التي تخص السورة وتركت البسملة لانها مشتركة بينها وبين غيرها من السورة وقد تقدم البحث عن هذا مبسوطا : قوله « ولم يصوبه » قد تقدم ضبط هذا اللفظ وتفسيره في حديث أبي حميد السابق في باب رفع اليدين : قوله « وكان يقول في كل ركعتين التحية » فيه التصريح بمشروعية التشهد الأوسط والآخر والتسوية بينهما وقد تقدم الكلام عليهما . قوله « وكان يفرش وجهه اليسرى وينصب وجهه اليمنى » استدل به من قال بمشروعية النصب والفرش في التشهدين جميعا ووجه ما قدمنا من الاطلاق وعدم التقيد في مقام التصدي لوصف صلاته صلى الله عليه وآله وسلم لاسيما بعد وصفها لذكر المشروع في التشهدين جميعا وقد بينا ما هو الحق في أول الباب . قوله « وكان ينهي عن عقب الشيطان » قيده النووي وغيره بفتح العين وكسر القاف قال وهذا هو الصحيح المشهور فيه . قال ابن رسلان وحكى ضم العين مع فتح القاف جمع عقبه بضم العين وسكون القاف وقد ضعف

ذلك القاضي عياض وفسره أبو عبيد وغيره بالاقعاء المنهي عنه وهو ان يلمسق اليديه بالأرض وينصب ساقيه ويضع يديه على الأرض كاقعاء الكلب . وقال ابن رسلان في شرح السنن هي ان يفرش قدميه ويجلس على عقبيه . قوله « وكان ينهي ان يفرش الرجل ذراعيه اقتراش السبع » هو ان يضع ذراعيه على الأرض في السجود ويفضي بمرفقه وكفه الى الأرض (والحديث) قد اشتمل على كثير من فروض الصلاة وأركانها وقد تقدم الكلام على جميع ما فيه كل شيء في بابہ الا التسليم فسيأتى البحث عنه \*  
 ٥ وعن أبي هريرة قال « نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثلاث عن نقرة كنقرة الديك واقعاء كاقعاء الكلب والنفات كالتفات الثعلب » رواه أحمد \*  
 الحديث أخرجه البيهقي أيضاً وأشار اليه الترمذي وهو من رواية ليث بن أبي سليم وأخرجه أيضاً أبو يعلى والطبراني في الأوسط قال في مجمع الزوائد وإسناد أحمد حسن والنهي عن نقرة كنقرة الغراب أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عبد الرحمن بن شبل والنهي عن الاقعاء أخرجه الترمذي وأبو داود وابن ماجه من حديث علي مرفوعاً بلفظ « لاتقع بين السجودتين » وفي إسناده الحرث الأعور وأخرجه ابن ماجه من رواية أنس بلفظ « إذا رفعت رأسك من السجود فلا تقع كما يقمي الكلب ضع البتيك بين قدميك والزق ظاهر قدميك بالأرض » وفي إسناده العلاء أبو محمد وقد ضعفه بعض الأئمة وأخرج البيهقي من روايته حديثاً آخر بلفظ « نهى عن الاقعاء والتورك » وأخرج أيضاً من حديث جابر بن سمرة قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الاقعاء في الصلاة » وأخرج ابن ماجه عن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا سجد فرفع رأسه لم يسجد حتى يستوي جالسا وكان يفرش رجله اليسرى » : قوله « عن نقرة كنقرة الديك » النقرة بفتح النون والمراد بها كما قال ابن الأثير ترك الطمأنينة وتخفيف السجود وأن لا يمكث فيه الا قدر وضع الغراب منقاره فيما يريد الا كل منه كالحيفة لانه يتابع في النقر منها من غير تلبث : قوله « واقعاء كاقعاء الكلب » الاقعاء قد اختلف في تفسيره اختلافاً كثيراً . قال النووي والصواب الذي لا يعدل عنه إن الاقعاء نوعان . أحدهما أن يلمسق اليديه بالأرض وينصب ساقيه ويضع يديه على الأرض كاقعاء الكلب هكذا فسرہ أبو عبيد معمر بن المثنى وصاحبه أبو عبيد القاسم بن سلام وآخرون من أهل



اللغة وهذا النوع هو المذكور الذي ورد النهي عنه . والنوع الثاني أن يجعل اليديه على العقبين بين السجدين اهـ . قال في النهاية والاول أصح : قوله « والتفات كالتفات الثعلب » فيه كراهة الالتفات في الصلاة وقد وردت بالتمتع منه أحاديث وثبت أن الالتفات اختلاس من الشيطان وسيأتي الكلام على الالتفات في الباب الذي عقده المصنف له . وقد اختلف أهل العلم في كيفية الجمع بين هذه الأحاديث الواردة بالنهي عن الإقواء وماروي عن ابن عباس أنه قال في الإقواء على القدمين بين السجدين انه السنة فقال له طاوس انا لاراه جفاء بالرجل فقال ابن عباس هي سنة نبيكم . أخرجه مسلم والترمذي وأبوداود . وأخرج البيهقي عن ابن عمر انه كان إذا رفع رأسه من السجدة الأولى يقعد على أطراف أصابعه ويقول انه من السنة . وعن ابن عمر وابن عباس أنهما كانا يقيمان . وعن طاوس قال رأيت العبادلة يقومون . قال الحافظ واسانيدها صحيحة فقال الخطابي والماوردي ان الإقواء منسوخ وامل ابن عباس لم يبلغه النهي . وقد أنكر القول بالنسخ ابن الصلاح والنووي وقال البيهقي والقاضي عياض وابن الصلاح والنووي وجماعة من المحققين إنه يجمع بينها بان الإقواء الذي ورد النهي عنه هو الذي يكون كاقواء الكلب على ما تقدم من تفسير أئمة اللغة والإقواء الذي صرح ابن عباس وغيره انه من السنة هو وضع اليدين على العقبين بين السجدين والركبتان على الارض وهذا الجمع لا بد منه . وأحاديث النهي والمعارض لها يرشد اليه لما فيها من التصريح باقواء الكلب ولما في أحاديث العبادلة من التصريح بالإقواء على القدمين وعلى أطراف الاصابع . وقد روى عن ابن عباس أيضا انه قال من السنة ان تمس عقبيك اليتيك وهو مفسر للمراد قالقول بالنسخ غفلة عن ذلك وعمما صرح به الحفاظ من جهل تاريخ هذه الأحاديث وعن المتع من المصير إلى النسخ مع إمكان الجمع . وقد روي عن جماعة من السلف من الصحابة وغيرهم فعله كما قال النووي ونص الشافعي في البويطي والاملاء على استحبابه . وأما النهي عن عقب الشيطان فقد عرفت تفسير ذلك في شرح الحديث الاول . وقال الحافظ في التلخيص يحتمل أن يكون واردا للجلوس للشهد الأخير فلا يكون منافيا للعود على العقبين بين السجدين والاولي أن يمنع كون الإقواء الماروي عن العبادلة مما يصدق عليه حديث النهي عن عقب الشيطان مسندا بما تقدم في تفسيره \*

### باب ذكر تشهد ابن مسعود وغيره

١ عن ابن مسعود قال « علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد كفى بين كفيه كما يعلمني السورة من القرآن التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلي عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » رواه الجماعة : وفي لفظ « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا قدم أحدكم في الصلاة فليقل التحيات لله » وذكره وفيه عند قوله « وعلى عباد الله الصالحين فانكم إذا فعلتم ذلك فقد سلمتم على كل عبد لله صالح في السماء والأرض » وفي آخره « ثم بتخير من المسئلة ماشاء » متفق عليه . ولاحمد من حديث أبي عبيدة عن عبد الله قال « علمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد وأمره أن يعلمه الناس التحيات لله » وذكره قال الترمذي حديث ابن مسعود أصح حديث في التشهد والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين

الحديث قال أبو بكر البزار أيضا هو أصح حديث في التشهد قال وقد روى من نيف وعشرين طريقاً وسرداكثرها . ومن جزم بذلك البغوي في شرح السنة وقال مسلم إنما أجمع الناس على تشهد ابن مسعود لأن أصحابه لا يخالف بعضهم بعضا وغيره قد اختلف أصحابه . وقال الذهلي أنه أصح حديث روى في التشهد ومن مرجحاته أنه متفق عليه دون غيره وإن رواه لم يختلفوا في حرف منه بل نقلوه مرفوعا على صفة واحدة وقد روى التشهد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من الصحابة غير ابن مسعود منهم ابن عباس وسياتي حديثه . ومنهم جابر أخرجه حديثه النسائي وابن ماجه والترمذي في العمل والحاكم ورجاله ثقات . ومنهم عمر أخرجه حديثه مالك والشافعي والحاكم والبيهقي روى مرفوعا . وقال الدارقطني لم يختلفوا في أنه موقوف عليه . ومنهم ابن عمر أخرجه حديثه أبو داود والدارقطني والطبراني ومنهم علي أخرجه حديثه الطبراني باسناد ضعيف . ومنهم أبو موسى أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والطبراني . ومنهم عائشة أخرجه الحسن ابن سفيان في مسنده والبيهقي ورجح الدارقطني وقفه . ومنهم سمرة أخرجه أبو داود واسناده ضعيف . ومنهم ابن الزبير أخرجه الطبراني وقال تفرد به ابن لهيعة ومنهم معاوية



أخرجه الطبراني واسناده حسن قاله الحافظ . ومنهم سلمان أخرجه الطبراني والبزار  
واسناده ضعيف . ومنهم أبو حميد أخرجه الطبراني . ومنهم أبو بكر أخرجه البزار واسناده  
حسن وأخرجه ابن أبي شيبة موقوفا . ومنهم الحسين بن علي أخرجه الطبراني . ومنهم طلحة  
ابن عبيد الله قال الحافظ واسناده حسن . ومنهم أنس قال واسناده صحيح . ومنهم أبو هريرة  
قال واسناده صحيح أيضا . ومنهم أبو سعيد قال واسناده صحيح أيضا . ومنهم الفضل بن عباس  
وأم سلمة وحذيفة والمطلب بن ربيعة وابن أبي أوفى وفي أسانيدهم مقال وبعضها مقارب :  
قوله « التحيات لله » هي جمع تحية قال الحافظ ومعناها السلام وقيل البقاء وقيل العظمة  
وقيل السلامة من الآفات والنقص وقيل الملك . قال الحب الطبري بمحتمل أن يكون لفظ  
التحية مشتركا بين هذه المعاني . وقال الخطابي والبغوي المراد بالتحيات أنواع التعظيم .  
قوله « والصلوات » قيل المراد الخمس وقيل أعم وقيل العبادات كلها وقيل الدعوات وقيل  
الرحمة وقيل التحيات العبادات بالقولية والصلوات العبادات الفعلية والطيبات  
العبادات المالية كذا قال الحافظ : قوله « والطيبات » قيل هي ما طاب من الكلام . وقيل  
ذكر الله وهو أخص . وقيل الأعمال الصالحة وهو أعم . قال البيضاوي بمحتمل أن يكون  
والصلوات والطيبات عطفا على التحيات وبمحتمل أن تكون الصلوات مبتدأ خبره محذوف  
والطيبات معطوفة عليها . قال ابن مالك إذا جمعت التحيات مبتدأ ولم يكن صفة لموصوف  
محذوف كان قولك والصلوات مبتدأ لثلاث يعطف نعت على منعوته فيكون من باب عطف  
الجمل بعضها على بعض فكل جملة مستقلة وهذا المعنى لا يوجد عند إسقاط الواو . قوله  
« السلام » قال الحافظ في التلخيص أكثر الروايات فيه يعني حديث ابن مسعود بتعريف  
السلام في الموضعين ووقع في رواية للنسائي سلام علينا بالتكثير وفي رواية للطبراني سلام  
عليك بالتكثير . وقال في الفتح لم يقع في شيء من طرق حديث ابن مسعود بحذف اللام وإنما  
اختلف في ذلك في حديث ابن عباس قال النووي لا خلاف في جواز الأمرين  
ولكن بالالف واللام أفضل وهو الموجود في روايات صحيح البخاري ومسلم وأصله  
النصب وعدل إلى الرفع على الابتداء للدلالة على الدوام والثبات . والتعريف فيه بالالف  
واللام أما للعهد التقدير أي السلام الذي وجه إلى الرسل والأنبياء عليك أيها النبي  
أو للجنس أي السلام المعروف لكل أحد وهو اسم من أسماء الله تعالى ومعناه التعويد  
بالله والتحسين به أو هو السلامة من كل عيب وآفة ونقص وفساد . قال البيضاوي علمهم

أن يفردوه صلى الله عليه وآله وسلم بالذكر لشرفه ومزيد حقه عليهم ثم علمهم أن يخصوا أنفسهم  
لأن الاهتمام بها أهم ثم أمرهم بتعميم السلام على الصالحين اعلاما منه بأن الدعاء للمؤمنين  
ينبغي أن يكون شاملا لهم والمراد بقوله رحمة الله احسانه. وقوله وبركاته زيادة  
من كل خير قاله الحافظ. قوله «أشهد أن لا إله إلا الله» زاد بن أبي شيبه وحده لا  
شريك له قال الحافظ في الفتح وسنده ضعيف لكن ثبتت هذه الرواية في حديث أبي موسى عند  
مسلم. وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ. وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني وعند أبي  
داود عن ابن عمر أنه قال زدت فيها وحده لا شريك له واسناده صحيح. قوله «وأشهد أن محمدا  
عبده ورسوله» سيأتي في حديث ابن عباس بدون قوله عبده. وقد أخرج عبد الرزاق عن  
عطاء «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر رجلا أن يقول عبده ورسوله» ورجاله ثقات لولا  
إرساله. قوله «فإنكم إذا فعلتم ذلك» في لفظ للبخاري فإنكم إذا قلتموها والمراد قوله وعلى  
عباد الله الصالحين وهو كلام مترض بين قوله الصالحين وبين قوله أشهد. قوله «على كل  
عبد صالح» استدل به علي أن الجمع المضاف والجمع المحلي باللام بعم: قوله «في السماء والأرض»  
في رواية بين السماء والأرض أخرجها الاسماعيلي وغيره. قوله «ثم يتخير من المسئلة» قد  
قدمنا في باب الأمر بالتشهد الأول اختلاف الروايات في هذه الكلمة وفي ذلك  
دليل على مشروعية الدعاء في الصلاة قبل السلام من أمور الدنيا والآخرة ما لم يكن إيمانا  
والي ذلك ذهب الجمهور. وقال أبو حنيفة لا يجوز إلا بالدعوات المأثورة في القرآن والسنة  
وقالت الهادوية لا يجوز مطلقا (والحديث) وغيره من الأدلة المتكاثرة التي فيها الازن  
بمطلق الدعاء ومقيدة ترد عليهم ولولا ما رواه ابن رسلان عن البعض من الأجماع على عدم  
وجوب الدعاء قبل السلام لكان الحديث متنهضا للاستدلال به عليه لأن التخير في أحاد الشيء  
لا يدل على عدم وجوبه كما قال ابن رشد وهو المقرر في الأصول أنه قد ذهب إلى الوجوب  
هل الظاهر وروى عن أبي هريرة (وقد استدل) بقوله في الحديث «إذا قعد أحدكم  
في الصلاة فليقل» وبقوله في الرواية الأخرى «وأمره أن يعلمه الناس» القائلون بوجوب  
التشهد الأخير وهم عمر وابن عمر وأبو مسعود والهادي والقاسم والشافعي وقال  
النووي في شرح مسلم مذهب أبي حنيفة ومالك وجمهور الفقهاء أن التشهدين سنة وإليه  
ذهب الناصر من أهل البيت عليهم السلام. قال وروى عن مالك القول بوجوب الأخير  
(واستدل القائلون) بالوجوب أيضا بقول ابن مسعود كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد



السلام على عباد الله الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي وصححه وهو مشعر بفرضية  
 للشهد . وأجاب عن ذلك القائلون بعدم الوجوب بان الاوامر المذكورة في الحديث  
 للارشاد لعدم ذكر التشهد الاخير في حديث المسي . وعن قول ابن مسعود بانه تفرد به ابن  
 عيينة كما قال ابن عبد البر ولكن هذا لا يبعد قاحا . وأما الاعتذار بعدم الذكر في حديث  
 المسي . فصحيح إلا ان يعلم تأخر الامر بالتشهد عنه كما قدمنا . وأما الاعتذار عن الوجوب  
 بان الامر المذكور صرف لهم عما كانوا يقولون من تلقاء أنفسهم فلا يدل على الوجوب  
 أو بان قول ابن عباس كما يلعنا السورة يرشد الى الارشاد لان تعليم السورة غير واجب  
 فاما لا يقول عليه (ومن جملة) ما استدل به القائلون بعدم الوجوب ما ثبت في بعض روايات  
 حديث المسي . من قوله صلى الله عليه وسلم «فاذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك» ويتوجه على  
 القائلين بالوجوب ايجاب جميع التشهد وعدم التخصيص بالشهادتين كما قالت الهادوية  
 بنفس الدليل الذي استدلوا به على ذلك . وقد اختلف العلماء في الافضل من الشهادات  
 فذهب الشافعي وبعض اصحاب مالك الى أن تشهد ابن عباس أفضل لزيادة لفظ المباركات  
 فيه كما يأتي . وقال أبو حنيفة وأحمد وجمهور الفقهاء وأهل الحديث تشهد ابن مسعود أفضل  
 لما قدمناه من المرجحات وقال مالك تشهد عمر بن الخطاب أفضل لانه علمه الناس على المنبر  
 ولم ينازعه أحد ولفظه «التحيات لله الزايات الطيبات الصلوات لله» الحديث وفي رواية  
 بسم الله خير الاسماء قال البيهقي لم يختلفوا في ان هذا الحديث موقوف على عمر ورواه  
 بعض المتأخرين عن مالك مرفوعا . قال الحافظ وهو وهم وقالت الهادوية أفضلها ما رواه  
 زيد بن علي عن علي عليه السلام ولفظه «بسم الله وبالله والحمد لله والاسماء الحسنى كلها لله  
 أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله» وضم اليه أبو طالب  
 ما رواه الهادي في المنتخب من زيادة التحيات لله والصلوات والطيبات بعد قوله والاسماء  
 الحسنى كلها لله . قال النووي واتفق العلماء على جوازها كلها يعني الشهادات الثابتة  
 من وجه صحيح وكذلك نقل الاجماع القاضي أبو الطيب الطبري \*

٢ وعن ابن عباس قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلعنا  
 التشهد كما يلعنا السورة من القرآن فكان يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات  
 لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين  
 أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله» رواه مسلم وأبو داود بهذا اللفظ ورواه  
 الترمذي وصححه كذلك لكنه ذكر السلام منكرًا ورواه ابن ماجه كسلم لكنه قال «وأشهد

أن محمدًا عبده ورسوله» ورواه الشافعي وأحمد بتكثير السلام وقال فيه «وان محمدًا» ولم يذكر  
 أشهد والباقي كمسلم . ورواه أحمد من طريق آخر كذلك لكن بتعريف السلام . ورواه  
 النسائي كمسلم لكنه نكر السلام وقال «وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله» \*  
 الحديث أخرجه أيضا الدارقطني في أحد روايته وابن حبان في صحيحه بتعريف  
 السلام الاول وتكثير الثاني . وأخرجه الطبراني بتكثير الاول وتعريف الثاني . قوله  
 «التحيات المباركات الصلوات الطيبات» قال النووي تقديره «المباركات والصلوات  
 والطيبات» كما في حديث ابن مسعود وغيره ولكن حذف اختصارا وهو جائز معروف  
 في اللغة ومعنى الحديث «ان التحيات وما بعدها مستحقة لله تعالى ولا يصلح حقيقتها  
 لغيره . والمباركات جمع مباركة وهي كثيرة الخير وقيل النماء وهذه زيادة اشتمل عليها حديث  
 ابن عباس كما اشتمل حديث ابن مسعود على زيادة الواو ولولا وقوع الاجماع كما قدمنا  
 على جواز كل تشهد من الشهادات الصحيحة لكان اللازم الاخذ بالزائد فالزائد من  
 ألفاظها وقدر شرح بقية ألفاظ الحديث \*

### باب في أن التشهد في الصلاة فرض

١ - عن ابن مسعود قال «كنا نقول قبل ان يفرض علينا التشهد السلام على  
 الله السلام على جبريل وميكائيل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقولوا  
 هكذا ولكن قولوا التحيات لله» وذكره رواه الدارقطني وقال اسناده صحيح \*  
 الحديث أخرجه أيضا البيهقي وصححه وهو من جملة ما استدل به القائلون بوجوب  
 التشهد وقد ذكرنا ذلك مستوفي في شرح حديث ابن مسعود وقد صرح صاحب ضوء  
 النهار ان الفرض هنا بمعنى التعيين وهو شيء لا وجود له في كتب اللغة وقد صرح صاحب  
 النهاية ان معنى فرض الله أوجب وكذا في القاموس وغيره . وللغرض معان أخر مذكورة  
 في كتب اللغة لا تناسب المقام ومن جملة ما اعتذر به في ضوء النهار ان قول ابن مسعود  
 هذا اجتهاد منه ولا يخفى ان كلامه هذا خارج مخرج الرواية لانه يصدد الرأي وقول  
 الصحابي فرض علينا وجب علينا اخبار عن حكم الشارع وتبليغ الى الأمة وهو من  
 أهل اللسان العربي وتجوز ما ليس بفرض فرضا بعيد فالاولى الاقتصار في الاعتذار



عن الوجوب على عدم الذكر في حديث المسمى وعدم العلم بتأخر هذا عنه كما تقدم .  
قال المصنف رحمه الله وهذا يعني قول ابن مسعود يدل على أنه فرض عليهم اه \*

٢ عن وعن عمر بن الخطاب قال « لا تجزى صلاة الا بتشهد » رواه سعيد  
في سننه والبخاري في تاريخه \*

الأثر من جملة ما تمسك به القائلون بوجوب التشهد وهو لا يكون حجة الأعلى  
القائلين بحجية أقوال الصحابة لا على غيرهم لظهور أنه قاله رأيا لا رواية بخلاف ما تقدم  
عن ابن مسعود وقد حكى ابن عبد البر عن الشافعي أنه قال من ترك التشهد ساهيا أو  
عامدا فعليه إعادة الصلاة الا أن يكون الساهي قريبا فيعود إلى أتمام صلاته ويتشهد  
والى وجوب إعادة الصلاة على من ترك التشهد ذهب الهاديون وقد قدمنا غير مرة  
أن الإخلال بالواجبات لا يستلزم بطلان الصلاة وأن المستلزم لذلك إنما هو  
الإخلال بالشروط والأركان \*

### باب الإشارة بالسبابة وصفة وضع اليدين

١ عن عن وائل بن حجر « أنه قال في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم ثم قعد فافترش رجله اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى وجعل  
حد مرفقه الأيمن على فخذه اليميني ثم قبض ثنتين من أصابعه وحلق حلقة ثم رفع أصبعه  
فرايته يحركها يدعو بها » رواه أحمد والنسائي وأبو داود \*

الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن خزيمة والبيهقي وهو طرف من حديث  
وائل المذكور في صفة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم . قوله « ثم قعد فافترش رجله  
اليسرى » استدل به من قال بمشروعية الفرش والنصب في الجلوس الأخير وقد  
تقدم تحقيق ذلك . قوله « ووضع كفه اليسرى على فخذه » أي ممدودة غير مقبوضة قال  
إمام الحرمين بنشر أصابعها مع التفريج: قوله « وجعل حد مرفقه » أي طرفه والمراد كما  
قال في شرح المصابيح أن يجعل عظام مرفقه كأنه رأس وتد . قال ابن رسلان يرفع طرف  
مرفقه من جهة المضد عن فخذه حتى يكون مرتفعا عنه كما يرتفع الوند عن الأرض  
ويضع طرفه الذي من جهة الكف على طرف فخذه الأيمن: قوله « ثم قبض ثنتين » أي

أصبعين من أصابع يده اليمنى وهما الخنصر والبصر : قوله « وحلق » بتشديد اللام أي جعل أصبعيه حائقة والحلقة بسكون اللام جمعها حلق بفتحين على غير قياس . وقال الاصمعي اجمع حلق بكسر الحاء مثل قصعة وقصع : قوله « فرأيتنه يحركها » قال البيهقي يحتمل أن يكون مراده بالتحريك الإشارة بها لا تكرير تحريكها حتى لا يعارض حديث ابن الزبير عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن حبان في صحيحه بلفظ « كان يشير بالسبابة ولا يحركها ولا يجاوز بصره اشارته » قال الحافظ وأصله في مسلم دون قوله « ولا يجاوز بصره اشارته » انتهى وليس في مسلم من حديث ابن الزبير الا الإشارة دون قوله ولا يحركها وما بعده . وما يرشد الى ما ذكره البيهقي رواية أبي داود لحديث وائل فانها بلفظ « وأشار بالسبابة » . وقد ورد في وضع اليمنى على الفخذ حال التشهد هيات هذه احداها . والثانية ما أخرجه مسلم من حديث عبدالله بن عمر « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا جلس في الصلاة وضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثة وخمسين وأشار بالسبابة » . والثالثة قبض كل الاصابع والإشارة بالسبابة كما في حديث ابن عمر الذي سيذكره المصنف . والرابعة ما أخرجه مسلم من حديث ابن الزبير بلفظ « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قعد يدعو وضع يده اليمنى على فخذ اليمنى ويده اليسرى على فخذ اليسرى وأشار بأصبعه السبابة ووضع ابهامه على أصبعه الوسطى وبلغم كفه اليسرى ركبته » : والخامسة وضع اليد اليمنى على الفخذ من غير قبض والإشارة بالسبابة وقد أخرج مسلم رواية أخرى عن ابن الزبير تدل على ذلك لانه اقتصر فيها على مجرد الوضع والإشارة . وكذلك أخرج عن ابن عمر ما يدل على ذلك كما سيأتي . وكذلك أخرج أبو داود والترمذي من حديث أبي حميد بدون ذكر القبض اللهم إلا أن تحمل الرواية التي لم يذكر فيها القبض على الروايات التي فيها القبض حمل المطلق على المقيد . وقد جعل ابن القيم في الهدى الروايات المذكورة كلها واحدة قال فان من قال قبض أصابعه الثلاث أراد به أن الوسطى كانت مضومة ولم تكن منشورة كالسبابة ومن قال قبض اثنين أراد أن الوسطى لم تكن مقبوضة مع البصر بل الخنصر والبصر متساويتان في القبض دون الوسطى . وقد صرح بذلك من قال وعقد ثلاثا وخمسين فان الوسطى في هذا العقد تكون مضومة ولا تكون مقبوضة مع البصر انتهى (والحديث) يدل على استحباب وضع اليدين على الركبتين حال الجلوس للتشهد وهو مجمع عليه .



قال أصحاب الشافعي تكون الإشارة بالاصبع عند قوله الا الله من الشهادة . قال النووي والسنة أن لا يجاوز بصره اشارته وفيه حديث صحيح في سنن أبي داود ويشير بها موجهة إلى القبلة وينوي بالإشارة التوحيد والاخلاص . قال ابن رسلان والحكمة في الإشارة بها إلى أن المعبود سبحانه وتعالى واحد ليجمع في توحيده بين القول والفعل والاعتقاد . وروى عن ابن عباس في الإشارة أنه قال هي الاخلاص وقال مجاهد . قمة الشيطان \*

٢ وعن ابن عمر قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا جلس في الصلاة وضع يديه على ركبتيه ورفع أصبعه اليميني التي تلي الإبهام فدعا بها ويده اليسرى على ركبته باسطها عليها » . وفي لفظ « كان إذا جلس في الصلاة وضع كفه اليميني على فخذه اليميني وقبض أصابعه كلها وأشار بأصبعه التي تلي الإبهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى » رواهما أحمد ومسلم والنسائي \*  
واخرج نحوه الطبراني بلفظ « كان إذا جلس في الصلاة للتشهد نصب يده على ركبته ثم رفع أصبعه السبابة التي تلي الإبهام وباقي أصابعه على يمينه مقبوضة » . قوله « وضع يده على ركبته ورفع أصبعه » ظاهر هذا عدم القبض لشيء من الأصابع فيكون دليلاً على الهيئة الخامسة التي قدمناها الا ان يحمل على اللفظ الآخر كما سلف . ويمكن أن يقال ان قوله ويده اليسرى على ركبته باسطها عليها مشعر بقبض اليميني ولكنه اشعار فيه خفاء على أنه يمكن أن يكون توصيف اليسرى بانها مبسوطة ناظراً إلى رفع أصبع اليميني للدعاء فيفيد أنه لم يرفع أصبع اليسرى للدعاء (والحديث) يدل على مشروعية الإشارة وقبض الأصابع كما في اللفظ الآخر من حديث الباب وقد تقدم البحث عن ذلك \*

باب ما جاء في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

١ عن أبي مسعود قال « أتانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن في مجلس سعد بن عباد فقال له بشير بن سعد أمرنا الله أن نصلّي عليك فكيف نصلّي عليك قال فسكت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى تخمينا أنه لم يسأله ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على

آل ابراهيم وبارك علي محمد وعلى آل محمد كما باركت علي آل ابراهيم انك حميد  
مجيد والسلام كما قد علمتم » رواه أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه . ولاحمد  
في لفظ آخر نحوه : وفيه « فكيف نصلي عليك اذا نحن صلينا في صلاتنا »  \*  
الحديث أخرجه أيضا أبو داود وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وحسنه والحاكم  
وصححه والبيهقي وصححه وزادوا « النبي الأُمي » بعد قوله « قولوا اللهم صل علي محمد »  
وزاد أبو داود بعد قول « كما باركت علي آل ابراهيم » لفظ « في العالمين » وفي الباب  
عن كعب بن عجرة عند الجماعة وسيأتي . وعن علي عليه السلام عند النسائي في مسند علي بلفظ  
حديث أبي هريرة الآتي . وعن أبي هريرة وسيأتي أيضا . وعن طلحة بن عبيد الله عند  
النسائي بلفظ « اللهم صل علي محمد كما صليت علي ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك علي  
محمد وآل محمد كما باركت علي ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد » وفي رواية وآل محمد في  
الموضعين ولم يقل فيهما وآل ابراهيم . وعن أبي سعيد عند البخاري والنسائي وابن ماجه بلفظ  
« قولوا اللهم صل علي محمد عبدك ورسولك كما صليت علي ابراهيم وبارك علي محمد وآل محمد كما  
باركت علي ابراهيم وآل ابراهيم » وعن بريدة عند أحمد بلفظ « اللهم اجعل صلواتك ورحمتك  
ركانتك علي محمد وآل محمد كما جعلتهم علي آل ابراهيم انك حميد مجيد » وفيه أبو داود الأعمى  
إسمه نفيح وهو ضعيف جدا ومتهم بالوضع : وعن زيد بن خارجة عند أحمد والنسائي بلفظ  
« قولوا اللهم صل علي محمد وعلي آل محمد » وعن أبي حميد وسيأتي . وعن ربيعة بن ثابت وجابر  
وابن عباس عند المستغفري في الدعوات . قال النووي في شرح المذهب ينبغي أن تجمع  
ما في الأحاديث الصحيحة فتقول اللهم صل علي محمد النبي الأمي وعلي آل محمد وأزواجه  
وذريته كما صليت علي ابراهيم وعلي آل ابراهيم وبارك علي محمد وعلي آل محمد وأزواجه  
وذريته كما باركت علي ابراهيم وعلي آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد . قال العراقي  
بقي عليه مما في الأحاديث الصحيحة الفاظ آخر وهي خمسة يجمعها قولك اللهم صل علي  
محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلي آل محمد وأزواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل  
بيته كما صليت علي ابراهيم وعلي آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك علي محمد النبي  
الأمي وعلي آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت علي ابراهيم وعلي آل ابراهيم في العالمين  
انك حميد مجيد انتهى . وهذه الزيادات التي ذكرها العراقي ثابتة في أحاديث الباب التي  
ذكرها المصنف وذكرناها . وقد وردت زيادات غير هذه في أحاديث أخر عن علي



وابن مسعود وغيرهما ولكن فيها مقال: قوله في الحديث «قولوا» استدلال بذلك على وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم بعد التشهد والى ذلك ذهب عمرو وابنه عبدالله وابن مسعود وجابر بن زيد . والشعبي ومحمد بن كعب القرظي وأبو جعفر الباقر والمهادي والقاسم والشافعي وأحمد بن حنبل واسحق وابن المواز واختاره القاضي أبو بكر ابن العربي . وذهب الجمهور إلى عدم الوجوب منهم مالك وأبو خنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي والناصر من أهل البيت وآخرون . قال الطبري والطحاوي أنه أجمع المتقدمون والمتأخرون على عدم الوجوب . وقال بعضهم أنه لم يقل بالوجوب إلا الشافعي وهو مسبوق بالاجماع . وقد طول القاضي عياض في الشفاء الكلام على ذلك ودعوى الاجماع من الدعاوى الباطلة لما عرفت من نسبة القول بالوجوب إلى جماعة من الصحابة والتابعين وأهل البيت والفقهاء ولكنه لا يتم الاستدلال على وجوب الصلاة بعد التشهد بما في حديث الباب من الأمر بها وبما في سائر أحاديث الباب لان غايتها الأمر بمطلق الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وهو يقتضي الوجوب في الجملة فيحصل الامتثال بايقاع فرد منها خارج الصلاة فليس فيها زيادة على ما في قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما) ولكنه يمكن الاستدلال لوجوب الصلاة في الصلاة بما أخرجه ابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه وابن خزيمة في صحيحه والدارقطني من حديث ابن مسعود بزيادة «كيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا» وفي رواية «كيف نصلي عليك في صلاتنا» وغاية هذه الزيادة ان يتعين بها محل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وهو مطلق الصلاة وليس فيها ما يعين محل النزاع وهو ايقاعها بعد التشهد الأخير . ويمكن الاعتذار عن القول بالوجوب بان الأمر المذكورة في الأحاديث تعليم كيفية وهي لا تفيد الوجوب فانه لا يشك من له ذوق ان من قال لغيره إذا أعطيتك درهما فكيف أعطيتك اياه أسرا أم جهرا فقال له أعطيه سرا كان ذلك أمرا بالكيفية التي هي السرية لا أمرا بالاعطاء وتبادر هذا المعنى لغة وشرعا وعرفا لا يدفع . وقد تكرر في السنة وكثر عنه «إذا قام أحدكم الليل فليفتح الصلاة بركتين خفيفتين» الحديث . وكذا قوله صلى الله عليه وسلم في صلاة الاستخارة «فليركع ركعتين ثم ليقل» الحديث وكذا قوله في صلاة التسبيح «نقم وصل أربع ركعات» وقوله في الوتر «فإذا خفت الصبح فاوتر بركعة» والقول بأن هذه الكيفية المسؤل عنها هي كيفية الصلاة المأمور بها في القرآن فتعليمها بيان للواجب

المجمل فتكون واجبة لا يتم الا بعد تسليم ان الأمر القرآني بالصلاة مجمل وهو ممنوع  
لا تضاح معنى الصلاة والسلام المأمور بهما على أنه قد حكى الطبري الاجماع على أن يحمل الآية  
على التذب فهو يان لمجمل مندوب لا واجب ولو سلم انتهاض الادلة على الوجوب لكان  
غايها أن الواجب فعلها مرة واحدة فأين دليل التكرار في كل صلاة ولو سلم وجود ما يدل  
على التكرار لكان تركها في تعليم المسمى دالا على عدم وجوبه **﴿ومن جملة﴾** ما استدل به  
القائلون بوجوب الصلاة بعد التشهد الأخير ما أخرجه الترمذي وقال حسن صحيح من  
حديث علي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال «البخيل من ذكرت عنده فلم يصل علي»  
قالوا وقد ذكر النبي في التشهد وهذا أحسن ما يستدل به على المطلوب لكن بعد تسليم  
تخصيص البخيل بترك الواجبات وهو ممنوع فان أهل اللغة والشرع والعرف يطلقون  
اسم البخيل على من يشح بما ليس بواجب فلا يستفاد من الحديث الوجوب . واستدلوا  
أيضا بحديث عائشة عند الدارقطني والبيهقي بلفظ «لا صلاة الا بطهور والصلاة على»  
وهو مع كونه في إسناده عمرو بن شمر وهو متروك وجابر الجعفي وهو ضعيف لا يدل  
على المطلوب لان غايته إيجاب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم من دون تقييد بالصلاة  
فأين دليل التقييد بها سلمنا فأين دليل تعيين وقتها بعد التشهد . ومثله حديث سهل بن  
سعد عند الدارقطني والبيهقي والحاكم بلفظ «لا صلاة لمن لم يصل علي نبيه» وهو مع  
كونه غير مفيد للمطلوب كما عرفت ضعيف الاسناد كما قال الحافظ في التلخيص **﴿ومن جملة أدلتهم﴾**  
ما أخرجه الدارقطني من حديث أبي مسعود بلفظ «من صلى صلاة لم  
يصل فيها علي وعلى أهل بيتي لم تقبل منه» وهو لا يدل على المطلوب وغايته إيجاب الصلاة  
في مطلق الصلاة فأين دليل التقييد بعد التشهد على أنه لا يصلح للاستدلال به فان  
الدارقطني قال بعد إخراج الصواب أنه من قول أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين  
**﴿واستدلوا﴾** أيضا بحديث فضالة بن عبيد الآتي وغايته إيجاب الصلاة في مطلق الصلاة  
عند إرادة الدعاء فما الدليل على الوجوب بعد التشهد على أنه حجة عليهم لاهم كما  
سيأتي للمصنف **﴿ومن جملة أدلتهم﴾** ما قاله المهدي في البحر أنه لا حتم في غير الصلاة  
اجماعا فتعين فيها للأمر والاجماع ممنوع فقد قال مالك إنها تجب في العمر مرة وإليه  
ذهب أهل الظاهر . وقال الطحاوي إنها تجب كلما ذكر واختاره الحلبي من الشافعية .  
قال ابن دقيق العيد وقد كثرت الاستدلال على الوجوب في الصلاة بين المتفهمة بان الصلاة



عليه واجبة بالاجماع ولا تجب في غير الصلاة بالاجماع فتعين ان تجب في الصلاة وهو  
ضعيف جدا لان قوله لا تجب في غير الصلاة بالاجماع ان اراد لا تجب في غير الصلاة  
عينا فهو صحيح لكنه لا يلزم منه ان تجب في الصلاة عينا لجواز أن يكون الواجب  
مطلق الصلاة فلا يجب واحد من المعينين أعني خارج الصلاة وداخل الصلاة وإن اراد  
أعم من ذلك وهو الوجوب المطلق فمنوع اهـ **وهو** ومن جملة أدلتهم **كما** ما أخرجه البزار  
في مسنده من رواية اسماعيل بن أبان عن قيس عن سماك عن جابر بن سمرة قال  
« سعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم المنبر فقال آمين آمين آمين فلما نزل سئل عن ذلك  
فقال أتأني جبريل » الحديث. وفيه « ورغم أتف امرئ » ذكرت عنده فلم يصل علي »  
واسماعيل بن أبان هو الغنوي كذبه يحيى بن معين وغيره نعم حديث كعب بن عجرة  
عند الطبراني « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج يوما الى المنبر فقال حين  
ارتقي درجة آمين ثم رقى أخرى فقال آمين » الحديث وفيه أن جبريل قال له عند  
الدرجة الثالثة « بعد من ذكرت عنده فلم يصل عليك فقلت آمين » ورجاله ثقات كما  
قال العراقي. وحديث جابر عند الطبراني بلفظ « شقي من ذكرت عنده فلم يصل علي »  
يفيد ان الوجوب عند الذكركم من غير فرق بين داخل الصلاة وخارجها والقائلون بالوجوب  
في الصلاة لا يقولون بالوجوب خارجها فما هو جوابهم عن الوجوب خارجها فهو  
جوابنا عن الوجوب داخلها علي ان التقييد بقوله عنده مشعر بوقوع الذكر من غير  
من أضيف اليه والذكر الواقع حال الصلاة ليس من غير الذاكر والحاق ذكر الشخص  
بذكر غيره يمنع منه وجود الفارق وهو ما يشعر به السكوت عند سماع ذكره صلى الله  
عليه وآله وسلم من الغفلة وفرط القسوة بخلاف ما إذا جرى ذكره صلى الله عليه وآله  
وسلم من الشخص نفسه فكفي به عنوانا على الالتفات والركة. ويؤيد هذا الحديث  
الصحيح ان في الصلاة لشغلا **وهو** من أنهض **كما** ما يستدل به علي الوجوب في الصلاة مقيدا بالمحل  
المخصوص أعني بعد التشهد ما أخرجه الحاكم والبيهقي من طريق يحيى بن السباق عن  
رجل من آل الحرث عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم باللفظ « اذا تشهد أحدكم  
في الصلاة فليقل » الحديث لو لا أن في اسناده رجلا مجهولا وهو هذا الحارثي \*  
(والحاصل) أنه لم يثبت عندي من الأدلة ما يدل علي مطلوب القائلين بالوجوب وعلي  
فرض ثبوته فترك تعليم المسئء للصلاة لا سيما مع قوله صلى الله عليه وسلم « فاذا فعلت

ذلك فقد تمت صلاتك « قرينة صالحة لحمله على الندب. ويؤيد ذلك قوله لابن مسعود وبعد تعليمه التشهد « إذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت أن تقوم فقم وان شئت أن تقعد فاقعد » أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والدارقطني وفيه كلام يأتي أن شاء الله في باب كون السلام فرضاً. وبعد هذا فنحن لا نذكر ان الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم من أجل الطاعات التي يتقرب بها الخلق إلى الخالق وإنما نازعنا في إثبات واجب من واجبات الصلاة بغير دليل يقتضيه مخافة من القول على الله بما لم يقل ولكن تخصيص التشهد الأخير بها مما لم يدل عليه دليل صحيح ولا ضعيف وجميع هذه الأدلة التي استدل بها القائلون بالوجوب لا تختص بالأخير وغاية ما استدلوا به على تخصيص الأخير بها حديث « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يجلس في التشهد الأوسط كما يجلس على الرضف » أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وليس فيه الا مشروعية التخفيف وهو يحصل بمجمله أخف من مقابله أعني التشهد الأخير وإما أنه يستلزم ترك ما دل الدليل على مشروعيته فيه فلا ولا شك أن المصلي إذا اقتصر على أحد الشهادات وعلى أخصر الفاظ الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم كان مسارها غاية المسارعة باعتبار ما يقع من تطويل الأخير بالتعوذ من الأربع والأدعية المأمور بمطلقها ومقيدتها فيه. وإذا تقرر لك الكلام في وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فاعلم أنه قد اختلف في وجوبها على الآل بعد التشهد فذهب الهادي والقاسم والمؤيد بالله وأحمد بن حنبل وبعض أصحاب الشافعي إلى الوجوب واستدلوا بالأوامر المذكورة في الأحاديث المشتملة على الآل. وذهب الشافعي في أحد قولي وأبو حنيفة وأصحابه والناصر إلى أنها سنة فقط وقد تقدم ذكر الأدلة من الجانبين (ومن جملة ما احتج به الآخرون هنا الاجماع الذي حكاه النووي على عدم الوجوب قالوا فيكون قرينة لحل الأمر على الندب قالوا ويؤيد ذلك عدم الأمر بالصلاة على الآل في القرآن والخلاف في تعيين الآل من هم وسيأتي في الباب الثاني. وشرح بقية الفاظ حديث ابن مسعود يأتي في شرح ما بعده من أحاديث الباب \*

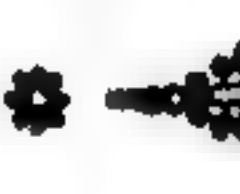


٢ وعن كعب بن عجرة قال « قلنا يا رسول الله قد علمنا أو عرفنا كيف السلام عليك فكيف الصلاة قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل



ابراهيم انك حميد مجيد « رواه الجماعة إلا أن الترمذي قال فيه علي ابراهيم في  
الموضعين لم يذكر آله ﷺ »

قوله « قد علمنا » الخ يعني بما تقدم في أحاديث التشهد وهو السلام عليك أيها  
النبي ورحمة الله وبركاته وهو يدل على تأخر مشروعية الصلاة عن التشهد : قوله  
« فكيف الصلاة » فيه أنه يندب لمن أشكل عليه كيفية ما فهم جملة أنه يسأل عنه  
من له به علم : قوله « قولوا » استدل به القائلون بوجوب الصلاة في الصلاة وقد تقدم  
البحث عن ذلك . وقوله « وعلى آل محمد » في رواية لابي داود وآل محمد بحذف على  
وسائر الروايات في هذا الحديث وغيره باثباتها . وقد ذهب البعض إلى وجوب زيادتها :  
قوله « كما صليت على آل ابراهيم » هم اسماعيل واسحق وأولادهما وقد جمع الله لهم الرحمة  
والبركة بقوله (رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت إنه حميد مجيد) ولم يجمعوا لغيرهم فسأل  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعطاء ما تضمنته الآية واستشكل جماعة من العلماء التشبيه  
للصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم بالصلاة على ابراهيم كما في بعض الروايات أو على آل ابراهيم  
كما في البعض الآخر مع أن المشبه دون المشبه به في الغالب وهو صلى الله عليه وآله وسلم  
أفضل من ابراهيم وآله وأجيب عن ذلك بأجوبة . منها أن المشبه بمجموع الصلاة على محمد  
وآله بمجموع الصلاة على ابراهيم وآله وفي آل ابراهيم معظم الأنبياء فالمشبه به أقوى من  
هذه الحثية . ومنها أن التشبيه وقع لأصل الصلاة بأصل الصلاة لا للقدر بالقدر . ومنها  
أن التشبيه وقع في الصلاة على آل لا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو خلاف الظاهر .  
ومنها أن الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم باعتبار تكررها من كل فرد تصير باعتبار مجموع  
الأفراد أعظم وأوفر وإن كانت باعتبار الفرد مساوية أو ناقصة وفيه أن التشبيه حاصل  
في صلاة كل فرد فالصلاة من المجموع ، أخوذ فيها ذلك فلا يتحقق كونها أعظم وأوفر .  
ومنها أن الصلاة عليه كانت ثابتة له والسؤال إنما هو باعتبار الزائد على القدر الثابت  
وبانضمام ذلك الزائد المساوي أو الناقص إلى ما قد ثبت تصير أعظم قدراً . ومنها أن  
التشبيه غير منظور فيه إلى جانب زيادة أو نقص وإنما المقصود أن لهذه الصلاة نوع  
تعظيم واجلال كما فعل في حق ابراهيم وتقرر واشتهر من تعظيمه وتشريفه وهو خلاف  
الظاهر . ومنها أن الغرض من التشبيه قد يكون لبيان حال المشبه من غير نظر إلى قوة  
المشبه به وهو قليل لا يحمل عليه إلا لقرينة . ومنها أن التشبيه لا يقتضي أن يكون

المشبه دون المشبه به علي جهة اللزوم كما صرح بذلك جماعة من علماء البيان وفيه أنه وإن لم يقتض ذلك نادراً فلا شك أنه غالب . ومنها أنه كان ذلك منه صلى الله عليه وسلم قبل أن يعلم أنه أفضل من إبراهيم . ومنها أن مراده صلى الله عليه وسلم أن يتم النعمة عليه كما اتفعا علي إبراهيم وآله . ومنها أن مراده صلى الله عليه وسلم أن يبقى له لسان صدق في الآخرين كإبراهيم : ومنها أنه سأل أن يتخذه الله خليلاً كإبراهيم . ومنها أنه صلى الله عليه وسلم من جملة آل إبراهيم . وكذلك آله فالمشبه هو الصلاة عليه وعلي آله بالصلاة على إبراهيم وآله الذي هو من جملتهم فلا ضير في ذلك : قوله « انك حميد » أي محمود لا فعال مستحق لجميع المحامد لما في الصيغة من المبالغة وهو تعليل لطلب الصلاة منه والجيد المتصف بالمجد وهو كمال الشرف والكرم والصفات الحمودة : قوله « اللهم بارك » البركة هي الثبوت والدوام من قولهم برك البعير إذا ثبت ودام أي آدم شرفه وكرامته وتنظيمه \*

٣ وعن فضالة بن عبيد قال « سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً يدعو في صلاته فلم يصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم عجل هذا ثم دعاه فقال له أو لغيره إذا صلى أحدهم فليبدأ بتحميد الله والثناء عليه ثم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليدع بعد ما شاء » رواه الترمذي وصححه  \*  
الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم قوله عجل هذا أي بدعائه قبل تقديم الصلاة وفيه دليل على مشروعية تقديم الصلاة قبل الدعاء ليكون وسيلة للإجابة لأن من حق السائل أن ينلطف في نيل ما أراد . وقد روي الحديث غير المصنف بلفظ سمع « رجلاً يدعو في صلاته لم يمجّد الله ولم يصل على النبي » قوله « والثناء عليه » هو من عطف العام على الخاص : قوله « ما شاء » في أكثر الروايات بما شاء يعني من خير الدنيا والآخرة وفيه الإذن في الصلاة بمطلق الدعاء من غير تقييد بمحل مخصوص قيل هذا الحديث موافق في المعنى لحديث ابن مسعود وغيره في التشهد فإن ذلك متضمن للتمجيد والثناء وهذا مجمل وذلك مبين للمراد وهو لا يتم إلا بعد تسليم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمع الرجل يدعو في قعدة التشهد  وقد استدل  بالحديث القائلون بوجوب الصلاة في الصلاة وقد تقدم الجواب عن ذلك \* قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه حجة



لمن لا يرى الصلاة عليه فرضا حيث لم يأمر تاركها بالاعادة . وبعضه قوله في خبر ابن مسعود بعد ذكر التشهد « ثم يتخير من المسئلة ما شاء » اه \*

### باب ما يستدل به على تفسير آله المصلى عليهم

١ عن أبي حميد الساعدي « انهم قالوا يا رسول الله كيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلي أزواجه وذريته كما صليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد » متفق عليه \*

الحديث احتج به طائفة من العلماء على أن الآل هم الأزواج والذرية ووجهه انه أقام الأزواج والذرية مقام آل محمد في سائر الروايات المتقدمة . واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ( انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا ) لان ما قبل الآية وبعدها في الزوجات فاشعر ذلك بارادتهم وأشعر تذكير المخاطبين بها بارادة غيرهن . وبين هذا الحديث وحديث أبي هريرة الآتي من هم المرادون بالآية وبسائر الأحاديث التي أجمل فيها الآل ولكنه بشكل على هذا امتناعه صلى الله عليه وآله وسلم من ادخال أم سلمة تحت الكساء بعد سؤالها ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم عند نزول هذه الآية مشيرا الى علي وفاطمة والحسن والحسين « اللهم ان هؤلاء اهل بيتي » بعد أن جللهم بالكساء . وقيل أن الآل هم الذين حرمت عليهم الصدقة وهم بنو هاشم . ومن أهل هذا القول الامام يحيى واستدل القائل بذلك بان زيد بن أرقم فسر الآل بهم وبين أنهم آل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل العباس كما في صحيح مسلم والصحابي اعرف بمراده صلى الله عليه وسلم فيكون تفسيره قرينة على التعيين . وقيل انهم بنو هاشم وبنو المطلب والى ذلك ذهب الشافعي وقيل فاطمة وعلي والحسن وأولادهم . والى ذلك ذهب جمهور أهل البيت واستدلوا بحديث الكساء الثابت في صحيح مسلم وغيره وقوله صلى الله عليه وسلم فيه « اللهم ان هؤلاء اهل بيتي » مشيرا اليهم ولكنه يقال ان كان هذا التركيب يدل على الحصر باعتبار المقام أو غيره فغاية ما فيه اخراج من عداهم بمفهومه والأحاديث الدالة على أنهم أعم منهم كما ورد في بني هاشم وفي الزوجات مخصصة بمنطوقها لعموم هذا المفهوم . واقتصاره صلى الله عليه وسلم على تعيين البعض عند نزول الآية لا ينافي إخباره به بذلك بالزيادة لان الاقتصار

ربما كان لازية للبعض أو قبل العلم بان الال أعم من المعينين ثم يقال اذا كانت هذه الصيغة تقتضى الحصر فما الدليل على دخول اولاد المجللين بالكساء في الال مع ان مفهوم هذا الحصر يخرجهم فان كان ادخالهم بمخصص وهو التفسير بالذرية وذريته صلى الله عليه وسلم هم اولاد فاطمة فما الفرق بين مخصص ومخصص . وقيل ان الال هم القرابة من غير تقييد والى ذلك ذهب جماعة من أهل العلم . وقيل هم الأمة جميعا . قال النووي فى شرح مسلم وهو أظهرها قال وهو اختيار الأزهري وغيره من المحققين اهـ واليه ذهب نشوان الحميري امام اللغة ومن شعره فى ذلك


آل النبي هم اتباع ملته \* من الأعاجم والسودان والعرب  
لو لم يكن آله الا قرابته \* صلى المصلى على الطاغى أبى لهب  
وبدل على ذلك أيضا قول عبد المطلب من أبيات

وانصر على آل الصليد ب وعابديه اليوم آلك

والمراد بالآل الصليب اتباعه (ومن الأدلة) على ذلك قول الله تعالى ( ادخلوا آل فرعون أشد العذاب ) لان المراد بالآله اتباعه واحتج لهذا القول بما أخرجه الطبرانى ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم لما سئل عن الال قال « آل محمد كل تقى » وروى هذا من حديث علي ومن حديث أنس وفي أسانيدها مقال . ويؤيد ذلك معنى الال لغة فانهم كما قال فى القاموس أهل الرجل واتباعه ولا ينافى هذا اقتضاره صلى الله عليه وآله وسلم على البعض منهم فى بعض الحالات كما تقدم وكما فى حديث مسلم فى الاضحية « اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد » فانه لا شك أن القرابة أخص الال فتخصيصهم بالذكر ربما كان لازيا لا يشاركهم فيها غيرهم كما عرفت وتسميتهم بالأمة لا ينافى تسميتهم بالآل وعطف التفسير شائع ذائع كتابا وسنة ولغة على أن حديث أبى هريرة المذكور آخر هذا الباب فيه عطف أهل بيته على ذريته فاذا كان مجرد العطف يدل على التغاير مطلقا لزم أن تكون ذريته خارجة عن أهل بيته والجواب الجواب . ولكن ههنا مانع من حمل الال على جميع الأمة وهو حديث « أنى تارك فيكم الثقلين ما ان تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي » الحديث وهو فى صحيح مسلم وغيره فانه لو كان الال جميع الأمة لكان الأمور بالتمسك والامر بالتمسك به شيئا واحدا وهو باطل \*


٢ وعن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال « من سره أن



يكتال بالمكيال الأوفى إذا صلى علينا أهل البيت فليقل اللهم صل على محمد النبي وأزواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته كما صليت على آل إبراهيم انك حميد مجيد»  
رواه أبو داود  \*

الحديث سكت عنه أبو داود والمثوري وهو من طريق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي عن المجر عن أبي هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم وقد اختلف فيه على أبي جعفر: وأخرجه النسائي في مسند علي بن طريق عمرو بن عاصم عن حبان بن يسار الكلبي عن عبد الرحمن بن طلحة الخزاعي عن أبي جعفر عن محمد بن الحنفية عن أبيه علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ حديث أبي هريرة وقد اختلف فيه على أبي جعفر وعلي حبان بن يسار  الحديث  استدلل به القائلون بأن الزوجات من آل آل والقائلون ان الذرية من آل وهو أدل على ذلك من الحديث الأول لذكر آل وفيه مجمل ومبين: قوله « بالمكيال » بكسر الميم وهو ما يكال به. وفيه دليل على ان هذه الصلاة أعظم أجرا من غيرها وأوفر ثوابا: قوله « أهل البيت » الأشهر فيه النصب على الاختصاص ويجوز ابداله من ضمير علينا. قوله « فليقل اللهم صل على محمد » قال السنوي قد اشتهر زيادة سيدنا قبل محمد عند أكثر المصلين وفي كون ذلك أفضل نظرا له وقد روى عن ابن عبد السلام انه جعله من باب سلوك الأدب وهو مبني على أن سلوك طريق الأدب أحب من الامثال. ويؤيده حديث أبي بكر حين أمره صلى الله عليه وآله وسلم أن يثبت مكانه فلم يمتثل وقال ما كان لابن أبي قحافة ان يتقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك امتناع علي عن محو اسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصحيفة في صلح الحديبية بعد أن أمره بذلك وقال لا أحواسك أبدا وكلا الحديثين في الصحيح فتقريره صلى الله عليه وآله وسلم لهما علي الامتناع من امثال الامر تأدبا مشعرا بأولويته \*

### ( باب ما يدعوه في آخر الصلاة )

١  عن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا فرغ أحدكم من التشهد الاخير فليتعوذ بالله من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة الحيا والمات ومن شر المسيح الدجال » رواه الجماعة الا البخاري والترمذي \*

٢ وعن عائشة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يدعو في الصلاة اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة الحيا وفتنة المات اللهم اني أعوذ بك من المفرم والمائم » رواه الجماعة الا ابن ماجه ❦

قوله « اذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر » فيه تعيين محل هذه الاستعاذة بعد التشهد الآخر وهو مقيد وحديث عائشة مطلق فيحمل عليه وهو يرد ما ذهب اليه ابن حزم من وجوبها في التشهد الاول وما ورد من الاذن للمصلي بالدعاء بما شاء بعد التشهد يكون بعد هذه الاستعاذة لقوله اذا فرغ . قوله « فليتعوذ » استدل بهذا الأمر على وجوب الاستعاذة وقد ذهب الى ذلك بعض الظاهرية وروى عن طاوس وقد ادعى بعضهم الاجماع على الندب وهو لا يتم مع مخالفة من تقدم والحق الوجوب ان علم تأخر هذا الأمر عن حديث المسيء لما عرفناك في شرحه : قوله « من أربع » ينبغي أن يزاد علي هذه الأربع التعوذ من المفرم والمائم المذكورين في حديث عائشة . قوله « ومن عذاب القبر » فيه رد علي المذكرين لذلك من المعزلة والا حادith في هذا الباب متواترة . قوله « ومن فتنة الحيا والمات » قال ابن دقيق العيد فتنة الحيا ما يعرض للانسان مدة حياته من الافتتان بالدنيا والشهوات والجهالات وأعظمها والعباذ بالله أمر الخائفة عند الموت وفتنة المات يجوز أن يراد بها الفتنة عند الموت أضيفت اليه لقربها منه ويكون المراد على هذا بفتنة الحيا ما قبل ذلك ويجوز أن يراد بها فتنة القبر وقد صح أنهم يفتنون في قبورهم . وقيل أراد بفتنة الحيا الابتلاء مع زوال الصبر وفتنة المات السؤال في القبر مع الحيرة كذا في الفتح قوله « ومن شر المسيح الدجال » قال أبو داود وفي السنن المسيح منقل الدجال ومخفف عيسى وتقل القبر برى عن خلف بن عامر ان المسيح بالتشديد والتخفيف واحد ويقال للدجال ويقال لعيسى وأنه لا فرق بينهما . قال الجوهرى في الصحاح من قاله بالتخفيف فلمسحه الأرض ومن قاله بالتشديد فلا يكونه ممسوح العين . قال الحافظ وحكي عن بعضهم بالحاء الممجمة في الدجال ونسب قائله الي التصحيف . قال في القاموس والمسيح عيسى ابن مريم صلوات الله عليه لبركته قال وذكر في اشتقاقه خمسين قولاً في شرحي لمشارق الانوار وغيره والدجال لشؤمه اه : قوله « من المفرم والمائم » في البخارى بتقديم المائم علي المفرم . والمفرم الدين يقال غرم بكسر الراء أى اد ان قيل المراد به ما يستدان فيما لا يجوز أو فيما يجوز ثم يعجز عن أدائه ويحتمل أن يراد به ما هو أعم من ذلك وقد استعاذ صلى الله عليه



وسلم من غلبة الدين. وفي البخاري «أنه قال له صلى الله عليه وآله وسلم قائل ما أكثر ما تستعبد من المغرم فقال ان الرجل اذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف» \*

### ❦ باب جامع أدعية منصوص عليها في الصلاة ❦

١ ❦ عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه «أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمني دعاء أدعوه به في صلاتي قال قل اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم» متفق عليه ❦

قوله «ظلمت نفسي» قال في الفتح أي بما لابس ما يوجب العقوبة أو ينقص الحظ وفيه أن الانسان لا يعرى عن تقصير ولو كان صديقا : قوله «كثيرا» روي بإثاء المثلثة وبإلباء الموحدة . قال النووي ينبغي أن يجمع بينهما فيقول كثيرا كثيرا . قال الشيخ عز الدين بن جماعة ينبغي أن يجمع بين الروایتين فيأتي مرة بالمثلثة ومرة بالوحدة فإذا أتى بالدعاء مرتين فقد نطق بما نطق به النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقين وإذا أتى بما ذكره النووي لم يكن آتيا بالسنة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينطق به كذلك اه : قوله «ولا يغفر الذنوب إلا أنت» قال الحافظ فيه إقرار بالوحدانية واستجلاب للمغفرة وهو كقوله (والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب إلا الله) فإني على المستغفرين وفي ضمن ثنائه بالاستغفار لوح بالأمرية كما قيل إن كل شيء أنشئ الله على فاعله فهو أمر به وكل شيء ذم فاعله فهو ناه عنه : قوله «مغفرة من عندك» قال الطيبي ذكر التنكير يدل على أن المطلوب غفران عظيم لا يدرك كنهه ووصفه بكونه من عنده سبحانه وتعالى مريدا بذلك التعظيم لان الذي يكون من عند الله لا يحيط به وصف . وقال ابن دقيق العيد يحتمل وجهين أحدهما الإشارة إلى التوحيد المذكور كأنه قال لا يفعل هذا إلا أنت فاعله أنت والثاني وهو أحسن أنه أشار إلى طلب مغفرة متفضل بها لا يقتضيهما سبب من العبد من عمل حسن ولا غيره وبهذا الثاني جزم ابن الجوزي : قوله «إنك أنت الغفور الرحيم» قال الحافظ هما صفتان ذكرتا ختما للكلام على جهة المقابلة لما تقدم فالغفور مقابل لقوله «اغفر لي» والرحيم مقابل لقوله «ارحمني» وهي مقابلة مرتبة ❦ والحديث ❦ يدل

علي مشروعية هذا الدعاء في الصلاة ولم يصرح بمحله. قال ابن دقيق العيد ولعل الاولى أن يكون في أحد موطنين السجود أو التشهد لانه أمر فيها بالدعاء وقد أشار البخاري إلى محله فأورده في باب الدعاء قبل السلام. قال في الفتح وفي الحديث من الفوائد استحباب طلب التعليم من العالم خصوصا ما في الدعوات المطلوب فيها جوامع الكلم \*  
 ٢ وعن عبيد بن القعقاع قال «رمى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فجعل يقول في صلاته اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي في ذاتي وبارك لي فيما رزقتني» رواه أحمد \*  
 عبيد بن القعقاع ويقال حميد بن القعقاع لا يعرف حاله والراوي عنه أبو مسعود الجريري لا يعرف حاله وقد اختلف فيه على شعبة. قال ابن حجر في المنفعة وله شاهد من حديث أبي موسى في الدعاء للطبراني وأبو مسعود الجريري هو سعيد ابن اياس ثقة أخرج له الجماعة فلا وجه لقول من قال لا يعرف حاله \* والحديث \*  
 فيه مشروعية الدعاء بهذه الكلمات في مطلق الصلاة من غير تقييد بمحل منها مخصوص وجهالة الراوي عنه صلى الله عليه وسلم لا تضر لان جهالة الصحابي مغتفرة كما ذهب الى ذلك الجمهور ودلت عليه الأدلة وقد ذكرت الأدلة على ذلك في الرسالة التي سميتها القول المقبول في رد رواية المجهول من غير صحابة الرسول : قوله «رمى رجل» الرمي اللحن الخفيف كما في القاموس \*  
 ٣ وعن شداد بن أوس «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في صلاته اللهم اني أسألك الثبات في الامر والعزيمة على الرشد وأسألك شكر نعمتك وحسن عبادتك وأسألك قلبا سليما ولسانا صادقا وأسألك من خير ما تعلم واعوذ بك من شر ما تعلم واستغفرك لما تعلم» رواه النسائي \*

الحديث رجال اسناده ثقات وقد ذكره في الجامع عند أدعية الاستخارة بلفظ «عن رجل من بني حنظلة قال صحبت شداد بن أوس فقال ألا أعلمك ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا نقول اذا رويناهمرا فذكره وزاد انك أنت علام الغيوب» أخرجه الترمذي وزاد في حديث آخر بمعناه «إذا أوي إلى فراشه» ولم يذكر فيه إذا رويناهمرا. وقد أخرجه النسائي في اليوم واليلة ولم يذكر في الصلاة. وأما صاحب التيسير فساقه باللفظ الذي ذكره المصنف: قوله «كان يقول في صلاته» هذا الدعاء ورد مطلقا في الصلاة غير مقيد بمكان مخصوص : قوله «الثبات في الامر» سؤال الثبات في الامر من جوامع الكلم النبوية




لان من ثبته الله في اموره عصم عن الوقوع في الموبقات ولم يصدر منه أمر علي خلاف مايرضاه الله : قوله « والعزيمة على الرشد » هي تكون بمعنى ارادة الفعل وبمعنى الجسد في طلبه والمناسب هنا هو الثاني : قوله « قلبا سليما » أي غير عليل بكدر المعصية ولا مريض بالاشمال على الغل والالانطواء على الاحن : قوله « من خير ما تعلم » هو سؤال لخير الاُمور علي الاطلاق لان علمه جل جلاله محيط بجميع الاشياء وكذلك التعوذ من شر ما يعلم والاستغفار لما يعلم فكأنه قال أسألك من خير كل شيء وأعوذ بك من شر كل شيء واستغفرك اكل ذنب \*


٤ **عن أبي هريرة** « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في سجوده اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله وأوله وآخره وعلانيته وسره » رواه مسلم وأبو داود **قوله** « ذنبي كله » استدل به علي جواز نسبة الذنب اليه صلى الله عليه وآله وسلم وقد اختلف الناس في ذلك على أقوال مذكورة في الاصول . أحدها أن الانبياء كلهم معصومون من الكبائر والصغائر وهذا هو اللائق بشرفهم لولا مخالفته لصرائح القرآن والسنة المشمرة بان لهم ذنوبا . قوله « دقه وجله » بكسر أولهما أي قليله وكثيره . قوله « وأوله وآخره » هو من عطف الخاص على العام . قوله « وعلانيته وسره » هو كذلك . قال النووي فيه تكثير ألفاظ الدعاء وتوكيده وان أغني بعضها عن بعض \*  
٥ **عن عمار بن ياسر** « أنه صلى صلاة فاوجز فيها فأنكر وأذلك فقال ألم أتم الركوع والسجود فقالوا بلي قال اما أني دعوت فيها بدعاء كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو به اللهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق أحيني ما علمت الحياة خيرا لي وتوفني اذا كانت الوفاة خيرا لي أسألك خشيتك في الغيب والشهادة وكلمة الحق في الغضب والرضا والقصد في الفقر والغنى ولذة النظر الى وجهك والشوق الى لقائك وأعوذ بك من ضراء مضرة ومن فتنه مضلة اللهم زينا بزينة الايمان واجعلنا هداة مهتدين » رواه أحمد والنسائي **الحديث** رجال اسناده ثقات وساقه باسناد آخر بنحو هذا اللفظ واسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا يحيى ابن حبيب بن عربي قال حدثنا حماد قال حدثنا عطاء بن السائب عن أبيه قال قال علي عمار فذكره وفي اسناده عطاء ابن السائب وقد اختلط وأخرج له البخاري مقرونا بآخر وبقية رجاله ثقات ووالد عطاء هو السائب بن مالك الكوفي وثقه العجلي : قوله « فاوجز فيها » لعله لم يصاحب هذا الايجاز تمام الصلاة



على الصفة التي عهدوا عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والا لم يكن للانكار عليه وجه فقد ثبت من حديث أنس في مسلم وغيره أنه قال ما صليت خلف أحداً وجز صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمام : قوله « فانكروا ذلك عليه » فيه جواز الانكار على من أخف الصلاة من دون استكمال : قوله « ألم أتم الركوع والسجود » فيه اشعار بأنه لم يتم غيرها ولذلك أنكر وأعليه. قوله « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو به » يحتمل أنه كان يدعو به في الصلاة ويكون فعل عمار قرينة تدل على ذلك ويحتمل أنه كان يدعو به من غير تقييد بحال الصلاة كما هو الظاهر من الكلام : قوله « بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق » فيه دليل على جواز التوسل إليه تعالى بصفات كماله وخصال جلاله. قوله « احيني » إلى قوله « خير ألي » هذا ثابت في الصحيحين من حديث أنس بلفظ « اللهم احيني ما كانت الحياة خيراً لي وتوفني ما كانت الوفاة خيراً لي » وهو يدل على جواز الدعاء بهذا لكن عند نزول الضرر كما وقع التقييد بذلك في حديث أنس المذكور المتفق عليه ولفظه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يتمنين أحدكم الموت اضر نزل به فان كان لا بد متمنياً فليقل اللهم احيني » إلى آخره : قوله « خشيتك في الغيب والشهادة » أي في مغيب الناس وحضورهم لان الخشية بين الناس فقط ليست من الخشية لله بل من خشية الناس . قوله « وكلمة الحق في الغضب والرضا » إنما جمع بين الحالتين لان الغضب ربما حال بين الانسان وبين الصدع بالحق وكذلك الرضا ربما قاد في بعض الحالات الى المداينة وكنتم كلمة الحق . قوله « والقصد في الفقر والغنى » القصد في كتب اللغة بمعنى استقامة الطريق والاعتدال وبمعنى ضد الافراط وهو المناسب هنا لان بطر الغنى ربما جر الى الافراط . وعدم الصبر على الفقر ربما أوقع في التفريط فالقصد فيهما هو الطريقة القويمة . قوله « ولذة النظر الى وجهك » فيه متمسك للاشعرية ومن قال بقولهم والمسئلة طويلة الذيل ومحله علم الكلام . وقد أوردتها برسالة مطولة سميتها البغية في الرؤية : قوله « والشوق الى لقاءك » إنما سأله صلى الله عليه وآله وسلم لانه من موجبات محبة الله للقاء عبده لحديث « من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه » ومحبة الله تعالى لذلك من أسباب المغفرة : قوله « مضرة » إنما قيد صلى الله عليه وآله وسلم بذلك لان الضراء ربما كانت نافعة آجلاً أو عاجلاً فلا يليق الاستعاذة منها . قوله « مضلة » وصفها صلى الله عليه وآله وسلم بذلك لان من الفتن ما يكون من أسباب الهداية وهي بهذا الاعتبار مما لا يستعاذ منه . قال أهل اللغة الفتنة الامتحان والاختبار \*



٦ وعن معاذ بن جبل قال « لقيني النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني اوصيك بكلمات تقولهن في كل صلاة اللهم اغنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك » رواه أحمد والنسائي وأبو داود  \*

الحديث قال الحافظ سنده قوى وذكره المصنف في هذا الباب المشتمل على أدعية الصلاة بناء على أن لفظ الحديث في كل صلاة كما في الكتاب وقد رواه غيره بلفظ « دبر كل صلاة » وهو عند أبي داود بلفظ « في دبر كل صلاة » وكذلك رويته من طريق مشايخي سلسلا بالحجة فلا يكون باعتبار هذه الزيادة من أدعية الصلاة لان دبر الصلاة بعدها على الأقرب كما سيأتي ويحتمل دبر الصلاة آخرها قبل الخروج منها لان دبر الحيوان منه وعليه بعض آئمة الحديث فلعل المصنف أراد ذلك ولكنه بشكل عليه ايراده لأدعية مقيدة بذلك في باب الذكر بعد الصلاة كحديث ابن الزبير وحديث المغيرة الآتين. قوله « اني اوصيك بكلمات تقولهن » في رواية أبي داود لاتدعهن والنهي أصله التحريم فيدل على وجوب الدعاء بهذه الكلمات . وقيل انه نهى ارشاد وهو محتاج الى قرينة . ووجه تخصيص الوصية بهذه الكلمات انها مشتملة على جميع خير الدنيا والآخرة \*

٧ وعن عائشة انها فقدت النبي صلى الله عليه وآله وسلم من مضجعها فلمسته يدها فوقعت عليه وهو ساجد وهو يقول رب أعط نفسي تقواها زكها أنت خير من زكها أنت وليها ومولاها » رواه أحمد  \*

الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عائشة بلفظ « فقدت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة فلمست المسجد فاذا هو ساجد وقدماه منصوبتان وهو يقول اني أعوذ برضاك من سخطك وأعوذ بعافاك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » فيمكن أن يكون اللفظ الذي ذكره أحمد من أحد روايات هذا الحديث . ويمكن أن يكون حديثا مستقلا ويحمل ذلك على تعدد الواقعة : قوله « أعط نفسي تقواها » أي اجعلها متقية سامعة مطيعة : قولها « زكها » أي اجعلها زكية بما تفضلت به عليها من التقوى وخصال الخير : قوله « أنت وليها » أي متولي أمورها ومولاها أي مالكا  (والحديث  يدل على مشروعية الدعاء

في السجود وقد تقدم للكلام على ذلك \*

٨ وعن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى فجعل يقول في

صلاته أو في سجوده اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا وفي بصري نورا وعن يميني نورا وعن شمالي نورا وأمامي نورا وخلفي نورا وفوقي نورا وتحتي نورا واجعل لي نورا أو قال واجعلني نورا \* مختصر من مسلم

الحديث ذكره مسلم في صحيحه مطولا ومختصرا بطرق متعددة وألفاظ مختلفة وجميع الروايات مقيدة بصلاة الليل : قوله « في صلاته أو في سجوده » هذا الشك وقع في رواية محمد بن بشار عن محمد بن جعفر عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن كريب عن ابن عباس . وفي رواية في مسلم « نخرج إلى الصلاة وهو يقول » الحديث . وفي رواية له « وكان في دعائه اللهم اجعل » الخ من غير تقييد بحال الصلاة ولا بحال الخروج : قوله « اجعل في قلبي نورا » إلى آخر الحديث قال النووي قال العلماء سأل النور في أعضائه وجهاته والمراد بيان الحق وضياؤه والهداية إليه فسأل النور في جميع أعضائه وجسمه وتصرفاته وتقلباته وحالاته وجملة وفي جهاته الست حتى لا يزيغ شيء فيها عنه \*

### باب الخروج من الصلاة بالسلام

١ عن ابن مسعود « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم عن يمينه وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده » رواه الخمسة وصححه الترمذي \* ٢ وعن عامر بن سعد عن أبيه قال « كنت أرى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسلم عن يمينه وعن يساره حتى يرى بياض خده » رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه \*

الحديث الاول أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان وله الفاظ وأصله في صحيح مسلم . قال العقيلي والاسانيد صحاح ثابتة في حديث ابن مسعود في تسليمين ولا يصح في تسلية واحدة شيء . والحديث الثاني أخرجه أيضا البزار والدارقطني وابن حبان قال البزار روى عن سعد من غير وجه (وفي الباب) أحاديث فيها ذكر التسليمين . منها عن عمار عند ابن ماجه والدارقطني . وعن البراء عند ابن أبي شيبه في مصنفه والدارقطني أيضا . وعن سهل بن سعد عند أحمد وفيه ابن لهيعة . وعن حذيفة عند ابن ماجه . وعن عدي بن عميرة عند ابن ماجه أيضا واسناده حسن . وعن طلق بن علي عند أحمد والطبراني



وفيه ملازم بن عمرو وعن المغيرة عند المعري في اليوم والليلة والطبراني قال الحافظ  
 وفي إسناده نظر . وعن وائلة ابن الأسقع عند الشافعي وإسناده ضعيف . وعن وائل  
 ابن حجر عند أبي داود والطبراني من طريق ابنه عبد الجبار ولم يسمع منه . وعن  
 يعقوب بن الحصين عند أبي نعيم في المعرفة وفيه عبد الوهاب بن مجاهد وهو متروك  
 وعن أبي رزمة عند الطبراني وابن منده قال الحافظ وفي إسناده نظر . وعن أبي موسى  
 عند أحمد وابن ماجه . وعن سمرة وزياد . وعن جابر بن سمرة وزياد أيضاً  
 (وهذه الأحاديث) تدل على مشروعية التسليمتين وقد حكاه ابن المنذر عن أبي بكر  
 الصديق وعلي وابن مسعود وعمار بن ياسر ونافع بن عبد الحرث من الصحابة . وعن  
 عطاء بن أبي رباح وعلقمة والشعبي وأبي عبد الرحمن السلمي من التابعين . وعن أحمد  
 واسحق وأبي ثور وأصحاب الرأي . قال ابن المنذر وبه أقول وحكاه في البحر عن الهادي  
 والقاسم وزيد بن علي والمؤيد بالله من أهل البيت . وإليه ذهب الشافعي كما قال النووي  
 وذهب إلى أن المشروع تسليمة واحدة ابن عمر وأنس وسلمة بن الأكوع وعائشة  
 من الصحابة والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز من التابعين ومالك والأوزاعي  
 والامامية وأحد قولي الشافعي وغيرهم . وذهب عبد الله بن موسى بن جعفر من أهل  
 البيت إلى أن الواجب ثلاث يمينا وشمالا وتلقاء وجهه . واختلف القائلون بمشروعية  
 التسليمتين هل الثانية واجبة أم لا فذهب الجمهور إلى استحبابها . قال ابن المنذر أجمع العلماء  
 على أن صلاة من اقتصر على تسليمة واحدة جائزة . وقال النووي في شرح مسلم أجمع العلماء  
 الذين يعتقد بهم على أنه لا يجب إلا تسليمة واحدة . وحكى الطحاوي وغيره عن الحسن بن  
 صالح أنه أوجب التسليمتين جميعا وهي رواية عن أحمد وبها قال بعض أصحاب مالك ونقله  
 ابن عبد البر عن بعض أصحاب الظاهر وإلى ذلك ذهب الهادي وزياد الكلابي على  
 وجوب التسليمة أو التسليمتين أو عدم ذلك في باب كون السلام فرضا وستنكلم هنا  
 في مجرد المشروعية من غير نظر إلى الوجوب . فنقول (احتج القائلون) بمشروعية  
 التسليمتين بالأحاديث المتقدمة . واحتج القائلون بمشروعية الواحدة فقط بالأحاديث  
 التي سيأتي ذكرها في باب من اجزأ بتسليمة . واحتج القائل بمشروعية ثلاث بأن  
 في ذلك جمعا بين الروايات والحق ما ذهب إليه الأولون لكثرة الأحاديث الواردة  
 بالتسليمتين وصحة بعضها وحسن بعضها واشتمالها على الزيادة وكونها مثبتة بخلاف الأحاديث

الواردة بالتسليم الواحدة فانها مع قلتها ضعيفة لا تنتمض للاحتجاج كما ستعرف ذلك ولو سلم انتهاضا لم تصلح لمعارضة أحاديث التسليمين لما عرفت من اشتغالها على الزيادة. وأما القول بمشروعية ثلاث فلعل القائل به ظن أن التسليم الواحدة الواردة في الباب الذي سيأتي غير التسليمين المذكورين في هذا الباب فجمع بين الأحاديث بمشروعية الثلاث وهو فاسد. وأفسد منه ما رواه في البحر عن البعض من أن المشروع واحدة في المسجد الصغير وثلثان في المسجد الكبير : قوله «عن يمينه وعن يساره» فيه مشروعية أن يكون التسليم إلى جهة اليمين ثم إلى جهة اليسار. قال النووي ولو سلم التسليمين عن يمينه أو عن يساره أو تلقاء وجهه أو الأولي عن يساره والثانية عن يمينه صحت صلاته وحصلت التسليمتان ولكن فاتته الفضيلة في كفيتهما : قوله «السلام عليكم ورحمة الله» زاد أبو داود من حديث وائل «وبركاته» . وأخرجها أيضا ابن حبان في صحيحه من حديث ابن مسعود وكذلك ابن ماجه من حديثه قال الحافظ في التلخيص فيتعجب من ابن الصلاح حيث يقول ان هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث الا في رواية وائل بن حجر وقد ذكر لها الحافظ طرقا كثيرة في تلقيح الافكار تخريج الاذكار لما قال النووي ان زيادة وبركاته رواية فردة . ثم قال الحافظ بعد أن ساق تلك الطرق فهذه عدة طرق ثبت بها وبركاته بخلاف ما يوهمه كلام الشيخ انها رواية فردة انتهى. وقد صحح أيضا في بلوغ المرام حديث وائل المشتمل على تلك الزيادة : قوله «حتى يرى يابض خده» بضم الياء المثناة من تحت من قوله يرى مبنيا للمجهول كذا قال ابن رسلان ويابض بالرفع على النيابة . وفيه دليل على المبالغة في الالتفات إلى جهة اليمين وإلى جهة اليسار وزاد النسائي فقال «عن يمينه حتى يرى يابض خده الأيمن وعن يساره حتى يرى يابض خده الأيسر» وفي رواية له «حتى يرى يابض خده من ههنا ويابض خده من ههنا» \*

٣ وعن جابر بن سمرة قال «إذا كنا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلنا السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله وأشار يده إلى الجانبين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علام تومون بأيديكم كأنها أذناب خيل شمس إنما يكفي أحدهم أن يضع يده على فخذه يسلم على أخيه من على يمينه وشماله» رواه أحمد ومسلم . وفي رواية «كنا نصلي خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما بال هؤلاء



يسلمون بأيديهم كأنها أذنان خيل شمس إنما يكفي أحكم أن يضع يده على فخذه ثم يقول السلام عليكم السلام عليكم « رواه النسائي » \*  
الحديث أخرجه أيضا أبو داود: قوله «علام تومون» في رواية أبي داود بلفظ «ما بال أحكم يرمى بيده» بالراء قال ابن الأثير ان صحت الرواية بالراء ولم يكن تصحيحا للواو فقد جعل الرمي باليد موضع الإيماء بها لجواز ذلك في اللغة يقول رميت ببصري إليك أي مددته ورميت إليك أي أشرت بها. قال والرواية المشهورة رواية مسلم «علي ما تومون» بهمزة مضمومة بعد الميم والإيماء الإشارة أو ما يوصى بالإيماء وهم يومنون مهموزا ولا تقل أو ميت ياء ساكنة قاله الجوهري . قال ابن الأثير وقد جاء في رواية الشافعي يومون بضم الميم بلا همزة فان صحت الرواية فيكون قد أبدل من الهمزة ياء فلما قلبت الهمزة ياء صارت يومى فلما لحقه ضمير الجماعة كان القياس يوميون فقلبت الياء وقبلها كسرة فحذفت ونقلت ضمها الى الميم فقبل يومون. قوله «أذنان خيل شمس» باسكان الميم وضمها مع ضم الشين المعجمة جمع شمس بفتح الشين وهو من الدواب النفور الذي يمتنع علي راكبه ومن الرجال صعب الخلق: قوله «من علي يمينه وشماله» في رواية أبي داود «من عن يمينه ومن عن شماله» وهو من الأدلة علي مشروعية التسليمتين وقد قدمنا الكلام علي ذلك : قوله «ثم يقول السلام عليكم» قال المصنف رحمه الله وهو دليل علي أنه اذا لم يقل ورحمة الله اجزأه انتهى (والاحاديث) المتقدمة مشتملة علي زيادة ورحمة الله وبركاته فلا يتم الاثيان بالمشروع الا بذلك . وأما الاجزاء وعنده فينبني علي القول بالوجوب وعنده وسيأتي ذلك \*

عن سمرة بن جندب «قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نسلم علي أئمتنا وأن يسلم بعضنا علي بعض» رواه أحمد وأبو داود ولفظه «أمرنا أن نرد علي الامام وأن نتحاب وأن يسلم بعضنا علي بعض» \*  
الحديث أخرجه أيضا الحاكم والبزار وزاد «في الصلاة» قال الحافظ واسناده حسن انتهى . ولكنه رواية الحسن عن سمرة وقد اختلف في صحابه منه علي أربعة مذاهب . سمع منه مطلقا لم يسمع منه مطلقا . سمع منه حديث العقيقة . سمع منه ثلاثة أحاديث . وقد قدمنا بسط ذلك . وقد أخرج هذا الحديث أبو داود من طريق أخرى عن سمرة بلفظ «ثم سلوا علي قارئكم وعلي أنفسكم» قال الحافظ لكنه ضعيف لما فيه من الجاهيل: قوله

« أن نسلم على أئمتنا » أى نرد السلام عليهم كما في الرواية الثانية. قال اصحاب الشافعي ان كان المأموم عن يمين الامام فينوي الرد عليه بالثانية وان كان عن يساره فينوي الرد عليه بالأولى وإن حاذاه فبم شاء وهو في الأولى أحب: قوله « وان يسلم بعضنا على بعض » ظاهره شامل للصلاة وغيرها ولكنه قيده البزار بالصلاة كما تقدم ويدخل في ذلك سلام الامام على المأمومين والمأمومين على الامام وسلام المقتدين بعضهم علي بعض . وقد ذهب المؤيد بالله وأبو طالب الى وجوب قصد الملكين ومن في ناحيتهما من الامام والمؤمنين في الجماعة تمسكا بهذا وهو ينبنى على القول بإيجاب السلام وسيأتي الكلام فيه: قوله « وان تعاب » بتشديد الباء الموحدة آخر الحروف والتعاب التوادم وتحابوا أحب كل واحد منهم صاحبه \*

٥ وعن إبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال حذف التسليم سنة » رواه أحمد وأبو داود . ورواه الترمذي موقوفا وصححه . وقال ابن المبارك معناه أن لا يمد مدا \*

الحديث أخرجه أيضا الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم وفي إسناده قررة بن عبد الرحمن بن حيويل بن ناشرة بن عبد بن عامر المعافري المصري . قال أحمد منكر الحديث جدا . وقال ابن معين ضعيف وقال أبو حاتم ليس بالقوى . وقال ابن عدي لم أر له حديثا منكرا وأرجو أنه لا بأس به . وقد ذكره مسلم في الصحيح ، قرونا بسرو بن الحرث . وقال الأوزاعي ما أعلم أحدا اعلم بالزهري من قررة وقد ذكره ابن حبان في ثقاته وصحح الترمذي هذا الحديث من طريقه وليس موقوفا كما قال المصنف لان لفظ الترمذي عن أبي هريرة « قال حذف السلام سنة » قال ابن سيد الناس وهذا مما يدخل في المسند عند أهل الحديث أو أكثرهم وفيه خلاف بين الأصوليين معروف: قوله « حذف التسليم » في نسخة من هذا الكتاب حذف السلام وهي الموافقة للفظ أبي داود والترمذي . والحذف بفتح الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة بعدها فاء هو ما رواه المصنف عن عبد الله بن المبارك أن لا يمد مدا يعني يترك الإطالة في لفظه ويسرع فيه . قال الترمذي وهو الذي يستحبه أهل العلم قال وروي عن ابراهيم النخعي أنه قال التكبير جزم والسلام جزم . قال ابن سيد الناس قال العلماء يستحب ان يدرج لفظ السلام ولا يمد مدا لأعلم في ذلك خلافا بين



العلماء وقد ذكر المهدي في البحر أن الرمي بالتسليم عجلا مكروه قال لفعله صلى الله عليه وآله وسلم بسكينة ووقار انتهى . وهو مردود بهذا الدليل الخاص إن كان يريد كراهة الاستعجال باللفظ \*

### باب من اجتزأ بتسليمة واحدة

١ عن هشام عن قتادة عن زرارة بن أوفي عن سعد بن هشام عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أو تر تسع ركعات لم يقعد إلا في الثامنة فيحمد الله ويذكره ويدعو ثم ينهض ولا يسلم ثم يصلي التاسعة فيجلس فيذكر الله ويدعو ثم يسلم تسليمة يسمعا ثم يصلي ركعتين وهو جالس فلما كبر وضعف أوتر بسبع ركعات لا يقعد إلا في السادسة ثم ينهض ولا يسلم فيصل السابعة ثم يسلم تسليمة ثم يصلي ركعتين وهو جالس » رواه أحمد والنسائي . وفي رواية لأحمد في هذه القصة « ثم يسلم تسليمة واحدة السلام عليكم يرفع بها صوته حتى يوقظنا » \* ٢ وعن ابن عمر قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفصل بين الشفع والوتر بتسليمة يسمعاها » رواه أحمد \*

أما حديث عائشة فأخرج نحوه أيضا الترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والدارقطني بلفظ « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه » قال الدارقطني في الملل رفعه عن زهير بن محمد عن هشام عن أبيه عنها عمرو بن سلمة وعبد الملك الصنعاني وخالفهما الوليد فوقفه عليها أو قال عقبه قال الوليد قلت لزهير أبلغك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه شيء قال نعم أخبرني يحيى بن سعيد الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فين ان الرواية المرفوعة وهم . وكذا رجح رواية الوقف الترمذي والبخاري وأبو حاتم وقال في المرفوع إنه منكر . وقال ابن عبد البر لا يصح مرفوعا ولم يرفعه عن هشام غير زهير وهو ضعيف عند الجميع كثير الخطأ لا يحتج به اهـ . وزهير لا ينتهي الى هذه الدرجة في التضعيف فقد قال أحمد إنه مستقيم الحديث وقال صالح بن محمد إنه ثقة صدوق وقال موسى بن هرون أرجو أنه صدوق . وقال الدارمي ثقة له أغاليط كثيرة وثقة

ابن معين وقال أبو حاتم محله الصدق وفي حفظه سوء . وقد أخرج له الشيخان  
ولكنه روى الترمذي عن البخاري عن أحمد بن حنبل أنه قال كأن زهير بن محمد  
هذا ليس هو الذي يروي عنه بالعراق وكأنه رجل آخر فلبوا اسمه . وقال الحاكم  
رواه وهيب عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة مرفوعا وهذا إسناد صحيح .  
ورواه بقي بن مخلد في مسنده من رواية عاصم عن هشام بن عروة مرفوعا  
وهاتان الطريقتان فيهما متابعة لزهير فيقوي حديثه . قال الحافظ وعاصم عندي هو  
ابن عمر وهو ضعيف وهم من زعم أنه ابن سليمان الأحمول . وأخرجه ابن  
حبان في صحيحه والسراج في مسنده عن زرارة بن أوفي عن سعد بن هشام عن  
عائشة باللفظ الذي ذكره المصنف . قال الحافظ وإسناده على شرط مسلم ولم يستدركه  
الحاكم مع أنه أخرج حديث زهير بن محمد انتهى . وقد قدمنا أنه أخرج له البخاري  
أيضا فهو على شرط مسلم فقط وبما ذكرنا تعرف عدم صحة قول العقيلي ولا يصح في  
تسليمة واحدة شيء : وكذا قول ابن القيم إنه لم يثبت عنه ذلك من وجه صحيح \*  
وأما حديث ابن عمر فأخرجه أيضا ابن حبان وابن السكن في صحيحيهما  
والطبراني من حديث إبراهيم الصائغ عن نافع عن ابن عمر بلفظ « كان يفصل بين  
الشفع والوتر » وقد عقد صاحب مجمع الزوائد لذلك بابا فقال باب الفصل بين الشفع  
والوتر عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في الحجرة  
وأنا في البيت فيفصل بين الشفع والوتر بتسليمة يسمعاها » رواه الطبراني في  
الأوسط وفيه إبراهيم بن سعيد وهو ضعيف انتهى . ولم يذكر في هذا الباب  
إلا هذا الحديث ( وفي الباب ) عن سهل بن سعد عند ابن ماجه « بلفظ أن  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سلم تسليمة واحدة تلقاه وجهه » وفي إسناده  
عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد . وقد قال البخاري أنه منكر الحديث . وقال  
النسائي متروك . وعن سلمة بن الأكوع عند ابن ماجه أيضا بلفظ « رأيت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم صلى فسلم مرة واحدة » وفي إسناده يحيى بن راشد البصري قال يحجبني ليس  
بشيء . وقال النسائي ضعيف . وعن أنس عند ابن أبي شيبة « أن النبي صلى الله عليه وسلم  
سلم تسليمة واحدة » وعن الحسن مرسل « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر  
وعمر كانوا يسلمون تسليمة واحدة » ذكره ابن أبي شيبة . وقال حدثنا أبو خالد عن



حميد قال «كان أنس يسلم واحدة» وحدثنا أبو خالد عن سعيد بن مرزبان قال صليت خلف ابن أبي ليلى يسلم واحدة ثم صليت خلف علي يسلم واحدة وذكر مثله عن أبي وائل ويحيى بن وثاب وعمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين والقاسم بن محمد وعائشة وأنس وإبي العالية وأبي رجاء وابن أبي أوفى وابن عمر وسعيد بن جبير وسويد وقيس ابن أبي حازم بإسانيده اليهم وذكر ذلك عبدالرزاق عن الزهري . قال الترمذي ورأى قوم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين وغيرهم تسليمة واحدة في المكتوبة قال وأصح الروايات عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تسليمتان وعليه أكثر الصحابة والتابعين ومن بعدهم انتهى ﴿ وقد احتج ﴾ بهذه الأحاديث المذكورة هنا من قال بمشروعية تسليمة واحدة وقد قدمنا ذكرهم في الباب الأول وقد اشتمل حديث عائشة علي صفتين من صفات صلاة الوتر وسيأتى الكلام علي ذلك في بابه وكذلك يأتي الكلام في صلاة الركعتين بعد الوتر \*

### ﴿ باب في كون السلام فرضاً ﴾

١ ﴿ قال النبي صلى الله عليه وسلم «وتحليلها التسليم» ﴾ وعن زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر عن الحسن بن خميرة قال «أخذ علقمة يدي فحدثني أن عبد الله ابن مسعود أخذ يده وإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ يد عبد الله فعلمه التشهد في الصلاة ثم قال إذا قلت هذا وقضيت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد» رواه أحمد وأبو داود والدارقطني وقال الصحيح إن قوله «إذا قضيت هذا فقد قضيت صلاتك» من كلام ابن مسعود فصله شبابة عن زهير وجعله من كلام ابن مسعود . وقوله أشبه بالصواب ممن أدرجه وقد اتفق من روى تشهد ابن مسعود علي حذفه ﴿ ﴾ \*

الحديث الذي أشار اليه المصنف بقوله قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم «وتحليلها التسليم» هو من رواية علي ابن أبي طالب رضي الله عنه وقد تقدم لفظه وذكر من خرج به والكلام عليه في باب اقتراض افتتاح الصلاة بالتكبير وهو من جملة ما تمسك به القائلون بوجوب التسليم لأن الإضافة في قوله «وتحليلها» تقتضي الحصر فكأنه قال جميع

تحليلها التسليم أي انحصر تحليلها في التسليم لا تحليل لها غيره وسيأتي ذكر القائلين بالوجوب وذكر الجواب عليهم . وأما حديث ابن مسعود فقال البيهقي في الخلافيات انه كالشاذ من قول عبد الله وإنما جعله كالشاذ لأن أكثر أصحاب الحسن بن الحر لم يذكروا هذه الزيادة لا من قول ابن مسعود مفصولة من الحديث ولا مدرجة في آخره وإنما رواه بهذه الزيادة عبد الرحمن بن ثابت عن الحسن فجعلها من قول ابن مسعود وزهير بن معاوية عن الحسن فادرجها في آخر الحديث في قول أكثر الرواة عنه ورواها شعبة بن سوار عنه مفصولة كما ذكر الدارقطني . وقد روي البيهقي من طريق أبي الاحوص عن ابن مسعود ما يخالف هذه الزيادة بلفظ « مفتاح الصلاة التكبير وانقضاؤها التسليم اذا سلم الامام فقم ان شئت » قال وهذا الاثر صحيح عن ابن مسعود . وقال ابن حزم قد صح عن ابن مسعود إيجاب السلام فرضا وذكر رواية أبي الاحوص هذه عنه . قال البيهقي ان تعليم النبي صلى الله عليه وآله وسلم التشهد لابن مسعود . كان قبل فرض التسليم ثم فرض بعد ذلك . وقد صرح بان تلك الزيادة المذكورة في حديث الباب مدرجة جماعة من الحفاظ منهم الحاكم والبيهقي والخطيب وقال البيهقي في المعرفة ذهب الحفاظ الى أن هذا وهم من زهير بن معاوية . وقال النووي في الخلاصة اتفق الحفاظ على أنها مدرجة انتهى . وقد رواه عن الحسن بن الحر حسين الجعفي ومحمد بن عجلان ومحمد بن أبان فاتفقوا على ترك هذه الزيادة في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره عن ابن مسعود على ذلك ~~في~~ والحديث ~~في~~ يدل على عدم وجوب السلام وقد ذهب الى ذلك أبو حنيفة والناصر وروى ذلك الترمذي عن أحمد واسحق بن راهويه . ورواه أيضا عن بعض أهل العلم . قال العراقي وروى عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود . وذهب الى الوجوب أكثر العترة والشافعي قال النووي في شرح مسلم وهو مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ~~في~~ واحتجوا ~~في~~ بحديث تحليلها التسليم وهو لا ينتهز للاحتجاج به إلا بعد تسليم تأخره عن حديث المسألة لما عرفناك في شرحه من أنه لا يثبت الوجوب إلا بما علم تأخره عنه لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز بالاجماع لاسيما وقد ثبت في بعض الروايات « فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك » كما قدمنا ذلك . إذا عرفت هذا تبين لك ان هذا الحديث لا يكون حجة يجب التسليم لها إلا بعد العلم بتأخره . ويؤيد



القول بعدم الوجوب حديث ابن مسعود المذكور في الباب وحديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «إذا أحدث الرجل وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته» أخرجه أبو داود والترمذي وقال ليس اسناده بذلك القوي وقد اضطربوا في اسناده وإنما أشار إلي عدم قوة اسناده لأن فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنس الإفريقي وقد ضمه بعض أهل العلم . وقال النووي في شرح المذهب إنه ضعيف باتفاق الحفاظ وفيه نظر فإنه قد وثقه غير واحد منهم زكريا الساجي وأحمد بن صالح المصري وقال يعقوب بن سفيان لا بأس به وقال يحيى بن معين ليس به بأس . وأما الاستدلال للوجوب بحديث سمرة بن جندب المتقدم فهو أيضاً لا ينتهض لذلك إلا بعد تسليم تأخره لما عرفت علي أنه أخص من الدعوي لأن غاية ما فيه أمر المؤمنين بالرد علي الإمام والتسليم علي بعضهم بعضاً وليس فيه ذكر المنفرد والإمام علي أن الأمر بالرد علي الإمام صيغته غير صيغة السلام الذي للخروج الذي هو محل النزاع فلا يصلح التمسك به علي الوجوب . وأما اعتذار صاحب ضوء النهار عن الحديث بهجر ظاهره باسقاط التحاب المذكور فيه فغير صحيح لأن التحاب المأمور به هو الموالاة بين المؤمنين وهي واجبة فلم يهجر ظاهره . وقد احتج المهدي في البحر بقوله تعالى ( ويسلموا نسلها ) وبقوله تعالى ( فسلموا ) وهو غفلة عن شيبيها (فان قال) الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب لزمه إيجاب السلام في غير الصلاة وقد أجمع الناس علي عدم وجوبه فان قال الاجماع صارف عن وجوبه خارج الصلاة قلنا سلمنا فحديث المسئ صارف عن الوجوب في محل النزاع مع عدم العلم بالتأخر \*

### باب في الدعاء والذكر بعد الصلاة

١ عن ثوبان قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثاً وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام» رواه الجماعة إلا البخاري \*

قوله «إذا انصرف» قال النووي المراد بالانصراف السلام \* قوله «استغفر ثلاثاً» فيه مشروعية الاستغفار ثلاثاً وقد استشكل استغفاره صلى الله عليه وآله وسلم مع أنه مغفور له . قال ابن سيد الناس هو وفاء بحق العبودية وقيام بوظيفة الشكر كما (٢٤٢ - ج ٢)

قال « أفلا أكون عبداً شكوراً » وليين للمؤمنين سنته فعلاً كما ينهأ قولاً في الدماء والضراعة ليقترى به في ذلك : قوله « أنت السلام ومنك السلام » السلام الأول من أسماء الله تعالى والثاني السلامة : قوله « تباركت » تفاعلت من البركة وهي الكثرة والتماء . ومعناه تعاظمت اذ كثرت صفات جلالك وكمالك \*

٢ وعن عبد الله بن الزبير « أنه كان يقول في دبر كل صلاة حين يسلم لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ولا نعبد إلا إياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون قال وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يهلل بهن دبر كل صلاة » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي \*

قوله « في دبر كل صلاة » بضم الدال على المشهور في اللغة والمعروف في الروايات قاله النووي . وقال أبو عمر المطرزي في كتاب البواقيت دبر كل شيء بفتح الدال آخر أوقاته من الصلاة وغيرها قال هذا هو المعروف في اللغة وأما الجارحة فبالضم . وقال الداودي عن ابن الاعرابي دبر الشيء بالضم والفتح آخر أوقاته والصحيح الضم كما قال النووي ولم يذكر الجوهرى وآخرون غيره : وفي القاموس الدبر بضمين تقيض القبل ومن كل شيء عقبه وفتحتين الصلاة في آخر وقتها : قوله « حين يسلم » فيه أنه ينبغي أن يكون هذا الذكر واليا للسلام مقدماً على غيره لتقييد القول به بوقت التسليم . (والحديث) يدل على مشروعية هذا الذكر بعد الصلاة مرة واحدة لعدم ما يدل على التكرار \*

٣ وعن المغيرة بن شعبه « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد » متفق عليه \*

قوله « في دبر » تقدم ضبطه وتفسيره : قوله « له الملك وله الحمد » قال الحافظ في الفتح زاد الطبراني من طريق أخرى عن المغيرة « يحبي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير الى قدير » ورواته موثقون وثبت مثله عند البزار من حديث عبد الرحمن بن عوف بسند صحيح لكن في القول اذا أصبح واذا أمسى انتهى : قوله « ولا ينفع ذا الجد منك الجد » قد تقدم ضبط ذلك وتفسيره في باب ما يقول في رفعه من الركوع (والحديث) يدل



على مشروعية هذا الذكر بعد الصلاة وظاهره أنه يقول ذلك مرة ووقع عند أحمد والنسائي وابن خزيمة أنه كان يقول الذكر المذكور ثلاث مرات. قال الحافظ في الفتح وقد اشهر علي الألسنة في الذكر المذكور زيادة «ولا راد لما قضيت» وهو في مسند عبد بن حميد من رواية معمر عن عبد الملك بهذا الاسناد لكن حذف قوله «ولا معطي لما منعت» ووقع عند الطبراني تاماً من وجه آخر \*


عن عبد الله بن عمر قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خصلتان لا يحصيها رجل مسلم الا دخل الجنة وهما يسير ومن يعمل بهما قليل يسبح الله في دبر كل صلاة عشراً ويكبره عشراً ويحمده عشراً. قال فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأها بيده فتلك خمسون ومائة باللسان وألف وخمسمائة في الميزان واذا أوى الى فراشه سبّح وحمد وكبر مائة مرة فتلك مائة باللسان وألف بالميزان» رواه الترمذي وصححه الترمذي \*

الحديث ذكره الترمذي في الدعوات وزاد فيه النسائي بعد قوله «وألف بالميزان قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأيكم يعمل في يوم وليلة ألفين وخمسمائة سيئة قيل يا رسول الله وكيف لا يحصيها قال ان الشيطان يأتي أحدكم وهو في صلاته يقول اذكر كذا اذكر كذا ويأتيه عند منامه فينسيه»: قوله «خصلتان» هما المفسرتان بقوله في الحديث «يسبح الله» وبقوله «واذا أوى الى فراشه». قوله يسبح الله في دبر كل صلاة عشراً اعلم أن الاحاديث وردت بأعداد مختلفة في التسبيح والتكبير والتحמיד وسنشير هنا اليها (أما التسبيح) فورد كونه عشراً كما في حديث الباب وحديث أنس عند الترمذي والنسائي وحديث سعد بن أبي وقاص عند النسائي. وعلي بن أبي طالب عند أحمد وأم مالك الأنصارية عند الطبراني وورد ثلاثاً وثلاثين كما في حديث ابن عباس عند الترمذي والنسائي وحديث كعب بن عجرة عند مسلم والترمذي والنسائي وحديث أبي هريرة عند الشيخين وحديث أبي الدرداء عند النسائي. وورد خمسا وعشرين كما في حديث زيد بن ثابت عند النسائي وعبد الله بن عمر عند النسائي أيضاً. وورد احدى عشرة كما في بعض طرق حديث ابن عمر عند البزار. وورد ستاً كما في بعض طرق حديث أنس. وورد مرة كما في بعض طرق حديث أنس أيضاً عند البزار. وورد سبعين كما في حديث أبي زميل عند الطبراني في الكبير وفي اسناده جهالة. وورد مائة كما في بعض طرق حديث

أبي هريرة عند النسائي وفيه يعقوب بن عطاء بن أبي رباح وهو ضعيف (وَأَمَّا التَّكْبِيرُ) فورد كونه أربعاً وثلاثين كما في حديث ابن عباس عند الترمذي والنسائي وحديث كعب بن عجرة عند مسلم والترمذي والنسائي وأبي الدرداء عند النسائي كما تقدم في التسييح وأبي هريرة عند مسلم في بعض الروايات وأبي ذر عند ابن ماجه وابن عمر عند النسائي وزيد بن ثابت عند النسائي. وعن عبدالله بن عمر وعند الترمذي والنسائي. وورد ثلاثاً وثلاثين من حديث أبي هريرة عند الشيخين. وعن رجل من الصحابة عند النسائي في عمل اليوم والليلة. وورد خمسا وعشرين كما في حديث زيد بن ثابت وعبدالله بن عمر عند من تقدم في التسييح خمس وعشرون. وورد إحدى عشرة كما في بعض طرق حديث ابن عمر عند البزار كما تقدم في التسييح وعشراً كما في حديث الباب وعن أنس وسعد بن أبي وقاص وعلى وأم مالك عند من تقدم في تسييح هذا المقدار ومائة كما في حديث من ذكرنا في تسييح هذا المقدار عند من تقدم (وَأَمَّا التَّحْمِيدُ) فورد كونه ثلاثاً وثلاثين وخمساً وعشرين وإحدى عشرة وعشراً ومائة كما في الأحاديث المذكورة في أعداد التسييح وعند من رواها. وكل ما ورد من هذه الأعداد فحسن إلا أنه ينبغي الأخذ بالزائد فالزائد قوله «فلك خمسون ومائة باللسان» وذلك لأن بعد كل صلاة من الصلوات الخمس ثلاثين تسييحة وتحميدة وتكبيرة وبعد جميع الخمس الصلوات مائة وخمسين وقد صرح بهذا النسائي في عمل اليوم والليلة من حديث سعد بن أبي وقاص بلفظ «ما يمنع أحدكم أن يسبح دبر كل صلاة عشراً ويكبر عشراً ويحمد عشراً فذلك في خمس صلوات خمسون ومائة» ثم ساق الحديث بنحو حديث عبدالله بن عمر: قوله «وألف وخمسمائة في الميزان» وذلك لأن الحسنه بعشرة أمثالها فيحصل من تضعيف المائة والخمسين عشر مرات ألف وخمسمائة: قوله «وألف بالميزان» مثل ما تقدم (وَالْحَدِيثُ) يدل على مشروعية التسييح والتكبير والتحמיד بعد الفراغ من الصلاة المكتوبة وتكريره عشر مرات. قال العراقي في شرح الترمذي كان بعض مشايخنا يقول إن هذه الأعداد الواردة عقب الصلاة أو غيرها من الأذكار الواردة في الصباح والمساء وغير ذلك إذا ورد لها عدد مخصوص مع ثواب مخصوص فزاد الآتي بها في أعدادها عمداً لا يحصل له ذلك الثواب الوارد على الاتيان بالعدد الناقص فلعل ذلك الأعداد حكمة وخاصة تقوت بمجاوزة تلك الأعداد وتعدديها ولذلك نهى عن الاعتداء في الدعاء وفيما قاله نظر لانه قد آتي



بالمقدار الذي رتب على الاتيان به ذلك الثواب فلا تكون الزيادة عليه مزية له بعد الحصول بذلك العدد الوارد . وقد ورد في الأحاديث الصحيحة ما يدل على ذلك ففي الصحيحين من حديث أبي هريرة « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير في يوم مائة مرة كانت له عدل عشر رقاب وكتبت له مائة حسنة ومحيت عنه مائة سيئة وكانت له حرزا من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به إلا أحد عمل أكثر من ذلك » الحديث . ولمسلم من حديث أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال حين يصبح وحين يمسي سبحان الله وبحمده مائة مرة لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به إلا أحد قال مثل ما قال أو زاد عليه » وقد يقال ان هذا واضح في الذكر الواحد الوارد بعدد مخصوص . وأما الأذكار التي يعقب كل عدد منها عدد مخصوص من نوع آخر كالتمسيع والتحميد والتكبير عقب الصلوات فقد يقال ان الزيادة في كل عدد زيادة لم يرد بها نص يقطع التابع بينه وبين ما بعده من الأذكار وربما كان لتلك الأعداد المتوالية حكمة خاصة فينبغي أن لا يزداد فيها على العدد المشروع . قال العراقي وهذا محتمل لا تأباه النصوص الواردة في ذلك وفي التعبد بالالفاظ الواردة في الأذكار والادعية كقوله صلى الله عليه وآله وسلم للبراء « قل ونيك الذي أرسلت » انتهى . وهذا مسلم في التعبد بالالفاظ لان العدول الي لفظ آخر لا يتحقق معه الامثال . وأما الزيادة في العدد فالامثال متحقق لان المأمور به قد حصل على الصفة التي وقع الأمر بها وكون الزيادة عليه مغيرة له غير معقول . وقيل ان نوى عند الانتهاء اليه امثال الامر الوارد ثم أتى بالزيادة فقد حصل الامثال وإن زاد بغير نية لم يعد ممتثلا \*

عن سعد ابن أبي وقاص « أنه كان يعلم بنيه هؤلاء الكلمات كما يعلم المعلم الغلمان الكتابة ويقول ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يتعوذ بهن دبر الصلاة اللهم إني أعوذ بك من البخل وأعوذ بك من الجبن وأعوذ بك أن أرد إلى أرذل العمر وأعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر » رواه البخاري والترمذي وصححه  \*

قوله « من البخل » بضم الباء الموحدة واسكان الحاء المعجمة وبفتحهما وبضمهما وبفتح الباء واسكان الحاء ضد الكرم ذكر معني ذلك في القاموس وقد قيده بعضهم

في الحديث يمنع ما يجب إخراج من المال شرما أو عادة ولا وجه له لان البخل بما ليس بواجب من غرائز النقص المضادة للكمال فالتعوذ منها حسن بلا شك فالأولى ببقية الحديث على عمومته وترك التعرض لتقييده بما لا دليل عليه : قوله «والجين» بضم الجيم وسكون الباء وتضم المهابة للأشياء والتأخر عن فعلها وإنما تعوذ منه صلى الله عليه وآله وسلم لانه يؤدي إلى عدم الوفاء بفرض الجهاد والصدع بالحق وإنكار المنكر ويجر إلى الإخلال بكثير من الواجبات: قوله «إلى أرذل العمر» هو البلوغ إلى حد في الهرم يعود معه كالطفل في سخف العقل وقلة الفهم وضعف القوة . قوله «من فتنة الدنيا» هي بالاعتزاز بشهواتها المفضى إلى ترك القيام بالواجبات وقد تقدم الكلام على ذلك في شرح حديث التعوذ من الأربع لان فتنة الدنيا هي فتنة الحيا : قوله «من عذاب القبر» قد تقدم شرحه في شرح حديث التعوذ من الأربع أيضا وإنما خص صلى الله عليه وآله وسلم هذه المذكورات بالتعوذ منها لانه من أعظم الأسباب المؤدية إلى الهلاك باعتبار ما يتسبب عنها من المعاصي المتنوعة \*

٤- وعن أم سلمة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول اذا صلى الصبح حين يسلم اللهم اني أسألك علما نافعا ورزقا طيبا وعملا متقبلا » رواه أحمد وابن ماجه \*  
الحديث أخرجه أيضا ابن أبي شيبة عن شعبة عن شعبة عن موسى ابن أبي عائشة عن مولى لام سلمة عن أم سلمة . ورواه ابن ماجه في سننه عن أبي بكر بن أبي شيبة بهذا الاسناد ورجاله ثقات لولا جهالة مولى أم سلمة وإنما قيد العلم بالنافع والرزق بالطيب والعمل بالمتقبل لان كل علم لا ينفع فليس من عمل الآخرة وربما كان من ذرائع الشقاوة ولهذا كان صلى الله عليه وآله وسلم يتعوذ من علم لا ينفع . وكل رزق غير طيب موقع في ورطة العقاب وكل عمل غير متقبل آتاه للنفس في غير طائل . اللهم انا نعوذ بك من علم لا ينفع ورزق لا يطيب وعمل لا يتقبل \*

٥- وعن أبي امامة قال « قيل يا رسول الله أي الدعاء أسمع قال جوف الليل الآخر ودبر الصلوات المكتوبات » رواه الترمذي \*

الحديث حسنه الترمذي وهو من طريق محمد بن يحيى الثقفي المروزي عن حفص بن غياث عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي امامة عنه صلى الله عليه وآله وسلم وفيه تعريض بأن جوف الليل ودبر الصلوات المكتوبات من أوقات الاجابة . وقد اخرج مسلم من



حديث جابر قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن في الليل ساعة لا يوافقها رجل مسلم يسأل الله تعالى خيرا من أمر الدنيا والآخرة إلا أعطاه إياه وذلك كل ليلة» فيمكن أن يقيد مطلق جوف الليل المذكور في حديث الباب بساعة من ساعاته كما في حديث جابر. وقد وردت أذكار عقب الصلوات غير ما ذكره المصنف. منها حديث أبي أمامة عند النسائي وصححه ابن خبان قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت» وزاد الطبراني «وقل هو الله أحد» ومنها ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث زيد بن أرقم «قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول دبر كل صلاة اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد إنك أنت الرب وحدك لا شريك لك اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن محمدا صلى الله عليه وآله وسلم عبدك ورسولك اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن العباد كلهم أخوة اللهم ربنا ورب كل شيء اجعلني مخلصا لك وأهلي في كل ساعة من الدنيا والآخرة يا ذا الجلال والإكرام اسمع واستجب الله أكبر الأكبر اللهم نور السموات والأرض الله أكبر الأكبر حسبي ونعم الوكيل الله أكبر الأكبر» وفي إسناده داود الطقاوي قال ابن معين ليس بشيء. وأخرج أبو داود من حديث علي قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سلم من الصلاة قال اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر» وأخرجه الترمذي أيضا وقال حديث حسن صحيح. وأخرج أبو داود والنسائي والترمذي من حديث عقبة بن عامر «أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقرأ بالمعوذات دبر كل صلاة» قال الترمذي حديث غريب. وأخرج مسلم من حديث البراء أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بعد الصلاة «رب فني عذابك يوم تبعث عبادك» ومنها عند الطبراني في الأوسط بلفظ «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول دبر كل صلاة اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل أعذني من حر النار وعذاب القبر» ومنها عند أحمد والطبراني في الكبير بلفظ «اللهم أصلح لي ديني ووسع لي داري وبارك لي في رزقي» وعند الترمذي «سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين» وأخرجه أيضا أبو بكر ابن

أبي شيبة من حديث أبي سعيد : وعند الطبراني « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى وفرغ من صلاته يمسح يمينه على رأسه ويقول بسم الله الذي لا اله إلا هو الرحمن الرحيم اللهم أذهب عني الهم والحزن » وعند النسائي التهليل مائة مرة . هذه الأذكار وردت في أدبار الصلوات غير مقيدة ببعضها . وورد عقب المغرب والفجر بخصوصهما عند أحمد والنسائي « من قال قبل أن ينصرف منهما لا اله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب له عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات وكان يومه في حرز من الشيطان » . وبعدها أيضا قبل أن يتكلم عند أبي داود وابن حبان في صحيحه « اللهم أجرني من النار سبع مرات » وعقب صلاة الفجر عند الترمذي وقال حسن صحيح « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال في دبر صلاة الفجر وهو ثان رجله قبل أن يتكلم لا اله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحیی ويمیت وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب الله له عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك في حرز من كل مكروه وحرس من الشيطان لم ينبغ لذنب أن يدركه في ذلك اليوم إلا الشرك بالله عز وجل » وأخرجه أيضا النسائي وزاد فيه « بيده الخير » وعقب المغرب عند الترمذي وحسنه والنسائي من حديث عمارة بن شبيب قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال لا اله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحیی ويمیت وهو على كل شيء قدير عشر مرات على أثر المغرب بعث الله له ملائكة يحفظونه من الشيطان الرجيم حتى يصبح ويكتب له بها عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات موبقات وكانت له بدل عشر رقبات مؤمنات » وفي إسناده رشدين بن سعد وفيه مقال \*

﴿ باب الانحراف بعد السلام وقدر اللبث بينهما واستقبال المأمومين ﴾

١ عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام » رواه أحمد ومسلم والترمذي وابن ماجه \*



الحديث قد تقدم شرح الفاظه في الباب الأول وساقه المصنف ههنا للاستدلال به على مشروعية قيام الامام من موضعه الذي صلى فيه بعد سلامه وقد ذهب بعض المالكية إلى كراهة المقام للامام في مكان صلاته بعد السلام . ويؤيد ذلك ما أخرجه عبد الرزاق من حديث أنس قال « صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان ساعة يسلم يقوم ثم صليت وراء أبي بكر فكان إذا سلم وثب فكانما يقوم عن رخصة » ويؤيده أيضا ما سيأتي في باب لبث الامام أنه كان يمكث صلى الله عليه وآله وسلم في مكانه يسيرا قبل أن يقوم لكي ينصرف النساء فانه يشعر بأن الاسراع بالقيام هو الأصل والمشروع وقد عورض هذا بما تقدم من الأحاديث الدالة على استحباب التذكر بعد الصلاة وأنت خير بأنه لا ملازمة بين مشروعية التذكر بعد الصلاة والقيود في المكان الذي صلى المصلي تلك الصلاة فيه لان الامتثال يحصل بفعله بعدها سواء كان ماشيا أو قاعدا في محل آخر نعم ما ورد مقيدا نحو قوله « وهو ثان رجله » وقوله « قبل أن ينصرف » كان معارضا ويمكن الجمع بحمل مشروعية الاسراع على الغالب كما يشعر به لفظ كان أو على ما عدا ما ورد مقيدا بذلك من الصلوات أو على أن اللبث مقدار الاثنيان بالذكر المبيد لا ينافي الاسراع فان اللبث مقدار ما ينصرف النساء ربما اتسع لاكثر من ذلك \*

٢ - وعن سمرة قال « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه » رواه البخاري \* ٣ وعن البراء بن عازب قال « كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحيينا أن نكون عن يمينه فيقبل علينا بوجهه » رواه مسلم وأبو داود \* -

الحديث الأول ذكره البخاري في الصلاة بهذا اللفظ وذكره في الجناز مطولا وهو يدل على مشروعية استقبال الامام للمؤمنين بعد الفراغ من الصلاة والمواظبة على ذلك لما يشعر به لفظ كان كما تقرر في الأصول . قال النووي المختار الذي عليه الاكثرون والمحققون من الاصوليين أن لفظة كان لا يلزمها الدوام ولا التكرار وإنما هي فعل ماض تدل على وقوعه مرة انتهى . قيل والحكمة في استقبال المؤمنين أن يعلمهم ما يحتاجون اليه وعلى هذا يختص بمن كان في مثل حاله صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاحية والتعليم والموعظة . وقيل الحكمة أن يعرف الداخل انتضاء الصلاة إذ لو استمر الامام

علي حاله وهم أنه في التشهد مثلاً . وقال الزين ابن المنير استند بار الامام المأمومين  
انما هو لحق الامامة فاذا انقضت الصلاة زال السبب واستقبحا لهم حينئذ يرفع الخيلاء  
والترفع علي المأمومين ﴿والحديث الثاني﴾ يدل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان  
يقبل على من في جهة الميمنة ويمكن الجمع بين الحديثين بأنه كان تارة يستقبل جميع المؤمنين وتارة  
يستقبل أهل الميمنة أو يجعل حديث البراء مفسر الحديث سمة فيكون المراد بقوله « أقبل  
علينا » أي على بعضنا أو انه كان يصلي في الميمنة فقال ذلك باعتبار من يصلي في  
جهة اليمين ﴿وفي الباب﴾ عن زيد بن خالد الجهني قال «صلى لنا صلى الله عليه وآله وسلم صلاة  
الصبح بالحديبية على اثر سماء كانت من الليل فلما انصرف أقبل على الناس » الحديث  
أخرجه البخاري والمراد بقوله انصرف أي من صلاته أو مكانه كذا قال الحافظ  
وهو على التفسير الأول من أحاديث الباب. وكذا ذكره البخاري في باب يستقبل  
الامام الناس إذا سلم . ومن أحاديث الباب ما أخرجه البخاري عن أنس قال «آخر  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة ذات ليلة إلى شطر الليل ثم خرج علينا  
فلما صلى أقبل علينا بوجهه » \*

﴿عن يزيد بن الأسود قال «حججنا مع رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم حجة الوداع قال فصلي بنا صلاة الصبح ثم انحرف جالساً فاستقبل الناس  
بوجهه وذكر قصة الرجلين اللذين لم يصليا قال ونهض الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم ونهضت معهم وأنا يومئذ أشب الرجال واجلده قال فما زلت أزحم الناس حتى  
وصلت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخذت يده فوضعتها إماماً على وجهي أو  
صدرى قال فما وجدت شيئاً طيب ولا أبرد من يد رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم قال وهو يومئذ في مسجد الخيف » رواه احمد وفي رواية أيضاً « انه صلى  
الصبح مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم » فذكر الحديث قال « ثم تار الناس يأخذون  
يده بمسحون بها وجوههم قال فأخذت يده فمسحت بها وجهي فوجدتها أبرد من  
الثج وأطيب ريحاً من المسك » \*

الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح لكن  
بلفظ « شهدت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجته فصليت معه الصبح في مسجد  
الخيف فلما قضى صلاته وانحرف » ثم ذكروا قصة الرجلين وفي اسناده جابر بن



يزيد بن الأسود السوائي عن أبيه روى عنه يعلى بن عطاء . قال ابن المديني لم يرو عنه غيره وقد وثقه النسائي : قوله « فاستقبل الناس بوجهه » فيه دليل على مشروعية ذلك وقد تقدم الكلام فيه : قوله « وذكر قصة الرجلين اللذين لم يصليا » لفظهما عند الترمذي وأبي داود والنسائي « فلما قضى صلى الله عليه وآله وسلم صلاته وانحرف إذا هو برجلين في أخرى القوم لم يصليا معه فقال علي بهما فجئ بهما ترعد فرائضهما فقال ما منعكما أن تصليا معنا فقالا يا رسول الله انا كنا صلينا في رحالنا قال فلا تفعلوا إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكما نافلة » وسيأتي الكلام علي ذلك في أبواب الجماعة : قوله « وأجلده » جعل ضمير الجماعة مفردا لغة قليلة ومنه هو أحسن الفتيان وأجمله . ومنه أيضا قول الشاعر

ان الأمور إذا الأحداث دبرها \* دون الشيوخ تري في بعضها خلا  
قوله « فوضعتها اما علي وجهي أو صدري » فيه مشروعية التبرك بعلامسة أهل الفضل لتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم له على ذلك . وكذلك قوله « ثم ثار الناس يده بمسحون بها وجوههم » \*

عن أبي جحيفة قال « خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالهاجرة الي البطحاء فتوضأ ثم صلى الظهر ركعتين والعصر ركعتين وبين يديه عزة تمر من ورائها المرأة وقام الناس فجعلوا يأخذون يديه فيمسحون بها وجوههم قال فأخذت يده فوضعتها علي وجهي فاذا هي أبرد من الثلج وأطيب رائحة من المسك »  
رواه أحمد والبخاري \*

الحديث أخرجه البخاري مطولا ومختصرا في مواضع من كتابه ذكره في الطهارة وفي باب الصلاة في الثوب الأحمر في أوائل كتاب الصلاة وفي الاذان وفي أبواب السترة في موضعين وفي صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في موضعين . وفي اللباس في موضعين : قوله « الى البطحاء » يعني بطحاء مكة وهو موضع خارج مكة وهو الذي يقال له الأبطح . وقوله « بالهاجرة » يستفاد منه انه جمع جمع تقديم ويحتمل أن يكون قوله « والعصر ركعتين » أي بعد دخول وقتها : قوله « عزة » هي الحربة القصيرة . قوله « تمر من ورائها المرأة » فيه متمسك لمن قال ان المرأة لا تقطع الصلاة وسيأتي الكلام على ذلك : قوله « فيمسحون بها وجوههم » فيه مشروعية التبرك كما تقدم في الحديث لا يطابق الترجمة التي

ذكرها المصنف لان قيام الناس اليه لا يستلزم أنه باق في المكان الذي صلى فيه فضلا عن استقباله للمصلين \*

### باب جواز الانحراف عن اليمين والشمال

١ عن ابن مسعود قال «لا يجعلن أحدكم للشيطان شيئا من صلاته يرى أن حقا عليه أن لا ينصرف الا عن يمينه لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كثيرا ينصرف عن يساره» وفي لفظ «أكثر انصرافه عن يساره» رواه الجماعة الا الترمذي \*

٢ وعن أنس «قال أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف عن يمينه» رواه مسلم والنسائي \*

٣ وعن قبيصة بن هلب عن أبيه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤمنا فينصرف عن جانبيه جميعا علي يمينه وعلى شماله» رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي. وقال صح الأثران عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم \*

الحديث الثالث حسنه الترمذي وصححه ابن عبد البر في الاستيعاب وذكره عبد الباقي ابن قانع في معجمه من طرق متعددة وفي إسناده قبيصة بن هلب وقد رماه بعضهم بالجهالة ولكنه وثقه العجلي وابن حبان ومن عرف حجة علي من لم يعرف. (وفي الباب) عن عبد الله بن عمرو عن ابن ماجه بلفظ «رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينقل عن يمينه وعن يساره في الصلاة» قوله في الحديث الأول «شيئا من صلاته» في رواية مسلم «جزأ من صلاته»: قوله «يري» بفتح أوله أي يعتقد ويجوز الضم أي بظن. قوله «ان حقا عليه» هو بيان للجعل في قوله لا يجعلن. قوله «أن لا ينصرف» أي يرى أن عدم الانصراف حق عليه. وظاهر قوله في حديث ابن مسعود «أكثر انصرافه عن يساره». وقوله في حديث أنس «أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف عن يمينه» المناقاة لان كل واحد منهما قد استعمل فيه صيغة أفعل التفضيل. قال النووي ويجمع بينهما بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل تارة هذا وتارة هذا فأخبر كل منهما بما اعتقد انه الأكثر وانما كره ابن مسعود أن يعتقد وجوب الانصراف عن اليمين. قال الحافظ ويمكن الجمع بينهما بوجه آخر وهو أن يحمل حديث



ابن مسعود على حالة الصلاة في المسجد لان حجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت من جهة يساره ويحمل حديث أنس على ما سوى ذلك كحال السفر ثم اذا تعارض اعتقاد ابن مسعود وأنس رجح ابن مسعود لانه أعلم وأسن وأجمل وأكثر ملازمة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأقرب الى موافقه في الصلاة من أنس. وبان في إسناد حديث أنس من تكلم فيه وهو السدي. وبان حديث ابن مسعود متفق عليه. وبان رواية ابن مسعود توافق ظاهر الحال لان حجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت على جهة يساره كما تقدم. قال ثم ظهر لي أنه يمكن الجمع بين الحديثين بوجه آخر وهو أن من قال كان أكثر انصرافه عن يساره نظر الى هيئته في حالة الصلاة ومن قال كان أكثر انصرافه عن يمينه نظر الى هيئته في حال استقباله القوم بعد سلامه من الصلاة فعلى هذا لا يختص الانصراف بجهة معينة ومن ثم قال العلماء يستحب الانصراف الى جهة حاجته لكن قالوا اذا استوت الجهتان في حقه فاليمين أفضل لعموم الأحاديث المصرحة بفضل التيامن. قال ابن المنير فيه ان المندوبات قد تقلب مكروهات اذا رفعت عن رتبها لان التيامن مستحب في كل شيء لكن لما خشي ابن مسعود أن يتقدوا وجوبه أشار الى كراهته. قال الترمذي بعد ان ساق حديث هلب وعليه العمل عند أهل العلم قال ويروى عن علي انه قال ان كانت حاجته عن يمينه أخذ عن يمينه وان كانت حاجته عن يساره أخذ عن يساره \*

باب لبث الامام بالرجال قليلا ليخرج من صلى معه من النساء

١ عن أم سلمة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سلم قام النساء حين يقضى تسليمه وهو يمكث في مكانه يسيرا قبل أن يقوم قالت فزري والله أعلم ان ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل أن يدركهن الرجال » رواه احمد والبخاري \*

الحديث فيه أنه يستحب للامام مراعاة أحوال المؤمنين والاحتياط في الاجتناب ما قد يفرض الى المحذور واجتناب مواقع التهم وكراهة مخالطة الرجال للنساء في الطرقات فضلا عن البيوت ومقتضي التعليل المذكور ان المؤمنين اذا كانوا رجالا فقط لا يستحب هذا المكث وعليه حمل ابن قدامة حديث عائشة « أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا

سلم لا يقدّم الا قدوماً يقول اللهم أنت السلام، الحديث المتقدم وقد تقدم الكلام في ذلك (وفي الحديث) انه لا بأس بحضور النساء الجماعة في المسجد. قوله «فترى» بضم النون أى نظن \*

### باب جواز عقد التسبيح باليد وعده بالنوى ونحوه

١ عن بسيرة وكانت من المهاجرات قالت «قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليكن بالتهليل والتسبيح والتقديس ولا تغفلن فتسبين الرحمة واعقدن بالأنامل قانهن مشغولات مستنطقات» رواه أحمد والترمذى وأبو داود \* ٢ وعن سعد ابن أبى وقاص «انه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على امرأة وبين يديها نوى أو حصى تسبح به فقال أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا أو افضل سبحة الله عدد ما خلق فى السماء وسبحان الله عدد ما خلق فى الأرض وسبحان الله عدد ما بين ذلك وسبحان الله عدد ما هو خالق والله أكبر مثل ذلك والحمد لله مثل ذلك ولا إله إلا الله مثل ذلك ولا حول ولا قوة إلا بالله مثل ذلك» رواه أبو داود والترمذى \* ٣ وعن صفية قالت «دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين يدي أربعة آلاف نواة أسبح بها فقال لقد سبحت بهذا إلا أعلمك بأكثر مما سبحت به فقالت علمني فقال قولي سبحة الله عدد خلقه» رواه الترمذى \*

أما الحديث الاول فأخرجه أيضاً الحاكم وقال الترمذى غريب لا نعرفه الا من حديث هانيء بن عثمان وقد صحح السيوطى اسناد هذا الحديث. وأما الحديث الثانى فأخرجه أيضاً النسائى وابن ماجه وابن حبان والحاكم وصححه وحسنه الترمذى. وأما الحديث الثالث فأخرجه أيضاً الحاكم وصححه السيوطى (والحديث الاول) يدل على مشروعية عقد الأنامل بالتسبيح وقد أخرج أبو داود والترمذى وحسنه والنسائى والحاكم وصححه عن ابن عمرو انه قال «رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعقد التسبيح» زاد فى رواية لآبى داود وغيره «يمينه» وقد علم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك فى حديث الباب بان الأنامل مشغولات مستنطقات يعنى انهن يشهدن بذلك فكان يقدهن بالتسبيح من هذه الحيثية أولى من السبحة والحصى (والحديثان الآخران) يدلان على جواز عقد التسبيح بالنوى والحصى وكذا



بالسبحة لعدم الفارق لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم للمرأتين علي ذلك . وعدم  
إنكاره والارشاد الي ما هو أنضل لا ينافي الجواز وقد وردت بذلك آثار فني جزء  
هلال الحفار من طريق معتمر بن سليمان عن أبي صفية مولى النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم انه كان يوضع له نطع ويحياه بزنبيل فيه حصي فيسبح به الي نصف النهار ثم يرفع  
فاذا صلى آتي به فيسبح حتى يمسي وأخرجه الامام أحمد في الزهد قال حدثنا عبد الواحد  
ابن زياد عن يونس بن عبيد عن أمه قالت رأيت أبا صفية رجلا من اصحاب النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم وكان خازنا قالت فكان يسبح بالحصى . وأخرج ابن سعد  
عن حكيم بن الديلمي أن سعد بن أبي وقاص كان يسبح بالحصى . وقال ابن سعد في الطبقات  
أخبرنا عبد الله بن موسى أخبرنا اسراييل عن جابر عن امرأة خدمته عن فاطمة بنت  
الحسين بن علي بن أبي طالب انها كانت تسبح بخيط معقود فيها . وأخرج عبد الله بن الامام  
أحمد في زوائد الزهد عن أبي هريرة أنه كان له خيط فيه ألف عقدة فلا ينام حتى يسبح .  
وأخرج أحمد في الزهد عن القاسم بن عبد الرحمن قال كان لابي الدرداء نوى من المعجوة  
في كيس فكان اذا صلى الغداة أخرجها واحدة واحدة يسبح بهن حتى ينفذهن .  
وأخرج ابن سعد عن أبي هريرة أنه كان يسبح بالنوي المجموع . وأخرج الديلمي  
في مسند الفردوس من طريق زينب بنت سليمان بن علي عن أم الحسن بنت جعفر عن  
أيها عن جدها عن علي رضي الله عنه مرفوعا نعم المذكر السبحة . وقد ساق السيوطي  
آثارا في الجزء الذي سماه المنحة في السبحة وهو من جملة كتابه المجموع في الفتاوى  
وقال في آخره ولم ينقل عن أحد من السلف ولا من الخلف المنع من جواز عدالذكر  
بالسبحة بل كان أكثرهم يعدونه بها ولا يرون ذلك مكروها انتهى . (وفي الحديثين)  
الآخرين فائدة جميلة وهي ان الذكر يتضاعف ويتعدد بعدد ما أحال الذكر علي  
عدده وان لم يتكرر الذكر في نفسه فيحصل مثلا علي مقتضى هذين الحديثين لمن قال  
مرة واحدة سبحان الله عدد كل شيء من التسبيح ما لا يحصل لمن كرر التسبيح ليالي  
وأياما بدون الاحالة علي عدد وهذا مما يشكل علي القائلين ان الثواب علي قدر المشقة  
المكثرة لا فضل الثابت بصرائح الأدلة وقد اجابوا عن هذين الحديثين وما شابههما  
من نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم «من فطر صائما كان له مثل أجره» . «من عزي  
مصاها كان له مثل أجره» بأجوبة متعسفة متكلفة \*

﴿أبواب ما يبطل الصلاة وما يكره ويباح فيها﴾

﴿باب النهي عن الكلام في الصلاة﴾

١ - عن زيد بن أرقم قال «كنا نتكلم في الصلاة يكلم الرجل مناصبه وهو إلى جنبه في الصلاة حتى نزلت وقوموا الله قانتين فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام» رواه الجماعة إلا ابن ماجه . وللترمذي فيه «كنا نتكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة» \* -

الحديث قال الترمذي حسن صحيح (وفي الباب) عن جابر بن عبد الله عند الشيخين وعن عمار عند الطبراني وعن أبي امامة عند الطبراني أيضا وعن أبي سعيد عند البزار وعن معاوية بن الحكم وابن مسعود وسياطين (والحديث) يدل على تحريم الكلام في الصلاة ولا خلاف بين أهل العلم أن من تكلم في صلاته طامدا طالما فسدت صلاته. قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن من تكلم في صلاته عامدا وهو لا يريد إصلاح صلاته أن صلاته فاسدة وأختلفوا في كلام الساهي والجاهل. وقد حكى الترمذي عن أكثر أهل العلم أنهم سوا بين كلام الناسي والعامد والجاهل وإلى ذهب الثوري وابن المبارك حكى ذلك الترمذي عنهما وبه قال النخعي وحماد بن أبي سليمان وأبو حنيفة وهو إحدى الروايتين عن قتادة وإلى ذهب الهاديوية . وذهب قوم إلى الفرق بين كلام الناسي والجاهل وبين كلام العامد وقد حكى ذلك ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عباس وعبد الله بن الزبير ومن التابعين عن عروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري وقاتادة في إحدى الروايتين عنه وحكاها الحازمي عن عمرو بن دينار. ومن قال به مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور وابن المنذر وحكاها الحازمي عن نقر من أهل الكوفة وعن أكثر أهل الحجاز وأكثر أهل الشام : وعن سفيان الثوري وهو إحدى الروايتين عنه وحكاها النووي في شرح مسلم عن الجمهور (استدل الأولون) بحديث الباب وسائر الأحاديث المصروفة بالنهي عن التكلم في الصلاة وظاهرها عدم الفرق بين العامد والناسي والجاهل (واحتج) الآخرون لعدم فساد صلاة الناسي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم في حال السهو وبني عليه كما في حديث ذي اليمين وبناروي الطبراني في الأوسط



من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم في الصلاة ناسياً فبني علي ماصلي . وبحديث «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان» الذي أخرجه ابن ماجه وابن حبان والدارقطني والطبراني والبيهقي والحاكم بنحو هذا اللفظ ( واحتجوا ) لعدم فساد صلاة الجاهل بحديث معاوية ابن الحكم الذي سيأتي فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره بالاعادة . وأجيب عن ذلك بأن عدم حكاية الأمر بالاعادة لا يستلزم عدم وغايته أنه لم ينقل إلينا فيرجع إلى غيره من الأدلة كذا قيل وبجواب أيضاً عن الاستدلال بحديث رفع عن أمتي الخطأ والنسيان أن المراد رفع الائم لا الحكم فإن الله أوجب في قتل الخطأ الكفارة على أن الحديث مما لا ينتهض للاحتجاج به . وقد استوفى الحافظ الكلام عليه في باب شروط الصلاة من التلخيص وبجواب عن الاحتجاج بحديث ذي الدين بأن كلامه صلى الله عليه وآله وسلم وقع وهو غير متصل وبنائوه علي ما قد فعل قبل الكلام لا يستلزم أن يكون ما وقع قبله منها : قوله في الحديث « حتى نزلت وقوموا لله قانتين » فيه إطلاق القنوت علي السكوت . قال زين الدين في شرح الترمذي وذكر ابن العربي أن له عشرة معان قال وقد نظمها في بيتين بقولي \*

ولفظ القنوت اعدد معانيه نجد \* مزيداً على عشر معاني مرضية

دعاء خشوع والعبادة طاعة \* إقامتها اقرارنا بالعبودية

سكوت صلاة والقيام وطوله \* كذلك دوام الطاعة الرابع الفيه

قوله « ونهينا عن الكلام » هذه الزيادة ليست للجماعة كما يشعر به كلام المصنف وإنما زادها مسلم وأبو داود . وقد استدل بزيادتها علي مسألة اصولية قال ابن العربي . قوله « أمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام » يعطى بظاهرها أن الأمر بالشئ ليس نهياً عن ضده والكلام على ذلك مبسوط في الاصول . قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الحديث وهذا يدل علي أن تحريم الكلام كان بالمدينة بعد الهجرة لان زياداً مدني وقد أخبر أنهم كانوا يتكلمون خلف الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة الي أن نهوا انتهى . ويؤيد ذلك أيضاً اتفاق المفسرين علي أن قوله تعالى ( وقوموا لله قانتين ) نزلت بالمدينة ولكنه يشكك علي ذلك حديث ابن مسعود الآتي بعد هذا فان فيه أنه لما رجع من عند النجاشي كان تحريم الكلام وكان رجوعه من الحبشة من عند النجاشي بمكة قبل الهجرة وقد أجاب عن ذلك ابن حبان في صحيحه فقال توهم من لم يطلب

العلم من مظانه ان نسخ الكلام في الصلاة كان بالمدينة قال وليس مما يذهب اليه الوهم فيه في شيء منه وذلك لان زيد بن أرقم كان من الأنصار من الذين أسلموا بالمدينة وصلوا بها قبل هجرة المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم وكانوا يصلون بالمدينة كما يصلي المسلمون بمكة في إباحة الكلام في الصلاة لهم فلما نسخ ذلك بمكة نسخ كذلك بالمدينة فحكى زيد ما كانوا عليه لان زيدا حكى ما لم يشهده في الصلاة وهذا الجواب يرد قول زيد المتقدم كنا نتكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وأيضاً قد ذكر ابن حبان نفسه ان نسخ الكلام في الصلاة كان عند رجوع ابن مسعود من أرض الحبشة قبل الهجرة بثلاث سنين وإذا كان كذلك فلم يكن الانصار حينئذ قد صلوا ولا أسلموا فان إسلام من أسلم منهم كان حين آتي النفر الستة من الخرج عند العقبة فدعاهم إلى الله فآمنوا ثم جاء في الموسم الثاني منهم اثنا عشر رجلاً فبايعوه وهي بيعة العقبة الأولى ثم جاؤا في الموسم الثالث فبايعوه بيعة العقبة الثانية ثم هاجر اليهم في شهر ربيع الأول فكان إسلامهم قبل الهجرة بسنتين وثلاثة أشهر <sup>(١)</sup> وأجاب العراقي <sup>(٢)</sup> عن ذلك الاشكال بأن الرواية الصحيحة المتفق عليها في حديث ابن مسعود هي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أجابه بقوله ان في الصلاة شغلاً فيحتمل انه صلى الله عليه وآله وسلم رأى ذلك منه اجتهدا قبل نزول الآية . قال وأما الرواية التي فيها ان الله قد أحدث من أمره أن لا تتكلم في الصلاة فلا تقاوم الرواية الأولى للاختلاف في راويها وعلي تقدير ثبوتها فلعله أوحى إليه ذلك بوحي غير القرآن . وفيه أن الترجيح فرع التمازض ولا تمازض لان رواية أن لا تتكلموا زيادة ثابتة من وجه معتبر كما سيأتي فقبولها متعين . وأما الاعتذار بأنها بوحي غير قرآن . فذلك غير نافع لان النزاع في كون التحريم للكلام في مكة أو في المدينة لا في خصوص أنه بالقرآن <sup>(٣)</sup> ومن جملة <sup>(٤)</sup> ما أجيب به عن ذلك الاشكال أن زيد بن أرقم ممن لم يبلغه تحريم الكلام في الصلاة إلا حين نزول الآية ويرده قوله في حديث الباب يكلم الرجل منا صاحبه وإن ذلك كان خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن المعلوم أن تكليم بعضهم بعضاً في الصلاة لا يخفى عليه لانه يراهم من خلفه كما صح عنه <sup>(٥)</sup> (ومن الأجوبة) أن يكون الكلام نسخ بمكة ثم أبيع ثم نسخت الإباحة بالمدينة . ومنها حمل حديث ابن مسعود على تحريم الكلام لغير مصلحة الصلاة



وحديث زيد على تحريم سائر الكلام . ومنها ترجيح حديث ابن مسعود والمصير إليه لانه حكى فيه حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك ابن سريج والقاضي أبو الطيب . ومنها ان زيد بن أرقم أراد بقوله كنا نتكلم في الصلاة الحكاية عن كان يفعل ذلك في مكة كما يقول القائل فعلنا كذا وهو يريد بعض قومه ذكر معنى ذلك ابن حبان وهو بعيد \*

٢ **وعن ابن مسعود قال** « كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة فبرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا فقلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا فقال إن في الصلاة لشغلا » متفق عليه . وفي رواية « كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذ كنا بمكة قبل أن نأتي أرض الحبشة فلما قدمنا من أرض الحبشة أتينا فسلمنا عليه فلم يرد فأخذني ما قرب وما بعد حتى قضا الصلاة فسأله فقال إن الله يحدث من أمره ما يشاء وأنه قد أحدث من أمره أن لا نتكلم في الصلاة » رواه أحمد والنسائي \*

الرواية الثانية أخرجهما أيضا أبو داود وابن حبان في صحيحه . قوله « فلم يرد » هو يرد علي من قال بجواز رد السلام في الصلاة لفظا وهم أبو هريرة وجابر والحسن وسعيد بن المسيب وقتادة . قوله « لشغلا » ههنا صفة محذوفة والتقدير لشغلا كافيا عن غيره من الكلام أو ما نعام الكلام : قوله « ما قرب وما بعد » لفظ أبي داود وابن حبان ما قدم وما حدث والمراد من هذا اللفظ ولفظ الكتاب اتصال الآحزان البعيدة أو المتقدمة بالقرية أو الحادثة لسبب تركه صلى الله عليه وآله وسلم لرد السلام عليه : قوله « أن لا نتكلم في الصلاة » لفظ أبي داود وغيره « أن لا نتكلموا في الصلاة » وزاد « فرد على السلام » يعني بعد فراغه **وقد استدل به** على أنه يستحب لمن سلم عليه في الصلاة أن لا يرد السلام الا بعد فراغه من الصلاة وروى هذا عن أبي ذر وعطاء والنخعي والثوري . قال ابن رسلان ومذهب الشافعي والجمهور أن المستحب أن يرد السلام في الصلاة بالإشارة واستدلوا بما أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وحسنه عن صهيب أنه قال « مرت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فرد إشارة » قال الراوي عنه ولا أعلمه الا قال « إشارة بأصبعه » وسيأتي الكلام على هذا في باب الإشارة في الصلاة لرد السلام \*

٣ **وعن معاوية بن الحكم السلمي** « قال بينما أنا أصلي مع رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم اذ عطف رجل من القوم فقلت یرحمك الله فرماني القوم بابصارهم فقلت وائكل أماء ما شأنكم تنظرون الي فجعلوا يضربون بأيديهم على أنفخاذهم فلما رأيتهم يصمتونني لكتني سكت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبأبي وأمي ما رأيت معلما قبله ولا بعده أحسن تعليما منه فوالله ما كهرني ولا ضربني ولا شتمني قال إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وقال « لا يحل » مكان « لا يصلح » . وفي رواية لأحمد « إنما هي التسبيح والتكبير والتحميد وقراءة القرآن » .

الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والبيهقي : قوله « فرماني القوم بابصارهم » أي نظروا الي بابصارهم نظر منكر ولذلك استعير له الرمي : قوله « وائكل أماء » واحرف للتدبة وثكل بضم المثناة واسكان الكاف وفتحهما جميعا لغتان كالبلخل والبخل حكاهما الجوهري وغيره وهو فقدان المرأة ولدها وحزنها عليه لفقده : وقوله « أماء » بتشديد الميم وأصله ام زیدت عليه الف التدبة لمد الصوت وارتدت بهاء السكت وفي رواية إلى داود « أماء » بزيادة الياء وأصله امي زیدت عليه الف التدبة لذلك : قوله « علي أنفخاذهم » هذا محمول على أنه وقع قبل أن يشرع التسبيح لمن نابه شيء في صلاته للرجال والتصفيق للنساء ولا يقال ان ضرب اليد على الفخذين تصفيق لان التصفيق إنما هو ضرب الكف على الكف أو الأصابع على الكف . قال القرطبي ويعبد أن يسمى من ضرب على فخذه وعليها ثوبه مصفقا ولهذا قال فجعلوا يضربون بأيديهم على أنفخاذهم ولو كان يسمى هذا تصفيقا لكان الأقرب في اللفظ أن يقول يصفقون لا غير . قوله « لكتني سكت » قال المذري يريد لم أنكلم لكتني سكت وورد لكن هنا مشكل لانه لا بد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا سا كذا لكنه منحرك أو ضده نحو ما هو أبيض لكنه أسود ويحتمل أن يكون التقدير هنا فلما رأيتهم يسكتونني لم أكلمهم لكتني سكت فيكون الاستدراك لرفع ماتوهم ثبوته مثل ما زيد شجاعا لكنه كريم لان الشجاعة والكرم لا يكادان يفرقان فالاستدراك من توهم نقي كرمه ويحتمل أن يكون لكن هنا للتوكيد نحو لو جاءني أكرمه لكنه لم يجيء . فأكدت لكن ما أفادته لو من الامتناع وكذا في الحديث أكدت لكن ما أفاده ضربهم من ترك الكلام . قوله « فبأبي وأمي » متعلق بفعل محذوف تقديره أفديه بأبي وأمي . قوله « ما كهرني » أي ما اتهرني والكهر الاتهار قاله أبو عبيد وقرأ عبد الله بن مسعود « فأما اليتيم فلا تكهر » وقيل الكهر العبوس في وجه من تلقاه .



قوله «إن هذه الصلاة» يعني مطلق الصلاة فيشمل الفرائض وغيرها قوله «لا يصلح فيها شيء من كلام الناس» في الرواية الأخرى لا يحل **﴿استدل﴾** بذلك على تحريم الكلام في الصلاة سواء كان لحاجة أم لا وسواء كان لمصلحة الصلاة أو غيرها فإن احتاج إلى تنبيهه أو إذن لداخل سبغ الرجل وصفقت المرأة وهذا مذهب الجمهور من أهل البيت وغيرهم من السلف والخلف . وقالت طائفة منهم الأوزاعي أنه يجوز الكلام لمصلحة الصلاة واستدلوا بحديث ذي الدين . وكلام الناس المذكور في الحديث إسم مصدر يراد به تارة ما يتكلم به على أنه مصدر بمعنى المفعول وتارة يراد به التكليم للغير وهو الخطاب للناس والظاهر أن المراد به ههنا الثاني بشهادة السبب : قوله «إنما هي التسييح والتكبير وقراءة القرآن» هذا التحصيل بمفهومه على منع التكلم في الصلاة بغير الثلاثة وقد تمسكت به الطائفة القائلة بمنع الدماء في الصلاة بغير الفاظ القرآن من الحنفية والمهادوية وبجواب عنهم بأن الأحاديث المنيعة لأدعية وإذكار مخصوصة في الصلاة مخصصة لمعوم هذا المفهوم وبناء العام على الخاص متعين لاسيما بعد ما تقرر أن تحريم الكلام كان بمكة كما قدمنا وأكثر الأدعية والإذكار في الصلاة كانت بالمدينة وقد خصصوا هذا المفهوم بالتشديد فما وجه امتناعهم من التخصيص بغيره وهذا واضح لا يلتبس على من له أدنى نظر في العلم ولكن المتعصب أعمى وكفى من حديث صحيح وسنة صريحة قد نصبوا هذا المفهوم العام في مقابلتها وجعلوه معارضا لها وردوها به وغفلوا عن بطلان معارضة العام بالخاص وعن رجحان المنطوق على المفهوم إن سلم التعارض: **﴿قال المصنف﴾** رحمه الله بعد أن ساق الحديث وفيه دليل على أن التكبير من الصلاة وإن القراءة فرض وكذلك التسييح والتحميد وأن تشييت العاطس من الكلام المبطل وإن من فعله جاهلا لم تبطل صلاته حيث لم يأمره بالاعادة انتهى \*

**﴿باب أن من دعا في صلاته بما لا يجوز جاهلا لم تبطل﴾**

١ **﴿عن أبي هريرة قال﴾** «قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الصلاة وقتنا معه فقال اعرابي وهو في الصلاة اللهم ارحمني ومحمدا ولا ترحم معنا أحدا فقام سلم

النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للاعرابي لقد تحجرت واسعا يريد رحمة الله «  
رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي \*

الحديث أخرجه أيضا مسلم : قوله « تحجرت واسعا » أي ضيقت ما وسعه الله  
وخصصت به نفسك دون اخوانك من المسلمين هلا سألت الله لك ولكل المؤمنين  
وأشركتهم في رحمة الله تعالى التي وسعت كل شيء وفي هذا إشارة إلى ترك هذا الدعاء والنهي  
عنه وأنه يستحب الدعاء لغيره من المسلمين بالرحمة والهداية ونحوهما \* واستدل به المصنف  
على أنها لا تبطل صلاة من دعا بما لا يجوز جاهلا لعدم أمر هذا الداعي بالاعادة :  
قوله « يريد رحمة الله » قال الحسن وقتادة وسعت في الدنيا البر والفاجر وهي يوم القيامة  
للمتقين خاصة جعلنا الله ممن وسعته رحمته في الدارين \*

### باب ما جاء في النجحة والتفخ في الصلاة

١ عن علي قال « كان لي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مدخلان  
بالليل والنهار وكنت إذا دخلت عليه وهو يصلي يتنحج لي » رواه أحمد وابن ماجه  
والنسائي بمعناه \*

الحديث صحيحه ابن السكن وقال البيهقي هذا يختلف في إسناده ومثله قيل سبح وقيل  
تنحج ومداره على عبد الله بن نجى : قال الحافظ واختلف عليه فيه قيل عن علي وقيل  
عن أبيه عن علي قال البخاري فيه نظر وضعفه غيره ووثقه النسائي وابن حبان . وقال  
يحيى بن معين لم يسمعه عبد الله من علي بينه وبين علي أبوه (والحديث) يدل على أن التنحج  
في الصلاة غير مفسد وقد ذهب إلى ذلك الامام يحيى والشافعي وأبو يوسف كذا في البحر .  
وروى عن الناصر وقال المنصور بالله إذا كان لأصلاح الصلاة لم تفسد به وذهب أبو  
حنيفة ومحمد والهادوية إلى أن التنحج مفسد لأن الكلام لغة متركب من حرفين وإن  
لم يكن مفيداً ورد بأن الحرف ما اعتمد على مخرجه المعين وليس في التنحج اعتماد . وقد  
أجاب المهدي عن الحديث بقوله لعله قبل نسخ الكلام ثم دليل التحريم أرجح للحظر  
وقد عرفنا أن تحريم الكلام كان بمكة والاتكال على مثل هذه العبارة التي ليس فيها  
الاجرد الترجي من دون علم ولا ظن لوجاز التعويل على مثلها لرد من شاء ما شاء من



الشريعة المطهرة وهو باطل بالاجماع . وأما ترجيح دليل تحريم الكلام في كونه من ترجيح العام على الخاص قد عرفت ان العام غير صادق على محل النزاع \*

٢ - وعن عبد الله بن عمرو « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفخ في صلاة الكسوف » رواه احمد وأبو داود والنسائي وذكره البخاري تعليقا . وروى احمد هذا المعنى من حديث المغيرة بن شعبة \* وعن ابن عباس قال النفخ في الصلاة كلام رواه سعيد بن منصور في سننه \*

الحديث أخرجه ايضا الترمذي ولفظ أبي داود « ثم نفخ في آخر سجوده فقال اف اف ثم قال يارب ألم تعذني أن لا تعذبهم وأنا فيهم ألم تعذني أن لا تعذبهم وهم يستغفرون ففرغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد انحسرت الشمس » وفي اسناده عطاء بن السائب وقد أخرج له البخاري . مقرونا وأثر ابن عباس أخرجه ايضا عبد الرزاق : قوله « نفخ في صلاة الكسوف » النفخ في أصل اللغة اخراج الربيع من الفم كما في القاموس وغيره وقد فسر في الحديث بقوله اف اف . وقد استدل بالحديث من قال ان النفخ لا يفسد الصلاة واستدل من قال انه يفسد الصلاة بأحاديث النهي عن الكلام والنفخ كلام كما قال ابن عباس . وأجيب بمنع كون النفخ من الكلام لما عرفت من ان الكلام متركب من الحروف المعتمدة على الخارج والاعتماد في النفخ وأيضا الكلام المنهى عنه في الصلاة هو المكاملة كما تقدم ولو سلم صدق اسم الكلام على النفخ كما قال ابن عباس لكان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لذلك في الصلاة مخصصا لعموم النهي عن الكلام . واستدلوا ايضا بما رواه الطبراني في الكبير عن زيد بن ثابت قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن النفخ في السجود وعن النفخ في الشراب » ولا تقوم به حجة لان في إسناده خالد بن الياس وهو متروك وقال البيهقي حديث زيد بن ثابت مرفوعا ضعيف بمره **استدلوا** ايضا بما أخرجه الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « انه كره أن ينفخ بين يديه في الصلاة أو في شربه » قال زين الدين العراقي وفي إسناده غير واحد منكلم فيه **استدلوا** ايضا بما رواه البزار في مسنده عن أنس بن مالك رفعه قال « ثلاثة من الجفاء أن ينفخ الرجل في سجوده أو يمسح جيبته قبل أن يفرغ من صلاته » قال البزار ذهبت عنى الثالثة وفي إسناده خالد بن أيوب وهو ضعيف . ولانس حديث آخر عند البيهقي قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ألهاء شيء في صلاته فذلك حظه والنفخ كلام » وفي

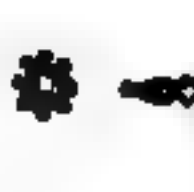
إسناده نوح ابن أبي مريم وهو متروك الحديث لا يحتج به وروى البزار من حديث بريدة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاث من الجفاء أن يقول الرجل قائماً أو يسبح جبهته قبل أن يفرغ من صلاته أو ينفخ في سجوده « قال العراقي ورجال رجال الصحيح ورأيت بخط الحافظ على كلام زين الدين ما لفظه قوله ورجال رجال الصحيح ليس بصحيح اهـ . وقال البزار لا نعلم رواه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه إلا سعيد بن عبيد الله . ورواه الطبراني في الأوسط من هذا الوجه وقال لا يروى عن بريدة إلا بهذا الإسناد تفرد به أبو عبيدة الخداد عن سعيد بن حبان قال العراقي لم ينفرد به عنه بل تابعه عليه عبد الله ابن داود الخريبي : وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « إذا قام أحدكم إلى الصلاة فليسو موضع سجوده ولا يدعه حتى إذا أهوى ليسجد نفخ ثم سجد » وفي إسناده عبد المنعم بن بشير وهو منكر الحديث . وقد ذهب إلى كراهة النفخ ابن مسعود وابن عباس وروى البيهقي بإسناد صحيح إلى ابن عباس أنه كان يخشى أن يكون النفخ كلاماً وكرهه من التابعين النخعي وابن سيرين والشعبي وعطاء ابن أبي رباح وأبو عبد الرحمن السلمي وعبد الله بن أبي الهذيل ويحيى بن أبي كثير . وروى أيضاً عن سعيد بن الزبير ورخص فيه من الصحابة قدامة بن عبد الله بن عمار الكلبي كما رواه البيهقي عنه . وقالت الشافعية والهادوية إن بان منه حرفان بطلت الصلاة والأفلا . ورواه ابن المنذر عن مالك وأبي حنيفة وعبد بن الحسن وأحمد بن حنبل وأجابوا عن حديث عبد الله بن عمر بأن قوله أف لا يكون كلاماً حتى يشدد الفاء فيكون ثلاثة أحرف كذا قال الخطابي . قال ابن الصلاح ما ذكره لا يستقيم على أصلنا لأن حرفين كلام مبطل وإجاب البيهقي بأن هذا نفخ يشبه الغطيط وذلك لما عرض عليه من تعذيب بعض من وجب عليه العذاب \*

### باب البكاء في الصلاة من خشية الله تعالى

قال الله تعالى ( إذا تلى عليهم آيات الرحمن خروا سجداً وبكياً ) \* ١ عن عبد الله بن الشخير قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وفي صدره أزيز كالزبر المجمل من البكاء » رواه أحمد وأبو داود والنسائي \*



الحديث أخرجه أيضا الترمذي وصححه وابن حبان وابن خزيمة . قوله « أزيز »  
 الأزيز بفتح الالف بعدها زاي مكسورة ثم تحتانية سا كنة ثم زاي أيضا وهو صوت  
 القدر قال في النهاية هو أن يجيش جوفه ويغلي من البكاء . قوله « كازيز الرجل »  
 الرجل بكسر الميم وسكون الراء وفتح الحيم قدر من نحاس وقد يطلق على كل قدر  
 يطبخ فيها ولعله المراد في الحديث . وفي رواية أبي داود كازيز الرحا يعني الطاحون :  
 قوله « من البكاء » فيه دليل على أن البكاء لا يبطل الصلاة سواء ظهر منه حرقان  
 أم لا وقد قيل إن كان البكاء من خشية الله لم يبطل وهذا الحديث يدل عليه ويدل عليه  
 أيضا ما رواه ابن حبان بسنده إلى علي بن أبي طالب قال ما كان فينا فارس يوم  
 بدر غير المقداد بن الأسود ولقد رأيتنا وما فينا قائم إلا رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم تحت شجرة يصلي ويبكي حتى أصبح . وبوب عليه ذكر الإباحة للمرء  
 أن يبكي من خشية الله . وأخرج البخاري وسعيد ابن منصور وابن المنذر « أن عمر  
 صلى صلاة الصبح وقرأ سورة يوسف حتى بلغ إلى قوله ( إنما أشكو بثي وحزني إلى  
 الله ) فسمع نشيجه » واستدل المصنف علي جواز البكاء في الصلاة بالآية التي  
 ذكرها لأنها تشمل المصلي وغيره \*

٢ وعن ابن عمر « قال لما اشتد برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجعه  
 قيل له الصلاة قال مروا أبا بكر فليصل بالناس فقالت عائشة ان أبا بكر رجل رقيق  
 إذا قرأ غلبه البكاء فقال مروه فليصل فعادته فقال مروه فليصل انكن صواحب  
 يوسف » رواه البخاري ومعناه متفق عليه من حديث عائشة  \*  
 قوله « رجل رقيق » أي رقيق القلب . وفي رواية للبخاري أنها قالت « ان  
 أبا بكر أسيف إذا قام مقامك لم يستطع أن يصلي بالناس » . قوله « انكن صواحب  
 يوسف » صواحب جمع صاحبة والمراد أنهن مثل صواحب يوسف في اظهار خلاف  
 ما في الباطن وهذا الخطاب وإن كان بلفظ الجمع فالمراد به واحدة هي عائشة فقط  
 كما ان المراد بصواحب يوسف زليخا فقط كذا قال الحافظ . ووجه المشابهة بينهما  
 في ذلك ان زليخا استدعت النسوة واظهرت لهن الاكرام بالضيافة ومرادها زيادة  
 على ذلك وهو أن ينظرن إلى حسن يوسف ويعذرنها في محبته وان عائشة اظهرت  
 ان سبب ارادتها صرف الامامة عن ايها كونه لا يسمع المأمومين القراءة لبكائه ومرادها  
 ( م ٤٧ - ج ٢ نيل )

زيادة وهو ان لا يتشاهم الناس به كما صرحت بذلك في بعض طرق الحديث فقالت «وما حملني على مراجعته إلا انه لم يقع في قلبي ان يحب الناس بعده رجلاً قام مقامه» (والحديث) له فوائد ليس هذا محل بسطها. وقد استدلل به المصنف ههنا على جواز البكاء في الصلاة. ووجه الاستدلال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما صم على استخلاف أبي بكر بعد أن أخبر أنه إذا قرأ غلبه البكاء دل ذلك على الجواز.

### باب حمد الله في الصلاة لعطاس أو حدوث نعمة

١ عن رفاعه بن رافع قال «صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمطست فقلت الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى فلما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من المتكلم في الصلاة فلم يتكلم أحد ثم قالها الثانية فلم يتكلم أحد ثم قالها الثالثة فقال رفاعه أنا يارسول الله فقال والذي نفسي بيده لقد ابتدرها بضع وثلاثون ملكا أيهم يصعد بها» رواه النسائي والترمذي.

الحديث أخرجه البخاري ولفظه عن رفاعه بن رافع الزرقى قال «كنا نصلى يوما وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما رفع رأسه من الركعة قال سمع الله من حمده فقال رجل من ورائه ربنا ولك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما انصرف قال من المتكلم قال أنا قال رأيت بضعاً وثلاثين ملكاً يتدونها أيهم يكتبها أول» ولم يذكر العطاس ولا زاد «كما يحب ربنا ويرضى». وزاد ان ذلك عند الرفع من الركوع فيجمع بين الروايتين بان الرجل المبهم في رواية البخاري هو رفاعه كما في حديث الباب ولا مانع أن يكنى عن نفسه إما لقصد اخفاء عمله أو لنحو ذلك ويجمع أيضا بأن عطاسه وقع عند رفع رأسه : قوله «بضع» البضع ما بين الثلاث الى التسع أو الى الخمس أو ما بين الواحد الى الأربعة أو من أربع الى تسع أو سبع. كذا في انقاموس. قال الفراء ولا يذكر البضع مع العشرين الى التسعين وكذا قال الجوهري (والحديث) يرد ذلك : قوله «أيهم يصعد بها» في رواية البخاري «يكتبها» وفي رواية الطبراني «يرفعها» قال الحافظ وأما أيهم فروينا بالرفع وهو مبتدأ خبره يكتبها ويحوز النصب بتقدير ينظرون أيهم. وعند سيبويه أي موصولة والتقدير الذي هو يكتبها (وقد استشكل) تأخير رفاعه اجابة النبي



صلى الله عليه وآله وسلم حتى كرر سؤاله ثلاثاً مع أن اجابته واجبة عليه بل وعلى من سمع رفاة فانه لم يسأل المتكلم وحده . وأجيب بأنه لما لم يمين واحداً بعينه لم تعين المبادرة بالجواب من المتكلم ولا من واحد بعينه وكانهم انتظروا بعضهم لبعض لبجيب وحملهم على ذلك خشية أن يبدو في حقه شيء ظنا منهم أنه أخطأ فيما فعل ورجوا أن يقع العفو عنه وكانه صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى سكوتهم فهم ذلك فعرفهم انه لم يقل بأساً (والحديث) استدل به على جواز احداث ذكر في الصلاة غير مأثور اذا كان غير مخالف للمأثور . وعلى جواز رفع الصوت بالذكر وتعقب بأن سماعه صلى الله عليه وآله وسلم لصوت الرجل لا يستلزم رفعه لصوته وفيه نظر . ويدل أيضاً على مشروعية الحمد في الصلاة لمن عطس . ويؤيد ذلك عموم الأحاديث الواردة بمشروعيته فانها لم تفرق بين الصلاة وغيرها \*

### ﴿ باب من نابه شيء في صلاته فانه يسبح والمرأة تصفق ﴾

١ عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « من نابه شيء في صلاته فليسبح قائماً التصفيق للنساء » ٢ وعن علي بن أبي طالب قال « كانت لي ساعة من السحر أدخل فيها على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان كان قائماً يصلي سبّح لي فكان ذلك أذنه لي وان لم يكن يصلي أذن لي » رواه أحمد \* ٣ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « التسبيح للرجال والتصفيق للنساء في الصلاة » رواه الجماعة ولم يذكر فيه البخاري وأبو داود والترمذي في الصلاة \*

الحديث الأول لم يخرج المصنف وقد أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وأبو داود وهو حديث طويل هذا طرف منه . وفي لفظ أبي داود « اذا نابكم شيء في الصلاة فليسبح الرجال وليصفح النساء » والحديث الثاني أخرجه أيضاً النسائي والبيهقي وقال هو مختلف في اسناده ومثله قليل سبّح وقيل تنحنح ومداره على عبد الله بن نجى الحضرمي قال البخاري فيه نظر وضعفه غيره وقد وثقه النسائي وابن حبان ورواه النسائي وابن ماجه من رواية عبد الله بن نجى عن علي بلفظ « تنحنح » وقد تقدم . والحديث الثالث أخرجه الجماعة كلهم كما ذكر المصنف (وفي الباب) عن جابر عند ابن أبي شيبة بلفظ حديث أبي هريرة دون زيادة في الصلاة واختلف في رفعه ووقفه . ورواه ابن أبي شيبة أيضاً عن

جابر من قوله . وعن أبي سعيد عند ابن عدى في الكامل بلفظ حديث أبي هريرة بدون تلك الزيادة وفي اسناده أبو هريرة بن عمار بن جوين كذبه حماد بن زيد والجوزجاني . وعن ابن عمر عند ابن ماجه بلفظ « رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للنساء في التصفيق وللرجال في التسبيح » قوله « من نابه شيء في صلاته » أي نزل به شيء من الحوادث والمهمات وأراد اعلام غيره كاذنه لداخل وانذاره لاعمى وتنبيهه لساء أو غافل : قوله « فأما التصفيق للنساء » هو بالقاف . وفي رواية لابي داود « فأما التصفيح » قال زين الدين العراقي والمشهور ان معناه واحد قال عقبه والتصفيح التصفيق . وكذا قال أبو علي البغدادي والخطابي والجوهري : قال ابن حزم لا خلاف في ان التصفيح والتصفيق بمعنى واحد وهو الضرب باحدى صفحتي الكف على الأخرى . قال العراقي وما ادعاه من نفي الخلاف ليس بحيد بل فيه قولان آخران انهما مختلفا المعنى أحدهما ان التصفيح الضرب بظاهر إحداها على الأخرى والتصفيق الضرب بإطن أحداها على باطن الأخرى حكاه صاحب الاكمال وصاحب المفهم والقول الثاني ان التصفيح الضرب بأصبعين الانذار والتنبيه وبالقاف بالجميع لاهو واللعب وروى أبو داود في سننه عن عيسى بن أيوب ان التصفيح الضرب بأصبعين من اليمين على باطن الكف اليسرى (وأحاديث الباب) تدل على جواز التسبيح للرجال والتصفيق للنساء اذا ناب أمر من الأمور وهي ترد على ما ذهب اليه مالك في المشهور عنه من أن المشروع في حق الجميع التسبيح دون التصفيق وعلى ما ذهب اليه أبو حنيفة من فساد صلاة المرأة اذا صفقت في صلاتها وقد اختلف في حكم التسبيح والتصفيح هل الوجوب أو الندب أو الإباحة فذهب جماعة من الشافعية الي أنه سنة منهم الخطابي وتقي الدين السبكي والرافعي وحكاه عن أصحاب الشافعي \*

### باب الفتح في القراءة على الامام وغيره

١ عن مسور بن يزيد المالكى قال « صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فترك آية فقال له رجل يا رسول الله آية كذا وكذا قال فهلا ذكرتها » رواه أبو داود وعبد الله بن احمد في مسند أبيه \* ٢ وعن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة فقرأ فيها فلبس عليه فلما انصرف قال لا بى أصليت معنا قال نعم قال فما منعك » رواه أبو داود \*



الحديث الأول أخرجه أيضا ابن حبان والأثرم وفي اسناده يحيى بن كثير الكاهلي قال أبو حاتم لما سئل عنه شيخ. والمسور بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد اللواو وفتحها كذا قيده الدارقطني وابن ماكولا والمنتزعي. قال الخطيب يروي عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث واحد والحديث الثاني أخرجه الحاكم وابن حبان ورجال اسناده ثقات (وفي الباب) عن أنس عند الحاكم بلفظ « كنا نفتح على الأئمة علي عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » قال الحافظ وقد صح عن أبي عبد الرحمن السلمي قال « قال علي إذا استطعتك الامام فأطعمه » قوله « آية كذا وكذا » رواية ابن حبان « يا رسول الله انك تركت آية كذا وكذا » قوله « فهلا ذكرتها » زاد ابن حبان فقال ظننت انها قد نسخت قال فانها لم تفسخ. قوله « فلبس » ضبطه ابن رسلان بفتح اللام والباء الموحدة الخففة أي التلبس واختلط عليه قال ومنه قوله تعالى (وللبسنا عليهم ما يلبسون) قال وفي بعض النسخ بضم اللام وتشديد الموحدة المكسورة. قال المنتزعي لبس بالتخفيف أي مع ضم اللام وكسر الموحدة : قوله « فلما انصرف » ولفظ ابن حبان « فالتبس عليه فلما فرغ قال لا بي أشهدت معنا قال نعم قال فامنعك أن تفتحها على » (والحديثان) يدلان على مشروعية الفتح على الامام وقد ذهبت المعتز والفريقان الى أنه مندوب وذهب المنصور بالله الى وجوبه . وقال زيد بن علي وأبو حنيفة في رواية عنه أنه يكرهه. وقال أحمد بن حنبل انه يكرهه أن يفتح من هو في الصلاة على من هو في صلاة أخرى أو علي من لبس في صلاة « واحتج » من قال بالكراهة بما أخرجه ابو داود عن ابن اسحق السبيعي عن الحرث الأعور عن علي قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا علي لا تفتح علي الامام في الصلاة » قال ابو داود أبو اسحق السبيعي لم يسمع من الحرث الا اربعة أحاديث ليس هذا منها . قال المنتزعي والحرث الأعور قال غير واحد من الأئمة أنه كذاب وقد روى حديث الحرث عن علي مرفوعا عبد الرزاق في مصنفه بلفظ « لا تفتحن علي الامام وأنت في الصلاة » وهذا الحديث لا ينتهض لمعارضة الأحاديث القاضية بمشروعية الفتح وتقييد الفتح بأن يكون علي امام لم يؤد الواجب من القراءة وبآخر ركعة مما لا دليل عليه. وكذا تقييده بأن يكون في القراءة الجهرية والأدلة قد دلت علي مشروعية الفتح مطلقا فعند نسيان الامام الآية في القراءة الجهرية يكون الفتح عليه بتذكريه تلك الآية كما في حديث الباب وعند نسيانه لغيرها من الأركان يكون

الفتح بالتسبيح للرجال والتصفيق للنساء كما تقدم في الباب الأول \*

(باب المصلي يدعو ويدكر الله اذا مر بآية رحمة أو عذاب او ذكر)

رواه حذيفة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد سبق \* ١ وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه قال « سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة ليست بفريضة فمر بذكر الجنة والنار فقال أعوذ بالله من النار ويل لأهل النار » رواه احمد وابن ماجه بمناهج \*

حديث ابن أبي ليلى رواه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن علي ابن هاشم وحديث حذيفة الذي اشار اليه المصنف قد تقدم في باب قراءة سورتين في ركعة وذكرنا في شرحه أنه يدل على مشروعية السؤال عند المرور بآية فيها سؤال والتعوذ عند المرور بآية فيها تعوذ والتسبيح عند قراءة ما فيه تسبيح . وقد ذهب الي استحباب ذلك الشافعية . وحديث الباب يدل على استحباب التعوذ من النار عند المرور بذكرها وقد قيده الراوي بصلاة غير فريضة . وكذلك حديث حذيفة ، مقيد بصلاة الليل . وكذلك حديث عائشة الآتي وحديث عوف بن مالك \*

٢ - وعن عائشة قالت « كنت أقوم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة التمام فكان يقرأ سورة البقرة وآل عمران والنساء فلا يمر بآية فيها تخويف الا دعا الله عز وجل واستعاذ ولا يمر بآية فيها استبشار الا دعا الله عز وجل ورغب اليه » رواه أحمد \* ٣ وعن موسى بن أبي عائشة قال « كان رجل يصلي فوق بيته وكان اذا قرأ (أليس ذلك بمقدر على أن يحيي الموتى) قال سبحانك فبلى فسألوه عن ذلك فقال سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » رواه ابو داود ☆

الحديث الأول يشهد له حديث حذيفة المتقدم وحديث عوف الآتي والحديث الثاني سكت عنه ابو داود والمنذرى قوله « ليلة التمام » اي ليلة تمام البدر : قوله « عن موسى بن أبي عائشة » هو الهمداني الكوفي مولى آل جمعة بن هيرة الخزومي قال في التقريب ثقة عابد من الخامسة وكان يرسل ومن دونه هم رجال الصحيح . قوله « كان رجل » جهالة الصحابي مغتفرة عند الجمهور وهو الحق . قوله « يصلي فوق بيته » فيه جواز الصلاة على ظهر البيت



والمسجد ونحوهما فرضاً أو تقلاً عند من جعل فعل الصحابي حجة أخذاً بهذا. والاصل الجواز في كل مكان من الامكنة ما لم يقيم دليل على عدمه. قوله « قال سبحانه » أي تنزيهاً لك أن يقدر احد علي إحياء الموتى غيرك وهو منصوب على المصدر. وقال الكسائي منصوب علي أنه منادي مضاف. قوله « فبلي » في نسخة من سنن أبي داود فبكي بالكاف. قال ابن رسلان واكثر النسخ المستمدة باللام بدل الكاف وبلي حرف لا يجاب النفي والمعني أنت قادر علي أن تحيي الموتى \*

ع ح عوف بن مالك قال « قت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبدأ فاستاك وتوضأ ثم قام فصلى فبدأ فاستفتح البقرة لا يمر بآية رحمة الا وقف فسأل قال ولا يمر بآية عذاب الا وقف فتعوذ ثم ركع فمكث راکماً بقدر قيامه يقول في ركوعه سبحانه ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة ثم سجد بقدر ركوعه يقول في سجوده سبحانه ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة ثم قرأ آل عمران ثم سورة سورة ثم فعل مثل ذلك » رواه النسائي وأبو داود ولم يذكر الوضوء ولا السواك \* الحديث أخرجه أيضاً الترمذي ورجال اسناده ثقات لأن أبا داود أخرجه عن أحمد بن صالح عن ابن وهب عن معاوية بن صالح الحضرمي قاضي الاندلس. وقد أخرج له مسلم والأربعة عن عمرو بن قيس الكندي السكوني سيد أهل حمص عن عاصم بن حميد. قال الدارقطني ثقة عن عوف بن مالك. قوله « فاستفتح البقرة » فيه جواز تسمية السورة بالبقرة وآل عمران والنبكوت والروم ونحو ذلك خلافاً لمن كره ذلك وقال إنما يقال السورة التي تذكر فيها البقرة. قوله « فتعوذ » قال عياض وفيه آداب تلاوة القرآن في الصلاة وغيرها. قال الثوري وفيه استحباب هذه الأمور لكل قاري في الصلاة وغيرها يعني فرضها وتقلها وللإمام والمأموم والمنفرد. قوله « ذي الجبروت » هو فعلوت من الجبر وهو القهر يقال جبرت وأجبرت بمعنى قهرت. وفي الحديث « ثم يكون ملك وجبروت » أي عتوقهر. وفي كلام التهذيب للأزهري ما يشعر بأنه يقال في الآدمي جبروت بالهمز لأن زيادة الهمز تؤذن بزيادة الصفة وتجدها فالهمز للفرق بين صفة الله وصفة الآدمي. قال ابن رسلان وهو فرق حسن. قوله « والملكوت » اسم من الملك. قوله « والكبرياء » من الكبر بكسر الكاف وهو العظمة فيكون على هذا عطفها عليه في الحديث عطف تفسير. قيل وهي عبارة عن كمال

الذات والوجود ولا يوصف بها الا الله . قوله « ثم سجد بقدر ركوعه » رواية أبي داود « ثم سجد بقدر قيامه » . قوله « ثم سورة سورة » رواية أبي داود « ثم قرأ سورة سورة » قال ابن رسلان يحتمل ان المراد تم قرأ سورة النساء ثم سورة المائدة . قوله « ثم فعل مثل ذلك » هذه رواية للنسائي ولم يذكرها أبو داود أي فعل في الركوع والسجود مثل ما فعل في الركعتين قبلهما \*

### باب الاشارة في الصلاة لرد السلام أو حاجة تعرض

١ عن ابن عمر قال « قلت لبلال كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرد عليهم حين كانوا يسلمون عليه وهو في الصلاة قال يشير بيده » رواه الخمسة الا أن في رواية النسائي وابن ماجه صهيبا مكان بلال \* ٢ وعن ابن عمر عن صهيب انه قال « مرت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي فسلمت فرد الى اشارة وقال لا اعلم الا انه قال اشارة باصبعه » رواه الخمسة الا ابن ماجه . وقال الترمذي كلا الحديثين عندي صحيح . وقد صحت الاشارة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من رواية أم سلمة في حديث الركعتين بعد العصر . ومن حديث عائشة وجابر لما صلى بهم جالسا في مرض له فقاموا خلفه ف اشار اليهم أن اجلسوا \* »

حديث بلال رجاله رجال الصحيح وحديث صهيب في اسناده قابل صاحب العباء وفيه مقال ( وفي الباب ) عن جماعة من الصحابة منهم الذين اشار اليهم المصنف بقوله وقد صحت الاشارة الخ . وحديث أم سلمة عند البخاري ومسلم وأبي داود من رواية كريب ان ابن عباس والمسور بن مخرمة وعبد الرحمن ابن أذهر أرسلوه الي عائشة ثم الى أم سلمة فقالت أم سلمة « سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهي عن الركعتين بعد العصر ثم رأيتهما يصليهما حين صلى العصر ثم دخل علي وعندي نسوة من بني حرام فأرسلت اليه الجارية فقلت قومي بحنبه وقولي له تقول لك أم سلمة يا رسول الله سمعتك تنهي عن هاتين وأراك تصليهما فان أشار بيده فاستأخري عنه ففعلت الجارية ف اشار بيده » الحديث . وحديث عائشة أخرجه أيضا الشيخان وأبو داود وابن ماجه في صلاته صلى الله عليه وآله وسلم شاكيا وفيه « ف اشار



اليهم ان اجلسوا» الحديث . وحديث جابر أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه في قصة شكوى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه « فاشار إلينا بقعدنا » الحديث (١) وفي الباب (٢) مما لم يذكره المصنف عن أنس عند أبي داود بإسناد صحيح . وعن بريدة عند الطبراني . وعن ابن عمر غير حديث الباب عند البيهقي . وعن ابن مسعود عند الطبراني والبيهقي بلفظ « مررت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسلمت عليه وأشار إلى » وعنه حديث آخر عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي « سلمنا عليه فلم يرد علينا » وقد تقدم . وعن معاذ ابن جبل عند الطبراني وعن المغيرة عند أبي داود والترمذي . وعن أبي سعيد عند البزار في مسنده . وفي إسناده عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو ضعيف . وعن أسماء عند الشيخين ولكنه من فعل عائشة وهو في حكم المرفوع (٣) والاحاديث المذكورة تدل على أنه لا بأس أن يسلم غير المصلي على المصلي لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم من سلم عليه على ذلك وجواز تكليم المصلي بالغرض الذي يعرض لذلك وجواز الرد بالاشارة وقد قدمنا في باب النهي عن الكلام في شرح حديث ابن مسعود ذكر القائلين انه يستحب الرد بالاشارة والمانع من ذلك (٤) وقد استدل القائلون بالاستحباب بالاحاديث المذكورة في هذا الباب واستدل المانعون بحديث ابن مسعود السابق لقوله فيه « فلم يرد علينا » ولكنه ينبغي أن يحمل الرد المنفي ههنا على الرد بالكلام لا الرد بالاشارة لان ابن مسعود نفسه قد روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه رد عليه بالاشارة ولو لم ترد عنه هذه الرواية لكان الواجب هو ذلك جمعا بين الاحاديث (٥) واستدلوا (٦) أيضا بما رواه ابو داود من حديث أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا غرار في الصلاة ولا تسليم » والفرار بكسر الفين المعجمة وتخفيف الراء هو في الأصل النقص . قال أحمد بن حنبل يعني فيما أرى أن لا تسلم ويسلم عليك ويغزر الرجل بصلاته فينصرف وهو فيها شاك (٧) واستدلوا (٨) أيضا بما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التسبيح للرجال والتصفيق للنساء من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فليعد لها » يعني الصلاة ورواه البزار والدارقطني . ويجاب عن الحديث الاول بأنه لا يدل على المطلوب من عدم جواز رد السلام بالاشارة لانه ظاهر في التسليم على المصلي لا في الرد منه . ولو سلم شموله للاشارة لكان غايته المتع من التسليم على المصلي باللفظ والاشارة وليس فيه تعرض للرد ولو سلم شموله للرد لكان الواجب

حمل ذلك على الرد باللفظ جمعا بين الأحاديث : وأما الحديث الثاني فقال أبو داود أنه وهم اه وفي اسناده أبو غطفان . قال ابن أبي داود هو رجل مجهول قال وآخر الحديث زيادة والصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أنه كان يشير في الصلاة » قال العراقي قلت وليس بمجهول فقد روي عنه جماعة ووثقه النسائي وابن حبان وهو أبو غطفان المرى قيل اسمه سعيد اه وعلى فرض صحته ينبغي أن تحمل الإشارة المذكورة في الحديث على الإشارة لغير رد السلام والحاجة جمعا بين الأدلة \* (فائدة) ورد في كيفية الإشارة لرد السلام في الصلاة حديث ابن عمر عن صهيب قال لا أعلمه إلا أنه قال أشار بأصبعه . وحديث بلال قال كان يشير بيده ولا اختلاف بينهما فيجوز أن يكون أشار مرة بأصبعه ومرة بجميع يده ويحتمل أن يكون المراد باليد الأصبع حملا للمطلق على المقيد . وفي حديث ابن عمر عند أبي داود « أنه سأل بلالا كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرد عليهم حين كانوا يسلمون عليه وهو يصلي فقال يقول هكذا وبسط جعفر بن عون كفه وجعل بطنه أسفل وجعل ظهره الى فوق » ففيه الإشارة بجميع الكف . وفي حديث ابن مسعود عند البيهقي بلفظ « فأومأ برأسه » وفي رواية له « فقال برأسه » يعني الرد . ويجمع بين الروايات بأنه صلى الله عليه وآله وسلم فعل هذامرة وهذا مرة فيكون جميع ذلك جائزا \* .

### ❦ باب كراهة الالتفات في الصلاة الا من حاجة ❦

١ ❦ عن أنس قال « قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إياك والالتفات في الصلاة فان الالتفات في الصلاة هلكة فان كان لا بد ففي التطوع لا في الفريضة » رواه الترمذي وصححه \* ٢ وعن عائشة قالت « سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن التلفت في الصلاة فقال اختلاس يختلسه الشيطان من العبد » رواه أحمد والبخاري والنسائي وأبو داود \* ٣ وعن أبي ذر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته ما لم يلتفت فاذا صرف وجهه انصرف عنه » رواه أحمد والنسائي وأبو داود ❦ \*

الحديث الثالث في اسناده أبو الأحوص الراوى له عن أبي ذر . قال المنذرى لا يعرف



له اسم لم يرو عنه غير الزهرى وقد صحح له الترمذى وابن حبان وقال ابن عبد البر هو  
مولى بنى غفار امام مسجد بنى ليث. قال ابن معين أبو الاحوص الذى حدث عنه الزهرى  
ليس بشيء وليس لقول ابن معين هذا أصل الا كونه انفراد الزهرى بالرواية عنه وقد  
قيل له ابن اكيمة لم يرو عنه غير الزهرى فقال يكفيك قول الزهرى حدثني ابن اكيمة  
فيلزمه مثل هذا في أبي الاحوص لانه قال في حديث الباب سمعت أبا الاحوص: وقال أبو احمد  
الكرائسى ليس بالمتين عندهم قوله «هلكة» سمي الالتفات هلكة باعتبار كونه سببا لتقصان  
الثواب الحاصل بالصلاة أو لكونه نوطا من تسويل الشيطان واختلاسه فمن استكثر منه  
كان من المتبعين للشيطان واتباع الشيطان هلكة أو لانه اعراض عن التوجه الى الله  
والاعراض عنه عز وجل هلكة. وقد أخرج الترمذى من حديث الحرث الأشعري  
وصححه من حديث طويل «ان الله أمركم بالصلاة فإذا صليتم فلا تلتفتوا فان الله تعالى  
ينصب وجهه لوجه عبده في صلاته ما لم يلتفت» ونحوه حديث أبي ذر المذكور في الباب:  
قوله «فان كان لا بد ففى التطوع لافى الفريضة» فيه الاذن بالالتفات للحاجة فى التطوع  
والمنع من ذلك فى صلاة الفرض: قوله «اختلاس يختلسه الشيطان» الاختلاس أخذ الشيء  
بسرعة يقال اختلس الشيء اذا استلبه (وفي الحديث) النهى عن الجلسة بفتح الحاء وهو  
ما يستخلص من السبع فيموت قبل أن يذكر. وفي النهاية الاختلاس افتعال من الجلسة  
وهو ما يؤخذ سلبا. وقيل المختلس الذى يخطف الشيء من غير غلبة ويهرب ونسب الى  
الشيطان لانه سبب له لوسوسته به واطلاق اسم الاختلاس على الالتفات مبالغة  
(وأحاديث) الباب تدل على كراهة الالتفات فى الصلاة وهو قول الأكثر والجمهور على أنها  
كراهة تنزيه ما لم يبلغ الى حد استدبار القبلة. والحكمة فى التفسير عنه ما فيه من نقص  
الحشوع والاعراض عن الله تعالى وعدم التصميم على مخالفة وسوسة الشيطان  
مح وعنه سهل بن الحنظلية قال «ثوب بالصلاة يعنى صلاة الصبح فجعل  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى وهو يلتفت الى الشعب» رواه أبو داود قال  
وكان أرسل فارساً الى الشعب من الليل يحرسهم  
الحديث أخرجه أيضا الحاكم وقال علي شرط الشيخين وحسنه الحازمى. وأخرج  
الحازمى فى الاعتبار عن ابن عباس أنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
يلتفت فى صلاته يمينا وشمالا ولا يلوي عنقه خلف ظهره» قال هذا حديث غريب

تفرد به الفضل بن موسى عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند متصلا وأرسله غيره عن عكرمة قال وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا وقال لا بأس بالالتفات في الصلاة ما لم يلو عنقه وإليه ذهب عطاء ومالك وأبو حنيفة وأصحابه والأوزاعي وأهل الكوفة ثم ساق الحازمي حديث الباب بإسناده وجزم بعدم المناقضة بين حديث الباب وحديث ابن عباس قال لا حتمال أن الشعب كان في جهة القبلة فكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلتفت إليه ولا يلوى عنقه ﴿ واستدل ﴾ على نسخ الالتفات بحديث رواه بإسناده إلى ابن سيرين قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام في الصلاة نظر هكذا وهكذا فلما نزل قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون نظر هكذا قال ابن شهاب يبصره نحو الأرض قال وهذا وإن كان مرسلًا فله شواهد. واستدل أيضا بقول أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى رفع بصره إلى السماء فنزل الذين هم في صلاتهم خاشعون » \*

﴿ باب كراهة تشبيك الأصابع وفرقتها والتخصر والاعتماد على اليد إلا لحاجة ﴾

١ - عن أبي سعيد « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا كان أحدكم في المسجد فلا يشبكن فإن التشبيك من الشيطان وإن أحدكم لا يزال في صلاة ما دام في المسجد حتى يخرج منه » رواه أحمد \*

الحديث أخرجه أحمد في مسنده عن مولى لابي سعيد الخدري قال « بينا أنا مع أبي سعيد الخدري وهو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذ دخلنا المسجد فإذا رجل جالس في المسجد وسط محتيا مشبكا أصابعه بعضها في بعض فإشار إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يفتن الرجل لإشارة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فالتفت إلي أبي سعيد فقال إذا كان أحدكم » الحديث قال في مجمع الزوائد إسناده حسن. وقد اختلف في الحكمة في النهي عن التشبيك في المسجد كما في حديث أبي سعيد وفي غيره كما في حديث كعب بن عجرة فقيل لما فيه من العبث. وقيل لما فيه من التشبه بالشيطان. وقيل لدلالة الشيطان على ذلك وجعل بعضهم ذلك دال على تشبيك الأصابع. قال ابن العربي وقد شاهدت رجلا كان يكره رؤية ذلك ويقول فيه تطير في تشبيك الأصابع



والأمر على المرء . وظاهر النهي عن التشبيك التحريم لولا حديث ذى الدين الذي يشير إليه المصنف قريبا . وظاهره نهى من كان في المسجد عن التشبيك سواء كان في الصلاة أم لا كما جزم به النووي في التحقيق وكره النخعي التشبيك في الصلاة وقال النعمان بن أبي عياش كانوا ينهون عنه وروى العراقي في شرح الترمذي عن ابن عمر وابنه سالم أنهما شبكا بين أصابعهما في الصلاة . وروى عن الحسن البصري أنه شبك أصابعه في المسجد . قال العراقي وفي معنى التشبيك بين الأصابع تفقيعها فيكره أيضا في الصلاة ولقاصد الصلاة قال النووي وكره ذلك في الصلاة ابن عباس وعطاء والنخعي ومجاهد وسعيد بن جبير وروى أحمد والطبراني من حديث أنس بن معاذ مرفوعا « إن الضاحك في الصلاة والملفت والملفت أصابعه بمنزلة واحدة » وفي إسناده ابن لهيعة . ويدل على كراهة التفقيع حديث على الآتي \*

٢ عن كعب بن عجرة قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا توضأ أحدكم ثم خرج عامدا إلى الصلاة فلا يشبك بين يديه فإنه في صلاة »  
رواه أحمد وأبو داود والترمذي في صحيحه \*

الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وفي إسناده عند الترمذي رجل مجهول وهو الراوى له عن كعب بن عجرة وقد كنى أبو داود هذا الرجل المجهول فرواه من طريق سعد بن اسحق قال حدثني أبو نؤامة الخياط عن كعب . وقد ذكره ابن حبان في الثقات وأخرج له في صحيحه هذا الحديث (الحديث) فيه كراهة التشبيك من وقت الخروج إلى المسجد للصلاة . وفيه أنه يكتب لقاصد الصلاة أجر المصلي من حين يخرج من بيته إلى أن يعود إليه . قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الحديث وقد ثبت في خبر ذى الدين أنه عليه الصلاة والسلام شبك أصابعه في المسجد وذلك يفيد عدم التحريم ولا يمنع الكراهة لكونه فعلة نادرا انتهى . قد عارض حديث الباب مع ما فيه هذا الحديث الصحيح في تشبيكه صلى الله عليه وآله وسلم بين أصابعه في المسجد وهو في الصحيحين من حديث أبي هريرة في قصة ذى الدين بلفظ « ثم قام إلى خشبة معروضة في المسجد فاتكأ عليها كأنه غضبان وشبك بين أصابعه » وفيهما من حديث أبي موسى « المؤمن للمؤمن كالبنيان وشبك بين أصابعه » وعند البخاري من حديث ابن عمر قال « شبك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصابعه » وهذه الأحاديث أصح من حديث الباب ويمكن الجمع بين هذه الأحاديث بأن تشبيكه صلى الله

عليه وآله وسلم في حديث السهو كان لاشتباه الحال عليه في السهو الذي وقع منه ولذلك وقف كأنه غضبان. وتشبيكه في حديث أبي موسى وقع لقصد التشبيه لتعاضد المؤمنين بعضهم ببعض كما أن البنيان المشبك بعضه ببعض يشد بعضه بعضا. فاما حديث الباب فهو محمول على التشبيك للعبث وهو منهي عنه في الصلاة ومقدماتها ولواحقها من الجلوس في المسجد والمشي اليه. أو يجمع بما ذكره المصنف من كان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لذلك نادرا يرفع التحريم ولا يرفع الكراهة ولكن يبعدان بفعل صلى الله عليه وآله وسلم ما كان مكروها. والأولى أن يقال إن النهى عن التشبيك ورد بالفاظ خاصة بالآمة وفعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض قوله الخاص بهم كما تقرر في الأصول

٣ عن كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا قد شبك أصابعه في الصلاة ففرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أصابعه \*  
 ٤ عن علي «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تققع أصابعك في الصلاة» رواها ابن ماجه ص ١٠٠ \*

الحديث الأول في إسناده علقمة ابن عمر. والحديث الثاني في إسناده الحرث الأعور: قوله «فرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أصابعه» فيه كراهية التشبيك في الصلاة من غير تقييد بالمسجد سواء كان المصلي في المسجد أو في البيت أو في السوق لأنه نوع من العبث فلا يختص بكراهية الصلاة في المسجد. ويؤيد ذلك تعليقه صلى الله عليه وآله وسلم للنهي عن التشبيك إذا خرج من بيته بأنه في صلاة وإذا نهى من يكتب له أجر المصلي لكونه قاصدا الصلاة فأولى من هو في حال الصلاة الحقيقية. قوله «لا تققع» هو بالفاء بعد حرف المضارعة ثم القاف المشددة المكسورة ثم العين المهملة وهو غمز الأصابع حتى يسمع لها صوت. قال في القاموس والتفقيع التشقق في الكلام والفرقة. وفسر الفرقة بنقض الأصابع وقد تقدم في شرح حديث أبي سعيد ما أخرجه أحمد والطبراني من حديث أنس وهو مما يؤيد حديث علي هذا \*

٥ عن أبي هريرة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن التخصر في الصلاة» رواه الجماعة إلا ابن ماجه ص ١٠٠ \*

وفي الباب عن ابن عمر عند أبي داود والنسائي. قوله «عن التخصر في الصلاة»



وهو وضع اليد على الخاصرة فسرّه بذلك الترمذي في سننه وأبو داود في سننه أيضا وفسره بذلك أيضا محمد بن سيرين روى ذلك عنه ابن أبي شيبة في مصنفه وكذلك فسرّه هشام بن حسان رواه عنه البيهقي في سننه قال وروى سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة معنى هذا التفسير وحكى الخطابي وغيره قولا آخر في تفسير الاختصار فقال وزعم بعضهم ان معنى الاختصار هو أن يمسك يديه مخصرة أى عصا يتوكأ عليها. قال ابن العربي ومن قال انه الصلاة على المخصرة لا معنى له وفيه قول ثالث حكاه الهروي في الغريبين وابن الأثير في النهاية وهو أن يختصر السورة فيقرأ من آخرها آية أو آيتين. وفيه قول رابع حكاه الهروي وهو أن يحذف من الصلاة فلا يمد قيامها وركوعها وسجودها. قال العراقي والقول الاول هو الصحيح الذي عليه المحققون والاكثرون من أهل اللغة والحديث والفقه. وقد اختلف في المعنى الذي نهى عن الاختصار في الصلاة لاجله على أقوال \* الاول التشبيه بالشیطان قاله الترمذي في سننه وحميد بن هلال في رواية ابن أبي شيبة عنه. وروى أيضا عن ابن عباس حكاه عنه ابن أبي شيبة \* والثاني انه تشبه باليهود قالته عائشة فيمارواه البخاري عنها في صحيحه \* والثالث انه راحة أهل النار روى ذلك ابن أبي شيبة عن مجاهد ورواه أيضا عن عائشة. وروى البيهقي عن أبي هريرة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الاختصار في الصلاة راحة أهل النار» قال العراقي وظاهر إسناده الصحة ورواه أيضا الطبراني \* والرابع أنه فعل الختالين والمتكبرين قاله المهلب بن أبي صفرة \* والخامس انه شكل من أشكال أهل المصائب يصفون أيديهم على الخواصر اذا قاموا في المأثم قاله الخطابي (والحديث) يدل على تحريم الاختصار وقد ذهب الى ذلك أهل الظاهر. وذهب ابن عباس وابن عمر وعائشة وابراهيم النخعي ومجاهد وأبو مجلز ومالك والاوزاعي والشافعي وأهل الكوفة وآخرون الى أنه مكروه. والظاهر ما قاله أهل الظاهر لعدم قيام قرينة تصرف النهي عن التحريم الذي هو معناه الحقيقي كما هو الحق \*

٦ وعن ابن عمر قال «نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يجلس الرجل في الصلاة وهو معتمد على يده» رواه احمد وابو داود. وفي لفظ لابي داود «نهى أن يصلي الرجل وهو معتمد على يده» \* ٧ وعن أم قيس بنت محصن «أن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم لما أسن وحمل اللحم اتخذ عمودا في مصلاه يعتمد عليه « رواه أبو داود » \*

الحديث الاول رواه أبو داود عن أربعة من مشايخه أحمد بن حنبل وأحمد بن شبيب ومحمد بن رافع ومحمد بن عبد الملك كلهم عن عبد الرزاق عن معمر عن اسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر. واللفظ الاول في حديث الباب لفظ أحمد بن حنبل. واللفظ الثاني لفظ محمد بن رافع ولفظ ابن شبيب « نهى أن يعتمد الرجل على يده » ولفظ محمد بن عبد الملك « نهى أن يعتمد الرجل على يديه إذا نهض في الصلاة ». وقد سكت أبو داود والمتذري عن الكلام على حديث ابن عمر وحديث أم قيس فهما صالحان للاحتجاج بهما كما صرح بذلك جماعة من الأئمة لكن حديث أم قيس هو من حديث عبد السلام بن عبد الرحمن الوابصي عن أبيه وأبوه مجهول. والحديث الاول بجميع ألفاظه يدل على كراهة الاعتماد علي اليدين عند الجلوس وعند النهوض وفي مطلق الصلاة. وظاهر النهي التحريم وإذا كان الاعتماد على اليد كذلك فعلى غيرها بالاولي. وحديث أم قيس يدل على جواز الاعتماد علي العمود والعصا ونحوهما لكن مقيدا بالمد ذكر وهو الكبر وكثرة اللحم ويلحق بهما الضعف والمرض ونحوهما فيكون النهي محمولا علي عدم العذر وقد ذكر جماعة من العلماء ان من احتاج في قيامه الى أن يتكئ علي عصا أو عكاز أو يستند الي حائط أو يميل علي أحد جانبيه جازله ذلك وجزم جماعة من أصحاب الشافعي بالزوم وعدم جواز القعود مع امكان القيام مع الاعتماد منهم المتولي والأذرعى وكذا قال بالزوم ابن قدامة الحنبلي وقال القاضى حسين من أصحاب الشافعي لا يلزم ذلك ويجوز القعود \*

### باب ما جاء في مسح الحصى وتسويته

١ عن معيقب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال في الرجل يسوي التراب حيث يسجد ان كنت فاعلا فواحدة » رواه الجماعة \* ٢ وعن أبي ذر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام أحدكم الى الصلاة فان الرحمة تواجهه فلا يمسح الحصى » رواه الخمسة. وفي رواية لاحد « سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم



عن كل شيء حتى سأله عن مسح الحصى فقال واحدة أودع ﴿١﴾  
الحديث الثاني في إسناده أبو الاحوص . قال المنذري لا يعرف اسمه وقد صحح  
له الترمذي وابن حبان وغيرها وقد تقدم الكلام في أبي الاحوص في باب الالتفات .  
وهذا الحديث حسنه الترمذي ﴿٢﴾ وفي الباب ﴿٣﴾ عن علي عند أحمد وابن أبي شيبة .  
وعن حذيفة عند ابن أبي شيبة في المصنف وأحمد في المسند بلفظ الرواية الآخرة  
من حديث أبي ذر . وعن جابر عند ابن أبي شيبة وأحمد أيضا وفي إسناده شرحبيل  
ابن سعد وهو ضعيف . وعن أنس عن البزار وأبي يعلى وفي إسناده يوسف بن  
خالد السقي وهو ضعيف جدا . وعن السائب بن يزيد عند الطبراني وفي إسناده  
يزيد بن عبد الملك التوفلي ضعفه الجمهور ووثقه ابن معين في رواية عنه . وعن ابن عمر  
عند الطبراني وفي إسناده الوزاع بن نافع وهو ضعيف وعن أبي هريرة عند مسلم  
وابن ماجه ﴿٤﴾ والاحاديث المذكورة في الباب تدل على كراهية المسح على الحصى  
وقد ذهب الى ذلك من الصحابة عمر بن الخطاب وجابر ومن التابعين مسروق  
وابراهيم النخعي والحسن البصري وجمهور العلماء بعدهم وحكى النووي في شرح مسلم  
اتفاق العلماء على كراهته وفي حكاية الاتفاق نظر فان ما لم يرب به بأسا وكان يفعله في الصلاة  
كما حكاه الخطابي في المعالم وابن العربي . قال المراقبي في شرح الترمذي وكان ابن مسعود  
وابن عمر يفعلان في الصلاة . وعن ابن مسعود أيضا أنه كان يفعله في الصلاة مرة واحدة . قال  
وعمن رخص فيه في الصلاة مرة واحدة أبو ذر وأبو هريرة وحذيفة . ومن التابعين ابراهيم  
النخعي وأبو صالح . وذهب أهل الظاهر الى تحريم ما زاد على المرة . قوله «فواحدة»  
قال القرطبي رويناه بنصب واحدة ورفعته فنصبه باضمار فعل الامر تقديره فامسح  
واحدة ويكون صفة مصدر محذوف أي امسح مسحة واحدة ورفعته على الابتداء  
تقديره فواحدة تكفيه . وفيه الاذن بمسحة واحدة عند الحاجة . قوله «فان الرحمة  
تواجهه» هذا التعليل يدل على أن الحكمة في التهي عن المسح أن لا يشغل خاطره  
بشيء يلهيه عن الرحمة المواجهة له فيفوته سجود عليه رواه ابن أبي شيبة في المصنف  
لا يخطئ شيئا من الحصى بمسحه فيفوته السجود عليه رواه ابن أبي شيبة في المصنف  
عن أبي صالح قال إذا سجدت فلا تمسح الحصى فان كل حصاة تحب أن يسجد عليها  
وقال النووي لانه ينافي التواضع ويشغل المصلي . وقوله «فلا يمسح الحصى» التقييد  
( ٤٩٠ ج ٢ نيل )

بالحصى خرج مخرج الغالب لكونه كان الغالب على فرش مساجدهم ولا فرق بينه وبين التراب والرمل على قول الجمهور . ويدل على ذلك قوله في حديث معقيب في الرجل يسوي التراب . والمراد بقوله « إذا قام أحدكم إلى الصلاة » الدخول فيها فلا يكون منها عن مسح الحصى إلا بعد دخوله ويحتمل أن المراد قبل الدخول حتى لا يشتغل عند ارادة الصلاة إلا بالدخول فيها قال العراقي والاول أظهر ويرجحه حديث معقيب فإنه سأل عن مسح الحصى في الصلاة دون مسحه عند القيام كما في رواية الترمذي \*

### باب كراهة أن يصلي الرجل معقوص الشعر

١ عن ابن عباس « أنه رأى عبد الله بن الحارث يصلي ورأسه معقوص إلى ورائه فجعل يحمله وأقر له الآخر ثم أقبل على ابن عباس فقال مالك ورأسي قال أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إنما مثل هذا كمثل الذي يصلي وهو مكتوف » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي \* ٢ وعن أبي رافع قال « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي الرجل ورأسه معقوص » رواه أحمد وابن ماجه ولابن داود والترمذي معناه \*

الحديث الاول أخرجه من ذكر المصنف . وأخرج الائمة الستة أيضا عن ابن عباس قال « أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يسجد على سبعة أعضاء ولا يكف شعرا ولا ثوبا » وأخرج الشيخان والنسائي وابن ماجه عنه من طريق أخرى نحوه . والحديث الثاني أخرجه ابن ماجه من رواية نخول سمعت أبا سعد رجلا من اهل المدينة يقول رأيت رافعا مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى الحسن ابن علي رضي الله عنه يصلي وقد عقص شعره فاطلقه أو نهى عنه وقال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي الرجل وهو عاقص شعره » وأخرجه أبو داود والترمذي وصححه بمعناه كما ذكره المصنف . ولفظه عن أبي رافع « أنه مر بالحسن ابن علي وهو يصلي وقد عقص ضفرته فخلها فالتفت إليه الحسن منضبا فقال أقبل علي صلاتك ولا تنضب » فأنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك



كفل الشيطان» وفي الباب ﴿١٠﴾ عن أم سلمة عند ابن أبي حاتم في العلل بنحو حديث أبي رافع . وعن علي رضي الله عنه عند أبي علي الطوسي . وعن ابن مسعود عند ابن ماجه بإسناد صحيح . وعن أبي موسى عند أبي علي الطوسي في الأحكام . وعن جابر عند ابن عدي في الكامل وفيه على بن طاصم وهو ضعيف . قوله «عبد الله بن الحرث» هو ابن جزء بفتح الجيم وسكون الزاي وبعدها همزة السهمي شهد بدرا . قوله «ورأسه معقوص» عقص الشعر ضفره وقطعه والعقاص خيط يشد به أطراف الذوائب ذكر معنى ذلك في القاموس . قوله «وأقرله الآخر» أي استقر لما فعله ولم يتحرك . قوله «وهو مكتوف» كتفته كتفا كضربته ضربا إذا شدت يده إلى خلف كتفيه موقفا بجبل ﴿١١﴾ والحدثان ﴿١٢﴾ يدلان على كراهة صلاة الرجل وهو معقوص الشعر أو مكفوفه . وقد حكى الترمذي عن أهل العلم أنهم كرهوا ذلك . قال العراقي ومن كرهه من الصحابة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وحذيفة وابن عمر وأبو هريرة وابن عباس وابن مسعود . ومن التابعين إبراهيم النخعي في آخرين ﴿١٣﴾ والحكمة ﴿١٤﴾ في ذلك أن الشعر يسجد معه إذا سجد وفيه امتحان له في العبادة قاله عبد الله بن مسعود فيما رواه ابن أبي شيبة في المصنف بإسناد صحيح إليه «أنه دخل المسجد فرأى فيه رجلا يصلي عاقصا شعره فلما انصرف قال عبد الله إذا صليت فلا تعقص شعرك فان شعرك يسجد معك ولك بكل شعرة أجر فقال الرجل اني أخاف أن يترب فقال تربيه خير لك» وقال ابن عمر لرجل رآه يصلي معقوصا شعره أرسله ليسجد معك . وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح إلى عثمان بن عفان أنه رأى رجلا يصلي وقد عقد شعره فقال يا ابن أخي مثل الذي يصلي وقد عقص شعره مثل الذي يصلي وهو مكتوف . وقد تقدم تمثيل من فعل ذلك بالمسكتوف مرفوعا من حديث ابن عباس وفيه معنى ما أشار إليه ابن مسعود من سجود الشعر فان المسكتوف لا يسجد بيديه على الأرض وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح «اليدان يسجدان كما يسجد الوجه» وروى ابن أبي شيبة عن ابن عباس انه كان اذا صلى وقع شعره على الأرض . وظاهر انتهى في حديث الباب التحريم فلا يعدل عنه الا اقربته . قال العراقي وهو مختص بالرجال دون النساء لان شعرهن عورة يجب ستره في الصلاة فاذا نقضته ربما استرسل وتعذر ستره فتبطل صلاتها وأيضا فيه مشقة عليها في تقضه للصلاة وقد رخص لمن صلى الله عليه وآله وسلم في أن لا ينقض ضفائرهن في الغسل مع الحاجة الى بل جميع الشعر كما تقدم \*

### باب كراهة تتخم المصلي قبله أو عن يمينه

١ عن أبي هريرة وأبي سعيد «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى نخامة في جدار المسجد فتناول حصاة فحتمها وقال إذا تتخم أحدكم فلا يتخمن قبل وجهه ولا عن يمينه وليصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى» متفق عليه . وفي رواية للبخاري «فيدفنها» ٢ وعن أنس «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا قام أحدكم في صلاته فلا يزقن قبل قبلته ولكن عن يساره أو تحت قدمه ثم أخذ طرف رداءه فبصق فيه ورد بعضه على بعض فقال أو يفعل هكذا» رواه أحمد والبخاري . ولاحمد ومسلم نحوه بمعناه من حديث أبي هريرة

قوله «نخامة» قيل هي ما تخرج من الصدر وقيل النخاعة بالعين من الصدر وبالميم من الرأس كذا في الفتح: قوله «في جدار المسجد» في رواية للبخاري «في القبلة» وفي أخرى له أيضاً «في جدار القبلة» وهذا يبين أن المراد بجدار المسجد الجدار الذي من جهة القبلة. قوله «فتناول حصاة فحتمها» في رواية للبخاري «فحك يده» وفي رواية «فحك» واختلاف الروايات يدل على جواز الحك باليد أو الحصى أو غيرهما مما يزيل الأثر . وقد بوب البخاري للحك باليد وبوب للحك بالحصى . قوله «قبل وجهه» بكسر القاف وفتح الموحدة أي جهة وجهه. قوله «ولا عن يمينه» ظاهر حديث أبي هريرة كراهة ذلك داخل الصلاة وخارجها لعدم تقييده بحال الصلاة. وقد جزم النووي بالمتنع في كل حالة داخل الصلاة وخارجها سواء كان في المسجد أم غيره. قال الحافظ ويشهد للمنع ما رواه عبد الرزاق وغيره عن ابن مسعود أنه كره أن يبصق عن يمينه وليس في صلاة . وعن معاذ بن جبل ما بصقت عن يميني منذ أسلمت . وعن عمر بن عبد العزيز أنه نهى ابنه عنه مطلقا . وقال مالك لا بأس به خارج الصلاة ويدل لما قاله التقييد بالصلاة في حديث أنس المذكور في الباب: قوله «وليبصق عن يساره» ظاهر هذا جواز البصق عن اليسار في المسجد وغيره وداخل الصلاة وخارجها. وظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم «البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها» كما أخرج الشيخان عدم جواز التغل في المسجد إلى جهة اليسار وغيرها . قال الحافظ وحاصل النزاع أن ههنا عمومين تعارضا وهما قوله البزاق في المسجد خطيئة . وقوله وليبصق عن يسار أو تحت



قدمه فالتووي يجعل الاول عاما ويخص الثاني بما اذا لم يكن في المسجد والقاضي عياض بخلافه يجعل الثاني عاما فيخص الاول بمن لم يرد دفنها . وقد وافق القاضي جماعة منهم ابن مكي والقرطبي وغيرهما . ويشهد له ما رواه أحمد باسناد حسن من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعا « فمن تنخم في المسجد فليغيب نجاته أن يصيب جلد مؤمن أو ثوبه فتؤذيه » وأوضح منه في المقصود ما رواه أحمد أيضا والطبراني باسناد حسن من حديث أبي امامة مرفوعا قال « من تنخم في المسجد فلم يدقته فسيئة وان دقته فحسنة » فلم يجعل سيئة الا بقيد عدم الدفن . ونحوه حديث أبي ذر عند مسلم مرفوعا قال « ووجدت في مساوي أعمال أمتي النخاعة تكون في المسجد لا تدفن » قال القرطبي فلم يثبت لها حكم السيئة بمجرد إيقاعها في المسجد بل به وبتركها غير مدفونة انتهى . وبما يدل على ذلك أي تخصيص عموم قوله البراق في المسجد خطيئة جواز التنخم في الثوب ولو كان في المسجد بلا خلاف . وعند أبي داود من حديث عبد الله بن الشخير « انه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبصق تحت قدمه اليسرى ثم دلكه بعله » قال الحافظ اسناده صحيح وأصله في مسلم والظاهر ان ذلك كان في المسجد فيؤيد ما تقدم ويؤيد قول النووي تصريحه صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث المتفق عليه بان البراق في المسجد خطيئة وان دفنها كفارة لها فان دلالة على كتب الخطيئة بمجرد البراق في المسجد ظاهرة غاية الظهور ولكنها تزول بالدفن وتبقى بعده . قال الحافظ وتوسط بعضهم فحمل الجواز على ما اذا كان له عذر كأن لم يتمكن من الخروج من المسجد والمنع على ما اذا لم يكن له عذر وهو تفصيل حسن انتهى . قوله « فدفنها » قال النووي في الرياض المراد بدفنها اذا كان المسجد ترايا أو رمليا فاما اذا كان مبطلا مثلا فدلكتها بشيء مثلا فليس ذلك بدفن بل زيادة في التقذر . قال الحافظ لكن اذا لم يبق لها أثر البتة فلا مانع . وعليه قوله في حديث عبد الله بن الشخير المتقدم ثم دلكه بعله . « قوله أو يفعله هكذا » ظاهر هذا انه مخير بين ما ذكر وظاهر النهي عن البصق الى القبلة التحريم . ويؤيده تعليقه بان ربه تعالى بينه وبين القبلة كما في البخاري من حديث أنس . وبان الله قبل وجهه اذا صلى كما في حديث ابن عمر عند البخاري : قال في الفتح وهذا التعليل يدل على أن البراق في القبلة حرام سواء كان في المسجد أم لا ولا سيما من المصلى فلا يجزى فيه الخلاف في ان كراهية البراق في المسجد هل هي للتنزيه أو للتحريم . وفي صحيح أبي حنبل وابن خزيمة من حديث حذيفة مرفوعا « من تقل نجاء القبلة جاء يوم القيمة وتقله

بين عينيه « وفي رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعا « يبعث صاحب النخامة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه » ولابي داود وابن حبان من حديث السائب بن جراد « أن رجلا أم قوما فبصق في القبلة فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي بكم » الحديث وفيه أنه قال « انك آذيت الله ورسوله » انتهى \*

### باب في ان قتل الحية والعقرب والمشي اليسير للحاجة لا يكره

١ عن أبي هريرة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل الأسودين في الصلاة العقرب والحية » رواه الحمسة وصححه الترمذي \*  
الحديث نقل ابن عساكر في الاطراف وتبعه المزي وتبعهما المصنفان الترمذي صححه والذي في النسخ انه قال حديث حسن ولم يرتفع به الي الصحة. واخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه (وفي الباب) عن ابن عباس عند الحاكم باسناد ضعيف. وعن أبي رافع عند ابن ماجه وفي اسناده مندل وهو ضعيف وكذلك شيخه محمد بن عبيد الله بن أبي رافع. وعن ابن عمر عن إحدى نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند البخاري ومسلم. وعن عائشة عند أبي يعلى الموصلي وفي اسناده معاوية بن يحيى الصدفي ضعفه الجمهور. وعن رجل من بني عدي بن كعب عند أبي داود باسناد منقطع قوله « أمر بقتل الأسودين » تسمية الحية والعقرب بالأسودين من باب التغليب ولا يسمى بالأسود في الأصل إلا الحية (والحديث) يدل على جواز قتل الحية والعقرب في الصلاة من غير كراهة وقد ذهب الى ذلك جمهور العلماء كما قال العراقي. وحكى الترمذي عن جماعة كراهة ذلك منهم ابراهيم النخعي وكذا روي ذلك عن ابراهيم بن أبي شيبة في المصنف. وروي ابن أبي شيبة أيضا عن قتادة انه قال اذا لم تتعرض لك فلا تقتلها. قال العراقي وأما من قتلها في الصلاة أو هم بقتلها فعلى بن أبي طالب وابن عمر روي ابن أبي شيبة عنه باسناد صحيح انه رأى ريشة وهو يصلي فحسب انها عقرب فضربها ببعله. ورواه البيهقي أيضا وقال فضربها برجله وقال حسبت انها عقرب. ومن التابعين الحسن البصري وابو العالية وعطاء ومورق العجلي وغيرهم انتهى (واستدل) الممانعون من ذلك اذا بلغ الى حد الفعل الكثير كالمداوية والكارهون له كالنخعي بحديث « إن في الصلاة



لشعلا» المتقدم ومحدث «اسكنوا في الصلاة» عند أبي داود وبجواب عن ذلك بأن حديث الباب خاص فلا يعارضه ما ذكره وهكذا يقال في كل فعل كثير ورد الاذن به كحديث حملة صلى الله عليه وآله وسلم لامامة. وحديث خلعه للعل. وحديث صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر ونزوله للسجود ورجوعه بعد ذلك. وحديث أمره صلى الله عليه وآله وسلم بدره المار وان أفضى الى المقاتلة. وحديث مشيه لفتح الباب الآتي بعد هذا الحديث وكل ما كان كذلك ينبغي أن يكون مخصصا لعموم أدلة المنع (واعلم) أن الأمر بقتل الحية والمقرب مطلق غير مقيد بضربة أو ضربتين وقد أخرج البيهقي من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «كفالك للحية ضربة أصبتها أم أخطأتها» وهذا يوهم التقييد بالضربة. قال البيهقي وهذا انصح فانما أراد والله أعلم وقوع الكفاية بها في الآتيان بالمأمور فقد أمر صلى الله عليه وآله وسلم بقتلها وأراد والله أعلم اذا امتعت بنفسها عند الخطا ولم يرد به المنع من الزيادة على ضربة واحدة ثم استدل البيهقي على ذلك بحديث أبي هريرة عند مسلم «من قتل وزغة في أول ضربة فله كذا وكذا حسنة ومن قتلها في الضربة الثانية فله كذا وكذا حسنة أدني من الأولى ومن قتلها في الضربة الثالثة فله كذا وكذا حسنة أدني من الثانية» قال في شرح السنة وفي معنى الحية والمقرب كل ضرار مباح القتل كالزناير ونحوها \*

٢ وعن عائشة قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في البيت والباب عليه مغلق فجئت فمشي حتى فتح لي ثم رجع الى مقامه ووصفت أن الباب في القبلة» رواه الخمسة الا ابن ماجه \* \*

الحديث حسنه الترمذي وزاد النسائي «يصلي تطوعا» وكذا ان رجما عليه الترمذي. قوله «والباب عليه مغلق» فيه أن المستحب لمن صلى في مكان باب به الى القبلة أن يغلق الباب عليه ليكون ستره للمارين بديه وليكون أستروفيه اخفاء الصلاة عن الآدميين. قوله «فجئت فمشي» لفظ أبي داود «فجئت فاستفتح فمشي» قال ابن رسلان هذا المشي محمول على أنه مشي خطوة أو خطوتين أو مشى أكثر من ذلك متفرقا وهو من التقييد بالمذهب ولا يخفى فساد \*  
والحديث (ي) يدل على إباحة المشي في صلاة التطوع للحاجة \*

## ﴿ باب في أن عمل القلب لا يبطل وإن طال ﴾

١ ﴿ عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع الاذان فإذا قضى الاذان أقبل فإذا ثوب بها أدبر فإذا قضى الثوب أقبل حتى ينخطر بين المرء ونفسه يقول إذا ذكر كذا لا لم يذكر حتى يضل الرجل أن يدري كم صلى فإذا لم يدر أحدكم ثلاثا صلى أو أربعاً فليسجد سجدتين وهو جالس » متفق عليه . وقال البخاري قال عمر « أني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة » ﴿ ﴾ \*

قوله « وله ضراط » جملة اسمية وقعت حالا وفي رواية بدون واو الحصول الارتباط بالضمير . قال عياض يمكن حمله على ظاهره لانه جسم يصح منه خروج الريح ويحتمل انها عبارة عن شدة نفاره ويقرب به رواية مسلم بلفظ « له حصاص » بمهمات مضموم الاول وقد فسرهُ الأصمعي وغيره بشدة العدو . قال في الفتح والمراد بالشيطان إبليس وعليه يدل كلام كثير من الشراح ويحتمل ان المراد جنس الشيطان وهو كل متهم من الجن او الانس لكن المراد هنا شيطان الجن خاصة : قوله « حتى لا يسمع التأذين » ظاهره ان يعتمد إخراج ذلك اما ليشغله سماع الصوت الذي يخرج به عن سماع المؤذن او يصنع ذلك استخفافا كما يفعله السفهاء ويحتمل أن لا يعتمد ذلك بل يحصل له عند سماع الاذان شدة خوف حتى يحدث له ذلك . قوله « فإذا قضى » بضم أوله والمراد به الفراغ والانتها . ويروي بفتح أوله على حذف الفاعل والمراد المنادي . قوله « أقبل » زاد مسلم عن أبي هريرة فوسوس . قوله « فإذا ثوب » بضم المثناة وتشديد الواو والمكسورة قيل هو من ثاب اذا رجع وقيل هو من ثوب اذا أشار بثوبه عند الفراغ لاعلام غيره . قال الجمهور المراد بالتثويب هنا الاقامة وبذلك جزم ابو عوانة في صحيحه والخطابي والبيهقي وغيرهم . وقال القرطبي ثوب بالصلاة اذا أقيمت وأصله رجع الى ما يشبه الاذان وكل من يردد صوتا فهو مثوب وزعم بعض الكوفيين ان المراد بالتثويب قول المؤذن من الاذان والاقامة حي على الصلاة حي على الفلاح قد قامت الصلاة . قال الخطابي لا تعرف العامة التثويب في الاذان الا من قول المؤذن في الاذان الصلاة خير من النوم لكن المراد به في هذا الحديث الاقامة . قوله « حتى ينخطر »



بضم الطاء. قال الحافظ كذا سمعناه من أكثر الرواة وضبطناه عن المتقين بالكسر وهو وجه ومعناه يوسوس. وأصله من خطر البعير بذنبه إذا حركه فضرب به نخذه. وأما بالضم فمن المرور أن يدنونه فيشغله وضعف الهجري في نوادره الضم مطلقا. قوله « بين المرء ونفسه » أي قلبه وكذا هو للبخاري من وجه آخر في بدء الخلق. قال الباجي بمعنى أنه يحول بين المرء وبين ما يريد من إقباله على صلاته وإخلاصه فيها. قوله « لما لم يكن يذكر » أي شيء لم يكن علي ذكره قبل دخوله في الصلاة وهو أعم من أن يكون من أمور الدنيا أو الآخرة. وهل يشمل ذلك التفكير في معاني الآيات التي يتلوها لا يبعد ذلك لأن غرضه نقص خشوعه وإخلاصه بأي وجه كان كذا قال الحافظ: قوله « حتي يضل الرجل » بضاد مكسورة كذا وقع عند الأصيلي ومعناه يجهل قال الحافظ في الفتح وعند الجمهور بالظاء المشالة بمعنى يصير أو يبقى أو يتحير: قوله « إن بدرى كم صلى » بكسر الهمزة وهي التي لتفى بمعنى لا. وحكي ابن عبد البر عن الأكثر فتح الهمزة ووجهه بما تعقبه عليه جماعة. قال القرطبي ليست رواية الفتح بشيء إلا مع الضاد فيكون أن مع الفعل بتأويل المصدر مفعولا لضل بإسقاط حرف الجر أي يضل عن دراجته. وفي رواية للبخاري « لا بدرى كم صلى » (والحديث) بدل علي أن الوسوسة في الصلاة غير مبطل لها وكذلك سائر الأعمال القلبية لعدم الفارق. وللحديث فوائد ليس المقام محلا لبسطها: قوله « اني لاجهز جيشي وأنا في الصلاة » أي ادبر تجهزه وأفكر فيه \*

### ❦ باب القنوت في المكتوبة عند النوازل وتركه في غيرها ❦

١ ❦ عن أبي مالك الأشجعي قال « قلت لأبي يا أبت انك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي ههنا بالكوفة قريبا من خمس سنين أكانوا يقتنون قال أي بني محدث » رواه أحمد والترمذي وصححه ابن ماجه. وفي رواية « أكانوا يقتنون في الفجر » والنسائي ولفظه قال « صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يقتنت وصليت خلف أبي بكر فلم يقتنت وصليت خلف

(م ٥٠ - ج ٢ نيل)

عمر فلم يقنت وصليت خلف عثمان فلم يقنت وصليت خلف علي عليه السلام فلم يقنت ثم قال يا بني بدعة ﴿١﴾

الحديث قال الحافظ في التلخيص لإسناده حسن. وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطني والبيهقي أنه قال القنوت في صلاة الصبح بدعة. قال البيهقي لا يصح. وعن ابن عمر عند الطبراني قال في قيامهم عند فراغ القاريء من السورة يعني قيام القنوت أنها لبدعة ما فعلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي إسناده بشر بن حرب الرازي وهو ضعيف. وعن ابن مسعود عند الطبراني في الاوسط والبيهقي والحاكم في كتاب القنوت بلفظ «ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من صلاته» زاد الطبراني «الا في الوتر» وانه كان اذا حارب يقنت في الصلوات كلهن يدعو علي المشركين ولاقت أبو بكر ولا عمر حتى ماتوا ولاقت علي حتى حارب أهل الشام وكان يقنت في الصلوات كلهن «وكان معاوية يدعو عليه أيضاً» قال البيهقي كذا رواه محمد بن جابر السحبي وهو متروك. وعن أم سلمة عند ابن ماجه «قالت نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن القنوت في الفجر» ورواه الدارقطني وفي إسناده ضعف ~~في~~ والحديث يدل على عدم مشروعية القنوت وقد ذهب الي ذلك أكثر أهل العلم كما حكاه الترمذي في كتابه وحكاه العراقي عن أبي بكر وعمر وعلي وابن عباس وقال قد صح عنهم القنوت واذا تعارض الاثبات والنفي قدم المثبت وحكاه عن أربعة من التابعين. وعن أبي حنيفة وابن المبارك واحمد واسحاق وحكاه المهدي في البحر عن العبادلة وأبي الدرداء وابن مسعود. وقد اختلف النافون لمشروعيته هل يشرع عند النوازل أم لا وذهب جماعة الي أنه مشروع في صلاة الفجر وقد حكاه الحازمي عن أكثر الناس من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من علماء الأئمة ثم عد من الصحابة الخلفاء الاربعة الى تمام تسعة عشر من الصحابة ومن المخضرمين أبو رجاء العطاردي وسويد ابن غفلة وأبو عثمان النهدي وأبو رافع الصائغ ومن التابعين اثنا عشر ومن الأئمة والفقهاء أبو اسحاق الفزاري وأبو بكر بن محمد والحكم بن عتيبة وحماد ومالك بن أنس وأهل الحجاز والأوزاعي. وأكثر أهل الشام والشافعي وأصحابه وعن الثوري روايتان. ثم قال وغير هؤلاء خلق كثير. وزاد العراقي عبد الرحمن بن مهدي وسعيد بن عبد العزيز التنوخي وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وداود ومحمد بن جرير وحكاه عن جماعة من أهل الحديث منهم



أبو حاتم الرازي وأبو زرعة الرازي وأبو عبدالله الحاكم والدارقطني والبيهقي والخطابي وأبو مسعود الدمشقي. وحكاها الخطابي في المعالم عن أحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وحكي الترمذي عنهما خلاف ذلك. قال النووي في شرح المذهب القنوت في الصبح مذهبنا وبه قال أكثر السلف ومن بعدهم أو كثير منهم وحكاها المهدي في البحر عن الهادي والقاسم وزيد بن علي والناصر والمؤيد بالله من أهل البيت: وقال الثوري وابن حزم كل من الفعل والترك حسن \* وأعلم أنه قد وقع الاتفاق على ترك القنوت في أربع صلوات من غير سبب وهي الظهر والعصر والمغرب والعشاء ولم يبق الخلاف إلا في صلاة الصبح من المكتوبات وفي صلاة الوتر من غيرها. أما القنوت في الوتر فسيأتي الكلام عليه في أبواب الوتر \* وأما القنوت في صلاة الصبح فاحتج المبتدئون له بمحجج منها حديث البراء وأنس الآتيان ويجاب بأنه لا نزاع في وقوع القنوت منه صلى الله عليه وآله وسلم إنما النزاع في استمرار مشروعيته فان قالوا لفظ كان يفعل يدل على استمرار المشروعية قلنا قد قدمنا عن النووي ما حكاها عن جمهور المحققين أنها لا تدل على ذلك سلمنا فغايته مجرد الاستمرار وهو لا ينافي الترك آخر كما صرحنا بذلك الأدلة الآتية على أن هذين الحديثين فيهما أنه كان يفعل ذلك في الفجر والمغرب فما هو جوابكم عن المغرب فهو جوابنا عن الفجر. وإيضاً في حديث أبي هريرة المتفق عليه أنه كان يقنت في الركعة الآخرة من صلاة الظهر والعشاء الآخرة وصلاة الصبح فما هو جوابكم عن مدلول لفظ كان هنا فهو جوابنا. قالوا أخرج الدارقطني وعبد الرزاق وأبو نعيم وأحمد والبيهقي والحاكم وصححه عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهراً يدعو على قاتلي أصحابه يتر معونة ثم ترك قنوت الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا » وأول الحديث في الصحيحين ولو صح هذا لكان قاطعاً للنزاع ولكنه من طريق أبي جعفر الرازي قال فيه عبدالله بن أحمد ليس بالقوي. وقال علي بن المديني أنه يخلط. وقال أبو زرعة بهم كثيراً. وقال عمرو بن علي الفلاس صدوق سيء الحفظ. وقال ابن معين ثقة ولكنه يخطئ. وقال الدوري ثقة ولكنه يغلط وحكي الساجي أنه قال صدوق ليس بالمتقن وقد وثقه غير واحد. ولحديثه هذا شاهد ولكن في أسناده عمرو بن عبيد وليس بحجة. قال الحافظ ويكر على هذا ما رواه الخطيب من طريق قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان قلنا لأنس « إن قوماً يزعمون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل

يقنت في الفجر فقال كذبوا إنما قنت شهرا واحدا يدعو علي خي من أحياء المشركين»  
وقيس وان كان ضعيفا لكنه لم يتهم بكذب. وروى ابن خزيمة في صحيحه من طريق سعيد  
عن قتادة عن أنس «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقنت الا اذا دعا لقوم  
أو دعا على قوم» فاختلفت الأحاديث عن أنس واضطربت فلا يقوم لمثل هذا حجة  
اتهي. وإذا تقرر لك هذا علمت أن الحق ما ذهب اليه من قال ان القنوت مختص بالنوازل  
وانه ينبغي عند نزول النازلة أن لا تخص به صلاة دون صلاة. وقد ورد ما يدل على  
هذا الاختصاص من حديث أنس عند ابن خزيمة في صحيحه وقد تقدم. ومن حديث  
أبي هريرة عند ابن حبان بلفظ «كان لا يقنت الا أن يدعو لاحد أو يدعو على أحد»  
وأصله في البخاري كما سيأتي وستعرف الأدلة الدالة على ترك مطلق القنوت ومقيدته  
وقد حاول جماعة من حذاق الشافعية الجمع بين الأحاديث بما لا طائل تحته وأطالوا  
الاستدلال على مشروعية القنوت في صلاة الفجر في غير طائل (و) وحاصله (ما عرفت) أن  
وقد طول المبحث الحافظ ابن القيم في الهدى وقال مامناه الانصاف الذي يرتضيه العالم  
المتصف انه صلى الله عليه وآله وسلم قنت وترك وكان تركه للقنوت أكثر من فعله فانه إذا قنت عند  
النوازل للدعاء لقوم وللدعاء على آخرين ثم تركه لما قدم من دعاء لهم وخلصوا من الأمر وأسلم  
من دعاء عليهم وجاءوا ثابته وكان قنوته لما رخص فلما زال ترك القنوت وقال في غضون ذلك المبحث  
ان أحاديث أنس كلها صحاح يصدق بعضها ببعض ولا تتناقض وحمل قول أنس ما زال  
يقنت حتى فارق الدنيا على اطالة القيام بعد الركوع وقد أسلفنا الأدلة على مشروعية  
ذلك في باب الجلسة بين السجدين وأجاب عن تخصيصه بالفجر بانه وقع بحسب سؤال  
السائل فانه إذا سأل أنسا عن قنوت الفجر فاجابه عما سأله عنه وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم  
كان يطيل صلاة الفجر دون سائر الصلوات قال ومعلوم انه كان يدعو ربه ويثنى عليه  
ويعجده في هذا الاعتدال وهذا قنوت منه بلا ريب فنحن لا نشك ولا نرتاب انه  
لم يزل يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا ولما صار القنوت في لسان الفقهاء وأكثر الناس  
هو هذا الدعاء المعروف اللهم اهديني فيمن هديت الخ وسمعوا انه لم يزل يقنت في الفجر  
حتى فارق الدنيا وكذلك الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة حملوا القنوت في لفظ  
الصحابة على القنوت في اصطلاحهم ونشأ من لا يعرف غير ذلك فلم يشك ان رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه كانوا مداومين على هذا كل غداة وهذا هو الذي



نازعهم فيه جمهور العلماء وقالوا لم يكن هذا من فعله الراتب بل ولا يثبت عنه أنه فعله وغاية ما روي عنه في هذا القنوت أنه علمه الحسن بن علي إلى آخر كلامه وهو على فرض صلاحية حديث أنس للاحتجاج وعدم اختلافه واضطرابه بحمل حسن. واعلم أنه قد وقع الاتفاق على عدم وجوب القنوت مطلقا كما صرح بذلك صاحب البحر وغيره \*

٢ **عن أنس** « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهرا ثم تركه » رواه أحمد. وفي لفظ « قنت شهرا يدعو علي أحياء من أحياء العرب ثم تركه » رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه. وفي لفظ « قنت شهرا حين قتل القراء لما رأيته حزن حزنا قط أشد منه » رواه البخاري \*

قوله « علي أحياء من أحياء العرب » هم بنو سليم قتلة القراء كما سيأتي في حديث ابن عباس : قوله « حين قتل القراء » هم أهل بئر معونة وقصتهم مشهورة (والحديث) يدل على عدم مشروعية القنوت في جميع الصلوات. وقد جمع بينه وبين حديث أنس الدال على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما زال يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا بأن المراد ترك الدعاء على الكفار لا أصل القنوت. وروى البيهقي مثل هذا الجمع عن عبد الرحمن بن مهدي بسند صحيح والقنوت له معان تقدم ذكرها في باب نسخ الكلام والمراد في هذا الباب الدعاء (قائدة) في البخاري من طريق عاصم الأحول عن أنس أن القنوت قبل الركوع. قال البيهقي رواة القنوت بعد الركوع أكثر وأحفظ وعليه درج الخلفاء الراشدون. وروى الحاكم أبو أحمد في الكافي عن الحسن البصري قال صليت خلف ثمانية وعشرين بدرية كلهم يقنت في الصبح بعد الركوع. قال الحافظ واسناده ضعيف. قال الأثرم قلت لأحمد يقول أحد في حديث أنس إنه قنت قبل الركوع غير عاصم الأحول قال لا يقوله غيره خالفوه كلهم هشام عن قتادة والتميم عن أبي مجلز وأيوب عن ابن سيرين وغير واحد عن حنظلة كلهم عن أنس. وكذا روي أبو هريرة وخفاف بن إيماء وغير واحد. وروى ابن ماجه من طريق سهل بن يوسف عن حميد عن أنس أنه سئل عن القنوت في صلاة الصبح قبل الركوع أم بعده فقال كلاهما قد كذا تفعل قبل وبعد. وصححه أبو موسى المديني كذا قال الحافظ \*

٣ **عن أنس** قال « كان القنوت من المغرب والفجر » رواه البخاري \* وعن البراء بن عازب « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقنت في صلاة المغرب والفجر » رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه \*

قوله « كان القنوت » أى فى أول الامر . قوله « فى المغرب والفجر » تمسك بهذا الطحاوى فى ترك القنوت فى الفجر قال لأنهم أجمعوا على نسخه فى المغرب فيكون فى الصبح كذلك وقد عارضه بعضهم فقال أجمعوا على أنه صلى الله عليه وآله وسلم قنت فى الصبح ثم اختلفوا هل ترك أم لا فيتمسك بما أجمعوا عليه حتى يثبت ما اختلفوا فيه وقد قدمنا ما هو الحق فى ذلك \*

٤ **عن ابن عمر** « أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رفع رأسه من الركوع فى الركعة الآخرة من الفجر يقول اللهم العن فلانا وفلانا وفلانا بعدما يقول سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد فانزل الله تعالى ليس لك من الأمر شيء الى قوله فانهم ظالمون » رواه أحمد والبخاري \*

الحديث أخرجه أيضا النسائي . قوله « إذا رفع رأسه من الركوع » هكذا وردت أكثر الروايات كما تقدم قريبا قوله « فلانا وفلانا وفلانا » زاد النسائي يدعو على ناس من المنافقين وبهذه الزيادة يعلم ان هؤلاء الذين لعنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم غير قتلة القراء . وفى رواية للبخاري من حديث أنس قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو على صفوان بن أمية وسهيل بن عمرو والحارث بن هشام فنزلت » وفى رواية للترمذي « قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد اللهم العن اباسفيان اللهم العن الحارث بن هشام اللهم العن صفوان بن أمية فنزلت » وفى أخرى للترمذي « قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على أربعة نفر فانزل الله تعالى الآية » **والحديث** **بديل** على نسخ القنوت بلعن المستحقين وان الذي يشرع فعله عند نزول التوازل إنما هو الدعاء لجيش المحقين بالنصرة وعلى جيش المبطلين بالخذلان والدعاء برفع المصائب ولكنه بشكل على ذلك ما سيأتي فى حديث أبي هريرة من نزول الآية عقب دعائه للمستضعفين وعلى كفار مضر مع ان ذلك مما يجوز فعله فى القنوت عند التوازل \*

٥ **عن أبي هريرة** « ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان يدعو على احد او يدعو لاحد قنت بعد الركوع فربما قال اذا قال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد اللهم انج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن ابي ربيعة والمستضعفين من المؤمنين اللهم اشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسنى يوسف قال مجهر



بذلك ويقول في بعض صلاته في صلاة الفجر اللهم العن فلانا وفلانا حين من احياء العرب حتى أنزل الله تعالى ليس لك من الأمر شيء . الآية » رواه احمد والبخاري \* ٦ وعن أبي هريرة قال « بينما النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي العشاء إذ قال سمع الله لمن حمده ثم قال قبل أن يسجد اللهم نج الوليد بن الوليد اللهم نج المستضعفين من المؤمنين اللهم اشد وطأتك علي مضر اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف » رواه البخاري \* ٧ وعنه أيضاً قال « لا قربن بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان أبو هريرة بقنت في الركعة الآخرة من صلاة الظهر والعشاء الآخرة وصلاة الصبح بعد ما يقول سمع الله لمن حمده فيدعو للمؤمنين ويلعن الكفار » متفق عليه . وفي رواية لاحد « وصلاة العصر » مكان صلاة العشاء الآخرة .

قوله « اللهم انج الوليد » فيه جواز الدعاء في القنوت لضعفة المسلمين بتخليصهم من الاسر ويقاس عليه جواز الدعاء لهم بالنجاة من كل ورطة يقومون فيها من غير فرق بين المستضعفين وغيرهم : قوله « اشد وطأتك » الوطأة الضغطة أو الاخذة الشديدة كما في القاموس : قوله « كسني يوسف » هي السنين المذكورة في القرآن . وفيه جواز الدعاء علي الكفار بالجذب والبلاء : قوله « قال يجهر بذلك » فيه مشروعية الجهر بالقنوت : قوله « في صلاة الفجر » بيان لقوله في بعض صلاته . قوله « لا قربن » في رواية الاسماعيل « اني لا قربكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » قوله « وكان أبو هريرة » الخ قيل المرفوع من هذا الحديث وجود القنوت لا وقوعه في الصلاة المذكورة فانه موقوف علي أبي هريرة وبوضحه ما ذكره البخاري في سورة النساء من تخصيص المرفوع بصلاة العشاء ولا بي داود « قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة العتمة شهراً » ونحوه مسلم ولكن هذا لا ينفي كونه صلى الله عليه وسلم قنت في غير العشاء . وظاهر سياق الحديث أن جميعه مرفوع : قوله « في الركعة الآخرة » قد تقدم بيان الاختلاف في كونه قبل الركوع او بعده . قوله « فيدعو للمؤمنين » هم من كان مأسوراً بمكة والكفار كفار قريش كما بينه البخاري في تفسير سورة آل عمران . وهذه الاحاديث تدل علي مشروعية القنوت عند نزول التوازل وقد تقدم الكلام عليه وقد اقتصرنا في شرحها علي هذا المقدار وان كانت تحتل البسط لعدم عود التطويل علي ما نحن فيه بفائدة \*

٨\* وعن ابن عباس « قال قنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهر امتابا في الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح في دبر كل صلاة اذا قال سمع الله لمن حمده من الركعة الآخرة يدعو عليهم علي حي من بني سليم علي رعل وذكوان وعصبة ويؤمن من خلفه » رواه أبو داود واحمد وزاد « أرسل اليهم يدعوهم الى الاسلام فقتلهم » قال عكرمة كان هذا مفتاح القنوت ❦

الحديث أخرجه أبو داود من طريق هلال بن خباب عن عكرمة عن ابن عباس وأخرجه أيضاً الحاكم وليس في إسناده مطعن الا هلال بن خباب فان فيه مقالاً وقد وثقه أحمد وابن معين وغيرهما: قوله « في دبر كل صلاة » فيه ان القنوت للتوازل لا يختص ببعض الصلوات فهو يرد على من خصصه بصلاة الفجر عندها : قوله « اذا قال سمع الله لمن حمده » فيه التصريح بأن القنوت بعد الركوع وهو الثابت في أكثر الروايات كما تقدم . قوله « من بني سليم » بضم السين المهملة وفتح اللام قبيلة معروفة . قوله « علي رعل » براء مكسورة وعين مهملة سا كنة قبيلة من سليم كما في القاموس وهو وما بعده بدل من قوله من بني سليم وقوله من بني سليم بدل ايضاً من الضمير في قوله عليهم وقوله « وعصبة » تصغير عصا سميت به قبيلة من سليم أيضاً . قوله : « وذكوان » هم قبيلة أيضاً من سليم ❦



بحمد الله وحوله قد تم الجزء الثاني من نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للعلامة الشوكاني وقد تولى طبعه وتصحيحه والتعليق عليه ادارة الطباعة المنيرية لصاحبها ومديرها محمد منير بن عبده أغا النقل الدمشقي الأزهرى . ويليه ان شاء الله تعالى الجزء الثالث منه مفتتحة بأبواب السترة امام المصلى وحكم المرور دونها ❦ ونسأل الله الاتمام وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه ومن كان بسنته من العاملين ❦



صحيفة

صحيفة

- ٢ (باب قضاء الفوائت . بيان ان تارك الصلاة عامدا لا يقضى والدليل على ذلك
- ٣ دليل الجمهور على ان تارك الصلاة عمدا يقضى
- ٤ من نسي صلاة فوقتها عند ذكرها والدليل على ذلك
- ٥ استحباب الاذان للصلاة الفائتة ودليل ذلك
- ٥ من نام عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس فليصل الركعتين قبل الفجر ولا يعيدهما والدليل على ذلك
- ٦ باب الترتيب في قضاء الفوائت ودليله
- ٨ تأخير الصلاة لعذر الاشتغال بحرب الكفار ونحوهم منسوخ بصلاة الخوف وأدلة ذلك
- ٩ (أبواب الاذان)
- ٩ تعريف الاذان لغة وشرعا وبيان ابتداء شرعيته
- ١٠ باب وجوب الاذان وفضيلته واختلاف العلماء في حكمه ودليل كل وتحقيق ذلك
- ١١ لا يعتبر في الاذان السن والفضل كما يعتبر في الامامة والدليل على ذلك
- ١١ معنى قوله عليه السلام «ان المؤذنين أطول الناس أعناقا يوم القيامة» واختلاف السلف والخلف فيه
- ١٢ الكلام على حديث «الامام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم ارشد الأئمة واغفر للمؤذنين»
- ١٤ شرعية الاذان للمنفرد والدليل عليه
- ١٥ باب صفة الاذان وعدد كلماته
- ١٦ اختلاف العلماء في تكبير الاذان هل يربع أم يتى ودليل كل وتحقيق المقام في ذلك
- ١٧ اختلاف العلماء في حكم الترجيع في الاذان وحكم التسويب في أذان الفجر وتحقيق ذلك
- ١٨ أقوال العلماء في حي على خير العمل في الاذان ودليل كل وتحقيق المقام
- ٢٠ مشروعية تشجيع الاذان وتثنيته وافراد الاقامة الا الاقامة ومذاهب العلماء في ذلك وأدلة كل زيادة عما تقدم
- ٢٣ كلام الحازمي في حكم الفاظ الاقامة وأقوال علماء السلف في ذلك
- ٢٧ باب رفع الصوت بالاذان وأدلة ذلك
- ٢٨ باب المؤذن يجعل أصبعيه في أذنيه ويلوى عنقه عند الحيلة ولا يستدير ودليل ذلك
- ٣٠ كيفية الاستدارة في الاذان وأقوال العلماء فيها وأدلة ذلك
- ٣١ باب الاذان في أول الوقت وتقديمه عليه في الفجر خاصة
- ٣١ المحافظة على الاذان عند دخول وقت الظهر بدون تقديم ولا تأخير ولا يقيم المؤذن حتى يرى الامام والدليل على ذلك
- ٣٢ جواز الاذان قبل دخول الوقت في صلاة الفجر خاصة والدليل على ذلك وأقوال الأئمة فيه

صحيفة	صحيفة
٥٨ باب تحرير المتكئين في الصلاة الا اذا وجد ما يستر العورة وحدها وأقوال العلماء في ذلك وأدلة كل	٣٣ أقوال العلماء في أى وقت يشرع في أذان الصبح الاول
٦١ باب من صلى في قبض غير مزرر تبدو منه عورته في الركوع أو غيره وأدلة ذلك	٣٥ جواز اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد ويكره ما زاد عن ذلك
٦٣ باب استحباب الصلاة في ثوبين وجوازها في الثوب الواحد وأقوال العلماء في ذلك ودليل كل	٣٥ باب ما يقول المستمع عند سماع الاذان والاقامة وبعد الاذان والدليل على ذلك
٦٥ باب كراهية اشتغال الصماء وأدلة ذلك	٤٠ الدعاء لابد بين الاذان والاقامة
٦٦ باب النهى عن السدل والتلم في الصلاة واختلاف العلماء في ذلك	٤١ باب من أذن فهو يقيم والدليل على ذلك وأقوال العلماء في ذلك
٦٨ باب الصلاة في ثوب الحرير والغصب	٤٣ باب الفصل بين النداءين بجلسة وبيان الاحاديث الواردة في ذلك
٦٩ شرح حديث « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » وبيان ان كل بدعة ضلالة والرد على من قسم البدع الى خمسة أقسام	٤٣ باب النهى عن أخذ الاجرة على الاذان والدليل على ذلك وأقوال العلماء فيه
٧١ دليل من قال ان الصلاة في ثوب حرير حرام	٤٥ باب فيمن عليه فوائت أن يؤذن ويقيم للاولى ويقيم لكل صلاة بعدها وبيان الاحاديث في ذلك
( كتاب اللباس )	٤٧ ( أبواب ستر العورة )
٧٢ باب تحريم لبس الحرير والذهب على الرجال دون النساء وأقوال العلماء في ذلك ودليل كل وتحقيق المقام	٤٧ وجوب سترها عن الناس الا عن زوجة أو مملكت اليمين والدليل على ذلك
٧٧ باب في أن اقتراش الحرير كلبسه وأقوال العلماء في ذلك ودليل كل	٤٨ باب بيان العورة وحدها
٧٩ باب اباحة يسير الحرير كالعلم والرقعة والدليل على ذلك	٤٩ دليل من يقول ان الفخذ عورة
٨٠ الدليل على استحباب التجميل بالثياب والاستشفاء بآثار رسول الله صلى الله عليه وسلم	٥٠ باب من لم ير ان الفخذ عورة وقال هي السواتان فقط وأدلة ذلك
	٥٢ باب بيان ان السرة والركبة ليستا من العورة وأدلة ذلك
	٥٤ باب ان المرأة الحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها ومذاهب العلماء وأدلة ذلك



صحيفة	صحيفة
والسراويل	٨٠ النهي عن ركوب النمار ولبس الذهب
١٠٢ اختلاف العلماء في أن النبي صلى الله	الا مقطعا
عليه وآله وسلم هل لبس السراويل	٨١ باب جواز لبس الحرير لعذر الحكمة
١٠٣ كان أحب اللباس الى النبي صلى الله	والقمل وأقوال العلماء في ذلك
عليه وآله وسلم القميص	٨٢ باب ما جاء في لبس الخنز وما نسج من
١٠٤ الدليل على أن قميص الرسول كان الى	حرير وغيره ومذاهب العلماء في ذلك
الرسغ وتطويل الاكمام والثياب من	ودليل كل وتحقيق المقام
البدع المذمومة	٨٦ ما جاء في مسخ من استحل الحرير والخمر
١٠٥ مشروعية سدل العمامة بين الكتفين	والمعازف قرودة أو خنازير
والدليل على ذلك	٨٧ باب نهى الرجال عن المعصفر وما جاء في
١٠٦ تخنيك العمامة وما ورد في الاقتعاط	الاحمر
١٠٧ مشروعية لبس العمامة وارخاء العذبة	٨٩ جواز لبس المعصفر للنساء والنهي عن لبس
بين الكتفين	لباس القسي والتختم بالذهب للرجال
١٠٨ باب الرخصة في اللباس الجميل واستحباب	٩٠ شمائل الرسول عليه الصلاة والسلام
التواضع فيه وكراهة الشهرة والاسبال	٩٤ باب ما جاء في لبس الابيض والاسود
١٠٩ الدليل على أن الكبر مانع من دخول الجنة	والاخضر والمزعفر والملونات
١١٠ التوسط في المأكل والمشرب والملبس	٩٤ أظهر الثياب وأطيب اليباض
هو المشروع وما سواه اما غلو أو تقال	٩٥ أطيب الثياب الى الرسول الحبرة
وهو مبحث نفيس جداً	٩٥ ثبوت لبس النبي صلى الله عليه وسلم
١١١ حديث « من لبس ثوب شهرة في	الثوب الاخضر
الدنيا ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة »	٩٦ جواز لبس الثياب السود للنساء
١١٢ حكم من جر ازاره خيلاء	٩٧ باب حكم ما فيه صورة من الثياب
١١٣ الدليل على أن اسبال الثياب من	والبسطة والستور والنهي عن التصوير
أشد الذنوب	١٠٠ الدليل على أن الملائكة لا تدخل بيتاً
١١٥ باب نهى المرأة أن تلبس ما يحكي بدنها	فيه تماثيل أو كلب
أو تشبه بالرجال	١٠٠ الدليل على أن التصوير من أشد المحرمات
١١٧ الدليل على لعن الرجل الذي يلبس	١٠١ باب ما جاء في لبس القميص والعمامة

صحيفة	صحيفة
واختلاف العلماء في ذلك ودليل كل	لبس المرأة والمرأة تلبس لبس الرجل
النهى عن الصلاة الى القبور	١١٧ باب التيامن في الملبس وما يقول من
والجلوس عليها	استجد ثوبا
النهى عن اتخاذ القبور مساجد	١١٨ باب اجتناب النجاسة في الصلاة والعفو
النهى عن الصلاة في أعطان الابل	عما لا يعلم بها
وأقوال العلماء في ذلك	١١٩ أقوال العلماء في حكم ازالة النجاسة
النهى عن الصلاة في مواطن سبعة وبيانها	ودليل كل وتحقيق المقام
قال القاضى أبو بكر بن العربى الموضع	١٢١ مشروعية الصلاة في النعلين
التى لا يصلى فيها ثلاثة عشر وسردها	١٢٢ باب حمل المحدث والمستجمر في الصلاة
باب صلاة التطوع في الكعبة وأقوال	وثياب الصغار وما شك في نجاسته
العلماء في ذلك	١٢٤ الدليل على تجنب الصبيان المساجد
باب حكم الصلاة في السفينة	والمجانين والبيع والشراء والخصومات
باب صلاة الفرض على الراحلة لعذر	واقامة الحدود ورفع الاصوات فيها
الدليل على جواز التطوع على الراحلة	١٢٥ الدليل على ان وقوف المرأة بحجب المصلى
للمسافر قبل جهة مقصده وغيره	لا يبطل صلاته ومذاهب العلماء في ذلك
وأقوال العلماء في ذلك	١٢٦ باب من صلى على مركوب نجس أو
باب اتخاذ متعبدات الكفار ومواضع	قد أصابته نجاسة
القبور اذا نبشت مساجد	١٢٧ باب الصلاة على الفراء والبسط
باب فضل من بنى مسجداً أو ماله من الاجر	وغيرها من المفارش
باب الاقتصاد في بناء المساجد والنهى	١٢٩ حكم الصلاة على الحصر والفروة
عن التشييد والتزخرف وبيان انهما	المذبوغة وأقوال العلماء في ذلك
من البدع المذمومة	١٣٠ جواز الصلاة على السجادة
باب كنس المساجد وتطييبها وصياتها	١٣٠ باب الصلاة في النعلين والحفين وأقوال
من الروائح الكريهة والدليل على ذلك	العلماء في ذلك ودليل كل وتحقيق المقام
منع من أكل الثوم أو البصل أو الكراث	١٣٤ باب المواضع المنهى عنها والمأذون
من دخول المساجد	فيها للصلاة
ما يقول اذا دخل المسجد واذا خرج منه	١٣٥ الارض كلها مسجد الا المقبرة والحمام



صحيفة	صحيفة
١٦٧ مواضع رفع اليدين في الصلاة	١٦٤ باب جامع فيما تصان عنه المساجد وما
٢٠٠ باب ماجاء في وضع اليدين على الشمال	يساح فيها
في الصلاة وأقوال العلماء في ذلك	١٦٩ أقوال العلماء في جواز انشاد الشعر
٢٠٤ باب نظر المصلي الى موضع سجوده	في المسجد
والنهي عن رفع البصر في الصلاة	١٧٠ أقوال العلماء في حكم النوم في المسجد
٢٠٦ باب ذكر الاستفتاح بين التكيير والقراءة	١٧١ ضرب الخيمة في المسجد للمريض
٢٠٩ تفسير دعاء الاستفتاح	١٧٢ حكم الاكل في المسجد
٢١٣ باب التعوذ بالقراءة وأقوال العلماء	١٧٣ باب تنزيه قبلة المسجد عما يلهمي المصلي
في حكمه	١٧٤ باب لا يخرج من المسجد بعد الاذان
٢١٥ باب ماجاء في بسم الله الرحمن الرحيم من	حتى يصلي الا لعذر
الجهر والاسرار بها في الصلاة وأقوال	١٧٥ ( أبواب استقبال القبلة )
العلماء في ذلك ودليل كل وبسط	١٧٥ باب وجوب استقبال القبلة للصلاة
الكلام فيه	١٧٧ ثبوت تحويل القبلة في زمن النبوة
٢١٨ أقوال العلماء في البسمة هل هي آية	١٧٩ باب حجة من رأى فرض البعد اصابة
من كل سورة أم لا وحجة كل	جهة الكعبة لا العين وأقوال العلماء في ذلك
٢٢٥ باب في البسمة هل هي من الفاتحة	١٨٢ باب ترك القبلة لعذر الخوف
وأوائل السور أم لا بأبسط مما تقدم	١٨٢ باب تطوع المسافر على راحلته حيث
٢٢٩ باب وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة	توجهت به
وأقوال العلماء في ذلك وأدلة كل	١٨٤ ( أبواب صفة الصلاة )
وتحقيق المقام وفيه قاعدة أشادها الفقهاء	١٨٤ باب افتراض افتتاحها بالتكيير
وهي مبنية على شفا جرف هار	١٨٥ اختلاف العلماء في حكم تكبير
٢٣٦ باب ما جاء في قراءة المأموم وانصاته	الاحرام ودليل كل وتحقيق المقام
اذا سمع امامه وبيان مذاهب العلماء	١٨٧ باب ان تكبير الامام بعد تسوية
في ذلك وحجة كل وبسط الكلام في ذلك	الصفوف والفراغ من الاقامة
٢٤٤ باب التأمين والجهر به مع القراءة	١٨٨ باب رفع اليدين وبيان صفته ومواضعه
وأقوال العلماء في ذلك وحججهم	١٨٩ مشروعية رفع اليدين عند تكبيرة
٢٤٧ باب حكم من لم يحسن فرض القراءة	الاحرام واختلاف العلماء في حكمه



صحيفة	صحيفة
٢٦٢ تحقيق القول في القراءة التي تصح بها الصلاة وكلام أئمة القراء في ذلك وهو مبحث نفيس جداً ينبغي مطالعته	٢٤٨ باب قراءة السورة بعد الفاتحة في الاوليين وهل تسن قراءتها في الاخرين أم لا
٢٦٣ قراءة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أبي بن كعب	٢٥٠ الدليل على مشروعية القراءة بفاتحة الكتاب في كل ركعة
٢٦٤ باب ما جاء في السكتين قبل القراءة وبعدها	٢٥٠ الدليل على ان مقدار القراءة في الاوليين من الظهر ثلاثون آية والاوليين من العصر خمس عشرة آية
٢٦٥ باب التكير للركوع والسجود والرفع وأقوال العلماء في حكمه بأوضح مما تقدم	٢٥١ باب قراءة سورتين في كل ركعة وقراءة بعض سورة وتكيس السور في ترتيبها وجواز تكريرها والدليل على ذلك وأقوال العلماء فيه
٢٦٩ باب جهر الامام بالتكير ليسمع من خلفه وتبلغ الغير له عند الحاجة	٢٥٣ مشروعية قراءة سورة اذا زلزلت في الصبح
٢٧٠ باب هيات الركوع	٢٥٥ باب جامع القراءة في الصلوات
٢٧٠ مشروعية التفريج بين الاصابع والنهي عن التطبيق في الصلاة	٢٥٥ قراءة ق والقرآن المجيد في الفجر والليل اذا يغشى في الظهر
٢٧١ باب الذكر في الركوع والسجود واختلاف العلماء في حكمه وحجة كل	٢٥٧ مشروعية قراءة سورة والطور في المغرب
٢٧٥ أدنى التسبيح في الركوع والسجود ثلاث مرات سبحان ربى العظيم أو سبحان ربى الأعلى	٢٥٨ قراءة سورة الاعراف في ركعتي صلاة المغرب
٢٧٦ باب النهي عن القراءة في الركوع والسجود	٢٥٩ قراءة سورة قل يا أيها الكافرون والاخلاص في المغرب
٢٧٧ باب ما يقول في رفعه من الركوع وبعده انتصابه وأقوال العلماء في ذلك وحججهم	٢٥٩ قصة معاذ وتطويله الصلاة بقومه وبيان ماهو التخفيف المطلوب وان الشارع بينه
٢٨٠ باب في أن الانتصاب بعد الركوع فرض وجوب الطمأنينة في الاعتدال من الركوع وبين السجدين ومذاهب العلماء في ذلك	٢٦١ باب الحجة في الصلاة بقراءة ابن مسعود وأبي وغيرهما ممن أتى على قراءته
٢٨١ باب هيات السجود وكيف الهوى اليه وأقوال العلماء في ذلك ودليل كل وتحقيق	



صحيفة	صحيفة
٣٠١ باب كيف النهوض الى الثانية وما جاء في جلسة الاستراحة وأقوال العلماء في ذلك وحجج كل	المقام بأبسط عبارة وأوضح اشارة ولعلك لا تجده في غير هذا الكتاب ٢٨٤ انتهى ان يترك المصلى كما يترك البعير وتفسيره وأقوال العلماء فيه ٢٨٤ مشروعية التجنح في الصلاة ٢٨٥ انتهى عن أن يبسط المصلى ذراعيه انبساط الكلب ٢٨٦ مشروعية التفريج بين الفخذين في السجود وتمكين الأنف والحيهة من الأرض
٣٠٣ باب الامر بالتشهد الاول وسقوطه بالسهو ٣٠٤ أقوال العلماء في حكم التشهد الاول وأدلتهم في ذلك	٢٨٦ باب أعضاء السجود سبعة وبيانها ومذاهب العلماء في ذلك ٢٨٩ باب المصلى يسجد على ما يحمله ولا يبشر مصلاه بأعضائه ٢٨٩ الدليل على جواز السجود على الثياب لاتقاء حر الأرض وأقوال العلماء في ذلك ٢٩٢ باب الجلسة بين السجدين وما يقول فيها ٢٩٤ باب السجدة الثانية ولزوم الطمأنينة في الركوع والسجود والرفع عنهما ٢٩٧ الدليل على وجوب الطمأنينة في جميع أركان الصلاة ٢٩٧ ذكر العلامة ابن دقيق العيد قاعدة عظيمة ومناقشة الشارح له في بعضها وهو بحث مفيد جداً عليك به ٢٩٩ حكم من لم يتم سجوده وركوعه ٣٠٠ بيان ان أشد الناس سرقة الذي يسرق من صلاته
٣٠٥ الدليل على مشروعية الاقتراش في الصلاة ومذاهب العلماء في ذلك ٣٠٦ باب صفة الجلوس في التشهد وبين السجدين وما جاء في التورك والاقعاء من الأحاديث ومذاهب العلماء في ذلك ودليل كل	
٣١٠ انتهى عن النقر والاقعاء والالتفات في الصلاة وأقوال العلماء في ذلك ٣١٢ باب ذكر تشهد ابن مسعود وغيره ٣١٣ تفسير كلمات التشهد في الصلاة وأقوال العلماء في حكم التشهد ٣١٦ باب في أن التشهد في الصلاة فرض ٣١٧ باب الاشارة بالسبابة وصفة وضع اليدين في الصلاة ٣١٩ باب ما جاء في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومذاهب العلماء في حكمها وأدلة كل وتحقيق المقام ٣٢١ بيان من ذهب الى أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم واجبة ومن	



صحيفة	صحيفة
٣٥١ صيغ أوراد تقال عقب الصلوات	ذهب الى انها ليست بواجبة
٣٥٢ باب الانحراف بعد السلام	٣٢٢ أدلة من قال بوجوب الصلاة على النبي
٣٥٣ كان النبي عليه الصلاة والسلام اذا صلى	٣٢٥ حكم الصلاة على النبي في الصلاة
صلاة أقبل بوجهه على المصلين	٣٢٧ باب ما يستدل به على تفسير آله المصلى
٣٥٥ مشروعية التبرك بلامسة أهل الفضل	عليهم وأقوال العلماء في ذلك
٣٥٦ باب جواز الانحراف عن اليمين والشمال	٣٢٩ الدليل على أن الزوجات من الآل
وأدلة ذلك ومذاهب العلماء وحججهم	٣٢٩ باب ما يدعو به في آخر الصلاة
٣٥٧ باب لبث الامام بالرجال قليلا ليخرج	٣٣٠ حكم الاستعاذة في الصلاة وأقوال
من صلى معه من النساء وبيان	العلماء في ذلك
الاحاديث الواردة في ذلك	٣٣١ باب جامع أدعية منصوص عليها في
٣٥٨ باب جواز عقد التسييح باليد وعده	الصلاة وفيه ثمانية أحاديث
بالنوى ونحوه : بيان الاحاديث	٣٣٦ باب الخروج من الصلاة بالسلم
الواردة في ذلك	٣٣٧ الدليل على مشروعية التسليمتين في
٣٥٩ بيان ان الذكر يتضاعف ويتعدد بعدد	الصلاة وأقوال العلماء في ذلك
ما أحال الذاكرك على عدده وان لم	٣٣٨ صيغة التسليم
يتكرر الذكر في نفسه	٣٤٠ حديث « حذف السلام سنة » وأقوال
٣٦٠ ( أبواب ما يبطل الصلاة وما	العلماء فيه
يكره ويباح فيها )	٣٤١ باب من اجتزا بتسليمة واحدة
٣٦٠ باب النهي عن الكلام في الصلاة	٣٤٣ باب في كون السلام فرضا والدليل
ومذاهب العلماء في كلام الناس والعامد	على ذلك ومذاهب العلماء فيه وأدلة كل
والجاهل وأدلة كل وتحقيق المقام	٣٤٥ باب في الدعاء والذكر بعد الصلاة
٣٦٣ الكلام في الصلاة منسوخ	٣٤٥ مشروعية الاستغفار ثلاثا بعد
٣٦٤ لا يصلح شيء من كلام الناس في	الانصراف من الصلاة
الصلاة إنما هي التسييح والتكبير	٣٤٦ ما يقال في دبر كل صلاة من الادعية
وقراءة القرآن	٣٤٧ بيان عدد التسييح والتكبير والتحميد
٣٦٥ الدليل على تحريم الكلام في الصلاة	٣٤٩ مشروعية التعوذ بكلمات دبر الصلوات
مطلقا ومذاهب السلف في ذلك	٣٥٠ صيغة الدعاء بعد صلاة الصبح حين يسلم